

المستشار

إيهاب عبد المطلب

قائم رئيس محكمة النقض

الموسوعة الجنائية الحديثة

لأحكام محكمة النقض

الصادرة من جميع الدوائر الجنائية

الجزء الثالث

من يناير إلى ديسمبر

١٩٩٧

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

المركز القومي للإصدارات القانونية

٤٩ ش الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية

٠١٢/٢٣٨٧٦١١ - ٧٩٥٩٢٠٠

٠١٠/٦٠٣٠٦٥٢ - ٠١٠/٦٠٣٠٦٥٣

المستشار
إيهاب عبد المطلب
نائب رئيس محكمة النقض

الموسوعة الجنائية الحديثة

لأحكام محكمة النقض
الصادرة من جميع الدوائر الجنائية

الجزء الثالث

من يناير إلى ديسمبر
١٩٩٧

الطبعة الأولى

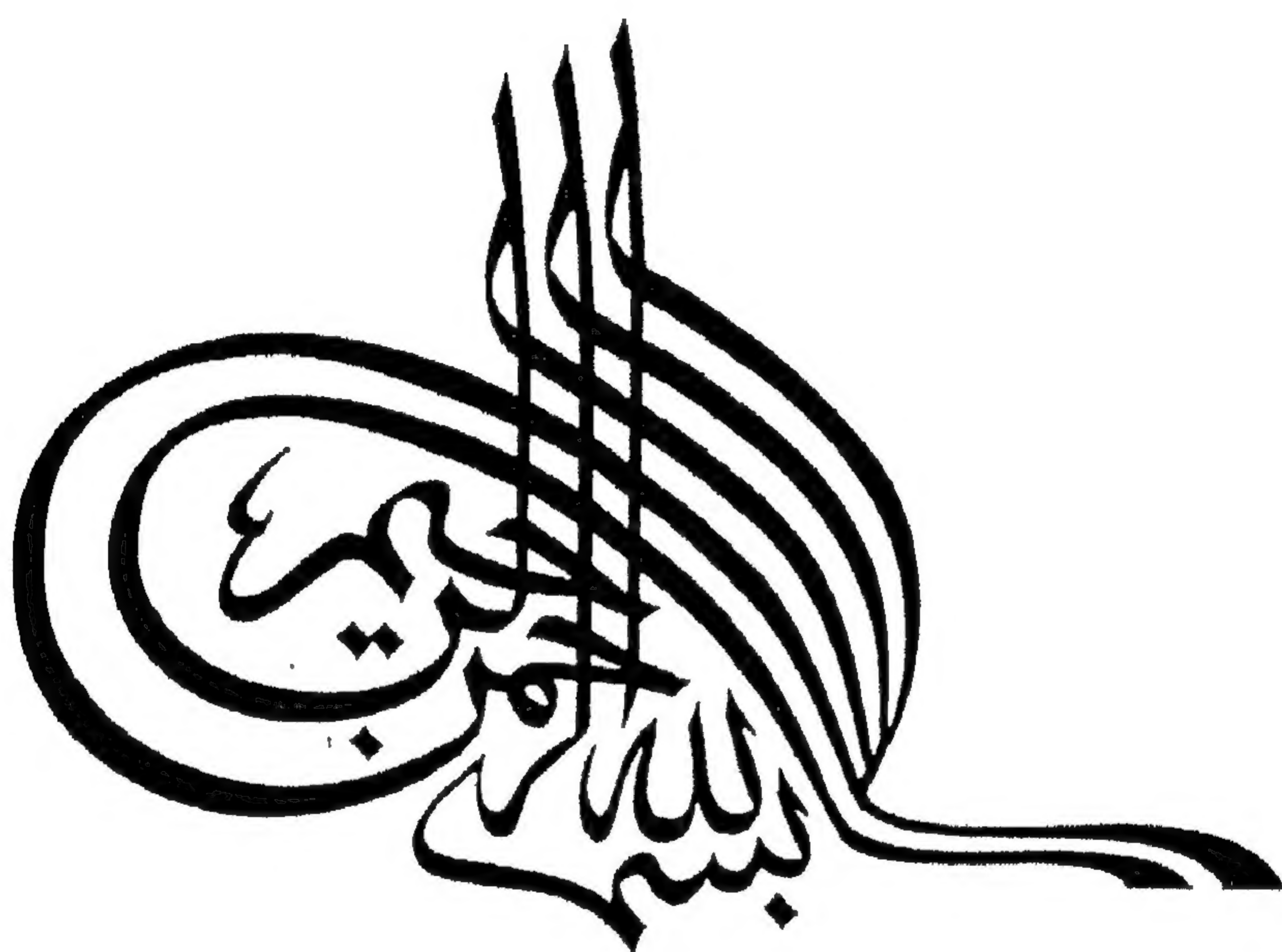
٢٠٠٣

المركز القومي للإصدارات القانونية

٤٩ ش الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية

٠١٢/٢٣٨٧٦١١ - ٧٩٥٩٢٠٠

٠١٠/٦٠٣٠٦٥٢ - ٠١٠/٦٠٣٠٦٥٣



الطعن رقم ٢٥٢٩ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة الأول من يناير سنة ١٩٩٧

١. لما كان قد صدر بعد صدور الحكم المطعون فيه قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٦ ، ونص في المادة ١١٢ منه على أن " لا يحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد سنه على ستة عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة ، وفي هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة عقوبتها الاعدام يحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن ، ولا تخل الأحكام السابقة بسلطة المحكمة في تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات في الحدود المسموح بتطبيقها قانونا على الجريمة التي وقعت من المتهم " ، وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان قد تجاوز عمره ست عشرة سنة ميلادية وقت ارتكاب الجرائم التي دانه بها ولم يكن قد بلغ الثامنة عشرة سنة بعد ، وكان مفاد النصوص المار ذكرها أن الشارع بما نص عليه في المادة ١١٢ من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ قد أجاز الزول بالعقوبة المقررة لكل من الجريمتين الأولى والثانية اللتين دين بهما الطاعن الى السجن الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات بعد أن كان الحد الأدنى لتلك العقوبة - عملا بحكم المادة ١٥/١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث - عشر سنوات وهو ما نزل إليه الحكم المطعون فيه مقيدا به ، ومن ثم فإن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ يعد قانونا أصيح للمتهم بما اشتملت عليه أحكامه من جواز الزول بعقوبة السجن المقررة لكل من الجريمتين الأوليين

اللتين دين بهما الطاعن الى سبع سنوات ويكون القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦
المر ذكره هو الواجب التطبيق اعمالا لحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات
باعتباره القانون الأصلح لئمتهم طالما أنه صدر بعد وقوع الجرائم المسندة الى
الطاعن وقبل الفصل فيها بحكم بات .

٣. من المقرر أن المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض
الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم
أصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح
يسرى على واقعة الدعوى .

الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا
(حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (٢) تعدى بالضرب على الرائد
..... أحد مأموري الضبط القضائي القائم على تنفيذ قانون المخدرات ،
وكان ذلك أثناء وبسبب تأدية وظيفته . (٣) أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطواة
قرن غزال) وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ١/٤٠ ، ٢-١/٤٢ ، ١/٤٢ من
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، والبند
رقم (٥٧) من الجدول رقم (١) الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة
١٩٧٦ ، والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند رقم (١٠) من الجدول رقم (١)
الملحق به ، والمادتين ١ ، ١/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث
، ومحكمة أحداث قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة الطاعن
بالسجن عشر سنوات وكفالة مائة ألف جنيه لإيقاف التنفيذ وتغريمه ثلاثة آلاف
جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وذلك عما أسند إليه بالتهمة الأولى والسجن عشر
سنوات وكفالة ألف جنيه لإيقاف التنفيذ وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة السلاح

الأبيض المضبوط عما أسند إليه بالتهمتين الثانية والثالثة . استأنف . ومحكمة
..... الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بسقوط الاستئناف . عارض
وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن البين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على
الطاعن بوصف أنه أولا : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيش) في غير
الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : تعدى بالضرب على الرائد مأمور
الضبط القضائي القائم على تنفيذ قانون المخدرات ، وكان ذلك أثناء وبسبب تأدية
وظيفته . ثالثا : أحرز بغير ترخيص سلاحا ابيض (مطواة قرن غزال) ، وطلبت عقابه
بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ١/٤٠ - ٢ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ ، والبند (٥٧) من الجدول رقم (١)
الملحق به والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ ، والمواد ١/١ ، ٢٥ ،
مكررا ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٨١ ، والبند رقم (١٠) من الجدول رقم (١) الملحق به ، والمادتين ١ ،
١/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث وقبيل دانتته محكمة
الأحداث على هذا الأساس وقضت بمعاقبته بالسجن لمدة عشر سنوات وبغرامة ثلاثة
آلاف جنيه عن التهمة الأولى وبمصادرة المخدر المضبوط ، وبالسجن لمدة عشر
سنوات وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه عن التهمتين الثانية والثالثة وبمصادرة السلاح
الأبيض المضبوط ، فاستأنف ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا بسقوط الاستئناف ولما
عارض في الحكم الأخير قضت المحكمة ذاتها بقبول المعارضة شكلا وإلغاء الحكم
المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . لما

كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤/أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعمول به اعتباراً من ٥ يوليو سنة ١٩٨٩ - قد نصت على أن يعاقب بالاعدام الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه :
أ) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى جوهراً مخدراً ، وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة وذلك في يفسر الأحوال المصرح بها في هذا القانون " ، كما نصت المادة ٤٠ من القانون ذاته على أن " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه إذا حصل مع التعدى أو المقاومة ضرب أو جرح نشأ عنه عادة مستديمة يستحيل برؤها ، أو إذا كان الجاني يحمل سلاحاً " ، وكانت المادة ١٥/١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه " إذا ارتكب الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجلوز ثمان عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن " . لما كان ذلك ؛ وكان قد صدر من بعد صدور الحكم المطعون فيه قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٦ ، ونص في المادة ١١٢ منه على أن " لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد سنه على ست عشرة سنة ميلادية ولم يبلغ الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة ، وفي هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة عقوبتها الإعدام يحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه "

بالسجن ، ولا تخل الأحكام السابقة بسلطة المحكمة في تطبيق احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات في الحدود المسموح بتطبيقها قانونا على الجريمة التي وقعت من المتهم" ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان قد تجاوز عمره ست عشرة سنة ميلادية وقت ارتكاب الجرائم التي دانه بها ولم يكن قد بلغ الثامنة عشرة سنة بعد ، وكان مفاد النصوص المار ذكرها أن الشارع بما نص عليه في المادة ١١٢ من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ قد أجاز التزول بالعقوبة المقررة لكل من الجريمتين الأولى والثانية اللتين دين بهما الطاعن الى السجن الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات بعد أن كان الحد الأدنى لتلك العقوبة - عملا بحكم المادة ١/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث - عشر سنوات وهو ما نزل إليه الحكم المطعون فيه مقيدا به ، ومن ثم فإن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ يعد قانونا أصحح للمتهم بما اشتملت عليه احكامه من جواز التزول بعقوبة السجن المقررة لكل من الجريمتين الأولتين اللتين دين بهما الطاعن الى سبع سنوات ويكون القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ المار ذكره هو الواجب التطبيق اعمالا لحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره القانون الاصلح للمتهم طالما أنه صدر بعد وقوع الجرائم المسندة الى الطاعن وقبل الفصل فيها بحكم بات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون اصحح يسرى على واقعة الدعوى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك دون حاجة الى بحث اوجه الطعن المقدمة منه .

الطعن رقم ١٧٩٠٢ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أنه يشترط لقيام جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب الوقائع المبلغ بها وعلم المبلغ بكذبها وأن الشخص المبلغ ضده برئ مما أسند إليه وأن يكون المبلغ منتويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده ، كما يشترط أن يكون التبليغ من تلقاء نفس المبلغ ، فلا تتحقق تلقائية الاخبار فيمن يدلى بأقواله المتضمنة البلاغ الكاذب بناء على استدعاء السلطة العامة له ، ولا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب الشاهد الذي يضمن شهادته اتهاما كاذبا ذلك أنه لم يفض ياخباره من تلقاء نفسه ولكن بناء على استدعائه كشاهد .

٢. من المقرر أن مجرد إدلاء شخص بأقواله في شكوى لا يعد قذفا مادام الجاني لم يقصد التشهير بمن أدلى بأقواله في شأنه للنيل منه ، ولا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما اسند إليه الجاني عليه . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المتهم مجرد أحد ورثة مالك العقار الواقعة به عيادة الطبيب المتو في النزاع على تركته بين المدعية الثانية وباقي ورثته ، فلا شأن له بهذا النزاع ولم يدل بأقواله في المحضر المار ذكره إلا بناء على طلب أحد الورثة المتنازعين وهو ما تستخلص منه المحكمة أن المتهم لم يقصد من إدلائه بأقواله التشهير بالمدعين بالحقوق المدنية أو النيل منهما ولم يقصد الى اذاعة ما اسنده إليهما ، ومن ثم فلا يتوافر في حقه ركن العلانية الواجب توافره في جريمة القذف ، بما يتعين معه تبرئته من هذه التهمة .

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعواهما بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جناح
..... ضد المطعون ضده بوصف أنه أبلغ ضدهما كذبا بسوء قصد على النحو
المبين بالصحيفة كما وجه إليهما عبارات القذف الميينة كذلك بالصحيفة وطلبا عقابه
بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يؤدي لكل
منهما مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت
حضوريا عملا بمواد الاقحام بتغريم المتهم مائة جنيه وإلزامه بأن يؤدي لكل من المدعين
بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف .
ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا
وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض (قيد بمجدول محكمة النقض برقم ... لسنة القضائية) ، ومحكمة
النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة
القضية الى محكمة شمال القاهرة الابتدائية لتتصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ،
ومحكمة الاعادة - هيئة أخرى - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي
الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية .
فطعن كل من الأستاذ / الخاضع نيابة عن المدعين بالحقوق
المدنية والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) ومحكمة النقض
قضت بقبول الطعن المقدم من النيابة العامة والمدعين بالحقوق المدنية شكلا وفي
الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع
وكلفت النيابة بإعلان المتهم والمدعين بالحقوق المدنية الخ

المحكمة

من حيث إن وقائع الدعوى توجز في أن المدعين بالحقوق المدنية اقامها بالطريق المباشر بصحيفة نسبا فيها الى المتهم أنه أدلى باقوال في المحضر رقم لسنة ١٩٨٥ إدارى قسم ضمنها أنه تلقى مكالمة هاتفية من منزل والده بلأن حارس العمارة اتصل هاتفيا بأسرته وأبلغ بأن المدعية بالحقوق المدنية أنزلت خزانة من شقة المرحوم زوجها التي كان يتخذها عيادة له ، وأنه توجه في ذات اليوم الى منزل المتوفى لتقديم واجب العزاء وهناك التقى بالمدعى بالحقوق المدنية وأخبره بما نجا الى علمه فأفاده بأن لديه علم بذلك ، ولما كان ما وقع من المتهم يشكل قذفا وبلاغاً كاذباً في حقهما فقد اقامت دعواهما طالبين - بعد توقيع العقوبة المقررة قانوناً - إلزامه بأن يؤدي الى كل منهما مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وقدما إثباتاً لدعواهما صورة رسمية من المحضر الإدارى المشار إليه ، تبين من مطالعته أنه حرر بناء على بلاغ بأنه أحد ورثة عمه المتوفى وأن زوجة عمه - المدعية بالحقوق المدنية - تردد على العيادة المخالفة عن المتوفى وقامت بفتحها وأخذ أشياء منها دون علم باقى الورثة ، وإذ سئل كل من حارس العقار و..... ممرض العيادة قرر بأن المدعية بالحقوق المدنية قامت بفتح العيادة المذكورة بسبب طفق الصرف الصحى بها وأخرجت بعض الأشياء التالفة نتيجة لذلك نجارحها ولم تستول على شئ من محتويات العيادة ، وبتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٨٥ تقدم المبلغ بطلب الى النيابة العامة لسماع أقوال المتهم فأشر وكيل النيابة على الطلب بسماع اقواله وإذ سئل المتهم بالمحضر المذكور قرر أنه أحد ورثة مالك العقار الذى تقع فيه عيادة المتوفى وقد تلقى مكالمة هاتفية من منزل والده تفيد أن حارس العمارة السابق قد أبلغهم بأن زوجة الطبيب المتوفى قامت بإخراج خزانة من الشقة التي كان يتخذها عيادة وقد توجه مساء هذا اليوم الى منزل المتوفى لتقديم واجب العزاء وأبلغ المدعى بالحقوق المدنية بما نجا الى علمه فأفاده بأنه يعلمه

بذلك ، وإذ سئل الحارس بالمحضر المذكور نفى واقعة اتصاله بالمتهم أو إخباره بشئ مما قرر به .

ومن حيث إن محكمة أول درجة خلصت الى عدم توافر جريمة البلاغ الكاذب في شأن المدعى ب الحقوق المدنية وثبت الواقعة في شأن المدعية الثانية وثبت واقعة القذف في حق المتهم وقضت بتغريمه مائة جنيهه وألزمته بالتعويض المؤقت المطلوب ، فاستأنف المتهم هذا الحكم .

ومن حيث إنه يشترط لقيام جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب الوقائع المبلغ بها وعلم المبلغ بكذبها وأن الشخص المبلغ ضده برئ مما أسنده إليه وأن يكون المبلغ متوينا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده ، كما يشترط أن يكون التبليغ من تلقاء نفس المبلغ ، فلا تتحقق تلقائية الاخبار فيمن يدلى بأقواله المتضمنة البلاغ الكاذب بناء على استدعاء السلطة العامة له ، ولا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب الشاهد الذي يضمن شهادته اتهاماً كاذباً ذلك أنه لم يفض بإخباره من تلقاء نفسه ولكن بناء على استدعائه كشاهد . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المتهم قصد أدلى بأقواله بناء على استدعائه كشاهد بعد أن أشر وكيل النيابة على الطلب المقدم من آخر بسماع أقواله ، ومن ثم فلا تتحقق تلقائية الاخبار فيما أدلى به من أقوال في المحضر المشار إليه ، فضلاً عن خلو الأوراق من دليل كاف تقنع منه المحكمة بكذب الواقعة التي أدلى بها أو علمه بكذبها أو بانتوائه الكيد والاضرار بالمعدية بالحقوق المدنية ، فلا يثبت كذب الواقعة من مجرد نفى حارس العمارة لها ، ولا ينهض كون المتهم ضابطاً مثل المبلغ دليلاً على انتوائه الكيد والاضرار بالمدعية خاصة وأنه لا شأن له بالتزاع الحاصل بين الورثة ، ومن ثم فلا تقوم جريمة البلاغ الكاذب في حق المتهم ويتعين القضاء ببراءته منها .

ومن حيث إنه من المقرر أن مجرد إدلاء شخص بأقواله في شكوى لا يعد قذفاً مادام الجاني لم يقصد التشهير بمن أدلى بأقواله في شأنه للنيل منه ، ولا يكفى

لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما أسند إلى الجاني عليه . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق - على النحو السالف بيانه - أن المتهم مجرد أحد ورثة مالك العقار الواقعة به عيادة الطبيب المتوفى المتنازع على تركته بين المدعية الثانية وباقي ورثته ، فلا شأن له بهذا النزاع ولم يدل بأقواله في المحضر المار ذكره إلا بناء على طلب أحد الورثة المتنازعين وهو ما يستخلص منه المحكمة أن المتهم لم يقصد من إدلائه بأقواله التشهير بالمدعين بالحقوق المدنية أو النيل منهما ولم يقصد إلى إذاعة ما أسنده إليهما ، ومن ثم فلا يتوافر في حقه ركن العلانية الواجب توافره في جريمة القذف ، بما يتعين معه تبرئته من هذه التهمة أيضاً . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية وإلزام المدعين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٢٣٢٩٧ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٩٧

١. لما كان النائب العام وإن كان قد رفع طلب إعادة النظر المائل الى هذه المحكمة - محكمة النقض - مشفوعا بتقرير ينتهى فيه الى قبول هذا الطلب للسبب المبين بهذا التقرير عملا بنص ٤٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية بعد ميعاد الثلاثة أشهر التالية لتقديمه إليه من طالب إعادة النظر والمبين بالفقرة الأخيرة من المادة المذكورة آنفا إلا أن تجاوز هذا الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول الطلب لأنسه ميعاد تنظيمي لا يترتب على مخالفته اى جزاء اجرائى ، ومن ثم فإنه يتعين قبول طلب إعادة النظر شكلا .

٢. من المقرر ان المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على " يجوز طلب إعادة النظر فى الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة فى مواد الجنايات والجناح فى الأحوال الآتية : ١) ٢) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ٣) ٤) ٥) " ، ولما كان ذلك ، وكان الطالب قد استند فى طلبه الى الحالة الثانية من المادة المذكورة ، وكان نص هذه المادة يشترط لقبول الطلب صدور حكمين بالإدانة على شخصين مختلفين ، وأن يكون الحكمان قد حاز قوة الأمر المقضى وصادرين فى واقعة إجرامية واحدة ، كما يجب أن يكون الحكمان متناقضين بحيث لا يتفق اساس إدانة كل من المحكوم عليه مع اساس إدانة الآخر . لما كان ذلك ، وكان الحكمان اللذان يستند إليهما الطالب قد قضى أحدهما بإدائته بحكم بات وقضى الآخر بإدانة المتهم بحكم بات بوصف كل منهما مرتكبا وحده فى شهر اغسطس سنة ١٩٨٨ لجريمة سرقة

السيارة رقم ملاكى الجيزة ماركة مرسيدس والمملوكة لــــ ،
فإنه ينتج عن كل من هذين الحكمين ان شخصا واحدا هو الجاني وإدانة كل من
الشخصين تحمل في طياتها براءة الآخر ، ومن ثم يعتبر التناقض متوافرا ، ويضحي
طلب إعادة النظر مندرجا تحت الحالة الثانية المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من
قانون الاجراءات الجنائية ويتعين قبوله . لما كان ذلك ، وكانت براءة طالب
اعادة النظر - على هدى ما تقدم - غير ظاهرة إذ أن نفى واقعة السرقة عنه
والمحكوم عليه من أجلها بالحكم موضوع الطلب وبالتالي إلغاءه والقضاء ببراءته
منها يقتضى تحقيقا لا ترى هذه المحكمة - محكمة النقض - أجراؤه بنفسها ، فإنه
يتعين إلغاء الحكم موضوع طلب إعادة النظر - الصادر في الدعوى رقم
لسنة ١٩٨٨ مستأنف الجيزة بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٨ - وإعادة الدعوى الى
المحكمة التى أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين للفصل فى موضوعها عملا
بنص المادة ٤٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

الوقائع

أتمت النيابة العامة (مقدم الطلب) فى القضية رقم لسنة
١٩٨٨ جنح الدقى بأنه سرق السيارة رقم ملاكى جيزة ماركة مرسيدس
والمملوكة لــــ وطلبت محاكمته بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، ومحكمة
جنح الدقى قضت حضوريا بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . استأنف
ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا
وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم
بطريق النقض قيد برقم لسنة ٥٩ قضائية ومحكمة النقض (الدائرة الجنائية)
قضت بعدم قبول الطعن . كما أتمت النيابة العامة فى القضية رقم
لسنة ١٩٨٩ جنح الدخيلة بأنه سرق السيارة رقم ملاكى الجيزة ماركة
مرسيدس والمملوكة لــــ وطلبت محاكمته بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات

ومحكمة جنح الدخيلة قضت غيابيا عملا بمادة الاقام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . عارض وقضني في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة غرب الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديله والاكتفاء بحبسه ثلاثة أشهر .

تقدم المحكوم عليه بطلب التماس اعادة النظر المطروح وفقا للفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية استنادا الى صدور حكمين على شخصين مختلفين من أجل واقعة واحدة هي سرقة السيارة رقم ملاكى .. الجيزة ماركة مرسيدس والمملوكة لـ وذلك في غضون سنة ١٩٨٨ في الطعن سالف الذكر الى مكتب النائب العام في سنة ١٩٩٦ وقدمت مذكرة بالرأى من المكتب الفنى للنائب العام بالموافقة وأرسل الطلب الى السيد المستشار رئيس محكمة النقض بطلب عرضه على الدائرة المختصة المؤرخ في سنة ١٩٩٦ وتحدد لنظر الطلب جلسة سنة ١٩٩٧ .

المحكمة

حيث إن النائب العام وإن كان قد رفع طلب إعادة النظر المائل الى هذه المحكمة - محكمة النقض - مشفوعا بتقرير ينتهى فيه الى قبول الطلب للسبب المبين بهذا التقرير عملا بنص المادة ٤٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية بعد ميعاد الثلاثة أشهر التالية لتقديمه إليه من طالب إعادة النظر والمبين بالفقرة الأخيرة من المادة المذكورة آنفا ، إلا أن تجاوز هذا الميعاد لا يترتب عليه عدم قبول الطلب لأنه ميعاد تنظيمي لا يترتب على مخالفته أى جزاء اجرائى ، ومن ثم فإنه يتعين قبول طلب إعادة النظر شكلا .

وحيث إنه يبين من وقائع الطلب أنه بنى على الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية واساسه أن الحكم الصادر فى الجنحة رقم لسنة

١٩٨٩ مستأنف غرب الاسكندرية في والقاضي حضوريا بقبول استئناف شكلا وفي الموضوع بتعديله والاكتفاء بحبسه ثلاثة أشهر عن تهمته سرقة السيارة المرسيديس رقم ملاكى الجيزة والمملوكة لـ وحاز قوة الأمر المقضى ، يناقض الحكم الصادر فى اللجنة رقم ... لسنة ١٩٨٨ مستأنف الجيزة فى والذي حاز أيضا قوة الأمر المقضى - والقاضى بتأييد الحكم المستأنف بإدانة الطالب - بالحبس ستة أشهر مع الشغل والنفاد - عن التهمة عينها مما يستتج منه براءته منها .

وحيث إنه يبين من الحكم الصادر بتاريخ فى اللجنة رقم لسنة ١٩٨٨ أن النيابة العامة قد أسندت الى الطالب أنه فى يوم بدائرة قسم الدقى سرق السيارة رقم ملاكى جيزة ماركة مرسيديس والمملوكة لـ وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بجلسة بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاد : فاستأنف وقيد استئنافه برقم لسنة ١٩٨٨ جنح مستأنف الجيزة ، ومحكمة ثانى درجة قضت حضوريا بجلسة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، وإذ طعن الطالب فى الحكم الصادر عليه بالنقض فى الطعن رقم لسنة ٥٩ ق ، فقد قضى فيه بجلسة بعدم قبوله موضوعا . كما يبين من القضية رقم لسنة ١٩٨٩ جنح الدخيلة أن النيابة أسندت فيها الى أنه فى غضون شهر سنة ١٩٨٨ بدائرة قسم الدخيلة سرق السيارة رقم ملاكى الجيزة ماركة مرسيديس والمملوكة لـ وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . فقضت محكمة أول درجة غايبا بجلسة بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاد . فعارض فقضى فى معارضته بجلسة بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف وقيد استئنافه برقم لسنة ١٩٨٩ جنح مستأنف غرب الاسكندرية ، ومحكمة ثانى درجة قضت حضوريا بجلسة

..... بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديله والاكتفاء بحبسه ثلاثة أشهر ، وثابت من مذكرة مدير شئون المكتب الفنى للنائب العام المرفقة والمؤرخة أنه لم يطعن من النيابة العامة أو المحكوم عليه فى الحكم الصادر ضده بطريق النقض ، ومن ثم فقد أصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى .

وحيث إن المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن " يجوز طلب إعادة النظر فى الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة فى موارد الجنايات والجنح فى الأحوال الآتية : (١) (٢) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها مكان بين الحكمين تناقض بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما (٣) (٤) (٥) " ، ولما كان ذلك ، وكان الطالب قد استند فى طلبه الى الحالة الثانية من المادة المذكورة ، وكان نص هذه المادة يشترط لقبول الطلب صدور حكمين بالإدانة على شخصين مختلفين ، وأن يكون الحكمان متناقضين بحيث لا يتفق أساس إدانة كل من المحكوم عليه مع أساس إدانة الآخر . لما كان ذلك ، وكان الحكمان اللذان يستند إليهما الطالب قد قضى أحدهما بإدالته بحكم بات وقضى الآخر بإدانة المتهم بحكم بات بوصف كل منهما مرتكبا وحده فى شهر أغسطس سنة ١٩٨٨ لجريمة سرقة السيارة رقم ملاكى الجيزة ماركة مرسيدس والمملوكة لـ فإنه ينتج عن كل من هذين الحكمين أن شخصا واحدا هو الجانى وإدانة كل من الشخصين تحمل فى طياتها براءة الآخر ، ومن ثم يعتبر التناقض متوافرا ، ويضحى طلب إعادة النظر مندرجا تحت الحالة الثانية المنصوص عليها فى المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ويتعين قبوله . لما كان ذلك ، وكانت براءة طالب إعادة النظر - على هدى ما تقدم - غير ظاهرة إذ أن نفى واقعة السرقة عنه والمحكوم عليه من أجلها بالحكم موضوع الطلب وبالتالي إلغاءه والقضاء ببراءته منها يقتضى تحقيقا لا ترى هذه المحكمة - محكمة النقض - اجراءه بنفسها ،

فإنه يتعين إلغاء الحكم موضوع طلب إعادة النظر - الصادر في الدعوى رقم لسنة ١٩٨٨ مستأنف الجيزة بتاريخ وإعادة الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين للفصل في موضوعها عملاً بنص المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية .

الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٩٧

١. لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية .

٢. من المقرر أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسؤولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إشارا من الشارع لمصلحة المتهم فاشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى بطلان حكم محكمة أول درجة الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قضى في موضوع الدعوى بإدائته وعاقبه بعقوبة الغرامة وبإلزامه بالتعويض المقضى به - تأسيسا على ثبوت التهمة في حق المتهم مما مؤداه اختلاف المحكمة الاستئنافية مع محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة الأمر الذي كان يتعين معه صدور حكمها بإجماع آراء القضاة تطبيقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإذا

كان القانون لا يستوجب النص على الإجماع عند الحكم بالبطلان باعتبار ان تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج الى إجماع ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد تضمن الى جانب بطلان حكم محكمة أول درجة لخلو الأوراق منه القضاء بإدانة المتهم بعد أن قضت محكمة أول درجة ببراءته وهو ما يستوجب بصريح النص شرط الإجماع ، وكان الحكم المطعون فيه قد افتقد شرط صدوره بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية فإنه يكون باطلا لتخلف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصروفات .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أسند للطالب أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقابه واحتقاره عند أهل وطنه أي أسند إليه العبارات الواردة بالصحيفة ، وطلب محاكمته بالمواد (١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة قضت حضوريا ببراءة المتهم ثم أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنف المدعى بالحقوق المدنية والنيابة العامة ومحكمة - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بتغريم المتهم خمسين جنيها وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانتـه وبإلزامه بالتعويض المدني قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية وبمعاقبته بعقوبة الغرامة وإلزامه بالتعويض دون النص في الحكم على صدوره بإجماع الآراء طبقا لنص المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية أقام دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه سبه وقذف في حقه طالبا معاقبته بالمواد ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وقضت محكمة أول درجة حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحقوق المدنية بمصروفاتها وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنفت كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية وقضت محكمة ثاني درجة حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بتغريم المتهم خمسين جنيها وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية - كما هو الحال في هذه الدعوى - فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضا أن مراد الشارع من النص في المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات

الجنائية على وجوب اجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إشاراً من الشارع لمصلحة المتهم فاشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى بطلان حكم محكمة أول درجة الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قضى في موضوع الدعوى بإدائته وعاقبه بعقوبة الغرامة وبإلزامه بالتعويض المقضى به - تأسيساً على ثبوت التهمة في حق المتهم بما مؤداه اختلاف المحكمة الاستئنافية مع محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة الأمر الذي كان يتعين معه صدور حكمها بإجماع آراء القضاة تطبيقاً لنص المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإذ كان القانون لا يستوجب النص على الإجماع عند الحكم بالبطلان باعتبار أن تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع ، إلا أن الحكم المطعون فيه قد تضمن إلى جانب بطلان حكم محكمة أول درجة لخلو الأوراق منه القضاة بإدانة المتهم بعد أن قضت محكمة أول درجة ببراءته وهو ما يستوجب بصريح النص شرط الإجماع ، وكان الحكم المطعون فيه قد افتقد شرط صدوره بإجماع آراء القضاة الذين اصدروه بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية فإنه يكون باطلاً لتخلف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصروفات .

الطعن رقم ٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٩٧

١. لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ، إضافة الى ما هو مقرر من أن تفتيش المزارع بسدون إذن لا غبار عليه ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن شجيرات القنب الهندي ضبطت بحقل الطاعن ، ومن ثم فإن ضبطها لم يكن بحاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة بذلك ، ويضحي النعي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

٢. لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانون الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم ، وإذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة زراعة النبات المخدر وحيازته واحرازه وبذوره ، وهي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه اساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة ، دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عنصر جديد ، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجردا من أى من قصود الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي لا يقتضى تنبيه الدفاع .

٣. من المقرر أن المشرع حظر في المادة ٢٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - زراعة النباتات التي أدرجها بالجدول رقم (٥) الذي ألحقه بالقانون

والتي اعتبرها من النباتات المخدرة ومنها النباتات محل الضبط ، ومعاقب عليها في حالة زراعتها بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بمقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من القانون المذكور والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وزراعة النباتات المخدرة تعد جريمة تامة بمجرد إتيان فعل الزراعة أيا كانت النتيجة المترتبة على ذلك وسواء تحقق للجاني حصاد محصوله من النبات المخدر أم لا ، فزراعة تلك النباتات مؤثمة في أى طور من أطوار نموها ، ومن ثم فلا محل للبحث في مدى احتواء النبات المخدر على مادته الفعالة .

٤. من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة .

٥. لما كان المقرر أنه لا تثريب على المحكمة في قضائها متى كانت قد اطمأنت الى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها. وكذلك الى النتيجة التي انتهى إليها التحليل - وكان الحكم قد أطرّح من أثاره الدفاع من التشكيك في نسبة المواد المخدرة الى الطاعن بمقولة إن وزن ما أرسل من المضبوطات للتحليل يختلف عما تم تحليله فعلا ، واستند في ذلك الى أنه لم يثبت من الأوراق وقوع أى عبث في هذا الشأن ، واطمأنت المحكمة الى أن ما أرسل للتحليل هو ما تم تحليله فعلا ، واطمأنت كذلك الى نتيجة التحليل - فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله .

٦. لما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة اجراء تحقيق في شأن نسبة المضبوطات إليه ، ولم تر هي لزوما لإجرائه لكونه غير منتج في الدعوى بعد أن ثبت لها حيازة وإحراز الطاعن لها ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن في هذا الشأن .

٧. لما كان القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها ، وكانت المحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة النبات المضبوط إذا كان ما أورده في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم

بأن ما يزرعه ممنوع زراعته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من نفى علمه بكنه النبات المضبوط ورد عليه بقوله " ومن حيث إن المحكمة تطمئن وبحق الى أن المتهم كان يعلم علم اليقين بأن النبات المترع والمجفف والبذور جميعها لنبات القنب الهندي المخدر - الحشيش - المحظور زراعته قانونا فالمتهم كما هو ثابت في التحقيقات سيما أقوال ضابط الواقعة التي تطمئن إليها المحكمة وتأخذ بها وكذا معاينة النيابة العامة يعمل مزارعا يبلغ من العمر ٤٨ عاما أى أنه مختصرم في ذلك وعلى علم ودراية بأنواع النباتات المختلفة وطريقة زراعته للنبات المخدر في خطوط منتظمة واحاطة زراعته بنباتات بريئة كالشبت والبقدونس في محاولة لاختفائه وستره عن الأعين . تقطع بهذا ، كذا قيامه بنشر النباتات المقتلعة لتجفيفها وهو الأمر الذي لا يحدث مع باقى النباتات يجزم بعلمه بكنهه بالإضافة الى أن التحريات التي اطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها جاءت جازمة في هذا الصدد ، وإذ كان ما أورده الحكم ردا على دفاع الطاعن يسوغ به اطراحه ويكفى في الدلالة على علم الطاعن بكنه النباتات المضبوطة ، فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

الوقائع

اقتصرت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : زرع بقصد الاتجار نباتا مخدرا (حشيش) في غير الأحوال المصرح قانونا . ثانيا : حاز وأحرز بقصد الاتجار نباتا مخدرا وببذور (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحاطته الى محكمة جنائيات لحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٨/١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، والبند (١) من الجدول رقم (٥) الملحق - بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة النبات المخدر المضبوط والبذور ونصيبه الشرعى في الأرض المترعصة باعتبار أن الزراعة والحيازة والاحراز مجردون من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة زراعة نباتات مخدرة وحياسة إحراز نبات الحشيش وبذوره بغير قصد من القصد قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنه دفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي سبقتها مدلا على ذلك بأن مستصدر الإذن لم يستعن بأحد أهل الخبرة في النباتات المخدرة إلا أن المحكمة رفضت الدفع بما لا يؤدي إليه ، ونفى الحكم عن الطاعن قصد الاتجار دون أن ينبه المدافع الى هذا التعديل في وصف التهمة ، ولم يورد مؤدى تقرير معمل التحليل الكيماوى بيان مدى احتواء النبات المضبوط على المادة الفعالة للمخدر ، ورد الحكم بما ر يسوغ على ما تمسك به الطاعن من اختلاف الوزن بين ما أرسل للتحليل وبين ما تم تحليله فعلا ولم تجر المحكمة تحقيقا - بغية الوصول الى الحقيقة - في هذا الشأن ، كما رد بما لا يسوغ - كذلك - على ما دفع به الطاعن من انتفاء القصد الجنائي لديه لعدم علمه بكنه النباتات المزروعة . كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة زراعة وحياسة وإحراز نبات الحشيش المخدرة وبذوره التي دان الطاعن بها ، وأقام على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الضابطين ومعاينة النيابة العامة ، ومن تقرير معمل التحليل الكيماوى ، وهى أدلة سائغ تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن النيابة العامة لعدم جدية التحريات وأطرحه في قوله " ومن حيث إنه عن الدفع ببطلان إذن النيابة بزعم عدم جدية التحريات وفسادها لعدم اشتراك فى إجرائها فهو مردود بأن محضر التحرى الذى صدر الإذن بناء عليه قد تضمن الاسم الكامل للمتحرى عنه وعمره وسنه ومحل اقامته وموقع أرضه ونشاطه المتمثل في زراعة نبات القنب الهندى

المخدر واحتفاظه ببعض أجزاء النبات الجافة وكل هذه معلومات كافية وتحريات
جدية شاملة تطمئن المحكمة الى جدتها وكفايتها لإصدار الإذن دون أن ترى المحكمة
موجبا لمشاركة فنى في اجرائها ، ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله متعينا الالتفات
عنه " ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل
الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ،
ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت - على ما سلف بيانه - بتوافر مسوغات هذا الأمر
فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكم النقض ، إضافة الى ما هو مقرر من أن تفتيش
المزارع بدون إذ النيابة العامة بذلك ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن
شجيرات القنب الهندي ضبطت بحقل الطاعن ، ومن ثم فإن ضبطها لم يكن بحاجة
لاستصدار إذن النيابة العامة بذلك ، ويضحي النعى على الحكم في هذا الخصوص في
غير محله . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى
تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته
وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى
الوصف القانونى السليم ، وإذ كانت الواقعة المادية المينة بأمر الاحالة والتي كانت
مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى زراعة النبات المخدر وحيازته واحرازه
وبذوره ، هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد
الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد
الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة ، دون أن
يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عنصر جديد ، فإن الوصف الذى نزلت
إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعن للمخدر مجردا من أى من
قصور الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى لا يقتضى تنبيه الدفاع ، ويكون ما
يشير الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد
مضمون تقرير المعمل الكيماوى في قوله " وقد جاء بتقرير المعمل الكيماوى أن

الشجار المضبوطة والنباتات المنشرة للتجفيف هي لنبات الحشيش المخدر - القنسب الهندى - وأن البذور المضبوطة هي لذات النبات المخدر ، كما ثبت أن بجيب المتهم فتات لنبات الحشيش المخدر أيضا " ، وكان ما أورده الحكم يكفى لبيان مؤدى تقرير معمل التحليل والنتيجة التى انتهى إليها ، ومن ثم ينحسر عنه قالة القصور فى بيان مؤدى هذا الدليل من أدلة الاثبات اضافة الى أن المشرع حظر فى المادة ٢٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - زراعة النباتات التى أدرجها بالجدول رقم (٥) الذى ألحقه بالقانون والتى اعتبرها من النباتات المخدرة ومنها النباتات محل الضبط ، ومعاقب عليها فى حالة زراعتها بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى بمقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من القانون المذكور ، والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وزراعة النباتات المخدرة تعد جريمة تامة بمجرد اتيان فعل الزراعة أيا كانت النتيجة المترتبة على ذلك وسواء تحقق للجاني حصاد محصوله من النبات المخدر أم لا ، فزراعة تلك النباتات مؤثرة فى أى طور من أطوار نموها ، ومن ثم فلا محل للبحث فى مدى احتواء النبات المخدر على مادته الفعالة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير التدليية لتقرير الخبر شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة ، وإذ لا تثريب على المحكمة فى قضائها متى كانت قد اطمأنت الى أن العينة التى أرسلت للتحليل هي التى صار تحليلها وكذلك الى النتيجة التى انتهى إليها التحليل - وكان الحكم قد أ طرح ما اثاره الدفاع من التشكيك فى نسبة المواد المخدرة الى الطاعن بمقولة أن وزن ما أرسل من المضبوطات للتحليل يختلف عما تم تحليله فعلا ، واستند فى ذلك الى أنه لم يثبت من الأوراق وقوع أى عبث فى هذا الشأن ، واطمأنت المحكمة الى أن ما أرسل للتحليل هو ما تم تحليله فعلا ، واطمأنت كذلك الى نتيجة التحليل - فإن هذا الوجه من الطعن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة إجراء تحقيق فى شأن

نسبة المضبوطات الى الطاعن ، ولم تر هي لزوما لإجرائه لكونه غير منتج في الدعوى بعد أن ثبت لها حيازة واحراز الطاعن لها ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها هو علم الزراع بأن النبات الذي يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها ، وكانت المحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة النبات المضبوط إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يزرعه ممنوع زراعته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من نفى علمه بكنهه النبات المضبوط ورد عليه بقوله " ومن حيث إن المحكمة تظمن وبحق الى أن المتهم كان يعلم علم اليقين بأن النبات المزروع والجفاف والبذور جميعها لنبات القنب الهندي المخدر - الحشيش - المحذور زراعته قانوناً فإلتهم كما هو ثابت في التحقيقات سيما اقوال ضابط الواقعة التي تظمن إليها المحكمة وتأخذ بها ، وكذا معاينة النيابة العامة يعمل مزارعاً ويبلغ من العمر ٤٨ عاماً أى أنه مخرم في ذلك وعلى علم ودراية بأنواع النباتات المختلفة وطريقة زراعته للنبات المخدر في خطوط منتظمة واحاطة زراعته بنباتات بريئة كالشبت والبقدونس فلا محاولة لإخفائه وستره عن الأعين تقطع بهذا ، كذا قيامه بنشر النباتات المقتلعة لتجفيفها هو الأمر الذي لا يحدث مع باقى النباتات يجزم بعلمه بكنهه بالإضافة الى أن التحريات التي اطمأنت إليها المحكمة وأخذت بما جاءت بجازمة في هذا الصدد ، وإذا كان ما أورده الحكم رداً على دفاع الطاعن يسوغ به اطراحه ويكفى في الدلالة على علم الطاعن بكنهه النباتات المضبوطة ، فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن البطن برمته يكون على غير اساس متعيناً رفضه موضوعاً .

الطعن رقم ١٧١١٨ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو مسن المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن . فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وكانت المحكمة قد ردت على الدفع بطلان إذن التسجيل والضبط على السياق المتقدم مفصحة عن اطمئنانها الى ما أسفرت عنه التحريات والى ما جاء بها من أن الطاعن بصفته مديرا للإسكان بحى ومختص بإصدار الترخيص طلب من الشاكي خمسة عشر ألف جنيه رشوة وأخذ منه مبلغ خمسة آلاف جنيه منها مقابل اصداره ترخيصا للمحل ، وهو رد يكشف عن تمحيص المحكمة للتحريات وعناصرها واقتناعها بجديتها ، يتفق وصحيح القانون ، وكان الطاعن قد ذكر بأسباب طعنه صلة المبلغ بالمحل ألف الذكر كالشريك فيه . لما كان ما تقدم فإن ما ينعاه على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

٢. من المقرر أن القانون وإن أوجب توقيع إذن التفتيش بإمضاء مصدره ، إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لذلك . فلا يعيب الإذن أن يكون التوقيع عليه غير مقروء ، طالما أنه قد صدر عن مصدر الإذن ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا فحل له .

٣. لما كانت المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى من مأمورى الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه . فإن لازم ذلك أنه يتعين أن يقوم مأمور الضبط القضائي بنفسه بمباشرة الإجراء الذي ندب لتنفيذه أو أن يكون الإجراء قد تم على مسمع ومرآى منه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد

حصل من أقوال المبلغ وعضو الرقابة الإدارية التي تسولى اجراءات القبض والتفتيش أن الأول استعمل أجهزة التسجيل المسلمة إليه بمناسبة لقاءاته مع الطاعن وحضور الأخير إليه بالمحل بينما كان عضو الرقابة الإدارية يكمن على مقربة منهما . يشرف على عملية التسجيل ويسمع حديثهما الذى استبان منه طلب الطاعن وأخذه مبلغ الرشوة فأسرع عضو الرقابة بالقبض على الطاعن وضبط المبلغ بحوزته . مما يفصح عن استعمال المبلغ لأجهزة التسجيل تحت اشراف مأمور الضبط القضائي ، ويسوغ به ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان هذا الاجراء . فإن ما يثيره الطاعن من أن استخدم المبلغ لأجهزة التسجيل بعيدا عن اشراف عضو الرقابة الإدارية يتمخض جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، ومن ثم يكون هذا المنع في غير محله .

٤ . لما كان مؤدى نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات أن كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا ، ومؤدى نص المادة ١٠٣ مكررا المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أنه يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته ، أو للامتناع عنه ، ويستفاد من الجمع بين النصين في ظاهر لفظهما وواضح عبارتهما أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها . كما تتحقق أيضا ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال وظيفته أو يزعم كذلك كذبا بصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما اعتقد أو زعم .

٥. من المقرر أن الزعم بالاختصاص يتوافر ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به .
إذ يكفي مجرد إبداء الموظف استعدادة للقيام بالعمل الذي لا يدخل في نطاق اختصاصه أو الامتناع عنه . لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه بالاختصاص .

٦. لما كان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به جريمة الرشوة بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون ، وكان النعى بأن الواقعة لا تشكل جريمة رشوة لأن الحديث المسجل بين الطاعن والمبلغ يدور حول نصائح قدمها الأول للثاني لإنجاز مشاكله لدى جهات الصحة والحريق والدفاع المدني غير مقبول . إذ لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها المحكمة للواقعة .

٧. من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام أو كيديته من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم . مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها .

٨. من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ، ولا يشترط لقيامها أن يكون الجنى عليه جادا في قبولها ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذي سعى بنفسه الى المبلغ ، وطلب منه مبلغ الرشوة ، وقدمت إليه بناء على الاتفاق الذي جرى بينهما ، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذي أنزل الى مقارفة جريمة الرشوة ، وكان ذلك منه بإرادة حرة طليقة ، وإذ كان ما أثبتته الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا لإدانة الطاعن بجريمة الرشوة . فإن ما يثيره في هذا الشأن يكون غير سديد .

٩. من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته ، وأنه ثمن لإنجازه بوظيفته واستغلالها ، ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن الطاعن أخذ من المبلغ النقود تنفيذا لاتفاق سابق بينهما ليقوم الأول

باستخراج ترخيص للمنحل المبين من قبل ، وهو ما يتحقق به معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائي في حقه وأنه أخذ النقود لقاء إنهاء اجراءات الترخيص ، ومن ثم فإن ما يثيره من أن المحكمة لم تتعرض لدفاعه بانتفاء القصد الجنائي لديه لا يكون له محل .

١٠ . من المقرر أن المحكمة غير ملتزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

١١ . لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة نظرت الدعوى في جلستين ، حضرها محامون مع الطاعن ، وفيها أبدى الدفاع طلباته ومرافعاته ، ولم يحضر محام مع الطاعن بالجلسة المشار إليها بأسباب الطعن . ثم استمرت المرافعة لجلسة حيث حضر محاميان مع الطاعن وهذه الجلسة الأخيرة أثبتت المحكمة أن النيابة العامة قدمت مذكرة رئيس نيابة أمن الدولة العليا التي تضمنت أن التوقيع على إذن النيابة الصادر في الدعوى هو توقيعه ، ولما كان ذلك ، في حضور الطاعن والمدافع عنه . مما مفاده أن تلك المذكرة كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ، وكان في مكنة الدفاع عن الطاعن أن يبدى ما يشاء من دفاع أو طلبات بشأنها ، وإذا كان البين من محضر تلك الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قد طلب الفصل في الدعوى اكتفاء بما أبدى من دفاع بالجلسات السابقة وصمم على طلب البراءة ، فإن النعى على الحكم في هذا الشأن بدعوى البطلان في الاجراءات لا يكون مقبولا . . .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفاً عمومياً مدير اسكان ثم مهندس بحى طلب وأخذ لنفسه عطية لأداء عمل زعم أنه مسن أعمال وظيفته بأن طلب من مبلغ خمسة عشر ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل تسهيل اجراءات اصدار ترخيص محل المأكولات الذى يشارك في ملكيته وأخذ منه

مبلغ خمسة آلاف جنيه حال اختصاصه بأداء هذا العمل ومبلغ خمسة آلاف جنيه أخرى بعد نقله لعمل آخر وزاعما بالاختصاص به ، وأحالة الى محكمة جنات أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتعريمه خمسة آلاف جنيه .

فطعنت زوجة المحكوم عليه نيابة عنه في هذا الحكم بطريق

النقض الخ

المحكمة

من حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة طلب وأخذ رشوة قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في القانون وبطلان في الاجراءات . ذلك أنه رد على الدفع ببطلان إذن التسجيل والضبط والتفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية ولصدوره لضبط جريمة مستقبلية ردا غير سائق لا يكفي لإطراحه لم توضح فيه المحكمة عناصر التحريات وتمحصها ، ولم تعرض لما اثاره من أنه لا صفة له في اصدار ترخيص الخل المقال بأنه سبب الرشوة ، وأنه لا صلة للمبلغ بالخل المشار إليه ، وأطرح دفاعه ببطلان الإذن المذكور لتوقيعه بتوقيع غير مقروء بما لا يسوغه ، كما دفع ببطلان تنفيذ إذن التسجيل لقيام المبلغ بإجراء التسجيل بعيدا عن اشراف عضو الرقابة الإدارية ، وتسمع الأخير لما دار من حديث بين الطاعن والمبلغ . دون أن يكون مأذونا له في ذلك . لكن الحكم رد على هذا الدفع بما يخالف الثابت في الأوراق ، وتمس الطاعن بأنه غير مختص بالعمل الذي زعم المبلغ أنه دفعه الرشوة من أجله - سواء اختصاص حقيقي أو مزعوم وأن الحديث المسجل بينهما لا يتصل بجريمة رشوة ، وإنما يدور حول مساعدته للمبلغ في إنهاء مشاكله مع الصحة والحريق والدفاع المدني ، وهي جهات لا صلة للطاعن بها ، وأن الجريمة وقعت بتحريض من عضو الرقابة الإدارية والمبلغ الذي استهدف من ذلك

الحصول على مبالغ أكبر من شريكه في الخلل ، بزعم دفعها رشوة . إلا أن الحكم لم يرد على دفاعه هذا ردا كافيا ، ولم تعرض المحكمة لدفعه بانتفاء القصد الجنائي لديه وأن المبلغ دس عليه النقود المضبوطة وهو ما تأيد بأقوال الشاهد
بالتحقيقات والتي فات الحكم المطعون فيه التفتن الى ما تشير إليه دلالتها في هذا الخصوص ، وأخيرا فإن المحكمة أصدرت قرارا بالاستعلام من رئيس النيابة عما إذا كان التوقيع على إذن التسجيل والضبط صادرا منه من عدمه ، وكان هذا الاجراء مشوبا بالبطلان لحدوثه في غيبة محامي الطاعن . كل هذا مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه . عرض للدفع ببطلان الإذن الصادر بالتسجيل والضبط لعدم جدية التحريات ولصدوره لضبط جريمة لم تقع ورد عليه بقوله " وإذ كانت هذه المحكمة تقتنع - مما جاء بأقوال المبلغ في محضر جمع الاستدلالات وما أسفرت عنه التحريات مصداقا له - بجدية هذه التحريات التي بنى عليها الإذن وتوافر مسوغات إصداره . فإن الدفع ببطلاله - في شقه الأول يكون غير سديد ، لا ينال من ذلك عدم اسناد الاتهام الى آخر اعتبرته هذه التحريات شالعا في الاتهام مع المتهم - إذ المناط في هذا الاسناد هو توافر الأدلة قبل هذا الأخير بقدر يكفي لذلك وهو ما لم تر النيابة العامة بعد التحقيق توافره ... أما عن الدفع ببطلان الإذن - في شقة الثاني - تأسيسا على أنه صدر لضبط جريمة لم تقع فإنه طالما كان ما تقدم ، وكان الثابت مما ابلغ به المبلغ وأكدته التحريات الجديدة أن المتهم بصفته مديرا للإسكان بحى طلب مبلغ خمسة عشر ألف جنيه على سبيل الرشوة ، مقابل تسهيل اصدار الترخيص بالخل وهو مختص بمقتضى وظيفته بإصداره وأخذه مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل ذلك فإن جناية الرشوة تكون قد وقعت

من المتهم ويكون الإذن قد صدر بضبطها ، ومن ثم يكون الدفع ببطلانه لهذا السبب غير سديد " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية اصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وكانت المحكمة قد ردت على الدفع ببطلان إذن التسجيل والضبط على السياق المتقدم مفصحة عن اطمئنانها الى ما أسفرت عنه التحريات والى ما جاء بها من أن الطاعن بصفته مديرا للإسكان بحى ومختص بإصدار الترخيص طلب من الشاكي خمسة عشر ألف جنيه رشوة وأخذ منه مبلغ خمسة آلاف جنيه منها . مقابل اصداره ترخيصا للمحل وهو رد يكشف عن تمحيص المحكمة للتحريات وعناصرها واقتناعها بجديتها يتفق وصحيح القانون ، وكان الطاعن قد ذكر بأسباب طعنه صلة المبلغ بالمحل ألف الذكر كشریک فيه . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد ، ولما كان القانون وإن أوجب توقيع إذن التفتيش بإمضاء مصدره ، إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لذلك . فلا يعيب الإذن أن يكون التوقيع عليه غير مقروء ، طالما أنه قد صدر عن مصدر الإذن ، ومن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا الصدد لا محل له . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى من مأمورى الضبط القضائي ببعض الأعمال التي م اختصاصه . فإن لازم ذلك أنه يتعين أن يقوم مأمور الضبط القضائي بنفسه بمباشرة الإجراء الذى ندب لتنفيذه أو أن يكون الاجراء قد تم على مسمع ومرآى منه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال المبلغ وعضو الرقابة الإدارية الذى تولى اجراءات القبض والتفتيش أن الأول استعمل أجهزة التسجيل المسلمة إليه بمناسبة

لقاءاته مع الطاعن وحضور الأخير إليه بالحل . بينما كان عضو الرقابة الإدارية يكمن على مقربة منهما يشرف على عملية التسجيل ويسمع حديثهما الذى استبان منه طلب الطاعن وأخذ مبلغ الرشوة . فأسرع عضو الرقابة بالقبض على الطاعن وضبط المبلغ بحوزته مما يفصح عن استعمال المبلغ لأجهزة التسجيل تحت اشراف مأمور الضبط القضائي ويسوغ به ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بطلان هذا الإجراء ، فإن ما يثيره الطاعن من أن استخدام المبلغ لأجهزة التسجيل بعيدا عن اشراف عضو الرقابة الإدارية يتمخض جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما ارتسمت فى وجدانها . مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، ومن ثم يكون هذا المنع فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان مؤدى نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات أن كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته يعد مرتشيا ، ومؤدى نص المادة ١٠٣ مكررا المعدلة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ أنه يعتبر مرتشيا ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها فى المادة السابقة كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه ، ويستفاد من الجمع بين النصين فى ظاهر لفظهما وواضح عبارتهما أنه لا يشترط فى جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف أدائها داخلة فى نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفى أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها . كما تتحقق أيضا ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال وظيفته أو يزعم كذلك كذبا ، بصرف النظر عن اعتقاد الجنى عليه فيما اعتقد أو زعم ، وكان الزعم بالاختصاص يتوافر ولو لم يفصح عن الموظف أو يصرح به . إذ يكفى مجرد إبداء الموظف استعدادا للقيام بالعمل الذى لا يدخل فى نطاق اختصاصه أو الامتناع عنه ، لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه بالاختصاص ، وكان الحكم المطعون فيه ،

بعد أن استعرض أدلة الثبوت قبل الطاعن تعرض لدفاعه بشأن عدم اختصاصه باستخراج الترخيص سواء اختصاصا حقيقيا أو مزعوما بقوله " ومن ثم فإن المحكمة تتخذ هذه الأدلة أدلة ثبوت قبل المتهم وحاصلها مجتمعة أن المتهم وهو مدير الاسكان بحى طلب مبلغ خمسة عشر ألفا من الجنيئات على سبيل الرشوة مقابل تسهيله اجراءات اصدار ترخيص المحل آنف البيان وهو مختص بإصداره وأخذ منه حال اختصاصه بهذا العمل خمسة آلاف جنيه وأخذ خمسة آلاف جنيه أخرى زاعما اختصاصه به فإن جريمة الرشوة تكون قد توافرت أركانها كما هي معرفة به قانونا وتوافرت الأدلة الجازمة على ارتكاب المتهم لها ، ومن ثم لا تعول على انكاره باعتباره ضربا من الدفاع وتلفتت عن سائر دفعوه الموضوعية التي اثارها الدفاع لحمل المحكمة على التشكيك في تلك الأدلة وعدم الأخذ بها ... " ، وكان الحكم بهذا الرد قد نفطن الى المعانى القانونية المقدمة ، وأبان عن اختصاص الطاعن بالعمل المقصود في جريمة الرشوة في بداية الأمر . ثم زعمه الاختصاص به من بعد ، ونوع هذا العمل ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته توافر به جريمة الرشوة بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون ، وكان النعى بأن الواقعة لا تشكل جريمة رشوة لأن الحديث المسجل بين الطاعن والمبلغ يدور حول نصائح قدمها الأول والثاني لإنجاز مشاكلة لدى جهات الصحة والحريق والدفاع المدني غير مقبول . إذ لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتقتها المحكمة للواقعة . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق الاتهام أو كيدته من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها ، وكان من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ، ولا يشترط لقيامها أن يكون المجنى عليه جادا في قبولها ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذى سعى بنفسه الى المبلغ ، وطلب منه

مبلغ الرشوة ، وقدمت إليه بناء على الاتفاق الذى جرى بينهما . فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذى انزلق الى مقارفة جريمة الرشوة ، وكان ذلك منه بإرادة حرة طليقة ، وإذا كان ما أثبتته المحكمة فيما تقدم كافيا وسائغا لإدانة الطاعن بجريمة الرشوة ، فإن ما يثيره فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للإخلال بواجباته ، وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته واستغلالها ، ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التى صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن الطاعن أخذ من المبلغ النقود تنفيذا لاتفاق سابق بينهما ليقوم الأول باستخراج ترخيص للمحل المبين من قبل ، وهو ما يتحقق به معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائى فى حقه وأنه أخذ النقود لقاء إنهاء اجراءات الترخيص ، ومن ثم فإن ما يثيره من أن المحكمة لم تتعرض لدفاعه بانتفاء القصد الجنائى لديه لا يكون له محل ، وليس له أن ينعى على الحكم التفاته عما جاء بأقوال الشاهد فى التحقيقات فى هذا الخصوص .

إذ على فرض صحتها فإن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة نظرت الدعوى فى جلستين حضرهما محامون مع الطاعن ، وفيها أبدى الدافع طلباته ومرافعاته ، ولم يحضر محام مع الطاعن بالجلسة المشار إليها بأسباب الطعن ، ثم استمرت المرافعة لجلسة حيث حضر محاميان مع الطاعن ، وبهذه الجلسة الأخيرة أثبتت المحكمة أن النيابة العامة قدمت مذكرة رئيس نيابة أمن الدولة العليا التى تضمنت أن التوقيع على إذن النيابة الصادر فى الدعوى هو توقيعه ، وكان ذلك فى حضور الطاعن والمدافع عنه . مما مفاده أن تلك المذكرة كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ، وكان فى مكنة الدفاع عن

الطاعن أن يبدى ما يشاء من دفاع أو طلبات بشأنها ، وإذا كان البين من محضر تلك الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قد طلب الفصل في الدعوى اكتفاء بما أبدى من دفاع بالجلسات السابقة وصمم على طلب البراءة . فإن النعي على الحكم في هذا الشأن بدعوى البطالان في الاجراءات لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ، متعينا وفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٩٧

لما كان من المقرر أن جنائية الإخلال العمدي في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفضيها عقد المقاولة أو ارتكاب أى غرض في تنفيذ هذا العقد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي باتجاه إرادة التعاقد الى الإخلال بالعقد أو الغش في تنفيذ مع علمه بذلك ، وكان من المقرر أيضا أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى إذ خلت مدوناته من إيراد الدليل على أن الطاعنين قد عمدوا الى الإخلال بعقد المقاولة الذى ارتبط به الطاعن الأول مع الوحدة المحلية لمركز ومدينة أو الغش في تنفيذه ، فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم الأول : أخل عمدا بتنفيذ الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاولة ارتبط به مع الوحدة المحلية لمركز ومدينة وارتكب غشا في تنفيذه بأن نفذ الأعمال المسندة إليه بموجب ذلك العقد بالمخالفة للرسومات التنفيذية والمواصفات والأصول الفنية والهندسية وترتب على ذلك ضررا جسيما بأموال الجهة سالفة الذكر قدره مائة وستة وسبعين ألف ومائة وستة وتسعين جنيها ومائتين وستة وثمانين مليما ، الثانى والثالث : اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع الأول في ارتكاب الجريمة سالفة البيان بأن اتفقا معه على ارتكابها وساعداه على ذلك بأن امتنعا عن الاشراف على تنفيذ الأعمال المسندة إليه وعن مراقبتها ووقعا على محاضر استلامها ومستخلصات صرف قيمتها فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة ، وأحالتهم الى محكمة أمن الدولة العليا

..... محاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/٢-٣ ، ٤١ ، ١١٦ مكررا ج/١ ، ١١٩/أ من قانون العقوبات بمعاقبة الطاعن الأول بالسجن لمدة خمس سنوات وكل من الطاعنين الثاني والثالث بالسجن لمدة ثلاث سنوات والعزل من الوظيفة وتغريم الطاعنين الثلاثة مبلغ مائة وستة وسبعين ألفا وستة وتسعين جنيها وثمان مائة وستة وعشرين مليما بالتضامن فيما بينهم .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهم بجريمة الإخلال العمدى في تنفيذ عقد مقاوله والآخرين بالاشتراك فيها قد شابه القصور في التسبب ، وذلك بأن لم يستظهر القصد الجنائي لدى الطاعنين باتجاه إرادتهم الى الإخلال في تنفيذ ذلك العقد بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله إنها " تحصيل في أنه في خلال الفترة من سنة ١٩٨٤ حتى سنة ١٩٨٩ بناحية التابعة لمركز محافظة المنوفية - تعاقد المتهم الأول مع الوحدة المحلية لمركز ومدينة على إنشاء الجناح القبلى لمدرسة الابتدائية وما أن صدر له أمر الشغل وأسندت الى كل من المتهمين الثاني المهندس بالإدارة الهندسية للوحدة المحلية المذكورة والثالث فني بذات الجهة أعمال الإشراف على مدى التزام المتهم الأول المقاول بإنشاء المبنى وفقا للرسم الإنشائي والمواصفات الهندسية - طبقا لأصول الصناعة حتى اتفق معهما على الإخلال بهذا العقد ومخالفة المواصفات الهندسية وأصول الصناعة والغش في مواد البناء وأن يساعده بالتوقيع على المستخلصات الخاصة بصرف قيمة ما يتم تنفيذه من أعمال دون الكشف عما بها من غش واستلام المبنى في نهاية العملية ، ونفاذا لذلك أقام المتهم الأول المقاول المبنى بالمخالفة للمواصفات الهندسية وأصول الصناعة والغش في

مواد البناء بمخالفة الأعداد والكميات والنسب المقررة طبقا للمواصفات الهندسية وأصول الصناعة بينما عمد المتهمان الثانى والثالث الى عدم كشف ذلك الإخلال بالعقد والغش فى تنفيذه ووقعا على المستخلصات حتى يتمكن المتهم الأول المقاول من صرف قيمة ما يتم تنفيذه من أعمال مخالفة دون وجه حق ثم وقعا فى نهاية العملية باستلام المبنى دون كشف ما به من عيوب ومخالفة للمواصفات وأصول الصناعة وغش مما أدى الى تصدع المبنى وعدم صلاحيته للغرض الذى أنشئ من أجله وباب لازما إزالته حتى سطح الأرض وإعادة بنائه وفقا للمواصفات الهندسية وأصول الصناعة وهو ما اصاب الجهة المجنى عليها بضرر جسيم بلغت قيمته ١٧٦١٩٦,٢٨٦ جنيه (فقط مائة وستة وسبعين ألفا ومائة وستة وتسعين جنيها ومائتين وستة وثمانين مليما لا غير) ، وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير خبراء وزارة العدل وأمر الشغل الذى صدر من الوحدة المحلية لمركز ومدينة للطاعن الأول ومحضر الاستلام وكتاب إدارة العقود والمشتريات بالوحدة المحلية لمدينة خلص الى إدانتهم بجريمتى الإخلال العمدى فى تنفيذ عقد مقاوله والاشتراك فيها وعاقبهم بالمادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جنائية الإخلال العمدى فى تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عقد المقاوله أو ارتكاب أى غش فى تنفيذ هذا العقد المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات هى جريمة عمدية يشترط لقيامها توفر القصد الجنائى باتجاه إرادة المتعاقد الى الإخلال بالعقد أو الغش فى تنفيذه مع علمه بذلك ، وكان من المقرر أيضا أن القصد الجنائى من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى إذ خلت مدوناته من إيراد الدليل على أن الطاعنين قد عمدوا الى الإخلال بعقد المقاوله الذى ارتبط به الطاعن الأول مع الوحدة المحلية لمركز ومدينة أو الغش فى تنفيذه ، فإنه يكون معيبا بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه وإعادة ، وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٤٤٨٤ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٩٧

١. لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها بأن الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة المكان بنظر الدعوى ، وكانت مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلت مما يظهر ما يدعيه الطاعن من عدم اختصاص محكمة أول درجة مكانيا بنظر الدعوى . فإنه لا يجوز للطاعن أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .

٢. لما كان الدفع ببطالان تحريك الدعوى الجنائية بالدعوى المدنية الموقعة صحيفتها من محام لم يحصل على إذن من مجلس النقابة الفرعية بقبول الوكالة في الدعوى ضد المتهم وهو محام مثله على ما تقضى به المادة ٢/٦٨ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . مردود بأن هذه المخالفة المهنية - بفرض حصولها - لا تستتبع تجريد العمل الإجرائي الذي قام به محامي المدعى بالحقوق المدنية من آثاره القانونية ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن - هو دفاع قانوني ظاهر البطلان - لا يستوجب ردا ويكون منعه في هذا الصدد غير مقبول .

٣. لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على ما اثاره الطاعن بشأن الطعن بالتزوير على الشيك موضوع الدعوى سائغا وكافيا في الرد على دفاع الطاعن في صورة الدعوى ولا معقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة الدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ويجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدي وأن الدلائل عليه

واهمية ، وكان ما قاله الحكم - من أن الشيك وقع عليه من الطاعن - يطابق توقيعه على العقد المؤرخ المبرم بينه بصفته وبسبب الشركة المدعية بالحقوق المدنية وأنه أصدر الشيك محل الاقحام الى تلك الشركة بناء على هذه العلاقة التعاقدية - سائغا ومن شأنه أن يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه من اطراح دفاعه بالتزوير - فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون غير سديد .

٤. لما كان البين من جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه لم يصسر بجلسى المرافعة على طلب تقديم اصل الشيك محل الاقحام . فإنه لا تريب على المحكمة إن هي لم تستجب لهذا الطلب الذى أبداه أمام محكمة أول درجة - كمد أنه من المقرر أيضا أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفى الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا اطمأنت الى صحتها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

٥. لما كان لا جدوى للطاعن مما يثيره بشأن التفات المحكمة عن دفاعه بتزوير إفادة البنك وعن الشهادة التى قدمها تأييدا لدفاعه والتى تفيد بأن الشيك لم يقدم الى البنك المسحوب عليه للصرف حتى تاريخ مادام أن الطاعن لا ينازع في عدم وجود رصيد له ولا يدعى أنه طلب من محكمة الموضوع إجراء تحقيق في هذا الشأن . مما يكون معه الطعن بالتزوير على إفادة البنك غير منتج في الدعوى ، هذا فضلا عن أن تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك وما إفادة البنك بعدم وجود رصيد إلا إجراء كاشفا للجريمة التى تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

٦. لما كانت المحكمة قد أسست قضاءها بالإدانة على ما ثبت من إفادة البنك بعدم كفاية رصيد الطاعن وهو يلتقى في مضمي واحد وعبرة (عدم وجود رصيد) التي أوردها الحكم في سرده لواقعة الدعوى - في الدلالة على تخلف الرصيد . إذ أن إفادة البنك بأن رصيد الطاعن لا يسمح بصرف الشيك مفادها أن الرصيد أقل من قيمة الشيك وهو ما يؤثمه نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بشأن انتفاء الرصيد كلية وشأن أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع ، إذ كلها قسائم متساوية في التجريم وفي العقاب ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

الوقائع .

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك ، وطلب معاقبته بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وأمرت بالإيقاف وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت استأنف ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها بشأن الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة المكاني بنظر الدعوى ، وكانت مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خللت مما يظاهر ما

يدعيه الطاعن من عدم اختصاص محكمة أول درجة مكانيا بنظر الدعوى ، فإنه لا يجوز للطاعن أن يثر هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها . لما كان ذلك ، وكان الدفع ببطلان تحريك الدعوى الجنائية بالدعوى المدنية الموقعة صحيفتها من محام لم يحصل على إذن من مجلس النقابة الفرعي بقبول الوكالة في الدعوى ضد المتهم وهو محام مثله على ما تقضى به المادة ٢/٦٨ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

مردود بأن هذه المخالفة - المهنية - بفرض حصولها لا تستتبع تجريد العمل الإجرائي الذي قام به محامي المدعى بالحقوق المدنية من آثاره القانونية ، ومن ثلك فإن ما يشيره الطاعن هو دفاع قانوني ظاهر البطلان لا يستوجب ردا ويكون منعا في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان ما أورد الحكم المطعون فيه ردا على ما اثاره الطاعن بشأن الطعن بالتزوير على الشيك موضوع الدعوى سائغا وكافيا في الرد على دفاع الطاعن في صورة الدعوى ولا معقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر في الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ويجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدي وأن الدلائل عليه واهية - وكان ما قاله الحكم - من أن الشيك وقع عليه من الطاعن - يطابق توقعه على العقد المؤرخ المبرم بينه وبين الشركة المدعية بالحقوق المدنية وأنه أصدر الشيك محل الإتهام الى تلك الشركة بناء على هذه العلاقة التعاقدية - سائغا ومن شأنه أن يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه من اطراح دفاعه بالتزوير - فإن ما يشيره الطاعن في طعنه يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من جلسات المحاكمة الاستثنائية أن الطاعن أو المدافع عنه لم يصبر بجلستي المرافعة على طلب تقديم أصل الشيك محل الإتهام . فإنه لا تشريب على المحكمة إن هي لم تستجب لهذا الطلب الذي

أبداه أمام محكمة أول درجة - كما أنه من المقرر أيضا أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا اطمأنت الى صحتها - ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى للطاعن مما يثيره بشأن التفات المحكمة عن دفاعه بتزوير غفادة البنك وعن الشهادة التي قدمها تأييدا لدفاعه والتي تفيد بأن الشيك لم يقدم الى البنك المسحوب عليه للصرف حتى تاريخ مادام أن الطاعن لا ينازع في عدم وجود رصيد له ولا يدعى أنه طلب من محكمة الموضوع اجراء تحقيق في هذا الشأن . مما يكون معه الطعن بالتزوير على إفادة البنك غير منتج في الدعوى ، هذا فضلا عن أن تقديم الشيك للصرف لا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ومسا إفادة البنك بعدم وجود رصيد إلا إجراء كاشفا للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك واعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي سواء عاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أسست قضاءها بالإدانة على ما ثبت من إفادة البنك بعدم كفاية رصيد الطاعن وهو يلتقى في مضمي واحد وعبارة (عدم وجود رصيد) التي أوردها الحكم في سرده لواقعة الدعوى - في الدلالة على تخلف الرصيد ، إذ أن إفادة البنك بأن رصيد الطاعن لا يسمح بصرف الشيك مفادها أن الرصيد أقل من قيمة الشيك وهو ما يؤثقه نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بشأن انتفاء الرصيد كلية وشأن أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع ، إذ كلها قسائم متساوية في التجريم وفي العقاب - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان مسا تقدم - فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا عدم قبوله موضوعا مع إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

الطعن رقم ٤٢٨١ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٩٧

١. لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أنشأ لقضائه اسباباً ومنطوقاً جديديين وبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها أورد على ثبوتها في حقه أدلة لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، ووقع عليه العقوبة مكتفياً بحبسه شهرين مع الشغل فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اشتمل على مقوماته المستقلة بذاتها ، غير متصل أو منعطف على الحكم المستأنف مما يعصمه من البطلان الذي قد يشوب الحكم الأخير .

٢. لما كان نعى الطاعن على تصرف النيابة بعدم تحقيقها واقعة مضاهاة الإمضاء على أصل التوكيل رقم سند ملكية على إمضاء المستورد الأصلي للسيارة ومالكها لا يبدو أن يكون تعيباً لتحقيق النيابة بما رآه فيه من نقص لم يكن قد تمسك بطلب استكمالها وهو ما لا يصلح سبباً للطعن على الحكم .

٣. لما كان الحكم قد استند في إثبات التهمة في حق الطاعن إلى أقوال شهود الإثبات و و و ، وإقرار الطاعن وضبط السيارة لديه ولم يعول في ذلك على ما تضمنته تحريات الشرطة التي لم يشر إليها في مدوناته فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

٤. لما كان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور لالتفاتة عن الرد على ما أثاره من أن الشاهد أقر بإقرار رسمي أن الأول المنسوبة له بالمحضر والمحضر بمعرفة أمين الشرطة غير صحيحة ومزورة عليه مردوداً بأنه بفرض صحة ما

أورده الطاعن من هذا الإقرار ، فإن لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من الشاهد يتضمن عدوله عن اتهامه وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسسلطتها في تجزئة الدليل ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورّد سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة إلى اطراح الإقرار المذكور .

٥. من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهرى كما تلتزم المحكمة بالالتفات إليه والرد عليه أن يكون مع جوهريته جدياً لا ينفك مقدمه عن التمسك به والإصرار عليه وأن يشهد له الواقع ويسانده . أما إذا لم يصر عليه ، وكان عارياً من دليله فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً في حكمها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يصر أمام محكمة أول درجة على التمسك بدفاعه الخاص بتزوير التوكيل الخاص رقم حتى اقفال باب المرافعة أمامها ولم يثر هذا الدفاع أمام محكمة ثانية فإنه يعد تنازلاً عنه ويضحى دفاعاً غير جدى لم يقدم دليله ولم يقصد به سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة وليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء لم يطلب منها أو سكوتها عن الرد عليه .

٦. من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجرّيه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، حتى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت الاعتبارات التي ساقها

الدفاع حملها على عدم الأخذ بها فإن ما يثيره الطاعن في شأن تعويل الحكم على شهادة الشاهدين ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وسلطة المحكمة في استبطاء معتقدها مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

٧. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان هذا محققا لحكم القانون .

٨. من المقرر أن خطأ الحكم في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، فإن خطأ الحكم في تحديد عدد الكمبيالات التي قام الشاهد بسدادها لا يعيبه ، إذ سواء سدد عدد ١٠٤ كمبيالة أو سدد عدد ١٤ كمبيالة فإنه غير مؤثر في منطق الحكم ، ومن ثم دعوى الخطأ في الإسناد لا تكون مقبولة .

٩. من المقرر أنه يكفي للعقاب في السرقة أن يكون ثابتا بالحكم أن المسروق ليس مملوكا للمتهم ذلك أن السارق كما عرفه القانون في المادة ٣١١ من قانون العقوبات هو " كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره " ، ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق لا يعيبه .

١٠. من المقرر أن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، كما لا يجدى الطاعن النعي بعدم إقامة الدعوى الجنائية على أشخاص آخرين - بفرض مساهمتهم في الجريمة - مادام لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجريمة المسندة إليه والتي دلتل الحكم على مقارفته إياها تدليلا سائغا ومقبولا ، هذا الى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاءه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما

استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

١١ . من المقرر أن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه .

١٢ . من المقرر أنه لا خلاف على أن الدائن الذي يختلس متاع مدينه ليكون تأمينا على دينه يعد سارقا إذا كان لا دين له وإنما يدعى هذا الدين للحصول على فائدة غير مشروعة مقابل رده الشيء المختلس ، وإذا كان الطاعن لا يدعى بوجود دليل على أن له في ذمة الجنى عليها دين ثابتا محققا خال من النزاع فإن ما يثيره في شأن خطأ الحكم في تطبيق القانون أو فساد استدلاله على توافر القصد الجنائي لديه طالما أن المحكمة قد اطمأنت في ثبوته الى ما أخذت به فمن أدلة استمدتها مما قدمته أقوال الشهود ، ومن ثم لا يعدو ما يثيره الطاعن أن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاورة التصدى له امام محكمة النقض .

١٣ . لما كانت منازعة الطاعن في سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق الدعوى وأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، وإذا كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع بغير معقب ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق السيارة المينة بالأوراق والملوكة لـ وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧ رابعا من قانون العقوبات ، ومحكمة جناح قضت حضوريا عملا بمادة الأتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ . استأنف ومحاكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفار بحبس المتهم شهرين مع الشغل .

فطعن الاستاذ المحامي عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إنه لما كان يبين من الحكم فيه أنه قد أنشأ لقضائه أسبابا ومنطوقا جديدين وبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى ومن شأنها أن يؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ووقع عليه العقوبة مكتفيا بحبسه شهرين مع الشغل فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اشتمل على مقوماته المستقلة بذاتها ، غير متصل أو منعطف على الحكم المستأنف مما يعصمه من البطلان الذي قد يشوب الحكم الأخير . لما كان ذلك ، وكان نعى الطاعن على تصرف النيابة بعدم تحقيقها واقعة مضاهاة الامضاء على أصل التوكيل رقم سبند ملكيته على امضاء المستورد الأصلي للسيارة ومالكها لا يعدو أن يكون تعيبا لتحقيق النيابة بما رآه فيه من نقص لم يكن قد تمسك بطلب استكمالها وهو ما لا يصلح سببا للطعن على الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استند في اثبات التهمة في حق الطاعن الى اقوال شهود الاثبات و.....

و..... و..... ، وإقرار الطاعن وضبط السيارة لديه ولم يعول في ذلك على ما تضمنته تحريات الشرطة التي لم يشر إليها في مدوناته فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور لالتفاتة عن الرد على ما اتّاه من أن الشاهد أقر بإقرار رسمي أن الأقوال المنسوبة له بالحضر والمحور بمعرفة أمين الشرطة غير صحيحة ومزورة عليه مردودا بأنه بفرض صحة ما أورده الطاعن من هذا الإقرار ، فإنه لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من الشاهد يتضمن عدوله عن اتهامه وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة إلى أطراح الإقرار المذكور ، ومع هذا فقد عرض الحكم إلى دفاع الطاعن في هذا الخصوص ورد عليه رداً سائفاً . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر أمام محكمة أول درجة بجلسة وطلب أجلاً لاتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير على التوكيل الخاص رقم إلى من تدعى ثم توالى تأجيل نظر الدعوى حتى جلسة ١٩٨٩/١٠/٥ وفيها حضر الطاعن وطلب حجز الدعوى للحكم بحالتها دون أن يبدى دفاعاً فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم فيها بجلسة ١٩٨٩/١٠/٢٦ وبذلك الجلسة الأخيرة قضت المحكمة بإدائه وإذ استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة ثانية بجلسة ١٩٨٩/١١/٣٠ واقتصر دفاعه على الدفع ببطلان الحكم المستأنف لمخالفته للقانون وللخطأ في تطبيقه وتفسيره ولقصور تسببيه وإخلاله بحق الدفاع ولتناقض أسبابه مع بعضها البعض ومع منطوقه وعلى الدفع بتلفيق الاتهام وطلب الحكم بالبراءة فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٨٩/١٢/٢٨ ثم تقدم الدفاع عن الطاعن بطلب إلى المحكمة بقصد تقصير ميعاد النطق بالحكم فاستجابت المحكمة لهذا الطلب وقررت النطق بالحكم بجلسة ١٩٨٩/١٢/١٤ وبذلك الجلسة الأخيرة قضت المحكمة

بحكمها المطعون فيه ، ولما كان من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهرى كيما تلتزم المحكمة بالالتفات إليه والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا لا ينفك مقدمه عن التمسك به والاصرار عليه وأن يشهد له الواقع ويسانده ، أما إذا لم يصبر عليه ، وكان عاريا من دليله فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتأوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه اخلالا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يصبر أمام محكمة أول درجة على التمسك بدفاعه الخاص بتزوير التوكيل الخاص رقم حتى إقفال باب المرافعة أمامها ولم يثر هذا الدفاع أمام محكمة ثانية درجة فإنه يعد متأولا عنه ويضحي دفاعا غير جدى لم يقدم دليله ولم يقصد به سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة وليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء لم يطلب منها أو سكوتها عن الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائع تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنوله المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطنى إليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فبيان ذلك يفيد أنها أطرحت الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها فإن ما يثيره الطاعن في شأن تعويل الحكم على شهادة الشاهدين..... ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وسلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في

تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان هذا محققا لحكم القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم ينسب الى الطاعن أنه أخبر زوج انجنى عليها بوجود السيارة طرفه وطلب منه مبلغ ثلاثين ألف جنيه حيث إنه والمدعو استوردا السيارة مستغلين اسم العامل لوجوده بالخارج وأنه باع السيارة الى مقابل كمبيالات ولما أصبح الأخير عاجزا عن الدفع قام بسرقة السيارة وطالبه بهذا المبلغ - خلافا لما يدعيه بأسباب طعنه - فإن ما ينعاه الطاعن على خطأ الحكم في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، فإن خطأ الحكم في تحديد عدد الكمبيالات التي قام الشاهد بسدادها لا يعيبه ، إذ سواء سدد عدد ١٠٤ كمبيالة أو سدد عدد ١٤ كمبيالة فإنه غير مؤثر في منطق الحكم ، ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الاسناد لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ، وكان يكفي للعقاب في السرقة أن يكون ثابتا بالحكم أن المسروق ليس مملوكا للمتهم ذلك أن السارق كما عرفه القانون في المادة ٣١١ من قانون العقوبات هو " كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره " ، ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق لا يعيبه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان النعى بالتفات المحكمة عن الرد على دفاعه بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبيها هم أشخاص آخرون مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، كما لا يجدى الطاعن النعى بعدم إقامة الدعوى الجنائية على أشخاص آخرين - بفرض مساهمتهم في الجريمة - مادام لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجريمة المسندة إليه والتي دلت الحكم لي وقارفته إياها تدليلا سائغا ومقبولا ، هذا الى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاءه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ،

ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هسذه النية محل شك في الوقاعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه ، وإذ كان بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى الأدلة عليها وخلص في بيان كاف الى توافر أركان جريمة السرقة دلل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن بأدلة سائغة مستمدة من الأوراق بقوله " لما كان ذلك ، وكان الثابت من أقوال و و أن المتهم باع السيارة الى والذي باعها بدوره الى الذى باعها هو الآخر الى زوجة ، ومن ثم تكون هذه السيارة أصبحت مملوكة للسيدة التى كانت بجيازها تسعة أشهر ونقلت ملكيتها وغيرت لوحاتها المعدنية الى أرقامها الحالية بعد أن كانت تحمل لوحات مغايرة ملاكى الاسكندرية فقد قام المتهم باختلاس هذه السيارة من مالكها وثبت ذلك من اقراره بنفسه أمام الشاهد الأول والثانى والذي أحضرهم بمحله وساوهم على دفع مبلغ ثلاثين ألف جنيه مقابل استردادهم السيارة وهو باقى ماله لدى الشاهد الثالث وبضبط السيارة حوزته بمعرفة الشرطة ، وقد كان هذا الاختلاس بنية التملك حيث حاز السيارة ولم ترع منه إلا بمعرفة رجال الضبط بعد الإبلاغ عن سرقتها مما تكون معه الوقاعة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا لإدائته " ، وإذ كان ما سلقه الحكم فيما تقدم كاف وسائغ في التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا خلاف على أن الدائن الذى يختلس متاع مدينه ليكون تأمينا على دينه يعد سارقا إذا كان لا دين له وإنما يدعى هذا الدين للحصول على فائدة غير مشروعة مقابل رده الشئ المختلس ، وإذ كان الطاعن لا يدعى

بوجود دليل على أن له في ذمة المجنى عليها ديناً ثابتاً محققاً خال من التزاع فإن ما يثيره في شأن خطأ الحكم في تطبيق القانون أو فساد استدلاله على توافر القصد الجنائي لديه طالما أن المحكمة قد اطمأنت في ثبوته إلى ما أخذت به من أدلة استمدتها مما قدمته أقوال الشهود ، ومن ثم لا يعدو ما يثيره الطاعن أن يكون جدلاً موضوعياً في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة التصدي له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت منازعة الطاعن في سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق الدعوى وأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوزثارته أمام محكمة النقض ، وإذا كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا التقرير بعدم قبوله موضوعاً .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩٧

١. لما كان الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائى لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت إليه .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعن كان قد قدم للمحاكمة أمام محكمة بتهمة امتناعه عن تسليم الشقة التى باعها لـ ، وأمام تلك المحكمة بجلسة قدم الطاعن إقرارا موثقا فى الشهر العقارى تحت رقم توثيق يفيد تصالحها مع الطاعن وتنازلها عن حقوقها فى القضية المشار إليها ، فأنكرته ونفت صدوره منها أو أنها قامت بتوثيقه ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال التى شهدت بأن إقرار التصالح لم يصدر منها ، ومن أقوال أمين سر محكمة الذى شهد بأن محامى الطاعن فى تلك القضية قدم فى حضور الطاعن اقرار التصالح المشار إليه ، ومما ثبت بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن البيانات الأصلية بمحضر التوثيق رقم قد محيت بمادة كيماوية واثبت بدلا منها

البيانات المزورة ، ومما ورد بكتاب مكتب توثيق الشهر العقارى أن
البيانات الأصلية بمحضر التوثيق المشار إليه تتضمن إثبات تصالح في
الدعوى المقامة منه ضد ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما
رتبه الحكم عليها ، وكان من المقرر أن الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا
دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم
يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى
وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التى بينها الحكم ، وكان ما
أورده الحكم من أدلة وقرائن - على نحو ما سلف بيانه - سائغا وكافيا للتدليل
على ثبوت جريمة الاشتراك فى التزوير التى دان الطاعن بها فإن هذا حسبه ليبرا
من قالة القصور أو الفساد فى الاستدلال وينحل ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن
الى جدل موضوعى لا يقبل اثره أمام محكمة النقض .

٣. من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية يتحقق متى
تعمد الجانى التداخل بنشاطه فى نشاط الفاعل وليس أمرا لازما للحدث صراحة
واستقلالا فى الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد
لقيامه .

٤. لما كان ما أورده الحكم أن الطاعن ساهم بالاتفاق والمساعدة فى تزوير بيانات
الحرر الرسمى بأن اتفق مع الفاعل وأمدّه بالبيانات واستعمل الحرر فيما زور من
أجله بأن قدمه محاميه فى حضوره بالجلسة فإنه لا يكون ملزما بالتدليل على
استقلال على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن مادام أن اثبات وقوع الاشتراك
فى التزوير منه يلزم عنه أن يتوافر فى حقه ركن العلم بتزوير الحرر الذى أسند
إليه الاشتراك فى تزويره واستعماله ومع ذلك فإن الحكم قد أفاض فى الحديث
عن توافر القصد الجنائى فى حق الطاعن ودل عليه تدليلا سائغا ومقبولا
والمحكمة غير ملزمة من بعد يتعقب الطاعن فى كل جزئية يثيرها فى مناحى دفاعه

الموضوعى إذ فى اطمئنانها الى الأدلة التى عولت عليها ما يفيد اطراحها جميع
الاعتبارات التى ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة
ببيان علة اطراحها إياها ويضحي النعى على الحكم فى هذا الشأن غير سديد .
٥. من المقرر أنه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور ، فإن التنازل عن المحرر
المزور ممن تمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة ، ومن ثم يكون نعى الطاعن فى
هذا الصدد غير سديد .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : وهو ليس من أرباب الوظائف
العمومية ارتكب تزويراً فى محرر رسمى - هو محضر التصديق رقم
والمنسوب صدوره لمكتب توثيق بالخور والإضافة بأن قدم بمحو بياناته
الأصلية واستبدلها ببيانات أخرى مزورة ، ثانياً : المتهم وآخر سبق الحكم عليه
استعمالاً للمحرر المزور ألف البيان بأن قدماه لمحكمة جناح أمن دولة مع
علمهما بتزويره ، وأحالة الى محكمة جنابات لمعاقبته طبقاً للقيد
والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد
٤٠/ثانياً - ثالثاً ، ٤١/أولاً ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع أعمال
المادة ٣٢ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم فيه أنه إذ دانه بجريمتى الاشتراك فى
تزوير محرر رسمى واستعماله قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ذلك
بأنه عول فى إدانته على أقوال شاهدى الإثبات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير
وكتاب مكتب توثيق وهى أدلة لا تؤدى الى ادانته ولم يدلل الحكم تدليلاً

كافيا على توافر عناصر الاشتراك في حق الطاعن أو علمه بتزوير المحرر المزور في ذات الجلسة التي قدمه فيها محاميه وأنه كان محبوسا حين توثيق محضر الصلح المزور مما لا يتيح له فرصة تزويره أو الاشتراك في تزويره وقد ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الطاعن لم يكتب عبارات المستند المزور هذا فضلا عن أن الطاعن لم يتمسك بحجية المحرر المزور وتنازل عنه ذات الجلسة التي قدم فيها بما ينفي عنه ارتكاب جريمة استعمال المحرر المزور ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حاصله أن الطاعن كان قد قدم للمحاكمة أمام محكمة بتهمة امتناعه عن تسليم الشقة الى باعها له ، وأمام تلك المحكمة بجلسة قدم الطاعن اقرارا موثقا في الشهر العقاري تحت رقم توثيق يفيد تصالحها مع الطاعن وتنازلها عن حقوقها في القضية المشار إليها ، فأنكرته ونفت صدوره منها أو أنها قامت بتوثيقه ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال التي شهدت بأن اقرار التصالح بم يصدر منها ، ومن أقوال أمين سر محكمة الذي شهد بأن محامي الطاعن في تلك القضية - قدم في حضور الطاعن اقرار التصالح المشار إليه ، ومما ثبت بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن البيانات الأصلية بمحضر التوثيق رقم قد بحيث بمادة كيماوية وأثبت بدلا منها البيانات المزورة ، ومما ورد بكتاب مكتب توثيق الشهر العقاري أن البيانات الأصلية بمحضر التوثيق المشار إليه تتضمن اثبات تصالح في الدعوى المقامة منه ضد ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ،

ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في احتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت إليه ، وكان من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم ، وكان ما أورده الحكم من أدلة وقرائن - على نحو ما سلف بيانه - سائغا وكافيا للتدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير التي دان الطاعن بها فإن هذا حسبه ليبرا من قاله القصور أو الفساد في الاستدلال وينحل ما يشيره الطاعن في هذا الشأن الى جدل موضوعي لا يقبل اثره امام محكمة النقض . لما كلك ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية يتحقق متى تعمده الجاني التداخل بنشاطه في نشاط الفاعل وليس أمرا لازما للحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه ، وكان ما أورده الحكم أن الطاعن ساهم بالاتفاق والمساعدة في تزوير بيانات المحرر الرسمي بلكن اتفق مع الفاعل وأمدّه بالبيانات واستعمل المحرر فيما زور من أجله بأن قدمه محاميه في حضوره بالجلسة فإنه لا يكون ملزما بالتدليل على استقلال على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن مادام أن البات وقوع الاشتراك في التزوير منه يلزم عنه أن يتوافر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه الاشتراك في تزويره واستعماله ومع ذلك فإن الحكم قد أفاض في الحديث عن توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ودلل عليه تدليلا سائغا ومقبولا والمحكمة غير ملزمة من بعد بتعقب الطاعن في كل

جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعى إذ في اطمئنانها الى الأدلة التى عولت عليها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها ويضحي النعى على الحكم فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور ، فإن التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة ، ومن ثم يكون نعى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٢٥٧ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٩٧

١. لما كانت جريمة الإهانة التي توجه الى موظف عمومي اثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها كما تحقق بحكم المادة ١٣٣ من قانون العقوبات بالإشارة أو القول أو التهديد في مواجهة المعتدى عليه تتحقق كذلك بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم بموجب المادة ١٣٤ من ذات القانون فيشترط للعقاب في الحالات الأخيرة أن يعتمد الجاني توجيه العبارات المهنية الى المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى - كما اثبتها الحكم - تشير الى أن الشكوى المتضمنة العبارات المهنية لم توجه الى المجنى عليه مباشرة وإنما وجهت الى رئاسته بالوزارة التابع لها ، ومن ثم فإن الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها أركان جريمة الإهانة الى دين الطاعن بها .

٢. لما كان الفعل المسند الى الطاعن قد المحسر عنه التأييم فإن لازم ذلك أن تكون المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية :

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح ضد الطاعن بوصف أنه أولا : أهان بالقول كتابة موظفا عموميا هي المدعى بالحق المدني بوصفه وكيلا لوزارة بسبب تأديته لوظيفته بأن نسب إليه في شكاوى كتابية رفعت الى رئاسته بأنه يستتر على الانحراف . ثانيا : قذف علنا في حق المدعى المدني بوصفه السابق بأن أسند إليه في شكاوى تداولت بين أيدي موظفي أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقابه قانونا . ثالثا : ارتكب سبا في حق المدعى بالحق المدني بوصفه السابق بأن وجه إليه كتابة ألفاظ السب المشار إليها آنفا . رابعا : ابلغ كذبا مع سوء القصد ضد المدعى بالحق المدني على الوجه

المبين بصدر الصحيفة ، وطلب عقابه بالمواد ١/١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٣٣ ، ١٣٤ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ عن التهمة الأولى وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت وبراءته من باقى التهم . استأنف كل من المحكوم عليه والمدعى بالحق المدني ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه وتأيدته فيما عدا ذلك .
فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إهانة موظف عمومى بالكتابة قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن العبارات التى صدرت منه لم توجه مباشرة الى الجنى عليه ، وإنما تضمنتها شكوى رفعت الى رئاسته وهو ما لا تتوافر به أركان تلك الجريمة . مما يعينه بما يستوجب نقضه .
وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية أقام دعواه قبل الطاعن بطريق الادعاء المباشر بوصف أنه فى يوم بدائرة قسم
أولا : أهان بالقول كتابة موظفا عموميا هو المدعى بالحقوق المدنية بوصفه وكيلا لوزارة بسبب تأديته لوظيفته ، بأن نسب إليه فى شكوى كتابية رفعت الى رئاسته أنه يتستر على الانحراف . ثانيا : قذف علنا فى حق المدعى بالحقوق المدنية بوصفه السابق بأن أسند إليه فى شكوى متداولة بين أيدي موظفى وزارة أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقابه قانونا . ثالثا : ارتكب سببا فى حق المدعى بالحقوق المدنية بوصفه السابق بأن نسب إليه كتابة الفاظ السبب المشار إليها آنفا . رابعا : أبلغ كذبا مع سوء القصد ضد المدعى بالحقوق المدنية على الوجه

المبين بصدر الصحيفة ، وطلب عقابه بالمواد ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي إليه مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وقد دانت محكمة أول درجة عن التهمة الأولى بمقتضى المادتين ١٣٣ ، ١٣٤ من القانون المشار إليه وأوقعا عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة شهر وألزمته بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت وقضت ببراءته من قلم القذف والسب والبلاغ الكاذب ، وإذا استأنف كل من المحكوم عليه والمدعى بالحقوق المدنية قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه وتأيدته فيما عدا ذلك . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الإهانة التي توجه إلى موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها كما تحقق بحكم المادة ١٣٣ من قانون العقوبات بالإشارة أو القول أو التهديد في مواجهة المعتدى عليه تتحقق كذلك بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم بموجب المادة ١٣٤ من ذات القانون ويشترط للعقاب في الحالات الأخيرة أن يعتمد الجاني توجيه العبارات المهنية إلى المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى - كما أثبتتها المحكمة - تشير إلى أن الشكوى المتضمنة العبارات المهنية لم توجه إلى المجنى عليه مباشرة وإنما وجهت إلى رئاسته بالوزارة التابع لها ، ومن ثم فإن الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها أركان جريمة الإهانة التي دين الطاعن بها ، وكانت الأوصاف الأخرى لفعل الطاعن والتي تضمنتها صحيفة الادعاء المباشر قد قضى نهائيا ببراءته منها ، ومن ثم فإنه يتعين القضاء ببراءته من تلك التهمة عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الفعل المسند إلى الطاعن قد انحسر عنه التأثيم فإن لازم ذلك أن تكون المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية وهو ما تقضى به هذه المحكمة .

الطعن رقم ١٣٨ ٣٠ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٩٧

١. لما كانت علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني ، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وثبتت هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي يتفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، فمضى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، مادام قد اقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل في مدوناته - بأسباب سائغة تؤدي الى ما انتهى إليه - على أن العاهة التي تخلفت لدى المجنى كانت نتيجة فعل الضرب المسند الى الطاعن ، وكان الأخير لا يمارى في أن ما اقام عليه الحكم قضاءه من أقوال المجنى عليه والتقارير الطبية الشرعى له سنده الصحيح من الأوراق ، وكان ما أثاره الطاعن بجلاسة المرافعة الأخيرة عن انقطاع رابطة السببية مردودا بأن الثابت من أقوال الطبيب الشرعى بتلك الجلسة والتي اطمأنت إليها المحكمة - وهو ما يدخل في سلطتها بغير معقب عليها من محكمة النقض - أن تخلف العاهة لم يكن مرجعه إهمال المجنى عليه في العلاج وإنما كان نتيجة الاصابة التي أحدثها به الطاعن ، هذا فضلا عن أنه - لو صح - ما قاله الطاعن عن إهمال المجنى عليه في العلاج فإنه لا يقطع رابطة السببية ، لأن المتهم في جريمة الضرب يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية ، ومادام الطاعن لا يدعى أن ما نسبته الى المجنى عليه من إهمال كان لتجسيم مسئوليته .

٢. من المقرر أنه لا جدوى للطاعن من وراء منازعته في قيام رابطة السببية بين فعله والعاهة مادامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عاهة مستديمة .

٣. لما كان الأصل أن محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر لا تثق بشهادته ، من غير أن تكون ملزمة ببيان العلة في ذلك ، إذ الأمر في الأخذ باقوال الشاهد إنما يرجع الى اقتناع القاضي بصدقه ، فمتى اطمأن الى اقواله وأخذ بها فلا معقب عليه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الجنى عليه وصحة تصويره للواقعة ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من اقوال الجنى عليه ، فإن ما يثيره من منازعة حول التصوير الذي أخذت به المحكمة للواقعة أو في تصديقها لأقوال الجنى عليه أو محاولة تجريئها ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يجوز مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٤. من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى إليه به ، وبصر عليه مقدمه في طلباته الختامية ، وإذا كان البين من محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن الطاعن وإن أشار في مزاعمه الى أن الطبيب الشرعي السدي سئل بالجلسة ليس هو الطبيب الكشاف ، إلا أنه لم يتمسك بطلب سماع الأخير في طلباته الختامية ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعه .

٥. من المقرر أن قرتر محكمة الجناح باستبعاد الدعوى من الرول واعادتها الى النيابة العامة لاتخاذ شتونها فيها يلتقى في النتيجة مع الحكم بعدم اختصاصها بنظرها .

الوقائع

أهملت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب بأداة راضة (عصا) على فخذه الأيسر فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتى نشأ عنها عاهة مستديمة هى كسر ملتحم فى وضع معيب يتراكم بالنهاية السفلى بعظمة الفخذ الأيسر مصحوب بقصر بالطرف السفلى الأيسر بقدر بمقدار ٢ سم عن الطرف السفلى الأيمن وكذلك ضمور بعضلات الفخذ الأيسر بحيث يقل فى محيطه عن الفخذ الأيمن بمقدار ٣ سم ، وكذلك الإعاقة فى نهاية حركة ثنى مفصل الركبة اليسرى وتقدر ههنا العاهة فى مجموعها بمقدار ١٥% خمسة عشر فى المائة ، وأحاطته الى محكمة جنائيات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، وادعى الجنى عليه مدنيا قبل التهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١٠٤/١ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبته بالحبس لمدة ستة أشهر وإلزامه بأن يؤدى للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة أحداث عاهة مستديمة قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه دفع بالقطاع رابطة السببية بين فعله والعاهة مرجعا حدوث تلك العاهة الى اهمال الجنى عليه فى العلاج وخطأ الطبيب المعالج ، إلا أن الحكم رد هذا على هذا الدفع بما لا يصلح ردا يخالف الثابت بالأوراق ، واعتنق تصوير الجنى عليه للواقعة برغم أنه لا يتفق مع العقل والمنطق ، ويتعارض

مع ما قرره الشهود ، هذا إلى أنه طلب إلى المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي الكشاف لمناقشته ، غير أنها لم تجبه إلى طلبه ، ورفضت الدفع بطلان أمر حالة الدعوى إليها بمقولة إن محكمة الجرح التي أحيلت إليها الدعوى من قبل قد أصدرت قرارا باستبعادها من الرول واعادتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها ، في حين أن الدعوى لا تخرج من حوزة المحكمة إلا إذا قضت الأخيرة بعدم اختصاصها بنظرها ، كل أولئك مما يعيب الحكم ما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سليمة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصذور الحكم المطعون فيه أن الطاعن دفع بانقطاع رابطة السببية بين فعله والعاهة مرجعا حدوث تلك العاهة إلى خطأ المجنى عليه ، ولم يثر شيئا عن خطأ الطبيب المعالج ، وكانت علاقة السببية في المزداد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارقه الجاني ، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وثبتت هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، فمتى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا ، فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، مادام قد اقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل في مدوناته - بأسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه - على أن العاهة التي تخلفت لدى المجنى عليه كانت نتيجة فعل الضرب المسند إلى الطاعن ، وكان الأخير لا يمارى في أن ما اقام عليه الحكم قضاءه من أقوال المجنى عليه والتقارير الطبي الشرعي له سنده الصحيح من الأوراق ، وكان ما اثاره الطاعن بجلسة المرافعة الأخيرة عن انقطاع رابطة السببية مردودا بأن الثابت من أقوال الطبيب الشرعي بتلك الجلسة والتي اطمأنت إليها المحكمة - وهو ما يدخل في سلطتها بغير معقب عليها من محكمة النقض - أن تخلف العاهة لم يكن مرجعه إهمال

الجنى عليه في العلاج وإنما كان نتيجة الإصابة التي ادّلتها به الطاعن ، هذا فضلا عن أنه - لو صح - ما قاله الطاعن عن إهمال الجنى عليه في العلاج فإنه لا يقطع رباطة السببية ، لأن المتهم في جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية ، وما دام الطاعن لا يدعى أن ما نسبته إلى الجنى عليه من إهمال كان لتجسيم مسئوليته ، فإن منعه فيما سلف يكون غير سديد هذا إلى أنه لا جدوى من وراء منازعته في قيام رابطة السببية بين فعله والعاهة ما دامت العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عاهة مستديمة . لما كان ذلك ، وكان الإصل أن للحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر لا تثق بشهادته ، من غير أن تكون ملزمة ببيان العلة في ذلك ، إذ الأمر في الأخذ بأقوال الشاهد إنما يرجع إلى اقتناع القاضي بصدقه ، فمتى اطمأن إلى أقواله وأخذ بها فلا معقب عليه ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الجنى عليه وصحة تصويره للواقعة ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال الجنى عليه ، فإن ما يثيره من منازعة حول التصوير الذي أخذت به المحكمة من أقوال الجنى عليه ، فإن ما يثيره من منازعة حول التصوير الذي أخذت به المحكمة للواقعة أو في تصديقها لأقوال الجنى عليه أو محاولة تجريحها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى

اليه به ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية ، وإذا كان البين من حضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن الطاعن وإن أشار في مرافعته الى أن الطبيب الشرعي الذي سئل بالجلسة ليس هو الطبيب الكشاف ، إلا أنه لم يتمسك بطلب سماع الأخير في طلباته الختامية ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعه . لما كان ذلك ، وكان قرار محكمة الجنح باستبعاد الدعوى من الرول واعادتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها يلتقى في النتيجة مع الحكم بعدم اختصاصها بنظرها ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن بطلان احالة الدعوى الماثلة الى محكمة الجنايات بقالة ان محكمة الجنح التي أحيلت إليها الدعوى من قبل لم تحكم بعدم اختصاصها بنظرها يكون على غير بسند من القانون ، ويتعين الالتفات عن هذا الوجه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٥٠٧٦ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٩٧

لما كانت المادة ٩٩ من الدستور تنص على أن " لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية اجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس ، وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس ، ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من اجراء ، وكان مفاد هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في غير حالة التلبس ضد عضو مجلس الشعب قبل صدور إذن بذلك من المجلس أو من رئيسه في غير دور الانعقاد . فإذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور الإذن من الجهة التي ناط الدستور بها إصداره فإن اتصال المحكمة بالدعوى في هذه الحالة يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين ان يقتصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى باعتبار أن بساب المحاكمة موصود دونها الى ان تتوافر لها الشروط التي فرضها الدستور لقبولها ، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بصحة اتصال المحكمة بالواقعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد غفل عن الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق الذي رسمه الدستور ، رغم ما اثبت بمحضر جلسة المحاكمة من ان الطاعن قد دفع به ، وكان البين من المفردات المضمومة أن الطاعن كان عضوا بمجلس الشعب في تاريخ وقوع الجريمة التي داله الحكم بها وظل كذلك حتى ما بعد تاريخ تحريك الدعوى الجنائية ضده ، وكان الثابت من الأوراق أن الجريمة لم تكن متلبسا بها وقد خلا ملف الدعوى مما يدل على صدور إذن من مجلس الشعب أو من رئيسه بتحريكها ضد الطاعن فإن الدعوى الجنائية ضده تكون غير مقبولة ويكون اتصال المحكمة بها

معدوما قانونا ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين تصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه الدستور ، وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ، ولا لتحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بحكم المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ باعتبار أن الطعن للمرة الثانية مادام أن تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى لـ بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل الطاعن بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس الطاعن ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ألفى جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدولها برقم ... لسنة ٥٧ قضائية) ، ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ، ومحكمة الإعادة - هيئة أخرى - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه الى حبس الطاعن سنة واحدة مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض للمرة الثانية الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمة
اعطاء شيك بدون رصيد ، قد شابه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ،
ذلك بأن التفت عن الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها ضده - وهو عضو بمجلس
الشعب - بغير الطريق الذي رسمه الدستور في المادة ٩٩ منه إذا لم يصدر بذلك إذن
من المجلس بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وقمن حيث إن المادة ٩٩ من الدستور تنص على أن " لا يجوز في غير حالة
التلبس بالجريمة اتخاذ أية اجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من
المجلس ، وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس ، ويحظر المجلس
عند أول انعقاد له بما اتخذ من اجراء " ، وكان مفاد هذا النص هو عدم جواز تحريك
الدعوى الجنائية في غير حالة التلبس ضد عضو مجلس الشعب قبل صدور إذن بذلك
من المجلس أو من رئيسه في غير دور الانعقاد . فإذا رفعت الدعوى الجنائية قبل
صدور الإذن من الجهة التي ناط الدستور بها اصداره فإن اتصال المحكمة بالدعوى في
هذه الحالة يكون معدوما قانونا ، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت
كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الاثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية
عند رفع الامر إليها ان تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين ان يقتصر
حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب
المحاكمة موصود دونها الى ان تتوافر لها الشروط التي فرضها الدستور لقبولها ، وهو
أمر من النظام العام لتعلقه بصحة اتصال المحكمة بالواقعة . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد غفل عن الدفع بعدم قبول الدعوى لتحريكها بغير الطريق
الذي رسمه الدستور ، رغم ما ثبت بمحضر جلسة المحاكمة من أن الطاعن قد دفع به

، وكان البين من المفردات المضمومة أن الطاعن كان عضوا بمجلس الشعب في تاريخ وقوع الجريمة التي دانه الحكم بها وظل كذلك حتى ما بعد تاريخ تحريك الدعوى الجنائية ضده ، وكان الثابت من الأوراق أن الجريمة لم تكن متلبسا بها وقد خلا ملف الدعوى مما يدل على صدور إذن من مجلس الشعب أو من رئيسه بتحريكها ضد الطاعن فإن الدعوى الجنائية ضده تكون غير مقبولة ويكون اتصال المحكمة بها معدوما قانونا ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في موضوع الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين تصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه الدستور ، وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ، ولا لتحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بحكم المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ باعتبار أن الطعن للمرة الثانية مادام أن تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار المر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأنه لا ينال من صحة التحريات خلوها من تحديد وظيفة المأذون بتفتيشه وسنه وحالته المالية والاجتماعية وكيفية حصوله على المواد المخدرة أو توزيعها مادام أنه الشخص المقصود بالإذن ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - على السياق المتقدم - بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ أجرائه ، فإن مجادلة الطاعن في ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة لتعلق ذلك بالموضوع لا بالقانون .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الإذن بالضبط والتفتيش لخلوه من صفة مصدره ومن بيان اختصاصه المكاني ورد عليه بقوله " وحيث إنه عما اثاره الدفاع من أن مصدر الإذن لم يحدد نوعي اختصاصه وأنه غير مختص باصداره الإذن فمردود عليه بأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص مقرونا باسم مصدر الإذن ، وإذ كانت العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الإذن إنما تكون بحقيقة الواقع فالثابت من الإذن أو مصدره وكيل نيابة كلية ، وكان عرض محضر التحريات حسبما أثبت من فحواه على وكيل نيابة الكلية فإنه من ثم لا مرأى في ان الاختصاص متوافر لمصدر الإذن وفقا لحقيقة الواقع حسبما أسلفنا فإذا كان ذلك ، وكان المتهم لم يقدم ثمة دليل يظاھرہ أو يسانده فيما ذهب إليه في هذا الخصوص تعين الالتفات عما اثاره في هذا الصدد " ، وكان رد الحكم على النحو المتقدم كاف وسائغ من اطراح دفع الطاعن إذ أن العبرة في اختصاص من يملك اصداره إذن التفتيش إنما تكون

بحقيقة الواقع ، وإن تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة ، وليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش مادام أم المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره فضلا عن أنه من المقرر أن صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن بالتفتيش . فإن نعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣. لما كان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع ببطلان إذن الضبط والتفتيش لكونه موقعا عليه من مصدره بتوقيع غير مقروء ، وكان مسن المقرر أنه لا يصح إثارة أساس جديد للدفع ببطلان إذن التفتيش أمام محكمة النقض مادام أنه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤. من المقرر أن القانون وإن أوجب أن يكون إذن التفتيش موقعا عليه بإمضاء مصدره إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لهذا التوقيع مادام موقعا عليه فعلا ممن أصدره ، وهو ما لم ينازع فيه الطاعن ، وكون الإذن لمهورا بتوقيع غير مقروء لا يصح عن شخص مصدره ليس فيه مخالفة للقانون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى يضحى ولا محل له .

٥. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن من عدم تحرير محضر الضبط بخط شاهد الاثبات الثاني وأن التوقيع الوارد به ليس توقيع ورد عليه بقوله ط وحيث إنه عما اثاره الدفاع مع التهم من أن محضر الضبط ليس محررا بخط يد الرائد وأن التوقيع الوارد عليه ليس توقيع له لأنه (قرمة) فمردود بأن القانون لا يوجب أن يحضر مع مأمور الضبطية القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوط به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر ومؤدي ذلك أن مأمور الضبطية القضائية هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحاضره

فلا يهم بالتالى إن كان قد حررها بقلم مباشرة أو بواسطة الاستعانة بآلة ميكانيكية أو يد أجنبية لأن عدم مباشرته تحريرها بخط يده لا يؤثر فى اعتبارها محررة فى حضرته وتحت بصره ومحرر محضر الضبط الرائد لم يدع أن محضر الضبط دون به ما لم يجريه أو يباشره من اجراءات ضبط وتفتيش بل ورد فى اقواله بالتحقيقات حرفيا كل ما جاء فى هذا المحضر الأمر اذلى يضحى معه كل ما اثاره الدفاع فى هذا الخصوص متعين الالتفات عنه سيما وأن عدم تحرير مأمور الضبط القضائى محضرا بكل ما يجريه فى الدعوى قبل حضور النيابة العامة من اجراءات التفتيش والقبض وجمع الاستدلالات لا يوجب بطلان وإنما هو لتنظيم العمل وحسن سيره " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطعن بتزوير فى ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير المحكمة ، وكانت المحكمة فى حدود هذه السلطة التقديرية قد أطرحت الطعن بالتزوير محضر الضبط بما أوردته فيما تقدم من رد سائق ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه تساند فى قضائه بالإدانة الى اقوال شاهدى الاثبات بالتحقيقات وتقرير العمل الكيماوى ولم يتساند الى محضر الضبط فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٦. لما كان من المقرر أن لمأمور الضبط القضائى أن يستعين فى اجراء الضبط والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه مادام يعمل تحت اشرافه ، وكان الشابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن من قام بالتفتيش هو من مأمور الضبط القضائى وأنه ندب لذلك شفاهة من الضابط المأذون له من النيابة العامة بالتفتيش ، وقد تم الضبط والتفتيش بحضور المندوب الأصيل ومشاركته ، وكان من المقرر أنه لا يشترط فى أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغريمه من مأمورى الضبط القضائى أن يكون ثابتا بالكتابة لأن من يجرى التفتيش فى هذا الحالة لا يجريه بإسم من ندبه وإنما يجريه بإسم النيابة العامة الأمر به ، فإن ما ينعاه الطاعن فى

هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب اجراء تحقيق في هذا الشأن فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة لاجرائه ، ومن ثم فإن ما ينعاه في هذا الشأن يكون غير مقبول .

٧. من المقرر أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن اجراءات تحريز المضبوطات وفقا لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث - وهو ما ركن اليه الحكم المطعون فيه - فإنه لا يقبل من الطاعن منعه على الحكم في هذا الشأن .

٨. لما كان ما يثيره الطاعن من اختلاف وزن المخدر مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى إليها للتحليل فلا تثير عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ، ولا جناح عليها إن هي التفتت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن مادام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

٩. من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم ايرداه نص تقرير الخبر بكامل اجزائه .

١٠. لما كان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام أنه يقيمها على ما ينتجها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض القصد الاتجار في قوله " وحيث إنه عن قصد المتهم من احراز المخدر المضبوط بنوعيه فإن المحكمة ترى أنه كان بقصد الاتجار دلالة ذلك ما شهد به ضابطى الواقعة الرائد والرائد واطمأنت إليه المحكمة من أن المتهم يتجر في المخدرات وظروف الضبط وتنوع

المادة المخدرة المضبوطة حشيش وأفيون وكبر كميتها قائما ٣٤٨,٤٥ جرام حشيش وقائما ٢٧,٨٠ جرام أفيون ووجود ميزان كفتيه ملوئين بآثار مخدر الحشيش والأفيون المضبوطين ، وكذا أمواس حلقة ملوثة بآثار المخدر ، وكانت المحكمة - على السياق المتقدم - قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (أفيون وحشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالة الى محكمة جنابات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣٤/أ ، ٣٦ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٩ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبندين ٩ ، ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأخير مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبتفريجه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدرين والأدوات المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهريين مخدرين بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسيب واختلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بطلان الإذن بالضبط والتفتيش لعدم جدية التحريات مدلا على ذلك بعدم توصل التحريات للرتبة العسكرية الصحيحة للطاعن وتحديد سنه وعمالته ومعاونه ومصدر حصوله على

المواد المخدرة وحالته المالية والاجتماعية ، كما دفع ببطلان الإذن لعدم بيان صفة مصدره واختصاصه وحالته المالية والاجتماعية ، كما دفع ببطلان الإذن لعدم بيان صفة مصدره واختصاصه المكاني ، ولكونه موقعا عليه من مصدره بتوقيع غير مقسوء إلا أن الحكم رد على الدفعين الأول والثاني بما لا يصلح ردا ، بينما أغفل الرد على ما اثاره بشأن التوقيع على الإذن ، واطرح دفاع الطاعن عدم صدور محضر الضبط ممن نسبه إليه تحريره وعدم توقيعه منه بما لا يسوغ اطراحه ، وتمسك المدافع عن الطاعن ببطلان التفتيش لحصوله من ضابط غير مأذون له بإجرائه ولم يصدر له ندب كتابي بذلك من المأذون له بالتفتيش ألا أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يصلح ردا ولم تجر المحكمة تحقيقا في هذا الشأن ، كما تمسك الطاعن ببطلان اجراءات تحريز المخدر لقرائن عددها ، وبوجود فارق ملحوظ في الوزن بين ما أرسل منه الى المعامل الكيماوية لتحليله وما تم تحليله إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع ، كما اكتفى بمجرد الإشارة الى النتيجة التي انتهت إليها تقرير المعامل الكيماوية دون إيراد مضمونه ، هذا فضلا عن أن الحكم لم يدلل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن تدليلا سائغا ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من اقوال شاهدي الاثبات وتقرير المعمل الكيماوى ، والتي من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه في قوله " وحيث إنه وعن الدفع ببطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية فهذا الدفع تـرد عليه المحكمة بأنه مردود ذلك بأن من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تأذن النيابة العامة بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد

وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يرر تعرض التحقيق لحرية مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان تقدير التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذا كانت هذه المحكمة تقتنع بما جاء محضر التحريات وأقوال الرائد بالتحقيقات بجدية هذه التحريات التي بسنى عليها إذن التفتيش وتوافر مسوغات إصداره . الأمر الذي يكون فيه الدفع ببطلان إذن التفتيش لابتئاته على تحريات غير جدية غير سديد متعين الالتفات عنه " ، وكان من المقرر أن يُقدّر جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وأنه لا ينال من صحة التحريات خلوها من تحديد وظيفة المأذون بتفتيشه وسنه وحالته المالية والاجتماعية وكيفية حصوله على المواد المخدرة أو توزيعها مادام أنه الشخص المقصود بالإذن ، وكانت المحكمة قد اقتنعت - على السياق المتقدم - بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه ، فإن مجادلة الطاعن في ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة لتعلق ذلك بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الإذن بالضبط والتفتيش لخلوه من صفة مصدره ومن بيان اختصاصه المكاني ورد عليه بقوله " وحيث إنه عما اثاره الدفاع من أن مصدر الإذن لم يحدد نوعية اختصاصه وأنه غير مختص بإصدار الإذن فمردود عليه بأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الإذن إنما تكون بحقيقة الواقع فالثابت من الإذن أن مصدره وكيل نيابة كلية ، وكان عرض محضر التحريات حسبما أثبت من فحواه على وكيل نيابة الكلية فإنه من ثم لا مرأى في أن الاختصاص متوافر لمصدر الإذن وفقا لحقيقة الواقع حسبما أسلفنا فإذا كان ذلك ، وكان المتهم لم يقدم

ثمة دليل يظاھرہ أو یسانده فیما ذهب إلیه فی هذا الخصوص تعین الالتفات عما اثاره فی هذا الصدد " ، وكان رد الحكم على النحو المتقدم كاف وسائغ فی اطراح دفع الطاعن إذ أن العبرة فی اختصاص من یملك اصدار إذن التفتیش إنما تكون بحقیقة الواقع ، وأن تراخی ظهوره الى وقت المحاكمة ، ولیس فی القانون ما یوجب ذکر الاختصاص مقرونا باسم وکیل النيابة مصدر الإذن بالتفتیش مادام أن المحكمة قد اوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره فضلا عن أنه من المقرر أن صفة مصدر الإذن لیست من البيانات الجوهریة لصحة الإذن بالتفتیش . فإن نعى الطاعن فی هذا الخصوص یكون غیر سدید . لما كان ذلك ، وكان لا یبین من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع ببطلان إذن الضبط والتفتیش لكونه موقعا علیه ممن صدره بتوقيع غیر مقروء ، وكان من المقرر أنه لا یصح اثاره أساس جدید للدفع ببطلان إذن التفتیش أمام محكمة النقض مادام أنه فی عداد الدفع القانونیة المختلطة بالواقع ما لم یكن قد أثر أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم توضح لقیام ذلك البطلان فإنه لا یقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . هذا فضلا عن أن القانون وإن أوجب أن یكون إذن التفتیش موقعا علیه بإمضاء مصدره إلا أنه لم یرسم شكلا خاصا لهذا التوقيع مادام موقعا علیه فعلا ممن اصداره - وهو ما لم ینازع فی الطاعن - وكون الإذن ممهورا بتوقيع غیر مقروء لا یفصح عن شخص مصدره لیس فی مخالفة القانون ، ومن ثم فإن ما یثيره الطاعن فی هذا المنحى یضحى ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فی قد عرض لما اثاره الطاعن من عدم تحریر محضر الضبط بخط شاهد الالبات الثانى وأن التوقيع الوارد به لیس توقيعیه ورد علیه بقوله " وحيث إنه عما اثاره الدفاع مع المتهم من أن محضر الضبط لیس محررا بخط الرائد وأن التوقيع الوارد علیه لیس توقيعیه لأنه (فرمة) فمردود أن القانون لا یوجب أن یحضر مع مأمور الضبطیة القضائیة وقت مباشرة التحقیق وجمع الاستدلالات المنوط به كاتب لتحریر ما یجب تحریره من المحاضر ومؤدى ذلك

أن مأمور الضبطية القضائية هو المستول وحده عن صيحة ما دون بمحاضره فلا يسهم بالتالى إن كان قد حررها بقبم مباشرة أو بواسطة الاستعانة بآلة ميكانيكية أو يد أجنبية لأن عدم مباشرته تحريرها بخط يده لا يؤثر في اعتبارها محررة في حضرته وتحت بصره ومحرر محضر الضبط الرائد لم يدع أن محضر الضبط دون به ما لم يجريه أو يباشره من اجراءات ضبط وتفتيش بل ورد في اقواله بالتحقيقات حرفيا كل ما جاء في هذا المحضر الأمر الذى يضحى كل ما اثاره في اقواله بالتحقيقات حرفيا كل ما جاء في هذا المحضر الأمر الذى يضحى كل ما اثاره الدفاع في هذا الخصوص كتعين الالتفات عنه سيما وأن عدم تحرير مأمور الضبط القضائي محضرا بكل ما يجريه في الدعوى قبل حضور النيابة العامة من اجراءات التفتيش والقبض وجمع الاستدلالات لا يوجب بطلان وإنما هو التنظيم العمل وحسن سيره " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير المحكمة ، وكانت المحكمة في حدود هذه السلطة التقديرية قد اطرحت الطعن بتزوير محضر الضبط بما أوردته فيما تقدم من رد سائغ ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه تساند في قضائه بالإدانة الى اقوال شاهدى الاثبات بالتحقيقات وتقرير المعمل الكيماوى ولم يتساند الى محضر الضبط فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض على المتهم وتفتيشه لحصوله من ضابط غير مأذون له باجرائه ولم يصدر له ندب كتابي بذلك من المأذون له بالتفتيش واطرحه في قوله " وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض على المتهم وتفتيشه لأن الرائد ليس مأذونا بذلك كما لم يصدر له ندب شفهي أو كتابي فمن المقرر أنه إذا كان الإذن بالتفتيش قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي أو لمن يعاونه أو يندبه فإن انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يحمل كأنه اجراه بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الأمر الصادر من النيابة العامة والذي خول كل منهم

سلطة اجرائه مادام من اذن التفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالاِجازة الى غيره والثابت من اذن التفتيش موضوع الدعوى أنه اذن الرائد محرر محضر التحريات أو من يندبه أو يعاونه في اجراء تفتيش المتهم ومسكنه وملحقات مسكنه والثابت من الأوراق أن الرائد كان متواجدا على مسرح الواقعة وأن الضبط والتفتيش كانا على مرأى منه وتحت بصره ، لكل ذلك يضحى هذا الدفع على غير اساس من الواقع أو القانون تلتفت عنه المحكمة " . لما كان ذلك ، وكان لمأمور الضبط القضائي أن يتسعين في اجراء الضبط والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه مادام يعمل تحت اشرافه ، كما هو الحال في هذه الدعوى ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن من قام بالتفتيش هو من مأموري الضبط القضائي وأنه ندب لذلك شفاهة من الضابط المأذون له من النيابة العامة بالتفتيش ، وقد تم الضبط والتفتيش بحضور المندوب الأصل ومشاركته ، وكان من المقرر أنه لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه وإنما يجريه باسم النيابة العامة الآمرة به ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب اجراء تحقيق في هذا الشأن فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة لاجرائه ، ومن ثم فإين ما ينعاه في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان اجراءات تحريز المضبوطات وفقا لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث - وهو ما ركن اليه الحكم المطعون فيه - فإنه لا يقبل من الطاعن منعه على الحكم في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من اختلاف وزن المخدر

مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت كذلك الى النتيجة السق
انتهى اليها التحليل - كما هو الحال في هذه الدعوى - فلا تثريب عليها إن هى
قضت في الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هى التفتت عن الرد على دفاعه
في هذا الشأن مادام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب . لما كان ذلك ،
وكان الحكم قد أورد مؤدى تقرير المعمل الكيماوى وأبرز ما جاء به من أن المواد
المضبوطة هى مادتي الحشيش والأفيون فإن ما ينعاها الطاعن على الحكم بعدم ايراده
مضمون تقرير المعمل الكيماوى لا يكون له محل ، لما هو مقرر من أنه لا ينال من
سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل اجزائه . لما كان ذلك ، وكان
احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها
مادام أنه يقيمها على ما ينتجها ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض
لقصد الاتجار في قوله " وحيث إنه عن قصد المتهم من احراز المخدر المضبوط بنوعيه
فإن المحكمة ترى انه كان بقصد الاتجار دلالة ذلك ما شهد به ضابطة الواقعة الرائد
..... والرائد واطمأنت إليه المحكمة من أن المتهم يتجر في
المخدرات ولظروف الضبط وتنوع المادة المخدرة المضبوطة حشيش وأفيون وكبر
كميتها قائما ٣٤٨,٤٥ جرام حشيش قائما ٢٧,٨٠ جرام أفيون ووجود ميزان
كفتيه ملوئين بآثار مخدر الحشيش والأفيون المضبوطين وكذا أمواس حلاقة ملوثة
بآثار المخدر " ، وكانت المحكمة - على السياق المتقدم - قد اقتنعت في حدود
سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن احراز
الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون
سديدا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه
موضوعا .

الطعن رقم ٨١٦٠ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٧

١. لما كان القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ يصادر قانون الزراعة المعدل بالقانون رقم ١١٦ سنة ١٩٨٣ قد نص في المادة ١٥٦ منه على أن " يعاقب على مخالفة أى حكم أحكام المادة ١٥٢ من هذا القانون أو الشروع فيها بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرو آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه وتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ، ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف ، وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .. " ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٦ في القضية رقم ٣٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية - بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ سنة ١٩٩٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٩ يصادر قانون المحكمة الدستورية العليا تقضى بأنه " ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، كما نصت في فقرتها الأخيرة على انه " فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استنادا الى ذلك النص كأنلم تكن " ، وكان حكم المحكمة الدستورية النجذكور قد نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٥/٨/١٩٩٦ - مما يترتب عليه إلغاء ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

٢. لما كانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلىح للمتهم فهو الذى

يطبق دون غيره ، وإذ كان قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية ما تص عليه
الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة
١٩٩٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة قد أعاد للقاضي سلطة وقف
تنفيذ عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٥٦ من قانون الزراعة المذكور
طبقا للقواعد العامة المنصوص عليها في المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ،
ومن ثم فإنه يكون في حكم القانون الصلح في تطبيق المادة الخامسة من قانون
العقوبات إذ أنه ينشئ له وضعاً أصح ، ذلك بأنه أصبح من حق القبااضي أن
يأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة في الجريمة المسندة الى الطاعن .

٣. لما كان لمحكمة النقض طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات
واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن
تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه
قانون أصح يسرى على واقعة الدعوى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

٤. لما كان الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقديرها من صميم عمل قاضي الموضوع
، إذ أن وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة
- مما يوجب إعادة النظر أمام محكمة الموضوع في العقوبة التي يحكم بها الأمر
الذي يتعين معه أن يكون مع النقض الإعادة .

الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ،
وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٢ ، ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل
بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ومحكمة جناح قضت غيابيا عملاً بمبادئ
الالتزام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيذ وغرامة
عشرة آلاف جنيه والإزالة . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع
بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والإزالة وغرامة عشرو آلاف جنيه وإيقاف عقوبة

الحبس . استأنف ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى ضد الطاعن بوصف أنه في يوم أقام بناء على أرض زراعية بغير ترخيص ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٢ ، ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، وقضت محكمة أول درجة غايبا بحبس الطاعن ستة أشهر مع الشغل وبتغريمه عشرة آلاف جنيه والإزالة ، عارض فقضت بحبسه ستة أشهر مع الشغل والإزالة وبتغريمه عشرة آلاف جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس ، وإذ استأنف الطاعن هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بتاريخ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد نص في المادة ١٥٦ منه على أن " يعاقب على مخالفة أي حكم من أحكام المادة ١٥٢ من هذا القانون أو الشروع فيها بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه وتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ، ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف ، وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ... " ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٦ في القضية رقم ٣٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية - بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا

تقضى بأنه " و يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم " ، كما نصت في فقرتها الأخيرة على أنه " فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن " ، وكان حكم المحكمة الدستورية المذكور قد نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٥/٨/١٩٩٦ - مما يترتب عليه إلغاء ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يطبق دون غيره ، وإذا كان قضاء المحكمة الدستورية سالف الذكر قد أعاد للقاضي سلطة وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٥٦ من قانون الزراعة المذكور طبقا للقواعد العامة المنصوص عليها في المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ، ومن ثم فإنه يكون في حكم القانون الأصلح في تطبيق المادة الخامسة من العقوبات إذ أنه ينشئ له وضعاً أصلح ، ذلك بأنه أصبح من حق القاضي أن يأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة في الجريمة المسندة الى الطاعن . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة - محكمة النقض - طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون اصلح يسرى على واقعة الدعوى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقديرها من صميم عمل قاضي الموضوع ، إذ أن وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تحلظها المحكمة عند تقدير العقوبة - مما يوجب إعادة النظر أمام محكمة الموضوع في العقوبة التي يحكم بها ، الأمر الذي يتعين معه أن يكون مع النقض الإعادة ، ذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٩٧

١. لما كان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة في تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح إليه منها ، وكانت المحكمة تطمئن الى ما شهد به المجنى عليه في شأن وقائع الحادث وكيفية حصوله وسائر الأدلة التي ساققتها على نحو ما سلف فإن ما يثيره المتهمان في هذا الشأن إنما هو محاولة منهما للتشكيك في الأدلة القائمة في الدعوى .
٢. من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال السق تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اكتملت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع . كما أن لها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، وكان ما دفع به المتهمان من بطلان اعتراف ثانيهما مردودا ذلك أنه لم يثبت من أوراق الدعوى أن قبضا جرى على أى من ذوى المتهم الثانى على نحو ما ادعاه المتهم المذكور في تحقيقات النيابة ، ومن ثم فإن الدفع المبدى من المتهمين في هذا الشأن على الاساس سالف البيان يكون قد جاء عاريا من دليله . أما القول بأن اطالة مدة التحقيق مع المتهم بمثل اكراها معنويا له فهذا قول ظاهر الفساد وبعيد عن محجة الصواب لأن اطالة مدة التحقيق مع المتهم لا يمثل اكراها إلا إذا كان المتهم منكرا للتهمة وتعمد المحقق اطالة مدة التحقيق لازهاقه بغية الحصول منه على اعتراف وليس الحال كذلك في الدعوى المطروحة إذ الثابت من التحقيقات أن المتهم الثانى قد اعترف منذ بدء التحقيق معه بارتكاب الحادث وقد ناقشه وكيل النيابة تفصيلا في هذا الاعتراف للوصول الى الحقيقة وجاء اعترافه متفقا مع ما قرره المجنى عليه وأيد به أدلة الدعوى الأخرى ، ومن ثم فإن المحكمة يطمئن وجدانها الى ان اعتراف المتهم الثانى قد صدر منه عن إرادة حرة وطوعية

واختيارا وخلا مما يشوبه من اكراه مادي أو معنوي وجساء صادقا ومطابقا للحقيقة والواقع وتتخذ منه دليلا في حق المتهمين ولا ينال من صحة الاعتراف أن يكون المجنى عليه قد قرر أن مطفأة السجائر الموجودة بغرفة النوم من الألمنيوم وأن مثلها لا يحدث الجرح الذي اثبتته التقرير الطبي لأن المحكمة بما لها من سلطة تقدير الدليل ولو كان اعترافا أن تأخذ باعتراف المتهم الثاني في خصوص اعترافه بضرب المجنى عليه واحداث اصابته دون الأخذ بما قرره في خصوص الآلة المستخدمة في الاعتداء والتي أحجم عن ذكر حقيقتها مادامت الآلة ليست ركنك من اركان الجريمة .

٣. من المقرر أن اجراءات التحقيق موكولة الى السلطة القائمة بها فلها أن تتخذ ما تراه مناسبا من اجراءات لإظهار الحقيقة .

٤. لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتن عما يضمه في نفسه ، ومن ثم فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكانت المحكمة تستخلص توافر هذه النية في حق المتهم الأول مت اطباقه على عنق المجنى عليها وعدم تركها إلا بعد أن فارقت الحياة وصارت جثة هامة وأنه ما أراد بفعله إلا أزهاق روحها وتحقق له ما أراد مما يقطع ييقين بتوافر هذه النية في حقه .

٥. من المقرر أن الاكراه كظرف مشدد في جناية السرقة بالإكراه يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها تسهيلا للسرقة .

٦. إن جريمة وضع النار عمدا المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات قد تكاملت أركانها بإشعال إحدى اسطواناتي الغاز وتوجيه نيرانها الى جسم الأخرى في محل مسكون وهو ما نصت عليه المادة سالفة الذكر ، وكان ذلك

عمدا من المتهم الأول بما يكفى لتحقيق هذه الجريمة ايا كانت نتيجه أو الباعث عليه سواء كان القصد منه هو احراق المكان أو كا وضع النار فى المكان لتحقيق أى قصد آخر .

٧. إن ظرف الاقتران المشدد فى جريمة القتل العمد قد تحقق أيضا فى واقعة الدعوى من توافر الرابطة الزمنية بين الجرائم التى ارتكبها المتهمان إذ وقعت جميعها فى فترة زمنية محدودة دون فاصل زمنة بينها واستقلت كل جريمة منها بذاتها وأركانها وعناصرها القانونية عن الأخرى بما يكفى لتوافر هذا الظرف المنصوص عليه فى الشق الثانى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات كما هو معترف فى القانون .

٨. لما كانت المحكمة قد اطمأن وجدانها الى ارتكاب المتهمين لواقعة الدعوى على النحو الذى سطرته فى حكمها واعمالا للفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية فقد قررت المحكمة بإجماع آراء قضائها استطلاع رأى فضيلة مفتى الجمهورية فى شأن المتهم الأول فأودع فضيلته ملف الدعوى تقريراً مؤداه استحقاق المتهم الأول الاعدام قصاصاً لقتله الجنى عليها عمدا جزاء وفاقا إذ القتل أنفى للقتل ، وحيث إنه بالبناء على ما تقدم فإنه يكون قد استقر فى يقين المحكمة ان المتهمين (١) (٢) بتاريخ بدائرة مركز زفتى محافظة الغربية . المتهم الأول : قيل عمدا بأن أطبق على عنقها بكلتا يديه قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها اصاباتها الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجريمة بجنايتين أخرتين هما أنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر :

(١) سرق والمتهم الثانى النقود والحلى المبينة بالتحقيقات وصفا بقيمة والمملوكة وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع على الجنى عليه الأول بأن ضربه المتهم الأول بأداة صلبة فى وجهه وجثم على صدره قاصدا

من ذلك شل مقاومته فتمكنا بهذه الوسيلة من الاكراه من ارتكاب السرقة وقد ترك الاكراه الجروح الميئة بالتقريرين الطبيين الأمر المعاقب عليه بالمادة ٢٠١/٢ من قانون العقوبات .

(٢) وضع النار عمدا في مكان مسكون بأن اشعل اسطوانة غاز بمسكن المجنى عليه سالف الذكر ووجه نيرانها الى جسم اسطوانة أخرى الأمر المعاقب عليه بالمادة ٢٥٢ من قانون العقوبات . المتهم الثاني : (١) اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة القتل ووضع النار عمدا في مكان مسكون بالاتفاق معه على سرقة النقود والحلى المملوكة للمجنى عليهما سالف الذكر بأن اتفق معه على ارتكاب السرقة وتسور المسكن وساعده بأن اعتدى على المجنى عليه لشل مقاومته ليتمكن من السرقة ، ولما حاولت المجنى عليها النهوض من نومها قام المتهم الأول بخنقها ثم وضع النار عمدا بالمسكن لإخفاء معالم الجريمة فوقعَت جريمة القتل ووضع النار عمدا في المسكن نتيجة محتملة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة . (٢) سرق والمتهم الأول النقود والحلى المملوكة للمجنى عليهما سالف الذكر ، وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع على المجنى عليه بأن ضربه بأداة صلبة في وجهه وجثم على صدره قاصدا من ذلك شل مقاومته فتمكنا بهذه الوسيلة من الاكراه من ارتكاب السرقة وترك الاكراه الجروح الميئة بالتقريرين الطبيين المرفقين بالأوراق . الأمر الذي يتعين معه عملا بالمادة ٢٠٤/٢ من قانون الاجراءات الجنائية معاقبتهم بالمواد ٤٠/٢-٣ ، ٤٣ ، ٢٣٤/١-٢ ، ٢٣٥ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ٣٢ من ذات القانون في شأن التهمتين المسندتين الى المتهم الثاني وذلك على النحو المبين بمنطوق هذا الحكم من إلزام المتهم الثاني المصاريف الجنائية .

٩. لما كانت المحكمة قد انتهت في الدعوى الجنائية الى ثبوت الواقعة قبل التهمين وقضت بإدانتهم عنها ، ومن ثم فإن المحكمة تجيب المدعين بالحق المدعى بصفتهم

ورثة الى طلبهم عملا بالمادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية مع إلزامهما مصاريفها شاملة أتعاب المحاماه عملا بالمادة ٣٢٠ من القانون سالف الذكر وتلتفت المحكمة عن طلب المدعين بصفتهم ورثة لعدم سبق ادعائهم بهذه الصفة امام محكمة الجنايات فلا يجوز لهم تلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

أقمت النيابة العامة المتهمين بأثما : قتلا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك بأن عقدا العزم وبينا النية على قتلها وتوجيهها الى مسكنها وما أن ظفرا بها بغرفة نومها حتى أزال المتهم الأول عليها ضربا وجثم فوقها وقام بخنقها بالضغط على عنقها بيديه قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتها وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين أخريتين فما إلهما في الزمان والمكان سالفى الذكر : ١) شرعا في قتل عمدا مع سبق الاصرار على ذلك بأن عقدا العزم وبينا النية على قتله وتوجيهها الى مسكنه وما أن ظفرا به بغرفة نومه وانجنى عليها السالفة الذكر حتى قام المتهم الثانى بضربه بقطعة من الحديد على رأسه وجثم فوقه وقام بخنقه بالضغط على عنقه بيديه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به اصاباته الموصوفة بالتقرير الطبى وقد أوقف اثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو ظنهما مفارقتة الحياة ومجاركته بالعلاج الأمر المعاقب عليه بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات . ٢) وضعوا النار عمدا أمام غرفة النوم بمسكن الجنى عليهما السالف الذكر والمبين بالتحقيقات وذلك بأن أحضرا اسطوانتى غاز واشعلا النار بإحداها المجاورة للأخرى قاصدين من ذلك امتداد النيران لمحتويات المسكن وإخفاء معالم الجريمة الأمر عليه بالمادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ، وقد ارتكبت الجنايات السالف ذكرها بقصد ارتكاب المتهمين جنحة هي أهما في ذات الزمان والمكان سالفى الذكر سرقا المبلغ النقدى المبين قدرا بالتحقيقات

والمشغولات الذهبية المينة الوصف بالأوراق والمملوكة للمجنى عليهما من مسكنهما
وبطريق التسور من الخارج الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣١٦ مكررا ثالثا/٢ من قطنون
العقوبات ، واحالتهم الى محكمة جنايات طنطا لحاكمتهما طبقا للقيود والوصف
الواردين بأمر الاحالة وادعى المجنى عليه الثاني مدنيا قبل المتهمين
متضامين بمبلغ مائتي وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة
قررت بإجماع الآراء بجلسة إحالة أوراق القضية الى فضيلة مفتي
الجمهورية لأخذ رأيه فيها بالنسبة للمتهم الأول وحدث جلسة للنطق
بالحكم ، وبذلك الجلسة الأخيرة قضت وإجماع الآراء بمعاقبة المتهم الأول بساعدام
شنقا عما أسند إليه ، وبمعاقبة الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامهما متضامين بأن
يؤديا للمدعى بالحق المدني مبلغ مائتي وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المتهمان في هذا الحكم بطريق النقض (وقيد طعنهما برقم ... لسنة
٦٣ القضائية) وقضى بقبول ذلك الطعن شكلا وبقبول عرض النيابة العامة للقضية
وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة جنايات طنطا
لتحكم فيها من جديد دائرة اخرى ، ومحكمة الاعادة - هيئة مغايرة - قضت
حضوريا بمعاقبة المتهم الأول بالاعدام شنقا وبمعاقبة الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة عما
اسند إليهما وبإلزامهما متضامين بأن يؤديا الى المدعى بالحق المدني - السدي عدل
طلباته - مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت وذلك بوصف
أتهما: المتهم الأول : قتل عمدا بأن أطبق على عنقها بكلتا يديه قلاصدا
من ذلك قتلها فأحدث اصابتها الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها
، وقد تلت هذه الجناية جنايتين أخريتين هما أنه في الزمان والمكان سالف الذكر : (١)
سرق والمتهم الثاني النقود والحلى المينة بالتحقيقات وصفا بقيمة لـ
و..... ، وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع على المجنى عليه الأول بأن ضربه
المتهم الثاني بأداة صلبة في وجهه وجثم على صدره قاصدا من ذلك شل مقاومته

فتمكنا بهذه الوسيلة من الاكراه من ارتكاب السرقة - وقد ترك الاكراه الجروح
المبينة بالتقريرين الطبيين - الأمر المعاقب عليه طبقا للمادة ٤١٣/١-٢ من قانون
العقوبات . ٢) وضع النار عمدا في مكان مسكون بأن أشعل اسطوانة غاز بمسكن
المجنى عليهما سالف الذكر ووجه نيرانها الى جسم اسطوانة اخرى الأمر المعاقب عليه
طبقا للمادة ٢٥٢ من قانون العقوبات . المتهم الثاني : ١) اشترك مع المتهم الأول في
ارتكاب جريمة القتل ووضع النار عمدا في مكان مسكون سالف الذكر بالاتفاق معه
على سرقة النقود والحلى المملوكة للمجنى عليهما سلفي الذكر بأن اتفق معه على
ارتكاب السرقة وتسور المسكن وساعده بأن اعتدى على المجنى عليه لسبل
مقاومته ليتمكن من ارتكاب السرقة ولما حاولت المجنى عليها النهوض من نومها قام ..
المتهم الأول بخنقها ثم وضع النار عمدا بالمسكن إخفاء معالم جرميهما فوقعت جريمة
القتل ووضع النار عمدا في المسكن كنتيجة محتملة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة . ٢)
سرق والمتهم الأول النقود والحلى للمجنى عليهما سلفي الذكر ، وكان ذلك بطريق
الاكراه الواقع على المجنى عليه بأن ضربه بأداة صلبة في وجهه وجثم على
صدره قاصدا من ذلك شل مقاومته فتمكن بهذه الوسيلة من ارتكاب السرقة وقد
ترك الإكراه الجروح المبينة بالتقريرين الطبيين . فطعن المتهمان على هذا الحكم -
للمرة الثانية - بطريق النقض ، ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي
الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع عملا
بنص المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وأثناء نظر الدعوى أمام هذه المحكمة حضر وكيل المدعى بالحق المدني
..... وقرر بوفاته وقدم اعلاما شرعيا بورثته واعلاما شرعيا بورثة وصحح
شكل الدعوى المدنية بالادعاء مدنيا بصفته وكيلًا عن كل من ،
، ، و أولاد بصفتهم

ورثة و..... بمبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن وفي مواجهتهما بالجلسة . كما عدلت المحكمة وصف التهمة في مواجهة المتهمين بجعلها على النحو الذى دانتها به محكمة الاعادة ، وقد نظرت الدعوى على النحو المبين تفصيلا بمحاضر الجلسات .

المحكمة

حيث إن الواقعة حسبما استقرت فى يقين المحكمة واطمأن إليه وجدانها مما استخلصته من أوراق الدعوى وما جار بشأنها بجلطة المحاكمة تتحصل فى أن المتهم الأول كان يعمل لدى المجنى عليه بالأجر منذ أمد بعيد ويعلم أنه على قدر من اليسار وأنه يحتفظ بمسكنه بمبالغ نقدية كبيرة ، لمروره بضائقة مالية فقد اتفق - الى المتهم الأول - مع ابن شقيقه المتهم الثانى وشهرته على سرقة مال المجنى عليه ، وتنفيذا لما اتفقا عليه وعقدا عليه عزمهما تمكنا من دخول مسكن المجنى عليه بعد منتصف ليلة بطريق النسر من الخارج ، وتوجهها الى غرفة نوم المجنى عليه وزوجته المجنى عليها وفاجأ المتهم الثانى المجنى عليه أثناء نومه بضربة بآلة صلبة فى جبهته أسالت دمه ثم جثم على صدره واعتدى عليه ضربا ومتحسسا مفتاح الدولاب وعلى اثر مقارومة المجنى عليه للمتهم الثانى استيقظت زوجته المجنى عليها الثانية وحاولت النهوض إلا أنه دفعها بيده وفى هذه الاثناء دخل المتهم الأول وأطبق على عنقها يديه قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة لتشريحية التى أودت بحياتها وإذ خارت قوى المجنى عليه لكبر سنه واعتقد المتهم الثانى وفاته فقد اسرع بإخراج حافظة نقود المجنى عليه من جيبه وعند وضعه هذه الحافظة على الكمودينو عثر على مفتاح الدولاب فاتجه صوبه وقام بفتحه وعثر على علبة مصوغات استولى على ما بها من مشغولات ذهبية بالاضافة الى مبلغ نقدي نقية حريمى بينما تمكن المتهم الاول من تجريد المجنى عليها من مصاغها

الذى كانت تتحلى به وفرا هارين ولما تأكد المجنى عليه من مغادرة المتهمين للمسكن خرج للاستغاثة وجد اسطوانتى غاز أمام باب غرفة النوم ، وقد اشعلت احدهما ووجهت نيرانها الى الأخرى وعثر على ملفحة المتهم الثانى وعلى اثر استغاثته خفى الى مكان الحادث كل من و و و ، واذ أبلغت الشرطة بالواقعة دلت تحريات العميد رئيس قسم المباحث الجنائية أن المتهمين هما مرتكبا الحادث وبضبط المتهم الثانى اعترف بارتكابها والمتهم الأول تم ضبط المسروقات .

وحيث إن الواقعة على الصورة المتقدمة قد ثبت صحتها وثبوتها فى حق المتهمين مما شهد به كل من و و و والعُميد ومن اعتراف المتهم الثانى بالتحقيقات ومما ثبت من تقرير الصفة التشريحية بتشريح جثة المجنى عليها ، وما ثبت من التقريرين الطبيين الموقعين على المجنى عليه وتقرير قسم الأدلة الجنائية .

فقد شهد أنه يقيم وزوجته المجنى عليها بمسكنهما الكائن بقرية مركز زفتى محافظة الغربية وأن أبناءه يأتون لزيارتهم يومى الخميس والجمعة من كل اسبوع وبعد منتصف ليلة يوم الاثنين الموافق ، وأثناء نومه وزوجته المجنى عليها استيقظ على اثر ضربه على وجهه بجسم صلب فشاهد المتهم الثانى صاعدا فراشه وجائما على صدره ويعتدى عليه بالضرب مما أيقظ زوجته - التى حاولت النهوض إلا أن المتهم المذكور كان يدفعها بيده وفى اثناء ذلك دخل المتهم الأول وأطبق على رقبة زوجته يديه حتى فاضلت روحها وأنه غارت قواه وكف عن المقاومة وخيل للمتهمين أنه مات سارع المتهم الثانى بإخراج حافظة نقوده التى كانت فى جيبه واستولى على ما بها من نقود تبلغ ٤٢٠ جنيها ، ثم قام بفتح دولاب ملابسه وقام المتهم الأول بالاستيلاء على ما كانت تتحلى به زوجته من مصاغ وأثر مغادرة المتهمين لمسكنه قام من فراشه واذ خرج للاستغاثة شاهد

اسطوانتي غاز أمام غرفة نومه وقد اشعلت احدهما ووجهت نيرانها الى الأخرى وعلى اثر استغاثة حضر إليه بعض اهالى القرية فأفضى إليهم بأمر ما حدث من اعتداء عليه وقتل زوجته ثم اكتشف بعد ذلك سرقة مبلغ ستة آلاف جنيه من دولاب الملابس ومصاغ زوجته التي كانت تحتفظ به فيه وعثر على ملفحة المتهم الثانى - واضلّف أن المتهم الأول يعمل لديه منذ مدة طويلة ويعلم أنه يحتفظ بمزلة بمبالغ نقدية كبيرة وشهد أنه لدى انصرافه من المسجد عقب أداء صلاة فجر يوم الاثنين سمع صوت استغاثة فأتجه نحوه فوجد الجنى عليه واقفا أمام باب مسكنه مصابا وأنهى إليه ولمن حضر من الأهالى أن المتهمين قتلا زوجته وأحدثا اصابته وأنه وجد داخل المسكن اسطوانتي غاز متجاورتين احدهما قد اشعلت نيرانها وسلطت على جسم الأخرى قد قام أحد الحاضرين بإغلاق محبسها وشهد كل من و و بمضمون ما شهد به الشاهد السابق واضلّفت الأخيرة أنها دخلت غرفة نوم الجنى عليها فوجدتها مسجاة على الأرض ولم تشاهد الحلى التي اعتادت الجنى عليها أن تتحلى بها .

وشهد العميد رئيس قسم المباحث بمديرية أمن الغربية - أن تحرياته دلت على أن المتهم الأول والذي يعمل لدى الجنى عليه ويعلم أن الأخير يحتفظ بمسكنه بمبالغ نقدية كبيرة ومشغولات ذهبية ، ولمرور المتهم الأول بضائقة مالية فقد اتفق مع ابن اخيه المتهم الثانى على سرقة الجنى عليه وأنهما تسللا الى مسكنه ليلا واعتدى المتهم الثانى على الجنى عليه بالضرب واستولى على ما بملابسه من نفوذ وإذا استيقظت الجنى عليها وحاولت الاستغاثة أسرع إليها المتهم الاول واطبق على عنقها حتى فارقت الحياة وإثر ذلك تمكنا من السرقة على نحو ما شهد به الجنى عليه وعند مغادرتهما مكان الحادث اشعلت اسطوانة غاز ووجهت الى الأخرى وانه تم العثور على ملفحة المتهم الثانى بمكان الحادث وإذا ضبط المتهم الاول انكر

الحادث وبضبط المتهم الثاني اعترف وبضبط معه مبلغ ٦٧٤٠ جنيها وبعض المشغولات الذهبية التي تعرف عليها المجنى عليه بأنها تخص زوجته .

وقد اعترف المتهم الثاني وشهرته
بتحقيقات النيابة الاول هو عمه الذي يعمل لدى المجنى عليه وانه اعتاد ان يشاركه همومه ولا يمكن ان يعصى له امرا وقد افضى اليه عمه المتهم الاول انه يرغب في استعادة مبلغ من المال سبق ان اعطاه للمجنى عليه ثمنا لقطعة ارض مبان ولعلمهما بأنه لا يقيم أحد معه سوى زوجته وأن بناءه لا يأتون لزيارته إلا في يومى الخميس والجمعة فقد اتفقا على سرقة المجنى عليه بعد يوم السبت وما ان انتصفت ليلة الاثنين حتى توجهوا سويا الى مسكن المجنى عليه وسلك كل منهما طريقا في تسور المسكن ثم توجه الى غرفة نوم المجنى عليهما وما أن دخلها حتى شعر بأن .. المجنى عليه في سبيله للاستيقاظ فعاجله بضربة قوية مطفاة سجائر في وجهه أسالت دمه وأمسك به واذا تحركت زوجة المجنى عليه دخل المتهم الاول واتجه صوبها وإلّا ذلك لم تأت بأى حركة أو صوت وبعد أن هدا المجنى عليه أخرج حافظة نقوده من جيبه وتحسسها باحثا عن مفتاح الدولاب فلم يجده واثناء وضعه للحافظة على الكمودينو وجد مفتاح الدولاب وقام بفتحه واستولى على مبلغ نقدي من حقيبة حريمى كانت به ووجد علبة مصوغات استولى على ما بها من مشغولات ذهبية ثم انصرفا كل في طريقه بعد ان سقطت منه ملفحته في مكان الحادث وأنه اختبأ بعد الحادث بمنزل وعثر مصادفة على مبلغ آخر وبعض المشغولات الذهبية في زجاجة من البلاستيك فاستولى عليه وظل محتبئا طوال اليوم ويسمع ما يدور بالشارع في شأن الحادث الى ان حان وقت الافطار فانصرف الى بيته حيث تم القبض عليه ومعه المشغولات الذهبية والنقود المسروقة .

وثبت من تقرر الصفة التشريحية لجثة المجنى عليها أنها لأثشى تبلغ من العمر حوالى ستين عاما وقد وجد بظاهر الجثة الآثار الإصاوية الحيوية الحديثة الآتية :

- ١- عدم سحجات ظفرية كل منها قوسى الشكل ويتراوح اطوالها بين ١,٥ سم ، ٢ سم يمين ويسار العنق .
- ٢- سحجان رضيان احتكاكيان كل منهما غير منتظم الشكل أبعادهما ٢ × ١ سم ، ١ × ١ سم يمين الجبهة .
- ٣- كدمان رضيان كل منهما غير منتظم الشكل وابعادهما ٢×٣ سم ، ١×٣ سم بأسفل وحشية خلفية الساعد الأيمن .
- ٤- كدم رضى غير منتظم الشكل أبعادة ١×٢ سم بخلفية اليد اليمنى مقابل رأس مشطية الأصبع السبابة اليمنى وقد أورى التقرير أن بفتحتى الأنف وجد زبد رغوى مدمم وهو غير حيوى نتيجة احتقان الرئتين وأنه بتشريح الرأس والوجه تبين وجوده السكايات دموية قلبية يمين الجبهة مقابل السحجين الرضيين وأنه بتشريح العنق تبين وجود السكايات دموية غزيرة وغائرة ومتخللة للأنسجة الرخوة بمقدم يمين ويسار العنق وأن العظم اللامى متحطم وتبين وجود كسر بالقرن الأيمن للعظم اللامى - كما تبين وجود انسكايات ذموية حول الكسر الموصوف - بالقرن الأيمن للعظم اللامى . كما تبين وجود انسكايات دموية بخلفية بالبلعوم وأن الغشاء المخاطى البطن للقصبة الهوائية والرئة بحالة احتقان شديد وأنه بتشريح مكان الكدمين الرضيين بأسفل وحشية خلفية الساعد الأيمن تبين وجود انسكايات دموية بأسفل وحشية الساعد الأيمن مقابل الكدمين - كما أنه بتشريح مكان الكدم الرضى بخلفية اليد اليمنى وجدت انسكايات دموية مقابل الكدم - وانتهى التقرير الى أن وفاة المجنى عليها ناتجة عن اسفكسيا الحنق بواسطة الضغط اليدوى الشديد الحيوى على العنق - وأن السحجات يمين الجبهة تحدث من المصادمة بجسم راض خشن السطح أيا كان نوعه وأن

الكدمات الرضية تحدث من المصادمة بجسم صلب راض وأن هذه
السحجات والكدمات لا دخل لها في احداث الوفاة وأنه قد مضى على
الوفاة حين التشريح الذى تم فى الساعة ٣ مساء مدة تقدر
بحوالى نصف اليوم ، وثبت من التقرير الطبى الموقع على الجنى عليه
..... بمستشفى المبرة غمر أنه أدخل المستشفى يوم
ووجد مصابا بجرح رضى بمقدم فروة الرأس طوله ٧ سم ، وكدمات
رضية بالوجه والعنق ، كما تضمن التقرير الموقع بمعرفة اختصاصى
الجراحة بمستشفى زفتى ذات الاصابات سائلة الذكر بالاضافة الى
سحجات بالصدر والأنف .

وثبت من تقرير قسم الأدلة الجنائية أنه بفحص اسطوانتى الغاز تبين سلامتهما
من أية ثقب أو شروخ يمكن أن يتسرب منها الغاز كما تبين أيضا سلامة اتصال
مجموعة المحبس بين الاسطوانة ولا تسمح بتسرب الغاز من خلالها وأن محبس كل
منهما يحكم تسرب الغاز فى حالة الفتح والغلق ، وتبين سلامة إحداها من أى آثار
لحرارة ليران وتعرض الأخرى بمنطقة الدرع الواقى حول مجموعة المحبس لحرارة
وليران الحريق على هيئة ددائرة نصف قطرها ٥ سم بحالة تشير الى تعرضها لشعلة من
النيران موجهة إليها من الخارج وحالة الآثار السائلة تشير الى صحة اقوال الجنى عليه
وحيث إنه بجلسة المحاكمة شرح وكيل المدعين بالحق المدنى ظروف الدعوى
وطلب توقيع أقصى العقوبة على المتهمين وصمم على الحكم لهم بالتعويض المؤقت
المطلوب مع إلزام المتهمين المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وحيث إن المتهمين مثالا بجلسة المحاكمة ومع كل منهما مدافع وأنكرا ما نسب
إليهما من اتمام وقام دفاع المتهم الاول على المنازعة فى صحة الواقعة والتشكيك فى
رواية الجنى عليه وقدرته على الرؤية لعدم وجود بصمات لأى من
المتهمين بمكان الحادث وعدم ضبط أى مسروقات مع المتهم الأول ووجود الجنى

عليها مسجاة بأرض الحجرة رغم ضبط أى مسروقات مع المتهم الأول ووجود الجنى عليها مسجاة بأرض الحجرة رغم أن الاستفادة من اقوال زوجها أنها كانت نائمة على السرير ووجود دماء على السرير اثبتتها معاينة النيابة العامو لم تكشف التحقيقات عن سببها فضلا عن تعيب تحقيقات النيابة لعدم اجراء معاينة تصويريسة واستحالة حصول واقعة وضع اسطوانتى البوتاجاز على نحو ما قرره الجنى عليه والتناقض بين الدليلين القولى والفنى فى خصوص اصابات الجنى عليها القليلة لوجود اصابات رضية بها بالاضافة الى بطلان اعتراف المتهم الثانى لكونه وليد اكراه معنوى هو القبض على ذويه كما ان اطالة مدة التحقيق معه يمثل اكراها معنويا وأن هذا الاعتراف لا يطبق الحقيقة والواقع إذ قرر المتهم الثانى أنه ضرب الجنى عليه بمطفاة سجائر وقد قرر الأخير أن المطفأ الموجود لديه من الألونيوم ومثلها لا يمكن ان يحدث الجرح الموصوف بالجنى عليه ، واختتم مرافعته بطلب براءة المتهم الأول ورفض الدعوى المدنية .

وحيث إن دفاع المتهم الثانى قد قام على المنازعة فى صحة اقوال الجنى عليه وعدم جدية التحريات التى اجراها العميد بشأن الحادث وأن البلاغ قد اقتصر على واقعة الاعتداء على الجنى عليه وزوجته دون السرقة أو الحريق فضلا عن بطلان الاعتراف المنسوب اليه وأن المحامى الذى حضر التحقيق معه دخیل على الدعوى لتحسين الاعتراف من البطلان وانتفاء قصد السرقة وقصد القتل واختتم مرافعته بطلب الحكم ببراءته مما اسند اليه ورفض الدعوى المدنية .

وحيث إنه عما أثاره الدفاع عن المتهمين من عدم صدق رواية الجنى عليه وعدم قدرته على الرؤية وعدم جدية التحريات التى اجريت عن الحادث وعدم وجود بصمات بمكان الحادث وعدم ضبط مسروقات مع المتهم الأول ووجود جثة الجنى عليها مسجاة فى أرض الحجرة فإنه لما كان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة فى تقدير الأدلة أن تأخذ بما ترتاح اليه منها وكانت المحكمة تطمئن الى ما شهد به

الجنى عليه فى شأن وقائع الحادث وكيفية حصوله وسائر الأدلة التى ساقتها على نحو ما سلف فإن ما يثيره المتهمان فى هذا الشأن إنما هو محاولة منهما للتشكيك فى الأدلة القائمة فى الدعوى .

وحيث إنه بالنسبة لما دفعه به المتهمان من بطلان اعتراف المتهم الثانى لكونه وببدا اكراه معنوى تمثل فى القبض على ذويه وإطالة مدة التحقيق معه فإنه لما كان من المقرر ان الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع . كما ان لها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، وبما أن دفع به المتهمان من بطلان اعتراف ثانيهما مردودا ذلك أنه لم يثبت من أوراق الدعوى أن قبضا جرى على أى من ذوى المتهم الثانى على نحو ما ادعاه المتهم المذكور فى تحقیقات النيابة ، ومن ثم فإن الدفع المبدى من المتهمين فى هذا الشأن على الاساس سالف البيان يكون قد جاء عاريا من دليله . أما القول بأن إطالة مدة التحقيق مع المتهم يمثل اكراها معنويا له فهذا قول ظاهر الفساد وبعيد عن محجة الصواب لأن إطالة مدة التحقيق مع المتهم لا يمثل اكراها إلا إذا كان المتهم منكرا للتهمة وتعمد المحقق إطالة مدة التحقيق لإرهاقه بغية الحصول منه على اعتراف وليس الحال كذلك فى الدعوى المطروحة إذ. الثابت من تحقیقات أن المتهم الثانى قد اعترف منذ بدء التحقيق معه بارتكاب الحادث وقد ناقشه وكيل النيابة تفصيلا فى هذا الاعتراف للوصول الى الحقيقة وجاء اعترافه متفقا مع ما قرره الجنى عليه وأيد به أدلة الدعوى الأخرى ، ومن ثم فإن المحكمة يطمئن وجدانها الى ان اعتراف المتهم الثانى قد صدر منه عن إرادة حرة وطوعية واختيارا وخلا مما يشوبه من اكراه مصادى أو معنوى وجاء صادقا ومطابقا للحقيقة والواقع وتتخذ منه دليلا فى حق المتهمين ولا ينال من صحة الاعتراف أن يكون الجنى عليه قد قرر ان مطفأة السجائر الموجودة بغرفة النوم

من الانبيوم وأن مثلها لا يحدث الجرح الذى اثبتته التقرير الطبي لأن المحكمة بما لها من سلطة تقدير الدليل ولو كان اعترافا تأخذ باعتراف المتهم الثانى فى خصوص اعترافه بضرب الجنى عليه واحداث اصابته دون الأخذ بما قرره فى خصوص الآلة المستخدمة فى الاعتداء والى أحجم عن ذكر حقيقتها مادامت الآلة ليست ركنا من أركان الجريمة . كما أن ما اثاره الدفاع من أن الحمى الذى حضر التحقيق مع المتهم دخيل فى الدعوى قصد به تحقيق الاعتراف من البطالان لا محل له لأن حضور الحمى مع المتهم فى التحقيق ليس من شأنه تحصين الاعتراف الباطل ولا يحول دون التمسك بالدفع إذا قام موجه مما يضحى دفاع المتهمين فى هذا الشأن ولا سند له ويتعين الالتفات عنه .

وحيث إنه عما تمسك به المتهم الأول من تعيب تحقيق النيابة لعدم اجراء معاينة تصويرية فإنه لما كانت اجراءات التحقيق موكولة الى السلطة القائمة بها فلها ان تتخذ ما تراه مناسبا من اجراءات لإظهار الحقيقة ، وكانت النيابة العامة لم تر من جانبها حاجة لإجراء هذه المعاينة فلا وجه لما تمسك به المتهم فى هذا الخصوص .

وحيث إنه بالنسبة لما اثاره الدفاع عن المتهم الأول من استحالة حصول واقعة وضع البوتى الغاز أمام غرفة النوم على نحو ما شهد به الجنى عليه فمردود بما تطمئن اليه المحكمة مما قرره الجنى عليه فى هذا الشأن والذى تأيد بأقوال الشهود الذين استغاثته وما ورد بتقرير قسم الأدلة الجنائية فى هذا الشأن .

وحيث إنه بالنسبة لما تمسك به الدفاع عن المتهم الأول من وجود دماء على السرير اثبتتها معاينة النيابة العامة لم تكشف التحقيقات عن مصدرها فإن هذا الأمر ليس بمستغرب لأن الثابت بيقين أن الجنى عليه قد تعرض لاعتداء من المتهم الثانى حدثت عنه اصابة أسالت دمه لما نتج عنها من جرح قطعى بجبهته طولته ٧ سم وأن الجنى عليه ظل فى فراشه حتى غادر المتهمان مكان الحادث .

وحيث إنه بالنسبة لما اثاره الدفاع عن تناقض الدليل القولى والدليل الفنى فى خصوص اصابات الجنى عليها فإنه باستعراض ما شهد به الجنى عليه وتقرير الصفة التشريحية فإنه لا تعارض بين الدليلين فى شئ بل اتفق الدليل الفنى مع الدليل القولى إذ شهد الجنى عليه بأن المتهم الأول قام بخنق زوجته وأورى الدليل الفنى أن وفاتها من اسفكسيا الخنق ولا محل للقول بالتناقض بين الدليلين استنادا الى وجود اصابات رضية بالجنى عليها لأن الثابت من اقوال الجنى عليه أن الجنى عليها سألقة الذكر تعرضت لدفع من المتهم الثانى كلما حاولت النهوض فضلا عن أن هذه الاصابات لا دخل لها فى احداث الوفاة على نحو ما ورد بتقرير الصفة التشريحية مما يكون معه هذا الدفاع على غير اساس متعينا رفضه .

وحيث إنه بالنسبة لما تمسك به الدفاع عن المتهم الثانى من أن بلاغ الحادث قد اقتصر على واقعة التعدى فإنه لا عبرة ببلاغ الواقعة وإنما العبرة بما تستخلصه المحكمة من التحقيقات ، ولما كانت المحكمة تطمئن الى حدوث الواقعة على الصورة التى اعتنتها فإن ما تمسك به الدفاع فى هذا الشأن يكون دفاعا ظاهر الفساد .

وحيث إنه عن قول الدفاع عن المتهم الثانى بانتفاء قصد السرقة والتفاء قصد القتل فمردود بأن ما اوردته المحكمة فى حكمها من ادلة كافية لإثبات قصد السرقة وأن المتهم الثانى وإن كان قد قصد السرقة دون القتل فإن مسئوليته عن القتل تقوم باعتبار أن القتل نتيجة احتمالية لجريمة السرقة التى عمد الى ارتكابها ، وحيث إنه عم قصد القتل فإنه لما كان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتنم عما يضمره فى نفسه ، ومن ثم فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكانت المحكمة تستخلص توافر هذه النية فى حق المتهم الأول من طباقه على عنق الجنى عليها وعدم

تركها إلا بعد أن فارقت الحياة وصارت جثة هامدة وأنه ما أراد بفعله إلا إزهاق روحها وتحقق له ما أراد مما يقطع بيقين بتوافر هذه النية في حقه .

وحيث إنه عن ظرف الإكراه فإنه لما كان الإكراه كظرف مشدد في جنابة السرقة بالإكراه يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها تسهيلا للسرقة ، وكان ما أتاه المتهم الثاني من فعل الاعتداء على الجنى عليه ، والذي ترك جروحا به إنما قصد به شل مقاومة الجنى عليه وإتمام السرقة بما يتحقق به هذا الظرف المنصوص عليه في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات بفقرتها وينتج أثره في التشديد على المتهم الأول باعتباره ظرفا عينيا يلحق بالفعل ويسرى في حق كل من ساهم في الجريمة .

وحيث إن جريمة وضع النار عمدا المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات قد تكاملت أركانها بإشعال إحدى اسطواناتي الغاز وتوجيه نيرانها الى جسم الأخرى في محل مسكون وهو ما نصت عليه المادة سائلة الذكر ، وكان ذلك عمدا من المتهم الأول بما يكفي لتحقيق هذه الجريمة أيا كانت نية أو الباعث عليه سواء كان القصد منه هو إحراق المكان أو كان وضع النار في المكان لتحقيق أى قصد آخر وحيث إن ظرف الاقتران المشدد في جريمة القتل العمد قد تحقق أيضا في واقعة الدعوى من توافر الرابطة الزمنية بين الجرائم التي ارتكبتها المتهمان إذ وقعت جميعها في فترة زمنية محدودة دزن فاصل زمني بينها واستقلت كل جريمة منها بداتها وأركانها وعناصرها القانونية عن الأخرى بما يكفي لتوافر هذا الظرف .

الطعن رقم ١٢٤٩٥ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أنه يجب التحرر في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك ، وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة في الدلالة على مراد الشارع منها فإنه يتعين قصر تطبيقها على ما يتأدى من صريح نص القانون .

٢. أن الشارع ألزم الممول بتقديم اقرار عن مقدار أرباحه أو خسائره ، واقرار بثروته ، وبإخطار مصلحة الضرائب بمزاويلته النشاط ، وأوجب عليه أن يرفق بهذا الإخطار وتلك الاقرارات المستندات المؤيدة له وحساب الأرباح والخسائر وأن يبين المبادئ المحاسبية التي استند إليها في تحدي أرباحه أو خسائره ، فقد دل بذلك على أنه إنما يخاطب المولين الذين يزاولون وجوه نشاط مشروعة فحسب ، دون أولئك الذين يتخذون من الجريمة وجها لنشاطهم ، ذلك أنه فضلا عن أن في تأميم نشاط هؤلاء - الذي قد يصل الى حد الحكم بمصادرة الأموال المتحصلة من هذا النشاط - ما يحقق القصاص منهم ، فإنه لا يتأتى - في حكم العقل والمنطق - القول بأن النصوص آنفة البيان وردت في صيغة عامة تشمل وجوه النشاط كافة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ، لأن النشاط المؤثم خفى بطبيعته وظهوره الى حيز العلانية يوجب انزال العقاب بمن يزاوله فلا يصح من ثم إلزام من يباشر مثل هذا النشاط أن يقر به لما ينطوى عليه ذلك من اجباره على الاقرار على نفسه بارتكاب فعل مجرم قانونا ، وهو ممتنع وتنتزه عن إرادة الشارع لمخالفته المبادئ الأساسية المقررة بالمادة ٦٧ من الدستور من أن الانسان برئ الى ان تثبت ادالته ، وما هو مقرر من أن عبء الالابات إنما يقع على عاتق سلطة الاتهام . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالجرائم

المسندة إليه ، مخالفاً بذلك النظر المتقدم ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه .

٣. إن المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : وهو من الخاضعين لأحكام قانون الضرائب على الدخل لم يقدم الى مصلحة الضرائب إخطاراً بمزاويلته نشاط تجارة المخدرات في الميعاد وعلى النحو المقرر قانوناً . ثانياً : بصفته سائلة الذكر تمرب من أداء الضريبة على الأرباح التجارية المينة القدر بالأوراق والمستحقة على أرباحه من نشاطه موضوع التهمة الأولى ، وكان ذلك باستعمال إحدى الطرق الاحتيالية بأن أخفى نشاطه عن مصلحة الضرائب . ثالثاً : بصفته سائلة الذكر لم يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة اقرار مبيناً فيه أرباحه من نشاطه موضوع التهمة الأولى عن كل عام من ١٩٧٢ حتى ١٩٨٦ في الميعاد ، وعلى النحو المقرر قانوناً . رابعاً : بصفته سائلة الذكر لم يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة اقراراً بما لديه من ثروة في الميعاد ، وعلى النحو المقرر قانوناً ، واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لحاكمته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعى وزير المالية بصفته مجنياً قبل الطاعن بمبلغ خمسة ملايين ومائتين وستة وثمانين ألف وتسعمائة وتسعين جنيهاً على سبيل التعويض ، والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١٣ ، ١٤ ، ٣٤ ، ١٣١/١-٣ ، ٣٣/١-٤ ، ١٧٨/٦ ، ١٨١ ، ١٨٧/أولا (١) وثانياً من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بمعاقبة الطاعن بالسجن مدة ثلاث سنوات والزامه بأن يدفع تعويضاً قدره سبعة ملايين وثلاثة وأربعين ألف ومائة وستين جنيهاً وتغريمه خمسمائة جنية .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه في خلال السنوات من ١٩٧٢ حتى ١٩٨٦ (أولا) وهو من الخاضعين لأحكام قانون الضرائب على الدخل لم يقدم الى مصلحة الضرائب اخطارا بمزاويلته نشاط تجارة المخدرات في الميعاد وعلى النحو المقرر قانونا . ثانيا : بصفته سائلة الذكر قهرت من أداء الضريبة على الأرباح التجارية المبينة القدر بالأوراق المستحقة على أرباحه من نشاطه موضوع التهمة الأولى ، وكان ذلك باستعمال إحدى الطرق الاحتمالية بأن أخفى نشاطه عن مصلحة الضرائب . ثالثا : بصفته سائلة الذكر لم يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة اقرارا مبينا فيه أرباحه من نشاطه موضوع التهمة الأولى عن كل عام من ١٩٧٢ حتى ١٩٨٦ في الميعاد وعلى النحو المقرر قانونا . رابعا : بصفته سائلة الذكر لم يقدم الى مأمورية الضرائب المختصة اقرارا بما لديه من ثروة في الميعاد وعلى النحو المقرر قانونا ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمراد ١٣ ، ١٤ ، ٣٤ ، ١/١٣١ ، ٣ ، ١/١٣٣ ، ٤ ، والبند السادس من المادة ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٧/أولا (١) وثانيا من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل ولائحته التنفيذية ، ودانته محكمة الجنايات على هذا الاساس . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر تنص على أنه " تفرض ضريبة سنوية على صافي أرباح اصحاب المتهم والمنشآت التجارية أو الصناعية بغیر استثناء إلا ما ينص عليه القانون " ، والمادة ١٤ منه على أنه " تسرى هذه الضريبة على أرباح كل منشأة مشغلة في مصر متى كانت متخذة شكل منشأة فردية " ، والمادة ٣٤ منه أنه " على الممول أن يقدم اقرارا مبينا به مقدار أرباحه أو خسائره وفقا لأحكام هذا القانون ، ويقدم الاقرار مقابل إيصال أو يرسل بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول الى مأمورية الضرائب المختصة قبل أول أبريل من كل

سنة او خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للممول وعلى الممول أن يرفق بالاقرار صورة من آخر ميزانية معتمدة وكشفا ببيان الاستهلاكات التي أجرتها المنشأة مع بيان المبادئ المحاسبية التي بنيت عليها الأرقام الواردة في الاقرار " ، والمادة ١٣١ منه في فقرتها الأولى على أنه " يلتزم كل ممول من ممولى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على ارباح المهن غير التجارية والضريبة العامة على الدخل أن يفهم الى المصلحة اقرارا بما لديه من ثروة هو وزوجه وأولاده القصر مهما تنوعت وأينما كانت وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية و خلال ستة اشهر من تاريخ مزاولة النشاط الذى يخضع ايراده للضريبة " ، والمادة ١٣٣ منه على أنه " يلتزم كل من يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا أو حرفيا أو مهنيا أو نشاط غير تجارى ، أن يقدم الى مصلحة الضرائب اخطارا بذلك خلال شهرين من تاريخ مزاولة هذا النشاط .. وتبين اللائحة التنفيذية البيانات التي يجب أن يتضمنها الاخطار والمستندات المؤيدة له " ، والمادة ١٧٨ على أنه " يعاقب بالسجن كل من تخلف عن تقديم اخطار مزاولة النشاط طبقا للمادة ١٣٣ من هذا القانون وكذلك كل من هرب من أداء احدى الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون باستعمال احدى الطرق الاحتيالية الآتية ٦) اخفاء نشاط أو أكثر مما يخضع للضريبة " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة في الدلالة على مراد الشارع منها فإنه يتعين قصر تطبيقها على ما يتأدى من صريح نص القانون . لما كان ذلك ، وكان البين من النصوص سالفه البيان ، مجتمعة ، أن الشارع إذ ألزم الممول بتقديم اقرار عن مقدار ارباحه أو خسائره ، واقرار بثروته ، وياخطر مصلحة الضرائب بمزاولته النشاط ، وأوجب عليه أن يرفق بهذا الاخطار وتلك الاقرارات المستندات المؤيدة له وحساب الأرباح والخسائر وأن يبين المبادئ المحاسبية التي استند إليها في تحديد أرباحه أو

خسائره ، فقد دل بذلك على أنه إنما يخاطب الممولين الذين يزاولون وجوه نشاط
مشروعة فحسب ، دون أولئك الذين يتخذون من الجريمة وجها لنشاطهم ، ذلك أنه
فضلا عن أن في تأييم نشاط هؤلاء - الذى قد يصل الى حد الحكم بمصادرة الأموال
المتحصلة من هذا النشاط - ما يحقق القصاص منهم ، فإنه لا يتأتى - فى حكم العقل
والمنطق - القول بأن النصوص آنفة البيان وردت فى صيغة عامة تشمل وجوه النشاط
كافة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ، لأن النشاط الموثم خفى بطبيعته
وظهوره الى حيز العلانية يوجب إنزال العقاب بمن يزاوله فلا يصح من ثم إلزام من
يياشر مثل هذا النشاط أن يقر به لما ينطوى عليه ذلك من اجباره على الاقرارا على
نفسه بارتكاب فعل مجرم قانونا ، وهو ممتنع وتتره عنه إرادة الشارع لمخالفته المبادئ
الأساسية المقررة بالمادة ٦٧ من الدستور من ان الانسان برئ الى أن تثبت ادانته ،
وما هو مقرر من أن عبء الالبات إنما يقع على عاتق سلطة الاتهام . لما كان ذلك ،
وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالجرائم المسندة إليه ، مخالفا بذلك النظر
المتقدم ، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه . لما كان ما تقدم ، وكانت
المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء
نفسها إذا تبين لها بما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه
أو تأويله فإنه يتعين - عملا بنص المادة ٣٩ من القانون ذاته نقض الحكم المطعون فيه
والحكم ببراءة الطاعن وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

الطعن رقم ٤٩٨٦٥ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٩٧

١. لما كانت جرائم إدارة بيت للدعارة وممارسة الفجور والدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، ولئن كان من المقرر أن تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة هو من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغا ، وكان هذا الذي أورده الحكم لا ينبى على اطلاقه عن توافر ركن الاعتياد وخاصة وأن الحكم لم يحصل في مدوناته أن أحد الشهود قرر بالتحقيقات أنه التقى بالطاعتين أو المتهمة الأخرى قبل تلك المرة وفي وقت لا يعاصر وقت الضبط ، وكان تكرار الفعل من تأتى الدعارة في مسرح واحد للإثم لا يكفى لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل . ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف ، وكان الحكم بما أورده لا يكفى لإثبات توافر ركن الاعتياد الذى لا تقوم الجرائم المتقدم بياها عند تخلفه . فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعتين والمحكوم عليها الأخرى - ولو لم تقرر بالطعن بالنقض - وذلك طبقا لنص المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى بها .

٢. من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي عول عليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول - من بين ما عول عليه في إدانة الطاعتين - على أقوال كل من و ولم يورد مؤداهما ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

الوقائع

أقمت النيابة العامة كلا من : (١) (طاعنة ، ٢)
(طاعنة ، ٣) (٤) (٥) (٦)
(٧) (٨) بأنهم . أولا : المتهمة الأولى : ١ - سهلت
دعارة النسوة (المتهمات من الخامسة الى الثامنة وأخريات المبينة بالأسماء بالأوراق) مع
الرجال . ٢ - استغلت بغاء المتهمات المحددات سلفا حال كون اثنتين منهن بنتاهما
(المتهمتان الخامسة والسادسة) . ٣ - أدارت مكانا لممارسة الدعارة فيه (المسكن محل
الضبط) وقامت بتسكينه لهذا الغرض بقبولها اشخاصا يرتكبون فيه الفحشاء . ٤ -
أقامت بالمسكن محل الضبط الذى ترتكب فيه الدعارة مع علمها بذلك على النحو
المبين بالتحقيقات . ثانيا : المتهمات الثانية والثالثة والرابعة : ١ - عاون المتهمة الأولى
فى إدارة مسكنها محل الضبط للدعارة بأن استحضرت الى هذا المسكن الرجال
للإقامة فيه وارتكاب الفحشاء بداخله مع النسوة الداعرات ممن تسهل المتهمة الأولى
دعارتهم . ثالثا : المتهمتان الثانية والثالثة : سهلتا للمتهمة الأولى دعارة النسوة
المحددات بوصف الاتهام الأول مع الرجال . رابعا : المتهمات من الخامسة الى الثامنة
: أعتدن ممارسة الدعارة مع الرجال دون تميز لقاء أجر مادي ، وطلبت عقابهن بالمواد
١/١ ، ٤ ، ٦/ب ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٦١ ، ومحكمة جناح العجوزة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام أولا : ببراءة كل
من المتهمات الثالثة والرابعة والخامسة من التهم التى أسندت إليهن . ثانيا : حبس
المتهمة الأولى سنة مع الشغل والنفاذ عن كل قنمة والوضع تحت مراقبة الشرطة مدة
متساوية لمدة العقوبة . ثالثا : حبس المتهمة الثانية سنة مع الشغل والنفاذ عن كل
قنمة والوضع تحت مراقبة الشرطة مدة متساوية لمدة العقوبة . رابعا : حبس المتهمة
السابعة ستة أشهر مع الشغل والنفاذ والوضع تحت مراقبة الشرطة مدة متساوية لمدة

العقوبة . فاستأنف المحكوم عليهن ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فطعن كل من المحكوم عليهما الأولى والثانية والأساتذ /
نيابة عن الأولى في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما تنعاه الطاعنتان على الحكم المطعون فيه إنه إذ دان الطاعنة
الأولى بجرائم إدارة مسكن الدعارة والاقامة به مع علمها بذلك وتسهيل واستغلال
بغاء أخريات ودان الثانية بجريمتي المعاونة في إدارة مسكن للدعارة وتسهيل الدعارة
قد تشابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أيّد الحكم
الابتدائي لأسبابه مع أنه خلا من بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة ولم يورد الأدلة التي
أقام عليها قضاءه بالإدانة في حق الطاعنة الأولى وصيغ في عبارات مبهمه ، كما أن
الحكم لم يستظهر أركان الجريمتين بما يقيمهما على مقتضى القانون في حق الطاعنة
الثانية ، وخلا من بيان الواقعة ولم يورد مؤدى أدلة الثبوت التي عول عليها في إدانتها
- مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انتهى الى
ثبوت الواقعة في حق الطاعنتين والمتهمة الأخرى بقوله " وحيث إنه متى كان ما تقدم
وكان ما اسند للمتهمة الأولى قد ثبت في حقها ثبوتا كافيا مما أورى به السيد محضر
المحضر من قيامها بتسهيل واستغلال دعارة النسوة الساقطات وإدارتها مسكنها
للدعارة وإقامتها به وهو ما تأكد مما ورد من المحادثات الهاتفية التي سجلت لها ومما
أدلت به باقي التهمات بتحقيقات النيابة العامة ومما أورى به كل من
و..... متعينا والحال كذلك معاقبتها بمواد الاتهام على سند من نص المادة
٢/٣٠٤ أ.ج ، وحيث إن ما اسند للمتهمين و..... قد ثبت
في حقهما ثبوتا كافيا مما أورى به السيد المحضر ومما أوردت به كل منهما بمحضر جمع

الاستدلالات والحادثات الهاتفة المسجلة لكل منهما وما أوردى به راغبي المتعة
..... ومن ضبط المتهمة المتهمة الأولى تجالس راغبي
المتعة الأمر المتعين معن والحال كذلك معاقبة كل منهما بمواد الاتهام على سند من
نص المادة ٤٠٣/٢ أ.ج " . لما كان ذلك ، وكانت جرائم إدارة بيت الدعارة
وممارسة الفجور والدعارة هي جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، ولئن كان
من المقرر أن تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة هو من الأمور التي تخضع السلطة
التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغا ، وكان
هذا الذي أورده الحكم لا ينبى على اطلاقه عن توافر ركن الاعتياد وخاصة وأن
الحكم لم يحصل في مدوناته أن أحد الشهود قرر بالتحقيقات أنه التقى بالطاعنتين أو
المتهمة الأخرى قبل تلك المرة وفي وقت لا يعاصر وقت الضبط ، وكان
تكرار الفعل ممن تأتى الدعارة في مسرح واحد للإثم لا يكفي لتكوين العادة ولو ضم
المجلس أكثر من رجل ، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف ، وكان
الحكم بما أورده لا يكفي لإثبات توافر ركن الاعتياد الذي لا تقوم الجرائم المتقصد
ببائها عند تخلفه ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعنتين
والمحكوم عليها الأخرى ولو لم تقرر بالظعن بالنقض - وذلك طبقا لنص
المادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الظعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى بها . هذا الى انه من المقرر
ان الحكم الصادر بالإدانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي عول
عليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد
عول - من بين ما عول عليه في إدانة الطاعنتين - على أقوال كل من
و..... ولم يورد مؤداهما ، فإنه يكون معيبا بالقصور اذلى يبطله ويوجب
نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث أوجه الظعن الأخرى .

الطعن رقم ٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ككل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطححت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٢. من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقيد في سلامته مادام قد استخلص من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .
٣. من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك .
٤. من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بأقوال المجنى عليه ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها الى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع ، فإن ما تثيره الطاعنة في شأن أقوال المجنى عليه وشهود الاثبات لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .
٥. من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة هو من قبيل الدفع الموضوعية التي لا تستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من الأدلة التي عولت

عليها المحكمة بما يفيد اطراحها الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان على اطراحها إياها .

٦. من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مصادم يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في شأن تلفيق الاتهام وكيديته والتفات الحكم عن المستندات المقدمة منها لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي والذي لا يقبل أمام محكمة النقض .

٧. من المقرر أن ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق - وإذا كان ذلك وكان ما أورده الحكم من أقوال الجنى عليه وشهود الاثبات من أن الطاعنة اعتدت على الجنى عليه بالضرب فأحدثت اصابته التي بينها التقرير الطبي فإنه يستوى بعد ذلك أن يكون ذلك الاعتداء قد أسفر عن اصابة واحدة أو أكثر أو لم يترك بالجنى عليه أى أثر على الإطلاق .

٨. من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضربا ولو حدث باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك ، ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين مواقع الاصابات التي أنزلها المتهم بالجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في شأن الشأن غير سليم .

٩. لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أولى وثانى درجة أن الطاعنة قد أبدت اعتراضا على التقرير الطبي فإن النعى بتعييب هذا التقرير لا يعدو أن يكون دفعا بتعييب اجراء من الاجراءات التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح اثارته أمام محكمة النقض .

١٠. من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مآدام استخلاصها سائعا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

١١. من المقرر أن محكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى مادامت لا تشق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة الى اقوالهم مادامت لم تستند إليها وفي قسائنها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن الى اقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساق على ثبوت الواقعة لديه على الصورة التي إعتبقها أدلة إستمدتها من اقوال المجنى عليه وشهود الاثبات وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ولا تنازع الطاعنة في أن لها مأخذها الصحيح من الأوراق ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة من استحالة حصول الواقعة وفقا للصورة التي اعتنقها الحكم ينحل الى جدل حول سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض

١٢. لما كان طلب سمع شهود نفي هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى أى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته وإلا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة إليه كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها ، ومن ثم فإن النعى في هذا الصدد لا يكون سديدا .

١٣. لما كان الواقع الذي اثبته الحكم أن الدعوى المدنية التي رفعت من نقابة الخامين بطلب تعويض عن اهانة أحد اعضائها استعمالا لحقها المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٤٠ واللتين خولت أولاهما للنقيب أن يتخذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها وجعلت لرئيس مجلس النقابة الفرعية

اختصاصات وسلطات النقيب بالنسبة للنقابة الفرعية وإذا التزم الحكم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنة بأنها ضربت فأحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي أعجزته عن اشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، وذلك باستعمال أداة (عصا) ، وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٢/١ ، ٢ من قانون العقوبات ، وادعى كل من المجنى عليه ونقيب الخماميين (بصفته) مدنياً قبل المتهمة بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنح قصر النيل قضت بحضورها عملاً بمادة الإتمام بحبس المتهمة شهراً مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً وإلزامها أن تؤدي لكل مدع من المدعين بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحاكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإيقاف العقوبة الجنائية المقضى بها .

فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب البسيط التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها - وكان من المقرر أن وأن أقوال الشاهد الشاهد وتقرير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على أقوال مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه الميزة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على

عدم الأخذ بها ، وكان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتضت به بل حسبها أو تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله في أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ، وكان للمحكمة أن تأخذ بأقوال الجنى عليه ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها الى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع فإن ما يثيره الطاعنة في شأن أقوال الجنى عليه وشهود الإثبات لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة هو من قبيل الدفع الموضوعية التي لا تستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي ان يكون الرد مستفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها الاعتبار التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان على اطراحها إياها كما أنه من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنة في شأن تلفيق الاتهام وكيديته والتفات الحكم عن المستندات المقدمة منها لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي والذي لا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد من أقوال الجنى عليه وشهود الإثبات أن الطاعنة اعتدت على الجنى عليه بالضرب فأحدثت إصابته التي

بينها التقرير الطبي فإنه يستوى بعد ذلك أن يكون ذلك الاعتداء قد أسفر عن اصابة واحدة أو أكثر أو لم يترك بالجنى عليه أى أثر على الاطلاق ذلك بأنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضربا ولو حدث باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك ، ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين مواقع الاصابات التى أنزلها المتهم بالجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ؛ وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أولى وثانى درجة أن الطاعنة قد أبدت اعتراضا على التقرير الطبي فإن النعى بتعيب هذا التقرير لا يعدو أن يكون دفعا بتعيب اجراء من الاجراءات التى تمت فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا تصح اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط المسورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصابها فى الأوراق كما أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفسى مادامت لا تثق بما شهدوا وهى غير ملزمة بالإشارة الى اقوالهم مادامت لم تستند إليها وفى قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن الى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساق على ثبوت الواقعة لديه على الصورة التى اعتنتها أدلة استمدتها من أقوال الجنى عليه وشهود الاثبات وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ولا تنازع الطاعنة فى أن ضا مأخذها الصحيح من الأوراق ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة من استحالة حصول الواقعة وفقا للصورة التى اعتنتها الحكم ينحل الى جدل حول سلطة المحكمة فى وأن عناصر الدعوى مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان طلب

نمّاغ شبرود نفى هو دفاع موضوعى يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهراً
المتعلق بتوضيح الدعوى أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل فى ذات الموضوع
وإلا فالحكمة فى حل من عدم الاستجابة إليه كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة
فى حكمها ، ومن ثم فإن النعى فى هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان
الواقع الذى اثبتته الحكم أن الدعوى المدنية التى رفعت من نقابة المحامين بطلب
تعويض عن اهانة أحد أعضائها استعمالاً لحقها المنصوص عليه فى المادة ٢٢ من قانون
المحاماة رقم ٦١ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٤٠ منه واللتين خولست
أولاهما للنقيب أن يتخذ صفة المدعى فى كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد
أعضائها وجعلت لرئيس مجلس النقابة الفرعية اختصاصات وسلطات النقيب بالنسبة
للنقابة الفرعية وإذ التزم الحكم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً
ويتضح ما تثيره الطاعة فى هذا الصدد غير سديد ، مما يتعين معه التقرير بعدم قبول
الطعن موضوعاً .

الطعن رقم ٦٢٥٥٠ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٧

١. لما كانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم المعدل بالقوانين أرقام ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على أنه " يعد مشتبهاً فيه كل شخص تزيد سنه على ثمان عشرة سنة حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم الآتية أو اشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب بعض الجرائم أو الأفعال الآتية : ثم أوردت المادة سالفه الذكر حصراً للجرائم والأفعال من بينها جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك والاتجار في المواد السامة أو المخدرة ، وتنص المادة السادسة من القانون ذاته على أنه " يعاقب المشتبه فيه بأحد التدابير الآتية : ١- تحديد الإقامة في مكان معين . ٢- الوضع تحت مراقبة الشرطة . ٣- الإيداع في إحدى مؤسسات العمل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية .. ٤- الأبعاد للأجنبي " .

ولما كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٩٣ في القضية المقيمة برقم ٣ لسنة ١٠ قضائية دستورية - بعدم دستورية نص المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم وبسقوط أحكام المواد المرتبطة بها وهي المواد ٦ ، ١٣ ، ١٥ منه ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة ، وتشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها ، ويترب على الحكم بعد دستورية نص في قانون أو

لائحة بعدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم . فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن ، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه ، ومن ثم فإن حكم المحكمة الدستورية العليا بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه ، ومن ثم فإن حكم المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر يعد بمثابة تشريع ناسخ لأحكام المواد ٥ ، ٦ ، ١٣ ، ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل سالفه البيان - والتى عوقب الطاعن بمقتضاها - وتعتبر هذه المواد بعدم جواز تطبيقها ملغاة ضمنا مما يخرج التهمة الأولى المنسوبة الى الطاعن من نطاق التجريم مادام السند التشريعى فى تجريمها قد أُلغى لأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . لما كان ذلك ، وكان قضاء المحكمة الدستورية سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الصالح للطاعن واجب تطبيقه فى شأن التهمة الأولى مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه ما زالت قائمة لم يفصل فيها بحكم بات وذلك اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون فيها بحكم بات وذلك اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، ومن ثم فإنه اعمالا لحكم هذه المادة وعملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار إليه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن من التهمة الأولى المسندة إليه وذلك بغير حاجة لبحث ما يثريه الطاعن فى شأنها .

٢. لما كانت النيابة العامة قد اسندت الى الطاعن الى جانب جريمة الاشتباه قهمة التشرد ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعن بالوضع تحت مراقبة انشطة لمدة ستة أشهر عن تلك التهمة ، وكانت

أحكام المواد ٥ ، ٦ ، ١٣ ، ١٥ الصادر في شأنها حكم المحكمة الدستورية سالف الذكر لا تسرى على جريمة التشرد وقد خلا الحكم من بيان واقعة الدعوى والأسباب التي بنى عليها قضاءه بإدانة الطاعن عن هذه التهمة فإنه يكون قاصرا مما يتعين معه نقضه في خصوص جريمة التشرد موضوع التهمة الثانية والاعادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) عد مشتبه فيه إذ جاوز الثامنة عشر من عمره وحكم عليه أكثر من مرة في جرائم . (٢) عد متشردا إذ ليست له وسيلة مشروعة للعيش ، وطلبت محاكمته بالمواد ١/١ ، ١/٢ ، ٥ ، ١/٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانونين رقمي ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ ، ومحكمة جناح الاشتباه بالاسكندرية قضت غيابيا عملا بمواد الاقحام بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر عن كل تهمة والنفاذ . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الاشتباه والتشرد قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم دانه بجريمة الاشتباه رغم أن صحيفة الحالة الجنائية له خلت من أية سوابق له فضلا عن عدم توافر أركان تلك الجريمة في حقه إذ أن السابقة الأولى كانت عن جريمة احراز سلاح ابيض بغير ترخيص وخي تختلف عن جريمة الاتجار في الأسلحة

والذخائر المؤتمنة بالفقرة الثامنة من المادة الخامسة من قانون الاشتباه ، كما أن السابقة الثانية كانت عن جريمة ضرب ولم يرد ذكرها بصحيفة الحالة الجنائية ، فضلا عن أنها سابقة واحدة لا تفيد سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جريمة الاعتداء على النفس كما تطلبت المادة الخامسة سالفه الذكر ، هذا الى أن الحكم دانه بجريمة التشرد دون أن تعرض المحكمة لما قدمه المدافع عنه من بطاقيته الشخصية الثابت بما أن مهنته عمل حرفي مما يفيد أن له وسيلة مشروعة للعيش ، وأخيرا فقد خلا الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من بيان أدلة الإدانة ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن النيابة العامة أسندت الى الطاعن أنه في يوم ١٩٨٨/٨/٣١ أولا : عد مشتبه فيها فيه غدا جاوز الثامنة عشر من عمره وحكم عليه أكثر من مرة في جرائم . ثانيا : عد متشردا إذ ليست له وسيلة مشروعة للعيش ، وطلبت عقابه بالمواد ١/١ ، ١/٢ ، ٥ ، ١/٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانونين رقمي ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ وقضت محكمة أول درجة في ١٩٨٨/١٢/٦ غيابيا بمعاقبته بالوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر عن كل قهمة والنفاذ ، فعارض وقضت المحكمة في ١٩٨٩/٤/١١ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة ثاني درجة قضت في ١٩٨٩/٧/٢٧ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم المعدل بالقوانين أرقام ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على أنه " يعد مشتبه فيها كل شخص تزيد سنه على ثمان عشرة سنة حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم أو الأفعال الآتية أو اشتهر عنه لأسباب مقبولة أنه اعتاد ارتكاب بعض الجرائم أو الأفعال الآتية ... ثم أوردت المادة سالفه الذكر حصرا للجرائم والأفعال

من بينها جرائم الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك والاتجار في المواد السامة أو المخدرة ، وتنص المادة السادسة من ذات القانون على أنه " يعاقب المشتبه فيه بأحد التدابير الآتية : ١- تحديد الإقامة في مكان معين . ٢- الوضع تحت مراقبة الشرطة . ٣- الإيداع في إحدى مؤسسات العمل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية ٤- الإبعاد للأجنبي وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٩٣ في القضية المقيمة برقم ٣ لسنة ١٠ قضائية دستورية - بعدم دستورية نص المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم وبسقوط أحكام المواد المرتبطة بها وهي المواد ٦ ، ١٣ ، ١٥ منه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة ، وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها ، ويرتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم . فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن ، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه " ، ومن ثم فإن حكم المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر يعد بمثابة تشريع ناسخ لأحكام المواد ٥ ، ٦ ، ١٣ ، ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل سالفه البيان - والتي عوقب الطاعن بمقتضاها - وتعتبر هذه المواد بعدم جواز تطبيقها ملغاه ضمنا مما يخرج التهمة الأولى المنسوبة إلى الطاعن من نطاق التجريم مادام السند التشريعي في تجريمها قد ألغى لأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . لما كان ذلك ، وكان قضاء المحكمة الدستورية سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصلح للطاعن واجب تطبيقه في شأن التهمة الأولى مادامت الدعاوى

الجنائية المرفوعة عليه ما زالت قائمة لم يفصل فيها بحكم بات وذلك اعمالا لنصن
الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وكانت المادة ٣٥ من قانون
حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا صدر بعد
الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، ومن ثم فإنه اعمالا لحكم هذه
المادة وعملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام
محكمة النقض المشار إليه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم
المستأنف وبراءة الطاعن من التهمة الأولى المسندة إليه وذلك بغير حاجة لبحث ما
يشير الطاعن في شأنها ، إلا أنه لما كانت النيابة العامة قد أسندت الى الطاعن الى
جانب جريمة الاشتباه تهمة التشرد ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم
المطعون فيه قد عاقب الطاعن بالوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر عن تلك
التهمة ، وكانت أحكام المواد ٥ ، ٦ ، ١٣ ، ١٥ الصادر في شأنها حكم المحكمة
الدستورية سالف الذكر لا تسرى على جريمة التشرد وقد خلا الحكم من بيان واقعة
الدعوى والأسباب التي بنى عليها قضاءه بإدانة الطاعن عن هذه التهمة فإنه يكون
قاصرا مما يتعين معه نقضه في خصوص جريمة التشرد موضوع التهمة الثانية والاعادة

الطعن رقم ٩٤٢٠ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٩٧

من المقرر إن تسليم أحد الأشخاص مبلغ من المال كضريبة أو غرامة أو رسم الى أحد الموظفين ينقل المال منذ هذه اللحظة الى حيازة الدولة فيكتسب الصفة العامة سواء تم التسليم للموظف المختص أم لغيره وتتحقق جنائية الاستيلاء بغير حق على هذا المال بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياعه على ربه ، ومن ثم فإن ما أتته المتهمة من استلامها لمبلغ خمسة عشر ألفا من الجنيهات من كرسوم لتركيب محول كهربائي لمصنع طوب خاص به لتوريده لخزينة شركة توزيع كهرباء التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة - والتي تعمل بها سكرتيرة لرئيس قطاع الشئون الفنية قد نقل المبلغ المشار إليه منذ لحظة استلامها له الى حيازة الشركة العامة المذكورة وأكسبه الصفة العامة وآلت ملكيته لهذه الشركة وبالتالي فإن تحرير التهمة - بمناسبة وظيفتها المشار إليها - لإيصال باستلامها لهذا المبلغ على محرر مطبوع لوزارة الكهرباء والطاقة مخصص لهذا الغرض وقيامها ببصمه بخاتم في عهدها لإلزام المذكور بأنها وردته لخزينة الشركة - رغم أنها لم تقم بتوريده لها وإضافته الى ذمتها الخاصة يوفر في حقها جنائية الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ من قانون العقوبات بمجرد حصولها عليه بطريق الحيلة - على النحو سالف البيان - بقصد ضياعه على ربه ، ومن حيث انه عن انكار المتهمة وباقي ما أبداه الدفاع عنها من أوجه دفاع فإن المحكمة لا تعول على شئ من ذلك كله لأنه لا ينال من صحة الواقعة كما استخلصتها مما تقدم وسلامة اسنادها وثبوتها في حق المتهمة فضلا عن أنه مجرد دفاع موضوعي يكفي للرد عليه بما اطمأنت إليه المحكمة من أدلة الثبوت سالفة البيان وما ذهب إليه دفاعها من القول بأن اكراها قد وقع عليها إنما جاء قولها مراسلا لم يحدد فيه ماهية هذا الاكراه وطريقه ومداه حتى يتبين

للمحكمة - مدى تأثيره على مسئولية المتهمة خاصة أنها التزمت بسبل الإنكار منذ فجر التحقيقات ، ومن حيث أنه لما تقدم يكون قد ثبت للمحكمة أن (الطاعة) في يوم ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ بدائرة قسم ثان طنطا - محافظة الغربية بصفتها موظفة عمومية (سكرتيرة بشركة توزيع كهرباء) التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة استولت بغير حق على مبلغ خمسة عشر ألف جنيه والمسلم إليها من كرسوم لتركيب الشركة المذكورة لمحول كهربائي بمصنعه ، وذلك لتقوم بتوريده بمناسبة وظيفتها لخزينة هذه الشركة إلا أنها لم تقم بذلك واحتسبت المبلغ لنفسها بنية تملكه - الأمر الذي يتعين معه معاقبتها بمقتضى المواد ١/١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩ ب/ ، ١١٩ مكررا/هـ عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية مع إلزامها بالمصاريف الجنائية عملا بالمادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعنة بأنها بصفتها موظفة عمومية (سكرتيرة بشركة توزيع كهرباء) اختلست مبلغ خمسة عشر ألف جنيه والمسلم إليها من بسبب الوظيفة على ذمة توريده الى خزينة الشركة سالفة الذكر ، واحالتها الى محكمة أمن الدولة العليا بطنطا لحاكميتها طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ب/ ، ١١٩ هـ - من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمها بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه والزامها برد مبلغ خمسة عشر ألف جنيه وبغزلها من وظيفتها فطعنتم المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض قيد بمجدول محكمة النقض (برقم لسنة ٦١ القضائية) ، وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه والاعادة .

ومحكمة الاعادة - هيئة مغايرة - قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٣/١ ،
١١٨ ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكررا من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمه بالسجن لمدة
ثلاث سنوات وبتغريمها خمسة عشر ألف جنيه ويالزامها برد مثل هذا المبلغ وبغزلها
من وظيفتها باعتبار التهمة المسندة إليها هي استيلاء بغير حق على مال عام .
فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم
بطريق النقض للمرة الثانية .

ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم
المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع ... الخ

المحكمة -

من حيث إن وقائع الدعوى كما وقرت في بقين المحكمة واستقرت في
وجدانها أخذت بما تضمنته الأوراق والتحقيقات التي تمت فيها وما جار في شأنها بجلسة
المحاكمة ، تتحصل في أنه بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ استلمت
..... سكرتيرة رئيس رئيس قطاع الشئون الفنية بشركة توزيع كهرباء
الدلتا التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة الكائنة بمقرها بدائرة قسم ثان طنطا مبلغ خمسة
عشر ألفا من الجنيهات وذلك من رسما لتركيب محول كهربائي لمصنع
الطول الخاص به الكائن بناحية دهتوره مركز زفتى لتوريده خزانة الشركة سالفة
الذكر ، ومنحته محررا مطبوعا لوزارة الكهرباء والطاقة - التابعة لها هذه الشركة -
ومخصص لاستلام المبالغ النقدية التي تورد لها أثبتت في صلبه بخط يدها استلام تلك
الجهة منه المبلغ المشار إليه وبصمته ببصمة خاتم لديها ، موهمة إياه أنها ستقوم بتوريده
لخزانة الشركة بيد أنها لم تقم بذلك وجحدت صدور الايصال المشار إليه منها أو
تحرير صلبه بخطها أو توقيعها عليه ، واستولت بهذا السبب على ذلك المال لنفسها .
ومن حيث إن وقائع الدعوى على النحو السابق ، قد قام الدليل على ثبوتها
في حق المتهمه وسلامة اسنادها إليها ، من شهادة كل من

و..... و..... و..... وكيل وزارة الكهرباء ورئيس قطاع
الشئون الفنية بشركة توزيع كهرباء و..... أمين خزانة هذه الشركة ،
والمقدم رئيس مباحث قسم شرطة كهرباء الغربية ، ومما رد بتقرير إدارة
أبحاث التزييف والتزوير .

فقد شهد بأن لديه مصنعا للطوب بناحية دهتوره مركز زفتى ولرغبته في
امداده بالكهرباء تقدم بطلب خلال شهر اغسطس سنة ١٩٨٨ الى شركة توزيع
كهرباء الدلتا بمدينة طنطا لتركيب محول كهرباء مرفقا به ما طلب منه من مستندات
، ونظرا لتأخر البت في طلبه رغم ترده على مقر الشركة للاستفسار عنه اكثر من
مرة ، أشار عليه الشاهد الثاني - بمقابلة التهمة باعتبارها بسكرتيرة
رئيس قطاع الشئون الفنية بالشركة مخبرا إياه بان في مقدورها مساعدته في انجاز طلبه
— فتوجه إليها بصحبته ، وأحاطها علما بطلبه ، فأبدت له استعدادها لانجازه وأنهت
إليه أن الرسم المقرر لتركيب المحول المطلوب هو أربعون ألفا من الجنيهات وأنفقت
معه على سداد جزء منه على أن يسدد باقية لدى تحرير العقد مع الشركة ، فعاد
إليها في اليوم التالي الموافق ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ ونصحبته
الشاهد الثالث - و..... الشاهد الرابع - حيث قام بتسليمها خمسة عشر ألفا
من الجنيهات مقدم رسم تركيب المحول الكهربائي المطلوب فقامت بإحضار ملف
طلبه وحصلت منه على صورة لبطاقته أرفقتها به وانصرفت بغية إيداع المبلغ المشار
إليه بخزانة الشركة ثم عادت ومنحته ايصالا باستلامه ، ثم قامت هي بصسم هذا
الايعال بخاتم لديها ووقعت عليه ، إلا أنه بعرضه لهذا الايعال بعد ذلك على احد
الضباط يبلدته أبلغه بأنه مزور مما دعاه الى ابلاغ هذا الأمر الى الشاهد الثاني
..... الذى رافقه الى رئيس قطاع الشئون الفنية بالشركة
والشاهد الخامس - الذى اصطحبهما الى مباحث الكهرباء لاتخاذ اللازم .

وشهد بمضمون ما شهد به الشاهد الأول بشأن دوره في الواقعة وشهد ومضمون ما شهد به الشاهد الأول بشأن واقعة تسليم المتهمه منه - في حضورهما - مبلغ خمسة عشر ألفاً من الجنيهاً وبصمتها لإيصال استلام هذا المبلغ ببصمة خاتم لديها توقيعها عليه .

وشهد وكيل وزارة الكهرباء ورئيس قطاع الشئون الفنية بالشركة المجنى عليها بأنه أثر علمه بالواقعة من الشاهد الثاني أبلغ بها رئيس مباحث الكهرباء المقدم وأضاف أن المبلغ موضوع الإيصال المشار إليه لم يورد لخزينة الشركة وأن الخاتم الذى بصم الإيصال ببصمته هو للشركة ولهذه المتهمه .

وشهد أمين خزينة الشركة المجنى عليها بأن المبلغ موضوع الإيصال المذكور لم يتم توريده .

وشهد المقدم رئيس مباحث قسم شرطة كهرباء الغربية أنه أثر الإبلاغ عن الواقعة أجرى تحريات سرية أكدت صحة الواقعة وأسفرت عن أن المتهمه وهمت بقدرتها على تقسيط الرسم المطلوب لتركيب مولد كهربائى فى مصنعها وأنها استحصلت منه على خمسة عشر ألفاً من الجنيهاً كقسط أول وحررت أنه بخطها إيصالاً به بصمته ببصمة خاتم فى عهدتها بيد أنها لم تورد هذا المبلغ لخزينة الشركة وأسفرت التحريات عن تزامن هذه الواقعة مع قيامها بسداد مبلغ كانت مدينة به لإحدى الشركات وشراء أثاثات وأجهزة منزلية .

وأورى تقرير إدارة أبحاث قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى أن المتهمه هى الكاتبة بخط يدها لصلب وتوقيع الإيصال المؤرخ والمنسوب صدوره الى شركة توزيع كهرباء والمحسّر على إيصال استلام نقدية مطبوع بإسم وزارة الكهرباء والطاقة .

ومن حيث إن المتهمه أنكرت بتحقيقات النيابة العامة وبجلسة المحاكمة الاتهام المسند إليها وجرى دفاعها على أنها ليست مختصة وظيفياً باستلام المال محل الدعوى ، وإن اتهامها يحيط به الشك وهو اتهام ملفق وأن اكراها قد وقع عليها .

ومن حيث إنه من المقرر أن تسليم أحد الأشخاص مبلغا من المال كضريبة أو غرامة أو رسم الى أحد الموظفين ينقل المال منذ هذه اللحظة الى حيازة الدولة فيكتسب الصفة العامة سواء تم التسليم للموظف المختص أم لغيره وتتحقق جنائية الاستيلاء بغير حق على هذا المال بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياعه على ربه ، ومن ثم فإن ما أتمته المتهمة من استلامها لمبلغ خمسة عشر ألفا من الجنيهات من كرسوم لتركيب محول كهربائي لمصنع طوب خاص به لتوريده لخزينة شركة توزيع كهرباء الدلتا التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة - والتي تعمل بها سكرتيرة لرئيس قطاع الشئون الفنية قد نقل المبلغ المشار إليه منذ لحظة استلامها له الى حيازة الشركة العامة المذكورة وأكسبه الصفة العامة وآلت ملكيته لهذه الشركة وبالتالي فإن تحرير المتهمة - بمناسبة وظيفتها المشار إليها - لإيصال باستلامها لهذا المبلغ على محرر مطبوع لوزارة الكهرباء والطاقة مخصص لهذا الغرض وقيامها ببصمة بخاتم في عهدتها لإيهام المذكور بأنها وردته لخزينة الشركة - رغم أنها لم تقم بتوريده لها - وإضافته الى ذمتها الخاصة يوفر في حقها جنائية الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ من قانون العقوبات بمجرد حصولها عليه بطريق الحيلة - على النحو سالف البيان - بقصد ضياعه على ربه .

ومن حيث إنه عن إنكار المتهمة وباقي ما أبداه الدفاع عنها من اوجه دفاع فإن المحكمة لا تعول على شئ من ذلك كله لأنه لا ينال من صحة الواقعة كما استخلصتها مما تقدم وسلامة اسنادها وثبوتها في حق المتهمة فضلا عن أنه مجرد دفاع موضوعي يكفي للرد عليه بما اطمأنت إليه المحكمة من أدلة الثبوت سالف البيان وما ذهب إليه دفاعها من القول بأن اكراها قد وقع عليها إنما جاء قولاً مرسلاً لم يحدد فيه ماهية هذا الاكراه وطريقته ومداه حتى يتبين للمحكمة - مدى تأثيره على مسئولية المتهمة خاصة أنها التزمت سبيل الإنكار منذ فجر التحقيقات .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون قد ثبت للمحكمة أن (الطاعنة)
في يوم ١١ من ديسمبر سنة ١٩٨٨ بدائرة قسم ثان طنطا - محافظة الغربية بصفتها
موظفة عمومية (سكرتيرة بشركة توزيع كهرباء الدلتا) التابعة لوزارة الكهرباء
والطاقة استولت بغير حق على مبلغ خمسة عشر ألف جنيه والمسلم إليها من
..... كرسم لتركيب الشركة المذكورة لحول كهربائي بمصنعه ، وذلك
لتقوم بتوريده بمناسبة وظيفتها لحزينة هذه الشركة إلا أنها لم تقم بذلك واحتسبت
المبلغ لنفسها بنية تملكه - الأمر الذي يتعين معه معاقبتها بمقتضى المواد ١/١١٣ ،
١١٨ ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكررا/هـ عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ من قانون
الاجراءات مع إلزامها بالمصاريف الجنائية عملا بالمادة ٣١٣ من قانون الاجراءات
الجنائية .

الطعن رقم ٣٢٨٣ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أنه يراد بالأمانة على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية أو من بسبب وظيفته أو عمله على مال ، ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع ، وإنما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه ممن تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهده التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي أو إداري ، وكان تسليم البضاعة المختلصة على الصورة التي أوردتها الحكم واستظهرها من أقوال الشهود وسائر أدلة الدعوى يتلزم معه أن يكون أمينا عليها مادام أنه أوتمن بسبب وظيفته على حفظها ، فإنه يكون قد دلل تدليلا كافيا على أنه المسئول عن البضائع موضوع الاختلاس بصفته أمين عهدة الفرع مما يوفر في حقه فضلا عن عنصر التسليم بسبب الوظيفة صفته كأمين من الأمانة على الودائع ، فإذا اختلس تلك البضائع عد مختلسا لأموال عامة مما نصت عليه المادة ١٠٩ من قانون العقوبات وحق عاقبه عن جناية الاختلاس وبالعقوبة المغلطة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٢٢ من القانون ذاته .

٢. لما كان من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعاني لا على الألفاظ والمباني ، وأن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى منها قصده المحكمة ، وكان المعنى المشترك بين ما أوردته الحكم بيانا لصورة الواقعة التي اعتنقها بأن الطاعن اختلس البضائع المينة بالتحقيقات البالغ قيمتها ٣٣٠,٩٧٨٠ جنيها ، وبين ما أوردته نقلا عن تقرير الخبير من أن هناك عجزا في عهده عبارة عن ثمن بضائع سلمت إليه ولم يسدد ثمنها ، هو ذات المعنى في الدلالة على أن الطاعن قد

اختلس البضاعة التي تقدر قيمتها بمبلغ ٣٣٠, ٩٧٨٠ جنيها ، وهي الحقيقة التي استقرت في عقيدة المحكمة والتي تتلاقى عندها أقوال شهود الاثبات وتقرير لجنة الجرد وتقدير الخبير في جوهرها على حد سواء فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

٣. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثير بها ما يدعيه من شيع حيازة البضائع عهدته بينه وبين باقي العاملين بالقرع ، ومن ثم فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثيره امامها ، كما لا يحل له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤. لما كان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير ، شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وأنها لا تلتزم بنذب خبير آخر في الدعوى أو إعادة المأمورية الى ذات الخبير والرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه ، ومع ذلك فقد عرضت المحكمة في حكمها لطلب الطاعن إعادة المأمورية للخبير وأطرحته بأسباب سائغة ، فإن ما ينعاه في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الأدلة لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٥. لما كان ما يثيره الطاعن بأوجه الطعن من عدم سيطرته على الفرع وغلقه من تاريخ الجرد الأول حتى تاريخ الجرد الأخير وأن العجز في الجرد الأول يقل عنه في الجرد الأخير ، وأن الجرد الجشني الأول لم يسفر عن وجود عجز في عهدته ، لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بتعقبه فيه والرد عليه استقلالا ، وفي اطمئنانها الى أدلة الثبوت التي عولت عليها ما يدل على أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

الوقائع

أقمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا (أمين عهدة فرع التابعة لمركز توزيع السلع الغذائية محافظة دمياط) اختلس أموالا عامة وجدت في حيازته بسبب وظيفته بأن تسلم البضائع المينة وصفا بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٩٧٨٠,٣٣٠ جنيه (تسعة آلاف وسبعمائة وثمانين جنيها وثلاثمائة وثلاثين مليما) المملوكة لجهة عملة سائلة البيان واختلسها لنفسه بنية تملكها ولم يورد ثمنها حال كونه من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة ، وأحالة الى محكمة أمن الدولة العليا بدمياط لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١١٢ ، ١/٢ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا/١/١١٩/أ ، ١١٩ مكررا/أ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزله من وظيفته وبغريمه مبلغ ٩٧٨٠,٣٣٠ وبرد مبلغ ٩٧٨٠,٣٣٠ جنيها .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ جال به بجرمة الاختلاس قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والتناقض ، ذلك بأنه لم يدل على أن الطاعن من الأمناء على الودائع ، وقد دانه الحكم رغم شيوع التهمة لاشتراك العاملين بالفرع الذى يعمل مديرا له معه في حيازة البضائع وتداولها بين أيدهم ، كما أن دفاع الطاعن قام على انتفاء سيطرته على المتجر في الفترة من ١٩٨٨/.... وهو تاريخ الجرد الأول حتى ١٩٨٨/.... تاريخ الجرد الأخير ، كما تقلص العجز في عهده نتيجة الجرد الأخير ، ولم يسفر الجرد الجشنى الأول عن وجود ثمة عجز بعهدته ، وكذا طلبه إعادة المأمورية للخبر ، إلا أن الحكم أطرح

أوجه دفاعه تلك بما لا يكفي أو يصلح رداً ، هذا الى أنه اعتنق تصوييراً للواقعة اساسه أن الطاعن اختلس البضائع محل الاتهام لنفسه بنية تملكها دون أن يورد ثمنها ثم عول على تقرير الخبير بأنه باع هذه البضاعة ولم يورد ثمنها للجهة مالكتها ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير لجنة الجرداً وتقرير الخبير ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن وهو أمين عهدة فرع التابع لمركز توزيع السلع الغذائية بمحافظة دمياط اختلس البضائع موضوع تهمة الاختلاس المسندة إليه والتي كانت في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع وسلمت إليه بهذه الصفة ، وكان من المقرر أنه يراد بالأمناء على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية أو تمن بسبب وظيفته أو عمله على مال ، ولا يشترط أن تكون وظيفة الشخص حفظ الأمانات والودائع ، وإنما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته الشخص حفظ الأمانات والودائع ، وإنما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته أو كان مكلفاً بذلك من رؤسائه ممن تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهده التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي أو إداري ، وكان تسليم البضاعة المختلسة على الصورة التي أوردتها الحكم واستظهرها من أقوال الشهود ، وسائر أدلة الدعوى يتلزم معه أن يكون أميناً عليها مادام أنه أو تمن بسبب وظيفته على حفظها ، فإنه يكون قد دلل تدليلاً كافياً على أنه المسئول عن البضائع موضوع الاختلاس بصفته أمين عهدة الفرع مما يوفر في حقه فضلاً عن عنصر التسليم بسبب الوظيفة صفة كأمين من الأمناء على الودائع ، فإذا اختلس تلك البضائع عد مختلساً لأموال عامة مما نصت عليه المادة ١١٩ من قانون العقوبات وحق عقابه عن جناية الاختلاس

وبالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ من القانون ذاته ، فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في التدليل على صفته كأمين على الودائع ، لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعاني لا على الألفاظ والمباني ، وأن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو ما يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبتته البعض الآخر ، ولا يعرف أى منها قصدته المحكمة ، وكان المعنى المشترك بين ما أورده الحكم بيانا لصورة الواقعة التي اعتقها بأن الطاعن اختلس البضائع المبينة بالتحقيقات الباغ قيمتها ٩٧٨٠,٣٣٠ جنيها ، وبين ما أورده نقي عن تقرير الخبير من أن هناك عجزا في عهده عبارة عن ثمن بضائع سلمت إليه ولم يسدد ثمنها ، هو ذات المعنى في الدلالة على أن الطاعن قد اختلس البضاعة التي تقدر قيمتها بمبلغ ٩٧٨٠,٣٣٠ جنيها ، وهي الحقيقة التي استقرت في عقيدة المحكمة والتي تتلاقى عندها اقوال شهود الاثبات وتقرير لجنة الجرد وتقرير الخبير في جوهرها على حد سواء فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من شيوع حيازة البضائع عهده بينه وبين باقى العاملين بالفرع ، ومن ثم فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها ، كما لا يحل له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير ، شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وأنها لا تلتزم بنذب خبير آخر في الدعوى أو إعادة المأمورية الى ذات الخبير والرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتا إليه ، ومع ذلك فقد عرضت المحكمة في حكمها لطلب الطاعن إعادة المأمورية للخبير واطرحته باسباب سائغة ،

فإن ما ينعاه في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الأدلة لا تجوز
اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان باقي ما يثيره الطاعن بأوجه الطعن
من عدم سيطرته على الفرع وغلقه من تاريخ الجرد الأول حتى تاريخ الجرد الأخير
وأن العجز في الجرد الأول يقل عنه في الجرد الأخير وأن الجرد الجشني الأول لم يسفر
عن وجود عجز في عهده ، لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بتعقبه
فيه والرد عليه استقلالا ، وفي اطمئنانها الى أدلة الثبوت التي عولت عليها ما يسدل
على أنها اطرححت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ،
فضلا عن أن الحكم رد على أوجه الدفاع تلك بما يسوغ ، فإن منعه في هذا الشأن
لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا
رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٦٢٥٩٧ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٩٧

١. لما كان الاشكال محل الطعن المائل وقد استند الي سقوط العقوبة بمضى المدة إنما هة إشكال قطعى على إيقاف تنفيذ الحكم على وجه نهائي استقلالاً عن الفصل البات في موضوع الدعوى ، ومن ثم فهو جائز ولو كان الحكم قد صار باتا .

٢. لما كان البين من مطالعة الأوراق أن المطعون ضده قد طعن بالنقض في الحكم الصادر في الجنحة الرقيمة مستأنف دسوق وقضى في الطعن بـجلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٧ بعدم قبوله شكلاً ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجرح وهي خمس سنوات على ما جرى به نص المادة ٥٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية تبدأ من صيرورة الحكم المستشكل فيه باتا في التاريخ المار بيانه وآية ذلك ان الدعوى الجنائية لا تنقضى إلا بالحكم الذى تستند طرق الطعن فيه ، ومن ثم فمن غير المتصور أن تبدأ مدة تقادم العقوبة قبل انقضاء الدعوى الجنائية بصدر حكم بات فيها ، ولما كانت هذه المدة لم تنقض بعد بين تاريخ صيرورة الحكم المستشكل فيه باتا وبين الحكم المطعون فيه الصادر فى الاشكال بتاريخ ١٩ من يولية سنة ١٩٨٩ فإن الحكم الأخير إذ خالف هذا النظر وقضى بسقوط العقوبة بمضى المدة يكون قد أخطأ في القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة .

الوقائع

أهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدد الأشياء المبينة وصفها وقيمة بالأوراق المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الضرائب العقارية والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها فى اليوم المحدد للبيع فاختلسها

لنفسه اضرارا بالجهة الحاجزة، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة جناح دسوق قضت غيايبا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيها . استأنف ومحكمة الشيخ الابتدائية (مأمورية دسوق الاستئنافية قضت غيايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بعدم قبول الطعن شكلا فتقدم المحكوم عليه بطلب النيابة العامة لتحديد جلسة لنظر اشكاله في تنفيذ العقوبة المقررة بها لسقوطها بالتقادم وبالجلسة المحددة قضت محكمة كفر الشيخ الابتدائية (مأمورية دسوق الاستئنافية) بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بعدم جواز تنفيذ العقوبة لسقوطها بمضى المدة .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بسقوط العقوبة بمضى المدة برغم عدم انقضاء تلك المدة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الاشكال محل الطعن المائل وقد استند الى سقوط العقوبة بمضى المدة إنما هو اشكال قطعي يهدف الى إيقاف تنفيذ الحكم على وجهه نهائى استقلالاً عن الفصل البات في موضوع الدعوى ، ومن ثم فهو جائز ولو كان الحكم قد صار باتا ، وإذ كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الأوراق أن المطعون ضده قد طعن بالنقض في الحكم الصادر في الجنحة الرقيمة مستأنف دسوق وقضى في الطعن بجلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٧ بعدم قبوله شكلا ، ومن ثم فإن الحكم الصادر فيها يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجناح وهى خمس سنوات على ما جرى به نص المادة ٥٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية تبدأ من صيرورة

الحكم المستشكل فيه باتا في التاريخ المار بيانه وآية ذلك أن الدعوى الجنائية لا تنقضى إلا بالحكم الذى تستنفذ طرق الطعن فيه ، ومن ثم فمن غير المتصور أن تبدأ مدة تقادم العقوبة قبل انقضاء الدعوى الجنائية بصدور حكم بات فيها ، ولما كانت هذه المدة لم تنقض بعد تبين تاريخ صيرورة الحكم المستشكل فيه باتا وبين الحكم المطعون فيه الصادر في الإشكال بتاريخ ١٩ من يولية سنة ١٩٨٩ فإن الحكم الأخير إذ خالف هذا النظر وقضى بسقوط العقوبة بمضى المدة يكون قد أخطأ في القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه إلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٩٧

لما كان من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضائها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها ، وكان الحكم قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على افتراض تحركه والجنى عليه حركات تضاربت معها المسافات والاتجاهات والأوضاع وهو ما لا سند له من أقوال شهودي الإثبات كما بسطها الحكم ، فإنه يكون قد تدخل في روايتها وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، وهو ما لا يجوز له أن ويبقى التعارض بعد ذلك قائما بين الدليلين القولي والفني قائما لم يرفع . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ، وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون المحكوم عليه الآخر الذى صدر الحكم غيابيا بالنسبة له والذى لم يكن له أصلا حق الطعن فيه بطريق النقض .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من : (١) ، (٢) بألها قتل عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن اتريا قتله وعقدا عزمهما على ذلك وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا مششخنا (بندقية آلية) حملة أولهما وترقباه ورصدا حركته وتبعاه فى الحافلة العامة التى استقلتها وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه أولهما عدة أعيرة نارية من سلاحه النارى الذى كان يحمله بينما وقف ثانيهما على مسرح الحادث يشد من أزره قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته ، وقد اقترنت بهذه الجناية ثلاث جنایات أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر ١ - قتل عمدا مع سبق

الاصرار والترصد بأن اتويا قتل المجنى عليه الأول وتبعاه في الحافلة العامة التي كان يستقلها وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه أولهما عدة أعيرة نارية من بندقية الآلية التي كان يحملها في حين وقفا ثانيهما على مسرح الحادث يشد من أزره قاصدين من ذلك قتله فأصاب هذا المجنى عليه الذي تصادف وجوده بالحافلة العامة - مكان الحادث - بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ٢ - شرعا في قتل كلا من و عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن اتويا قتل المجنى عليه وتبعاه في الحافلة العامة التي كان يستقلها وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه أولهما عدة أعيرة نارية من بندقية الآلية التي كان يحملها في حين وقف ثانيهما على مسرح الحادث يشد من أزره قاصدين من ذلك قتله. فأصابا هذين المجنى عليهما الذين كانا موجودين بالحافلة العامة بالاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه هو مداركة المجنى عليهما بالعلاج . ٣ - المتهم الأول (الطاعن) : أ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية آلية) . ب) أحرز ذخائر (طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح أو احرازه ، واحالتهما الى محكمة جنايات قنا لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا للمتهم الأول وغيايبا للثاني عملا بالمواد ١/٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ٢/٢٦ ، ٥ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الأول بمعاقبة كل منهما بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح الناري والذخيرة المضبوطين .

فطعن المتهم الأول في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأب به بجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد المقترن بجنايتي القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه ، واحراز سلاح نارى وذخيرة بغير ترخيص قد شابه قصور وتناقض فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه اعتد بالدليلين القولى والفنى معا على الرغم من التناقض بينهما إذ قرر شاهدا الاثبات و..... أن الطاعن أطلق الأعيرة النارية على المجنى عليه الأول بعد سقوطه على أرضية ممر الحافلة بينما انتهى تقرير الصفة التشريحية الى أن اتجاه إطلاق الأعيرة النارية على المجنى عليه كان أفقيا تقريبا وفى الوضع الطبيعى القائم للجسم ، قود تمسك المدافع عن الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع إلا أنها أطرحت دفاعه بما لا سند له من الأوراق وما يتعارض مع تقرير الصفة التشريحية ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى على النحو الذى استقر لديه ، أورد الأدلة على ثبوتها فى حق الطاعن مستمدة من أقوال شهود الاثبات وما اثبتته تقرير الصفة التشريحية ومعاينة النيابة لمكان الحادث ، قود حصل الحكم أقوال شاهدى الاثبات الأول والثانى و..... فى أنهما استقلا احدى حافلات النقل العام للركاب وبعد قرابة عشرة دقائق طلب المتهم الثانى - شقشق الطاعن - من السائق ان يتوقف لتزوله وما أن توقف حتى صعد المتهم الأول حاملا بيده بندقية آلية وطلب من شقيقه انزال المجنى عليه الأول الذى تمسك بالماسورة الحديدية للمقعد الأمامى حتى انكسرت وسقط على أرضية ممر الحافلة وعندئذ أطلق عليه المتهم - الأول - الطاعن دفعة نارية من بندقيته الآلية اصابته منه مقتلا وذلك لخصومة نارية ، ثم نقل عن تقرير الصفة التشريحية " أن اتجاه إطلاق الأعيرة النارية كان فى وضع أفقى تقريبا وفى الوضع الطبيعى القائم للجسم " . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بقيام التنقض بين أقوال

شاهدى الاثبات وبين ما أورده التقرير الطبى الشرعى عن موقف المجنى عليه من الطاعن بقوله " لا ينال من صحة الواقعة على التصوير المقول به بالتناقض بين الدليل القولى والدليل الفنى فإن الثابت للمحكمة من مطالعة أوراق الدعوى وعلى نحو ما قرره شهودها أن المتهم الأول أطلق النار صوب المجنى عليه من بندقيته الآلية التى كانت بيده وهو واقف على سلم الحافلة بينما المجنى عليه ملقى على الأرض على ممر الحافلة بين مقاعد إذ لا يتم إطلاق النار من خشب مسندة إنما هو من فاعل على معتدى عليه كلاهما يتحرك الحركة الطبيعية التى تقتضيسها أحكام الرماية من قبل الجانى ومحاولة النجاة من جانب المجنى عليه وبهذا التحرك تتضارب المسافات والاتجاهات والأوضاع ولم يقل أى من الشهود أن الفاعل والمجنى عليه التزما السكون وعدم التحرك حال الاعتداء وإنما قالوا أن الفاعل داهم المجنى عليه وهو ملقى على ممر الحافلة ولم يذكروا أن المتهم والمجنى عليه ظلا فى المواجهة وعلى كل فقد انتهى الطبيب الشرعى فى تقريره بأن إصابات المجنى عليهم تحدث وفق التصوير الوارد بأوراق الدعوى ، ومن ثم فقد وافق الدليل القولى الدليل الفنى بما حقق معه المرءمة والتوفيق ، ممفاد ذلك أنه اقتصر فى رفع التناقض بين الدليلين على افتراضات واحتمالات أساسها أن الفاعل والمجنى عليه كانا يتحركان الحركة الطبيعية التى تقتضيتها أحكام الرماية من قبل الجانى ومحاولة النجاة من قبل المجنى عليه وبهذا التحرك تضاربت المسافات والاتجاهات والأوضاع ، وليس على سند من أقوال الشاهدين التى حصلها بما مؤداه أن إطلاق الأعيرة تم بعد سقوط المجنى عليه على أرضية ممر الحافلة . لما كان ذلك ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تتدخل فى رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هى اطمأنت إليها أو طرحها إن لم تثق بها ، وكان الحكم قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على افتراض تحركه والمجنى عليه حركات تضاربت معها المسافات والاتجاهات والأوضاع وهو ما لا سند

له من أقوال شاهدهى الاثبات كما بسطها الحكم ، فإنه يكون قد تدخل فى روايتهما وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز له ، ويبقى التعارض بعد ذلك بين الدليلين القولى والفنى قائما لم يرفع . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن ، وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون المحكوم عليه الآخر الذى صدر الحكم غاييا بالنسبة له والذى لم يكن له أصلا حق الطعن فيه بطريق النقض .

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير ، إذ الأمر في هذا مرجعه الى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات كما أنه من المقرر أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقاده سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم ، ولما كان الحكم قد بنى قضاءه بالإدانة على اقوال شهود الاثبات ، وما ثبت من أن التوكيل رقم لسنة عام الرمل مزور ولم يصدر عن الشهر العقاري ونفى المجنى عليه اصداره التوكيل المذكور وأن مجهولا مثل بالجلسة وقدمه بصفته وكيلًا عن المدعى بالحقوق المدنية وطلب اثبات تنازله عن دعواه المدنية قبل الطاعن ، ومن أن الطاعن هو صاحب المصلحة في التزوير فإن ذلك استخلاص سائغ لإثبات جريمة الاشتراك في التزوير ، وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن الى جدل موضوعي لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

٢. من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بسلام أن يتخذت الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

٣. من المقرر أنه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور فإن التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به لا اثر له على وقوع الجريمة ولا يعيب الحكم عدم تعرضه

للسند المثبت لقيام الطاعن بسداد الدين لأن المحكمة - في أصول الاستدلال لا تلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي التفتت عن أى دليل آخر لأن في عدم إيرادها له ما يفيد اطراحه .

الوقائع

أهتت النابة العامة الطاعن بأنه . أولا : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك مع آخر مجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة فى تزوير محرر رسمى هو التوكيل رقم لسنة ١٩٩١ عام الرمل ، والمنسوب صدوره لمكتب توثيق الرمل بأن اتفق معه على ذلك وساعده بأن أمده بالبيانات اللازم إدراجها به فقام المجهول باصطناعه على غرار المحرر الصحيح منه فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك مع آخر مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف حسن النية وهو أمين سر جلسة فى الدعوى لسنة ١٩٩٢ مستأنف شرق فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو محضر الجلسة بأن مثل المجهول بالجلسة بصفته وكيله عن بالتوكيل موضوع التهمة الأولى الذى يبيح التصالح والتخالف مثبتا تنازله عن دعواه المدنية على خلاف الحقيقة فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثا : استعمل المحرر المزور موضوع التهمة الأولى بأن قدم فى الدعوى لسنة ١٩٩٢ ، وأحاله الى محكمة جنابات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للقييد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عميلا للمواد ٣٠/٢-٣ ، ١/٤١ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريعتي الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله قد شابه بطلان في الاجراءات وقصور في التسبب وفساد في الاستدلال واختلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة لم تطلع على المحرر المقول بتزويره ، وأن الحكم المطعون فيه لم يستظهر أركان جريمة الاشتراك في التزوير وعول في قضائه على مجرد كون الطاعن صاحب المصلحة في التزويلا حال أن ذلك لا يعد بمفرده دليلا كافيا للإدانة كما التفت عن دفاع الطاعن القائم على سدادته جزءا من المبلغ المدين به للمدعى بالحقوق المدنية ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريعتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها تؤدي الى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة بتاريخ سنة ١٩٩٤ ومن المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن المحكمة لم تطلع على المحرر المزور لعدم ضبطه عند تقديمه في القضية رقم لسنة ١٩٩٢ مستأنف شرق الاسكندرية ، وكان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير ، إذ الأمر في هذا مرجعه الى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ، كما أنه من المقرر ان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم ، ولما كان الحكم قد بني قضاءه بالإدانة على أقوال شهود الاثبات ، وما ثبت من أن التوكيل رقم لسنة ١٩٩١ عام الرمل ، مزور ولم يصدر عن

الشهر العقاري ونفى المجنى عليه اصداره التوكيل المذكور وأن مجهولا مثل بالجلسة وقدمه بصفته وكيلا عن المدعى بالحقوق المدنية وطلبت اثبات تنازله عن دعواه المدنية قبل الطاعن ، ومن أن الطاعن هو صاحب المصلحة في التزوير فإن ذلك استخلاص سائق لإثبات جريمة الاشتراك في التزوير ، وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن الى جدل موضوعي لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور ، فإن التنازل عن المحرر المزور ممن تمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة ولا يعيب الحكم عدم تعرضه للسند المثبت لقيام الطاعن بسداد الدين لأن المحكمة - في أصول الاستدلال - لا تلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي التفتت عن أي دليل آخر في عدم إيرادها له ما يفيد اطراحه ، فإن نعي الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٥٦٦٢ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أنه لا جناح على المحكمة إن هي أعرضت عن طلب سماع شهود النفي مادام الطاعن لم يتبع الطريق الذى رسمه قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٢١٤ مكررا (أ) فقرة ثانية لإعلان الشهود الذين يرى المتهم سماع شهادتهم أمام هذه المحكمة .
٢. لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذى تم بين عائلى المجنى عليه والمتهم فى معرض نفي التهمة عنه وهو ما يدخل فى تكوين معتقدها فى الدعوى ولا تلتزم فى حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التى ساقها الحكم يؤدى دلالة الى اطراح هذا الصلح .
٣. من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجاني وتتم عما يضمرة فى نفسه واستخلاص هذه النية موكل الى قاضى الموضوع فى صدور سلطته التقديرية ، وإذ كان ذلك فإن هذه النية من حاصل ما بينته المحكمة من ظروف الدعوى ن ذلك بأنه عقب قيام المتهم بخطف المجنى عليه وهتك عرضه خشى من افتضاح أمره فصمم على قتله حيث أحضر قطعة من القماش قام بلفها حول علقه بإحكام وقام بالضغط الموضعى والمتصل والشديد عليها ثم عقدها بعقدة مزدوجة قاصدا من ذلك إزهاق روحه ووضع الجزء السفلى من الجلباب الذى كان يرتديه المجنى عليه بداخل تجويف فمه لمنع من الاستغاثة ولم يتركه حتى فاضت روحه الى بارئها فتم له ما ابتغاه ثم حفر له قبرا داخل مسكنه أخفى فيه جثثته ومما يؤكد توافر نية القتل لدى المتهم ما جاء باعترافه بالتحقيقات بقيامه

بلف قطعة من القماش حول رقبة المجنى عليه وجذبها وليها واستمراره في
الامساك بها حتى مات المجنى عليه .

٤ . لما كان المتهم قارف جناية خطف المجنى عليه الذي لم يبلغ عمره ست عشرة سنة
كاملة ثم أتبع ذلك بجناية هتك عرضه بالقوة بأفعال مستقلة عن الجناية الأولى ثم
بقتل المجنى عليه سالف الذكر عمدا ، وقد ارتكبت هذه الجنايات في فترة قصيرة
من الزمن وفي مسرح واحد بما يتحقق به معنى الاقتران لما هو مقرر من أنه يكفي
لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت
الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة
الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة
من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع مادام يقيمه على ما يسوغه
، ومن ثم تتوافر في حق المتهم جريمة القتل العمد المقترن بجنائتي خطف المجنى عليه
الذي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة وهتك عرضه بالقوة .

وحيث إنه لما تقدم يكون قد ثبت للمحكمة أن في يوم
بدائرة مركز الدلنجات محافظة البحيرة قتل عمدا بأن لف حول عنقه
قطعة من القماش وجذب طرفيها بشدة واستمر في ذلك قاصدا من ذلك إزهاق
روحه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد
تقدمت هذه الجنائية جنايتان آخريان هما أنه في ذات الزمان والمكان سالف الذكر -
أولا : خطف من غير تحيل ولا اكراه المجنى عليه سالف الذكر الذي لم تبلغ سنه ست
عشرة سنة كاملة . ثانيا : هتك عرض المجنى عليه بالقوة حال كونه لم يبلغ من العمر
ست عشرة سنة كاملة - الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٦٨ ، ٢٨٩ من قانون
العقوبات وهي الجريمة المؤثمة بالمادة ١/٢٣٤ ، ٢ من قانون العقوبات مما يتعين معه
معاقبته على مقتضى هذه المادة وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات
الجنائية .

وحيث إن المحكمة وهي بصدد تقدير العقاب الذى يتناسب مع جرم المتهم فإنها لا تجد من سبيل للرافة أو متسع للرحمة ويتعين القصاص منه حقا وعدلا والحكم عليه بالاعدام بالإجماع آراء أعضاء المحكمة امتثالا لقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتل) ، (ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلمكم تتقون) صدق الله العظيم . الآيتان ١٧٨ ، ١٧٩ من سورة البقرة ، وحيث إن المحكمة استطلعت رأى فضيلة مفتى جمهورية مصر العربية فى شأن المحكوم عليه نفاذا لحكم المادة ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية والذى انتهى فى تقريره الى أن الدفاع المبدى بشأن الاتفاق على الصلح فى مقابل لا وجه له شرعا وبالتالي فلا يعتد به وأنه متى أقيمت هذه الدعوى قبل المتهم..... بالطريق الشرعى ولم تظهر فى الأوراق شبهة دائرة للقصاص كان جزاؤه الاعدام قصاصا لقتله المجنى عليه..... عمدا جزاء وفاقا ، إذ القتل أنفى للقتل .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا : قتل عمدا بأن لف قطعة قماش حول عنقه وجذب طرفيها بشدة قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية جنائتان أخريان هما أنه فى ذات الزمان والمكان سالف الذكر أولا : خطف المجنى عليه سالف الذكر الذى لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بقصد الحصول على مبلغ من المال . ثانيا : هتك عرض المجنى عليه سالف الذكر الذى لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة بالقوة بأن أمسك به مقيدا حركته وكم فاهمه بجلبابه وخلع عنه ملابسه وأوج قضيبه فى دبره فحدثت به الاصابات المبينة بالتقرير الطبى الشرعى ، واحالته الى محكمة جنائيات دمنهور لحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قررت ارسال الأوراق الى فضيلة مفتى الجمهورية وحددت جلسة للنطق بالحكم وبالجلسة المحددة قضت المحكمة حضوريا

ويأجما ع الآراء عملا بالمواد ٢٣٤/١-٢ ، ٢٦٨ ، ٢٨٩ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالاعدام شنقا فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة ٢٣ لسنة ٢٠٢٣) كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها وبمجلسة قضت المحكمة أولا : بعدم قبول الطعن المقدم من المحكوم عليه شكلا . ثانيا : بقبول عرض النيابة العامة للقضية وبنقض الحكم المطعون فيه الصادر باعدام المحكوم عليه واعادة القضية الى محكمة جنائيات دمنهور لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى ومحكمة الاعادة - هيئة أخرى - قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٤/١-٢ من قانون العقوبات ويأجما ع الآراء بمعاقة المتهم بالإعدام شنقا .

فطعن المحكوم عليه في ذها الحكم بطريق النقض - للمرة الثانية - كما عرضت النيابة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها ، وبمجلسة قضت محكمة النقض أولا : بعدم قبول الطعن المقدم من المحكوم عليه شكلا . ثانيا : بقبول عرض النيابة العامة للقضية وبنقض الحكم المطعون فيه الصادر باعدام المحكوم عليه وتحديد جلسة لنظر الموضوع وبمجلسة قررت المحكمة حضوريا ويأجما ع الآراء ارسال أوراق القضية الى فضيلة مفتي الجمهورية لاستطلاع الرأي الشرعى وحددت جلسة للنطق بالحكم .

المحكمة

حيث إن واقعة الدعوى حسبما استقرت في يقين المحكمة واطمأن إليها وجدانها مستخلصة من الأوراق والتحقيقات وما دار بشأنها بجلسات المحاكمة تتحصل في أن المتهم كان يمر بضائقة مالية لم يتمكن بسببها من اتمام زواجه ففكر في وسيلة غير مشروعة يحصل من خلالها على مبلغ من المال يساعده على الخروج من هذه الضائقة المالية ول يتمكن من اتمام زواجه ، وقد أوعز له الشيطان الى سلوك طريق الشر فسولت له نفسه خطف طفل جيرانه المجنى عليه

..... حتى يحصل من أهله على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه مقابل رده واعادته إليهم مستغلا في ذلك اطمئنان الطفل له وتعلقه به ، وبتاريخ قام بتنفيذ ما اعتزمه فخطف الطف المذكور وأخفاه في مسكنه (مسكن المتهم) بعيدا عن أهله ، وأثناء فترة حجزه للمجنى عليه دفعه تفكيره الاثم وغريزته البهيمية الى جرم أفدح حيث قام بتك عرض المجنى عليه الذي لم يتجاوز الثالثة من عمره بأن أوبج قضيته في دبره حتى أدماه ، ولما هاله فداحة جرمه وخشى افتضاح أمره وسوس له الشيطان بجرم أبشع إذ أكمل حلقات إثمه وفجوره بقتله المجنى عليه حيث أحضر قطعة من القماش قام بلفها حول عنقه واعتصره قاصدا من ذلك ازهاق روحه ولم يتركه حتى فاضت روحه الى بارئها ثم حفر له قبرا داخل حجرتة وأخفى فيه جثة ضحيته ، ثم واصل مسيرته الإجرامية فبعث الى والد المجنى عليه بخطاب نسبه الى زعم أنه قد خطف نجله يحثه فيه على دفع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه إليه - أى الى المتهم - كوسيط لتوصيله الى من قام بختف الطفل مقابل استلام الطفل واعادته اليه ، وبعد أن تسلم المبلغ من والد المجنى عليه توجه الى المكان الذي زعم أن الخاطفين به وبعد أن أخفى المبلغ عاد زاعما أن المذكورين قد تسلموا منه النقود ولم يسلموه المجنى عليه ، وقد اثبت تقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه وجود تكدمات وتشققات بفتحة الشرج تدل على حدوث هتك عرض يابلا في دبره قبل وفاته وفي تاريخ الواقعة كما اثبت التقرير أن المجنى عليه يبلغ حوالى سنتين ونصف وأنه وجد بالعنق جسزء منخسف حديث ينشأ من الضغط الموضعى المتصل الشديد بقطعة القماش وأن وفاته نتجت عن اسفكسيا الحنق .

وحيث إن الواقعة - على النحو سالف البيان - قد ثبتت جميعها وتوافرت الأدلة على نسبتها الى المتهم من شهادة كل من النقيب رئيس مباحث مركز الدلنجات و..... و..... و..... ، ولما ثبت من

تقرير الصفة التشريحية ومن اعتراف المتهم في تحقيقات النيابة العامة وبجلسة نظر المعارضة في أمر حبسه احتياطيا .

فقد شهد النقيب بالتحقيقات بأن تحرياته السرية التي قام بها عقب ابلاغه بواقعة اختفاء الطفل المجنى عليه دلت على ان المتهم هو مرتكب الواقعة فاستصدر إذنًا من النيابة العامة بضبطه ، وبمواجهته بتلك التحريات أقر له بأنه كان في حاجة الى مبلغ من المال لإتمام زواجه فقام بخطف المجنى عليه وأخفاه في مسكنه ثم قتله مستخدما في ذلك قطعة من القماش قام بلفها حول عنقه ثم خنقه بها حتى أزهقت روحه ، وبعد أن تأكد من موته قام بدفنه بالغرفة الأولى على يمين الداخل الى المسكن ثم بعث بثلاثة خطابات الى والد المجنى عليه آخرها بتاريخ يطالبه فيها بدفع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه مقابل اعادة نجله له وأن يتم دفع النقود له - أى للمتهم - كوسيط بين الوالد وخاطفى الطفل وأنه تسلم المبلغ من والد المجنى عليه ثم عاد زاعما أن الخاطفين استولوا منه على النقود ولم يسلموه الطفل وقام بإخفاء النقود في مكان أرشد عنه حيث تم ضبطه ، كما أرشد عن المكان الذى دفن فيه جثة الطفل حيث تم استخراجها من حفرة داخل إحدى حجرات مسكنه .

وشهد والد المجنى عليه - بالتحقيقات أن نجله اختفى من أمام مسكنه فأخذ في البحث عنه الى أن وردت إليه ثلاثة خطابات يطلب فيها مرسلها منه مبلغا من النقود مقابل اعادة المجنى عليه له ، وكان آخرها خطاب حدد فيه مرسله أن يسلم النقود وقدرها ثلاثة آلاف جنيه الى المتهم الذى سسيقابل الخاطفين في مكان معين لاستلام الطفل بعد تسليمهم النقود ، وقام بالفعل بتسليم المتهم مبلغ الثلاثة آلاف جنيه واصطحبه الى المكان المحدد بيد أن المتهم عاد إليه زاعما أن الخاطفين اعتدوا عليه بالضرب واستولوا منه على النقود وحددوا له مكانا آخر تسليمه الطفل وعندما توجه الى ذلك المكان لم يجد أحدا فأبلغ بالواقعة .

وشهد - والد المتهم - بالتحقيقات بضمون ما شهد به والد
الجنى عليه و اضاف أنه كان قد علم من أحد اطفال القرية بأن الجنى عليه كان
بصحبة نجله المتهم قبل اختفائه .

وشهد بالتحقيقات بضمون ما شهد به الشاهدان الثانى
والثالث . .

وثبت من تقرير الصفة التشريحية أن الجنى عليه يبلغ من العمر حوالى ستين
ونصف وانه قد وجد دليل الجلباب الذى يرتديه محشورا داخل تجويف الفم كما
لوحظ وجود قطعة من القماش تلتفت بإحكام شديد حول العنق ومعقودة بعقدة
مزدوجة على الجانب الأيسر للعنق وبرفعها شوهد حز منخفض حوى حديث
مصحوب بتكدم محمر اللون يلتفت حول وسط عموم العنق من الأمام ، وأن منطقة
الشرح بها ثلاث تمزقات حيوية حديثة متورمة ومتقدمة الخوافى ، وأن الحز المنخفض
بالعنق حوى حديث ينشأ من الضغط الموضعى المتصل الشديد بقطعة القماش وأن
الجزء السفلى من ذيل الجلباب الموجود داخل تجويف الفم يشير الى محاولة المتهم منعه
من الاستغاثة ، وأن التشققات الموجودة بفتحة الشرج مع التكدم المشاهد حوله تدل
على حدوث هتك عرض حديث بإيلاج فى دبره ، وأن الوفاة جنائية ناتجة عن
اسفكسيا الحنق .

واعترف المتهم بتحقيقات النيابة العامة وبجلسة المعارضة فى أمر حبسه بتاريخ
..... بخطفه الجنى عليه للحصول على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه من عائلته
وقيامه بقتله عن طريق الحنق .

وحيث إنه بجلسة المحاكمة أنكر المتهم الاتهام المسند اليه وتليت اقوال شهود
الاثبات الواردة بالتحقيقات بموافقة النيابة العامة والدفاع ، وطلب الدفاع سماع
شهود آخرين فاستمعت لهم المحكمة وهم و.....
و..... الذين قرروا أن المتهم دفع دية لعائلة الجنى عليه قدرها أربعين ألف

جنيه ثم جرى دفاع المتهم بالجلسة على أن الواقعة مختلفة بفعل ضابط المساحث وأن المتهم أنكرها وقدم صورة ضوئية لمحضر تحكيم وصلاح بين عائلتي المتهم والجني عليه والذي أيدته شهوده السالف ذكرهم بمحضر جلسة المحاكمة .

وحيث إنه بسؤال - والد الجني عليه - بمحضر جلسة المحاكمة ردد مضمون ما قرره بالتحقيقات وأضاف أنه قد عقدت جلسة عرفية بينه وبين عائلة المتهم اتفقوا خلالها على أن يدفعوا له مبلغ أربعين ألف جنيه تعويضا عن المصاريف التي أنفقها بيد أنه لم يأخذ ثمة نقود ولم يتم تنفيذ الاتفاق وأردف أنه لم ولن يتصالح مع المتهم وعائلته ، وانتهى دفاع المتهم في مرافعته الى طلب سماع شهود ثنى آخرين على محضر الصلح ودفع مبلغ الدية لوالد الجني عليه واحتياطيا استعمال الرأفة .

وحيث إن المحكمة وقد اطمأنت الى أدلة الثبوت في الدعوى فإنها تعرض عن إنكار المتهم وتلغت عما أثاره الدفاع من أوجه دفاع لا تلقى سنداً من الأوراق ولا تعول عليها المحكمة اطمئناناً منها الى صدق رواية الشهود المؤيدة باعترافات المتهم التفصيلية في تحقيقات النيابة العامة وبجلسة المعارضة في أمر حبسه والمدعمة بتقرير الصفة التشريحية الذي جاء مصداقاً لها في بيان واضح .

وحيث إنه عن طلب الدفاع عن المتهم سماع شهود نفى آخرين على محضر الصلح ودفع مبلغ الدية لوالد الجني عليه فغن المحكمة تلغت عن هذا الطلب ولا ترى فيه سوى اطالة لأمد التقاضى ذلك أن شهادتهم لا تتعلق بموضوع الدعوى كنه أنه لا جناح على المحكمة إن هي اعرضت عن طلب سماع شهود النفى مادام الطلعن لم يتبع الطريق الذى رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢١٤ مكررا (أ) فقرة ثانية لإعلان الشهود الذين يرى المتهم سماع شهادتهم أمام هذه المحكمة ، فضلا عن أنه من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذى تم بين عائلتي الجني عليه والمتهم في معرض نفى التهمة عنه وهو ما يدخل في تكوين معتقدهما في الدعوى ولا

تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي جلاله الى اطراح هذا الصلح .

وحيث إنه عن نية القتل فإنه لما كان من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه ، واستخلاص هذه النية موكل الى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذا كان ذلك فإن هذه النية قامت بنفس المتهم وتوفرت لديه من حاصل ما بينته المحكمة من ظروف الدعوى ، ذلك بأنه عقب قيام المتهم بخطف الجنى عليه وهتك عرضه خشى من افتضاح أمره فصمم على قتله حيث أحضر قطعة من القماش قام بلفها حول عنقه بإحكام وقام بالضغط الموضعى والمتصل والشديد عليه ثم عقدها بعقدة مزدوجة قاصدا من ذلك ازهاق روحه ووضع الجزء السلفى من الجلباب الذى كان يرتديه الجنى عليه بداخل تجويف فمه لمنع من الاستغاثة ولم يتركه حتى فاضت روحه الى بارئها فتم له ما ابتغاه ثم حفر له قبرا داخل مسكنه أخفى فيه جثته ومما يؤكد توافر نية القتل لدى المتهم ما جاء باعترافه بالتحقيقات بقيامه بلف قطعة من القماش حول رقبة الجنى عليه وجذبها وليها واستمزاره في الإمساك بها حتى مات الجنى عليه .

وحيث إن المتهم قارف جناية عطف الجنى عليه الذى لم يبلغ عمره ست عشرة سنة كاملة ثم اتبع ذلك بجناية هتك عرضه بالقوة بأفعال مستقلة عن الجناية الأولى ثم بقتل الجنى عليه سالف الذكر عمدا ، وقد ارتكبت هذه الجنايات في فترة قصيرة من الزمن وفي مسرح واحد بما يتحقق به معنى الاقتران لما هو مقرر من أنه يكفي لتغليظ العقاب عملا بالققرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع مادام يقيمه على ما يسوغه ، ومن

ثم تتوافر في حق المتهم جريمة القتل العمد المقترن بجنايتي خطف المجنى عليه الذى لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة وهتك عرضه بالقوة .

وحيث إنه لما تقد يكون قد ثبت للمحكمة أن في يوم بدائرة مركز الدلنجات محافظة البحيرة - قتل عمدا بأن لف حول عنقه قطعة من القماش وجذب طرفيها بشدة واستمر في ذلك قاصدا من ذلك ازهاق روحه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية جنايتين آخريين هما أنه في ذات الزمان والمكان سالف الذكر - أولا : خطف من غير تحيل ولا اكراه المجنى عليه سالف الذكر الذى لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كامل . ثانيا : هتك عرض المجنى عليه بالقوة حال كونه لم يبلغ من العمر ستة عشرة سنة كاملة . الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٦٨ ، ٢٨٩ من قانون العقوبات ، وهي الجريمة المؤثرة بالمادة ١/٢٣٤ ، ٢ من قانون العقوبات مما يتعين معه معاقبته على مقتضى هذه المادة وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إن المحكمة وهي بصدد تقدير العقاب الذى يتناسب مع جرم المتهم فإنها لا تجد من سبيل للرافة أو متسع للرحمة ويتعين القصاص منه حقا وعدلا والحكم عليه بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة امتثالا لقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى) ، (ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون) صدق الله العظيم الآيتان ١٧٨ ، ١٧٩ من سورة البقرة ، وحيث إن المحكمة استطلعت رأى فضيلة مفتى جمهورية مصر العربية فى شأن المحكوم عليه نفاذا لحكم المادة ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية والذى انتهى فى تقريره الى أن الدفاع المبدى بشأن الاتفاق على الصلح فى مقابل لا وجه له شرعا وبالتالي فلا يعتد به ، وأنه متى اقيمت هذه الدعوى قبل المتهم بالطريق الشرعى ولم

تظهر في الأوراق شبيهة دائرة القصاص كان جزاؤه الاعدام قصاصا لقتله المجنى عليه
..... عمدا جزاء وفاقا ، إذ القتل أنفى للقتل .

وحيث إنه عن المصاريف الجنائية ترى المحكمة الزام المحكوم عليه بها اعملا
للمادة ٣١٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

الطعن رقم ٣٩٥٢ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٩٧

من المقرر أنه وإن كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور بل أن واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة العامة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تغييره متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة اساسا للوصف الجديد ، فإذا تعدى الأمر مجرد تغيير الوصف الى تعديل التهمة بإضافة عناصر أخرى الى تلك التي اقيمت بها الدعوى . فإن هذا التعديل يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك اعمالا لنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خلصت - بعد استبعاد نية القتل - الى أن الواقعة الثابتة في حق الطاعن هي الضرب المفضى الى الموت غير أنها اضافت طرفي سبق الاصرار والترصد المتشددين لهذه الجريمة وانزلت به عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات المقررة بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقد كان لزاما عليها أن تنبهه الى هذا التعديل لإبداء دفاعه فيه ، أما وقد خلت مدونات الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة مما يدل على قيام المحكمة بتنبيه الطاعن الى تعديل التهمة بإضافة طرفي سبق الاصرار والترصد الذين لم يردا في أمر الإحالة فإن اجراءات المحاكمة تكون معيبة لإخلالها بحق الدفاع .

الوقائع .

أقمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا بأن طعنه بزجاجة في عنقه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أوردت بحياته واحالته الى محكمة جنابات طنطا لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، وادعى والد المجنى عليه مدنيا قبل الطاعن بمبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض النهائي ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ ، ٢ من قانون العقوبات بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات باعتبار الواقعة ضرب أفضى الى الموت مع سبق الاصرار والترصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إذ أنه دالة بجريمة الضرب المفضي الى الموت مع سبق الاصرار والترصد قد شابه البطلان في الاجراءات والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة عدلت التهمة من جنابة قتل عمدا الى جنابة ضرب أفضى الى الموت مع سبق الاصرار والترصد دون لفت نظر الدفاع الى هذا التعديل . بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الأوراق إن الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعن عن جريمة القتل العمد ، وانتهى الحكم المطعون فيه الى ادانته بجريمة الضرب المفضي الى الموت مع سبق الاصرار والترصد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنسه وإن كان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور بل إن واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة العامة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تغييره متى رأت أن ترد الواقعة بعد

تمحيصها الى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم . إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة اساسا للوصف الجديد ، فإذا تعدى الأمر مجرد تغيير الوصف الى تعديل التهمة بإضافة عناصر اخرى الى تلك التي اقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التعديل يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنتحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك اعمالا لنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خلصت - بعد استبعاد نية القتل - الى أن الواقعة الثابتة فى حق الطاعن هي الضرب المفضى الى الموت غير أنها اضافت ظرفى سبق الاصرار والترصد المشددين لهذه الجريمة وأنزلت به عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات المقررة . بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقد كان لزاما عليها أن تنبهه الى هذا التعديل لإبداء دفاعه فيه ، أما وقد خلت مدونات الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة مما يدل على قيام المحكمة بتنبيه الطاعن الى تعديل التهمة بإضافة ظرفى سبق الاصرار والترصد اللذين لم يردا فى أمر الإحالة فإن اجراءات المحاكمة تكون معيبة لإخلالها بحق الدفاع بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة . وذلك بغير حاجة لبحث سائر اوجه الطعن .

الطعن رقم ٨٧٤٤ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٩٧

لما كانت جريمة الاتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنتهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته الى احداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الاتلاف ، وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعن قد تعمد اتلاف الشقتين محل الاتهام واتجاه إرادته الى احداث الاتلاف وعلمه أنه يحدثه بغير حق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أتلف عمدا أموالا ثابتة بملوكة لـ وترتب عليها ضررا ماليا يزيد على خمسين جنيها ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٦١ من قانون العقوبات ، ومحكمة جناح الدخيلة قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي . استأنف ومحكمة الاستدعية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء عقوبة الحبس ، والاكتفاء بتغريم المتهم خمسين جنيها والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا

الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة الاتلاف العمد قد شابه قصور في التسيب ، ذلك بأنه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في حقه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد والمعدل لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتهما في حق الطاعن على قوله " وحيث أنه عن الاسناد فإن التهمة ثابتة حسبما جاء بمحضر الضبط متضمنا أقوال المجنى عليه وما جاء بوصف النيابة العامة سالفة الذكر وبسؤال المتهم أنكر ، وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ، وذلك بما جاء بمحضر الضبط وعلى نحو ما تقدم وعدم حضرة لدفع التهمة بدفاع مقبول مما يتعين معه معاقبته بمواد الاقحام وعملا بنص المادة ٤/٣٠ أ.ج ، ثم أضاف إليه الحكم المطعون فيه بعد أن أفصح عن أخذه بأسبابه أخذه المتهم بسقط من ظروف الرأفة . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الاتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته الى احداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بغير حق وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الاتلاف ، وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعن قد تعمد اتلاف الشقطين محل الاقحام واتجاه إرادته الى احداث الاتلاف وعلمه انه يحدثه بغير حق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

الطعن رقم ٥٨٥٨ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٩٧

١. لما كان نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يجيز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني وإن استهل طلباته بطب سماع شهود الاثبات وشاهد الواقعة إلا أنه عاد وتنازل عن طلبه وترافع في موضوع الدعوى طالبا الحكم ببراءة الطاعن ، ولم يد هذا الأخير اعتراضا على تصرف الدفاع عنه فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع اقوالهم ولا تكون المحكمة مخبطة إذا عولت على اقوالهم في التحقيقات مدامت تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

٢. لما كان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني وإن طلب الاستعلام من البنك المركزي عما إذا كانت العملة الورقية المضبوطة متداولة في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية من عدمه وضم قرار لدب رئيس نيابة الشئون المالية الذي أحال الدعوى للمحكمة للقيام بأعمال الخامى العام ، إلا أنه عاد وترافع في الدعوى دون أن يتناول الطلبات سالفة البيان في دفاعه أو يصير عليها في طلباته الختامية مما مفاده نزوله عنها ، بما تنحسر عن الحكم في هذا الصدد قالة الاخلال بحق الدفاع .

٣. لا ينال من سلامة اجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين على ذمة الدعوى ، فإن ذلك منها كان استعمالا لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع الشهود والطلبات سالفة البيان .. أما وهو لم يفعل بحجة غير مقبولة هي أنه اكراه على التنازل عن سماع الشهود والطلبات آنفة الذكر فإن نعيه على الحكم بهذا السبب يكون غير سديد .

٤. لما كان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأورد اقوال شاهدة الاثبات كما هي قائمة فى الأوراق ، ثم ساق ما قصد إليه فى اقتناعه من قيام المتهم الأول بتقليد العملة المضبوطة وشروعه فى ترويجها بما ينفى قيام التناقض ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل .

٥. لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول لم يدفع بطلان أمر إحالة الطاعنين للمحاكمة ، وكان من المقرر أنه لا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة بأنها أغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٦. لما كان ما يثيره المدافع عن الطاعن الثانى من بطلان استجوابه لاجرائه بمعرفة مأمور ضبط قضائى وبطلان اعترافه لصدوره تحت وطأة تعذيب رجال الضبط له ولكونه نتيجة استجواب باطل مردودا بأن الحكم قد بنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت التى قام عليها ولم يعول على أى دليل مستمد من استجواب الطاعن او اعترافه ، ومن ثم فإنه قد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالاً على هذين الدفعين .

٧. من المقرر أن حالة التلبس بالجناية تبيح لمأمور الضبط القضائي - طبقاً للمبادئ ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية - أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه وأن يفتشه ، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحت التى توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب مادامت النتيجة التى انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التى اثبتتها فى حكمها ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد صورة الواقعة حصل دفاع الطاعن الثانى من دفعه بطلان القبض والتفتيش ورد بقوله " وحيث إنه عن الدفع المبدى من محامى المتهم الثانى بطلان القبض عليه وتفتيشه لانتفاء حالة التلبس وعدم صدور اذن من النيابة العامة بهما ، فمردود بما هو مقرر قانونا أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفى لتوافرها أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه ، وأن قيام حالة التلبس تميز القبض على مرتكب الجريمة وتتيح تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة ، ولما كان ذلك ، وكان الثابت من اقوال الضابطين شاهدى الواقعة أنهما جلسا محل فى مكان قريب من مجلس المصدر السرى بمكنهما من مشاهدة ما يدور حيث قبل المتهم الأول - المأذون بضبطه وتفتيشه ، وقابل المصدر السرى وتأكد من وجود النقد المصرى معه ثمن الدولارات التى كان قد اتفق معه على شرائها منه ودار بينهما حديث قصير خرج على اثره المتهم الأول من المحل وعاد بعد حوالى خمس دقائق ومعه المتهم الثانى وجار بينهما وبين المصدر السرى حديث اخرج على اثره المتهم الثانى لفافة من الورق الأبيض من داخل السويتراذلى يرتديه وقام بفضها فتبين الضابطان أن بداخلهما كمية من الدولارات الأمريكية المقلدة - المتفق على بيعها للمصدر السرى - فقام شاهدا الاثبات الأول بضبط المتهم المدعى .

وكذا المتهم الأول والدولارات المقلدة ، فإن المتهم الثاني يكون بما فعل قبله أوجد الضابطين إزاء جرمي احراز عملة ورقية مقلدة بقصد ترويجها وشروعه في ترويجها بعرضها على المصدر السري لشرائها - متلبسا بهما تجزأ القبض عليه وتبيحان تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة ، مما يبعد عن هذا القبض وذلك التفتيش قد جاء في جادة الصواب ومتفق وحكم القانون ، وهو رد كاف وسائغ في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٨. لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر علم الطاعنين بتقليد العملة المضبوطة وقصدهما ترويجهما في قوله " أما ما اثاره الدفاع عن كل من المتهمين قولاً بانتفاء علمه بتقليد الدولارات الأمريكية المقلدة ، فمردود أيضاً بما تؤكد ظروف الواقعة وملابساتها من توافر علم كل منهما بتقليد العملة الورقية المضبوطة فبالنسبة للمتهم الأول فالثابت من التحريات السرية التي اجراها ضابط الواقعة - وفقاً لما هو ثابت بمحضر التحريات - وأقوال المذكورين بصددتها - أنها انتهت الى صحة ما أبلغهما به مصدرهما السري من قيام المتهم الأول بتقليد العملات الأجنبية - خاصة الدولارات الأمريكية والدينارات الليبية - وأنه يقوم بترويجها بكميات كبيرة داخل مدينة الاسكندرية ، فضلاً عما قرره من أن مصدرهما السري قد أبلغهما أن المتهم الأول قد اتفق معه على أن يبيعه ٩٦٠٠ دولار أمريكي مقلدة بسعر جنيه واحد للدولار ، وهو ما يقل كثيراً - بالعلم العام - من سعر الدولار الصحيح وحدد الزمان والمكان لتمام تلك الصفقة المؤتممة والذي تم ضبطه فيها حائزاً للعملة المقلدة المضبوطة ، وكل ذلك يكشف في غير عناء - على ثبوت علم ذلك المتهم بتقليد العملة المضبوطة التي حازها بقصد الترويج بل وشروع في ترويجها وهو عالم بتقليدها على نحو ما سلف بيانه أما بالنسبة للمتهم الثاني فتوافر علمه بتقليدها

ثابت ، فضلا عن ضبطه محرزا لها وهو ما يفر قرينة علمه بتقليدها - فإنسد في طريقه احرازه لها مغلقة في لفافة من الورق الأبيض - مخفيها داخل السويتير الذي كان يرتديه يؤكد علمه بتقليدها لأنه أمر لا يتبع عادة في حمل الأوراق المالية الصحيحة فلا يحتاج الحال الى تغليفها بتلك الصورة واخفائها في الملابس ، علاوة على ضبطه مع المتهم الأول الذي اتفق مع المصدر السرى على بيع تلك الدولارات المقلدة بسعر جنيه واحد للدولار وخروجه من محل بعد حديثه مع المصدر السرى بعد تأكده من وجود ثمنها معه وعودته مع المتهم الثانى بعد بضع دقائق حاملا الأخير تلك العملة المقلدة بالطريقة السالف ذكرها لتسليمها للمصدر السرى اتماما للصفقة التى اجراها المتهم الأول مع المصدر السرى لتكشف بوضوح على توافر علم المتهم الثانى بحقيقة تلك العمل " ، وكان ما أورده الحكم مما سلف يسوغ به الاستدلال على توافر قصد الترويج والعلم بأن العملة المضبوطة مقلدة ، ومن ثم فإن منعى الطاعين فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٩. من المقرر أن الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء المحكمة بالإدانة استنادا الى ادلة الثبوت التى أوردها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأفهما : (١) حازا بقصد الترويج عملة ورقية مقلدة متداولة قانونا فى الخارج (ست وتسعين ورقة مالية مبن فئة المائة دولار أمريكى) مع علمهما بتقليدها . (٢) شرعا فى ترويج الأوراق المالية المقلدة سائلة الذكر بأن عرضها للبيع مقابل نقد مضرى وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو ضبطهما بالجريمة متلبسا بها على النحو المبين بالأوراق واخلاتهما الى محكمة جنات الاسكندرية لحاكمتهما طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ،

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٥ ، ٤٦ ، ١/٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٣ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ٣٠ ، ١/٣٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة الأوراق المالية المقلدة .
فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي حيازة عملة ورقية مقلدة والشروع في ترويجها ، قد شابه البطلان والقصور والتناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحقي الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن الثاني تمسك بطلب سماع شاهدي الاثبات وشاهد الواقعة والاستعلام من البنك المركزي عما اذا كانت العملة الورقية المضبوطة متداولة في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية من عدمه وضم قرار ندب رئيس نيابة الشئون المالية الذي أحال الدعوى للمحكمة للقيام بأعمال المحامي العام إلا أن المحكمة لم تستجب لتلك الطلبات وفصلت في الدعوى رغم تأجيلها نظر الدعوى أكثر من مرة لهذا الغرض ، وكان قرار المحكمة بالقبض على المتهمين وحبسهما دافعا لإجبار الدفاع عن التنازل عن الطلبات ساقطة البيان ، كما أورد الحكم في مدوناته أن تحريات الشرطة توصلت الى قيام المتهم الأول بتقليد العملة الأجنبية وترويجها ثم عاد وأورد في ذات الموضع الى أنه يعلم بتقليد العملة المضبوطة ثم انتهى الى ادانة المتهمين بجريمتي حيازة عملة مقلدة والشروع في ترويجها ، كما أن المدافع عن الطاعن الثاني دفع ببطلان امر الاحالة لصدوره من رئيس النيابة خللت الأوراق من قرار ندبه من المحامي العام المختص وسانده المدافع عن الطاعن الأول في هذا الدفع إلا أن المحكمة التفتت عن ذلك الدفع ايسردا وردا ، كما أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان استجوابه لإجرائه بمعرفة مأمور ضبط قضائي

وببطلان اعترافه لصدوره تحت وطأة تعذيب رجال الضبط له ولكونه نتيجة استجواب باطل إلا أن المحكمة التفتت عن تلك الدفوع ايرادا وردا ، كما أن المدافع عن الطاعن الثاني دفع ببطلان القبض لعدم توافر حالة التلبس كما دفع بانتفاء علمه بأن العملة المضبوطة مقلدة وسأنده المدافع عن الطاعن الأول في دفعه بانتفاء علمه بأن العملة المضبوطة مقلدة وسأنده المدافع عن الطاعن الأول في دفعه هذا إلا أن الحكم اطرح الدفوعين بما لا يسوغ اطراحهما ، هذا الى أن الحكم استظهر توافر قصد الترويج لدى الطاعن الثاني بما لا يسوغ توافر هذا القصد ، وأخيرا قام دفاع الطاعن الثاني على أن الواقعة حدثت بتلقيق من المصدر المسمى إلا أن الحكم رد على ذلك بما لا يصلح ردا كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة عملة ورقية مقلدة والشروع في ترويجها والتي دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقيهما أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الاثبات وما أثبتته تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يجيز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهادة إذا قبل المتهم أو الملاحع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضميا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني وإن استهل طلباته بطلب سماع شهود الاثبات وشاهد الواقعة إلا أنه عاد وتنازل عن طلبه وترافع في موضوع الدعوى طالبا الحكم ببراءة الطاعن ، ولم يبد هذا الأخير اعتراضا على تصرف الدفاع عنه فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع أقوالهم ولا تكون المحكمة مخطنة إذا عولت على أقوالهم في التحقيقات ما دامت تلك الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، ويكون منعى الطاعن في

هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب السدى تلتزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمة ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثانى وإن طلب الاستعلام من البنك المركزى عما إذا كانت العملة الورقية المضبوطة متداولة في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية من عدمه وضم قرار ندب رئيس نيابة الشئون المالية اذلى أحمال الدعوى للمحكمة للقيام بأعمال المحامى العام . إلا أنه عاد وترافع في الدعوى دون أن يتناول الطلبات سالفه البيان في دفاعه أو يصير عليها في طلباته الختامية مما مفاده نزوله عنها ، بما تنحسر عن الحكم في هذا الصدد قالة الاخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، فإنه لا ينال من سلامة اجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين على ذمة الدعوى ، فإن ذلك منها كان استعمالا لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع الشهود والطلبات سالفه البيان ، أما وهو لم يفعل بحجة غير مقبولة هي أنه أكره على التنازل عن سماع الشهود والطلبات آتفة الذكر فإن نفيه على الحكم بهذا السبب يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما ثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى وأورد أقوال شاهدى الاثبات كما هي قائمة في الأوراق ، ثم ساق ما قصد اليه في اقتناعه من قيام المتهم الأول بتقليد العملة المضبوطة وشروعه في ترويجها بما ينفي قيام التناقض ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن الطاعن الاول لم يدفع ببطلان امر احالة الطاعنين للمحاكمة ، وكان من المقرر انه لا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة بأنها اغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به امامها فإن ما

ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هذا الخصوص يكون غير سديد ، ويشار في هذا الصدد الى أن المدافع عن الطاعن الثاني وأن دفع ببطلان أمر الاحالة إلا أنه عاد وتنازل عن دفعه هذا بجلسة لما كان ذلك ، وكان ما يثيره المدافع عن الطاعن الثاني من بطلان استجوابه لاجرائه بمعرفة مأمور ضبط قضائي وبيطلان اعترافه لصدوره تحت وطأة تعذيب رجال الضبط له ولكونه نتيجة استجواب باطل مردودا بأن الحكم قد بني قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ولم يعول على اى دليل مستمد من استجواب الطاعن أو اعترافه ، ومن ثم فإنه قد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذين الدفيعين . لما كان ذلك ، وكانت حالة التلبس بالجناية تبيح لمأمور الضبط القضائي - طبقا للمادتين ٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية - أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه وأن يفتشه ، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحت التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ما دامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع حصل دفاع الطاعن الثاني من دفعه بطلان القبض عليه وتفتيشه لانتفاء حالة التلبس وعدم صدور اذن من النيابة العامة بهما ، فمردود بما هو مقرر قانونا أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ويكفى لتوافرها أن يكون شاهدا قد حضرا ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه ، وأن قيام حالة التلبس تجزئ القبض على مرتكب الجريمة وتبيح تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من اقرار الضابطين شاهدي الواقعة أنهما جلسا بمحفل في مكان قريب من مجلس المصدر السرى يمكنهما من مشاهدة ما يدور حيث أقبل المتهم الأول - الماذون بضبطه وتفتيشه - وقابل المصدر السرى وتأكد من وجود النقد المصرى معه ثمن الدولارات التي كان قد اتفق معه على شرائها منه ودار بينهما

حديث قصير خرج على اثره المتهم الأول من المحل وعاد بعد حوالة خمس دقائق ومعه المتهم الثاني وجار بينهما وبين المصدر السرى حديث أخرج على اثره المتهم الثاني لفافة من الورق الأبيض من داخل السويتير الذى يرتديه وقام بفضها فبين الضابطان أن بداخلها كمية من الدولارات الأمريكية المقلدة - المتفق على بيعها للمصدر السرى ، فقام شاهدا الاثبات الأول بضبط المتهم المذكور وكذا المتهم الأول والدولارات المقلدة ، فإن المتهم الثاني يكون بما فعل قد أوجد الضابطين إزاء جرمى احراز عملة ورقية مقلدة بقصد ترويجها بعرضها على المصدر السرى لشرائها - متلبسا بهما تجيزان القبض عليه وتبيحان تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة ، مما يبعد عن هذا القبض وذلك التفتيش حالة البطالان التى وردت على لسان دفاع عن المتهم الثانى ، ويضحى أمر القبض عليه وتفتيشه قد جاء فى جادة الصواب ومتفق وحكم القانون ، وهو رد كاف وسائغ فى الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر علم الطاعنين بتقليد العملة المضبوطة وقصدتهما ترويجها فى قوله " أما ما أثاره الدفاع عن كل من المتهمين قولاً بالتفاء علمه بتقليد الدولارات الأمريكية المقلدة ، فمردود أيضا بما تتركه ظروف الواقعة وملابسهما من توافر علم كل منهما بتقليد العملة الورقية المضبوطة ، فبالنسبة للمتهم الأول فالثابت من التحريات السرية التى أجراها ضابط الواقعة - وفقاً لما هو ثابت بمحضر التحريات - واقوال المذكورين بصدد هذا - أنها انتهت الى صحة ما ابلغهما به مصدرهما السرى من قيام المتهم الأول بتقليد العملات الأجنبية - خاصة الدولارات الأمريكية والدينارات الليبية ، وأنه يقوم بترويجها بكميات كبيرة داخل مدينة الاسكندرية ، فضلا عما قرره من أن مصدرهما السرى قد ابلغهما ان المتهم الاول قد اتفق معه على ان يبيعه ٩٦٠٠ دولار أمريكى مقلدة بسعر جنيه واحد للدولار ، وهو ما يقل كثيرا - بالعلم العام - من سعر الدولار الصحيح وحدد الزمان والمكان

لإتمام تلك الصفقة المؤتممة والذي تم ضبطه فيها حائزا للعملة المقلدة المضبوطة
..... ، وكل ذلك يكشف في غير عماء - على ثبوت علم ذلك المتهم بتقليد
العملة المضبوطة التي حازها بقصد الترويج بل وشروع في ترويجها وهو عالم بتقليدها
على نحو ما سلف بيانه أما بالنسبة للمتهم الثاني فتوافر علمه بتقليدها ثبت
، فضلا عن ضبطه محزوا لها ، وهو ما يفرقر قرينة علمه بتقليدها ، فإنسه في طريقة
احرازه لها مغلقة في لقافة من الورق الأبيض مخفيها داخل السويتري الذي كان يرتديه
يركد علمه بتقليدها لأنه أمر لا يتبع عادة في حمل الأوراق المالية الصحيحة فلا يحتاج
الحال الى تغليفها بتلك الصورة واخفائها في الملابس ، علاوة على ضبطه مع المتهم
الأول الذي اتفق مع المصدر السري على بيع تلك الدولارات المقلدة بسعر جنينه
واحد للدولار وخروجه من محل بعد حديثه مع المصدر السري بعد تأكده
من وجود ثمنها معه وعودته مع المتهم الثاني بعد بضع دقائق حاملا الأخير تلك العملة
المقلدة بالطريقة السالف ذكرها لتسليمها للمصدر السري اتماما للصفقة التي اجراها
المتهم الأول مع المصدر المسئول لتكشف بوضوح على توافر علم المتهم الثاني بحقيقة
تلك العملة " ، وكان ما أورده الحكم مما سلف يسوغ به الاستدلال على توافر قصد
الترويج والعلم بأن العملة المضبوطة مقلدة ، ومن ثم فإن منعى الطاعنين في هذا
الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة من اوجه الدفاع
الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد
عليه دلالة من قضاء المحكمة بالإدانة استنادا الى ادلة الثبوت التي اوردها ، ومن ثم
فإن ما يثيره الطاعن الثاني نعيًا على الحكم زده على دفاعه بأن الواقعة حدثت بتلفيق
من المصدر السري بما لا يصلح ردا يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، فإن الطعن
برمته يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٨٣١٠ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٩٧

١. لما كان القانون حين أوجب أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا يتحقق به أركان الجريمة الظروف التي وقعت فيها وأدلة ثبوتها في حق المتهم ومؤداهما لم يرسم للحكم نمطا خاصا لإيراد هذه البيانات ولم يشترط لاستيفاء كل بيان منها واعمال أثره أن يستقل به موضوع معين من مواضع الحكم دون سواه .

٢. من المقرر أن يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يورد مؤداهما في بيان مفصل يتحقق به الغرض الذي قصده الشارع من تسيب الأحكام وتمكن معه محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

٣. لما كان من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تستند في إدانة المتهم الى قول من اقوال محاميه ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول - ضمن ما استند إليه في الإدانة الى اقرار الطاعن في التحقيقات الإدارية بصحة الواقعة دون أن يبين مؤدى هذا الإقرار وكيف أنه يفيد صحة الواقعة كما استقرت في عقيدة المحكمة ، والى تحريات إدارة المتابعة والتوجيه بأمن الشركة الجنى عليها دون إيراد مضمون هذه التحريات ، كما أخذ الطاعن بإقرار محاميه بجلسة المحاكمة بعجز البضائع والتصرف فيها بمعرفة الطاعن ، وهو بهذه المثابة دليل باطل ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في البيان والفساد في الاستدلال .

٤. من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذ سقط أحدها أو استبعد تعذر تعرف الأثر الذى كان له في الرأى الذى انته إليه المحكمة .

المقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عاما ومن الأمناء على الرذائع (أمين مخزن) اختلس البضائع المينة وصفا بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٣٨٤٠,٥٣ جنيه ، والمملوكة لجهة عمله سائلة الذكر والمسلمة إليه بسبب وظيفته وصفته أنفى البيان ، وأحاله الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١١٢ ، ٢/أ ، ١١٨ ، ١١٩ ب ، ١١٩ مكررا ، هـ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه ٣٨٤٠,٥٣ جنيها ، وبإلزامه يرد مثل هذا المبلغ وعزله من وظيفته .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينباه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دالـه بجناية الاختلاس قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بعناصرها القانونية كافة وأدلة ثبوتها فى حقه ومؤداها . مما يعيبه ويستوجب نقضه .
ومن حيث إن القانون حين أوجب أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها وأدلة ثبوتها فى حق المتهم ومؤداها ولم يرسم للحكم نمطا لإيراد هذه البيانات ولم يشترط لاستيفاء كل بيان منها واعمال أثره أن يستقل به موضوع معين من مواضع الحكم دون سواه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن أورد فى بيان أدلة إدانة الطاعن ومؤداها اقوال شهود الاثبات و و
و و و و و
إلا أنه ساق فى بيان واقعة الدعوى أنها قد تأكدت من أدلة وقرائن أخرى منها اقرار الطاعن بالتحقيقات الإدارية بصحة الواقعة وتحريات إدارة المتابعة والتوجيه بأمن

الشركة ، كما أورد الحكم في موضع آخر منه أن محامى الطاعن أقر بجلسة المحاكمة بعجز البضائع والتصرف فيها بمعرفة الطاعن الذى أبدى استعداده لسداد قيمتها للشركة لكنها رفضت ، وخلص الحكم من جميع ما أورده على النحو السالف الى ثبوت قيام الطاعن بالتصرف من تلقاء نفسه فى بعض البضائع المسلمة إليه بحكم وظيفته وإضافة مقابلها لدمته المالية الخاصة وإبداء استعداده للسداد بعد افتتاح امره ، فإن المحكمة تكون قد عقيدتها فى الإدانة وتأثر وجدان قاضيهما بكافة الأدلة والقرائن التى أوردتها فى مواضع حكمها المختلفة ، بحيث لا يسوغ القول أن ما ساقه الحكم خارج نطاق الموضع الذى أفرد له لبيان اقوال شهود الاثبات لم يكن ذا أثر فى تكوين عقيدة المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت فى الدعوى بل عليه ان يبينها بوضوح بأن يفرد مؤداها فى بيان مفصل يتحقق به الغرض الذى قصده الشارع من تسيب الأحكام وتتمكن معه محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً ، وكان من المقرر أيضاً أنه لا يجوز للمحكمة ان تستند فى إدانة المتهم الى قول من اقوال محاميه ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول - ضمن ما استند إليه فى الإدانة الى اقرار الطاعن فى التحقيقات الإدارية بصحة الواقعة دون أن يبين مؤدى هذا الاقرار وكيف أنه يفيد صحة الواقعة كما استقرت فى عقيدة المحكمة ، وإلى تحريات ادارة المتابعة والتوجيه بأمن الشركة الجنى عليها دون إيراد مضمون هذه التحريات ، كما أخذ الطاعن بإقرار محاميه بجلسة المحاكمة بعجز البضائع والتصرف فيها بمعرفة الطاعن ، وهو بهذه المثابة دليل باطل ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى البيان والفساد فى الاستدلال ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذ سقط أحدها أو استبعد تعذر الأثر الذى كان له فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

الطعن رقم ٦٢٧٦ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٩٧

١. لما كان البين أن ما أورده الحكم المطعون فيه سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو تحصيله لأقوال انجنى عليها له صداه واصله الثابت في الأوراق ، ولم يجد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فحواه ، ومن ثم فقد انحسرت عنه بذلك قالة الخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن في غير محله ، ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة لأدلة الإدانة القائمة في الدعوى ومصادرة عقيدتها وهو ما لا يقبل اثرته امام محكمة النقض .

٢. لما كان من المقرر في فقه الأحناف الواجب العمل به طبقا لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إنه يشترط لصحة الزواج محلية المرأة ، وألا يقوم بها سبب من أسباب التحريم ، ومنها ألا تكون المرأة معتدة ، إذ هي من المحرمات من النساء حرمة مؤقتة ، لما هو ثابت من تحريم الزواج منها - بالكتاب والسنة والاجماع - حتى تنتهى عدتها وذلك لحفظ الأنساب من الضياع وعدم الاختلاط ، وكذلك يشترط لصحة عقد الزواج الاشهاد عليه لاعلانه واظهار أمره بين الناس لخطورة ما يترتب عليه من آثار تتعلق بالأعراض والأنساب ، وحتى تنتفى الريب والشبهات .

٣. لما كان كل ما يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة واقعة الأثني بغير رضاها هو أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل الذى تتكون منه هذه الجريمة وهو عالم إنه يأتى أمرا منكرا ، ولا عبرة بما يكون قد دفعه الى ذلك من البواعث المختلفة والتي لا تقع تحت حصر ، ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت إن الطاعن عمد

بطريق المباغته والاحتيال والخداع - الى واقعة الجنى عليها ، وهو يعلم - على ما سلف بيانه - بطلان زواجه منها وعدم صحته ، لإجرائه عليها وهو معتسدة ودون الاشهاد عليه ، ومن ثم لا يقبل منه القول بانتفاء القصد الجنائي لديه .

٤. لما كان القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة واقعة الأنثى أن يستعمل الجاني الاكراه المادى مع الجنى عليها بل يكفى أن يكون الفعل قد حصل بغير رضا صحيح ممن وقع عليها ، كأن يكون بناء على خداع أو مباغته أو بالمركر واستعمال الحيلة ، وكانت مسألة رضا الجنى عليها أو عدم رضائها في جريمة الواقعة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلاً عما ليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه الحكم .

٥. لما كان ما اثبته الحكم المطعون فيه - ورد به على دفاع الطاعن في هذا الشأن - من أن الطاعن إنما توصل الى واقعة الجنى عليها بالمباغته والاحتيال والفش والتدليس بأن أوهمها إنها زوجته بعقد صحيح يتفق وأحكام الشريعة ، فإذا كانت قد سكنت تحت هذا الظن الخاطئ وهى فى مثل هذه الظروف ، فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك تلك العبارة التى نطقت بها الجنى عليها للطاعن - زوجته نفسى - إذ لا بس النطق بها ذلك الظن الخاطئ بعد أن أوهمها الطاعن - بالاحتيال والخداع - إن فيها الحل والحل والعودة الى زوجها وأولادها - دون أن ينصرف قصدها الى انشاء العقد وترتيب احكامه وآثاره ، وهو ما يمثل اكراها معنوياً لا يتوافر معه الرضاء الصحيح ذلك بأن الرضاء وإن كان لا يتحقق من غير اختيار ، فإن مجرد الاختيار لا يتوافر به الرضاء الصحيح مادامت القرائن والدلائل المتعلقة به تدل على ذلك - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن

بشأن توافر رضا المجنى عليها بما يدحضه ويتفيه ، فإن النعى على الحكم بهذا الوجه من الطعن لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على نحو معين تأدياً من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قضاى الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض .

٦. لما كان الثابت بمحضر المحاكمة إن الدعوى نظرت بجلسة سرية ، إلا أن الثابت بالحكم المطعون فيه إذا صدر علناً ، وكان الأصل فى الاجراءات الصحية ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها ، سواء فى محضر الجلسة أو فى الحكم إلا بالطعن بالتزوير ، فإنه لا يقبل من الطاعن قوله ان الحكم صجر بجلسة غير علنية مادام لم يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه واقع بغير رضاها ، وكان ذلك بطريق التلبس بأن أفهمها بأنهما لا تحمل لمطلقها حتى تنكح زوجها غيره وعقد عليها عقداً باطلاً وتمكن بهذه الوسيلة من التدليس من موافقتها ، واحالته الى محكمة جنايات شبين الكوم لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمادة ٢٦٧/١ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة واقعة أنشئ بغير رضاها - قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال واران عليه الاخلال بحق الدفاع وانطوى على البطلان ، ذلك بأن ما أورده الحكم - وعول عليه من أقوال المجنى عليها من أن الطاعن واقعها بغير رضا وبطريق الخداع والتدليس لا

اصل له في الأوراق ، وقام دفاع الطاعن على انتفاء القصد الجنائي لديه ، وإن
مواقعة الجنى عليها تمت برضاء منها ، ورد الحكم بما لا يصلح ردا . هذا الى أن
الحكم صدر في جلسة غير علنية - مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن وهو
إمام وخطيب مسجد مركز بركة السبع - تلقى علومه ودرس أحكام
الشريعة في الأزهر الشريف ، جمع علم العلماء ، وجرى مجرى السفهاء ، فكان أسير
الشیطان ، أهلكته شهوته ، وغلبت عليه شقوته ، لم يحفظ للمنبر هيئته ، ولم يـرع
للدين حرمة واستغل الثقة فيه في المكر والغش وخداع وتضليل البسطاء من الناس ،
إذ استفتاه الشاهد الثاني في أمر زوجته الجنى عليها بعد أن طلقها الثالثة يوم ٢٦ من
يونية سنة ١٩٩٤ فأفتاه بأنها حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ، وعرض عليهما
أن يقوم بهذه المهمة على أن يكون الأمر سرا بينهم وفي طي الكتمان ، وأمسك بيد
الجنى عليها وأمرها أن تزوجه نفسها - خلال فترة عدتها ودون شهود وبغير صداق
- فانصاعت لأمره بعد أن أوحى لها بالفض والتدليس إن ذلك يتفق وأحكام الشريعة
الإسلامية ، ثم دعى الجنى عليها زوجها الى مسكنه بزعم النص والإرشاد ، وهناك
طلب من الأخير مغادرة المسكن وترك زوجته معه ليتم لها النصح ، وغلق الأبواب
وقام بمواقعتها بعد أن أوهما أنها زوجته بعقد صحيح شرعى ، وأورد الحكم على
ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة استمدتها من أقوال الجنى عليها
زوجها الشاهد الثاني والنقيب رئيس مباحث مركز شرطة
..... وهى أدلة سليمة وسائغة ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لقد
كان ذلك ذلك ، وكان البين من الإطلاع على المفردات - المنظمة - أن ما أورده
الحكم المطعون فيه سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو تحصيله لأقوال الجنى عليها له
صداه وأصله الثابت في الأوراق ، ولم يجد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فحواه ،
ومن ثم فقد انحسرت عنه بذلك قالة الخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال ،

ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن في غير محله ، ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة لأدلة الإدانة القائمة في الدعوى ومصادرة عقيدتها وهو ما تقبل اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في فقه الأحناف الواجب العمل به طبقا لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أنه يشترط لصحة الزواج حلية المرأة ، وألا يقوم بها سبب من أسباب التحريم ، ومنها ألا تكون المرأة معتدة ، إذ هي من المحرمات من النساء حرمة مؤقتة ، لما هو ثابت من تحريم الزواج منها - بالكتاب والسنة والإجماع - حتى تنتهي عدتها ، وذلك لحفظ الأنساب من الضياع وعدم الاختلاط ، وكذلك يشترط لصحة عقد الزواج الاشهاد به عليه لاعلانه واظهار أمره بين الناس لخطورة ما يترتب عليه من آثار تتعلق بالأعراض والأنساب ، وحتى تنتفى الريب والشبهات ، وكانت مثل هذه الأمور لا تحمل العبث ولا تخفى على الطاعن حسبما قرر بتحقيقات النيابة العامة - على ما يبين من المفردات وبحسابه قد تلقى علومه ودرس أحكام الشريعة في الأزهر الشريف - حسبما هو ثابت بمدونات الحكم ولا ينازع فيه الطاعن . لما كان ذلك ، وكان كل ما يتطلبه القانون أترافر القصد الجنائي في جريمة الواقعة الأنثى بغير رضاها - أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل الذي تتكون منه هذه الجريمة وهو عالم أنه يأتي أمرا منكرا ، ولا عبرة بما يكون قد دفعه الى ذلك من البواعث المختلفة والتي لا تقع تحت حصر ، ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت إن الطاعن عمد بطريق المباغلة والاحتيال والخداع - الى الواقعة الجنى عليها وهو يعلم - على ما سلف بيانه - بطلان زواجه منها وعدم صحته لإجرائه عليها وهي معتدة ودون الاشهاد عليه ، ومن ثم لا يقبل منه القول بانتفاء القصد الجنائي لديه . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة الواقعة الأنثى أن يستعمل الجاني الإكراه المادي مع الجنى عليها بل يكفي أن

يكون الفعل قد حصل بغير رضا صحيح ممن وقع عليها ، كأن يكون بناء على خداع أو مباغته أو بالمكر واستعمال الحيلة ، وكانت مسألة رضا المجنى عليها أو عدم رضائها في جريمة الواقعة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى إليه الحكم ، وإذا كان مما اثبتته المحكم المطعون فيه - ورد به على دفاع الطاعن في هذا الشأن - من أن الطلعن إنما توصل الى واقعة المجنى عليها بالمباغته والاحتيال والغش والتدليس بأن أوهمها إنها زوجته بعقد صحيح يتفق وأحكام الشريعة ، فإذا كانت قد سكنت تحت هذا الظن الخطأ وهو في مثل هذه الظروف ، فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك تلك العبارة التي نطقت بها المجنى عليها للطاعن - زوجتك نفسي - إذ لا يمس النطق بها ذلك الظن الخطأ بعد أن أوهمها الطاعن - بالاحتيال والخداع - أن فيها الحل والحل والعودة الى زوجها وأولادها - دون أن ينصرف قصدتها الى انشاء العقد وترتيب أحكامه وأثاره ، وهو ما يمثل اكراها معنويا لا يتوافر معه الرضاء الصحيح ، ذلك بأن الرضا وإن كان لا يتحقق من غير اختيار ، فإن مجرد الاختيار لا يتوافر به الرضاء الصحيح مادامت القرائن والدلائل المتعلقة به تدل على ذلك - كما هو الحال في الدعوى الكطروحة - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بشأن توافر رضا المجنى عليها بما يدحضه وينفيه ، فإن النعسي على الحكم بهذا الوجه من الطعن لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على نحو معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدعوى نظرت بجلسة سرية ، إلا أن الثابت بنا الحكم المطعون فيه أنه صدر علنا ، وكان الأصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما

يخالف ما ثبت منها ، سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بالطعن بالتزوير ، فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن الحكم صدر بجلسة غير علنية مادام يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

أنطعن رقم ٦٢٧٨ لسنة ١٥ القضائية

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٩٧

لما كان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى الى ما انتهى إليه ، وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى حالة الدفاع الشرعى عن نفس الطاعن إلا أنه لم يعرض لاصاباته التي أذم باحداثها أحد اقارب المجنى عليه والتي جعل منها ركيزة لدفاعه وذلك لاستظهار ظروف حدوث تلك الاصابات ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجنى عليه التي دين الطاعن بها للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفائها ، فإنه يكون مشوبا بقصور يوجب نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا بجسم صلب راض (فأس) على رأسه فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى الى موته ، واحالته الى محكمة جنايات شبين الكوم لحاكمته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث أن لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى الى موت قد شابه قصور في التسيب ، ذلك انه دفع بتوافر حالة الدفاع

الشرعى إلا أن الحكم أغفل ما به من اصابات ناتجة عن العدوان عليه وجاء رده بصورة مجملة مبهمة لا يسوع به اطراح هذا الدفع ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى فى حق الطاعن وأن الحكم المطعون فيه عرض لهذه الحالة ورد عليها بقوله " وحيث أنه بالنسبة لما اثاره دفاع المتهم من ان الجنى عليه هو البادئ بالاعتداء بما يعنى تحقق حالة الدفاع الشرعى عن النفس وأنه ولما كان من المقرر أن الدفاع الشرعى لم يشرع للقصاص والانتقام وإنما شرع لمنع المعتدى من ايقاع فعل التعدى ، بل أنه يشترط أن يكون الاعتداء الذى يرمى المتهم الى دفعه ... حالا أو وشيك الوقوع فإذا انتهى الاعتداء فلا يكون لهذا الحق وجوده..، وإذا كان هذا وكان الثابت من اقوال الشهود التى اطمأنت إليها المحكمة تمام الاطمئنان من أن الجنى عليه لم يكن فى سبيل الاعتداء على المتهم وان اعتداء الأخير على الجنى عليه لم يكن يرمى الى دفع اعتداء حال أو وشيك الوقوع ، ومن ثم يكون ما ارتكبه المتهم محض اعتداء مقصود لذاته بما لا تتوافر به حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وإذا كان هذا وكان المتهم قد أنكر ما نسب إليه فإن ما اثاره الدفاع بشأن بدء العدوان فى غير محله " . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن المتهم (الطاعن) قد قرر فى محضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة أن به اصابات حدثت به أثناء المشاجرة بينه وبين الجنى عليه وقد احدثها به بعض اقارب الأخير كما ثبتت من التقرير الطبى للطاعن وجود جرح قطعى على الساق اليمنى واشتباه كسر بعظام الكتف الأيسر . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدى الى ما انتهى إليه ، وكان الحكم المطعون فيه وإن نفى حالة الدفاع الشرعى عن نفس الطاعن إلا أنه لم يعرض الاصابات التى اتهم بإحداثها أحد اقارب الجنى عليه

والتي جعل منها ركيزة لدفاعه وذلك لاستظهار ظروف حدوث تلك الاصابات ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجنى عليه التي دين الطاعن بها للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفائها ، فإنه يكون مشوبا بقصور يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

الطعن رقم ٦٣٨٢ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٩٧

لما كان البين من الحكم المطعون فيه إن الطاعن الأول قد القى بالاثام على عاتق الطاعنين الثاني والثالث ، مقررا أن المخدر يخص الثاني والثالث وتم ضبط ذلك المخدر مع الثالث ، وقد اعتمد الحكم في قضائه - من بين ما اعتمد - على ما قرره الأول في حقهما ، مما مؤداه أن الحكم اعتبر الطاعن المذكور شاهدا اثبات ضد الطاعنين الآخرين وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهم ، الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع الطاعن الأول عن دفاع الثاني والثالث ، وإذ كانت المحكمة قد سمحت لمحامين بالمرافعة عنهم جميعا على الرغم من قيام هذا التعارض ، فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا : المتهمان الأول والثاني حازا بواسطة المتهم الثالث جوهر مخدرا (هيروين) ، وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : المتهم الثالث : أحرز لحساب نفسه ولحساب المتهمين سالفى الذكر ذات الجوهر المخدر (هيروين) ، وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالتهم الى محكمة جنابات السويس لمعاقبتهم طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ بند (أ) فقرة ٦ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم (٢) من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمهم مائة ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دُعم بجريمتي حيازة واحراز جوهر مخدر (هيروين) بقصد الاتجار قد شابه اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن محامين تولوا الدفاع عنهم جميعا رغم تعارض مصلحة كل منهم مع الآخر ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول قد ألقى بالالتزام على عاتق الطاعنين الثاني والثالث ، مقررا أن المخدر يخص الثاني والثالث وتم ضبط ذلك المخدر مع الثالث ، وقد اعتمد الحكم في قضائه - من بين ما اعتمد - على ما قرره الأول في حقهما ، فما مؤداه أن الحكم اعتبر الطاعن المذكور شاهدا اثبات ضد الطاعنين الآخرين وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهم ، الأمر الذي كان يستلزم فل دفاع الطاعن الأول عن دفاع الثاني والثالث ، وإذ كانت المحكمة قد سمحت لمحامين بالمرافعة عنهم جميعا على الرغم من قيام هذا التعارض ، فإنها تكون قد اخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه والاعادة ، دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

الطعن رقم ١١٩٦١ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٩٧

لما كان يترتب على صدور الحكم والنطق به انتهاء النزاع بين الخصوم وخروج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها أن تعود الى نظرها بما لها من سلطة قضائية ، كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو اصلاحه إلا بناء على الطعن فيه بالطرق المقررة أو بطريق تصحيح الخطأ المادى المنصوص عليه فى المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت المحكمة الجزئية قد أخطأت عندما اعادت نظر القضية بعد الفصل فيها ، وكان الحكم الذى اصدرته بعد ذلك - أى الحكم المستأنف - لغوا لا يعتد به لأن المحكمة التى اصدرته قد تجاوزت حقها فى إصداره مما يتعين معه اعتباره كأن لم يكن واعتبار الحكم الحضورى القاضى بالبراءة قائما ويكون التقرير بالاستئناف على غير اساس ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه قد صدر على غير محل لتأييده حكما منعدا بعد زوال الولاية عن المحكمة التى اصدرته ، ومن ثم يبين فى اسبابه مقدر تلك الضريبة والذى يمكن عن طريقه تحديد قيمة التعويض ، فإنه يكون مشوبا بالقصور فى بيان هاتان العقوبتين التين أوقعهما على الطاعنين ، لأنه يشترط أن يكون الحكم منبثا عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله فى ذلك ببيان آخر خارج عنه .

الوقائع

اُتِّمَت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قريبا من أداء الضريبة على الاستهلاك المقررة قانونا والمفروضة على خيوط أكريلك ، وذلك أن أتجاها خفية دون اخطار مصلحة الضرائب وذلك على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابهما بالمواد ٥٣ ، ٤٥ ، ٥٦ من القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، ومحكمة جناح محرم بك قضت حضوريا بالغرامة خمسمائة جنيه وأداء الضريبة وثلاثة أمثالها والمصادرة استأنفا ومحكمة

الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعنين - وهما محكوم عليهما بعقوبة غير مقيسد للحريسة لم يودعا سوى مبلغ خمسة وعشرين جنيها على سبيل الكفالة عنهما ، إلا أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الأصل هو أن تعدد الكفالة الواجب إيداعها عملا بنص الملة ٣٦ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعدد الطاعنين ، أما إذا جمعهم مصلحة واحدة - كما هو واقع الحال في الدعوى - فلا تردع سوى كفالة واحدة ، ومن ثم فقد استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأهما بجرمة التهرب من أداء الضريبة على الاستهلاك قد شابه الغموض والاهام والتجميل بمقدار الضريبة والتعويض المقضى بهما ، ذلك بأنه لم يبينه في منطوقه أو اسبابه ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قضى بإدانة الطاعنين بتهمة التهرب من أداء الضريبة على الاستهلاك وقضى بتغريم كل منهما خمسمائة جنيه والزامهما بأداء الضريبة وثلاثة أمثالها وبدل المصادرة . لما كان ذلك ، كان الحكم لم يبين قيمة كل من الضريبة والتعويض أو يبين في اسبابه مقدار تلك الضريبة والذي يمكن على طريقه تحديد قيمة التعويض . فإنه يكون مشوبا بالقصور في بيان هاتين العقوبتين اللتين أوقعهما على الطاعنين ، لأن يشترط أن يكون الحكم منبأ عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٤٠٣٩ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٩٧

١. إن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة إن يشمل على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة السق ان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .
٢. من المقرر إن جريمة النصب كما هي معرفة به في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها ان يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو اتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف .
٣. إن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور الميئة على سبل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .
٤. من المقرر أن مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بسالغ قائلها في تأكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية ، بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية لحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته .
٥. يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بفحص آخر أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجاني وتدبيره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الطرق الاحتيالية التي استخدمها الطاعن والشخص الآخر ، والصلة بينهما وبين تسليم المجنى عليهم

المبالغ موضوع الاتهام ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار اركان جريمة
النصب التي دان الطاعن بها .

الوقائع

اُثِّمَت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما توصلا بطريق الاحتيال الى
الاستيلاء على النقود المينة قيمة بالأوراق والمملوكة لـ و.....
و..... و..... و..... بأن استعمالا طرقا احتيالية
من شأنها ايها المجنى عليهم بوجود مشروع كاذب هو سفرهم للخارج وتمكنا بتلك
الوسيلة من الاستيلاء على المبالغ سالفة الذكر وطلبت عقابهما بالمادة ١/٣٣٦ من
قانون العقوبات ، ومحكمة جناح باب شرق قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس
المتهم (الطاعن) شهرا مع الشغل وكفالة مائة جنيه . استأنف ومحكمة الاسكندرية
الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذة المحامية نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة النصب
قد شابه القصور في السبب ، ذلك بأنه خلا من بيان واقعة الدعوى ، بما يعينه
ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى على
قوله " الثابت من اقوال المجنى عليهم إن المتهم وآخر توصلا الى الاستيلاء على
نقودهم وذلك بأن استعمالا طرقا احتيالية من شأنها ايها المجنى عليهم بوجود مشروع
كاذب وهي قدرتهما على الحصول لهم على عقود عمل في المملكة السعودية ، قد

أيذا كذبهما هذا بمظهر خارجي وهو الحصول على جواز سفر كل منهم لاقتمام
الاجراءات ، وكان هذا الكذب مصحوبا بالمظاهر الخارجية التي حملت الجنى عليهم
على الاعتقاد بصحته وسلموا بذلك أموالهم للمتهم . لما كان ذلك ، وكانت المادة
٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة عن يشتمل
على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان بها
والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من
المتهم ، وكانت جريمة النصب كما هي معرفة به في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات
تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على الجنى عليه بقصد خدعه
والإستيلاء على ماله فيقع الجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق
احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير
ممن لا يملك التصرف ، وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب
يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث
الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المسادة
٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها ، وكان من المقرر أن مجرد الأقوال
والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين
الطرق الاحتيالية ، بل يجب لتحقيق هذه الطرق في جريمة النصب أن يكون الكذب
مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية لحمل الجنى عليه على الاعتقاد بصحته ،
وأنه يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر أن يكون الشخص
الآخر قد تدخل بسعى الجاني وتديره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الطرق الاحتيالية التي استخدمها
الطاعن والشخص الآخر ، والصلة بينها وبين تسليم الجنى عليهم المبالغ موضوع
الاقام ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار أركان جريمة النصب التي دان
الطاعن بها ، مما يوجب نقضه والاعادة ، وذلك بغير حاجة الى بحث اوجه الطعن .

الطعن رقم ٥٨٧٧ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٩٧

١. لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل من التقرير الطبي الشرعى قوله " واثبت التقرير الطبي الشرعى أن اصابات الجنى عليه بالطرف العلوى الأيسر ذات طبيعة نارية حدثت من عيارين مما يعمر بالمقذوف المفرد ونظرا لأن موضوع الاصابة ذات المدى الحركى الواسع فإنه يتعذر تحديد اتجاه العيارين بالضبط واليقين ويجوز حدوث الاصابة وفق تصوير الجنى عليه - كما اثبت أن السلاح المضبوط (مسدس) حلوان عيار ٩ مم مششخن الماسورة صالح للاستعمال وقد أطلق في وقت قد يتفق وتاريخ الحادث ومن الجائز حدوث اصابات الجنى عليه من مثل مقذوفاته ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من عدم ايراده مضمون التقرير الطبي الشرعى لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه لم يستند الى الطاعن احرار الذخيرة المضبوطة وإنما أسند إليه احرار السلاح النارى المضبوط والذخيرة التى استعملها فى الحادث واعتمد فى ذلك على اقوال الجنى عليه والشهود وما اسفر عنه تقرير الطب الشرعى من ان الاصابات الجنى عليه حدثت من عيارين نارين معمرة بمقذوفات مفرد وإن السلاح المضبوط عبارة عن مسدس مششخن الماسورة صالح للاستعمال وقد أطلق فى وقت قد يتفق وتاريخ الحادث ومن الجائز حدوث اصابات الجنى عليه من مثل مقذوفاته مما يلزم عنه احراره للذخيرة التى احدثت تلك الاصابات ، ولم يعرض الحكم للذخيرة المضبوطة إلا بصدد القضاء بمصادرتها ، ومن ثم فغن النعى على الحكم بالقصور فى التسيب لعدم ايراد مؤدى تقرير الطب الشرعى بالنسبة للذخيرة المضبوطة يكون فى غير محله ، ذلك

أن الحكم بعد أن ثبت قسمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار الترصد في حق الطاعن وأنها حصلت من مقذوفين ناريتين خلص إلى ثبوت قسمة احرار الذخيرة في حقه استنتاجا من ان اصابات الجنى عليه نتجت من مقذوفين ناريتين أطلقهما الطاعن من مسدسه وهو استنتاج لازم في منطق العقل ، كما لا يقدح في سلامة الحكم اغفاله التحدث عن الذخيرة المضبوطة وما جاء بشأنها بتقرير الفحص لأنه لم يكن ذا أثر في عقيدة المحكمة ولم تعول عليه في قضائها ومحكمة الموضوع لا تلتزم في اصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

٣. من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه ولم تورد تلك التفاصيل على نحو تركز به إليها في تكوين عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى في ان ما حصله الحكم من اقوال الجنى عليه من رؤيته للطاعن أثناء اطلاقه الأعيرة النارية تجاهه له مأخذ صحيح من اقواله بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة فلا يقدح في اسناده أن تكون أقوال الجنى عليه قد تناقضت في تحديد وقت وقوع الحادث طالما أنه لم يورد تلك التفاصيل او يركز إليها في تكوين عقيدتها ، وطالما أنه حصل اقوال الجنى عليه بما لا تناقض فيه واطمأن إلى اقواله وصحة تصويره للواقعة . لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الصدد لا يعدو ان يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على نحو معين تأديا إلى مناقصة الصورة التي ارتسمت في وجدان القاضى بالدليل الصحيح وينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا يجوز مدادلتها فيه او مصادرتها في شأنه امام محكمة النقض . .

٤. من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك

التقارير لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ولها أن تجزم بما لم يجزم به الخبير مادامت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره مما يصبح معه النعى على الحكم في هذا الصدد غير مقبول . ٥ . لما كانت العقوبة الموقفة على الطاعن وهي السجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة خمسين جنيها تدخل في الحدود المقررة لجناية الشروع في القتل العمد مجردة عن أى ظروف مشددة ، فإنه لا يكون له مصلحة فيما اتاره من فساد في استدلال الحكم في استظهار ظرف سبق الاصرار .

٦ . لما كان الحكم المطعون فيه بعد ان اثبت في حق الطاعن اقترافه جريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد واحراز سلاح ناري نششخن وذخيرة ، ووجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجريمةين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة قد جرى منطوقه خطأ بتفريم الطاعن مبلغ خمسين جنيها عن جريمة اجراز الذخيرة فإنه يتعين انزالا لحكم القانون على وجهه الصحيح - نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بالغائها اكتفاء بعقوبة السجن ثلاث سنوات التي نص عليها والمقررة للجريمة الأشد وهي جريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن املم محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ونقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولم لم يرد هذا الوجه في اسباب الطعن .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) شرع في قتل عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وعقد العزم الصمم على ذلك وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا مششخا (مسدس) وترصده في الطريق الذي أيقن سلفنا مروره فيه وما أن ظفر به حتى أطلق صوبه عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله

فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركه المجنى عليه بالعلاج . ٢) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس) . ٣) أحرز ذخيرة (عدة طلقات) مما تستخدم فى السلاح النارى سالف الذكر دون ان يكون مرخصا له فى حيازته أو احرازه ، واحالته الى محكمة جنايات قنا لمحاكمته طبقا للقيد والوصف بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات ١/٥ ، ٦ ، ٢/٢٦ - ٥ ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) المرفق مع اعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين جنيها ومصادرة السلاح والذخائر المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع فى القتل مع سبق الاصرار والترصد قد شابه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك أنه لم يبين مضمون التقرير الطبى الشرعى واكتفى بإيراد نتيجته واستند فى الادانة الى ما جاء بهذا التقرير من ان اصابات المجنى عليه يجوز حدوثها وفق تصويره دون ان يورد فحوى هذا التقرير ، واغفل ايراد نتيجة التقرير الطبى الشرعى الخاص بفحص الذخيرة المضبوطة واطرح الحكم دفاع الطاعن فى شأن تناقض اقوال المجنى عليه فى وقت الحادث وكذا عدم وجود الشاهد الثانى بمسرح الحادث بما لا يسوغ اطراحه ، كما استخلص ظروف سبق الاصرار من وجود خصومة ثأرية سابقة نتيجة سبق اتهام أهل المجنى عليه فى قتل شقيق الطاعن رغم أن هذا الاتهام قيد ضد مجهول مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع فى القتل مع سبق الاصرار والترصد واحراز سلاح مششخن

وذخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من اقوال شهود الاثبات وتقريير الطب الشرعى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من التقرير الطبى الشرعى قوله " واثبت التقرير الطبى الشرعى ان اصابات الجنى عليه بالطرف العلوى الأيسر ذات طبيعة نارية حدثت من عيارين مما يعمر بالمقذوف المفرد ونظرا لأن موضع الاصابة ذات المدى الحركى الواسع فإنه يتعذر تحديد اتجاه العيارين بالضبط واليقين ، ويجوز حدوث الاصابة وفق تصوير الجنى عليه ، كما اثبت أن السلاح المضبوط (مسدس) عيار ٩ مم مششخن الماسورة وصالح للاستعمال وقد اطلق في وقت قد يتفق وتاريخ الحادث ومن الجائز حدوث اصابات الجنى عليه من مثل مقذوفاته " . فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من عدم ياراده مضمون التقرير الطبى الشرعى لا يكون له محل ، لما هو مقرر من انه لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل اجزائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يسند الى الطاعن احراز الذخيرة المضبوطة وإنما اسند إليه احراز السلاح النارى المضبوط والذخيرة التي استعملها في الحادث واعتمد في ذلك على اقوال الجنى عليه والشهود وما اسفر عنه تقرير الطب الشرعى من أن اصابات الجنى عليه حدثت من عيارين نارين معمرة بمقذوفات مفرد وأن السلاح المضبوط عبارة عن مسدس مششخن الماسورة صالح للاستعمال وقد اطلق في وقت قد يتفق وتاريخ الحادث ومن الجائز حدوث اصابات الجنى عليه من مثل مقذوفاته مما يلزم عنه احرازه للذخيرة التي ادعت تلك الاصابات ، ولم يعرض الحكم للذخيرة المضبوطة إلا بصدد القضاء بمصادرتها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور في التسبيب لعدم ايراد مؤدى تقرير الطب الشرعى بالنسبة للذخيرة المضبوطة يكون في غير محله ذلك ان الحكم بعد ان اثبت قهمة الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد في حق الطاعن وانما حصلت من مقذوفين نارين خلص الى ثبوت قهمة احراز الذخيرة في حقه استنتاجا مسن ان اصابات الجنى عليه نتجت من مقذوفين نارين اطلقهما الطاعن من مسدسه وهو استنتاج لازم في منطق العقل كما لا يقدح في سلامة الحكم اغفاله التحادث عن

الذخيرة المضبوطي وما جاء بشأنها بتقرير الفحص لأنه لم يكن ذا أثر في عقيدة المحكمة ولم تعول عليه في قضائها ومحكمة الموضوع لا تلتزم في اصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة الأثر في تكوين عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله أو مع اقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه ولم تورد تلك التفاصيل على نحو تركز به إليها في تكوين عقيدتها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى في ان ما حصله الحكم من اقوال المجنى عليه من رؤيته للطاعن اثناء اطلاقه الأعيرة النارية تجاهه له مأخذ صحيح من اقواله بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة فلا يقدح في اسناده ان يكون اقوال المجنى عليه قد تناقضت في تحديد وقت وقسوع الحادث طالما انه لم يورد تلك التفاصيل أو يركز إليها في تكوين عقديته وطالما أنه حصل اقوال المجنى عليه بما لا تناقض فيه واطمأن الى اقواله وصحة تصويره للواقعة . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على نحو معين تأديا الى مناقصة الصورة التي ارتسمت في وجدان القاضى بالدليل الصحيح وينحل في حقيقته الى جدل موضوعي وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من ان الطبيب الشرعى عول على مذكرة النيابة في كيفية حدوث اصابة المجنى عليه وانه يجوز حدوثها وفق تصوير المجنى عليه وعدم افصاحه عن تصوير المجنى عليه ، مردود بأنه من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي ها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير لتعلق هذا الأمر في تقدير الدليل ولها أن تجزم بما لم يجزم به الخبر مادامت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها ، وهو ما لن يخطئ الحكم في تقديره مما يصبح معه النعى على الحكم في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن وهو السجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة خمسين جنيها تدخل في الحدود المقررة لجناية الشروع في القتل العمد مجردة عن اى ظروف مشددة ، فإنه لا يكون له مصلحة فيما اثاره من فساد في

استدلال الحكم في استظهار ظرف سبق الاصرار . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن اثبت في حق الطاعن اقترافه جرمي الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد واحراز السلاح نارى مششخن وذخيرة ، ووجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجرمين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة قد جرى منطوقه خطأ بتغريم الطاعن مبلغ خمسين جنيها عن جريمة احراز الذخيرة فإنه يتعين انزالا لحكم القانون على وجهه الصحيح - نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الغرامة وتصحيحه بإلغائها اكتفاء بعقوبة السجن ثلاث سنوات التي نص عليها والمقررة للجريمة الأشد وهى جريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ونقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في اسباب الطعن .

الطعن رقم ١٤٥٠٥ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٩٧

١. لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه حصل من واقع محضر ضبط الواقعة تفصيلات معاينة مكان الحادث وتلفيات سيارتي الطاعن والمجنى عليه واستطرد من ذلك مباشرة الى تحصيل اقوال الطلعن - الذى ابلغ الشرطة بالحادث - بما نصه " وبسؤال قرر أنه اثناء قيادته للسيارة الملاكى فوجئ بقائد السيارة الأجرة يصطدم به رغم اعطائه له فلشر لتهدئه السرعة لوجود سلك كهربائى ملقى على الطريق ، وحيث إنه مما تقدم فإن الاتهام ثابت فى حق المتهم ثبوتا كافيا والمحكمة تظمن الى ثبوت التهمة وترى معاقبته عملا بالمادة ٤/٣٠١ ج . " لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب قانونا لصحة الحكم فى جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وهو ما خلا الحكم من بيانه .

٢. لما كانت محكمة ثانى درجة تصل بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف ، فهى تقيد بما جاء به وبالوقائع التى فصلت فيها المحكمة الجزئية ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة اول درجة ، وطالما أنها لم تفصل فى جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لازال باقيا بالنسبة له ، ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها فى أمر لم تستند المحكمة الجزئية بعد ولايتها فيه ، فإذا تصدت له فإن هذا منها قضاء فيما لم تصل به المحكمة طبقا للقانون ، وحرمان من درجة من درجات التقاضى ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام ، ومن ثم فإن قضاء محكمة ثانى درجة برفض الدعوى المدنية التابعة المضمومة ، على تلك الصورة

يجعل حكمها مشوباً بالبطلان والخطأ في تطبيق القانون ، مما كان يتعين معه نقضه
نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى من رفض الدعوى المدنية في اللجنة رقم
٣٣٥٣ لسنة ١٩٨٨ ، إلا أنه نظرا لما شاب الحكم من قصور في
التسبيب له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون الموجبة للتصحيح
، فإن محكمة النقض لا تملك التعرض لما انساق إليه الحكم من بطلان وخطأ في
تطبيق القانون في هذا الصدد ، إذ ليس بوسعها أن تصحح منطوق حكم قضت
بنقضه ، بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها ألا تتصدى لتلك
الدعوى المضمومة ، طالما لم يصدر فيها حكم من محكمة أول درجة ، أو
أصدرت فيها حكما لم يكن مطروحا عليها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة رقم ٨٢١ لسنة ١٩٨٨
..... بأنه : ١) تسبب خطأ في اصابة وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعوثه
وعدم احترازه ونتج عن ذلك اصابة الجنى عليه المذكور بالاصابات الميئة بالتقرير
الطبي على النحو المبين بالأوراق . ٢) أتلّف ياهماله السيارة المملوكة لـ
٣) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الشخصا والأموال للخطر ، وطلبت عقابه بالملادين
١/٢٤٤ ، ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات ، والمواد ١ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ، وادعى الجنى عليه مدليسا
قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين دينها على سبيل التعويض المؤقت . كما اقام المتهم
(الطاعن) دعوى بطريق الادعاء المباشر أمام ذات المحكمة (قيدت بمجلدولها برقم
٣٣٥٣ لسنة ١٩٨٨ جنح) ضد المطعون ضده عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا
على ابنه القاصر بوصف أنه بذات الزمان والمكان سألقي الذكر في اللجنة
الأولى (١) تسبب خطأ في اصابته وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعوثه وعدم
احرازه وعدم راعاه للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة بأن قاد سيارة بحالة

ينجم عنها الخطر فاصطدم بالسيارة قيادته فحدثت به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق . (٢) تسبب بإهماله في ائتلاف المنقول (السيارة رقم ملاكى القاهرة) ، والمملوكة له على النحو الوارد بالوصف الأول وطلب معاقبته بالمادتين ١/٢٤٤ ، ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات ومواد قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح قويسنا بعد ان قررت ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بغريم المتهم خمسين جنيها عن التهمة الأولى والثالثة وعشرة جنيها عن الثانية والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت استأنف ومحكمة شين الكوم الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وفي الدعوى رقم ٣٣٥٣ لسنة ١٩٨٨ برفض الدعوى المدنية .

..... فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الاصابة الخطأ قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والطوى على الإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه خلا من الأسباب التى عول عليها في قضائه بالإدانة ، واستند الى اقوال الطاعن حال أنها لا تؤدي الى النتيجة التى خلص إليها وأغفل ايرادا وردا دفاعه بانتفاء الخطأ من جالبه وأن الحادث وقع بخطأ الجنى عليه ، بالإضافة الى انه تصدى للفصل فى الشق فى الجنحة رقم ٣٣٥٣ لسنة ١٩٨٨ المرفعة منه بطريق الادعاء المرفوعة منه بطريق الادعاء المباشر ضد الجنى عليه وقضى برفض الدعوى المدنية التابعة - دون تسيب - رغم أن محكم أول درجة لم

تفصل في تلك اللجنة المباشرة بالإدانة أو البراءة ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه حصل من واقع محضر ضبط الواقعة تفصيلات معينة مكان الحادث وتلفيات سيارتي الطاعن والمجنى عليه واستطرد من ذلك مباشرة الى تحصيل اقوال الطاعن - الذي أبلغ الشرطة بالحادث - بما نصه " وبسؤال قرر أنه أثناء قيادته للسيارة الملاكى فوجئ بقائد السيارة الأجرة يصطدم به رغم اعطائه له فلشر لتهديته السرعة لوجود سلك كهربائي ملقى على الطريق ، وحيث إنه مما تقدم فإن الاتهام ثابت في حق المتهم ثبوتاً كافياً والمحكمة تظمن الى ثبوت التهمة وترى معاقبته عملاً بالمادة ٣٠٤ / أ.ج " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وهو ما خلا الحكم من بيانه ، ومن ثم فقد تعين نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الاوراق ان محكمة اول درجة حال نظرها الدعوى وحل الطعن المائل ، أمرت بضم اللجنة رقم ٣٣٥٣ لسنة ١٩٨٨ المرفوعة من الطاعن بطريق الادعاء المباشر ضد المجنى عليه الاصلية ليصدر فيهما حكم واحد بيد انه فات المحكمة الجزئية أن تحكم في القضية المضمومة ، وإذ استأنف الطاعن الحكم الصادر بإدائته ، اصدرت المحكمة الاستئنافية قضاءها المطعون فيه متضمناً في منطوقه - دون اسبابه - الفصل في الدعوى المدنية التابعة في اللجنة المضمومة التي لم تفصل فيها محكمة اول درجة قاضياً برفضها . لما كان ذلك ، وكانت محكمة ثانية درجة تتصل بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف ، فهي تنقيد بما جاء به وبالوقائع التي فصلت فيها المحكمة الجزئية ، ذلك ان هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة اول درجة ، وطالما انها لم تفصل في جزء من الدعوى

فإن اختصاصها يكون لا زال باقيا بالنسبة له ، ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية ان تحكم بنفسها في امر لم تستغند المحكمة الجزئية بعد ولايتها فيه فإذا تصدت له فإن هذا هذا منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقا للقانون ، وحرمان مسن درجة من درجات التقاضي ، وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام ، ومن ثم فإن قضاء محكمة ثاني درجة برفض الدعوى المدنية التابعة المضمومة على تلك الصورة يجعل حكمها مشوبا بالبطلان والخطأ في تطبيق القانون ، مما كان يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من رفض الدعوى المدنية في الجلسة رقم ٣٣٥٣ لسنة ١٩٨٨ ، إلا أنه نظرا لما شاب الحكم من قصور في التسيب له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالقة القانون الموجبة للتصحيح ، فإن محكمة النقض لا تملك التعرض لما انساق اليه الحكم من بطلان وخطأ في تطبيق القانون في هذا الصدد ، إذ ليس بوسعها ان تصحح منطوق حكم قضت بنقضه ، بل على محكمة الموضوع عند اعادة الدعوى لها ألا تتسدى لتلك الدعوى المضمومة ، طالما لم يصدر فيها حكم من محكمة اول درجة ، أو أصدرت فيها حكما لم يكن مطروحا عليها .

الطعن رقم ٦٨٢٢ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٩٧

لما كان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بعد ان حظر في مادته الأولى بغير ترخيص حيازة أو احراز الأسلحة النارية المبنية بالجدول رقم (٢) ، وبالقسم الأولى من الجدول رقم (٣) ، وكذلك الأسلحة البيضاء المبنية في الجدول رقم (١) المرافق ، نص في المادة الخامسة على اعفاء اشخاص معينين بصفاتهم من الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة الأولى مثل الوزراء الحاليين والسابقين و..... والضباط العاملين على أن يقوموا بإخطار مقر الشرطة عما في حيازتهم من الأسلحة طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة المذكورة . ثم نص في المادة الثامنة على أنه " لا تسرى أحكام هذا القانون الخاصة بحمل سلاح واحرازه وحيازته على اسلحة الحكومة المسلمة الى رجال القوة العامة المأذون لهم في حملها في حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقاً لنصوصها " ، والبن من استقراء هذه النصوص أن القانون بعد أن حظر حيازة السلاح أو احرازه أو حمله بغير ترخيص بصفة عامة ، اباحه على سبيل الاستثناء - لطائفتين من الأشخاص : الطائفة الأولى كميزة أولاًها إياهم بصفاتهم الشخصية ولا ترتبط بوظائفهم ، وهؤلاء نص في المادة الخامسة على اعفائهم من الترخيص ، وأوجب عليهم الاخطار ، والطائفة الثانية لم يجر عليهم احكام القانون جملة ، بنصه على عدم سيرانه عليهم وهم رجال القوة العاملة لضرورة السلاح لهم لأداء وظائفهم ، وفي كلتا الحالتين ، بالنسبة لكلا الطائفتين تتحقق الإباحة المستمدة من الصفة أو المبنية على مباشرة الوظيفة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من كتاب الإدارة العامة لشئون الضباط بوزارة الداخلية المؤرخ ١٩٩٧/٤/١ - المرفق - أن الطاعن كان ضابطاً عاملاً بالشرطة (عميد في تاريخ الحادث ١٩٩٤/٩/٢٧) فإنه لم الطاعن لم يكن يلزمه

الحصول على ترخيص بحمل سلاحه الناري المششخن (المسدس) ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية احراز سلاح ناري مششخن (مسدس) بغير ترخيص يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه ، ولا محل في خصوصية هذه الدعوى لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار ان الطاعن دين بجريمة الضرب المفضى الى الموت وان العقوبة المقضى بها مقرر قانونا لهذه الجريمة ، لا محل لذلك لأن الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها سواء فيما يتعلق بتواجده في اثناء الحادث حاملا سلاحه او اطلاقه النار منه على المجنى عليه ، وإذا كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلا بتقدير الواقع ، فإنه يتعين اعادة النظر في استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها .

الوقائع

أثمت النياية العامة الطاعن وآخر بأنه أولا : استهدف بعبارة ناري من مسدسه فأحدث به الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس) . ثالثا : أحرز ذخائر (عدد طلقتين) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو احرازه . رابعا : أطلق داخل مدينة أعيرة نارية ، واحالته الى محكمة جنايات دمنهور لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ١/٢٣٦ ، ٦/٣٧٧ عقوبات و ١ ، ٦ ، ٢/٢٦ - ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند (أ) من القسم الاول من الجدول الثالث مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات باعتبار ان التهمة الأولى ضرب افضى الى موت وبالزمامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأنه بجرائم الضرب المفضى الى الموت واحراز سلاح نارى (مششخن) وذخيرة بغير ترخيص ، واطلاق اعيرة نارية داخل مدينة قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه اعمل الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل باعتبار ما وقع من الطاعن جنابة احراز سلاح نارى مششخن بغير ترخيص مع انه كان فى تاريخ ضابطا الشرطة (برتبة عميد) يباح له بمقتضى القانون احراز وحيازة الأسلحة النارية بغير ترخيص ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بعد إن حظر فى مادته الأولى بغير ترخيص حيازة أو احراز الأسلحة النارية المينة بالجدول رقم (٢) ، وبالقسم الأول من الجدول رقم (٣) ، وكذلك الأسلحة البيضاء المينة فى الجدول رقم (١) المرافق ، نص فى المادة الخامسة على إعفاء اشخاص معينين بصفاتهم من الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة الأولى مثل الوزراء الحاليين والسابقين و..... والضباط العاملين على أن يقوموا بإخطار مقر الشرطة عما فى حيازتهم من الأسلحة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة المذكورة . ثم نص فى المادة الثامنة على أنه " لا ترى احكام هذا القانون الخاصة بحمل السلاح واحرازه وحيازته على اسلحة الحكومة المسلمة الى رجال القوة العاملة المأذون لهم فى حملها فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقا لنصوصها " ، والبين من استقراء هذه النصوص إن القانون بعد أن حظر حيازة السلاح أو احرازه أو حمله بغير ترخيص بصفة عامة ، اباحه على سبيل الاستثناء - لطائفتين من الأشخاص : الطائفة الأولى كميزة أولاهما إياهم بصفاتهم الشخصية ولا ترتبط بوظائفهم ، وهؤلاء نص فى المادة الخامسة على اعفائهم من الترخيص ، وأوجب

عليهم الاخطار ، والطائفة الثانية لم يجز عليهم أحكام القانون جملة ، بنصه على عدم سريانه عليهم وهو رجال القوة العاملة لضرورة السلاح لهم لأداء وظائفهم ، وفي كلتا الحالتين ، بالنسبة لكلتا الطائفتين تحقق الإباحة المستمدة من الصفة أو المبنية على مباشرة الوظيفة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من كتاب الإدارة العامة لشئون الضباط بوزارة الداخلية المؤرخ ١٩٩٧/٤/١ - المرفق - أن الطاعن كان ضابطاً عاملاً بالشرطة (عميد في تاريخ الحادث ١٩٩٤/٩/٢٧) - فإنه لم يكن يلزمه الحصول على الترخيص بحمل سلاحه الناري مششخن (مسدس) بغير ترخيص يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه ، ولا محل في خصوصية هذه الدعوى لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار ان الطاعن دين بجريمة الضرب المفضى الى الموت وان العقوبة المقضى بها مقرر قانوناً لهذه الجريمة ، لا محل لذلك لأن الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها سواء فيما يتعلق بوجوده اثناء الحادث حاملاً سلاحه او اطلاقه النار منه على المجنى علين ، وإذا كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلاً بتقدير الواقع ، فإنه يتعين إعادة النظر في استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه الاحالة ، وإلزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية .

الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٩٧

لما كان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه بأسباب حاصلها ان واقعة المقاومة محل الاتهام لا شأن لها بما قد يعيب افذن الصادر بالضبط والتفتيش ، وكان من المقرر أنه يكفي لقيام الجريمة المسندة الى المتهم وفقا لما تقتضى به الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها أن يكون الاعتداء قد وقع على موظف او مستخدم عام من القائمين على تنفيذ القانون أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها دون ان تستلزم الفقرة المشار إليها أن يكون إذن التفتيش الذى باشر مأمور الضبط القضائى عمله بناء عليه مستكملا لشروطه الموضوعية والشكلية مما يعنى ان صحة الإذن من عدمه منبت الصلة بالجريمة المسندة الى الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد رد على الدفع بأسباب سائغة متفقة وصحيح القانون .

الوقائع

اُتِّمَت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) استعمل القوة والعنف مع موظفين عموميين هم الملازم أول الضابط بوحدة قسم ورجال الشرطة السريين و و حال كونهم من القائمين على تنفيذ القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات بأن أطلق عليهم عيارا ناريا من سلاح كان يحرزه ليحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو تنفيذ إذن النيابة بضبطه وتفتيشه لما اسفرت عنه التحريات من اتجاره فى المواد المخدرة ولم يبلغ بذلك مقصده لتمكن القوة من ضبطه . (٢) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (فرد خلطوش محل

السنح) ٣. أحرز ذخائر (طلقة واحدة) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته للسلاح واحرازه . ٤) أحرز سلاحا ابيض (خنجر) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ٥) أطلق داخل المدينة عيارا ناريا ، واحالته الى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بللوا ١/١ ، ٦ ، ١/٢٦ - ٥ ، ٢٥ مكررا/١ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، والجدول رقم (٢) ، والبند رقم (٣) من الجدول رقم (١) ، والمادتين رقمي ١/٤٠ - ٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه ومصادرة السلاح الناري والذخيرة المضبوطين .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة مقاومة موظفين عموميين من القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات بالقوة والعنف قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بطلان إذن النيابة العامة بالضبط والتفتيش لعدم جدية التحريات وصولا الى عدم مشروعية القبض عليه وبالتالي بطلان ما ترتب على ذلك الإجراء وانهاى الركن المعنوي للجريمة المسندة إليه ، إلا أن الحكم اطرح ذلك الدفع بما لا يسوغ اطراحه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه . ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة مستمدة من اقوال شهود الاثبات ومن تقرير المعمل الجنائي ، والتي من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطعن بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات واطرحه بأسباب حاصلها أن

واقعة المقاومة محل الاتهام لا شأن لها بما قد يعيب الإذن الصادر بالضبط والتفتيش ، وكان من المقرر قانونا انه يكفي لقيام الجريمة المسندة الى المتهم وفقا لما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدر لتنظيم استعمالها والاتجار فيها أن يكون الاعتداء قد وقع على موظف أو مستخدم عام من القائمين على تنفيذ القانون أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها دون تستلزم الفقرة المشار إليها أن يكون إذن التفتيش الذى باشر مأمور الضبط القضائى عمله بناء عليه مستكملا لشروطه الموضوعية والشكلية مما يعنى أن صحة الإذن من عدمه منبت الصلة بالجريمة المسندة الى الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه يكون قد رد على الدفع بأسباب سائغة متفقة وصحيح القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٦٩١٠ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أنه يكفي في جريمة التعرض للغير في حيازته لعقاؤ أن تكون حيازته لهذا العقار حيازة فعلية ، فلا يشترط أن تكون الحيازة شرعية مستندة الى سند صحيح . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم ان المصنع الذى اقتحمه الطاعن بالقوة لم يكن في حيازته ، وإنما كان في حيازة المدعى بالحقوق المدنية ، وكان القانون يحمى هذه الحيازة من كل اعتداء يرمى الى رفعها ، ولو كانت مشوبة بما يطلها فإن الحكم المطعون فيه فيما خلص اليه من ادانته عن هذه الجريمة قد اصاب صحيح القانون وتكون دعوى الخطأ في تطبيقه ولا محل لها .

٢. لما كان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أو يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاتة عنها انه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن التفات الحكم عن دفاعه ومستنداته - لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

٣. من المقرر أنه لا يجدى الطاعن صدور حكم بطرد المدعى بالحقوق المدنية من الأرض عين النزاع ، مادام الحكم - على - قد اثبت ان الحيازة الفعلية للجزء المغتصب من المصنع كانت للمدعى بالحقوق المدنية .

٤. لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحددا ، ولما كان الطاعن لم يبين فى طعنه ماهية أوجه الدفاع والطلبات التى التفت الحكم المطعون فيه عن الرد عليها بأرسل القول ارسالا مما لا يمكن معه مراقبة ما إذا كان الحكم تناولها بالرد من عدمه وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن

تجيبه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا تستلزم في الأصل ردا بل الرد عليه مستفاد من القضاء بالإدانة التي أوردتها المحكمة في حكمها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٥. لما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي والتي تضمنت إشارة صريحة الى المادة التي طبقته المحكمة ، وفي ذلك ما يكفي في بيان نص القانون الذي حكم بموجبه ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في هذا الخصوص يكون غير سديد .

الوقائع

أهملت النيابة العامة الطاعن بأنه دخل عقارا في حيازة قاصدا مع حيازته له بالقوة وذلك على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٧٣ ، ١/٣١٩ مكررا من قانون العقوبات ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح مركز قضت حضوريا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وتأيد قرار قاضي الحيازة والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحاكمة شين الكوم الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم مائة جنية والتأيد فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

لما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على

ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه مستمدة من اقوال المدعى بالحقوق المدنية وشهود الواقعة وتحريات الشرطة التي استخلص منها أن المصنع عين النزاع كان في حيازة المدعى بالحقوق المدنية ويضع يده عليه وأن الطاعن قام باغتصاب جزء منه وأزال بعض المنشآت وقام ببناء سور به وضمه الى عقاره المجاور وفتح في ذلك العقار فتحات على ارض النزاع . لما كان ذلك ، وكان ممن المقرر انه يكفي في جريمة التعرض للغير في حيازته لعقار أن تكون حيازته لهذا العقار فعلية ، فلا يشترط أن تكون الحيازة شرعية مستندة الى سند صحيح . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم ان المصنع الذي اقتحمه الطاعن بالقوة لم يكن في حيازته وإنما كان في حيازة المدعى بالحقوق المدنية ، وكان القانون يحمي هذه الحيازة ممن مل اعتداء يرمى الى رفعها ، ولو كانت مشوبة بما ييطلبها فإن الحكم المطعون فيه فيما خلص إليه من ادانته عن هذه الجريمة فقد أصاب صحيح القانون وتكون دعوى الخطأ في تطبيقه ولا محل لها . لما كان ذلك ، وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها انه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن التفت الحكم عن دفاعه ومستنداته - لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . هذا فضلا عن أنه لا يجدى الطاعن صدور حكم بطرد المدعى بالحقوق المدنية من الأرض عين النزاع مادام الحكم - على نحو ما سلف بسطه - قد اثبت ان الحيازة الفعلية للجزء المغتصب من المصنع كانت للمدعى بالحقوق المدنية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحددا ، ولما كان الطاعن لم يبين في طعنه ماهية أوجه الدفاع والطلبات التي اتفت الحكم المطعون فيه عن الرد عليها بل ارسل القول ارسالا مما لا يمكن معه مراقبة ما إذا كان الحكم

تنازلها بالرد من عدمه وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الأصل ردا بل الرد عليه مستفاد من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان في ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي والتي تضمنت اشارة صريحة الى المسادة التي طبقتها المحكمة وفي ذلك ما يكفي في بيان نص القانون الذي حكم بموجبه ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالتقصير في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير اساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصروفات المدنية .

الطعن رقم ٢٠٨٨٩ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات أوجبت على القاضى أن يستمد اقتناعه فى إدانة شريك الزوجة الزانية من أدلة الثبوت معينة لم تقف فى - هذه المادة - عند الوجود فى منزل مسلم فى المكان المخصص للحريم فحسب بل تضمنت أدلة أخرى هى التلبس والاعتراف والمكاتيب والأوراق ويكفى أى دليل منها على حدة لكى يستمد منه القاضى اقتناعه بالإدانة .

٢. إنه إذ كان القانون فى المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات بتحديد الأدلة التى لا يقبل الإثبات غيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا فمتى توافر قيلم دليل من هذه الأدلة المعينة - كالتلبس - يصح للقاضى أن يعتمد عليه فى ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً فى الدلالة عليه ومنصبا على حصوله متى اطمأن بناء عليه الى أن الزنا قد وقع فعلاً ، وفى هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضى فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدى الى النتيجة التى وصل إليها ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذى يبنى الحكم عليه مباشراً ، بل للمحكمة - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التى انشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

٣. من المقرر أنه إذ كانت المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات قد نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد التلبس الحقيقى ، كما عرفته المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية فلم تشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفى أن يكون قد شوهد فى ظروف لا تترك عند قاضى الدعوى مجالاً للشك فى أنه ارتكب فعل الزنا وإثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط وأوضاعا خاصة ، وذلك لأن الغرض

من المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية غير الغرض في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات إذ المقصود من الأولى بيان الحالات الاستثنائية التي يخول فيها للممورى الضبط القضائى مباشرة اعمال التحقيق ، أما الثانية فالمقصود منها لا يعتمد في اثبات الزنا إلا على ما كان من الأدلة ذا مدلول قريب من ذات الفعل ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تلبس الطاعن بالزنا من وجوده بمنور شقة الزوجية الذى يتصل مباشرة بغرفة النوم بينما كانت الزوجة ترتدى قميص نوميا العادى وباب الشقة الخارجى موصد عليها من الداخل ولدى فتحها له بعد مضى غترة من الوقت من طرق الزوج المجنى عليه له كانت وشريكها الطاعن في حالة ارتباك وخوف ، وكانت تلك الوقائع التى استظهرت منها المحكمة توافر حالة التلبس ووقع فعل الزنا كافية بالفعل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الشأن لأنه تقدير ذلك كله مما يملكه قاضى الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه ومجادلته في ذلك لا يكون لها من معنى سوى فتح باب المناقشة في مبلغ قوة الدليل في الاثبات ، وهذا غير جائز لتعلقه بصميم الموضوع .

٤. تأخر المجنى عليه في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد افصحت عن اطمئنانها الى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بها .

٥. من المقرر أن لمحكمة الموضوع في المواد الجنائية كامل الحرية في تكوين عقيدتها بما تظمن إليه من أدلة وعناصر الدعوى مادام له اصل ثابت في أوراقها ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بقول الشاهد ولو كان بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما تأخذ بقوله في أى مرحلة من مراحل الدعوى متى اطمأنت إليه ولو خالف قولاً آخر له أبداه في مرحلة أخرى .

٦. من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً بما لا تناقض فيه .

٧. إن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن منازعة الطاعن في تعويل المحكمة على الدليل المستمد منها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا يجوز منه اثارته أمام محكمة النقض .

٨. أن تقدير جدية التحريات من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر لمحكمة الموضوع ، وأن للمحكمة متى اقتنعت بسلامة هذه التحريات وصحتها أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بها باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة .

٩. أن طلب سماع شهود نفى هو دفاع موضوعي يجب كسائر الدفوع الموضوعية أن يكون ظاهر التعلق بموضوع الدعوى بمعنى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته ، وإلا فالمحكمة تكون في حل من الاستجابة إليه ، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها ، ويكون الفصل في الدعوى دون الاستجابة إليه بمثابة انمادها إنما اطرحت ولم تر أنه ظاهر التعلق بالموضوع أو لازما الفصل فيه .

١٠. لما كان ما يثيره الطاعن في خصوص قعود النيابة عن معاينة مسكن الجنى عليه وعرض الزوجة على الطب الشرعي وسؤال محرر محضر التحريات ومالك ما كينة التريكون ، لا يعدو - في مجموعه - أن يكون تعيبا لتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد طلب الى المحكمة تدارك هذا النقض فليس له من بعد ان ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منيما ولم تر هي حاجة الى اجرائه بعد ان اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشاهد وعززتها التحريات .

١١. لما كان دفع الطاعن بعدم دستورية مواد الاتهام لتعارضها مع احكام الشريعة الاسلامية مردودا ، بأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ يصدر قانون المحكمة

الدستورية العليا المعمول به وقت نظر الدعوى نص في المادة ٢٩ منه على أن تتولى هذه المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (ب) " إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يحاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن " ، وكان مفاد هذا النص أن محكمة الموضوع وحدها عى الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وأن الأمر بوقف الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازى لها ومتروك لمطلق تقديرها .

١٢ . لما كان من المقرر أن ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه ان مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هو دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستنه من قوانين ، ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار إليه ، إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام فى نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها الى مجال العمل والتنفيذ وبالتالي فإنه لا مجال للتحدى بأحكام الشريعة الإسلامية مادام أن السلطة التشريعية لم تفسرغ مبادئها فى تشريع وضعى .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن وأخرى أنه اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع امرأة متزوجة فى ارتكاب جريمة الزنا بأن اتفق معها وساعدها على ارتكابها بأن توجه إليها بمسكنها وهى فيه بقصد ارتكاب جريمة الزنا ، وطلبت محاكمته بالمواد ٤٠ /ثانيا - ثالثا ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٣٧٠ من قانون العقوبات المعدل

بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، وادعى زوج المتهمة الأخرى مدنيا قبل المتسهمين بالتضامن أن يؤديا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح قسم المطرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبسه سنة مع الشغل وكفالة مائة جنية لوقف التنفيذ والزامهما متضامنين بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا

الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان قول الطاعن أن وجوده بمنور شقة المجنى عليه والذي يتصل مباشرة بغرفة نوم زوجته لا يشكل جريمة الزنا لأن المجنى عليه مسيحي الديانة بينما تشترط المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات أن يكون هذا المنزل لرجل مسلم ، مردودا بأن المادة المشار إليها اوجبت على القاضى ان يستمد اقتناعه في ادالة شريك الزوجة الزانية من ادلة اثبات معينة لم تقف في - هذه المادة - عند الوجود في منزل مسلم في المكان المخصص للحریم فحسب بل تضمنت أدلة اخرى هي التلبس والاعتراف والمكاتيب والأوراق ويكفى أى دليل منها على حدة لكى يستمد منه القاضى اقتناعه بالإدانة ، وإذ كان القانون في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات بتحديد الأدلة التي لا يقبل الاثبات غيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فورا ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا فمضى توافر قيام دليل من هذه الأدلة

المعينة - كالتلبس - يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصوله متى اطمأن بناء عليه الى أن الزنا قد وقع فعلا وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي الى النتيجة التي وصل إليها ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي ينبنى الحكم عليه مباشرا ، بل للمحكمة - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه ، وإذا كانت المادة ٢٧٦ المذكورة قد نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد التلبس الحقيقي كما عرفته المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية فلم تشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند قاضي الدعوى مجالا للشك في أنه ارتكب فعل الزنا وإثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط وأوضاع خاصة ، وذلك لأن الغرض من المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية غير الغرض الملحوظ في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات إذ المقصود من الأولى بيان الحالات الاستثنائية التي يخول فيها للمأموري الضبط القضائي مباشرة أعمال التحقيق ، أما الثانية فالمقصود منها لا يعتمد في إثبات الزنا إلا على ما كان من الأدلة ذا مدلول قريب من ذات الفعل ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تلبس الطاعن بالزنا من وجوده بمنور شقة الزوجية الذي يتصل مباشرة بغرفة النوم بينما كانت الزوجة ترتدى قميص نومها العادي وباب الشقة الخارجي موصد عليها من الداخل ولسدى فتحتها له بعد مضي فترة من الوقت من طرق الزوج المجنى عليه له كانت وشريكها الطاعن في حالة ارتباك وخوف ، وكانت تلك الوقائع التي استظهرت منها المحكمة توافر حالة التلبس ووقوع فعل الزنا كافية بالفعل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الشأن لأنسه

تقدير ذلك كله مما يملكه قاضى الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيد ومجادلته في ذلك لا يكون لها من معنى سوى فتح باب المناقشة في مبلغ قوة الدليل في الاثبات ، وهذا غير جائز لتعلقه بصميم الموضوع . لما كان ذلك ، وكان تأخر المجنى عليه في الاطلاع عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها الى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا المقام لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع في المواد الجنائية كسمل الحرية في تكوين عقيدتها مما تظمن إليه من أدلة وعناصر الدعوى مادام له اصل ثابت في أوراقها ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بقول الشاهد ولو كان بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما تأخذ بقوله في أى مرحلة من مراحل الدعوى متى اطمأنت إليه ولو خالف قولاً آخر له أبداه في مرحلة أخرى كما أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - إذ أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن منازعة الطاعن في تعويل المحكمة على الدليل المستمد منها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل ، لا يجوز معه اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها لمحكمة الموضوع ، وكان للمحكمة متى اقتنعت بسلامة هذه التحريات وصحتها أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بها باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان طلب سماع شهود نفى هو دفاع موضوعى يجب كسائر الدفع الموضوعية أن يكون ظاهر التعلق بموضوع الدعوى بمعنى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، وإلا فالمحكمة تكون في حل من من الاستجابة إليه ، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها ، ويكون الفصل في

الدعوى دون الاستجابة إليه مفاده أنها اطرحتة ضمنا ولم تر أنه ظاهر التعلق بالموضوع أو لازما للفصل فيه - وهو الحال في الدعوى الماثلة - فإن النعسى على الحكم بهذا يكون بعيدا عن الصواب . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في خصوص قعود النيابة عن معاينة مسكن الجنى عليه وعرض الزوجة على الطب الشرعى وسؤال محرر محضر التحريات ومالك ما كينة الستريكون ، لا يعدو - في مجموعه - أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد طلب الى المحكمة تدارك هذا النقص فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هى حاجة الى اجرائه بعد ان اطمأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشاهد وعززتها التحريات . لما كان ذلك ، وكان دفع الطاعن بعدم دستورية مواد الاتهام لتعارضها مع أحكام الشريعة الاسلامية مردودا بأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ يصادر قانون المحكمة الدستورية العليا المعمول به وقت نظر الدعوى نص فى المادة ٢٩ منه على أن تتولى هذه المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى (ب) " إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات أن الدفع جدى ، أجلت نظر الدعوى وحددت لمن اثار الدفع ميعاجا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن " ، وكان مفاد هذا النص ان محكمة الموضوع وحدها هى الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وأن الأمر بوقف الدعوى المنظورة امامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازى لها ومتروك لمطلق تقديرها ، فضلا عن أن ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هى دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستنه من قوانين ، ومن ثم فإن احكام تلك الشريعة لا

تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار إليه ، إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها الى مجال العمل والتنفيذ ، وبالتالي فإنه لا مجال للتحدى بأحكام الشريعة الإسلامية ملدام أن السلطة التشريعية لم تفرغ مبادئها في تشريع وضعي ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها التقديرية رأت أن دفع الطاعن بعدم الدستورية غير جدي ولا محل لوقف الدعوى المنظورة امامها لرفع الدعوى بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون على غير سند . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكن غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ١٣٠٢٣ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٩٧

١. لما كان من المقرر أنه وإن حق تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع إليه ، لا يعد قذفا معاقبا عليه ، إلا أن ذلك مشروطا بأن يكون البلاغ صادقا مقترنا بحسن النية ولا تشوبه شائبة من سوء القصد ، فإن استبان للمحكمة - إن التبليغ عن الوقائع محل الاتهام لم يكن بالصدق ، وإنما قصد به مجرد التشهير بالجنى عليه والنيل منه ، وهذا من الموضوع الذى تستقل به المحكمة استخلاصا من وقائع الدعوى وظروفها ، دون معقب عليها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، فإن النعى على حكمها في هذا الشأن لا يكون له محل .

٢. إن الأصل فى القذف الذى يستوجب العقاب قانونا هو الذى يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه وإنه إذا كان من حق قاضى الموضوع ان يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يربطه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناسبتها واستظهار مرمى عباراتها لا تزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

٣. لما كان الحكم المطعون فيه بما أورده من أن الطاعن نسبت للمدعى بالحق المسمى انه ارتكب العديد من المخالفات والجرائم وقام بالتهرب من الرسوم الجمركية وتلاعب فى النقد الأجنبي وانه استعمل طرقا احتيالية وانه قام بالتزوير فى العقود والنصب على شركة والتهرب من الضرائب ، وهو بلا شك مما ينطوى على مساس بكرامة المدعى بالحق المدنى ويدعو الى احتقاره بين مخالطييه ومن يعاشرهم فى الوسط الذى يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هى معرفة به فى القانون ، ومن ثم فإن معنى الطاعة فى هذا الصدد يكون غير سديد.

٤. من المقرر أن للمحكمة ان تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا للنتيجة التي انتهت إليها وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٥. لما كان القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذى يتحقق فيها متى أذاع القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقدوف في حقه او احتقاره عن الناس ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية أى معتقدا صحة ما رمى به الجنى عليه من وقائع القذف ، ولما كان الثابت من العبارات التي حصلها الحكم أنها بطبيعتها عبارات قصد بها النيل من الجنى عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تضمن بيان القصد الجنائي على وجهه الصحيح ويكون ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن غير سديد .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جنح قصر النيل ضد الطاعنة بوصف أنها نسبت إليه أمورا لو صحت لأوجبت عقابه عنها بأن قدم بالعيدد من المخالفات والجرائم مستغلا صفته وكسب عقابها بالمادتين ١/٣٠٢ ، ٣٠٣ من قانون العقوبات ويالزامها بأن تؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمبادئ الاتهام بتفريم التهمة مائتي جنيه واحالة الدعوى المدنية للمحكمة المختصة - استأنفت ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بجثة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي عن الاستاذ

المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السب والقذف العلني التي دان الطاعنة بما وأورد على ثبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان حق تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة إليه ، لا يعد قذفا معاقبا عليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون البلاغ صادقا مقترنا بحسن النية ولا تشوبه شائبة من سوء القصد ، فإن استبان للمحكمة - وهو الحال في الدعوى الماثلة - أن التبليغ عن الوقائع محل الاتهام لم يكن بالصدق ، وإنما قصد به مجرد التشهير بالجنى عليه والنيل منه ، وهذا من الموضوع الذي تستقل به المحكمة استخلاصا من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، فإن النعي على حكمها في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الأصل في القذف الى يستوجب العقاب قانونا هو الذي يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه وإنه وإن كان مسن حق قاضي الموضوع ان يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناسبتها واستظهار مرمى عباراتها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، وكان الحكم المطعون فيه بما أورده من أن الطاعنة نسبت للمدعى بالحق المدني أنه ارتكب العديد من المخالفات والجرائم وقام بالتهرب من الرسوم الجمركية وتلاعب في النقد الأجنبي وأنه استعمل طرقا احتيالية وأنه قام بالتزوير في العقود والنصب على شركة والتهرب من الضرائب ، وهو بلا شك مما ينطوي على مساس بكرامة المدعى بالحق المدني ويدعو الى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة به في القانون ، ومن ثم فإن معنى الطاعنة في هذا الصدد يكون

غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان للمحكمة ان تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا للنتيجة التي انتهت إليها وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوته عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه - من أن المتهم لم تستطع ثبات كل ما رمت به المدعى بالحق المدني ورائه حتى على فرض ثبوت ارتكابه بعض ما جاء بساخر الإدارى فإن الأمور الأخرى لم تستطع اثباتها ولو صحت هذه العبارات فإنها تنال من المدعى بالحق المدني وتحط من كرامته وقدره بين اهله - يكون استنتاجا سائغا لا شائبة فيه ويكون نعى الطاعة في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القائلون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذى يتحقق فيها متى أذاع القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذوف في حقه او احتقاره عند الناس ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية أى معتقدا صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف ، ولما كان الثابت من عبارات التي حصلها الحكم أنها بطبيعتها عبارات قصد بها النيل من المجنى عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تضمن بيان القصد الجنائي على وجهه الصحيح ويكون ما تثيره الطاعة في هذا الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير اساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا ومصادرة الكفالة

الطعن رقم ١٥ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٩٧

لما كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهري من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها ، فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه ، أما وهي لم تفعل واكتفى بالحكم بالنص في منطوقه على رفض هذا الدفع دون أن يورد في اسبابه مسوغات هذا الرفض فإن الحكم يكون معيبا بالقصور ، ولا يغير من ذلك ، كون ان الطاعن لم يدع دفاعه هذا امام محكمة أول درجة ، لما هو مقرر أن التأخير في الإدلاء بالدفع لا يدل حتما على عدم جديته مادام منتجا ومن شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجهه الرأي في الدعوى ، كما ان استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن الوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلي بما يحق له من طلبات التحقيق ووجه الدفاع والزام المحكمة النظر فيه وتحقيقه تجلية للحقيقة وهداية للصواب ، وإذ كان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه - قد خالف هذا النظر في الرد على الدفع المشار إليه واكتفاء بقضائه على رفض الدفع فكأنه خلا من الرد فإنه يكون معيبا بالقصور .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المملوكة له والمحجوز عليها لصالح المسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمهما في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه اضرارا بالدائن الحاجز ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة جناح بيلا قضت غيايبا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة اشهر مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيها لوقف التنفيذ . عارض وقضى في

معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية (مأمورية ببلا الاستئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفض الدفع المبدى من المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه بالاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول معارضة الطاعن الاستئنافية شكلا وفي الموضوع بتعديل العقوبة المقضى بها في الحكم الغيابي الاستئنافي قد انطوى على قصور في التسيب ، ذلك بأن الطاعن دفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم لسنة جنح مستأنف ببلا ، إلا أن المحكمة اصدرت حكمها المطعون فيه دون ان تعرض لهذا الدفاع الجوهرى وتفصل فيها ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، ولكن المحكمة اصدرت حكمها المطعون فيه دون ان تعرض بأسبابه الى هذا الدفع ، ونص في منطوقه على القضاء برفض الدفع المبدى من الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها ، فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه ، أما وهى لم تفعل واكتفى بالحكم بالنص في منطوقه على رفض هذا الدفع دون أن يورد في أسبابه مسوغات هذا الرفض فإن الحكم يكون معيبا بالقصور ، ولا يغير من ذلك ، كون أن الطاعن لم يبد دفاعه هذا امام محكمة اول درجة ، لما هو مقرر أن التأخير في الإدلاء بالدفع لا يدل حتما على عدم جديته مادام متبجا ومن شأن أن

تندفع به التهمة او يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، كما ان استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة ان ينعت بعدم الجدوية ولا ان الوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفيل فيه القانون لكل متهم حقه فى ان يدلى بما يحق له من طلبات التحقيق وارجسيه الدفاع وألزم المحكمة للنظر فيه - وتحقيقه تجلية للحقيقة وهداية للصواب ، واذ ما كان الحكم المطعون فيه - على ما بمنطوقه بيانه - قد خاف هذا النظر فى الرد على الدفع المشار إليه واكتفاء بقضائه بمنطوقه على رفض الدفع فكأنه خلا من الرد ، ويكون معيبا بالتقصور مما يوجب نقضه والاعادة .

الطعن رقم ٣٠١٣٤ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٩٧

١. من المقرر ان جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بتغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير نتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور ، وليس من هذا القبيل ادلاء الشاهد باقوال تغاير الحقيقة في محاضر جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي لأن مثل هذه الشهادة هي مما يحتمل الصدق والكذب ولا ينال كذبا من قيمة المحرر وحجته مادام انه لا يتخذ حجة في اثبات صحة مضمونها .
٢. من المقرر ان جريمة شهادة الزور يتطلب القانون للعقاب عليها أن يقرر الشاهد أمام المحكمة يعد حلف اليمين أقوالا يعلم أنها تخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء.
٣. من المقرر أنه ليس لزاما على محكمة الموضوع ان تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة محل الدعوى بل من واجبها ان تحصى الواقعة المطروحة بجميع كيولها ووصافها الى انزال حكم القانون صحيحا عليها .
٤. من المقرر أن الإدلاء بمعلومات تتعلق بجناية او جنحة مع العلم بعدم صحتها لاعامة الجاني على القرار هو مما ينطبق عيه حكم المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، إلا أنه يشترط للعقاب على الأفعال المنصوص عليها في هذا المادة أن يكون الباعث عليها هو اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء ، وهو ما لم يستظهره الحكم على الرغم من ايرداه قول المحكوم عليه أن الطاعنين حرصاه واتفقا معه على قول غير الحقيقة في محضر الشرطة ابتغاء تجنب تشريح جثة والده الجنى عليه ، وهو دفاع جوهري في الدعوى لم تقسطه المحكمة حقه ولم تقل رأيها فيه مع انه

إذا صح تغير به وجه الرأي في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والاخلال بحقوق الدفاع متعينا نقضه والاعادة بالنسبة الى الطاعنين ، دون المحكوم عليه الذى وان اتصل وجه النقض به وبالنسبة الى الجريمة محل الطعن ، إلا أن المحكمة أنزلت عقوبة واحدة عنها وعن جريمتين أخريين ، وهو عقوبة مبررة لإحدى هاتين الجريمتين .

المقائع

أهملت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق فيما بينهم وبطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو في ارتكاب تزوير في محرر رسمي محضر الأحوال رقم حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع حلهم بتزويرها بأن اتفق المتهمين مع المتهم الآخر وحرضوه على ذلك فأقر باخضار سائف الذكر على خلاف الحقيقة أن والده توفى قضاءا وقدرًا نتيجة سقوطه من أعلى منزله فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة واحالتهم الى محكمة جنائيات لمعاقبتهم طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا - عملا بسلواد ٤٠ ، ٤١ ، ١/٤٥ ، ٣ ، ٢١١ ، ١/٢٣٦/٢٢٥/٢١٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢/١ ، ٣ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة كلا من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر .

فطعن المحكمة عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

ومن حيث إن الطاعنين ينعان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبما بجريمة الاشتراك بطريق التحريض والاتفاق في تزوير محرر رسمي قد شابه الخطأ في تطبيق

القانون والقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه اسبغ على الواقعة وصف الاشتراك في تزوير محضر الشرطة مع أنها تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات التي تتطلب توافر قصد اعانة الجاني على الفرار من وجه العدالة الذي دفع الطاعنان بانتفائه قولا أن القصد كان توقي تشریح جثة الجنى عليه بيد ان الحكم اغفل هذا الدفع ايردا وردا ولم يستظهر افعال الاشتراك بما يقيمها في حقيهما . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بالنسبة الى الطاعنين بملء مثاء ان المحكوم عليه تعدى على شقيقه بعصا على رأسه دون أن يقصد قتله فأحدث به الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وأن الطاعنين حرصا المحكوم عليه نجل الجنى عليه واثقا معسبه على أن يشهد بمحضر جمع الاستدلالات - على خلاف الحقيقة - بأن والده توفي قنساء وقدر نتيجة سقوطه من أعلى منزله ، فقرر في المحضر المذكور بذلك نتيجة هذا التحريض وذلك الاتفاق ، وأورد الحكم - قول المحكوم عليه ان الطاعنين طلبا منه أن يدلى بالشهادة سالفة البيان على خلاف الحقيقة لتجنب تشریح جثة والده فوافقيهما على ذلك ، وبعد ان التفت الحكم عن انكار الطاعنين خلص الى ادائيهما بالاشتراك بطريقى التحريض والاتفاق في تزوير محضر رسمى هو المحضر سالف البيان . لما كان ذلك ، وكانت جريمة التزوير في الاوراق الرسمية تحقق بتغير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغير نتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور ، وليس من هذا القبيل إدلاء الشاهد بأقوال تغاير الحقيقة في محاضر جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائى لأن مثل هذه الشهادة هي مما يحتمل الصدق والكذب ولا ينال كذبها من قيمة المحور وحجيته مادام أنه لا يتخذ حجة في اثبات صحة مضمونها ، فإن الإدلاء في محضر

الشرطة المشار إليه سلفا بالواقعة سالفة الذكر المغايرة للحقيقة لا تقوم به جريمة التزوير في محرر رسمي ولا يكون التحريض والاتفاق عليها المنسوب للطاعنين اشتراكا في تلك الجريمة . كما ان الواقعة تلك لا تتوافر بها - من جهة اخرى جريمة شهادة الزور لما يتطلبه القانون للعقاب على هذه الجريمة من ان يقرر الشاهد امام المحكمة بعد حلف اليمين اقوالا يعلم انها تخالف الحقيقة بتعمد تضليل القضاء - وليس هذا هو الشأن في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس لزاما على محكمة الموضوع أن تنقيد بالوصف القانوني الذي اسبغته النيابة العامة على الواقعة محل الدعوى بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها واوصافها وصولا الى الزال حكم القانون صحيحا عليها ، وكان الإدلاء بمغلفومات تتغلق بجناية أو جنحة مع العلم بعدم صحتها لإعانة الجاني إلى الفرار هو مما ينطبق عليه حكم المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، إلا أنه يشترط للعقاب على الأفعال المنصوص عليها في هذا المادة أن يكون الباعث عليها هو اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء ، وهو ما لم يستظهره الحكم على الرغم من ايراد قول المحكوم عليه إن الطاعنين حرضاء واتفقا معه على قول غير الحقيقة في محضر الشرطة ابتغاء تجنب تشريح جثة والده الجنى عليه ، وهو دفاع جوهرى في الدعوى لم تقسطه المحكمة حقه ولم تقل رايها فيه مع انه إذا صح تغير به وجه الرأى في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا باحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع متعينا نقضه والاعادة بالنسبة الى الطاعنين ، دون المحكوم عليه الذى وإن اتصل وجه النقض به بالنسبة الى الجريمة محل الطعن ، إلا أن المحكمة أنزلت به عقوبة واحدة عنها وعن جريمتين أخريين ، وهى عقوبة مبررة لإحدى هاتين الجريمتين .

الطعن رقم ٣٠١٦٤ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٩٧

١. لما كان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد اقامت قضاءها على اسباب سائغة ، وكان الحكم قد استظهر ان الطاعن قد تخلى عن اللقافة التي تحوى المادة المخدرة من تلقاء نفسه - أى طواعية واختيارا - إثر مشاهدته الضابط فإن ذلك مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والقبض ويكون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش كإف وسائل في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون وينحل ما يشير الطاعن في هذا الوجه الى جدل موضوعي لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

٢. من المقرر أن لمحكمة الموضوع . تستخلص من اقوال الشهود وسائل العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق .

٣. لما كان من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى اخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن ما يشير الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بمقولة أن الضابط اختلق حالة التلبس ليصحح الإجراء الباطل أو حيلولة مكان وقوف الضابط من وقوع الحادث على الصورة التي رواها لا يكون له محل .

٤. لما كان الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ، ومن ثم فإن خطأ الضابط في التعرف على نوع المادة المضبوطة يكون غير ذي اثر .

٥. لما كان القانون لم يعين حدا أدنى الكمية المحرزة من المادة المخدرة إذ العقاب واجب حتما مهما كان القدر ضئيلا متى كان له كيان محسوس أمكن تقديره فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرا (هيروين) بدون تذكيرة طبية وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالته الى محكمة جنائيات الجيزة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمراد ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم (١) المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة احراز مواد مخدرة بقصد التعاطي قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال . ذلك أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لأن الواقعة لم تكن في حالة تلبس وقد اختلق الضابط هذه الحالة في تصوير لا يتفق مع العقل والمنطق ليصحح بها الاجراء الباطل . غير ان الحكم اطرح هذا الدفع بما لا يسوغ ، كما ان مكان وقوف

الضابط يحول دون وقوع الحادث على الصورة التي رواها في شأن ارتباك الطلعن أو تخليه عن المخدر ، هذا الى ان الحكم اورد ان المادة لمخدر الهروين خلافا لما قرره الضابط من أنها كوكايين وبالمخالفة ايضا لما ورد بتقرير التحليل من أنها تحتوى على هروين والتي لم تحدد نسبته كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أنه أثناء قيام الضابط بتنفيذ حالة الأمن والنظام بدائرة القسم وبدخوله والقوة المرافقة له من رجال الشرطة لإحدى المقاهي ، وكان المتهم يقف بالقرب من بابها وما أن شاهده هذا الأخير حتى بدت عليه علامات الارتباك وألقى بشئ من يده فالتقطه وتبين له أنها لفافة من الورق بداخلها مسحوق يشبه أن يكون مخدر فقام بضبطه وبمواجهته أقر له بإحرازه بقصد التعاطي ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط ومما ثبت من تقرير التحليل وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، وقد غرض الحكم من بعد ذلك للدفع بالبطلان والتفتيش ورد عليه بقوله " وحيث إن المتهم قد أنكر ما نسب إليه ودفع الحاضر معه ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس ، كما شكك في صحة الواقعة إلا أن المحكمة وقد اطمأنت الى صحة الاتهام على نحو ما تقدم فإنها لا تعول على الكسار المتهم ، كما أن حالة التلبس قد توافرت من تخلي المتهم من تلقاء نفسه عن اللفافة التي تحتوى على المخدر المضبوط ، ومن ثم فإن ما ذهب إليه الدفاع في هذا الخصوص لا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على اسباب سائغة ، وكان الحكم قد استظهر أن الطلعن قد تخلى عن اللفافة التي تحوى المادة المخدرة من تلقاء نفسه - أى طواعية واختيارا - إثر مشاهدته الضابط فإن ذلك مما يرتب حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش كاف وسائغ في الرد على

الدفع ويتفق وصحيح القانون وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الوجه الى جمل
موضوعي لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ممن المقرر أن
لمحكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على
بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن
تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في
العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف
التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى اخذت بشهادة
شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على
عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال الضابط وصحة تصويره
للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بمقولة أن الضابط اختلق
حالة التلبس ليصحح الإجراء الباطل ، أو حيولة مكان وقوف الضابط من وقوع
الحادث على الصورة التي رواها لا يكون له من محل . لما كان ذلك ، وكان الكشف
عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ، ومن ثم فإن خطأ
الضابط في التعرف على نوع المادة المضبوطة يكون غير ذي اثر ، فتنال عن أن
تعرف الضابط على نوع المخدر المضبوط إنما كان على سبيل الاشتباه حسبما أورد
الحكم في تحصيله لواقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يعين حججا أدنى
للكمية المخزنة من المادة المخدرة إذ العقاب واجب حتما مهما كان القدر ضئيلا متى
كان له كيان محسوس أمكن تقديره - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن مسا
ينعاه الطاعن في هذا الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ،
فإن الطعن يكون على غير اساس ويتعين رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٣٤٣٥ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أورده الحكم - كافيا لتفهم واقعة الدعوى بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك يحقق لحكم القانون .
٢. من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعلم بسبه المسئولية قانونا على ما تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسئولية .
٣. لما كان خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يعمس ذاتيته ولا يترتب بطلانه على ما قضت به هيئة المواد الجنائية وهيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها بهذه المحكمة مجتمعين فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .
٤. لما كان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص أسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التي أصدرته وسائر بيانات الدعاية عدا التاريخ ، وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المحكمة الابتدائية أنها استوفت ذلك البيان فإن مسا ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا .
٥. من المقرر أن عدم اشتمال الحكم على اسم ممثل النيابة لا يعدو أن يكون سهوا لا يترتب عليه البطلان ، طالما أن الثابت في محضر الجلسة أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة شرع وآخر مجهول في سرقة المنقول (تسجيل) المملوك لـ ، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبسا بها ، وطلبت محاكمته بملواد ١/٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٧/رابعاً وخامساً ، ٣٢١ من قانون العقوبات ، ومحكمة جناح قسم امبابة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ . استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ:-

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم يسام الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أورده الحكم - كافياً لفهم واقعة الدعوى بأركانها وظروفها حسبما استخلصها المحكمة فإن ذلك يحقق لحكم القانون ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض للدفاع الطاعن بانتفاء مسئوليته وقت ارتكاب الجريمة بسبب مرضه النفسى ورد عليه بما يسوغ اطراحه ، وكان من المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسئولية قانوناً على ما تقتضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره والإدراك فلا تعد سبباً لانعدام المسئولية ، فإذا كان ذلك ، وكان نوع المرض الذى ركن إليه الدفاع على فرض صحته لا يؤثر في

سلامة عقله وصحته وإدراكه وتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه فإن ما أورده الحكم كاف وسائغ في الرد على ما يثيره الطاعن من هذا لصدد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن خلت ديباجته من بيان المحكمة التي أصدرته إلا أنه يبين من مراجعته الحكم الابتدائي ومحضر جلسته أنها استوفت ذلك البيان فإن استناد الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائي يكون سليما . لما كان ذلك ، وكان نخلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يحس ذاتيته ولا يرتب بطلانه على ما قضت به هيئة المواد الجنائية وهيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرهما بهذه المحكمة مجتمعتين فإن النعي عليه بهذا السبب يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص أسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التي أصدرته وسائر بيانات الديباجة عدا التاريخ ، وكان يبين من مراجعة محضر جلسة المحكمة الابتدائية أنها استوفت ذلك البيان فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا ، وهذا فضلا عن أنه من المقرر أن عدم اشتمال الحكم على اسم ممثل النيابة لا يعدو أن يكون سهوا لا يترتب عليه البطلان ، طالما أن الثابت في محضر الجلسة أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى - كما هو الحال في الدعوى - وكان الطاعن لا يجحد أن تمثيلها كان صحيحا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفضحا من عدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ٢٥٢٦٨ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٩٧ .

لما كان البين من مخاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع بتزوير الشيك محل الدعوى ، فاستجابت المحكمة له وقررت وقسف السير في الدعوى واحالتها للنياية العامة لتحقيق الطعن بالتزوير . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجهها للسير في تحقيق التزوير تحيل الأوراق الى النياية العامة ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها ، وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ورأت المحكمة من جدية الطعن وجهها للسير في تحقيقه فأحالته الى النياية العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه ينبغي على المحكمة ان تتربص الفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدور أمر من النياية العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدور الحكم في موضوعه من المحكمة المختصة وضرورة أيهما نهائيا ، وعندئذ يكون للمحكمة أن تمضى في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الدعوى مستندا في إدانة الطاعن الى ذلك الشيك دون أن يتربص الفصل في الادعاء بالتزوير ، ودون ان يعرض لدفاعه بتزوير الشيك مع أنه دفاع جوهري يتصل بالدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير وجهه الرأى فيها ، ومن ثم فقد كان لزاما على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وان تمحصه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، أما وأنها لم تفعل والتفت عنه كلية ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب فضلا عن اخلاله بحق الدفاع .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح ايتاي البارود ضد الطاعن بوصف أنه أعطاه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ انحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اعطاء شيكا بدون رصيد قد شابه قصور والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه تمسك أمام محكمة الموضوع بتزوير الشيك المعزو إليه اصداره ، بيد أن المحكمة لم تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوهرى ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه البين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن دفع بتزوير الشيك محل الدعوى ، فاستجابت المحكمة له وقررت وقف السير في الدعوى واحالتها للنيابة العامة لتحقيق الطعن بالتزوير . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩٧

من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه إذا رأت الجهة المنظورية أمامها الدعوى وجها للسير في تحقيق التزوير تحيل الأوراق الى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها ، وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ورأت المحكمة من جدية الطعن وجها للسير في تحقيقه فأحالته الى النيابة العامة وأوقف الدعوى لهذا الغرض - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه ينبغي على المحكمة أن تتربص الفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدر أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدر الحكم في موضوعه من المحكمة المختصة وضرورة أيهما نهائيا ، وعندئذ يكون للمحكمة أن تمتنى في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الدعوى مستندا في إدانة الطاعن الى ذلك الشك دون أن يتربص الفصل في الادعاء بالتزوير ، ودون أن يعرض لدفاعه بتزوير الشك مع أنه دفاع جوهري يتصل بالدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح تغير وجه الرأي فيها ، ومن ثم فقد كان لزاما على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، أما وأنها لم تفعل والتفت عنه كلية ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب فضلا عن اخلاله بحق الدفاع ، بما يوجب نقضه والاعادة ، وذلك بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٣٧٠٨ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٩٧

١. لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - مما لم ينازع فيه الطاعن - أن الضابط المقدم لم يقم بالقبض على الطاعن إلا بعد أن رآه رؤية العين حال أخذه مبلغ الرشوة من الشاهد الثاني ودسه في جيبه ، مما تعتبر به الجريمة في حالة تلبس تبيح للضابط القبض عليه وتفتيشه دون إذن من النيابة العامة في ذلك ، فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن - بفرض صحته - في صدد بطلان إذن من النيابة بالقبض عليه وتفتيشه لعدم جدية التحريات .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان محضرى التحريات والضبط لتوقيعها بتوقيعات غير واضحة بقوله " أن المحكمة تطمئن الى صحة تلك التوقيعات المذيل بها المحضران المنوه عنهما وأنها صادران عن محررهما ، وكان القانون لا يستلزم شكلا معيناً للتوقيع على تلك المحاضر أو أن تكون التوقيعات عليها مقروءة ، وكان المتهم لم يطلب الى المحكمة اتخاذ اجراء ما في هذا الشأن فإن المحكمة تلتفت عما اثاره الدفاع في هذا الشأن " ، وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه صحيح فى القانون وسائغ للرد على الدفع ، مادام أن القانون لم يشترط شكلا معيناً فى التوقيع على هذه المحاضر ومادامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة تلك التوقيعات وصدورها عن محررها - والذى ردد فحوى محضره فى التحقيقات التى أخذت بها المحكمة - فيكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

٣. لما كان من المقرر أن بطلان التسجيل بفرض وقوعه - لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التى اسفر عنها التسجيل كاقوال رجل الضبط عما باشره من اجراءات ونمى إليه من معلومات فيما لا يتصل بالتسجيل المدعى ببطلانه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عول فى إدانة الطاعن على أقوال المقدم رئيس مكافحة جرائم

الأموال العامة ، وأقوال المجنى عليه (المبلغ) واعتراف المتهم الثانى (الوسيط) وهى أدلة سائغة وكافية لحمل قضائه ، وأنه بعد أو أورد مؤداها استطرد الى القول بأن تقرير خبير الأصوات أثبت أن الصوت الوارد على الشريط المسجل للحوار بين المتهمين والمبلغ مطابق لبصمة صوت كل من المتهمين (الطاعنين) والمبلغ وأن أوراق تفريغ الشريط المشار إليه تضمنت عبارات تدور حول وقائع الرشوة أوردتها الحكم ، فإنه يكون من غير المنتج النعى على الحكم فى شأن هذه التسجيلات بقالة اجرائها بمنأى عن المأذون له بالتسجيل مادام أنه لم يشترط إليها ألا تزيد بعد استيفائه أدلة الإدانة - هذا الى أن المحكمة قد تناولت هذا الدفاع وردت عليه بما أفصحت عنه من أنها تطمئن الى أن الشريط الذى تم تسجيله حال لقاء المبلغ بالمتهمين وتسليمه مبلغ الرشوة هو ذلك الذى تم تفريغه بمعرفة خبير الإذاعة والمثبت محتواه فى محضر التفريغ المرفق بالأوراق - والذى أوردت المحكمة فى مدونات حكمها مؤداه - وأضافت ان دور المبلغ فى عملية التسجيل اقتصر على مجرد حمله لجهاز التسجيل لدى لقائه بالمتهمين ، وهو الجهاز الذى زوده به ضابط الواقعة وأعطاه التعليمات فى شأنه ، وكانت اجراءات تسجيل الحوار بينه وبين المتهمين قد تمت تحت بصيرة الضابط المختص وإشرافه ، وقد خلعت الأوراق مما ينبى عن أن المبلغ كان له دور فى التسجيل او اغفال جزء من الحوار فضلا عن أن ما تم تسجيله يتفق والمدة التى استغرقها لقاءه بالمتهمين (خمس دقائق) . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يضحى جدلا موضوعيا فى حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض .

٤. لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق ما فى شأن مطابقة شريط التسجيل أو ما يزعمه من تعرضه للعبث من قبل المبلغ فليس له من بعد أن يعيب على المحكمة عدم اتخاذها اجراء لم يطلب منها .
٥. لما كانت مدونات الحكم قد أبانت فى أكثر من موضوع أن المتهم الأول (الطاعن) تقاضى مبلغ الرشوة لقاء التغاضى عن تحرير محضر مخالفة مبان خاصة

بالمبلغ اقامها غير مطابقة لشروط الترخيص ، فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الخصوص يكون في غير محله .

٦. لما كان من المقرر أن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو الاخلال بواجباتها وأنه ثمن لتجساره بوظيفته أو استغلالها ويستتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن العطية قدمت للطاعن تنفيذا للاتفاق السابق الذي انعقد بينه وبين الجنى عليه - الشاهد الثاني - لقاء عدم تحرير محضر المخالفة ضده ، فهذا مما يتحقق به معنى الاتجار في الوظيفة ويقوم به القصد الجنائي كما هو معروف في القانون .

٧. لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يشر أن اعتراف المتهم الثاني صدر عن اكراه وقع عليه أو وعد أو اغراء بالاعفاء من العقاب ، فلا يقبل منه أن يشر ذهاب الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق يخرج عن وظيفتها . لما كان ذلك ، وكان محضر جلسة المحاكمة قد خلا أيضا مما يثيره الطاعن بأسباب طعنه من حالة الدفع ياكراه وقع عليه من الضابط ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول لا سيما وأن الحكم المطعون فيه لم يسند إليه اعترافا أو اقرارا بالجريمة التي داله بها .

٨. لما كان مفاد عدم تعرض الحكم لأقوال المدعو اطراحه لها ، لما هو مقرر في أصول الاستدلال من أن المحكمة لا تلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فلا تورد من أقوال الشهود إلا ما تطمئن إليه وتقيم عليه قضاءها ، وتطرح أقوال من لا تثق في شهادتهم ممن غير أن تكون ملزمة بتبرير ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٩. لما كان نص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات قد جرى بشأن " يعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى ، ومع ذلك يعفى الراشي أو الوسيط

من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها " ، ومفاد هذا النص بصريح لفظه وواضح دلالة - أن اخبار الراشى أو الوسيط بالجريمة ، وكذا اعترافه بها . صنوان فلا تحقيق العذر المعفى من عقوبة الرشوة ، فيقوم أحدهما مقام الآخر في ترتيب الاعفاء من هذه العقوبة ، إذ من المقرر أن علة هذا الاعفاء هي أن الراشى - أو الوسيط - يؤدي باعترافه أو بإخباره على السواء - خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذى ارتكبها وتسهيل اثبات الجريمة عليه .

١٠ . من المقرر أنه إذا حصل الاعتراف لدى المحكمة فمادام القانون لم يشترط له أى شرط بل جلء لفظه فيه مطلقا خاليا من كل قيد زمنى أو مكانى أو كفى فلا يجوز أن يضع له القاضى قيودا من عند نفسه ، ن بل كل ماله جو أن يتحقق من حصول مدلول لفظ الاعتراف وهو اقرار الشخص بكل وقائع الجريمة وظروفها اقرارا صريحا لا موارد فيه ولا تضليل ، فمتى وقع هذا المدلول حتى الاعفاء بدون نظر الى أمر أمر آخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن عيول فى إدانة الموظف المرتشى على ما قدمه الطاعن من اعتراف أسهم فى تسهيل اثبات الجريمة عليه ، قد وضع على اعفاء الطاعن - كوسيط - قيودا من عند نفسه لا تستفاد من نص القانون المار ذكره - على نحو ينبى عن خطئه فى تأويله وتطبيقه ، ويدل على اختلال فكرته من عناصر واقعة الدعوى فى خصوص دور الطاعن فيها ، وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، لما أفصح عنه فى سياقه المتقدم - مخالفا لما انتهت إليه أسبابه من أن المتهمين (ومنها الطاعن) أكر التهمة وأنه لا يعول على الكارهما وهو ما ستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى فى خصوص هذا الطاعن ، ويكون الحكم معينا نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما المتهم الأول : بصفته موظفا عموميا - مدير قطاع الإدارة الهندسية طلب لنفسه من مبلغ

ماتى وخمسين جنيها وأخذ منه بواسطة المتهم الثانى مبلغ مائتى جنيه على سبيل الرشوة مقابل الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته هو التغاضى عن اتخاذ الاجراءات القانونية الواجبة بشأن مخالفة شروط الترخيص بالعقار ملك المبلغ . المتهم الثانى : توسط فى رشوة موظف عمومى هو المتهم الأول مدير قطاع الإدارة للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته على النحو المبين بالتهمة الأولى ، واحالتهما الى محكمة أمن الدولة العليا ببنى سويف لمحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغريم كل منهما ألفى جنيه .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الأول

من حيث أن حاصل ما يتعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجرمة طلب وأخذ الرشوة قد شابه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال ، وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه التفت عن الدفع ببطلان إذن المراقبة وتسجيل المحادثات لا يثبتانه على تحريات غير جدية ، فإغفله إيرادا وردا ، وتناول - فى رد غير سائغ - الدفع ببطلان محاضر التحريات ، لعدم وضوح التوقيعات المذيلة بها ، وكذلك الدفع ببطلان اجراءات التسجيل لاتخاذها بمعرفة المبلغ بمنأى عن مأمور الضبط القضائى المأذون له فيها فلم تجر المحكمة تحقيقا لاستجلاء سلامة التسجيل من العبث ، وخلا الحكم من بيان مقابل الرشوة أو ماهية الأعمال المخالفة التى ارتكبها المبلغ ودفع الرشوة للتغاضى عنها ، كما خلا من استظهار القصد الجنائى لدى الطاعن ، ولم يرد على دفعه بانتفاء علمه بواقعة الرشوة ، أو دفعه بالاكراه الواقع عليه من الضابط ، والاغراء الذى الخدع به المتهم الثانى الوسيط ليستمر فى اعترافه ضد الطاعن للاعفاء من العقاب ، ولم يأبه الحكم بأقوال

المدعو الذى شهد بأن الطاعن لا شأن له بالواقعة ، وذلك كله ما
يعب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر
القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها
أن تؤدى الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون
فيه - مما لم ينازع فيه الطاعن - أن الضابط المقدم لم يقم بالقبض على
الطاعن إلا بعد أن رآه رؤية العين حال أخذه مبلغ الرشوة من الشاهد الثانى ودسه فى
جيبه ، مما تعتبر به الجريمة فى حالة تلبس ببيع للضابط القبض عليه وتفتيشه دون إذن
من النيابة العامة فى ذلك ، فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن - بفرض صحته - فى
صدد بطلان إذن النيابة بالقبض عليه وتفتيشه لعدم جدية التحريات . لما كان ذلك ،
وكان الحكم المطعون فيه رد على الدفع ببطلان محضرى التحريات والضبط
لتوقيعهما بتوقيعات غير واضحة - بقوله " أن المحكمة تطمئن الى صحة تلك
التوقيعات المذيل بما المحضران المتوه عنهما وأنهما صادران عن محررهما ، وكان
القانون لا يستلزم شكلا معيناً للتوقيع على تلك المحاضر أو أن تكون التوقيعات
عليها مقروءة ، وكان المتهم لم يطلب الى المحكمة اتخاذ اجراء ما فى هذا الشأن فإن
المحكمة تلتفت عما اثاره الدفاع فى هذا الشأن ، وهذا الذى أورده الحكم المطعون
فيه صحيح فى القانون وسائغ للرد على الدفع ، مادام أن القانون لم يشترط شكلا
معينا فى التوقيع على هذه المحاضر ومادامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة تلك
التوقيعات وصدورها عن محررها - والذى ردد فحوى محاضره فى التحقيقات التى
اخذت بها المحكمة - فيكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ،
وكان من المقرر أن بطلان التسجيل بفرض وقوعه - لا يحول دون أخذ القاضى
بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة الى أسفر عنها
التسجيل كأقوال رجل الضبط عما باشره من اجراءات ونفى إليه من معلومات فيما

لا يتصل بالتسجيل المدعى ببطلانه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن على أقوال المقدم رئيس مكافحة جرائم الأموال العامة ، وأقوال المجنى عليه (المبلغ) واعترف المتهم الثاني (الوسيط) وهي أدلة سائغة وكافية لحمل قضائه ، وأنه بعد أن أورد مؤداها استطرد الى القول بأن تقرير خبير الأصوات أثبت أن الصوت الوارد على الشريط المسجل للحوار بين المتهمين والمبلغ مطابق لبصمة صوت كل من المتهمين (الطاعنين) والمبلغ وأن أوراق تفريغ الشريط المشار إليه تضمنت عبارات تدور حول وقائع الرشوة أوردها الحكم ، فإنه يكون من غير المنتج النعى على الحكم في شأن هذه التسجيلات بقالة اجرائها بمنأى عن المأذون له بالتسجيل مادام أنه لم يستطرد إليها لا تزيدا بعد استيفائه أدلة الإدانة - هذا الى ان الشريط الذى تم تسجيله حال لقاء المبلغ بالمتهمين وتسليمه مبلغ الرشوة هو ذلك الذى تم تفريغه بمعرفة خبير الإذاعة والمثبت محتواه في محضر التفريغ المرفق بالأوراق - والذى أوردت المحكمة في مدونات حكمها مؤداه - وأضافت أن دور المبلغ في عملية التسجيل اقتصر على مجرد حمله لجهاز التسجيل لدى قائه بالمتهمين ، وهو الجهاز الذى زوده به ضابط الواقعة واعطاه التعليمات في شأنه ، وكانت اجراءات تسجيل الحوار بينه وبين المتهمين قد تمت تحت بصر الضابط المختص واشرافه وقد خللت الأوراق مما ينبى عن أن المبلغ كان له دور في تسجيل أو اغفال جزء من الحوار فضلا عن أن ما تم تسجيله يتفق والمدة التي استغرقها لقائه بالمتهمين (خمس دقائق) . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يضحى جدلا موضوعيا في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق ما في شأن مطابقة شريط التسجيل أو ما يزعمه من تعرضه للعبث من قبل المبلغ فليس له من بعد أن يعيب على المحكمة عدم اتخاذها اجراء لم يطلب منها . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم قد ابانت في أكثر من

موضوع أن المتهم الأول (الطاعن) تقاضى مبلغ الرشوة لقاء التغاضى عن تحرير محضر مخالفة مبان خاصة بالمبلغ اقامها غير مطابقة لشروط الترخيص ، فإن النعى على الحكم بالقصور فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القصد الجنائى فى الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو الإخلال بواجباتها وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستتبع هذا الركن من الظروف والملابسات التى صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن العطية قدمت للطاعن تنفيذا للاتفاق السابق اذلى انعقد بينه وبين المجنى عليه - الشاهد الثانى - لقاء عدم تحرير محضر المخالفة ضده ، فهذا مما يتحقق به معنى الاتجار فى الوظيفة ويقوم به القصد الجنائى كما هو معرف فى القانون ، ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم كافيا للرد على حالة انتفاء علم الطاعن بواقعة الرشوة فإن النعى بهذه القالة يكون غير سليم . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الطلعن أو المدافع عنه لم يثر أن اعتراف المتهم الثانى صدر عن اكراه وقع عليه أو وعد أو اغراء بالاعفاء من العقاب ، فلا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق يخرج عن وظيفتها . لما كان ذلك ، وكان محضر جلسة المحاكمة قد خلا أيضا مما يثيره الطاعن باسباب طعنه من قالة الدفع ياكراه وقع عليه من الضابط ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير مقبول لا سيما وأن الحكم المطعون فيه لم يسند إليه اعترافا أو اقرارا بالجريمة التى دانه بها . لما كان ذلك ، وكان مفاد عدم تعرض الحكم لأقوال المدعو اطراحه لها ، لما هو مقرر فى أصول الاستدلال من أن المحكمة لا تلتزم بالتحدث فى حكمها إلا عين الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها فلا تورد من أقوال الشهود إلا ما تطمئن إليه

وتقيم عليه قضاءها ، وتطرح أقوال من لا تثق في شهادتهم من غير أن تكون ملزمة بتبرير ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأنه بجريمة التوسط في رشوة برغم اعترافه بها حتى جلسة الحكم قد شابه التناقض في التسبيب ، والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه دان المحكوم عليه الأول بتهمة قبول الرشوة - أخذا باعتراف الطاعن بالتوسط ثم أورد في اسبابه أنه لا يعول على انكار المتهمين - حالي أنه اعترف في جميع مراحل الدعوى ، واستحدث الحكم لإعفاء الوسيط شرطا لم يوجبه القانون إذ اشترط أن يؤدي اعترافه الى الكشف عن الجريمة ، وهو ما لم يرد في نص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن قام على طلب اعفائه من العقاب تأسيسا على اعترافه بالتوسط لدى المبلغ في طلب الرشوة وتسليمها الى المتهم الأول ، وبقي على اعترافه حتى صدر الحكم المطعون فيه ، والذي يبين منه أنه عوا في ادانة المتهم الأول على ما اعترف به الطاعن من توسطه في طلب الرشوة له واقاراره للضابط بذلك وحضوره واقعة أخذه المتهم الأول مبلغ الرشوة ، بيد أن الحكم المطعون فيه رد على طلبه الاعفاء بقوله " إن مناط الإعفاء من العقاب أن يكون الاعتراف صادقا كاملا يغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبها الراشي أو الوسيط دون نقص أو تحريف ، وأن يكون حاصلا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته ، وأن مهمة الوسيط في هذه الحالة هي أداء خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف بالموظف الذي ارتكبها وتسليم اثبات الجريمة عليه ، وكان الثابت من الأوراق أن المجنى عليه - المبلغ - هو الذي أبلغ بالواقعة موضوع الاتهام بعد أن تردد عليه المتهم الثاني طالبا منه الرشوة للمتهم

الأول ودفعه المبلغ لأداء المطلوب منه ومساومته على المبلغ المطلوب دفعه وقيامه حسب ما أبداه في أقواله بالحيلولة دون تحرير محضر مخالفة للبيع ثم تمام القاء بينهم جميعا ودفع مبلغ الرشوة ولم يكن للمتهم الثاني (الطاعن) دور في الكشف عن الجريمة الأمر الذى ينتفى معه موجب الاعفاء من العقاب بالنسبة له ويضحي دفاعه في هذا الشأن غير سديد وتلتفت المحكمة عنه " . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات قد جرى بأن " يعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى ، ومع ذلك يعفى الراشى أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها ، وفاد هذا النص بصريح لفظه وواضح دلالة - أن إخبار الراشى أو الوسيط بالجريمة ، وكذا اعترافه بها صنوان في تحقيق العذر المعفى من عقوبة الرشوة ، فيقوم أحدهما مقام الآخر في ترتيب الاعفاء من هذه العقوبة ، إذ من المقرر أن علة هذا الاعفاء هي أن الراشى - أو الوسيط - يؤدي باعترافه أو بإخباره على السواء - خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعسء وقوعها والتعريف عن الموظف الذى ارتكبها وتسهيل اثبات الجريمة عليه ، وكان من المقرر أنه إذا حصل الاعتراف لدى المحكمة فمادام القانون لم يشترط له أى شرط بل جاء لفظه فيه مطلقا خاليا عن كل قيد زمنى أو مكانى فلا يجوز أن يضع له القاضى قيودا من عند نفسه ، بل كل ما له هو أن يتحقق من حصول مدلول لفظ الاعتراف وهو اقرار الشخصى بكل وقائع الجريمة وظروفها اقرارا صريحا لا موارية فيه ولا تضليل ، فمتى وقع هذا المدلول حق الاعفاء بدون نظر الى أى آخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن عول في إدانة الموظف المرتشى على ما قدمه الطاعن من اعتراف أسهم في تسهيل اثبات الجريمة عليه ، قد وضع على اعفاء الطاعن - كوسيط - قيودا من عند نفسه لا تستفاد من نص القانون المار ذكره - على نحو ينبى عن خطئه في تأويله وتطبيقه ، ويدل على اختلال فكرته عن عناصر واقعة الدعوى في خصوص دور الطاعن فيها ، وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع

الثابتة ، لما أفصح عنه في سياقه المتقدم – مخالفًا لما انتهت إليه اسبابه من ان المتهمين (ومنها الطاعن) أنكروا التهمة وأنه لا يعول على انكارهما وهو ما يستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى في خصوص هذا الطاعن ، ويكون الحكم معيبا متعينا نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى الطعن المقدمة منه .

الطعن رقم ٤٧٢٤٢ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها ، وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم ، وإلا كان قاصراً .
٢. لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه حين دان الطاعن طبقاً للمادة ٢٤١ من قانون العقوبات قد استند في قضائه - ضمن ما استند إليه من أدلة الى التقرير الطبي ، واكتفى بالإشارة الى أن إصابة المجنى عليه بكسر الساعد الأيمن . دون أن يبين المدة اللازمة لعلاجها من واقع التقرير الفنى ، وكان شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات ان يكون المرضى أو العجز عن الأشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوماً ، وأنه وإن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار إليه أن تبين الإصابات أو درجة جسامتها على اعتبار أنه يكفى لتطبيق أحكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلاً ، إلا أنه يجب عليها في مجال تطبيق المادة ٢٤١ سالفه البيان أن تبين أثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يبين مدى أثر الإصابة التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن اشغاله الشخصية ، فإنه يكون مشوباً بالتقصير .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمداً بـ الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي اعجزته عن اشغاله الشخصية مدة تزيد على

عشرين يوما ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٤١/١ من قانون العقوبات ، وادعى الجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة وواحد وجنيه على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح مصر الجديدة قضت حضوريا عملا بمادة الاقامة بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ انحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤١ من قانون العقوبات ، قد شابه القصور في البيان ذلك بأنه لم يورد مؤدى الأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن طالبة عقابه بالمادة ٢٤١/١ من قانون العقوبات بوصف أنه أحدث عمدا بـ الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق والتي اعجزته عن اشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، وذلك على خلاف ما ورد بدياجحة الحكم المطعون فيه من أن النيابة العامة طلبت عقابه بمقتضى المادة ٢٤٢/١ من ذات القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه قد خلص الى إدانة الطاعن مبررا قضائه بذلك في قوله " وحيث إن الواقعة تخلص فيما أبلغ به وقرره

المجنى عليه من أن المتهم تعدى عليه بالضرب واحداث اصابته الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق بالأوراق والذي أورى كسر بالساعد الأيمن والتقرير الطبى مؤرخ
وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من اقوال المجنى عليه الثابتة بمحضر الشرطة والمؤيدة بالتقرير الطبى تلمرفق بالأوراق ، ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمادة الاقمام " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من ادلة الثبوت التى استند إليها ، وأن يذكر مؤداه حتى يتضح صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثابتها فى الحكم إلا كان قاصرا ، وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه حين دان الطاعن طبقا للمادة ٢٤١ من قانون العقوبات قد استند فى قضائه ضمن ما استند إليه من أدلة التقرير الطبى ، واكتفى بالإشارة الى أن اصابة المجنى عليه بكسر بالساعد الأيمن . دون أن يبين المدة اللازمة لعلاجها من واقع التقرير الفنى ، وكان شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوما ، وأنه وإن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار إليه أن تبين الاصابات أو درجة جسامتها على اعتبار أنه يكفى لتطبيق أحكام تلك المادة ان يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار اصلا ، إلا أنه يجب عليها فى مجال تطبيق المادة ٢٤١ سالفه البيان أن تبين السر الجروح والضربات ودرجة جسامتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يبين مدى أثر الاصابة التى احدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن اشغاله الشخصية ، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة ، ودون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٨٠٢٧ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢ من يونية سنة ١٩٩٧

١. لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بالحكم الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٢٥ لسنة ١٦ ق بجلسة ١٩٩٥/١/٢ بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الأحزاب الصادر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والتي كانت تتضمن مسئولية رئيس الحزب مع رئيس تحرير جريدته التي يتم النشر فيها كما قضت في الدعوى الدستورية رقم ٥٩ لسنة ١٨ ق بتاريخ ١٩٩٧/٢/١ بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات ، وكذلك بسقوط الفقرة الثانية منها والتي كانت تتضمن معاقبة رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر ، وكذلك حالات الإعفاء من تلك المسئولية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة ويترب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم ، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن " . لما كان ذلك ، وإنه على فرض ما يدعيه الطاعن في أسباب طعنه من مخالفة الثابت بالأوراق يكون غير ذي موضوع إذ أن الفعل المسند الى المطعون ضدهما الأول والثاني يكون بمنأى عن التأنيب إذ أن كليهما لم يكن فاعلا أصليا في الجريمة المدعى بارتكابها وإنما ادعى الطاعن مسئوليتهم الجنائية عنها باعتبار أحدهما رئيسا لتحرير الجريدة والآخر لكونه رئيسا للحزب الذي يصدر

الجريدة ارتكانا الى نص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات ، والفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وهما ما قضت به المحكمة الدستورية بعدم دستوريتهما في الدعويين الدستوريين سالفى البيان بما مفاده بطريق اللزوم إنه لا جريمة يمكن اسناد فعلها الى كل منهما بما يستوجب مسئوليتهما عنها .

٢. من المقرر طبقا لنصى المادتين ٢٢٠ ، ٢٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر فى الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقوم عليه. كل منهما.. ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا تكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية ومنسبط التعويض فى الدعوى المدنية والمرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً ، ومن ثم فإن المحكمة الجنائية لا تكون مختصة تبعاً لذلك بنظر الدعوى المدنية بعد أن انحسر عنها الاختصاص بالدعوى الجنائية لانتفاء قيام الجريمة التزاماً بأحكام المحكمة الدستورية العليا . مما يتعين معه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه فى خصوص الدعوى المدنية وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فيها وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها ومصادرة الكفالة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح قصر النيل ضد المطعون ضدهم بوصف أهم الأول والثانى تعمدوا الإساءة للمجنى عليه بأن ضمنا جريدة العدد ألفاظا وعبارات لو صحت لأوجبت عقابه واحتقاره عند أهل وطنه ، وطلب عقابهما بالمواد ١٩٥ ، ١٩٧ ،

٢٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات والمادة ١٥
من قانون نظام الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل والزامهما متضامنين
مع المسئول عن الحقوق المدنية (المطعون ضده الثالث) بأن يؤدوا له مبلغ مائة ألف
جنيه على سبيل التعويض ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتغريم كل من المتهمين
ماتى جنيه وفى الدعوى المدنية بالزامهما متضامنين مع المسئول عن الحقوق المدنية بأن
يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضا شاملا ورفض ما عسدا
ذلك من طلبات . استأنف كل من المحكوم عليهم والمدعى بالحق المدنى . ومحكمة
القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى
الموضوع ببراءة المتهمين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية .

فطعن الأستاذ المحامى عن الأستاذ المحامى
عن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة
المطعون ضدهما من تهمة السب والقذف ورفض دعواه المدنية قد خالف الثابت
بالوراق وشابه فساد فى الاستدلال ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن العبارات الواردة
بالجريدة وإن كانت تشكل سبا وقذفا إلا أنها لا تفصح عن أنها قصد بها المدعى بالحق
المدنى ، وذلك خلافا للثابت بالأوراق من أن الصحيفة إنما قصدت بذلك المدعى
بالحق المدنى ودأبت على ذلك منذ زمن طويل وأية ذلك ما ثبت من مدونات الحكم
الصادر فى الدعوى جنح قصر النيل وبعض المنشورات الأخرى التى تثبت
ذلك والمقدمة للمحكمة . إلا أنها قضت على خلاف الثابت بالأوراق ولم تعرض
للدليل المستمد منها مما أوقع الحكم فى فساد فى الاستدلال يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الدعوى اقامها الطاعن بطريق الادعاء المباشر قبل المطعون
ضدهم وذكر شرحا لدعواه أن جريدة حزب التى يرأس تحريرها المطعون

ضده الأول والثاني باعتباره رئيسا للحزب اذلى يصدر تلك الجريدة - والتي تعتمد في مقالاتها الاساءة إليه والتشهير به مما يعد سبا وقذفا الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٢٠٠ ، ٢٠٣ من قانون العقوبات . وطلب في ختام صحيفة دعواه الحكم بتوقيع العقوبة المقررة قانونا على المطعون ضدهما الأول والثاني والزامهما مع المطعون ضده الثالث بصفته أن يؤدوا له مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل التعويض والمصروفات ، ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٨ حضوريا بتغريم المطعون ضدهما الأول والثاني كل مائتي جنيه وفي الدعوى المدنية بالزامهما والمستول عن الحقوق المدني .

المطعون ضده الثالث بالتضامن بدفع مبلغ خمسة آلاف جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . استأنف المطعون ضدهم الحكم ومحكمة الدرجة الثانية قضت في ١٩٨٨/٦/٢٩ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ببراءة المتهمين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحق المدني المصروفات .

ومن حيث إن المحكمة تشير في بادئ الأمر الى أن المعروض عليها الدعوى المدنية دون الدعوى الجنائية التي قضى الحكم المطعون فيه بخصوصها بالبراءة ولم تطعن عليه النيابة ، ومن ثم فإن طعن المدعى بالحق المدني يكون مقصورا على الدعوى المدنية والتي رفعها تبعا للدعوى الجنائية . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بالحكم الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٢٥ لسنة ١٦ ق بجلسة ١٩٩٥/١/٢ بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الأحزاب الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ والتي كانت تتضمن مسئولية رئيس الحزب مع رئيس تحرير جريدته التي يتم النشر فيها كما قضت في الدعوى الدستورية رقم ٥٩ لسنة ١٨ ق بتاريخ ١٩٩٧/٢/١ بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات ، وكذلك بسقوط الفقرة الثانية منها والتي كانت تتضمن معاقبة رئيس

التحرير أو التحرر المستول عن القسم الذى حصل فيه النشر ، وكذلك حالات
الاعفاء من تلك المسئولية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن " أحكام
المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة
وللكافة ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم
جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، فإذا كان الحكم بعدم دستورية متعلقا
بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن
... " . لما كان ذلك ، وإنه على فرض ما يدعيه الطاعن فى أسباب طعنه من مخالفة
الثابت بالأوراق يكون غير ذى موضوع إذ أن الفعل المسند الى المطعون ضدهما
الأول والثانى يكون بمنأى عن التائيم إذ أن كليهما لم يكن فاعلا أصليا فى الجريمة
المدعى بارتكابها وإنما ادعى الطاعن مسئوليتهم الجنائية عنها باعتبار أحدهما رئيسا
لتحرير الجريدة والآخر لكونه رئيسا للحزب الذى يصدر الجريدة ارتكبا الى نص
المادة ١٩٥ من قانون العقوبات والفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠
لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وهما ما قضت المحكمة الدستورية بعدم
دستوريتهما فى الدعويين الدستوريين سالفى البيان بما مفاده بطريق اللزوم إنه لا
جريمة يمكن إسناد فعلها الى كل منهما بما يستوجب مسئوليتهم عنها . لما كان ذلك
، وكان من المقرر طبقا لنص المادتين ٢٢٠ ، ٢٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن
ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر فى الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك
الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على
الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقوم عليه كل منهما ومشروط فيه ألا
تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام
المحكمة الجنائية ومؤدى ذلك أن المحاكمة الجنائية لا تكون لها ولاية الفصل فى
الدعوى المدنية متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية ومناطق التعويض فى الدعوى

المدنية والمرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه قانونا - كما هو الحال في الدعوى المعروضة - ومن ثم فإن المحكمة الجنائية لا تكون مختصة تبعا لذلك بنظر الدعوى المدنية - بعد أن انحسر عنها الاختصاص بالدعوى الجنائية لانتفاء قيام الجريمة التزاما بأحكام المحكمة الدستورية العليا سالفة الذكر . مما يتعين معه القضاء بتقضى الحكم المطعون فيه في خصوص الدعوى المدنية وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فيها وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها ومصادرة الكفالة .

الطعن رقم ١٤٢٤٨ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أنه ولئن كان القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك والمنطبق على التهمة الثانية قد ألغى بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات الذي جرم في الفقرة التاسعة من المادة ٤٧ منه حالات التهرب الحكمة من أداء الضريبة على المبيعات ومنها حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة ، إلا أنه قصر هذه الحالات على السلع الواردة على سبيل الحصر بالجدول رقم (١) المرافق له والذي خلا من السلعة موضوع الاتهام (شرايط كاسيت) بما يوجب اعمال حكم ذلك القانون باعتباره القانون الأصلح تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات .

٢. من المقرر في قضاء محكمة النقض أن الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة المقرر لها العقاب الأشد لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتا ونفيا .

٣. لما كان النص في المادة ١٢٢ من قانون الجمارك على أنه " مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهرب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين " ، وفي المادة ١٢٤ مكررا من القانون ذاته المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ على أنه " مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو على

حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة بالحس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمس ألف جنيه ، وتطبيق سائر العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص في المادة ١٢٢ ، يدل على أن مناط تطبيق المادة ١٢٤ مكررا آتفة البيان ، أن يتوفر لدى الجاني فوق توفر أركان جريمة التهريب المنصوص عليها في المادة ١٢٢ قصد خاص هو قصد الاتجار إذ أن الشارع في هذه المادة قد جعل الجريمة المنصوص عليها فيها من الجرائم ذات القصور الخاصة ، حيث اختط في تقديره للعقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها ، ووزان بين ماهية القصور التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة تهريب البضائع الأجنبية دون أداء الضرائب الجمركية المقررة عليها ، . - . وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها بما يوجب استظهار القصد الجنائي الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفي اطلاق القول بتوافر التهريب الجمركي أو الشروع فيه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دالت الطاعن بجريمة حيازة بضائع اجنبية بقصد الاتجار دون أداء الضرائب الجمركية المستحقة عنها وأعملت في حقه المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ دون ان تستظهر توافر القصد الجنائي الخاص لديه وهو قصد الاتجار ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبب الذي يطله ويوجب نقضه .

الوقائع

اُهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : هرب بضائع اجنبية الصنع (شرايط كاسيت) ، وحازها بقصد الاتجار دون سداد الرسوم الجمركية . ثانيا : تهريب من سداد الرسوم الاستهلاكية المستحقة على البضائع آتفة البيان ، وطلبت عقابه بللواد ١٣ ، ١٥ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٤ مكررا ١٢٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، والمواد ١ ، ٣ ، ٩ ، ٥٣ ،

٤/٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن الضريبة على الاستهلاك والمادتين ١ ، ٢٥ من القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، وادعى وزير المالية بصفته بطلب أداء التعويض المستحق لمصلحة الجمارك ومحكمة جناح الشئون المالية بالقاهرة غيايا عملا بمواد الاقحام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة مائتى جنيه وتغريمه ألف جنيه والزامه بأداء مبلغ ٣٣٣١,٦٤٠ جنيه تعويضا لمصلحة الجمارك ومصادرة المضبوطات . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفض وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ الخامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمى التهرب من أداء الرسوم الجمركية ، والتهرب من أداء ضريبة الاستهلاك عن سلعة أجنبية الصنع حازها بقصد الاتجار ، قد شابه القصور فى التسبب لعدم استظهاره الأركان القانونية للجريمة الأولى التى عاقبه عنها . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه أولا : هرب بضائع أجنبية الصنع - شرائط كاسيت - حازها بقصد الاتجار دون سند الرسوم الجمركية . ثانيا : قرب من سداد الرسوم الاستهلاكية المستحقة عن البضائع المذكورة آنفا ، وطلبت عقابه بالمواد ١٣ ، ١٥ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٤ مكررا ، ١٢٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ ، والمواد ١ ، ٣ ، ٩ ، ٥٣ ، ٤/٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانونين رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن الضريبة على الاستهلاك والمادتين ١ ، ٢٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ومحكمة أول درجة قضت غيايا بحبس الطاعن

بستين مع الشغل وكفالة مائة جنيه وتغريمه ألف جنيه ، والزامه بمبلغ ٣٣٣١ جنيهها و ٦٤٠ مليما تعويضا لمصلحة الجمارك والمصادرة ، وهى عقوبة الجريمة الأولى الأشد عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات . فعارض ، وقضى فى معارضته برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . ثم استأنف ومحكمة ثانى درجة قضت حضوريا برفضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، ولئن كان القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك والمنطبق على التهمة الثانية قد ألغى بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات الذى جرم فى الفقرة التاسعة من المادة ٤٧ منه حالات التهرب الحكيمى من أداء الضريبة على المبيعات ومنها حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار اذا لم يقدم من وجدت فى حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة ، إلا أنه قصر هذه الحالات على السلع الواردة - على سبيل الحصر بالجدول رقم (١) المرافق له والذى خلا من السلعة موضوع التهمة الثانية بما يوجب اعمال حكم ذلك القانون باعتبار القانون الأصلح تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات الأشد وبين التهمة الثانية ذات العقوبة الأخف لا توجب القضاء بالبراءة عن الجريمة الأولى ، لما هو مقرر فى قضاء محكمة النقض أن الارتباط الذى تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ينظر إليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانونى الى الجريمة المقرر لها العقاب الأشد لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ونفيا . لما كان ما تقدم ، وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن قام بتهريب بضائع اجنبية الصنع - شرائط كاسيت - كانت فى حيازته دن سداد الرسوم الجمركية المستحقة عنها ن وساق أدلة ثبوتها فى حقه ، انتهى الى ادانته بمقتضى المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . لما كان ذلك ، وكان النص فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك ألف الذكر على أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على

التهرب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين " ، وفي المادة ١٢٤ مكررا من القانون ذاته المضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ على أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار أو الشروع فيه أو على حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه ، وتطبيق سائر العقوبات والأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادة ١٢٢ " ، يدل على أن مناط تطبيق المادة ١٢٤ مكررا آفة البيان ، أن يتوفر لدى الجاني فوق توفر أركان جريمة التهريب المنصوص عليها في المادة ١٢٢ قصد خاص هو قصد الاتجار إذ أن الشارع في هذه المادة قد جعل الجريمة المنصوص عليها فيها من الجرائم ذات القصد الخاصة ، حيث اختط في تقديره للعقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية القصد التي تتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة تهريب البضائع الأجنبية دون أداء الضرائب الجمركية المقرر عليها ، وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها بما يوجب استظهار القصد الجنائي الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفي إطلاق القول بتوافر التهريب الجمركي أو الشروع فيه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة حيازة بضائع أجنبية بقصد الاتجار دون أداء الضرائب الجمركية المستحقة عنها واعملت في حقه المادة ١٢٤ مكررا من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ دون أن تستظهر توافر القصد الجنائي الخاص لديه وهو قصد الاتجار ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب الذي يبطله ويوجب نقضه والاعلاد دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

الطعن رقم ٧٨٤٩ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٩٧

١. لما كان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ في شأن الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها المعمول به اعتبارا من العاشر من يونية سنة ١٩٨٨ قد نص في مادته السادسة عشرة - الواردة في الباب الثاني تحت عنوان (أحكام انتقالية) - على أن " على كل شخص طبيعي أو معنوي تلقى قبل العمل بأحكام هذا القانون بالذات أو بالواسطة أموالا من الجمهور لاستثمارها أو المشاركة بها أو لأي غرض آخر من أغراض توظيف الأموال بأية وسيلة وتحت أي مسمى أن يتوقف عن تلقي الأموال من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يرسل اخطارا الى الهيئة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية يتضمن ما يلي : (أ) ما إذا كان يرغب في العمل في مجال تلقي الأموال لاستثمارها طبقا لأحكام هذا القانون أو لا يرغب في العمل في مجال تلقي الأموال لاستثمارها طبقا لأحكام هذا القانون أو لا يرغب في ذلك . (ب) المبالغ التي تلقاها قبل العمل بهذا القانون وتقريراً عنه معتمدا من اثنين من المحاسبين القانونيين " . ثم نص في المادة ٢٢ منه على أن " يعاقب كل من يمتنع عن تقديم الاخطار المنصوص عليه في المادة ١٦ في الميعاد المقرر وكل من يثبت عمدا بيانات جوهرية غير صحيحة به بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه " ، وكان مفاد ذلك ان الشارع قد اعتبر بدء ميعاد الثلاثة اشهر التي يتعين تقديم الاخطار المذكور خلالها هو تاريخ العمل باللائحة التنفيذية للقانون المار ذكره ، ومن ثم فإن جريمة عجم تقديم هذا الاخطار لا تقوم قانونا إلا بحلول أول يوم يتلو مدة الثلاثة أشهر التي حددها القانون ، ولما كان قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٤ لسنة

١٩٨٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ آنف البيان
قد نشر في الوقائع المصرية بتاريخ ٨ من اغسطس سنة ١٩٨٨ - في العدد
١٧٦ تابع - ونص فيه على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره أى اعتبار
من اليوم التاسع من اغسطس سنة ١٩٨٨ ، وكان مؤدى نص المادة ١٥ من
قانون المرافعات المدنية والتجارية - وهو يقرر القاعدة العامة التى تتبع فى حساب
المواعيد فيعمل بها بالنسبة الى جميع المواعيد وفى سائر فروع القانون - إنه إذا
عين القانون لحصول الاجراء ميعادا محددًا بالشهور فإن هذا الميعاد يبدأ من اليوم
التالى للتاريخ اذلى يعتبره القانون مجريا له - ولا يحسب منه يوم حدوث الأمر
المعتمد فى نظر القانون مجريا للميعاد - وينقضى بانقضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ
من الشهر الذى ينتهى فيه الميعاد دون نظر الى عدد الأيام فى كل شهر ، ولما
كان مفاد ما تقدم أن ميعاد الثلاثة أشهر التى حددها القانون المار ذكره لتقديم
الاخطار خلالها يبدأ من اليوم العاشر من شهر اغسطس سنة ١٩٨٨ ، ولا
ينتهى إلا بانقضاء اليوم التاسع من شهر نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، ومن ثم فإن جريمة
عدم تقديم الاخطار المذكور لا تقوم قانونا إلا ابتداء من اليوم العاشر من شهر
نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، ويضحى تخلف الطاعن عن تقديم الاخطار فى تاريخ ٩ من
نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، وهو التاريخ المنسوب للطاعن ارتكاب الجريمة فيه - غير
مؤثم . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٩٨ قد نص فى المادة
١٨ منه على أن " على كل من أخطر الهيئة بعدم رغبته فى توفيق اوضاعه أو
انقضت المدة المحددة لتوفيق الأوضاع دون اتمامه أن يرد جميع ما تلقاه من اموال
الى اصحابها خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون .. " ، وفى المادة ٢١ منه
على أن " كل من تلقى أموالا على خلاف أحكام هذا القانون او امتنع عن رد
المبالغ المستحقة لأصحابها كلها أو بعضها يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن
مائة ألف جنيه ولا تزيد على مئلى ما تلقاه من أموال أو ما هو مستحق منها ،

ويحكم على الجاني برد الأموال المستحقة الى اصحابها ... " ، وكان مفاد ذلك حسبما افصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ، أن الشارع قد منح من لا يرغب في توفيق اوضاعه مهلة قردها ستان من تاريخ العمل بالقانون كي يرد فيها ما تلقاه من أموال الى اصحابها ، ومن ثم فإن جريمة الامتناع عن رد الأموال المستحقة الى اصحابها المنصوص عليها في المادة ٢١ سالفه البيان لا تقوم قانونا قبل اليوم الحادى عشر من شهر يولية سنة ١٩٩٠ ، وتبعاً لذلك فإن امتناع الطاعن عن رد تلك الأموال الى اصحابها في التاريخ المنسوب له ارتكاب الجريمة فيه يكون غير مؤثم . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعن عن التهمتين المذكورتين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢. إن الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ : (١) حال كونه قد تلقى اموالاً من الجمهور لاستثمارها قبل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨ لم يقدم اخطاراً للهيئة العامة لسوق المال مبيناً به ما إذا كان يرغب في العمل في مجال تلقى الأموال لاستثمارها طبقاً لأحكام القانون سالف الذكر من عدمه والمبالغ التى تلقاها قبل العمل بالقانون آنف البيان مرفقاً قائمة المركز المالى المعتمد من المحاسبين القانونيين المعنيين من الجهاز المركزى للمحاسبات . (٢) امتنع عن رد المبالغ التى تلقاها لاستثمارها من المجنى عليها والمبالغ قدرها ثلاثة عشر ألف دولار أمريكى والمستحقة الأداء ، واحالته الى محكمة جنايات الجيزة لمحاكمته

طبقا للقيّد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٦ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، والمادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحته التنفيذية الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه وألزمه بسرد مبلغ ثلاثة عشر ألف دولار أمريكية لصاحبته .

فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن البين من الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطلعن بوصف أنه في يوم ٩ من نوفمبر ١٩٨٨ أولا : حال كونه قد تلقى أموالا من الجمهور لاستثمارها قبل العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لم يقدم الخطأارا للهيئة العامة لسوق المال مبينا به ما إذا كان يرغب في العمل في مجال تلقى الأموال لاستثمارها طبقا لأحكام القانون سالف الذكر من عدمه والمبالغ التي تلقاها قبل العمل بالقانون آنف البيان مرفقا به قائمة المركز المالي المعتمد من المحاسبين القانونيين المعينين من الجهاز المركزي للمحاسبات . ثانيا : امتنع عن رد المبالغ التي تلقاها لاستثمارها من الجنى عليها والبالح قدرها ثلاثة عشر ألف دولار أمريكى والمستحقة الأداء ، وطلبت عقابة بالمواد ١٦ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها والمادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحته التنفيذية الصادر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ ، ومحكمة جنابات الجيزة قضت في الدعوى على هذا الاساس وعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها مائة ألف جنيه عن التهمتين المسندتين إليه وألزمه بسرد مبلغ ثلاثة عشر ألف دولار أمريكى لصاحبته . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ فلا شأن بالشركات العاملة في مجال تلقى الأموال

لاستثمارها المعمول به اعتبارا من العاشر من يونية سنة ١٩٨٨ قد نصص في مادته السادسة عشرة - الواردة في الباب الثاني تحت عنوان (أحكام انتقالية) على أن " على كل شخص طبيعي او معنوي تلقى قبل العمل بأحكام هذا القانون بالذات أو بالواسطة أموال من الجمهور لاستثمارها أو المشاركة بها أو لأى غرض آخر من أغراض توظيف الأموال بأية وسيلة وتحت أى مسمى أن يتوقف عن تلقى الأموال من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يرسل وسيلة وتحت أى مسمى أن يتوقف عن تلقى الأموال من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يرسل اخطارا الى الهيئة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية يتضمن ما يلى : (أ) ما إذا كان يرغب فى العمل فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها طبقا لأحكام هذا القانون أو لا يرغب فى ذلك . (ب) المبالغ التى تلقاها قبل العمل بهذا القانون بالعملات المختلفة ومجالات استثمارها . (ج) قائمة المركز المالى فى تاريخ العمل بالقانون وتقرير عنه معتمدا من اثنين من المحاسبين القانونيين " . ثم نص فى المادة ٢٢ منه على أن " يعاقب كل من يمتنع عن تقديم الإخطار المنصوص عليه فى المادة ١٦ فى الميعاد المقرر وكل ما يثبت عن عمدا بيانات جوهرية غير صحيحة به بالسجن مدة لا تزيد على خمسمائة ألف جنيه ... " ، وكان مفاد ذلك أن الشارع قد اعتبر بدء ميعاد ثلاثة الأشهر التى يتعين تقديم الإخطار المذكور خلالها من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية للقانون المار ذكره ، ومن ثم فإن جريمة عدم تقديم هذا الإخطار لا تقوم قانونا إلا بحلول أول يوم يتلو مدة ثلاثة الأشهر التى حددها القانون ، ولما كان قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٨٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ آنف البيان قد نشر فى الوقائع المصرية بتاريخ ٨ من اغسطس سنة ١٩٨٨ - فى العدد ١٧٦ تابع - ونص فيه على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره أى اعتبارا من اليوم التاسع من اغسطس سنة ١٩٨٨ ، وكان مؤدى نص المادة ١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - وهو يقرر القاعدة العامة التى تتبع فى حساب المواعيد

فيعمل بها بالنسبة الى جميع المواعيد وفي سائر فروع القانون - أنه إذا عين القانون حصول الإجراء ميعادا محددًا بالشهور فإن هذا الميعاد يبدأ من اليوم التالي للتاريخ الذي يعتبره القانون مجرياً له - ولا يحسب منه يوم حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجرياً للميعاد ، وينقضى بانقضاء اليوم المقابل لهذا التاريخ من الشهر الذي ينتهي فيه الميعاد دون نظر الى عدد الأيام المقابل لهذا التاريخ من الشهر الذي ينتهي فيه الميعاد دون نظر الى عدد الأيام في كل شهر ، ولما كان مفاد ما تقدم أن ميعاد الثلاثة أشهر التي حددها القانون المار ذكره لتقديم الاخطار خلالها يبدأ من اليوم العاشر من شهر اغسطس سنة ١٩٨٨ ولا ينتهي إلا بانقضاء اليوم التاسع من شهر نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، ومن ثم فإن جريمة عدم تقديم الاخطار المذكور لا تقوم قانوناً إلا ابتداء من اليوم العاشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٨٨ ، ويضحي تخلف الطاعن عن تقديم الاخطار في تاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ - وهو التاريخ المنسوب للطاعن ارتكاب الجريمة فيه - غير مؤثّم . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ قد نص في المادة ١.٨ منه على أن " على كل من أخطر الهيئة بعدم رغبته في توفيق اوضاعه أو انقضت المدة المحددة لتوفيق الأوضاع دون اتمامه ان يرد جميع ما تلقاه من أموال الى اصحابها خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون ... " ، وفي المادة ٢١ منه على أن " كل من تلقى اموالاً على خلاف أحكام هذا القانون او امتنع عن رد المبالغ المستحقة لأصحابها كلها أو بعضها يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مئتي ما تلقاه من أموال أو ما هو مستحق منها ، ويحكم على الجاني برد الأموال المستحقة الى أصحابها " ، وكان مفاد ذلك حسبما افصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون . أن الشارع قد منح من لا يرغب في توفيق اوضاعه مهلة قدرها سنتان من تاريخ العمل بالقانون كي يرد فيها ما تلقاه من أموال الى اصحابها ، ومن ثم فإن جريمة الامتناع عن رد الأموال المستحقة الى اصحابها المنصوص عليها في المادة ٢١ سالفة البيان لا تقوم قانوناً قبل اليوم الحادي عشر من

شهر يونية سنة ١٩٩٠ ، وتبعاً لذلك فإن امتناع الطاعن عن رد تلك الأموال الى اصحابها في التاريخ المنسوب له ارتكاب الجريمة فيه يكون غير مؤثماً . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بمعاينة الطاعن عن التهمتين المذكورتين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت غيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون . فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن مما أسند إليه ، وذلك دون حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

الطعن رقم ١٠٦٦٧ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٩٧

١. لما كان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم ما لم يصدر تشريع لاحق اصلح للمتهم ، وكان منساق اعمال الأثر الرجعى للقانون الجنائي - بحسبانه اصلح للمتهم - أن يكون القانون الجديد قد ألغى القانون السابق صراحة أو ضمنا ، باعتبار أن هذه القاعدة تتصل بفض النزاع بين القوانين من حيث الزمان ، فلا مجال لإعمالها إلا إذا ألغى تشريع تشريعا آخر .

٢. من المقرر أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعى ألا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع بنص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

٣. لما كان نص المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ على أن " لا تسرى أحكام القانونين رقمى ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والقوانين الخاصة بإيجار الأماكن الصادرة قبلها على الأماكن التى لم يسبق تأجيرها ولا على الأماكن التى انتهت عقود إيجارها قبل العمل بهذا القانون أو تنتهى بعسده لأى سبب من الأسباب دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها طبقا للقانون " ، ونص المادة الثانية منه على أن " تطبق أحكام القانون المدنى فى شأن تأجير الأماكن المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القانون خالية أو مفروشة أو فى شأن استغلالها أو التصرف فيها " . يدلان - فى صريح لفظهما وواضح دلالتهما -

على أن المشرع حدد نطاق تطبيق القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ ، وقصر استبعاد سريان القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على الأماكن التي لم يسبق تأجيرها والأماكن التي انتهت عقود إيجارها قبل العمل بهذا القانون أو تنتهي بعده . بما مفاده أنه استثنى الأماكن التي انتهت عقود إيجارها قبل العمل بهذا القانون أو تنتهي بعده . بما مفاده أنه استثنى الأماكن الخالية من المستأجر وقت نفاذه أو التي تخلو بعد نفاذه من تطبيق أحكام قانوني إيجار الأماكن المشار إليهما وأخضع العلاقات الإيجارات الجديدة وعقود الاستغلال التي تتم بشأنها بعد نفاذه لأحكام القانون المدني ، ولازم ذلك أن أحكام القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سارية بجميع نصوصها المدنية والجنائية ، على العلاقات الإيجارية القائمة والتي أبرمت في ظل هذين القانونين قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ ، ومن بينها النصوص التي أثمت تقاضى مقدر إيجار يزيد عن المقرر قانونا ، ذلك أن القانون الأخير ، إذ يؤكد استمرار سريان أحكام القانونين المذكورين على تلك العلاقات الإيجارية القائمة ، لم يتضمن نصا بإلغاء أى من نصوص التجريم فيهما أو يعدل في أحكامهما ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ بإلغاء كل نص في أى قانون آخر يتعارض مع أحكامه إذ أن أحكامه لا تنطبق إلا على عقود إيجار الأماكن الخالية أو التي تخلو بعد نفاذه ، وهي التي أخضعها دون غيرها لأحكام القانون المدني وحده ، فألغى تطبيق أى قانون آخر في شأنها ، ومن ثم فإن الجرائم التي وقعت طبقا لنصوص القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ كما هو الحال في الجريمتين موضوع الطعن المائل تظل قائمة ، خاضعة لأحكامها ، حتى بعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ ، والمعدل بأحكامه ولا يمتد إليها أحكام هذا القانون بأثر رجعى لتخلف مناط أعمال هذا الأثر .

٤ . لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أحال في أسبابه وفي منطوقه الى الحكم المنقوض ، وكان نقض الحكم يترتب عليه إلغاؤه ويعتبر بالتالى معدوم الأثر فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له قانونا . فإن الحكم المطعون فيه إذ أحال في أسبابه ومنطوقه على الحكم المنقوض يكون قد أحال على حكم ملغى عديم الأثر مما يجعله خاليا من الأسباب مما يعيبه .

٥ . لما كان الطعن مقدما لثاني مرو فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك اعمكالا لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اقتصرت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا : تناضوا المبلغ المنوه عنه بالأوراق (خلة رجل) خارج نطاق عقد الإيجار . ثانيا : لم يقوموا بتحرير عقد إيجار ، وطلبت عقابهم بالمواد ٢/٣٤ ، ٢٦ ، ٧٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، والمادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ومحكمة جناح أمن الدولة باقلاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاقام بحبس المتهمين ثلاثة اشهر مع الشغل وبتغريم كل منهم ألفا واربعمئة جنيه ومثلها لصندوق الاسكان والزمامهم برد مبلغ سبعمائة جنيه للمجنى عليه وكفالى خمسين جنيها عن التهمة الأولى وبتغريمهم خمسمائة جنيه عن التهمة الثانية . استأنفوا ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بحبس كل من المتهمين ثلاثة اشهر مع الشغل وتغريمهم مبلغ ألف واربعمئة جنيه وأداء مثله لصندوق الاسكان الاقتصلادى لحافظة القاهرة والزمامهم برد مبلغ سبعمائة جنيه للمجنى عليه ، وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط عن التهمة الأولى وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للتهمة الثانية . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى ، ومحكمة الاعلدة
- بهيئة مغايرة - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف والوقف لعقوبة الحبس فقط .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليهم في هذا الحكم
بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ

المحكمة

من حيث إنه لما كان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون
الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم ما لم يصدر تشريع لاحق اصلح للمتهم ،
وكان مناط اعمال الأثر الرجعى للقانون الجنائى - بمحتبانه اصلح للمتهم - أن
يكون القانون الجديد قد ألغى القانون السابق صراحة أو ضمنا ، باعتبار أن هذه
القاعدة تتصل بفض النزاع بين القوانين من حيث الزمان ، فلا مجال لإعمالها إلا إذا
ألغى تشريع تشريعا آخر ، وكان من المقرر أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعى إلا بتشريع
لاحق له أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع بنص صراحة على هذا الإلغاء أو
يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى
سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع ، وكان نص المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة
١٩٩٦ على أن " لا تسرى أحكام القانونين رقمى ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير
وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن
بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر
والقوانين الخاصة بإيجار الأماكن الصادرة قبلهما على الأماكن التى لم يسبق تأجيرها
ولا على الأماكن التى انتهت عقود إيجارها قبل العمل بهذا القانون أو تنتهى بعده
لأى سبب من الأسباب دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها طبقا للقانون " ، ونص
المادة الثانية منه على أن " تطبق أحكام القانون المدنى فى شأن تأجير الأماكن
المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القانون خالية أو مقروشة أو فى شأن

استغلالها أو التصرف فيها " . يدلان - في صريح لفظهما وواضح دلالتهما - على أن المشرع حدد نطاق تطبيق القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ ، وقصر استبعاد سريان القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على الأماكن التي لم يسبق تأجيرها والأماكن التي انتهت عقود إيجارها قبل العمل بهذا القانون أو تنتهي بعده . بما مفاده أنه استثنى الأماكن الخالية من المستأجر وقت نفاذه أو التي تخلو بعد نفاذه من تطبيق أحكام قانوني إيجار الأماكن المشار إليهما وأخضع العلاقات الإيجارية الجديدة وعقود الاستغلال التي تتم بشأنها بعد نفاذه لأحكام القانون المدني ، ولأزم ذلك أن أحكام القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سارية بجميع نصوصهما المدنية والجنائية ، على العلاقات الإيجارية القائمة والتي أبرمت في ظل هذين القانونين قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ ، ومن بينها النصوص التي أثمت تقاضى مقدم إيجار يزيد عن المقرر قانونا ، ذلك أن القانون الأخير ، إذ يؤكد استمرار سريان أحكام القانونين المذكورين على تلك العلاقات الإيجارية ، لم يتضمن نصا بإلغاء أى من نصوص التجريم فيهما أو يعدل في أحكامها ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ بإلغاء كل نص في أى قانون آخر يتعارض مع أحكامه إذ أن أحكامه لا تنطبق إلا على عقود إيجار الأماكن الخالية أو التي تخلو بعد نفاذه ، وهي التي أخضعها دون غيرها لأحكام القانون المدني وحده ، قالغى تطبيق أى قانون آخر في شأنها ، ومن ثم فإن الجرائم التي وقعت طبقا لنصوص القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ كما هو الحال في الجريمتين موضوع الطعن المائل تظل قائمة ، خاضعة لأحكامهما ، حتى بعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ والعمل بأحكامه ولا يمتد إليها أحكام هذا القانون بأثر رجعى لتخلف مناط اعمال هذا الأثر .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجريمتي تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار كخلو رجل وعدم تحرير عقد إيجار ، قد شل به

قصور في التسبيب ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خلا من بيان واقعة الدعوى ومؤدى الأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن هذه المحكمة - محكمة النقض - قضت في الطعن المقام من المحكوم عليهم - الطاعين - في الحكم الصادر صدهم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة جنو القاهرة الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى ، والمحكمة المذكورة قضت بحكمها المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف عقوبة الحبس . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أحال في أسبابه وفي منظوقه إلى الحكم المنقوض ، وكان لنقض الحكم يترتب عليه إلغاؤه ، ويعتبر بالتالى معدوم الأثر فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له قانونا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أحال في أسبابه ومنظوقه على الحكم المنقوض يكون قد أحال على حكم ملغى عديم الأثر مما يجعله خايلا من الأسباب - وهو ما يتسع له وجه الطعن - مما يعيبه بما يبطله ويجب نقضه .

ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع ، وذلك اعمالا لحكم المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٢٣٧١٨ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة الأول من يولية سنة ١٩٩٧

١. لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا .

٢. إن المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة قد نصت على أنه " لوزير التجارة أن يحدد بقرار منه أجرة الصناعة ومقدار الربح في المشغولات الذهبية من عيار ٢١ قراط " ، ونصت الفقرة الثالثة من المادة ٢١ من القانون ذاته على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل تاجر ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يخالف أحكام المادة ٨ من هذا القانون بأن تقاضى عن المشغولات الذهبية المنصوص عليها فيها أجرا عن صنعها أو ربحا عن بيعها يزيد عن الحد الأقصى المحدد لها أو امتنع عن بيعها نظير الأجر أو الأرباح المحددة لهذه المشغولات " . كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يبين عيار المشغولات ، وما إذا كانت من نفس نوع العيار الذى ورد بوصف التهمة من عدمه ولم يبين قدر الربح الذى تقاضاه زائدا واتخذ من مجرد وجود فرق في الوزن دليلا على توافر أركان الجريمة فإنه يكون قاصرا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى عن المشغولات الذهبية عيار ٢١ ربحا أزيد من ربحه المقرر على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ،

٥ ، ٨ ، ٢١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ ، ومحكمة جناح بنى سويف قضت
غاييا عملا بمواد الاقحام بجس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لإيقاف
التنفيذ . عارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم
المعارض فيه . استأنف ومحكمة بنى سويف الابتدائية - بمينة استئنافية - قضت
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فطعن الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم
بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقاضى
ربح عن المشغولات الذهبية أكثر من المقرر قد شابه القصور فى التسيب ذلك أنه
خلا من بين واقعة الدعوى ومؤدى الأدلة التى عول عليها فى ادانته مما يعيب الحكم .
حيث إن الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على
ثبوتها فى حق الطاعن على مجرد قوله " أن واقعة الدعوى تخلص فيما جاء ببلاغ الجنى
عليه الذى قرر أنه قام بشراء الذهب محل الواقعة من المتهم وقدم فاتورة وعند قيامه
بوزن الذهب المشتري عن آخر تبين أنه يقل عن الوزن المشتري به والثابت بالفتورة
ثم عرض الذهب على مراقبة دمع المصوغات فثبتت شهادتها المرفقة أن الكمية وزنها
٣٢,٣٠٠ جراما والمتهم قرر أن الجنى يمكنه تغيير الذهب لأنه مسن المثليات وأن
الوزن أمام المشتري ، وكان وزنه ٥٠,٦٥٠ جراما ، وحيث إن الواقعة على النحو
السالف ثابتة فى حق المتهم ثبوتا كافيا لإدانته " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠
من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان
الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها
والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة
حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق

القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، وكانت المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة قد نصت على أنه "لوزير التجارة أن يحدد بقرار منه أجره الصناعة ومقدار الربح في المشغلات الذهبية من عيار ٢١ قراط ، ونصت الفقرة الثالثة من المادة ٢١ من القانون ذاته على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل تاجر ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يخالف أحكام المادة ٨ من هذا القانون بأن تقاضى عن المشغولات الذهبية المنصوص عليها فيما أجرا عن صنعها أو ربها عند بيعها يزيد عن الحد الأقصى المحدد لها أو امتنع عن بيعها نظير الأجر أو الأرباح المحددة لهذه المشغولات " ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يبين عيار المشغولات ، وما إذا كانت من نفس نوع العيار الذى ورد بوصف التهمة من عدمه ولم يبين قدر الربح الذى تقاضاه زالدا واتخذ من مجرد وجود فرق في الوزن دليلا على توافر أركان الجريمة فإنه يكون قاصرا مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

الطعن رقم ٨٦٣٥ لسنة ٦٧ القضائية

جلسة الأول من يولية سنة ١٩٩٧

١. لم يرسم قانون الاجراءات في المادة ٣١٠ منه شكلا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها أو بيان نص القانون الذي حكم بمقتضاه .

٢. لما كانت المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد نعت في الفقرة الأولى منها على أنه " إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الاجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى " ، وجرى نص الفقرة الثانية من ذات المادة بأنه " أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه مع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى ، وينظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية الى محكمة أول درجة للحكم في موضوعها " . مما مفاده أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصو عليهما في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية - في غير هاتين الحالتين - أن تتخلى عن نظر الدعوى وترد القضية الى محكمة أقل درجة بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها ، ومن ثم فإن قول الطاعن بانعدام الحكم الابتدائي لفقد ورقته الرسمية وخطأ محكمة ثاني درجة في التصدي للموضوع لما ينطوي عليه من تفويت احدى درجات التقضى على المتهم غير سليم ، وتكون المحكمة الاستئنافية قد اصبحت حين نظرت موضوع الدعوى وقضت فيها نزولا على حكم الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من القانون المذكور .

٣. من المقرر أن الحكم الصادر من محكمة تأديبية لا يجوز قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية طبقاً لنص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهو استناد صحيح في القانون ذلك أنه من المقرر أن الجزاءات المنصوص عليها في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ سواء المتعلقة بالضابط وبغيرهم كلياً جزاءات تأديبية بحتة بما فيها عقوبتي الحبس والسجن .

٤. من المقرر أن القانون التأديبي مستقل عن قانون العقوبات لاستقلال ذاتية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه ، وقد ينشأ عن الفعل الواحد خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائي مؤثّم بقانون العقوبات كذلك فإن الدعوى الجنائية تنفصل تماماً عن الدعوى السادية لاختلاف الدعويين سببا وموضوعا .

٥. من المقرر أن قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون إلا للأحكام الجنائية الباتة ، ومن ثم فإن الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقض بها الدعوى الجنائية وليس لها قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية .

٦. لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يستند في الإدانة إلى اقرار الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات المدعى بتزويره وبني قضاءه على ما اطمأن إليه من أقوال الشهود واعتراف المتهم الآخر فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلاً على أى دفاع يتصل بهذا المخضر .

٧. لما كان الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فإنه يجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية ، وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تحقيق ما ادعاه من تقرير محضر جمع الاستدلالات ولم يقدم معه ما يظاھرہ وليس في الأوراق ما يساعده ، فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون له محل .

٨. لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن كون واضحاً محدداً ، ولما كان الطاعن لم يبين ماهية أوجه التي أبداها في مذكرته المقدمة الى محكمة ثاني درجة وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناولها بالرد من عدمه ، ومن ثم فإن هذا الوجه لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم سرقوا النقود والبصوغات والأشياء المينة قدرا وقيمة بالأوراق والمملوكة لـ ، وكان ذلك من مسكنه ليلا ، وقد تمكنوا من دخوله عن طريق الادعاء الكاذب متحلين صفة رجلل مباحث أمن الدولة ، وعهد إليهم بتفتيش مسكن المجنى عليه على النحو المبين ، وطلبت عقابهم بالمادتين ٣١٦ مكررا ثالثا ، ١/٣١٧ - ٤ - ٥ من قانون العقوبات ، ومحكمة جناح الساحل قضت حضوريا اعتبارا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سبع سنوات مع الشغل والنفاذ . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غاييا بسقوط حقه في الاستئناف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بمجدا بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه بني واقعة الدعوى بما حصله أن الطاعن وآخرين تمكنوا من دخول مسكن المجنى عليه ليلا لسرقته بعد أن ادعوا كذبا أنهم من مباحث أمن الدولة عهد إليهم بتفتيش مسكنه وتمكنوا بذلك من سرقته حيث تم ضبطه متلبسا ومعه بعض المسروقات وفر الباقون بقية المسروقات وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من اقوال الشهود واعتراف الطاعن

بتحقيقات النيابة وهى ادلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها وانتهى الى القول بأنه يتعين معاقبة الطاعن بالمادة ٣١٦ مكررا ثالثا/ثانيا . لما كان ذلك ، وكان ما اثبتته الحكم فيما تقدم كافيا لتفهم الواقعة وظروفها حسبما تبينتها المحكمة ، ويكفى في بيان مادة القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون إذ لم يرسم قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٣١٠ منه شكلا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها أو بيان نص القانون الذى حكم بمقتضاه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت فى الفقرة الأولى منها على انه " اذا حكمت محكمة أول درجة فى الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا فى الاجراءات أو فى الحكم تصحح البطلان وتحكم فى الدعوى " ، وجوزى نص الفقرة الثانية من ذات المادة بأنه " أما إذا حكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وبمنظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية الى محكمة أول درجة للحكم فى موضوعها . مما مفاده أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، ولا تجوز بحال للمحكمة الاستئنافية - فى غير هاتين الحالتين - أن تتخلى عن نظر الدعوى وترد القضية الى محكمة أول درجة بعد ان استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها ، ومن ثم فإن قول الطاعن بانعدام الحكم الابتدائى لفقد ورقته الرسمية وخطأ محكمة ثانى درجة فى التمسك بالموضوع لما ينطوى عليه ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضى على المتهم غير سليم ، وتكون المحكمة الاستئنافية قد اصابته حين نظرت موضوع الدعوى وقضت فيها نزولا على حكم الفقرة الأولى من المادة ١٩٤ من القانون المذكور . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى القضية رقم عسكرية واطرحه تأسيسا على أن الحكم الصادر من محكمة تأديبية لا يجوز قوة الأمر المقضى امام المحاكم الجنائية طبقا لنص المادة ٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهو استناد صحيح فى القانون ، ذلك أن من المقرر ان الاجراءات المنصوص عليها فى قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ سواء المتعلقة

بالمضابط وبغيرهم كلها جزاءات تأديبية بحته بما فيها عقوبتي الحبس والسجن ، وكان من المقرر ان القانون التأديبي مستقل عن قانون العقوبات لاستقلال ذاتية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه ، وقد ينشأ عن الفعل الواحد خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائي مؤثم بقانون العقوبات ، كذلك فإن الدعوى الجنائية تنفصل تماما عن الدعوى التأديبية لاختلاف الدعويين سببا وموضوعا ، كما ان من المقرر ان قوة الامر المقضى امام المحاكم الجنائية لا تكون إلا للأحكام الجنائية الباتة ، ومن ثم فإن الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقض بها الدعوى الجنائية وليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يستند في الادانة الى اقرار الطاعن بمحضر جمع الاستدلالات المدعى بستزويره وبسبب قضاءه على ما اطمأن إليه من اقوال الشهود واعتراف المتهم الآخر فقد انحصر عنه الالتزام بالرد استقلالا على اى دفاع يتصل بهذا المحضر ، هذا الى انه لما كان الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فإنه يجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله الى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وان الدلائل عليه واهية ، وكان الطاعن لم يطلب الى المحكمة تحقيق ما ادعاه من تزوير محضر جمع الاستدلالات ولم يقدم معه ما يظااهره وليس في الأوراق ما يساعده فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، ولما كان الطاعن لم يبين ماهية اوجه الدفاع التي ابداهما في مذكرته المقدمة الى محكمة ثاني درجة وذلك لمراقبة ما اذا كان الحكم قبدا تناولها بالرد من عدمه ، ومن ثم فإن هذا الوجه لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا عدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ٩٢٤٠ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢ من بولية سنة ١٩٩٧

١. لما كانت الشهادة في الأصل هو إخبار الشخص بما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو ادراكه على وجه العموم بحواسه ، وكان البين من استعراض الحكم لأقوال الشاهد أنه لم يكن معاصرا لواقعة طلب الطاعن استئجار الوحدة السكنية من جمعية بمقابل المواقف على توصيل التيار الكهربائي لوحدة العقار المملوك لها ، والظروف التي احاطت بتلك الواقعة ، وأن شهادته لم تنصب عليها بما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه بحاسة من حواسه فهي بذلك شهادة تسامعية ، لا تكفى بمجرد أخذها باعتبارها دليلا قاطعا على الواقعة المراد اثباتها .

٢. من المقرر أن جريمة الرشوة لا تتم إلا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين الترشى والمرتشى أو الوسيط بينهما في ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح سواء في معرض تحصيله وقاعة الدعوى أو في سرده لأدلة الثبوت فيها ، أن اتفاقا غير مشروع قد انعقد بين جمعية والطاعن على أن يكون استئجار الأخير للوحدة السكنية بالعقار المملوك لها مقابل موافقته على توصيل التيار الكهربائي لذلك العقار . بما تتحقق به العناصر القانونية لجريمة طلب الرشوة التي دان الطاعن بها ، وإنما اتخذ من مجرد استئجار الطاعن للوحدة السكنية بالعقار المملوك للجمعية - سائلة الذكر - دليلا على قيام جريمة الرشوة واسنادها إليه ودانته بها ، وهو استدلال قاصر ليس من شأنه ان يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه من ثبوت جريمة الرشوة في حق الطاعن ، ومن ثم فإن الحكم في هذا الشأن يكون معيبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

٣. من المقرر ان العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال لإحدى الجنيات المينة في المادة ١١٩ من قانون العقوبات - هي الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التي اعمالها الحكم في حق الطاعن تبيح التزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التي لا يجوز ان تنقص مدته عن ثلاثة شهور ، وانه وإن كان هذا النص يجعل التزل بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التي أباح التزل إليها جوازا ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا مدرأت أخذ المتهم ومعاملته طبقا لنص المادة ١٧ المشار إليها ، ألا توقع العقوبة إلا على الاساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنما نخلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة محل الاتهام . لما كان ذلك-، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام وذكرت في حكمها أنما رأت معاملته طبقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ومع ذلك اوقعت عليه عقوبة السجن وهي إحدى العقوبتين التخيرييتين المقررتين لتلك الجريمة طبقا لنص المادة ١١٣/١ من قانون العقوبات ، فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، إذ كان عليها أن تزل بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخسول محكمة النقض ان تنقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين لها ما هو ثابت به انه مبنى على خطأ في تطبيق القانون . فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع فإنه يتعين ان يكون مع القضاة الاعادة .

٤. من المقرر ان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات ان يشتمل الحكم بالادانة على الاسباب التي بنى عليها ، وإلا كان باطلا والمراد بالتسبب الذي يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التي البنى عليها الحكم

والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق التسبب الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث ييسر الوقوف على مبررات ما قنسى به . أما افراغ الحكم في عبارات عامة معمنة أو وضعه في صورة جملة فلا يمتنع الغرض الذى قصده الشارع من إيجاب تسبب الأحكام ، ولا يمكن محكمة المتنب من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

٥ . لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص صورة واقعة الاضرار العمسد بأموال الجنية العامة التى يعمل بها الطاعن ، ودلل على ثبوتها فى حقه بما مؤداه أن الطاعن قام بتوصيل التيار الكهربائى لثلاجة حفظ خضر وفاكهة مملوكة لزوجته ، واخرى مملوكة وذلك بمخالفته للتعليمات والاجراءات والاصول الفنية المنظمة لتوصيلات القوى المحركة الواجبة الاتباع ، ودون اجراء المقاييسات الفنية المطلوبة وتحصيل قيمة التكاليف والرسوم المستحقة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات تنص بما يحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها الى تلك الجهة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة . فإذا كان الضرر الذى ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بالسجن " ، وكان إعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر أركان ثلاثة . الأول : صفة الجانى وهو ان يكون موظفا عاما بالمعنى الوارد فى المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات . الثانى : الاضرار بالأموال والمصالح المعهودة الى الموظف سواء كلنت تلك الأموال والمصالح للجهة التى يعمل بها أو للغير المعهود بها الى تلك الجهة ولو لم يترتب على الجريمة الى نفع شخصى له . الثالث : القصد الجنائى ، وهو اتجاه إرادة الجانى الى الاضرار بالمال أو بالمصلحة ، فلا تقع الجريمة اذا حصل الضرر بسبب الإهمال ، ويشترط فى الضرر كركن لازم لقيام جريمة الاضرار العمسد المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات ، أن يكون محققا أى حالا ومؤكدا لأن الجريمة لا تقوم على احتمال تحقق أحد أركانها ،

والضرر الحال هو الضرر الحقيقي سواء أكان حاضراً أم مستقبلاً ، والضرر المؤكد هو الثابت على وجه اليقين . لما كان ذلك ، وكان مما أورده الحكم المطعون فيه بشأن جريمة الاضرار العمدا بأموال الجهة العامة التي يعمل بها الطاعن والتي دانه بما - على النحو السالف بيانه - قد وضع في عبارات عامة مجملة ، لا يبين منها الأفعال المادية التي ترتكبها الطاعن والتي تتوافر بما مسؤوليته عن هذه الجريمة إذ لم يكشف الحكم في مدوناته بوضوح عن اوجه مخالفة الطاعن للتعليمات الخاصة بتوصيل القوى المحركة للثلاجتين المملوكتين لزوجته وآخر ، وماهية الاجراءات والأصول الفنية المنظمة لتوصيل القوى المحركة التي امتنع عن اتباعها في ذلك ، وما صدر عنه من اقوال وافعال تكشف عن تجاه ارادته الى عدم تحصيل قيمة التكاليف والرسوم المستحقة مقابل توصيل التيار الكهربائي الى هاتين الثلاجتين ، ودون ان يدلل الحكم على توافر نية الاضرار بالمال العام لدى الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً في التدليل على ثبوت جريمة اضرار الطاعن عمداً بالمال العام المملوك للجهة التي يعمل بها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفاً عاماً مديراً لفرع تابع لشركة توزيع مهرباء جنوب الدلتا ، طلب لنفسه وأخذ عطية شقة بالإيجار من جمعية في العقار المملوك لها بمدينة وذلك على سبيل الرشوة لأداء عمل من اعمال وظيفته هو توصيل التيار الكهربائي لوحدات ذلك العقار على النحو المبين بالتحقيقات . ثانياً : وبصفته السابقة استولى بغير حق وبنية التملك على التيار المهربائي المملوك لجهة عمله سائلة الذكر والبالغ قيمته ٤٥٢٢,٨٥ جنيه وذلك عن طريق التلاعب في عداد قياس الطاقة الكهربائية المستهلكة بمزرعة الدواجن الخاصة به على النحو المبين بالتحقيقات . ثالثاً : وبصفته السابقة اضر عمداً بأموال جهة عمله السابقة سائلة الذكر بأن قام بتوصيل التيار الكهربائي الى ثلاجة

حفظ الخنزير والفاكهة الخاصة بزوجه وأخرى خاصة بـ بالمخالفة
للتعليمات مما فوت على هذه الجهة تحصيل قيمة المقاييسات والتي تبلغ بالنسبة لكل
منهما ٢٦٥٢٦,٧٦ جنيه ، على النحو المبين بالتحقيقات ، وإحالة الى محكمة أمن
الدولة العليا بشين الكوم لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ،
والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١١١/٥ ،
١١٣/١ ، ١١٦ مكررا/١ ، ١١٨ ، ١١٩/ب ، ١١٩/مكررا/١ من قانون
العقوبات بمعاقبة المتهم أولا : بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبغريمه مبلغ ألف
جنيه عمدا اسند إليه بالتهمة الأولى . ثانيا : بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغريمه مبلغ
٤٠٥٢٢,٨٥٠ جنيه ، وبإلزامه برد مثل هذا المبلغ عما اسند اليه بالتهمة الثانية .
ثالثا : بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما اسند إليه بالتهمة الثالث . رابعا : بعزله من
وظيفته .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجرائم
الرشوة والاستيلاء بغير حق على مال عام والاضرار العمدة بأموال الجهة التي يعمل بها
قد شابه قصور في التسيب وفساد في اساتدلال ، ذلك بأن الحكم اقتصر في
استدلالة على ثبوت واقعة الرشوة في حق الطاعن من اقوال الشاهد بزعم
أن شهادته تسامعية ، إذ لم يكن شاهدا على تلك الواقعة وقت حصولها او معاصرا
للظروف التي احاطت بها ، بما لا يصلح الأخذ بها لأن مبناها الظن وليس اليقين ، ولم
يعرض الحكم لدفاع الطاعن بشأن عدم توافر اركان جريمة الرشوة في حقه لعدم قيام
اتفاق بينه وبين جمعية على ارتكابها ، وأن تحرير عقد ايجار الوحدة السكنية
المملوكة لتلك الجمعية لصالحه لا ينهض دليلا على اسناد جريمة الرشوة اليه وادانته
بها ، وجاء الحكم قاصرا في بيان الافعال التي اقترفها الطاعن والتي تتوافر بها

مستوليته عن جرمي الاستيلاء بغير حق على المال العام والاضرار العمد بأموال الجهة العامة التي يعمل بها ، ولم يكشف في مدوناته عن وجه استدلاله على صحة اسناد الافعال المكونة لذاتين الجرميتين الى الطاعن وثبوتهما في حقه . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعات الدعوى ونسبتها الى الطاعن في قوله " انه خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٣ ، وحال عمل المتهم مديرا لفرع التابع لشركة توزيع كهرباء جنوب الدكا وبدائية مركز محافظة المنوفية - أساء استعمال السلطات المخولة له بحكم وظيفته سائلة البيان ، بأن استغل حاجة جمعية الى توصيل التيار الكهربائي لوحدة العقار المملوك لها بمدينة عندما تقدمت له بطلب لهذا الغرض فرفضه بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٦ ، فأخ القائمون على الجمعية في طلب توصيل التيار الكهربائي لذلك العقار فطلب لنفسه عطية هي شقة بالإيجار في العقار المملوك لتلك الجمعية بمدينة على سبيل الرشوة لأداء عمل من اعمال وظيفته هو توصيل التيار الكهربائي لوحدة ذلك العقار ، وما ان استجابت الجمعية الى طلبه وحررت له عقد ايجار الشقة التي طلبها بتاريخ ٧/١١/١٩٩٠ حتى قام بتوصيل التيار الكهربائي للعقار المذكور بتاريخ ١٩/٣/١٩٩١ . كما وان المتهم المذكور وبصفته سائلة الذكر استولى بغير حق وبنية التملك على التيار الكهربائي المملوك لجهة عمله سائلة البيان ، والبالغ قيمته ٤٥٢٢,٨٥ جنيه ، وذلك عن طريق تلاعبه في عداد قياس الطاقة المستهلكة بمزرعة الدواجن الخاصة به ، بالاضافة الى انه وبصفته المذكورة اضر عمدا بأموال جهة عمله سائلة الذكر بأن قام بتوصيل التيار الكهربائي الى ثلاجة حفظ الخضار والفاكهة الخاصة بزوجته واخرى خاصة بـ متعمدا الاضرار بجهة عمله بمخالفة الاجراءات والاصول الفنية المطلوبة وتحصيل قيمة التكاليف والرسوم المستحقة والتي تبلغ بالنسبة لكل منهما ٢٦٥٢٦,٧٦ جنيه ،

وجعلتها بالنسبة لكليهما ٥٣,٥٣,٥٢ جنيه ، مما اضر بجهة عمله بحرمانها من الحصول على هذا المبلغ " ، واستدل الحكم على ثبوت واقعة الرشوة في حق الطاعن من اقوال الشاهد التي حصلها في قوله " كما شهد بالتحقيقات بأنه تم اختياره عضوا بمجلس اجارة جمعية بتاريخ ١٩٩١/٤/١٩ ثم اسندت لسيادته رئاسة مجلس الإدارة في ١٩٩١/٤/٢١ ، ومنذ التحاقه عضوا بمجلس إدارة الجمعية وجد أن الجمعية كانت تعاني من مشكلة تعثر توصيل التيار الكهربائي للعمارة التي اقامتها بمدينة لبيع وحداتها واستثمار العائد من حصة البيع كوديعة ثابتة في البنوك ، لأن المتهم بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٥ رفض طلب الجمعية بتوصيل التيار الكهربائي للعمارة المذكورة وبمخالفة الإلحاح من قبل القالمن على الجمعية انذاك ، وكان يرأس الجمعية المرحوم طلب المتهم أخذ شقة سكنية بالإيجار في تلك العمارة مقابل توصيل التيار الكهربائي لوحدها ، فاضطرت الجمعية الى الموافقة على هذا الطلب ، وبتاريخ ١٩٩٠/١/٧ حررت عقد ايجار للمتهم عن شقة في الدور الرابع فقام بتوصيل التيار الكهربائي للعمارة المذكورة بتاريخ ١٩٩١/٣/١٩ وبتاريخ ١٩٩٢/٢/٩ تنازل المتهم عن الشقة التي استأجرها من الجمعية " . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة في الاصل خي اخبار الشخص بمسا يكون قد رآه أو سمعه بنفسه او ادراكه على وه العموم بحواسه ، وكان البين من استعراض الحكم لأقوال الشاهد - المار ذكره - على السياق المتقدم - انه لم يكن معاصرا لواقعة طلب الطاعن استئجار الوحدة السكنية من الجمعية سالفة الذكر - مقابل الموافقة على توصيل التيار الكهربائي لوحدها العقار المملوك لها ، والظروف التي احاطت بتلك الواقعة ، وان شهادته لم تنصب عليها بما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه او ادراكه بحاسة من حواسه ، فهي بذلك شهادة تسامعية ، لا تكفى بمجرد هذا للأخذ بها باعتبارها دليلا قاطعا على الواقعة المراد اثباتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان جريمة الرشوة لا تتم إلا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين الراشي والمرتشى

أو الوسيط بينهما في ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح سواء في معرض تحصيله واقعة الدعوى أو في سرده لأدلة الثبوت فيها ، ان اتفاقا غير مشروع قد انعقد بين جمعية والطاعن على ان يكون استئجار الأخير للوحدة السكنية بالعقار المملوك لها مقابل موافقته على توصيل التيار الكهربائي لذلك العقار ، بما تتحقق به العناصر القانونية لجريمة طلب الرشوة التي دان الطاعن بما ، وإنما اتخذ من مجرد استئجار الطاعن للوحدة السكنية بالعقار المملوك للجمعية - سائلة الذكر - دليلا على قيام جريمة الرشوة واسنادها اليه وادانته بما ، وهو استدلال قاصر ليس من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته الحكم عليه من ثبوت جريمة الرشوة في حق الطاعن ، ومن ثم فإن الحكم في هذا الشأن يكون معيبا بالتقصير في التسيب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه انتهى الى ادانة الطاعن بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لإحدى الجهات العامة - موضوع التهمة الثانية - طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، واعمل في حقه المادة ١٧ من القانون ذاته ، ثم قضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال لإحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ من القانون - المار ذكره - هي الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التي اعملها الحكم في حق الطاعن تبيح التزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التي لا يجوز ان تنقض مدته عن ثلاثة شهور ، وانه وان كان هذا النص يجعل التزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التي أباح التزول اليها جوازا ، إلا أنه يتعين على المحكمة اذا ما رأت أخذ المتهم ومعاملته طبقا لنص المادة ١٧ المشار إليها ، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة محل الاتمام . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد جدانت الطاعن بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال عام وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقا لنص المادة ١٧ من

قانون العقوبات ، ومع ذلك اوقعت عليه عقوبة السجن وهى احدى العقوبتين
التخيرتين المقررتين لتلك الجريمة طبقا لنص المادة ١١٣/١ من قانون العقوبات ، فإن
حكمها يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون ، إذ كان عليها ان تنزل بعقوبة السجن
الى عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من
قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ تخول محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين
لها مما هو ثابت به أنه مبنى على خطأ فى تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطبق من
اختصاص بمحكمة الموضوع فإنه يتعين ان يكون مع النقض الاعادة ، وذلك بغير حاجة
الى بحث اوجه الطعن المتعلقة بالجريمة موضوع التهمة الثانية التى دين الطاعن بها . لما
كان ذلك ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان
يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التى بنى عليها ، وإلا كان باطلا ، والمراد
بالتسبب الذى يخل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التى انبنى عليها الحكم
والنتيجة هى له سواء من حيث الواقع او القانون ، ولكى يحقق التسبب الغرض منه
يجب ان يكون فى بيان جلى مفصل بحيث ييسر الوقوف على مبررات ما قضى به ،
اما افراغ الحكم فى عبارات عامة معماة او وضعه فى صورة مجملة فلا يحقق الغرض
الذى قصده الشارع من ايجاب تسبب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة
صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثابتها فى الحكم . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد استخلص صورة واقعة الاضرار العمد بأموال الجهة العامة التى
يعمل بها الطاعن ، ودلل على ثبوتها فى حقه ، بما مؤداه ان الطاعن قام بتوصيل التيار
الكهربائى لشلاجة حفظ خضر وفاكهة مملوكة لزوجته ، واخرى مملوكة لـ
وذلك بالمخالفة للتعليمات والاجراءات والأصول الفنية المنظمة لتوصيلات القوى
الحركة الواجبة الاتباع ، ودون اجراء المقاييس الفنية المطلوبة وتحصيل قيمة

التكاليف والرسوم المستحقة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات تنص على أن " كل موظف عام أضر عمدا بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها الى تلك الجهة يعاقب الاشغال الشاقة المؤقتة . فإذا كان الضرر الذي ترتب على فعله غير جسيم جاز الحكم عليه بالسجن " ، وكان اعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر اركان ثلاثة . الأول : صفة الجاني وهو ان يكون موظفا عاما بالمعنى الوارد في المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات . ثانيا : الاضرار بالأموال والمصالح المعهودة الى الموظف سواء كانت تلك الأموال والمصالح للجهة التي يعمل بها أو للغير المعهود بها الى تلك الجهة ، ولو لم يترتب على الجريمة اى نفع شخصي له . الثالث : القصد الجنائي ، وهو اتجاه ارادة الجاني الى الاضرار بالمال أو بالمصلحة ، فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الإهمال ، ويتشترط في الضرر كركن لازم لقيام جريمة الاضرار العمد المتصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات ، أن يكون محققا أى حالا ومؤكدا ، لأن الجريمة لا تقوم على احتمال تحقق احد اركانها ، والضرر الحال هو الضرر الحقيقي سواء أكان حاضرا أم مستقبلا ، والضرر المؤكد هو الثابت على وجه اليقين . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بشأن جريمة الاضرار العمد بأموال الجهة العامة التي يعمل بها الطاعن والتي دأته بها - على النحو السالف بيانه - قد وضع في عبارات عامة مجملة لا يبين منها الافعال المادية التي ارتكبتها الطاعن ، والتي تتوافر بها مسئولية عن هذه الجريمة إذ لم يكشف الحكم في مدوناته بوضوح عن اوجه مخالفة الطاعن للتعليمات الخاصة بتوصيل القوى المحركة للشاجتين المملوكتين لزوجته وآخر ، وماهية الاجراءات والاصول الفنية المنظمة لتوصيل القوى المحركة التي امتنع عن اتباعها في ذلك ، وما صدر عنه من اقوال واقوال تكشف عن اتجاهه ارادته الى عدم تحصيل قيمة التكاليف والرسوم المستحقة مقابل توصيل التيار الكهربائي الى هاتين الشاجتين ، ودون ان يدلل الحكم على توافر

نية الاضرار بالمال العام لدى الطاعن . فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا في
التدليل على ثبوت جريمة اضرار الطاعن عمدا بالمال العام المملوك للجهة التي يعمل
بها ، بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة . لما كان ما تقدم . فإنه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه عن الجرائم الثلاثة التي دين الطاعن بها والاعادة بغير حاجة لبحث اوجه
الطعن الأخرى .

الطعن رقم ١٩٦٢٢ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٦ من يولية سنة ١٩٩٧

١. لما كان تقرير الطعن المحرر بالسجل الخاص والموقع من الكاتب المختص وان تضمن اسم المحامي المقرر بالطعن دون توقيعه إلا أن الطعن يعتبر قائما قانونا . إذ يترتب على مجرد التقرير به دخوله في حوزة المحكمة واتصالها به بصرف النظر عن عدم التوقيع عليه من المقرر ، ذلك أن القانون لم يشترط في التقرير بالطعن بالنقض - بوصفه عملا اجرائيا - سوى الفصح الطاعن صاحب الصفة في الطعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي رسمه المشرع-وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم في خلال الأجل المحدد بالمادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢. من المقرر ان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم ، وان تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه الاستدلال بها وسلامة المأخذ ، وإلا كان حكمها قاصرا .

٣. من المقرر ان جريمة الاتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه ارادته الى احداث الاتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدث بغير حق ، وهو ما يقتضى ان يتحدث الحكم عنه استقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة اتلاف منقولات انجنى عليها

عمدا لم يورد الأدلة التي تساند إليها في الادانة إذ اسبب في اثبات حضور طرفي الخصومة وطلباتهم دون ان يبين واقعة الدعوى والأفعال التي اقترفتها الطاعن وكيفية احداثه ذات فعل الاتلاف أو التخريب وخلا من التسبب بعدم بيان أدلته التي عول عليها ، كما وانه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الاتلاف إذ مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعن قد تعمد اتلاف المنقولات موضوع الاتهام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبب .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أترف عمدا الأشياء المينة وصفها بقيمة بالأوراق والملوكة لـ على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٦١ ، ٢ من قانون العقوبات ، وادعت الجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح الشراية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنيها والتأييد فيما عدا ذلك .

قطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

حيث أن تقرير الطعن المحرر بالسجل الخاص والموقع من الكاتب المختص وان تضمن اسم المحامي المقرر بالطعن دون توقيعه إلا أن الطعن يعتبر قائما قانونا . إذ يترتب على مجرد التقرير به دخوله في حوزة المحكمة واتصالها به بصرف النظر عن

عدم التوقيع عليه من المقرر ، ذلك ان القانون لم يشترط في التقرير بالطعن بالنقض - بوصفه عملا اجرائيا - سوى الفصح الطاعن صاحب الصفة في الطعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي رسمه المشرع وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم في خلال الأجل المحدد بالمادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اتلاف منقولات عمدا قد شابه قصور في البيان ، ذلك بأن الحكم خلا من بيان الواقعة ببيان واضح يتحقق به اركان الجريمة ، ولم يورد مضمون كل دليل من ادلة الشبوت ، ولم يستظهر القصد الجنائي وثبوت اتجاه ارادته الى احداث الاتلاف ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي الذي اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه انه بعد ان اشار الى وصف التهمة التي نسبتها النيابة العامة الى الطاعن والى طلبها معاقبته وفق نص المادة ١/٣٦١ - ٢ من قانون العقوبات ، اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى وادلتها وثبوت التهمة في حق الطاعن في قوله بأن " حيث إن المتهم اعلن قانونا بالجلسة وحضر محامى المتهم ودفع وأن المجنى عليها اعترفت في محضر رسمي بأنها تسلمت منقولاتها كاملة وسليمة طبقا لما قرره في المحضر رقم ادارى الشراية ، وحضرت المجنى عليها بشخصها ومعها محاميها بالجلسة وادعت مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المدني المؤقت وطلبت أجلا للاعلان بالسداد ، وبجلسة حضرت المجنى عليها وقدمت اعلانا بالدعوى المدنية ، والحاضر مع المتهم طلب اجلا لتقديم صورة رسمية من المحضر الإدارى المنوه عنه ، وحضرت المجنى عليها كما حضر محامى المتهم وقدم حافظة مستندات بداخلها صورة رسمية من المحضر الإدارى رقم ادارى

الشرابية والذي يفيد بأن الزوج ترك منزل الزوجية منذ ليلة ١٥/٤/١٩٩١ ولم يعد وحجزت الدعوى للحكم جلسة والمحكمة قررت بذات الجلسة مد أجل الحكم جلسة لاتمام الاطلاع " . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة ان يشتمل على بيان الواقعة المسترجية للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وان تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، وإلا كان حكمها قاصرا ، كما أن جريمة الاتلاف المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات إنما هى جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه إرادته الى احداث اتلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدث بغير حق ، وهو ما يقتضى ان يتحدث الحكم عنه استقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة اتلاف منقولات الجنى عليها عمدا لم يورد الأدلة التي تساند إليها في الإدانة إذ أسهب في اثبات حضور طرفي الخصومة وطلباتهم - على النحو المار ذكره - دون ان يبين واقعة الدعوى والافعال التي اقترفها الطاعن وكيفية احداثه ذات فعل الاتلاف أو التخريب ، وخلا من التسبيب بعدم بيان ادلة التي عول عليها ، كما وأنه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الاتلاف إذ مدواته لا تفيد في ذاتها ان الطاعن قد تعمد اتلاف المنقولات موضوع الاتهام . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٩٢١٤ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٦ من بولية سنة ١٩٩٧

١. لما كان تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها كما هو الشأن في الدعوى المطروحة واقرت النيابة العامة على تصرفها في ذلك الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا يقدح في جديتها عدم بيان نوع المادة المخدرة المضبوطة بمحضر الضبط لأن الأعمال الاجرائية محكمة من جهة الصحة والبطان بمقدماتها لا بتائجها .

٢. من المقرر ان القانون لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال صحته خلوه من محل اقامة الطاعن او اوصافه طالما انه الشخص المقصود بالإذن .

٣. لما كان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن من وقوع القبض والتفتيش قبل صدور الإذن ورد عليه بقوله " فهو قول مرسل لم تفصح الأوراق عن دليلا على صحته ذلك ان الثابت بالأوراق أن إذن النيابة صدر مساء يوم ١٩٩٤/١١/٣ وأن القبض والتفتيش حصل مساء اليوم التالي ١٩٩٤/١١/٤ ، ومن ثم يضحى هذا الدفع على غير سند من الواقع والقانون والمحكمة تلتفت عنه " ، وهو رد سائع وكاف في اطراح الدفع لما هو مقرر من ان الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردتها

٤. لما كان من المقرر ان لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسبا مادان\م أن ذلك يتم في خلال المدة المحددة بالإذن ، وكان من المقرر

ايضا انه متى كان التفتيش الذى قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا فطريقة اجرائه متروكة لرأى القائم به ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شاهدى الاثبات وصحة تصوريهما للواقعة وان الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش -استنادا الى اقوالهما ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما حصله الحكم مها له مأخذه الصحيح فى الأوراق ، وكانت قد اطرحت تصوير الطاعن فإن ما يثيره فى هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيها او مصادرة عقيدتها فى شأنه امام محكمة النقض .

٥. من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يورى اليه اقتناعها وإن تعرض عما يخالفها من صورة اخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها اصلها فى الأوراق ، وأن لها فى سبيل ذلك وزن اقوال الشهود وتقديرها التقدير الذى تطمئن اليه بغير معقب ، ولما كان من المقرر انه متى اخذت المحكمة بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها الى اقواله فإنه لا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الصدد .

الوقائع

اقيمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار بلبات الحشيش المخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، واحالته الى محكمة جنايات السويس لحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ٢٩ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم (١) من الجدول رقم

(٥) الملحق بالقانون الأول بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدر باعتبار ان الاحراز مجرد من القصور .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احسراز نبات الحشيش المخدر بغير قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى قد شل به القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى سبقتة ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الأمر بهما مدلا على ذلك بتوانى شاهدى الاثبات في تنفيذ الإذن وعدم قيامهما بتفتيش منزل الطاعن لضبط المواد المخدرة المقول بتواجدها به ، إلا أن الحكم اطرح هذين الدفيعين بما لا يسوغ به اطراحهما ، وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ادلة سائغة مستمدة من قوال شاهدى الاثبات ومما ثبت من تقرير المعامل الكيميائية بمصلحة الطب الشرعى وهى ادلة سائغة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات بقوله " ... فإن المحكمة ترى أن التحريات التى صدر بناء عليها الإذن جدية وكافية لاصداره ، ومن ثم فهي تلتفت عن هذا الدفع " . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها كما هو الشأن في الدعوى المطروحة واقرت النيابة العامة على تصرفها في ذلك الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا يقدر في

جديتها عجم بيان نوع المادة المخدرة المضبوطة بمحضر الضبط لأن الأعمال الاجرائية محكمة من جهة الصحة والبطالان بمقدماتها لا ينتجها . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يتطلب شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من محل إقامة الطاعن او اوصافه طالما انه الشخص المقصود بالإذن ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به المدافع عن الطاعن من وقوع القبض والتفتيش قبل صدور الإذن عليه بقوله " فهو قول مرسل لم تفصح الأوراق عن دليل على صحته ذلك أن الثابت بالأوراق ان اذن النيابة صدر مساء يوم ١١/٣/١٩٩٤ ، وأن القبض والتفتيش حصل مساء اليوم التالي ١١/٤/١٩٩٤ ، ومن ثم يضحى هذا الدفع على غير سند من الواقع والقانون والمحكمة تلتفت عنه " ، وهو رد سائع وكاف في اطراح الدفع لما هو مقرر من ان الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي اوردتها . لما كلن ذلك ، وكان من المقرر أن لرجل الضبطية القضائية المتدرب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لإحرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسبا مادام أن ذلك يتم في خلال المدة المحددة بالإذن ، وكان من المقرر ايضا انه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا بطريقة اجرائه متروكة لرأى القائم به ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، وأن الضبط كان بناء على اذن النيابة العامة بالتفتيش استنادا الى اقوالهما ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما حصله الحكم منها له مأخذه الصحيح في الاوراق ، وكانت قد اطرحت تصوير الطاعن فإن ما يثيره في هذا الصدد ينحس الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا تجوز مدالتها فيه او مصادرة عقيدتها في شأنه امام محكمة النقض لأن لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث

الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تعرض عما يخالفها من صور اخرى مادام ساخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق ، وأن لها في سبيل ذلك وزن اقوال الشهود وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، ولما كان من المقرر انه متى اخذت المحكمة بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها الى اقواله فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٠٢٠١ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٩ من يولية سنة ١٩٩٧

١. من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في الحادى والعشرين من مارس سنة ١٩٩٥ فقرر المحكوم عليه - الأول - بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٢ من ابريل سنة ١٩٩٥ ، وقدم مذكرة باسباب الطعن بتاريخ السادس من مايو من العام ذاته ، غير موقع عليها في اصلها أو في صورها ، وان اشتملت على ما يفيد صدورها من مكتب الاستاذ الخامى . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد اوجبت بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة ، ان يوقع اسبابها محام مقبول امام محكمة النقض ، وكانت ورقة الاسباب المقدمة من المحكوم عليه - المار ذكره - في هذا الطعن ، قد بقيت غفلا من التوقيع حتى فوات ميعاد الطعن ، فإنها تكون باطلة وغير ذات اثر في الخصومة الجنائية ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .
٢. من المقرر ان جرميتى الشروع في وقاع أنثى بغير رضاها وهتك عرض انثى بالقوة والتهديد ، يلزم لقيام كل منهما عناصر واركان قانونية ذاتية تتفاير في احداها عن الأخرى .
٣. من المقرر ان الركن المادى في جريمة هتك العرض يتحقق بكل فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستطيل الى جسمه ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، وأن القصد الجنائى يتحقق في هذه الجريمة بانصراف ارادة الجانى الى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى الى فعلته او بالغرض الذى توخاه منه .

٤. لما كان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة الأولى من شروع فى وقاع انشى بغير رضاها الى هتك عرض انشى بالقوة والتهديد برغم اختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين عن الأخرى . يوجب عليهما لفت نظر الدفاع الى ذلك التعديل ، والذى قد يثير الطاعن جدلا بشأنه ، فإن هى لم تفعل ، فإنها تكون قد اخلت بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يتناول المحكمة ان تعاقب المتهم على اساس واقعة شملتها التحقيقات - لم تكن مرفوعة لها الدعوى عليه . دون ان تلفت نظر المدافع عنه الى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنيا على اجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن المحكوم عليه الأول - الذى لم يقبل طعنه شكلا - لاتصال وجه الطعن به - وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٥. لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر الجريمتين المسندتين الى الطاعن جريمة واحدة ، وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها ، فإنه لا جمدوى مما يشوه بشأن جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد ، مادامت المحكمة قد دانتته بجريمة هتك العرض بالقوة والتهديد وأوقعت عليه عقوبتها بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد .

الوقائع

اقيمت النيابة العامة كلامن : (١) (طاعن) ، (٢) (طاعن) ، (٣) بأنهم : ١- المتهمان الأول والثاني : شرعا فى واقعة بغير رضاها بأن استدرجاها الى شقة المتهم الثالث وتعديا عليها بالضرب وخلعا عنها بعض ملابسها العلوية (بلوفر) إلا أنه أوقف اثر جريمتيهما بسبب لا دخل إردتهما فيه هو مقاومتها لهما . ٢- المتهمون جميعا : هتكوا عرض التى لم تبلغ من العمر ثمانية عشر عاما بغير قوة أو تهديد بأن قاموا

بمعاشرتها جنسيا ، واحالتهم الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للتقيد والوصف
الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ٢١ من مارس سنة
١٩٩٥ عملا بالمادتين ١/٢٦٨ ، ١/٢٦٩ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين
الأولى والثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمعاقبة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل
لمدة سنة واحدة . باعتبار ان المتهمين الأول والثاني هتكا عرض الجنى عليها بالقوة
والتهديد . فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني والاستاذ
المحامي عن المحكوم عليه الأول والاستاذ المحامي عن
الاستاذ المحامي عن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في الحادى والعشرين من مارس سنة
١٩٩٥ ، فقرر المحكوم عليه الأول بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٢ ابريل سنة
١٩٩٥ ، وقدم مذكرة بأسباب الطعن بتاريخ السادس من مايو من العام ذاته ، غير
موقع عليها فى أصلها أو فى صورها ، وإن اشتملت على ما يقيد صدورها من مكتب
الاستاذ المحامي . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤
من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ قد اوجبت بالنسبة الى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة ، ان يوقع
اسبابها محام مقبول امام محكمة النقض ، وكانت ورقة الأسباب المقدمة من المحكوم
عليه - المار ذكره - فى هذا الطعن ، قد بقيت غفلا من التوقيع حتى فوات ميعاد
الطعن ، فإنها تكون باطلة وغير ذات اثر فى الخصومة الجنائية ، ومن ثم يتعين الحكم
بعدم قبول الطعن شكلا .

ومن حيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني استوفى الشكل المقرر فى
القانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي هتك العرض بالقوة وهتك عرض انثى لم تبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة بغير قوة أو تهديد قد أدخل بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة عدلت وصف التهمة الأولى المسندة الى الطاعن من شروع فى واقعة انثى بغير رضاها - والتي دارت بشأنها مرافعة الدفاع عنه - الى هتك عرض انثى بالقوة والتهديد ، وعدلت وصف التهمة الثانية بأن جعلت عمر المجنى عليها - أقل من ثمانى عشرة سنة ، دون أن تنبه الطاعن او المدافع عنه الى ذلك التعديل . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعن والمحكوم عليهما الأول والثالث بوصف أنه والمتهم الأول : شرعا فى واقعة بغير ضراها ، وأنه والمتهمين الأول والثالث : هتكوا عرض التى لم تبلغ من العمر ثمانية عشر عاما بغير ثوة أو تهديد ، وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبقا لمسواد الاقحام ، وانتهى الحكم المطعون فيه الى ادانة الطاعن والمحكوم عليه الأول - عن التهمة الأولى - بأنهما هتكا عرض بالقوة والتهديد بأن اعتديا عليها بالضرب لاجبارها على معاشرتهما جنسيا مهديدين إياهم بعدم عودة شقيقتها المجنى عليها معها إن لم ترضح إرادتهما ، وتمكن الأول من خلع ملابسها الخارجية عنها (بلوفر) عنوة ، بينما قام الثانى بتقطيع أزرار قميصها الذى كان يستر عورتها على النحو المبين بالأوراق ، وعاقبتهما طبقا للمسادة ١/٢٦٨ من قانون العقوبات ، ودالت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون ان تلفت نظر الدفاع الى المرافعة على اساسه . لما كان ذلك ، وكانت جريمتا الشروع فى وقاع انثى بغير رضاها وهتك عرض انثى بالقوة والتهديد ، يلزم لقيام كل منهما عناصر وأركان قانونية ذاتية تتفاير فى احداها عن الأخرى ، وكان من المقرر ان الركن المسادة فى جريمة هتك العرض يتحقق بكل فعل محل بالحياء العرضى للمجنى عليه ويستطيل الى جسمه ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، وأن القصد الجنائى يتحقق فى

هذه الجريمة بانصراف ارادة الجاني الى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني الى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منه . لما كان ذلك ، وكان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة الأولى من شروع فى وقاع أنشى بغير رضاها الى هتك عرض انشى بالقوة والتهديد برغم اختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين عن الاخرى . يوجب عليها لفت نظر الدفاع الى ذلك التعديل ، والذي قد يثير الطاعن جدلا بشأنه ، فإن هى لم تفعل ، فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يخول المحكمة ان تعاقب المتهم على اساس واقعة شملت التحقيقات - لم تكن مرفوعة بما الدعوى عليه - دون ان تلفت نظر المدافع عنه الى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبني على اجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الأول - الذى لم يقبل طعنه شكلا - لاتصال وجه الطعن به ، وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتبر الجريمتين المسندتين الى الطاعن جريمة واحدة ، وعقبه بالعقوبة المقررة لأشدها ، فإنه لا جدوى مما يشير به بشأن جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد ، مادامت المحكمة قد دانته بجريمة هتك العرض بالقوة والتهديد ووقعت عليه عقوبتها بوصفها ذات العقوبة الأشد .

الطعن رقم ١٠٥٧٢ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٣ من يولية سنة ١٩٩٧

لما كان الأصل في القانون أن الإذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره إلا لضبط جريمة - جناية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت مسبتها الى متهم معين وان هناك من الدلائل ما يكفى للتصدي لحرمة مسكنه او حرية الشخصية ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا مان المتهم قد دفع بطلان هذا الاجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن ترد عليه - بأسباب سائغة - بالقبول أو بالرفض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط جسم الجريمة - المحررات المزورة - في حيازة الطاعن دليلا على جدية تحريات الشرطة وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع . ذلك بأن ضبط المحررات المزورة إنما هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى اصدار الإذن بالتفتيش بل أنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح ان يتخذ منه دليل على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة اصدار الإذن أن يكون مسبقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع ان تبدى رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن - دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه - وان تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ اصدار الإذن من سلطة التحقيق . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .

الوقائع

اُتِّمَت النِّيا بة العامة الطاعن بأنه أولا : وهو ليس من ارباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو بطاقة تحقيق الشخصية رقم والمنسوب صدورها لرئاسة الجمهورية يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بطريق الاصطناع بأن قام بإنشاء البطاقة سالفة الذكر على غرار البطاقات الصحيحة ووضع عليها صورته ودون بها البيانات الخاصة به ووقع عليها بتوقيعات نسبها زورا الى الموظفين المختصين برئاسة الجمهورية وشفع البطاقة ببصمة ختم مقلد لخاتم رئاسة الجمهورية . ثانيا : استعمل المحرر سالف الذكر بأن قدمه للشاكن لإيهامهم بقدرته على إلحاقهم للعمل بالخارج . ثالثا : بصفته سالف الذكر اشترك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو البطاقة العائلية رقم سجل مدنى المنشأة محافظة سوهاج يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بطريق الاصطناع بأن اتفق معه على إنشاء البطاقة سالفة الذكر على غرار البطاقات الصحيحة وأمده بالبيانات الخاصة به فقام المجهول بتدوينها ووقع عليها بتوقيعات نسبها زورا الى المختصين بسجل مدنى المنشأة محافظة سوهاج وشفعها ببصمة ختم مقلد لخاتم سجل مدنى المنشأة فتتم الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . رابعا : قلد بنفسه خاتم احدى الجهات الحكومية (رئاسة الجمهورية) المبينة بالوصف أولا وقلد بواسطة غيره خاتم سجل مدنى المنشأة مركز سوهاج واستعمله بأن بصم به البطاقة المبينة بالوصف ثانيا ، واحالته الى محكمة جنايات كفر الشيخ لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/ثانيا - ثالثا ، ٤١ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة خمس سنوات وبمصادرة الأوراق المزورة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم التزوير في محور رسمي والاشتراك في تزوير محرر رسمي وتقليد خاتم لإحدى الجهات الحكومية قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع بطلان إذن النيابة العامة لعدم جدية التحريات التي بنى عليها إلا أن الحكم رد على هذا الدفع برد غير سائع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بطلان إذن النيابة العامة لعدم جدية التحريات لأنها جاءت بعد ضبط الطاعن ولم تكن سابقة على الواقعة ، وقد رد الحكم على هذا الدفع في قوله " وحيث إنه عن الدفع بعدم جدية التحريات فذلك قول مرسل أيضا إذ اسفرت التحريات عن واقعة ضبط المتهم وبحوزته جسم الجريمة واعتراف المتهم بها أمام سلطة التحقيق والمحاكمة " ، ومفاد ما تقدم أن المحكمة أسست اقتناعها بجدية التحريات التي بنى عليها الإذن على مجرد ضبط المحررات المزورة في حيازة الطاعن اثناء التفتيش . لما كان ذلك ، وكان الاصل في القانون ان الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره إلا لضبط جريمة - جناية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدى لحرمة مسكنه او لحرية الشخصية ، وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وإن كان موكولا الى سلطة التحقيق الى اصدارته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري ، وأن ترد عليه - بأسباب سائغة - بالقبول أو الرفض - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط جسم الجريمة - المحررات المزورة - في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع ذلك بأن ضبط المحررات

المزورة إنما هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريا الشرطة وعلى اصدار الاذن بالتفتيش بل انه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ به منه دليل على جدية التحريات السابقة عليه ، لأن شرط صحة اصدار الاذن أن يكون مسبقا بتحريات جدية يرجع معها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه مما كان يقضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - ان تبدى رأيها في عناصر التحريات السابقة على الاذن - دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه - وأن تقول كلمتها في كفايتها او عدم كفايتها لتسويغ اصدار الاذن من سلطة التحقيق ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٢١٩٧٠ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٢١ من يولية سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن جريمة التبيد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس . فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعبث بملكية المال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثن المشرع من ذلك إلا حالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه ، فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات وهو استثناء جاء على خلاف الاصل العام المقرر فلا يمتد حكمه الى ما يجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون .
٢. من المقرر ان العبرة في عقود الأمانة بحقيقة الواقع لا بعبرة الأوراق والفاظها ، وكان البين من الاطلاع على المفردات ان الطاعن تقدم بمستندات تمسك بدلائلها على نفى مسئوليته عن جريمة التبيد وانتفاء القصد الجنائي لديه ، وكان الحكم قد التفت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو انه عني ببحثها ومحص الدفاع المؤسس عليها لجاز ان يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوبا - فضلا عن قصوره - بالإخلال بحق الدفاع .
٣. لما كان الطعن مقدما لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية بصفته دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح عابدين ضد الطاعن بوصف انه تسلم منه مستندات شحن بضائع عبارة عن اسمنت قيمتها ٤٣٥٠٠٠ دولار امريكي ، وذلك للإفراج عنها جمر كيا وأن المتهم قد

وقع ايصالا باستلامه تلك البضاعة وتعهد بإيداعها بمخازن البنك إلا أنه لم يفعل رغم التنبيه عليه بذلك ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٤١ من قانون العقوبات ، والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الاقام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسمائة جنية والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والايقاف واثبات تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه المدنية .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من هيئة استئنافية اخرى ، ومحكمة الاعادة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والايقاف .

فطعن الاستاذ المحامي نائبا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبديد قد أخطأ في القانون وشابه قصور في التسبيب وانطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يستظهر القصد في حقه إذ أن البضاعة المنسوب إليه تبديدها مملوكة له وان علاقته بالبنك المجنى عليه مدنية قوامها وجود حساب بينهما وقد أوفى الطاعن بالزاماته إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع إيراد له أو ردا عليه مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من المفردات ان الطاعن قدم مذكرات ضمنها الدفاع المشار إليه بوجه الطعن واستند في تأييد صحته الى المستندات المرفقة بملف الدعوى ،

وتمسك بدلالة هذه المستندات على ملكيته للبضاعة المسند إليه تبديدها وبالتالي انتفاء القصد الجنائي لديه ، وقد دانه الحكم المطعون فيه بجرمة التبديد دون ان يواجه دفاعه المار ذكره ، وما ينطوى عليه هذا الدفاع من انتفاء القصد الجنائي لديه ، كما لم يفصل في المنازعة التي أثارها بشأن ملكية البضاعة التي دانه الحكم بتبديدها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان جريمة التبديد لا تتحقق "لا بتوافر شروط من بينها ان يكون الشئ المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس ، في عقاب على من بدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعبث بملكية المال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثن المشرع من ذلك إلا حالة اختلاس المال الحجز عليه من مالكه ، فاعتبرها جريمة خاصة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكمه الى ما يجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون ، وإذ كانت العبرة في عقود الأمانة بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق وألفاظها ، وكان البين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن تقدم بمستندات تمسك بدلالاتها على نفى مسئوليته عن جريمة التبديد وانتفاء القصد الجنائي لديه ، وكان القانون قد التفت عن تلك المستندات لم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعن ولو أنه عني ببحثها ومحض الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوبا - فضلا عن قصوره - بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن ، ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة ، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٩٣٦٧ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢١ من يولية سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أنه ينبغي في الاعتراف لكي يكون صحيحا ويمكن الاستناد إليه كدليل في الحكم ان يكون المتهم أدلى به وهو في كامل إرادته ووعيه ، فلا يجوز الاستناد الى الاعتراف الذي يصدر من المتهم في حالة فقدان الإرادة ، كما لو كان تحت تأثير مخدر أو عقار يسلبه إرادته ، ذلك أن الاعتراف هو سلوك إنساني والقاعدة أنه لا يعتبر سلوكا لا ما كان يجد مصدرا في الإرادة .

٢. لما كان الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره وليد إرادة منعدمة غير واعية وتحست تأثير المخدر هو دفاع جوهري - في خصوصية هذه الدعوى وفق الصورة السق اعنتقتها المحكمة - يتضمن المطالبة الجازمة بتحقيقه عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - ولا يقدح في هذا ان يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند من بين ما استند اليه - في ادانة الطاعن الى اعترافه ، واكتفى على السياق المتقدم - بالرد على الدفع بما لا يواجهه وينحسم به أمره ويستقيم اطراحه ، ودون ان يعنى بتحقيق هذا الدفاع عن طريق المختص فنيا ، فإن الحكم فوق قصوره يكون منطويا على الاخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد التعاطى جوهرا مخدرا (أفيون) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، واحالته الى محكمة جنابات بنها لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٧ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند (٩) من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق

بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير . بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه عشرة آلاف جنيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر (أفيون) بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، قد شابه قصور في التسبب واختلال بحق الدفاع ، ذلك انه اطرح برد غير سائق الدفع ببطلان واعتراف الطاعن لصدوره عن ارادة منعدمة غير واعية حال الادلاء به امام الشرطة والنيابة وقبل استعادة ادراكه من الغيوبة الناشئة عن اعطائه جرعة المخدر ، والتي أدخل على اثرها المستشفى ، ودون ان تقف المحكمة على رأى أهل الخبرة في تحقيق هذا الدفاع ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اعترافه أمام الشرطة والنيابة لانعدام إرادته لأنه كان في حالة غيوبة وعدم إدراك حال سؤاله وان حالته لم تكن تسمح باستجوابه ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع ورد عليه بقوله " إن المحكمة تلتفت عما اثاره الدفاع من بطلان الاعتراف أمام النيابة ، إذ تم بعد الواقعة بيومين ، ولا يوجد في الأوراق ما يدل على انه كان وليد اكراه وإنما تم طواعية واختيارا أمام سلطة التحقيق ، ومن ثم فإنها تطرح انكاره وواجه دفاعه" . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ينبغي في الاعتراف لكي يكون صحيحا ويمكن الاستناد إليه كدليل في الحكم أن يكون المتهم أدلى به وهو في كامل إرادته ووعيه ، فلا يجوز الاستناد الى الاعتراف الذي يصدر من المتهم في حالة فقدان الإرادة ، كما لو كان تحت تأثير مخدرا أو عقار يسلبه إرادته ، ذلك أن الاعتراف هو سلوك انساني والقاعدة أنه لا يعتبر سلوكا إلا ما كان يجد مصدرا في الإرادة . لما كان ذلك ، وكان الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره وليد

إرادة منعدمة غير واعية وتحت تأثير المخدر هو دفاع جوهرى - فى خصوصية هذه الدعوى وفق الصورة التى اعتنقتها المحكمة - يتضمن المطالبة الجازمة بتحقيقه عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوى أهل الفن صراحة ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند إليه - فى إدانة الطاعن الى اعترافه ، واكتفى على السياق المتقدم - بالرد على الدفع بما لا يواجهه وينحسم به أمره ويستقيم به اطراحه ، ودون ان يعنى بتحقيق هذا الدفاع عن طريق المختص فنيا ، فإن الحكم فوق قصوره يكون منظويا على الاخلال بحق الدفاع بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة ، دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ١٠٨٣٠ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢١ من يولية سنة ١٩٩٧

١. لما كان الحكم المطعون فيه لم يعول في ادانة الطاعن على شى مما أسفر عنه التصنت على المحادثات أو المقابلات الخاصة أو على ثمة تسجيلات ، وكان مما أورده الحكم من اقوال عضو الرقابة الإدارية إنما هو تحصيل لما شهد به ما اتصل بسمعه وبعده مباشرة من اقوال المبلغ وعند قيامه بإجراءات الضبط ولم يورد الحكم شيئا عما تلقاه الشاهد من أجهزة التسجيل . كما ان الحكم لم يعول في قضائه بالإدانة على شى مما قرره الطاعن عند استجواب النيابة العامة له ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يدعيه بشأن تلك الاجراءات ، ويكون غير منتج النعى على الحكم بأنه أعرض عن الدفع ببطلان اجراءات المراقبة والتسجيل وببطلان استجواب الطاعن أمام النيابة العامة .

٢. لما كان ما نصت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية من أنه " يجوز للرقابة الإدارية أن تجرى التحريات والمراقبة السرية بوسائلها الفنية المختلفة كلما رأت مقتضى لذلك ، وإذا أسفرت التحريات والمراقبة عن أمور تستجوب التحقيق أحيلت الأوراق الى النيابة الإدارية أو النيابة العامة حسب الأحوال بإذن من رئيس الرقابة الإدارية أو من نائبه ، وعلى النيابة الإدارية أو النيابة العامة إفادة الرقابة الإدارية بما انتهى إليه التحقيق ، ويتعين الحصول على موافقى رئيس المجلس التنفيذي (رئيس مجلس الوزراء) بالنسبة الى الموظفين الذين فى درجة مدير عام فما فوقها أو الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم الأصلية ١٥٠٠ جنيها سنويا عند إحالتهم للتحقيق " ، لا يعدو أن يكون تنظيما للعمل فى الرقابة الإدارية ولا يعتبر قيذا على حرية النيابة العامة فى اجراء التحقيق ، إذ هى تباشره وتتصرف فيه وفقا لقانون الإجراءات

الجنائية ، فطالما كانت الجريمة التي باشرت الرقابة الإدارية اجراء التحريات والمراقبة بشأنها من الجرائم التي لا يخضع رفع الدعوى الجنائية عنها أو ضد المتهم بارتكابها لأى من القيود الواردة فى قانون الاجراءات الجنائية ، فإن ما تتخذه النيابة العامة من اجراءات يكون بمنأى عن أى طعن ، ولو كانت الرقابة الإدارية قد أحالت الأوراق إليها دون أن تتقيد بما نصت عليه المادة الثامنة – المار ذكرها – لأن من حق النيابة العامة أن تتخذ ما تراه من اجراءات ولو أبلغت إليها الجريمة من أحاد الناس ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٣. لما كان البين من الأوراق أن المبلغ يدعى فإن ما ورد بوصف الاقلم من انه يدعى لا يعدو أن يكون من الأخطاء المادية ، ومن ثم فإن تصحيح المحكمة هذا الخطأ لا يتناول ذات الواقعة الجنائية التى أبدى الطاعن دفاعه فيها فلا يصح الطعن على الحكم من هذه الناحية . هذا الى أن الخطأ فى تحصيل اقوال شهود الالبات الذى يرد فى القائمة التى تقدمها النيابة العامة – بفرض حصوله – لا يصلح سببا للطعن بالنقض طالما أن الحكم المطعون فيه قد سلم من هذا العيب .

٤. لما كان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم – مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات – مرجعه الى محكمة الموضوع تنوله الملة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض ، وكان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استنادا الى اقوال المبلغ وعضو هيئة الرقابة الإدارية والسائق (الشاهد الرابع) هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحميها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن من تشكيك فى اقوال هؤلاء الشهود إنما ينحل الى جدل موضوعى لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض ، أما ما قيل بشأن التناقض

بين اقوال الشهود فحسب الحكم في ذلك أنه وأورد اقوالهم التي عول عليها بما ينطوى على ما يثيره الطاعن في هذا الصدد .

٥. لما كانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون إنشاء محاكمة أمن الدولة الصادر بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن يكون للنيابة العامة - بالإضافة الى الاختصاصات المقررة لها سلطات قاضى التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا ، ومن ثم فإنه يكون لها وفقا لما نصت عليه المادة ١٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية ان تأمر بحبس المتهم احتياطيا لمدة خمس عشر يوما وأن تأمر بعد سماع اقوال المتهم بمد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما ، أما ما استلزمه هذا النص من سماع اقوال النيابة العامة فلا محل له - في هذه الحالة - بعد أن اجتمعت للنيابة العامة باختصاصاتها وسلطات قاضى التحقيق عملا بأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها .

٦. لما كان القانون لا يشترط في جريمة الرشوة ان يكون الموظف وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من اقوال رئيس مصلحة بوزارة الاقتصاد ان الطاعن يعمل مديرا عاما لتلك المصلحة وأنه المختص بتوقيع أوراق ومذكرات ادارة تأسيس الشركات بالمصلحة ، ويقوم بعرضها على لجنة التأسيس ويحضر اجتماعاتها ويشرف على تنفيذ قراراتها ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه طلب وأخذ الرشوة في مقابل اتخاذ اجراءات عرض مستندات الشركة الخاصة بالمبلغ على اللجنة المختصة للموافقة على تأسيسها ، فإن ما أورده الحكم من ذلك كاف وسائغ في الرد على ما اثاره الطاعن بشأن عدم اختصاصه بالعمل الذى دفعت الرشوة في مقابل ادائه .

٧. لما كان البين من الأوراق ان النيابة العامة اسندت للطاعن أنه طلب وأخذ مبلغ ستمائة وخمسين جنيها على سبيل الرشوة وهي بذاتها الواقعة التي درات عليها المرافعة بمجلسات المحاكمة وقضى الحكم بإدائته عنها ، فإن زعم الطاعن بأن الحكم اضاف وقائع لم يشملها وصف الاتهام يكون غير صحيح .

٨. من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الفرق بين نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات ونص المادة ١٠٥ منه أنه إذا وجد اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على أداء العمل مقابل جعل الطبقت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات يستوى في ذلك أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا لأداء العمل أو لاحقا عليه مادام أداء العمل كان تنفيذا لاتفاق سابق إذ أنه نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ البداية ، أما إذا كان أداء العمل - أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات الوظيفة - غير مسبق باتفاق بين الراشي والمرتشى فإن العطاء اللاحق في هذه الحالة تنطبق عليه المادة ١٠٥ من القانون المذكور ، وكان البين مما حصله الحكم المطعون فيه أن المبلغ التبعاً الى الطاعن لتذليل العقبات التي اعترضت تأسيس الشركة فطلب الطاعن وأخذ منه المبالغ التي بينها الحكم لتيسير اجراءات التأسيس . فإن الحكم إذ أخذ الطاعن بنص المادة ١٠٣ آنفة الذكر يكون قد طبق القانون على الواقعة تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه بأن المادة ١٠٣ آنفة الذكر يكون قد طبق القانون على الواقعة تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه بأن المادة ١٠٥ من قانون العقوبات كانت الأولى بالتطبيق بعيداً عن محجة الصواب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفاً عمومياً طلب وأخذ عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته بأن طلب وأخذ من مبلغ ستمائة وخمسون جنيهاً على سبيل الرشوة مقابل اتخاذ اجراءات عرض مستندات

الشركة المشار إليها على لجنة المختصة للموافقة على تأسيسها ، وأحالة الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات وتفريجه مبلغ ألف جنيه عما أسند إليه .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الرشوة شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير إذن من رئيس مجلس الوزراء على نحو ما استرجعه قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية ، وببطلان الاتهام إذ أخطأت النيابة العامة اسم المجنى عليه وأسندت الى بعض الشهود ما يخالف أقوالهم بالتحقيقات ، وببطلان الإذن الصادر بمراقبة الهواتف وإجراء التسجيلات لصدوره استنادا الى تحريات غير جادة وقبل أن تتحقق النيابة من وقوع الجريمة ، وببطلان اجراءات المراقبة والتسجيل للبدء بها قبل صدور الإذن ولانفراد المبلغ بإجراء بعضها دون رقابة من مأمور الضبط القضائي ولإجراء المراقبة على هاتف وعلى شخص لم يشملها الإذن . هذا الى ان الخبر استبعد - لدى تفريغ التسجيلات - بعض العبارات المسجلة من تلقاء نفسه واستمع عضو الرقابة الإدارية للتسجيلات دون إذن من النيابة ، كما أن الهاتف الخاص بالطاعن كان معطلا في الفترة التي قبل بالمراقبة في خلالها ، وتمسك الطاعن بوجود تناقض بين اقوال الشهود الذين عولت المحكمة على اقوالهم وبين اقوال الشهود الآخرين ، ويتواطئ عضو الرقابة الإدارية مع الشاهد الرابع على تلفيق الاتهام له ، وببطلان استجواب النيابة العامة لعدم حيدة من أجراه

إذ وجه إليه أسئلة المأائية عن وقائع لا أصل لها فى الأوراق ، وببطلان انفراد النيابة العامة بمد الحبس الاحتياطى الذى اختص المشرع به قاضى التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة ، كما دفع الطاعن بأنه غير مختص بالعمل الذى قيل بأنه طلب الرشوة لأدائه وتمسك بوهن الدليل المستمد من أقوال المبلغ ، فرد الحكم على بعض هذا الدفاع بما لا يصلح ردا اعرض عن سائره دون رد ، وعول فى ادانة الطاعن على ما شهد به عضو الرقابة الإدارية مما سمعه من شريط التسجيل الباطل ، ولم تلفت المحكمة نظر الطاعن الى تعديلها التهمة بإضافة المبلغ المقال بدفعها قبل واقعة الضبط ، وعاقبه بموجب المادة ١٠٣ من قانون العقوبات حال أن المادة ١٠٥ منه كانت الأولى بالتطبيق ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن تردد على مصلحة الشركات التابعة لوزارة الاقتصاد لإلجاز اجراءات تأسيس شركة ، وغذ صادفته عقبات لدى بعض العاملين بالمصلحة والتجأ الى المتهم بصفته مديرا عاما بها وقابله بأحد الخال العامة وبمكتبه ، طلب الأخير وأخذ منه مبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل الرشوة لاتمام الاجراءات المطلوبة ثم طلب منه مبلغ ثلاثمائة وخمسين جنيه أخرى لأحد اعضاء اللجنة المختصة بالموافقة على التأسيس ، فابلاغ الأول هيئة الرقابة الإدارية . ثم أن المتهم أخذ منه مائة جنيه أخرى وواعده على مقابلته بطريق صلاح سالم ليدفع له باقى المبلغ ، وفى الموعد المحدد وبناء على إذن من النيابة العامة تمكن عضو هيئة الرقابة الإدارية من القبض على المتهم عند تسليمه المبلغ المذكور ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة أدلة سائغة استقاها من أقوال المبلغ وأربعة من شهود الاثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول فى إدانة الطاعن على شئ مما أسفر عنه التصنت على المحادثات أو المقابلات الخاصة أو على ثمة تسجيلات ، وكان ما أورده الحكم من أقوال عضو الرقابة الإدارية إنما هو تحصيل لما شهد به ما اتصل بسمعه وبعده مباشرة من أقوال المبلغ وعنج قيامه

باجراءات الضبط ولو يورد الحكم شيئاً عما تلقاه الشاهد من أجهزة التسجيل . كما أن الحكم لم يعول في قضائه بالإدانة على شيء مما قرره الطاعن عند استجواب النيابة العامة له ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يدعيه بشأن ذلك تلك الاجراءات ويكون غير منتج النعى على الحكم بأنه أعرض عن الدفع ببطلان اجراءات المراقبة والتسجيل وببطلان استجواب الطاعن امام النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكل ما نصت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية من أنه " يجوز للرقابة الإدارية أن تجرى التحريات والمراقبة السهرية بوسائلها الفنية المختلفة كلما رأت مقتضى لذلك ، وإذا أسفرت التحريات والمراقبة عن أمور تستوجب التحقيق أحيلت الأوراق الى النيابة العامة حسب الأحوال بإذن من رئيس الرقابة الإدارية أو ما نائبه ، وعلى النيابة الإدارية أو النيابة العامة إفادة الرقابة الإدارية بما انتهى إليه التحقيق ، ويتعين الحصول على موافقة رئيس المجلس التنفيذي (رئيس مجلس الوزراء) بالنسبة الى الموظفين الذين في درجة مدير عام فما فوقها أو الموظفين الذين تجاوزت مرتباتهم الأصلية ١٥٠٠ جنيها سنويا عند إحالتهم للتحقيق ، لا يعدو أن يكون تنظيماً للعمل في الرقابة الإدارية ولا يعتبر قيداً على حرية النيابة العامة في اجراء التحقيق ، إذ هي تباشره وتتصرف فيه وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية ، فطالما كانت الجريمة التي باشرت الرقابة الإدارية اجرى التحريات والمراقبة بشأنها من الجرائم التي لا يخضع رفع الدعوى الجنائية عنها أو ضد المتهم بارتكابهم لأى من القيود الواردة في قانون الاجراءات الجنائية ، فإن ما تتخذه النيابة العامة من اجراءات يكون بمنأى عن أى طعن ، ولو كانت الرقابة الإدارية قد أحالت الأوراق إليها دون أن تنقيد بما نصت عليه المادة الثامنة - المار ذكرها - لأن من حق النيابة العامة أن تتخذ ما تراه من اجراءات ولو أبلغت إليها الجريمة من آحاد الناس ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المبلغ يدعى فإن ما ورد بوصف الاتهام من أنه يدعى

..... لا يعدو أن يكون من الأخطاء المادية ، ومن ثم فإن تصحيح المحكمة هذا الخطأ لا يتناول ذات الواقعة الجنائية التي أبدى الطاعن دفاعه فيها فلا يصح الطعن على الحكم من هذه الناحية . هذا الى أن الخطأ في تحصيل اقوال شهود الاثبات الذي يرد في القائمة التي تقدمها النيابة العامة - بفرض حصوله - لا يصلح سببا للطعن بالنقض طالما أن الحكم المطعون فيه قد سلم من هذا العيب . لما كان ذلك ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم - مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات - مرجعه الى محكمة الموضوع تعزله الميزة التي تراها وتقدره التقدي الذي تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض ، وكان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استنادا الى اقوال المبلغ وعضوية هيئة الرقابة الإدارية والسائق (الشاهد الرابع) هو اطراح ضمني لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يشيره الطاعن من تشكيك في اقوال هؤلاء الشهود إنما ينحل الى جدل موضوعي لا تقبل اثره امام محكمة النقض ، أما ما قيل بشأن التناقض بين اقوال الشهود فحسب الحكم في ذلك \ أنه أورد اقوالهم التي عول عليها بما لا ينطوي على ما يشيره الطاعن في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون انشاء محاكم أمن الدولة الصادر بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن يكون للنياية العامة - بالإضافة الى الاختصاصات المقررة لها سلطات قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا ، ومن ثم فإنه يكون بما وفقا لما نصت عليه المادة ١٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا لمدة خمسة عشر يوما وأن تأمر بعد سماع اقوال المتهم بمد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما . أما ما استلزمه هذا النص من سماع اقوال النيابة العامة في محل له - في هذه الحالة - بعد ان اجتمعت للنياية العامة باختصاصاتها وسلطات قاضي التحقيق عملا بأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها

. لما كان ذلك ، وكان القانون لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل من اقوال رئيس مصلحة بوزارة الاقتصاد أن الطاعن يعمل مديرا عاما لتلك المصلحة وأنه المختص بتوقيع أوراق ومذكرات إدارة تأسيس الشركات بالمصلحة ويقوم بعرضها على لجنة التأسيس ويحضر اجتماعاتها ويشرف على تنفيذ قراراتها ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن انه طلب وأخذ الرشوة في مقابل اتخاذ اجراءات عرض مستندات الشركة الخاصة بالمبلغ على اللجنة المختصة للموافقة على تأسيسها ، فإن ما أورده الحكم من ذلك كاف وسائغ في الرد على ما اتاره الطاعن بشأن عدم اختصاصه بالعمل الذي دفعت الرشوة في مقابل أدائه ويكون معنى الطاعن في هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن النيابة العامة اسندت للطاعن انه طلب وأخذ مبلغ ستمائة وخمسين جنيها على سبيل الرشوة وهي بذاتها الواقعة التي دارت عليها المرافعة بمجلسات المحاكمة وقضى الحكم بإدائه عنها ، فإن زعن الطاعن بأن الحكم أضاف وقائع لم يشملها وصف الاتهام يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تفرق بين نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات ونص المادة ١٠٥ منه أنه إذا وجد اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على أداء العمل مقابل الجعل انطبقت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات يستوى في ذلك ان يكون العطاء سابقا أو معاصرا لأداء العمل أو لاحقا عليه مادام أداء العمل كان تنفيذا لاتفاق سابق إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ البداية ، أما إذا كان أجاء العمل - أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات الوظيفة - غير مسبوق باتفاق بين الراشي والمرتشي فإن العطاء اللاحق في هذه الحالة تنطبق عليه المادة ١٠٥ من القانون المذكور ، وكان البين مما حصله الحكم المطعون فيه أن المبلغ التجأ الى الطاعن لتذليل

العقوبات التي اعترضت تأسيس الشركة فطلب الطاعن وأخذ منه المبالغ التي بينها
الحكم لتيسير اجراءات التأسيس ، فإن الحكم إذا أخذ الطاعن بنص المادة ١٠٣ آنفة
الذكر يكون قد طبق القانون على الواقعة تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه بأن
المادة ١٠٥ من قانون العقوبات كانت الأولى بالتطبيق بعيدا من محجة الصواب . لما
كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٩٥٣٠ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢٨ من يولية سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن الاتفاق هو اتخاذ نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية امر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضي أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه ، وكان لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الاضرار في حق الطاعنين - وهو تدبر ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيراً هادئاً لا يتخلطه اضطراب مشاعر ولا انفعال - وبين ثبوت اتفاقهم - لا مجرد التوافق بينهم - على الاعتداء على الجنى عليهم وظهورهم سويًا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم في الاعتداء على الجنى عليهم ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة إذ هي أخذت الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالجنى عليهم تنفيذاً لهذا الاتفاق دون تفرقة بين أحدث الاصابات التي أدت الى وفاتهم وبين من أحدث غيرها من الاصابات ، وبالتالي فقد انحسرت عن الحكم دعوى الخطأ في تطبيق القانون .

٢. لما كان الحكم قد حصل اقوال الشاهد بما يتفق وما تضمنته اسباب الطعن منها فإن النعى عليه بدعوى الخطأ في الاسناد تكون غير مقبولة ، ولا يغير من الأمر أن الطاعنين أرادوا لتلك الأقوال غير المعنى الذي استخلصه الحكم منها ذلك بأنه من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وأن تفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها .

٣. من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق الحرية في الأخذ بما

تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما تضمنه التقرير الطبي الشرعى واطحرت - فى حدود سلطتها التقديرية - التقرير الطبي الاستشارى ، وهى غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع الى طلب استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذها الاجراء ، ولما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم فى خصوص استناده الى التقرير الطبي الشرعى فى الرد على ما اثاره الطاعنون من منازعة فى زمان الحادث وفى سبب وفاة الجنى عليهم لا يكون سديدا .

٤. لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن الطاعنين نازع فى وقوع الحادث بالمكان الذى حدده الشاهد والذى عثر فيه على خمس طلقات بدعوى انه خلا من الدماء ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى رده على هذا الدفاع الى ما قرره الشاهد التى لم ينزاع الطاعنون فى سلامتها من أنه عاون فى نقل الجنى عليهم من ذلك المكان الى المستشفى عقب اصابتهم مباشرة ، وكان مؤدى ذلك ان اجساد الجنى عليهم لم تستقر فى المكان المذكور ، فإن المنازعة فى وقوع الحادث فى المكان الذى حدده الشهود يكون - فى صورة الدعوى - من قبيل الدفاع الموضوع الذى يرمى الى التشكيك فى أدلة الاثبات والذى يكفى فى الرد عليه قضاء المحكمة بالإدانة استنادا الى ما اطمأنت إليه من تلك الأدلة .

٥. من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا تستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان لا تعارض بين ما اثاره الطاعنون من أن الشاهد قرر أنهم اطلقوا النار على الجنى عليهم من المواجهة وبين ما نقله عن التقرير الطبي الشرعى من أن اصابات الجنى عليه بالرأس والصدر من أسفل الى أعلى ، هذا فضلا عن أن جسم الإنسان متحرك ولا يتخذ وضعاً

ثابتا وقت الاعتداء ، وتقدير ذلك لا يحتاج الى خبرة خاصة ، فإن ما ينمىه الطاعنون من تناقض الدليلين القولى والفنى يكون على غير اساس .
٦ . من المقرر أن أوراق المستشفى لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة شأنها فى ذلك شأن سائر الأدلة .

الوقائع

أقمت النيابة العامة الطاعنين بوصف أنهم : أ) المتهمون جميعا : قتلوا عمدا مع سبق الاصرار بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحين ناريتين (مسدس وعصى شوم) وما ان ظفروا به حتى ضربه المتهم الأول عدة ضربات بعصا وأطلق صوبه المتهمان الرابع والخامس عدم أعيرة نارية قاصدين ممن ذلك قتله فحدثت اصاباته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين هما : أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر : ١) قتلوا عمدا مع سبق الاصرار بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحين ناريتين (مسدسين) وعصى شوم وما ان ظفروا به حتى ضربه المتهم الثانى عدة ضربات بعصا وأطلق صوبه المتهمان الرابع والخامس عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فحدثت اصاباته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ٢) قتلوا عمدا مع سبق الاصرار بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحين ناريتين (مسدسين) وعصى شوم وما أن ظفروا به حتى ضربه المتهم الثالث عدة ضربات بعصا واطلق صوبه المتهمان الرابع والخامس عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فحدثت اصاباته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ب) المتهمان الرابع والخامس : ١) أحرز كل منهما بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس) . ٢) أحرز كل منهما ذخائر (عدة طلقات) مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لأى منهما بحيازته أو احرازه ، واحالتهم الى محكمة جنابات سوهاج لمعاقبتهم طبقا للقييد والوصف

الواردين بأمر الإحالة ، وادعى قبل المتهمين بإلزامهم متضامين أن يؤدوا له مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ، ١/١ ، ٦ ، ٢٦/٢ - ٥ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الأول مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهمين الرابع والخامس بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشر عاما وبمعاقة المتهمين الأول والثاني والثالث بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما اسند إليهم وبمصادرة السلاحين الناريين المضبوطين باعتبار أن الاثام الأول المسند الى المتهمين هو ضرب أفضى الى موت وفي الدعوى المدنية بإلزام المحكوم عليهم سألقي الذكر بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدني مبلغ خمسمائة وواحد جنيه متضامين على سبيل التعويض المدني المؤقت .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجرائم الضرب المفضي الى الموت واحراز اسلحة نارية مششخنة وذخيرتها بغسر ترخيص شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع مع الخطأ في الاسناد وفي تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم وإن استبعد ظرف سبق الاصرار القائم على التدبير السابق والاتفاق بين الطاعنين وساق الواقعة على نحو لا يفيد أكثر من التوافق بينهم على الاعتداء ، عاد واستخلص باستنتاج غير سائغ وجود اتفاق بينهم ورتب عليه مسئوليتهم جميعا عن وفاة المجنى عليهم في حين أن التقرير الطبي الشرعى قطع بأن الاصابات غير النارية المنسوب احداثها للطاعنين الثلاثة الأول لا شأن لها في احداث الوفاة ، واتخذ الحكم من اقوال الشاهد خالد

..... سنداً لزعم الشاهد عرفة بأنه رأى واقعة الاعتداء على
النجنى عليهم على الرغم من أن مؤدى تلك الأقوال أن عرفة هذا لم ير
الاعتداء ، واكتفى بالحكم بإيراد نتيجة التقرير الطبى الشرعى دون أن يورد مضمونه
، وإذ نازع المدافع عن الطاعنين فى وقوع الحادث فى الزمان والمكان الذين حددهما
الشاهد عرفة وبالكيفية التى ذكرها وساق شواهد دفاعه من خلو ذلك المكان
من الدماء ومن تناقض أقوال هذا الشاهد مع ما تضمنه تقرير الصفة التشريحية بشأن
مسار الأعيرة فى جسد النجنى عليه والحالة الرمية لجثث النجنى عليهم وقت
الكشف عليها ومما تضمنه تقرير خبير استشارى فى الطب الشرعى بشأن أثر
الاصابات الرضية على أحد النجنى عليهم وطلب استطلاع رأى كبير الأطباء
الشرعيين فى تلك الأموال ، رد الحكم على مناحى هذا الدفاع بما لا يصلح رداً ،
هذا الى ان المدافع عن الطاعنين دلى على كذب الشاهد بما اثبت بأوراق
المستشفى من انه وصل إليها قبل وصول النجنى عليهم بأكثر من ساعة فلم يشهد
مصرعهم إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يسوغ اطراحه ، وفى هذا كله ما
يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر
القانونية للجرائم التى دان الطاعنين بارتكابها وساق على ثبوتها فى حقهم أدلة سائغة
تؤدى الى ما رتبها الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن ورد دفاع
الطاعنين ورد عليه واستبعد قيام نية القتل لديهم راح ينفى ظرف سبق الاصرار بقوله
" كما أن ظرف سبق الاصرار - ومناطه ارتكاب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد
اعمال فكر وروية - غير متوافر فى هذه الدعوى ذلك أن المتهم
حسبما هو ثابت بالأوراق توعد النجنى عليهم بإحضار ذويه لضربهم واسرع الى بلدته
وعاد غاضباً ومتنرفزاً على حد قول الشاهد بالتحقيقات ومعه بساقي
المتهمين وهو ما لا يتوافر به التفكير الهادئ والروية عند الاقدام على ارتكاب

الحادث ، ومن ثم ينحسر عن الواقعة ظرف سبق الاصرار ، ثم استطرد الحكم الى قوله " أنه بعد أن قام المجنى عليهم بصفع المتهم على وجهه ثارت ثائره واستشاط غيظا وحنقا عليهم واسرع الى بلدته يستنفر قومه وما ان ابلغ اقرباءه المتهمين و و بواقعة التعدي عليه من قبل المجنى عليهم حتى ثاروا هم بدورهم واتفقوا فيما بينهم على ضرب المجنى عليهم وجاءوا في معية وزمان واحد يستقلون سيارة ، وقد حملوا العصي الشوم والسلاحين الناريين والدفعوا صوب المجنى عليهم وأنمال ثلاثة منهم عليهم بالضرب بالعصى وقام المتهمان و بإطلاق الأعيرة النارية عليهم فمن ثم تتوافر في حقهم جميعا أركان جناية الضرب المفضى الى الموت المؤثمة بالمادة ١/٢٣٦ عقوبات ويكونون جميعا مسئولين عنها باعتبارهم فاعلين أصليين طالما أنهم باشروا فعل الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفقوا فيما بينهم على مقارفته " ، وكان من المقرر ان الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضى ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تقوم لديه ، وكان لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعنين - وهو تدبر ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيرا هادئا لا يخالطه اضطراب مشاعر ولا انفعال - وبين ثبوت اتفاقهم - لا مجرد التوافق بينهم - على الاعتداء على المجنى عليهم وظهورهم سويا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم فى الاعتداء على المجنى عليهم على النحو الذى ساقه الحكم فيما تقدم ، ومن ثم فلا تشريب على المحكمة إذ هى أخذت الطاعنين عن النتيجة التى لحقت بالمجنى عليهم تنفيذا لهذا الاتفاق دون تفرقة بين من أحدث الاصابات التى أدت الى وفاتهم وبين من أحدث غيرها من الاصابات ، وبالتالي فقد انحسرت عن الحكم دعوى الخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل اقوال الشاهد خالد بما

يتفق وما تضمنه اسباب الطعن منها فإن النعي عليه بدعوى الخطأ في الاسناد تكون غير مقبولة ، ولا يغير من الأمر ان الطاعنين أرادوا لتلك الأقوال غير المعنى الذى استخلصه الحكم منها ذلك بأنه من المقرر ان من حق محكمة الموضوع ان تحصل اقوال الشاهد وأن تفهم سياقها وتستشف مراميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - على خلاف ما يدعى الطاعنون - قد نقل عن التقرير الطبي الشرعى - صلبا ونتيجة - ما يكفى لحمل قضائه والرد على دفاع الطاعنين ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بينهم والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما تضمنه التقرير الطبي الشرعى واطرحت - فى حدود سلطتها التقديرية - التقرير الطبي الاستشارى ، وهى غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع الى طلب استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، ولما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم فى خصوص استناده الى التقرير الطبي الشرعى فى الرد على ما اثاره الطاعنون من منازعة فى زمان الحادث وفى سبب وفاة المجنى عليهم لا يكون سليدا . ، ولما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن الطاعنين نازع فى وقوع الحادث بالمكان الذى حدده الشاهد عرفة والذى عثر فيه على خمس طلقات بدعوى أنه خلا من الدماء ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى رده على هذا الدفاع الى ما قرره الشاهد خالد التى لم ينازع الطاعنون فى سلامتها ، من أنه عاون فى نقل المجنى عليهم من ذلك المكان الى المستشفى عقب اصابتهم مباشرة ، وكان مؤدى ذلك أن أجساد المجنى عليهم لم تستقر فى المكان المذكور ، فإن المنازعة فى وقوع الحادث فى

المكان اذنى حدده الشهود يكون - فى صورة الدعوى - من قبيل الدفاع الموضوعى الذى يرمى الى التشكيك فى أدلة الاثبات والذى يكفى فى الرد عليه قضاء المحكمة بالإدانة استنادا الى ما اطمأنت إليه من تلك الأدلة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان لا تعارض بين ما اثاره الطاعنون من أن الشاهد عرفة قرر أنهم اطلقوا النار على المجنى عليهم من المواجهة وبين ما نقله عن التقرير الطبى الشرعى من أن اصابات المجنى عليه بالرأس والصدر من أسفل الى أعلى ، هذا فضلا عن أن جسم الإنسان متحرك ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء ، وتقدير ذلك لا يحتاج الى خبرة خاصة ، فإن ما ينعاه الطاعنون من تناقض الدليلين القولى والفنى يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكانت أوراق المستشفى التى أشار إليها المدافع عن الطاعنين لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة شأنها فى ذلك شأن سائر الأدلة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تر فى تلك الأوراق دليلاً على ساعة وصول كل من الشاهد والمجنى عليهم الى المستشفى للأسباب السائغة التى أوردتها وفى حدود سلطتها التقديرية ، فإن الجدل فى شأنها يرد فى حقيقته على مسألة موضوعية لا شأن لمحكمة النقض بها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعاً مع الزام الطاعنين بالمصاريف المدنية .

الطعن رقم ١٠٨٧١ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٣١ من يولييه سنة ١٩٩٧

١. لما كان المحكوم عليه الأول وإن قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض الحكم هو مناط اتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله . وكان التقرير بالطعن وتقديم الأسباب التي بنى عليها يكونان معا وحده إجرائية واحدة لا يقوم فيها إحداها مقام الآخر ولا يغني عنه فإن طعن المحكوم عليه الأول يكون غير مقبول .

٢. من المقرر أم الدفع بصدور الأذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبوط والتفتيش بناء على الأذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها .

٣. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لم تثق فيما شهدوا به وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها هذا فضلا أن لجوء الضابط يوم تحريره محضو تحرياته إلى وكيل النيابة في مكان تواجدته بمزله لاستصدار الأذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق حريته ولا مخالفة فيه للقانون وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في سلامة إجراءاته .

٤. لما كان الحكم قد عرض إلى قصد الطاعن والمحكوم عليه الآخر من إحراز المخدر المضبوط بقوله " وحيث أنه عن القصد من حيازة واحراز المتهمين للمخدر المضبوط فلما كان الثابت من تحريات شهود الإثبات وأقوالهم في التحقيقات أن المتهمين يتجرون في المواد المخدرة ، وكان هذا الذي انتهوا إليه قد تأيد بما نسبته

هؤلاء للمتهمين الأول والثاني من أنهما أقرا لهم أطر ضبطتهما بمجازتهما للمضبوطات واتجارهما في المواد المخدرة فضلا عن ضبط المخدر المضبوط في حالة اعداد وقيمتة لبيعه إذ ضبط على زجاج برواز وضبطت الشفرة التي استخدمت في تعبته كما ضبطت اللقافات الذهبية والفضية التي تستخدم في تعبته . والمتهم الثاني فضلا عما تنائر على الأرض حال التعبئة في مخدر الهيروين الأمر الذي يؤكد قصد الإتجار لدى المتهمين وأن المبالغ المضبوطة متحصلة من هذه التجارة . وكان احراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وكان الحكم قد دلل على توافر هذا القصد تدليلا سائغا .

٥. من المقرر أن المصادرة إجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها بغير مقابل ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بمصادرة ما ضبط من نقد مصرى في حوزة الطاعن الثاني إنما كان يوصفه متحصل من جريمة الإتجار في المخدر المضبوط التي توافرت في حقه فإن منعه في هذا الشأن غير سديد .

٦. من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة في الواقعة التي أحال إليها الحكم بشأنها واستند إليها وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الملازم أول أن تحرياته السرية والشاهد الثاني أسفرت عن اتجار المتهمين في المواد المخدرة وبعد استئذان النيابة العامة داهم والشاهد الثاني والثالث مسكن المتهم الأول وهو بالطابق الأرضى وتمكن من ضبطه إذ كان في مواجهته وتمكن الشاهد الثاني من ضبط المتهم الثاني بمعرفته على يسار الداخل ولم يفلح تعقب الشاهد الثالث للمتهم الذى تمكن من الفرار من خلال منور العقار ، مما مفاده أن ما أحال فيه الحكم إنما ينصب على ما قام به الضابطين الآخرين من

إجراءات وإبراز دوره ودور كل منهما فلا عليه إن هو أحال في بيان شهادة الثاني والثالث إلى أقوال الأول الذى لم ينسب للثاني اشتراك في المراقبة أثناء التحريات ولم ينسب للأخير الاشتراك في التحريات أو ضبط وتفتيش المتهمين الأول والثاني . وهو ما لا يجادل الطاعن في صحته واشتمال الأوراق عليه وتكون معه مدونات الحكم كافية بذاتها لا يضاف أن المحكمة حين قضت في الدعوى قد ألت إماما صحيحا بمبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبين الأساس الصحيح الذى قامت عليه شهادة كل شاهد ، ويتضح منه وجه استدلالها وسلامة ماخذها .

٧. لما كان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المخدرة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات حيازة الطاعن الثاني لمخدر الهيروين المضبوط بمسكن الطاعن الأول إلى تحريات ضابطى مكتب مكافحة المخدرات بالأسكندرية وأقوالهما التى اطمأن إليهما والتى حصل مؤداها بأن الطاعن وآخرين يتجرون فى المواد المخدرة ويحتفظ بها الطاعن الأول فى مسكنه وبناء على إذن التفتيش الصادر للشاهد الأول قام ومرافقه الشاهد الثانى بضبط مخدر الهيروين على برواز وجد على منصدة بصالة مسكن الطاعن الأول عليه آثار لمخدر الهيروين ونصف شفرة حلقة بها آثار لذات المخدر وقصاصات من الورق الذهبى والفضى بها آثار لمخدر الهيروين وحول المنصدة وأرضية الصالة وجدت حبيبات كثيرة من مادة الهيروين وعثر بحبيب الصديرى الذى يرتديه الطاعن الثانى على لفافة تحوى قطع من النايلون بها آثار لمخدر الهيروين ولفافة أخرى تحوى كمية من مخدر الهيروين . ولما كان الطاعن لا يجادل فى أن ما أورده الحكم من وقائع وما حصله من أقوال الشاهد الأول وتحرياته التى اطمأن إليها وعول عليها فى الإدانة له أصله الثابت

في الأوراق . وكان ما أورده الحكم من ذلك كافيا وسائغا في التدليل على نسبة المخدر المضبوط للطاعن الثاني ، فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الشأن ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي لا يقبل لدى محكمة النقض .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم حازوا وأحرزوا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "هيروين" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا واحالتهم إلى محكمة جنايات الإسكندرية لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٧، ٤٠، ١/٣٤٠ بنسبة ٦/٢، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبنسبة رقم ٢ من القسم الأول من الجداول رقم ١ الملحق مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتعزيم كل منهما مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر والأدوات والمبالغ المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال الحكم به ، وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله . وكان التقرير بالطعن وتقديم الأسباب التي بنى عليها يكونان معا وحدة إجرائية واحدة لا يقوم فيها إحداها مقام الآخر ولا يغني عنه ، فإن طعن المحكوم عليه الأول يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن طعن المحكوم عليه الثاني استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى أوجه الطعن التي تضمنتها تقريرى الأسباب المقدمين من المحكوم عليه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرمة إحراز مخدر الهيروين بقصد الإتجار قد شابه فى التسبب وفساد فى الاستدلال وخطأ فى الإسناد وإخلال بحق الدفاع ذلك أنه دفع ببطالان القبض والتفتيش لوقوعهما قبل صدور الأذن بهما واستدل على ذلك بأقواله فى التحقيقات وأقوال شهود النفى وخلو دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات بالأسكندرية من مواقيت قيام القوة التى تولت الضبط والتفتيش وعودتهما واستصدار الإذن من وكيل النيابة فى منزلة إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يسوغ إطرأحه - ولم يدلل على حيازته وإحرازه للمخدر المضبوط إذ ضبط بمسكن المحكوم عليه الأول . ولم يعثر بملابسه سوى على مجرد آثار للمخدر دون الوزن - كما انتهى إلى إعتبار إحراز الطاعن للمخدر بقصد الإتجار دون أن يورد تدليلاً سائغاً أو كافياً على توافر هذا القصد وقضى بمصادرة المبلغ المضبوط بالرغم من أنه ضبط فى مسكنه الذى لا علاقة له بواقعة ضبط المخدر - كما أحال فى بيان شهادة الشاهد الثانى والثالث إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول على الرغم من أن الشاهد الثانى ذكر أنه لم يشترك فى إجراء المراقبة أثناء التحريات وأن دوره اقتصر على القبض على الطاعن دون المحكوم عليه الأول كما أن الشاهد الثالث قرر أنه لم يشترك فى إجراء التحريات وأن دوره وقف عند حد تتبع المتهم الهارب الذى لم يفلح فى القبض عليه . كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر بسببه كافة العناصر القانونية للجرمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ، وما أورده تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطالان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن النيابة العامة وإطرأحه بقوله " وحيث إنه عن الدفع المبدى من دفاع المتهمين

الأول والثاني يطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن النيابة العامة استنادا إلى ما قرره المتهمان المذكوران بشأن ميعاد ضبطهما فضلا عن التلاحق الزمني في الإجراءات فإن المحكمة وقد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات ووثقت في تصويرهم لواقعة الضبط فإنها تطرح دفاع المتهمين في هذا الشأن . ومن ثم فإن الدفع ذلك يضحى في غير محله " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الأذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الأذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها فإن ما رد به الحكم على السياق المتقدم يكون سائغا وكافيا في إطراح الدفع ولا يقدح في ذلك قالة شهود النفي لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لم تثق فيما شهدوا به وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها هذا فضلا أن لجوء الضابط يوم تحريره محضر تحرياته إلى وكيل النيابة في مكان تواجدته بمزله لاستصدار الإذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق حريته ولا مخالفة فيه للقانون وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في سلامة إجراءاته فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى قصد الطاعن والمحكوم عليه الآخر في إحراز المخدر المضبوط بقوله " وحيث أنه عن القصد من حيازة واحراز المتهمين للمخدر المضبوط فلما كان الثابت من تحريات شهود الإثبات وأقوالهم في التحقيقات أن المتهمين يتجرون في المواد المخدرة ، وكان هذا الذي انتهى إليه قد تأيد بما نسبته هؤلاء للمتهمين الأول والثاني من أنهما أقرتا لهم أثر ضبطهما بمحيازتهما للمضبوطات وتجارهما في المواد المخدرة فضلا عن ضبط المخدر المضبوط في حالة اعداد وتهيئة لبيعه إذ ضبط على زجاج برواز وضبطت الشفرة التي استخدمت في تعبئته كما ضبطت اللقافات الذهبية والفضية التي تستخدم والمتهم الثاني فضلا عما تنائر على الأرض حال التعبئة من مخدر الهروين الأمر الذي يؤكد قصد الإتجار لدى المتهمين

وان المبالغ المضبوطة متحصلة من هذه التجارة ، وكان احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وكان الحكم قد دلل على توافر هذا القصد تدليلا سائغا - مما يضحى التعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها بغير مقابل . وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بمصادرة ما ضبط من نقد مصرى فى حوزة الطاعن الثانى إنما كان بوصفه متحصل من جريمة الاتجار فى المخدر المضبوط التى توافرت فى حقه ، فإن منعه فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة فى الواقعة التى أحال إليها الحكم بشأنها واستند إليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الملازم أول " أن تحرياته السرية والشاهد الثانى أسفرت عن اتجار المتهمين فى المواد المخدرة وبعد استئذان النيابة العامة داهم والشاهد الثانى والثالث مسكن المتهم الأول وهو بالطابق الأرضى وتمكن من ضبطه إذ كان فى مواجهته وتمكن الشاهد الثانى من ضبط المتهم الثانى بمعرفته على يسار الداخل ولم يفلح تعقب الشاهد الثالث للمتهم الذى تمكن من الفرار من خلال منور العقار " مما مفاده أن ما أحال فيه الحكم إنما ينصب على ما قام به الضابطين الآخرين من إجراءات وإبراز دوره ودور كل منهما فلا عليه إن هو أحال فى بيان شهادة الثانى والثالث إلى أقوال الأول الذى لم ينسب للثانى اشتراك فى المراقبة أثناء التحريات ولم ينسب للآخر الاشتراك فى التحريات أو ضبط وتفتيش المتهمين الأول والثانى . وهو ما لا يجادل الطاعن فى صحته واشتمال الأوراق عليه وتكون معه مدونات الحكم كافية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى قد ألت إلما صحيحا بمنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت الأساس الصحيح الذى قامت عليه شهادة كل شاهد ، ويتضح منها وجه

استدلّاهما وسلامة مأخذها . ويضحى نعى الطاعن فى هذا الخصوص على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المخدرة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المخرز للمخدر شخصا غيره ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى إثبات حيازة الطاعن الثانى لمخدر الهيروين المضبوط بمسكن الطاعن الأول إلى تحريات ضابطى مكتب مكافحة المخدرات بالإسكندرية واقوالهما التى اطمأن إليها والتى حصل مؤداها بأن الطاعن وآخرين يتجرون فى المواد المخدرة ويحتفظ بها الطاعن الأول فى مسكنه وبناء على إذن التفتيش الصادر للشاهد الأول قام ومرافقه الشاهد الثانى بضبط مخدر الهيروين على برواز وجد على متضدة بصالة مسكن الطاعن الأول عليها آثار لمخدر الهيروين ونصف شفرة حلقة بها آثار لذات المخدر وقصاصات من الورق الذهبى والفضى بها آثار لمخدر الهيروين وحول المنضدة وأرضية الصالة وجدت حبيبات كثيرة من مادة الهيروين وعثر بحبيب الصديرى الذى يرتديه الطاعن الثانى على لفافة تحوى قطع من النايلون بها آثار لمخدر الهيروين ولفافة أخرى تحوى كمية من مخدر الهيروين . ولما كان الطاعن لا يجادل فى أن ما أورده الحكم من وقائع وما حصله من أقوال الشاهد الأول وتحرياته التى اطمأن إليها وعول عليها فى الإدانة له أصله الثابت فى الأوراق ، وكان ما أورده الحكم من ذلك كافيا وسائغا فى التدليل على نسبة المخدر المضبوط للطاعن الثانى ، فإن النعى على الحكم بالقصور فى هذا الشأن ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى لا يقبل لدى محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٠٩٦٧ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٣١ من يولييه سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، أن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فإن ما يشيره الطاعنان من منازعة في صورة الواقعة بدعوى عدم معقوليتها ينحل إلى جـدل موضوعي في تقدير الدليل مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتـه أمام محكمة النقض .

٢. من المقرر أن المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبيب ، كما أن من المقرر أن تقدير جديدة التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل تقديرها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فإن الإستجابة لهذا الطلب تفيد أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسبابا لأمرها هي دون حاجة

إلى تصريح بذلك لما يبين المقدمات والنتيجة من لزوم . وإذ كانت الحال في الدعوى الماثلة وعلى ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش مثار الطعن إنما أصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط طالب الأمر وما تضمنه من أسباب توطئة وتسوية لإصداره فإن بحسب أمرها ذلك كى يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابتها جزءا منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب في الأمر نفسه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بطلان إذن التفتيش بما يتفق مع ما تقدم فإن النعى عليه في هذا الشق يكون غير سديد .

٣. لما كان تعاصر الإذن مع إذن آخرين اختصا بمتهمين آخرين من رهط الطاعنين ليس فيه في ذاته ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط طالب الأمر أو يقدح في سلامة الإجراءات مادامت الجهة الآمرة بالتفتيش قد رأت في تحرياته واستدلالاته ما يفيد قيام الجريمة ونسبتها إلى الطاعنين مما يسوغ لها إصدار الإذن بالتفتيش . فإن ما يثيرانه في هذا الصدد غير سديد .

٤. لما كانت المحكمة قد ردت على منازعة الطاعنين في إجراءات الوزن والتحريز بقولها " والمحكمة مطمئن وبحق إلى أن المسحوق المخدر الذى ضبط المتهم محرزا له هو الذى تم تحليله بمعرفة المعمل الكيماوى القائم بالتحليل والذى جاءت مطابقة لبيانات الحرز والأمر مرجعه اطمئنان المحكمة والذى تلتفت عن كل ما أثيره في هذا الصدد " . وكان من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التى أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثير عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .

٥. ومن المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهنيه ولم يترتب القانون على مخالفتها بطلان ما ، بل ترك الأمر في ذلك

إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوط لم تصل إليها يد العيب . إذ كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة واطمأنت إلى عدم حصول عيب بالمضبوطات فإنه لا يقبل من الطاعنين ما يشير انه إذ لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٦. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة الأخير أن الدفاع الحاضر مع الطاعنين قرر أن ليس لديه طلبات في الدعوى واختتم المحامون المترفعون مرافعاتهم بطلب البراءة ، ومن ثم فليس للطاعنين من بعد أن ينعيا على المحكمة قعودها عن سماع شهادتي الإثبات وضم دفتر الأحوال وإجراء معاينة لمكان الضبط ولو كانا قد طلبا ذلك في جلسات سابقة ، وذلك لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مدامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، ولما هو مقرر من أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، ولا كذلك في الدعوى الماثلة طلب الطاعنين بضم دفتر الأحوال وإجراء المعاينة ، ومع هذا فإن طلب المغاينة في صورة الدعوى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كمتا رواها الشاهدان ، وإنما المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة ، ومن ثم فإنه يتعبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته .

٧. لما كان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى الطاعنين ولا

عليه أن يتعقبها في كل جزئية من جزئيات دفاعهما لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحتها .

٨. لما كان الدفع بتلفيق التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تسلتزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها ، فإن ما يشيره الطاعنان حول دلالة طمس التوقيع على محضر ضبط الجناية المشار إليها بأسباب الطعن ، وبشأن تلفيق الإتمام ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٩. لما كان القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة الجواهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره مخدرا . وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعنين لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه في مدوناته كافيا في الدلالة على إحراز الطاعنين للمخدر المضبوط مع كل منهما وعلى علمهما بكنهه تريبا على ذلك ، فإن ما ينعه الطاعنان على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون غير سديد .

١٠. من المقرر أنه لا يعيب الحكم ان يحيل في بيان شهادة شاهد إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها ، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه . ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ، ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه دون أن يعد هذا

تناقضا في حكمها ، وإذا كان الطاعنان لا يجادلان في أن ما نقله الحكم من أقوال الضابط أنه أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادته فلا ضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهد الثاني إلى ما أورده من أقوال الضابط المذكور ولا يؤثر فيه أن تكون أقوالهما اختلفت - على فرض صحة ذلك - بشأن بعض التفاصيل التي لم يحصلها الحكم إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوال الثاني إلى ما حصله من أقوال الأول فيما اتفقا فيه أنه التفت عن هذه التفاصيل مما تنحسر معه عن الحكم دعوى القصور في التسبيب والخطأ في الإسناد .

١١ . لما كان تحدث الحكم عن الطاعنين بصيغة المفرد في مواضع منه لا يعدو أن يكون على ما يبين من مدونات المتكاملة مجرد خطأ مادي في الكتابة لم يكن بذى تأثير على حقيقة تفتن المحكمة للواقع المعروض عليها ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد غير سديد .

الوقائع

إثمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أحرضا بقصد الإتيان جوهرا مخدرا "هيروين" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالتهم إلى محكمة جنايات العريش لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٣٨، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٦١ لسنة ١٩٧٧، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من الجدول رقم ١ مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمهما مائتي ألف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الإحراز مجردا من القصور .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث ينعى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبما بجريمة إحراز مخدر الهيروين شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعنين نازع في صورة الواقعة كما سطرها الضابطان ودفع بطلان الإذن بالضبط والتفتيش لخلوه من التسبب وتعاصر صدوره مع إذنين آخرين اختصا بمتهمين من رهط الطاعنين ولابتناؤه على تحريات غير جدية خللت من تحديد مهنة الطاعنين وعنوانهما بالكامل ، كما دفع ببطلان إجراءات التحريز وبحصول عبث بالأحراز بنهى عن أن ما تم ضبطه غير ما تم تحليله ، وطلب سماع شاهدى الإثبات ومعاينة مكان الضبط وضم دفتر الأحوال ، بيد أن المحكمة ردت على تلك الدفوع بما لا يصلح ردا ولم تجب الدفاع إلى ما طلبه ، ولم تعرض المحكمة لما أثاره الدفاع عن طمس التوقيع على محضر الضبط في الجناية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٤ التى كانت تنظر مع الجناية موضوع الطعن واستبداله بتوقيع ضابط الواقعة ودلالة ذلك ، كما أغفلت إيرادا وردا الدفع بتفريق الإتهام بالرغم من أنه تأيد ببرقيات تسانده ، ولم يستظهر الحكم القصد الجنائى لدى الطاعنين وعلمهما بكنهه المخدر ، وأحال في بيان أقوال الرائد إلى ما أورده من أقوال الضابط مع اختلاف الروايتين بشأن التحريات والإذن ووقت وكيفية الضبط ودور كل منهما فيه ، وتحدث الحكم في مواضع منه عن متهم واحد بصيغة المفرد مع أن بالدعوى متهمين ، وكل أولئك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر الهيروين التى دان الطاعنان بها ، وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها استمدها من أقوال ضابطى الواقعة وما أثبتته تقرير المعمل الكيماوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على

بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومقتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعنان من منازعة في صورة الواقعة بدعوى عدم معقوليتها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان من المقرر أن المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبيب ، كما أن من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل تقديرها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فإن الإستجابة لهذا الطلب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسبابا لأمرها هي دون حاجة إلى تصريح بذلك لما بين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش مشار الطعن إنما أصدرته من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط طالب الأمر وما تضمنه من أسباب توطئه وتسويغ لإصداره فإن بحسب أمرها ذلك كى يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابتها جزءا منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب في الأمر نفسه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان إذن التفتيش بما يتفق مع ما تقدم فإن النعى عليه في هذا الشق يكون غير سديد . لما كان ذلك ،

وكان تعاصر صدور الإذن مع إذنين آخرين اختصا بمتهمين آخرين من رهط الطاعنين ليس فيه في ذاته ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط طالب الأمر أو يقسح في سلامة الإجراءات مادامت الجهة الآمرة بالتفتيش قد رأت في تحرياته واستدلالاته ما يفيد قيام الجريمة ونسبتها إلى الطاعنين مما يسوغ لها إصدار الإذن بالتفتيش . فإن ما يثيرانه في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد ردت على منازعة الطاعنين في إجراءات الوزن والتحريز بقولها " والمحكمة مطمئن وبحق إلى أن المسحوق المخدر الذي ضبط المتهم محزوا له هو الذي تم تحليله بمعرفة الكيمياء وذلك من واقع بيانات استمارة الأشياء المرسلة للبحث والمحررة بمعرفة الكيميائي القائم بالتحليل والتي جاءت مطابقة لبيانات الحرز والأمر مرجعه اطمئنان المحكمة والتي تلتفت عن كل ما أثير في هذا الصدد " وكان من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - في تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ، هذا فضلا عما هو مقرر من أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهنية ولم يترتب القانون على مخالفتها بطلان ما ، بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم تصل إليها يد العبث ، وإذ كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة واطمأنت إلى عدم حصول عبث بالمضبوطات فإنه لا يقبل من الطاعنين ما يثيرانه في هذا الصدد إذ لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الأخير أن الدفاع الحاضر مع الطاعنين قرر أن ليس لديه طلبات في الدعوى واختتم المحامون المترافعون مرافعاتهم بطلب البراءة ، ومن ثم فليس للطاعنين من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن سماع شهود الإثبات وضم دفتر الأحوال وإجراء معاينة لمكان الضبط ولو كان قد طلبا ذلك في

جلسات سابقة ، وذلك لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، ولما هو مقرر من أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، ولا كذلك في الدعوى الماثلة طلب الطاعنين بضم دفتر الأحوال وإجراء المعاينة ، ومع هذا فإن طلب المعاينة في صورة الدعوى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشاهدان ، وإنما المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة ، ومن ثم فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابه . لما كان ذلك ، وكان بحسب الحكم كيمما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى الطاعنين ولا عليه أن يتعقبهما في كل جزئية من جزئيات دفاعهما لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، وكان الدفع بتلفيق التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها ، فإن ما يثيره الطاعنان حول دلالة طمس التوقيع على محضر ضبط الجناية المشار إليها بأسباب الطعن ، وبشأن تلفيق الإتهام ، ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المخرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحوزه مخدرا . وإذا كان بين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من

الطاعنين لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافيًا في الدلالة على إحراز الطاعنين للمنحدر المضبوط مع كل منهما وعلى علمهما بكنهه ترتيبًا على ذلك ، فإن ما ينهيه الطاعنان على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ، ذلك بأن محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد الأخذ منها بما تطمئن إليه واطرح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها ، وإذا كان الطاعنان لا يجادلان في أن ما نقله الحكم من أقوال الضابط له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادته فلا خير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهد الثاني إلى ما أورده من أقوال الضابط المذكور ولا يؤثر فيه أن تكون أقوالهما اختلفت - على فرض صحة ذلك - بشأن بعض التفاصيل التي لم يحصلها الحكم إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوال الثاني إلى ما حصله من أقوال الأول فيما اتفقا فيه أنه التفت عن هذه التفاصيل مما تنحسر معه عن الحكم دعوى القصور في التسبيب والخطأ في الإسناد . لما كان ذلك ، وكان تحدث الحكم عن الطاعنين بصيغة المفرد في مواضع منه لا يعدو أن يكون على ما يبين من مدوناته المتكاملة مجرد خطأ مادي في الكتابة لم يكن بلذ تأثير على حقيقة تفتن المحكمة للواقع المعروض عليها ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد غير سديد . ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١١٠٧٥ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمضى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا لفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافق به جميع الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وكان ذلك محققا لحكم القانون .

٢. لما كان البين من الحكم المطعون فيه إنه بين - خلافا لما يقوله الطاعن - وصف التهمة المسندة إلى الطاعن ومكان الواقعة والمكان المأذون بتفتيشه مما يكفى لتحقيق الغاية التي توخاها القانون من إيجاب اشتغال الحكم على هذه البيانات .

٣. من المقرر إنه لا يعيب الحكم خلوه من مواقيت تحرير محضر التحريات أو صدور الإذن أو الاختصاص الوظيفي لمصدره ، وكان الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه عدم اختصاص مصدر إذن التفتيش أو من قام بإجراء تنفيذه وظيفيا أو محليا ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٤. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال من صحته وجود خطأ في مهنة المأذون بتفتيشه أو خلوه من بيان صفته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن .

٥. لما كان الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردتها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة وإن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش فإن ما يثيره

الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته في شأنها أمام محكمة النقض .

٦. لما كان للمحكمة أن تعول على شهود الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفسى دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى القواهم أو الرد عليها ردا صريحا فقصاؤها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى بينتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها .

٧. لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب ضم دفتر أحوال القسم أو مكتب مكافحة المخدرات ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من الإخلال بحقه في الدفاع لعدم ضم دفستري الأحوال لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا يقبل النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها .

٨. لما كان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت في تقرير التحليل من أوزان إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شاهدى الواقعة وفي عملية التحليل التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلته أو مصادرتها في عقيدته فيما هو من اطلاقاتها .

٩. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

١٠. لما كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تترأه المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به المحكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

١١. لما كان الدفع بتلقيق التهمة دفعا موضوعيا لا يستوجب ردا على استقلال مادام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن بهذا الصدد لا يعدو بدوره بدوره جدلا موضوعيا لا يقبل لدى محكمة النقض .

١٢. لما كان من المقرر أن استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التي لها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحوادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه ، وكان ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لاسناد واقعة احراز المخدر إلى الطاعن ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن الإحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المخدر في حق الطاعن وإنتهى في منطق سليم إلى استبعاد قصد الاتجار أو التعاطي والاستعمال الشخصي في حقه فإن دعوى التناقض لا يكون لها محل .

١٣. لما كان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجرر بالمادة المخدرة وإن أورد على لسان الضابطين شاهدي الإثبات أن الطاعن يتجو بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق وإذ أورد بعد ذلك ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار أو التعاطي في حق الطاعن فإن ذلك يكون استخلاصا

موضوعيا للقصد من الاحراز ينأى عن قالة التناقض في التسبب ذلك أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يشتهه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة وهو ما لم يتردى الحكم فيه. ١٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز للمخدر وعاقبه بموجب المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر علما مجردا من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه ، ويتضمن الرد على دفاعه بأن إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطى .

١٥. لما كانت الواقعة كما صار الباتما في الحكم واضحة الدلالة - دون ما تناقض - على استقرار عقيدة المحكمة على أن الطاعن أجرى تفتيشه بورشته الخاصة للمصنوعات الجلدية - هو ما يسلم به الطاعن في أسباب طعنه - وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن إذن النيابة العامة قد صدر لضبط وتفتيش شخص وورشة الطاعن ، فإن الحكم إذا ما تنهى بعد ذلك إلى القول بأن الضبط تم نفاذا الإذن النيابة العامة بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم - لا يعدو في صورة الدعوى أن يكون خطأ ماديا لا أثر له في النتيجة التى انتهى إليها وليس تناقضا معيبا مبطلا له فإن النعى على الحكم المطعون فيه بدعوى التناقض لا يكون له محل .

١٦. لما كان خطأ المطعون فيه في بيان وقت القبض على الطاعن لا يعدو أن يكون خطأ ماديا غير مؤثر في منطق الحكم أو في النتيجة التى انتهى إليها ، طالما أن القبض على الطاعن قد تم بعد صدور إذن النيابة العامة بذلك .

١٧. لما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال شاهد الاثبات نشاط الورشة التي يمتلكها الطاعن لها صداه واصله الشلبت في الأوراق فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد لا يكون له محل .

١٨. لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن غاب على النيابة العامة قعودها عن اجراء معاينة لمكان الضبط ، دون أن يطلب من المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الخصوص ، فإنه ليس للطاعن أن ينعي عليها قعودها عن اجراء معاينة لم يطلب منها ولم تر هي حاجة إلى اجرائها بعد ان اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشاهدان .

١٩. من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامهم من أن يعتمد في حكمها على أقوالهم بما في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث .

٢٠. لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا بتلاوة أقوال شاهدي الاثبات الواردة بالتحقيقات ، وترافع الدفاع عن الطاعن في موضوع الدعوى وانتهى إلى طلب البراءة - فليس له من بعد ان ينعي على المحكمة قعودها عن سماع شاهدي الاثبات اللذين تنازل صراحة من سماعهما - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا.

٢١. لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة إن الطاعن لم يطلب سماع شهود نفى ولم يسلك من جانبه الطريق الذي رسمه القانون في المادة ٢١٤ مكررا ٢/أ من قانون الاجراءات الجنائية ، فلا تثريب على المحكمة إن هي فصلت في الدعوى دون سماعهم .

٢٢. لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة إن الطاعن طلب تلاوة أقوال شاهدي النفي في التحقيق الابتدائي فليس له إن ينعي على المحكمة عدم تلاوة

أقوالهما . وكان من المقرر إن تلاوة الشهادة هي من الأجازات التي رخص بها الشارع للمحكمة عند تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب وليست ممن الإجراءات التي أوجبت عليها اتباعها ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا "هيروين" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد الوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٢١، ٣٨، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ١ المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الاحراز مجرد من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينمى - بمذكرات أسباب طعنه الست - على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة احراز جوهر مخدر "هيروين" بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور والتناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال والبطلان والخطأ في الاسناد والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يبين الواقعة المسترجعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الإدانة ، ولم يبين التهمة المسندة إلى الطاعن وتاريخ صدور إذن التفتيش ووظيفة مصدره والمكان المأذون بتفتيشه ومحل الواقعة ليتسنى التحقق من الاختصاص المكانى للضابط الذى أجرى التحريات ووكيل النيابة مصدر الإذن وتنفيذ الإذن في خلال الأجل المحدد به ، هذا إلى أن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لقيامه على تحريات غير جدية لعدم

ايرادها بيانات كافية عن المتهم والخطأ في بيان مهنته - وقدم المستندات الدالة على مهنته الصحيحة - وقد رد الحكم على هذا الدفع بما لا يسوغ اطراحه رغم الاستلال عليه بتلاحق الإجراءات وأقوال شاهدي النفي ولم تعن المحكمة بضم دفتري احسوال القسم ومكتب مكافحة المخدرات تحقيقا لدفاع الطاعن ولم تعرض لقالة شاهدي النفي في هذا الشأن ، كذلك فقد تمسك الدفاع بانقطاع الصلة بين المادة المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتي أجرى عليها التحليل لاختلاف الوزن بين تقرير المعمل الكيماوي وبين شهادة الوزن الذي أجرته النيابة العامة ولم يتناول الحكم هذا الدفع بالرد ، واعتنق التصوير الذي أدلى به شاهدا الإثبات لواقعة الضبط على الرغم من أنه يستعصى على التصديق ، وأغفل الرد على دفاع الطاعن بتلفيق الاتهام ، وبضيف الطاعن أنه على الرغم من أن التحريات التي اطمأنت المحكمة إلى جديتها أسفرت عن توافر قصد الاتجار بالمخدر لديه ، فقد خلص الحكم إلى استبعاد قيام هذا القصد في حقه مما يصم تدليله بالتناقض هذا إلى أن الحكم في تحصيله للواقعة ولأقوال النقيسب أثبت أن تحرياته دلت على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ثم انتهى إلى أن الأوراق خللت من دليل يقيني على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن ، كما أن الحكم إذ دان الطاعن بجريمة احراز المخدر لم يحدد القصد من هذا الاحراز ، ولم يفتن الحكم إلى أن قصد الطاعن - إن صحت الواقعة - هو التعاطي بدلالة سابقة الحكم عليه في جناية تعاطي مخدر الحشيش ، هذا إلى أن الحكم بعد أن أورد في مدوناته أنه تم ضبط الطاعن بورشته عاد وأورد أن الضبط تم نفاذا لإذن النيابة العامة بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم بما يصمه بالتناقض بشأن تحديد مكان الضبط ، كما أخطأ الحكم في بيان وقت القبض على الطاعن ، كما أن ما نسبته الحكم من أقوال إلى شاهدي الإثبات بشأن وقت القبض على الطاعن ونشاط الورشة التي يمتلكها يخالف الثابت بأقوالهما في التحقيقات ، وأعرضت المحكمة عن طلب الطاعن إجراء معاينة لمكان الضبط لاستجلاء مدى صحة الواقعة ، كما أن المحكمة لم تسمع شاهدي

الاثبات ، وشاهدى النفى ولم تقم بتلاوة أقوال الأخيرين ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله " أنها تتحصل فى أنه فى الساعة السادسة مساء يوم ١٩٩٤/١٢/٢٠ تم ضبط المتهم "الطاعن" نحرزا لعشرة لفافات ورقية بيضاء تحوى عقار الهيروين المخدر بالجيب الأيمن للبنتال الذى يرتديه وترن ٥,٦١ جرام وذلك أثناء تواجده بورشة المصنوعات الجلدية خاصته بمعرفة كل من النقيب والنقيب الضابطين بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات نفاذا لإذن النيابة العامة وتفتيش شخص ومسكن المتهم " . وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة استقاها من أقوال شاهدى الاثبات ومما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين مضمون الأدلة خلافا لقول الطاعن وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمضى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به جميع الأركان القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وكان ذلك محققا لحكم القانون ، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من القصور فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بين - خلافا لما يقوله الطاعن - وصف التهمة المسندة إلى الطاعن ومكان الواقعة والمكان المأذون بتفتيشه مما يكفى لتحقيق الغاية التى توخاها القانون من إيجاب اشتمال الحكم على هذه البيانات ، ولما كان لا يعيب الحكم خلوه من مواقيست تحرير محضر التحريات أو صدور الإذن أو الاختصاص الوظيفى لمصدره - وكان الطاعن لا يدعى فى أسباب طعنه عدم اختصاص مصدر إذن التفتيش أو من قام بإجراء تنفيذه وظيفيا أو محليا ، فإن النعى

على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل المر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال من صحته وجود خطأ في مهنة المأذون بتفتيشه أو خلوه من بيان صفته أو محل اقامته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردتها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى اقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة وأن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تعول على شهود الإثبات وتعرض عن قوله شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها ردا صريحا ففضاؤها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي بينها يفيد دلالة أنها أطحنت شهادتهم ولم تسر الأخذ بها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب ضم دفتر أحوال القسم أو مكتب مكافحة المخدرات ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من الإخلال بحقه في الدفاع لعدم ضم دفتر الأحوال لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا يقبل النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . لما كان ذلك ، وكان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المقدمة للنياحة والتي أجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما

رصدته النيابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت في تقرير التحليل من أوزان إن هو إلا جدلا في تقدير الدليل المستمد من أقوال شاعدي الواقعة وفي عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها فيما هو من اطلاقاتها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمأن إليه بغير معقب وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاعدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة دفعا موضوعيا لا يستوجب ردا على استقلال مادام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن بهذا الصدد لا يعدو بدوره جدلا موضوعيا لا يقبل لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن عن دعوى التناقض مردودا بأن استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التي لها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه ، وكان ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لاسناد واقعة احراز المخدر إلى الطاعن ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز المخدر في حق الطاعن وانتهى في منطق سائغ إلى

استبعاد قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في حقه ، فإن دعوى التناقض لا يكون لها محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة وإن أورد على لسان الضابطين شاهدي الاثبات أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مودى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق وإذ أورد بعد ذلك ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار أو التعاطي في حق الطاعن فإن ذلك يكون استخلاصا موضوعيا للقصد من الاحراز ينأى عن قالة التناقض في التسبب ذلك . أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يشتهه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة . وهو ما لم يترد الحكم فيه ، ومن ثم كان هذا النعى غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلى على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز للمخدر وعاقبه بموجب المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التى لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بما هية الجوهر علما مجردا من أى قصد من القصود الخاصة المنصوص عليها في القانون فإن في ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه ، ويتضمن الرد على دفاعه بأن احرازه للمخدر كان بقصد التعاطي . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما صار اثباتها في الحكم واضحة الدلالة - دون ما تناقض - على استقرار عقيدة المحكمة على أن الطاعن أجرى تفتيشه بورشته الخاصة للمصنوعات الجلدية - هو ما يسلم به الطاعن في أسباب طعنه - وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن إذن النيابة العامة قد صدر لضبط وتفتيش شخص وورشة الطاعن ، فإن الحكم إذا ما تنهى بعد ذلك إلى القول بأن الضبط تم نفاذا لإذن النيابة العامة بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم - لا يعدو في صورة

الدعوى أن يكون خطأ ماديا لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها وليس تناقضا معيبا مبطلا له فإن النعى على الحكم المطعون فيه بدعوى التناقض لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الخطأ الحكم المطعون فيه في بيان وقت القبض على الطاعن لا يعدو أن يكون خطأ غير مؤثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها ، طالما أن القبض على الطاعن قد تم بعد صدور إذن النيابة العامة بذلك . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال شاعدي الاثبات بشأن نشاط الورشة التي يمتلكها الطاعن له صداه وأصله الثابت في الأوراق فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الاسناد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن عاب على النيابة العامة قعودها عن إجراء معاينة لمكان الضبط ، دون أن يطلب من المحكمة اتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص ، فإنه ليس للطاعن أن ينعى عليها قعودها عن إجراء معاينة لم يطلب منها ولم تر هي حاجة إلى اجرائها بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشاهدان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا بتلاوة أقوال شاعدي الاثبات الواردة بالتحقيقات ، وترافع الدفاع عن الطاعن في موضوع الدعوى وانتهى إلى طلب البراءة ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماع شاعدي الاثبات اللذين تنازل صراحة عن سماعهما ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع شهود نفى ولم يسلك من جانبه الطريق الذي رسمه القائلون في المادة ٢١٤ مكررا ٢/أ من قانون الإجراءات الجنائية ، فلا تثريب على المحكمة إن

هى فصلت فى الدعوى دون سماعهم . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن طلب تلاوة أقوال شاهدى النفى فى التحقيق الابتدائى فليس له أن ينعى على المحكمة عدم تلاوة أقوالهما . وكان من المقرر أن تلاوة الشهادة هى من الاجازات التى رخص بها الشارع للمحكمة عند تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب وليست من الإجراءات التى أوجب عليها اتباعها ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٩٣٤٩ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٩ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

لما كانت المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على أن " يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية أو إتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها وتعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية . ويستثنى من هذا الحظر (أ).....(ب).....(ج)....(د).....(هـ).....الأراضي الواقعة بزممام القرى التي يقيم عليها المالك مسكنا خاصا به أو مبنى يخدم أرضه وذلك في الحدود التي يصدرها قرار وزير الزراعة" وقد أصدر وزير الزراعة قراره الرقيم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط وإجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية والمنشور في الوقائع المصرية العدد ٢٠٨ بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ ونص في المادة الخامسة منه على الشروط اللازمة لإقامة مسكن خاص للمالك بزممام أو ما يخدم أرضه ومجملها عدم وجود مسكن للمالك بالقرية أو لأحد أفراد أسرته وألا تزيد المساحة التي يقيم عليها السكن على ٢% من مجموع حيازات المالك بالملك دون الايجار وبحد أقصى قيراطين مع استقرار الوضع الحيازي بالنسبة لمالك الأرض الزراعية بالقرية سكنا خاصا له أو ما يخدم أرضه في حدود الشروط سالفة الذكر لم يعد يستوجب إستصدار ترخيص بذلك من وزارة الزراعة بالقرية سكنا خاصا له أو ما يخدم أرضه في حدود الشروط سالفة الذكر لم يعد يستوجب إستصدار ترخيص بذلك من وزارة الزراعة بل أصبح فعلا غير مؤثم إذا توافرت الشروط المقررة قانونا . وإذا كان مناط التأثيم في حق الطاعن يقتضى إستظهار مدى مخالفة ما أجراه المالك للشروط المتقدمة من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى ، ومن ثم فقد كان على الحكم - وقد أثير هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة - أن يحصيه وأن يرد عليه بما

يفنده لما ينبى عليه - لو صح - من تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، أما هو لم يفعل بل دان الطاعن أن ىرد على ذلك الدفاع فإنه ىكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء على أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة المختصة وطلبت بالمادتين ١٥٢، ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جناح بسيون قضت حضوريا عملا بمادتى الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الإيقاف والإزالة وغرامة عشرة آلاف جنيه . استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذالخامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق

النقض...الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بمجرمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص قد شابه القصور فى التسبب ذلك أنه أغفل دفاعه القائم على أن ما قام به من بناء هو خطيرة لخدمة أرضه الزراعية يشمله الاستثناء من الحظر الوارد بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الأمر الذى يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة ١٩٩١/٩/٢٢ أن المدافع عن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بانتفاء الجريمة المسندة إليه تأسيسا على أن ما قلم به من بناء عبارة عن حظيرة ما شية لخدمة أرضه الزراعية ، ويبين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - والذى لم يضاف إليه ما رد به على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - أنه قد اقتصر فى بيانه لواقعة

الدعوى ، أدلة ثبوتها على قوله " وحيث إن وجيز الواقعة يخلص فيما أثبتته مدير جمعيةالزراعية بمحضره المؤرخ ١٢/٥/١٩٩٠ من أن المتهمأقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص وبسؤال المتهم أنكر ما نسب إليه ، وحيث أن القضية تداولت بالجلسة على النحو الثابت بمحاضرها ومثل وكيل المتهم وطلب ندب خبير في الدعوى واصدرت المحكمة حكمها التمهيدى وقبل الفصل فى الموضوع بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بطنطا ليعهد إلى خبير مختص تكون مهمتهالخ وحيث أن الثابت من مطالعة أوراق الدعوى وتقرير الخبير أن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة فى حقه ثبوتاً كافياً مما تقدم وعدم دفع المتهم لما أسند إليه بأية دفاع أو دفع قانونى سليم الأمر الذى يتعين معه على المحكمة القضاء بمعاقبته طبقاً لمواد الاقلم وعملاً بالمادة ٣٠٤/٢.ج " لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ قد نصت على أن " يحظر إقامة أية مبان أو منشآت فى الأراضى الزراعية أو إتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مبان عليها وتعتبر فى حكم الأراضى الزراعية الأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر (أ).....(ب).....(ج).....(د).....(هـ)..... الأراضى الواقعة بزمام القرى التى يقيم عليها المالك مسكناً خاصاً به أو مبنى يخدم أرضه وذلك فى الحدود التى يصدرها قرار وزير الزراعة " . وقد أصدر وزير الزراعة قراره الرقيم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ فى شأن شروط وإجراءات منح تراخيص البناء فى الأراضى الزراعية والمنشور فى الوقائع المصرية العدد ٢٠٨ بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٤ ونص فى المادة الخامسة منه على الشروط اللازمة لإقامة مسكن خاص للمالك بزمام القرية أو ما يخدم أرضه ومجملها عدم وجود مسكن للمالك بالقرية أو لأحد أفراد أسرته وألا تزيد المساحة التى يقام عليها السكن على ٢% من مجموع حيازات المالك بالملك دون الايجار وبحد أقصى قيراطين مع استقرار الوضع الحيازى بالنسبة لملك الأرض الزراعية بالقرية سكناً خاصاً له أو ما يخدم أرضه فى

حدود الشروط سالفه الذكر لم يعد يستوجب إستصدار ترخيص بذلك من وزارة الزراعة بل أصبح فعلا غير موثق إذا توافرت الشروط المقررة قانونا . وإذا كان مناط التأييم في حق الطاعن يقتضى إستظهار مدى مخالفة ما أجراه المالك للشروط المتقدمة من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى ، ومن ثم فقد كان على الحكم - وقد أثير هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة - أن يحصيه وأن يرد عليه بما يفنده لما يبنى عليه - لو صح - من تغيير وجه الرأى في الدعوى ، أما هو لم يفعل بل دان الطاعن دون أن يرد على ذلك الدفاع فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٩٧٤٩ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان فعل الاستيلاء ، في جرائم الاعتداء على المال العام ، يتحقق بإخراج المال من حوزة الدولة ، ونقله من المكان المعد لحفظه ، أو من موقع العمل ، إلى خارجه دون حق ، مما يوفر معنى انتزاعه من الدولة وإنشاء حيازة جديدة غير مشروعة للموظف على المال العام . ويقع هذا الفعل سواء أكان المال في حيازة الموظف بموقع العمل بسبب وظيفته أو لم يكن ، فإن كان في حيازته وانتوى بذلك الفعل تملكه تحققت جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، وإن وقع الفعل غير مصحوب بنية التملك انحسر عنه وصف جريمة الاختلاس ، وقامت به الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، ولا يسوغ القول بأن هذه الجريمة ملحقه بالجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ذات المادة ، ومن ثم لا تتحقق - مثلها - إلا إذا لم يكن المال في حيازة الجاني بسبب وظيفته إذ يترتب على ذلك أن يفلت من يرتكب هذا الفعل من العقاب بمجرد أن المال يكون في حيازته في مقر عمله ، وهو ما يتجاوز قصد الشارع ، فلا ينصرف قصده إلى أن يجعل من ائتمان الموظف على المال سببا يبيح له الاستيلاء عليه بقصد استعماله . ذلك ، فضلا عن أن المادة ١١٣ من قانون العقوبات لها دور تكميلي في احكام الحماية للملك العام ، فهي تتناول بالعقاب الحالات التي لا تنطبق عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات . ومنها الاستيلاء على المال العام بغير نية التملك .

لما كان الحكم قد خلص من تحصيله للواقعة وبيان مضمون أدلة الثبوت إلى أن الطاعن اختلس المال العام بغير نية تملكه ، وهو في صحيح القانون استيلاء على المال العام بغير نية تملكه ، المؤثم بمقتضى المادة ١١٣/٣ من قانون العقوبات ،

وعدل وصف التهمة وأنزل بالطاعن عقوبة تدخل في نطاق ما تقضي به الفقرة المشار إليها . وكان من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفه بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصالها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ما دام أن الواقعة المادية المينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان المتهم به دون أن تضيف إليها شيئاً . وكان لهذه المحكمة - محكمة النقض - أن تصحح ما ورد خطأ في وصف التهمة المسندة إلى الطاعن والذي خلص إليه الحكم المطعون فيه بجعله استولى على المال العام بغير نية تملكه مادام أن الأمر لا يعدو أن يكون خطأ في التعبير لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، وكان من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقاب بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها - وإذا استظهر الحكم المطعون فيه عناصر جريمة الاستيلاء على المال العام بغير نية تملكه وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة وأنزل عقوبة تدخل في حدود ما تنص عليه المادة ١١٣/٣ من قانون العقوبات فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

٣. من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية - أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر بالأوجه فيها من النيابة العامة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، ولئن كان هذا الدفع متعلقاً بالنظام العام وتجاوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض ، وإذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة

الدعوى الجنائية ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التى تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وخطئه فى تطبيقه فإن إثارة الطاعن هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

٤ . من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم - مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض ، وكان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن - المحكوم عليه - استنادا إلى أقوال الشاهد هو إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن مد يثريه الطاعن من تشكيك فى أقوال هذا الشاهد ، إنما ينحل إلى جدل موضوعى لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

أقيمت النيابة العامة الطاعن وآخرين - قضى ببراءتهم بأنهم بصفتهم موظفين عموميين ومن الأمناء على الودائع " أمناء مخزن عدد بشركة ، بحدى وحدات القطاع العام اختلسوا العدد المبينة الوصف بالتحقيقات والبالغ قيمتها ١٣١٥٤,٧٣٢ جنيه ثلاثة عشر ألفا ومائة وأربعة وخمسون جنيها وسبع مائة واثنان وثلاثون مليما والمملوكة للشركة سالفه الذكر والتى وجدت فى حيازتهم بسبب وظيفتهم وصفتهم و قد ارتبطت هذه الجناية بجنايتى تزوير واستعمال محركات مزورة ارتباطا لا يقبل التجزئة هى أنه فى ذات المكان والزمان سالفى الذكر قام المتهمان الأول - الطاعن - والثالث بصفتهما سالفه البيان بارتكاب تزوير فى محركات الشركة التى يعمل بها وهى إشارات تكهين العدد حالة كونهما المختصين بتحريرها بأن جعلوا واقعة مزورة فى صورة صحيحة مع علمهما بذلك بأن اثبتا العدد المكهنة بالزيادة عن الكمية الحقيقية بقصد اختلاس فارق القيمة واستعملا تلك

المحررات المزورة مع علمهما يتزويرها بأن قدماها إلى إدارات الشركة المختلفة على النحو المبين بالتحقيقات . وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٥٥ ، ٥٦ ، ١/٢١١ - ٢ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم - الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وأمرت بوقف تنفيذ إيقافا شاملا وذلك لما نسب إليه عن واقعة الاختلاس .

فطعن كلا من المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض

الخ... الخ.

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكمة عدلت وصف التهمة من جنابة اختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات إلى اختلاس بغير نية التملك وعاقبت المحكوم عليه بمقتضى المادة ٢، ١/٢١١ من قانون العقوبات حال أن جريمة الاختلاس لا تتوافر عناصرها إلا إذا صرفت نية الجاني إلى تملك المال المختلس ، كما أن المادة ٢١١ من قانون العقوبات ليست سوى فقرة وحيدة ولا شأن لها بجرائم الاعتداء على المال العام ، ولا يقبل الحكم من خطئه القول بأن مرماه إدانة المحكوم عليه بجريمة الاستيلاء على المال العام غير المصحوب بنية التملك المنصوص عليها في المادة ١١٣/٣ من قانون العقوبات إذ أن الأشياء التي ضبطت مع المحكوم عليه كانت في حيازته بسبب وظيفته ومن ثم لا تقوم هذه الجريمة ، ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن المحكوم عليه ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ داله بجريمة الاختلاس غير المصحوب بنية التملك قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال والطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن الفعل المسند إليه لا يعاقب عليه القانون ، فليس ثمة جريمة اختلاس بغير نية التملك ، ولا شأن للمادة التي دين

بمقتضاها بجرائم الاعتداء على المال العام - هذا إلى أن النيابة العامة سبق أن أصدرت أمراً بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية عن ذات الواقعة لعدم الأهمية اكتفاء بالجزاء الإداري ومن ثم كان يتعين على المحكمة أن تلتزم حجيته وتقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . كما عول الحكم في قضائه بالإدانة على شهادة بالرغم من مخالفتها للحقيقة ، كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله (أنه بتاريخ وأثناء خروج العاملين بشركة، وبفتيش المتهم الأولالطاعن - أخصائي ميكانيكي بشركةعثر بين طيات ملابسه على تسعة عشر قطعة حديد عبارة عن ١٦ بنطه مسلوب ، ٣ ذوار مسلوقة والتي لا تزيد قيمتها عن خمسمائة جنيه وبمواجهته بما أسفر عنه الضبط قرر بأنه يجري أبحاثاً على محرك موتور السيارة ليثبت درجة حرارته وعمل دورة هوائية بالسيارة لتصلح الكاوتش في أي وقت) وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من اعتراف المتهم بتحقيق النيابة وبما قرره، وحصل اعتراف المتهم في قوله (اعتراف المتهمبمحضر تحقيق النيابة بأنه كسان يستحصل على المضبوطات بقصد إجراء بحوث على موتور السيارة ولم يقصد اختلاسها لأنها ضمن عهته ويسأل عنها) ثم حصل أقوال الشاهد في قوله (بأنه أثناء تفتيش العاملين بالشركة عند انصرافهم ضبط المتهممخبأ بين طيات ملابسه عدد ١٩ قطعة حديد من ممتلكات الشركة وبمواجهته بما أسفر عنه ضبط قرر بأنه يجري اختراعا ويستخدم هذه الأشياء في استكمال اختراعه) . وخلص إلى إدانة المحكوم عليه في قوله (إن الثابت من ظروف الدعوى وأقوال المتهم والشاهدأن المتهم لم يقصد اختلاس الأشياء المضبوطة وإنما انطوى قصده على استخدام هذه الأشياء في تحقيق مآربه استكمالاً لاختراعه غير مصحوب بنية التملك واعادتها إلى المخزن) ثم عدل وف التهمة إلى إختلاس بغير نية التملك وذكر أنه " الأمر المعاقب عليه بالمادة

٢١١/١، ٢ عقوبات . لما كان ذلك ، وكان فعل الاستيلاء ، في جرائم الاعتداء على المال العام ، يتحقق بإخراج المال من حوزة الدولة ، ونقله من المكان المعد لحفظه ، أو من موقع العمل ، إلى خارجه دون حق ، مما يوفر معنى النزاعه من الدولة وإنشاء حيازة جديدة غير مشروعة للموظف على المال العام . ويقع هذا الفعل سواء أكان المال في حيازة الموظف العمل بسبب وظيفته أو لم يكن ، فإن كان في حيازته وانتوى بذلك الفعل تملكه تحققت جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، وإن وقع ذات الفعل غير مصحوب بنية التملك انحسر عنه وصف جريمة الاختلاس ، وقامت به الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، ولا يسوغ القول بأن هذه الجريمة ملحقه بالجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من ذات المادة ، ومن ثم لا تتحقق - مثلها - إلا إذا لم يكن المثل في حيازة الجاني بسبب وظيفته إذ يترتب على ذلك أن يفلت من يرتكب هذا الفعل من العقاب بمجرد أن المال يكون في حيازته في مقر عمله ، وهو ما يتجاوز قصد الشارع ، فلا يتصور أن ينصرف قصده إلى أن يجعل من الثمان الموظف على المال سببا يبيع له الاستيلاء عليه بقصد استعماله . ذلك ، فضلا عن أن المادة ١١٣ من قانون العقوبات لها دور تكميلي في احكام الحماية للمال العام ، فهي تتناول بالعقاب الحالات التي لا تنطبق عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ومنها الاستيلاء على المال العام بغير نية التملك . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلص من تحصيله للواقعة وبيان مضمون أدلة الثبوت إلى أن الطاعن اختلس المال العام بغير نية تملكه ، وهو في صحيح القانون استيلاء على المال العام بغير نية تملكه ، المؤثم بمقتضى المادة ١١٣/٣ من قانون العقوبات ، وعدل وصف التهمة وانزل بالطاعن عقوبة تدخل في نطاق ما تقضى به الفقرة المشار إليها . وكان من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص

القانون تطبيقاً صحيحاً ، مادام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والسقي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان المتهم به دون أن تضيف إليها شيئاً - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - وكان لهذه المحكمة - محكمة النقض ، أن تصحح ما ورد خطأ في وصف التهمة المسندة إلى الطاعن والذي خلص إليه الحكم المطعون فيه بجعله استولى على المال العام بغير نية تملكه مادام أن الأمر لا يعدو أن يكون خطأ في التعبير لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ، وكان من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقاب بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها - وإذا استظهر الحكم المطعون فيه عناصر جريمة الاستيلاء على المال العام بغير نية تملكه وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة وأنزل عقوبة تدخل في حدود ما تنص عليه المادة ١١٣/٣ من قانون العقوبات فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية - أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر بالأوجه فيها من النيابة العامة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، ولئن كان هذا الدفع متعلقاً بالنظام العام وتجاوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض ، وإذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم - مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه

المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض ، وكان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن الثانى - المحكوم عليه - استنادا إلى أقوال الشاهد هو إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن الثانى من تشكيك فى أقوال هذا الشاهد ، إنما ينحل إلى جدل موضوعى لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن كل من الطعينين يكونا على غير أساس متعينا رفضهما موضوعا .

الطعن رقم ١٣٠٨١ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما أستخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون .
٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين قد اقتادوا الجنى عليه إلى مسكن المحكوم عليه الخامس حيث احتجزوه فيه وجرى تعذيبه بتعذيبات بدنية أحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وإن قصدهم لم ينصرف إلى اقتياده إلاى مقر الشرطة وهو ما تتوافر به أركان جريمة القبض دون وجهه حق ، في حقهم جميعا ، وأركان نفس الجريمة مقترنة بتعذيبات بدنية في حق ثالثهم المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠، ٢٨٢ فقرة ثالثة ن قانون العقوبات ذلك بأن القبض على الشخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد ودن أن يتعلق الأمر فترة زمنية معينة .
٣. من المقرر أنه لا يشترط في التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .
٤. لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد مؤدى أقوال شهود الاثبات وتقرير الطب الشرعى في بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التى اقتنعت بها المحكمة وأستقرت في وجدانها ومن ثم ينحسر عنه دعوى القصور في التسبيب .
٥. من المقرر أن مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ليست من البيانات التى يجب أن تشتمل عليها دياجة الحكم وكانت المادة ٣١٠ من قانون

الاجراءات الجنائية لم توجب إلا أن يشار في الحكم الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعنين وباقي المحكوم عليهم وحصل الواقعة المستوجبة للعقوبة ومؤدى أدلة الثبوت أشار إلى المواد ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢/٢ من قانون العقوبات التى أخذ المحكوم عليهم بها بقوله " ويتعين لذلك عقابهم بمقتضى هذه المواد عملاً بالمادة ٤/٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية " فإن ما أورده الحكم يكفى في بيان مواد القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون .

٦. لا جدوى للنعى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع بطلان القبض مادام البين من الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند في الادانة إلى دليل مستمد من القبض المدعى بطلانه وإنما أقام قضاءه على الدليل المستمد من أقوال شهود الاثبات ومن التقرير الطبى الشرعى وهو دليل مستقل عن القبض فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد .

٧. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مصادم استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٨. من المقرر أن لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٩. لما كانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ، وما دامت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمأنت - في حدود سلطتها التقديرية - إلى أقوال المجنى عليه وصحة

تصويره للواقعة - على النحو المار ذكره - فلا تثريب عليها إذا هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعنين الموضوعى الذى ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال .

١٠ . من المقرر أن لمحكمة الموضوع التعويل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك ، فإن النعى على الحكم أستناده إلى أقوال المجنى عليه في محضر الشرطة وتحقيقات النيابة رغم عدوله عنها أمام المحكمة لا يكون له محل .

١١ . من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

١٢ . من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ومن ثم فإن ما يشر من أن الحكم التفت عن الأقوال الرسمية المنسوب للمجنى عليه متضمنا عدم ارتكاب الطاعنين للحادث لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى وزن عناصر الدعوى وأستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

١٣ . لما كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يظاهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والنفى ، وكان ليس بلام أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين - بدعوى خلو التقرير الطبى من الإشارة إلى وجود آثار للجل الذى قرر المجنى عليه أنه كان مقيدا به - مادام أن ما أورده الحكم فى مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع ، إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد عليه على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ،

١٤ . لما كان دفاع الطاعن الثاني بعدم وجوده بمحل الحادث وقت وقوعه لا يعدى أن يكون دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه استقلالا ، طالما أن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها ، ومن ثم يكون النعى في هذا المقام غير قويم .

١٥ . لما كان باقى ما يثار فى أسباب الطعن لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا ، لا على المحكمة أن هى لم تتعقبه فى كل جزئية منه إذ أن اطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها ، فإنه لا يكون مقبولا أثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلاما من (١).....طاعن ٢-
.....طاعن ٣).....طاعن ٤).....طاعنة ٥).....
(٦)..... بأنهم ١ - المتهمون من الأول إلى الرابع : قبضوا على
.....بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال المصرح بها فى
قوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة ٢- المتهمان الثالث والسادس : حبسا
الجنى عليه سالف الذكر بمسكن المتهم الخامس بدون أمر أحد الحكام وقاما بتعذيبه
تعذيبات بدنية بأن شدا وثاقه وقاما بكىة بالنار وضرباه بأدوات وهدداه بالقتل فأحدثا
به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى المرفق بالتحقيقات ٣- المتهم الخامس :
أعد مخلا لحبس غير الجائزين مع علمه بذلك . وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة
لحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت
حضوريا للأربعة الأوائل وغيايا للمتهمين والخامس والسادس عملا بالمواد
٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢/٢ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ٣٢، ١٧ من ذات
القانون أولا : بمعاينة المتهمين الثالث والخامس والسادس بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث

سنوات . ثانيا - بمعاقة المتهمين الأول والثاني بالحبس مع الشغل سنتين - ثالثا :
بمعاقة المتهم الرابعة بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة .

فطعن المحكوم عليهم الأربع الأوائل في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعنين بجريمة
القبض دون وجه حق المقترنة - بالنسبة لثالثهم - بتعدييات بدنية والحبس دون وجه
الحق ، قد شابه القصور في التسبب والفساد في التدليل والخطأ في القانون والاخلال
بحق الدفاع ، ذلك أنه خلا من بيان الواقعة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دأهم بها
ولم يورد على نحو كاف مضمون أدلة الثبوت التي أقام عليها قضاءه ، وخلت ديباجته
من مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ولم يعرض ايرادا ورودا للدفع
ببطلان القبض على الطاعنين رغم جوهريته ، وأستند الحكم إلى أقوال الجنى عليه في
محضر الشرطة وتحقيقات النيابة ملتفتا عما أثاره الدفاع من شواهد على كذبا بدلالة
عدول الجنى عليه عنها أمام المحكمة وتحريره اقرارا رسميا بعدم ارتكاب الطاعنين
للحادث ولم يورد الحكم ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين القولى والفسى
بدلالة خلو التقرير الطبى من الاشارة إلى وجود آثار للحبل الذى قرر الجنى عليه أنه
كان مقيدا به ، فضلا عن أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعن الثانى بعدم وجوده
بمحل الحادث وقت وقوعه - كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن بحث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة
العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة
مستقاه من اقوال شهود الالبات وما أورده التقرير الطبى الشرعى وهى أدلة سائغة
وكافية في حمل قضائه ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ،
وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم -

كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كاليا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن ابنة الطاعنين الثالث والرابعة اختفت وأنه استقر في نفسيهما أن شقيق الجنى عليه له صلة باختفائها فاستقر رأيهما مع باقى المحكوم عليهم في سبيل البحث عنها إلى اختطاف الجنى عليه وحبسه واجباره على الإدلاء بمكان اختفائها ، فتوجهها بصحبة الطاعنين الأول والثاني للبحث عن الجنى عليه حتى قابلوه في الطريق وبحجة توجههم به إلى قسم الشرطة أقتادوه إلى مسكن المحكوم عليه الخامس حيث احتجزوه فيه وعذبه الطاعن الثالث والمحكوم عليه السادس بتعذيبات بدنية إلى أن اكتشفت الشرطة الواقعة . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعنين أدلة استمدتها من تقرير الطب الشرعى ومما شهد به شهود الاثبات ، لما كان ذلك ، وكان لحكم المطعون فيه - على ما سلف - قد أثبت أن الطاعنين قد اقتادوا الجنى عليه إلى مسكن المحكوم عليه الخامس حيث احتجزوه فيه وجرى تعذيبه بتعذيبات بدنية أحدثت به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وأن قصدهم لم ينصرف إلى اقتياده إلى مقر الشرطة وهو ما تتوافر به اركان جريمة القبض دون وجه حق ، في حقهم جميعا ، وأركان نفس الجريمة مقترنة بتعذيبات بدنية في حق ثالثهم المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات ذلك بأن القبض على الشخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد ودون أن يتعلق المر بقضاء فترة زمنية معينة كما أنه لا يشترط في التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة والأمر في ذلك مستترك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى ، فإن الحكم يكون قد بسين الواقعة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التى دأهم بارتكابها ، فلا عن أنه يبين من مدوناته أنه أورد مؤدى أقوال شهود الاثبات وتقرير الطب الشرعى في بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التى اقتنعت بها المحكمة وأستقرت في وجدانها ومن ثم

ينحسر عنه دعوى القصور في التسبب ويكون ما يثار في هذا الصدد في غير محله .
لما كان ذلك وكان من المقرر أن مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ليست
من البيانات التي يجب أن تشتمل عليها ديباجة الحكم وكانت المادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية لم توجب إلا أن يشار في الحكم إلى نص القانون الذي حكم
بموجبه ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم
المسندة إلى الطاعنين وباقي المحكوم عليهم وحصل الواقعة المستوجبة للعقوبة ومؤدى
أدلة الثبوت أشار إلى المواد ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢/٢ من قانون العقوبات التي أخذ
المحكوم عليهم بها بقوله " ويتعين لذلك عقابهم بمقتضى هذه المواد عملاً بالمادة
٤/٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية " فإن ما أورده الحكم يكفي في بيان مواد
القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى
للنعي على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان القبض مادام البين من الواقعة
كما صار اثبتها في الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند في الادالة إلى دليل
مستمد من القبض المدعى ببطلانه وإنما أقام قضاءه على الدليل المستمد من أقوال
شهود الاثبات ومن التقرير الطبى الشرعة وهو دليل مستقل عن القبض فإن ما يشيره
الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن
تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها
من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق
ولها أصلها في الأوراق ، وكان لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها
مهما وجه اليها من مطاعن ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها
اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت
المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل شبهة يشيرها والرد
على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة أستنادا إلى أدلة الثبوت

السائغة التي أوردها الحكم وما دامت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمأنت - في حدود سلطتها التقديرية - إلى أقوال المجنى عليه وصحة تصوريه للواقعة - على النحو المار ذكره - فلا تثريب عليها إذا هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعنين الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال ، وإذ كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أيضا التعويل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك ، فإن النعي على الحكم أستناده إلى أقوال المجنى عليه في محضر الشرطة وتحقيقات النيابة رغم عدوله عنها أمام المحكمة لا يكون له محل ، وإذ كانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها كما أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية و للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الادلة القائمة في الدعوى ومن ثم فإن ما يثار من أن الحكم التفت عن الاقرار الرسمي المنسوب للمجنى عليه متضمنا عدم ارتكاب الطاعنين للحادث لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولي والفني ، وكان ليس بلام أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين - بدعوى خلو التقرير الطبي من الإشارة إلى وجود آثار للجبل الذي قرر المجنى عليه أنه كان مقيدا به - مادام أن ما أورده الحكم في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع ، إذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ومن ثم يضحى ما يثار في هذا الخصوص على غير سند . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن الثاني بعدم وجوده بمحل الحادث وقت وقوعه لا يعدو وزن يكون دفاعا موضوعيا لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه استقلالا ، طالما أن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت

التي اطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها ، ومن ثم يكون النعى في هذا المقام غير قويم .
لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثار في اسباب الطعن لا يعدو أن يكون أيضا دفاعا
موضوعيا ، لا على المحكمة أن هي لم تتعقبه في كل جزئية منه إذ أن اطمئنانها إلى
الأدلة التي عولت عليها يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها
على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها جميع الاعتبارات التي
ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها ،
فإنه لا يكون مقبولا أثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن بزمته
يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٣٤٩٧ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة التي دين الطاعن بها يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها ، فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد ، كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا . كما أنه من المقرر أن جريمة الحيازة بقصد الترويج تستلزم فضلا عن القصد الجنائي العام قصدا خاصا هو نية دفع العملة المقلدة إلى التداول ، مما يتعين معه على الحكم استظهاره صراحة وإيراد الدليل على توافره متى كان محل منازعة من الجاني لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أنكر التهمة المسندة إليه برمتها ، ونازع في توافر القصد الجنائي - بشقيه - في حقه ، وكان القدر الذي أورده الحكم في سبيل التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن لا يكفي لتوافره ولا يسوغ به الاستدلال عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا فضلا عن القصور في التسبيب بالفسلاد في الاستدلال .

الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الترويج عملة ورقية مقلدة متداولة قانونا داخل البلاد هي خمسة عشر ورقة مالية من فئة العشرين جنيها المصرية والمصطنعة على غرار الأوراق المالية الصحيحة من تلك الفئة على النحو المبين بتقرير إدارة أبحاث التزييف والتزوير مع علمه بأمر تقليدها . وأحالة إلى محكمة جنايات أسوط لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بالمادتين ١/٢٠٢، ٢/٢٠٣ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنوات ومصادرة الأوراق النقدية المقلدة.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة عملة ورقية مقلدة بقصد ترويجها مع علمه بذلك قد شابه قصور في التسبيب وفسلد في الاستدلال ، ذلك بأنه لم يدل تدليلا كافيا وسائغا على توافر القصد الجنائي في حقه ، وأن حيازته للعملة الورقية المقلدة كان بقصد ترويجها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بسط واقعة الدعوى عرض لدفع الطاعن القائم على أنكار ما اسند إليه ، وعدم توافر القصد الخاص في حقه ورد عليه في قوله " ومن حيث أن المحكمة تطمئن إلى صحة ضبط الأوراق المالية بحوزة المتهم أخذا بما شهد به الضابط مجرى التحرياتالذي استوثق من نشاطه في ترويج العملات المزيفة - ولا ينال من ذلك أن ماكينة التصوير لم تستخدم ، إذ هو لم يتهم بتقليد وتزييف العملة المضبوطة - وسواء أكان في عزمه مستقبلا أن يفعل ذلك أو لم تكن نيته تتجه إلى التقليد والتزييف فإن الثابت في حقه أنه حاز العملات الورقية المزيفة المضبوطة بقصد ترويجها - وهذا القصد الخاص ثابت من أنه لم يدع أن الحيازة كانت لأغراض أخرى كالأغراض العملية أو الثقافية وما نحوها أو أنه يجهل أمر تزييف العملة المضبوطة ، فهو باعتباره صاحب ماكينة تصوير بالألوان له خبرة في المطبوعات وتميز الصحيح منها من المزيف ومن ثم تنتهي المحكمة إلى أن المتهم حاز الأوراق المزيفة عن علم بتزييفها وتقليدها بقصد ترويجها بين الناس ...، لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في الجريمة التي دين الطاعن بها يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها ، فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد ، كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا . كما أنه من المقرر أن جريمة الحيازة بقصد الترويج تستلزم فضلا عن القصد الجنائي العام قصدا خاصا هو نية دفع

العملة المقلدة إلى التداول ، مما يتعين معه على الحكم استظهاره صراحة وإيراد الدليل على توافره متى كان محل منازعة من الجانب . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أنكر التهمة المسندة إليه بمرمتها ، ونازع في توافر القصد الجنائي - بشقيه - في حقه ، وكان القدر الذى أورده الحكم - فيما سلف بيانه - فى سبيل التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن لا يكفى لتوافره ولا يسوغ به الاستدلال عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا فضلا عن القصور فى التسبيب بالفساد فى الاستدلال مما يتعين معه نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٨٦٣٣ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب من المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانات تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة، فإن الحكم يكون معيبا بما يطله .

٢. لما كان القانون لا يعتبر اخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة وأثمتا جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما ، فإن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن لا يمتد إلى باقي المحكوم عليهم في جريمة السرقة .

الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق وآخرين سبق الحكم عليهم الأشياء المينة الوصف والقيمة بالأوراق والمملوكة ل..... وكان ذلك من مسكنه عن طريق الكسر من الخارج وطلبت عقابه بالمادة ٣١٦/٣ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قضت حضوريا بالمادة ٤٤ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة أشهر وكفالة خمسين جنيها باعتبار أن الواقعة اخفاء أشياء متحصلة من جنحة سرقة . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم شهرا مع الشغل .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمة اخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة قد شابه القصور في التسييب ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه جاء خلوا من بيان واقعة الدعوى وظروفها والأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه بـ بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله " وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً من مطالعة الأوراق .. وحيث إن المحكمة تطمئن إلى صحة الاتهام المسند إلى المتهم فإنه يتعين والحال كذلك القضاء بمعاقبته عملاً بنص المادة ٣١٠ ٤/٣ أ.ج . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار الثابت بالحكم وإلا كان قاصراً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فإن الحكم يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والإعادة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن الأخرى . لما كان ما تقدم وكان القانون لا يعتبر اخفاء الأشياء المسروقة اشتراكاً في السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة وأنهما جريمتان مستقلتان بآركانهما وطبيعتهما ، فإن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن لا يمتد إلى باقي المحكوم عليهم في جريمة السرقة .

الطعن رقم ١١٣٣٣ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

لما كان ما آثاره الدفاع بشأن قدرة إِبصار شاهد الرؤية على رؤية الطاعنين من المسافة التي حددوها - جوهرها في الدعوى فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تتصدى لهذا الدفاع وتحققه باختيار حالة الشاهد أو بعرضه على المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعي - للوقوف على مدى قوة إبصاره ومدى قدرته على تمييز الطاعنين على البعد الذي ذكره في أقواله أو أن تطرحه استنادا إلى أدلة سائغة مقنعة تبرر عدم إجراء ذلك التحقيق ، أما وهي لم تفعل وعولت - في الوقت ذاته - على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالإدانة فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأثمة : أ- قتلا عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتله وعقدا العزم على ذلك وأعدا لهذا الغرض سلاحين ناريتين "بندقيتين" وما أن ظفرا به حتى أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ب) أحرزا بغسر ترخيص سلاحين ناريتين مشششين "بندقيتين" . (ج) أحرزا ذخيرة مما تستعمل على السلاحين الناريين سالفى الذكر حال كونهما غير مرخص لهما بحملهما أو إحرازهما وإحالتهم إلى محكمة جنائيات أسيرت لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى شقيق الجنى عليه مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٥٠١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٦، ٢٦/٢، ٣٠/١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند "ب" من القسم الأول من

الجدول رقم ٣ الملحق مع اعمال المادتين ١٧، ٣٢ من قانون العقوبات أولا : بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة المضبوطات . ثانيا : وفي الدعوى المدنية بالزام المحكوم عليهما بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت بعد أن عدلت وصف التهمة في البند ب ، ج إلى أن المتهم الأول هو الذى أحرز وحاز السلاح والذخيرة .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض...الخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبما بجناية القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأن الطاعن تمسك بأن شاهد الرؤية الوحيد لم يكن باستطاعته مشاهدة قاتلى أخيه وتمييزهما من الخلف على بعد ثلاثمائة متر وسط المزارع فالتفت الحكم عن هذا الدفاع دون رد مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محاضر جلسات المحاكمة أن من بين ما قام عليه دفاع الطاعنين أن الشاهد شقيق الجنى عليه يبلغ من العمر سبعة وخمسين سنة ، ونازع الدفاع فى قدرته على رؤية الطاعنين وتمييزهم على بعد ثلاثمائة متر وهما يوليان الأدبار بين مزروعات زاد ارتفاعها على المتر ونصف المتر وطلب توقيع الكشف الطبى على الشاهد لبيان ما إذا كان يستطيع الرؤية على تلك المسافة . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه عول فى إدانة الطاعنين على قول الشاهد المذكور أنه أدرك أخاه الجنى عليه مصابا وأفضى إليه بأن الطاعنين أطلقا عليه النار وأشار فى اتجاههما وقد هرعا وسط الزراعات المجاورة حتى اختفيا . لما كان ذلك ، وكان من آثاره الدفاع فيما تقدم جوهريا فى الدعوى فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تتصدى لهذا الدفاع وتحققه باختيار حالة الشاهد أو بعرضه على المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - للوقوف على مدى قوة ابصاره ومدى قدرته على تمييز الطاعنين

على البعد الذى ذكره فى أقواله أو أن تطرحه استنادا إلى أدلة سائغة مقنعة تبرر عدم إجراء ذلك التحقيق ، أما وهى لم تفعل وعولت - فى الوقت ذاته - على الشهادة هذا الشاهد فى قضائها بالإدانة فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال مما يجوب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن مع التزام المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية.

الطعن رقم ٢٧١٥ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه ، ولا ترى المحكمة أن اجراء ذلك التحقيق في قسم الشرطة ، كان له أثر على ارادة المتهم حين أدلى باعترافه ، ما دام أنه لم يثبت أن سلطان رجال الشرطة قد استطال إليه بالأذى ماديا أو معنويا ، هذا فسيق أن خشية المتهم من سلطان وظيفة رجال الشرطة . لا يعد من الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما .

٢. من المقرر أن مجرد الفصاح المتهم الثاني للمتهم الأول عن رغبته في عام قتل المجنى عليه وقت وجودهما داخل شقة المجنى عليه ، وفي الوقت الذي كان فيه المتهم الأول متحفزا لإرتكاب الفعل الإجرامي ، ويتحين الفرصة لتنفيذ الجريمة المتفق عليها فيما بينهما وهي قتل المجنى عليه وسرقة أمواله ، دون أن يأتي المتهم الثاني من الأفعال الإيجابية ما يكشف عن ارادته في عدم انمام تنفيذ الجريمة ، أو يحصل بين المتهم الأول وبين تنفيذ قصده المضمم على قتل المجنى عليه لا يعد ذلك منه عدولا اختياريا عن المضي في ارتكاب جريمة القتل .

٣. من المقرر أن عدم تدخل المتهم في الاعتداء على المجنى عليه أثناء قيام المتهم الأول بتسديد الطعنات بالسكين ، لا ينفي مساهمته فلا ارتكاب جريمة القتل العمد ، ما دام أنه قد ظل باقيا على مسرح الحادث بجانب المتهم الأول حاملا لسلاطة الأخرى - مفتاح أنبوبة البوتاجاز - التي كانت معدة لاستعماله في ارتكاب جريمة القتل العمد ، وحتى أتم المتهم الأول تنفيذ تلك الجريمة باحداث اصابات المجنى عليه التي أدت إلى قتله .

٤. من حيث أنه عن أوجه الدفوع المبداه من المدافع عن المتهم الأول فإن المحكمة لم تعول على ما جاء بمحضر معاينة النيابة العامة للآثار التي وجدت بالشقة محل الحادث أو ما ورد بها بخصوص أوصاف جثة المجنى عليه ، وتضمن إلى أن الجثة التي تم تشريحها بمعرفة الطبيب الشرعى هي جثة المجنى عليه كما تضمن إلى ما جاء بنتيجة تقرير قسم الأدلة الجنائية من أن البصمات التي عثر عليها بأكواب الشاي المضبوطة هي بصمات لأصابع أيدي المتهمين الأول والثاني ، أخذا بما جاء بالدليلين الفنيين - سالفى البيان - فى هذا الخصوص - أما ما يثيره الدفاع من عدم وجود تقرير المعمل الجنائى الخاص ببيان نوع فصيلة الدم التي وجدت بنصل السكين المضبوطة ، فإنه يكفى للرد عليه أن المحكمة قد اقتنعت بأن إصابات المجنى عليه قد حدثت من مثل السكين المضبوط أخذا بالأدلة القولية والفنية المستمدة من أقوال الشهود والتقرير الطبى الشرعى التي اطمأنت إليها ، وما دام أن المتهم لم يطلب من هذه المحكمة اتخاذ اجراء معين فى هذا الشأن ، ولا ترى هي من جانبها حاجة إليه - وأنه عن قالة الدفاع بشأن التناقض بين الدليلين القولى المستمد من أقوال المتهمين والفنى المستمد من التقرير الطبى الشرعى بالنسبة لأطوال نصل السكين ، فإن هذا التناقض لا أثر له على عقيدة هذه التناقض لا أثر له على عقيدة هذه المحكمة فيما اقتنعت به من أن إصابات المجنى عليه التي أدت إلى وفاته قد حدثت من مثل السكين المضبوط - أما عن الدفع المبدى بشأن بطلان اعتراف المتهم الأول المنسوب إليه بتحقيقات النيابة العامة ، لأنه كان تحت تأثير اكراه معنوى بسبب اجراء التحقيق معه بمعرفة النيابة العامة بقسم الشرطة ، فهو مردود بأن المحكمة تضمن إلى صحة اعتراف المتهم الأول بتلك التحقيقات وصدقه ومطابقته للحقيقة والواقع . إذ أن المتهم الأول أدلى بأقوال تفصيلية اشتملت على كافة وقائع الدعوى والظروف التي أحاطت بها ، مما يفصح عن أن اعترافه قد صدر منه عن طوعية واختيار

وارادة حرة . ولا ترى المحكمة في أوراق الدعوى ما يفيد أن المتهم الأول قد اشار إلى حصول اكراه وقع عليه لا جباره على الادلاء باعترافه في مرحلة التحقيق السابقة على المحاكمة ، ولا يغير من ذلك أن التحقيق معه بمعرفة النيابة العامة قد تم بقسم الشرطة ، إذ أن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه ، ولا ترى المحكمة أن اجراء ذلك التحقيق في قسم الشرطة ، وكان له أثر على ارادة المتهم حين أدلى باعترافه ، ما دام أنه لم يثبت أن سلطان رجال الشرطة قد استطال إليه بالأذى ماديا أو معنويا ، هذا فوق أن خشية المتهم من سلطان وظيفه رجال الشرطة ، لا يعد من الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ، ومن ثم فإن المحكمة تطرح كافة ما اثاره المتهم الأول من أوجه الدفع والدفاع - على النحو سالف ذكره - ولا تجد فيها ما ينال من صحة الأدلة القولية والثنية التي اطمأنت إليها وأخذت بها ، أو ما يغير من وجه اقتناعها بها وخاصة ما شهدت به الشاهدة وما قرره الحدث في خصوص واقعة الدعوى ، وتعرف كل منهما على المتهم الذى تمكن من معرفته أثناء اجراء عملية العرض القانونى التى تمت بواسطة النيابة العامة . أما عما اثاره الدفاع عن المتهم الثانى من دفع بالتناقض بين ما جاء بمعاينة النيابة العامة لجثة المجنى عليه وما ورد بالتقرير الطبى الشرعى بشأن أوصاف الجثة ، والدفع بتناقض أقوال الشاهدة وما قرره بشأن تعريفها على المتهم الثانى ، والدفع بطلان الاعتراف المنسوب إليه لأنه كان وليد اكراه إذ تعرض للتعذيب بقسم الشرطة وأن وكيل النيابة لم يثبت ما به فمن إصابات ، فإن ذلك كله مردود بما سبق الرد عليه بشأن أوجه الدفاع والدفع المبداه من المتهم الأول - على النحو المار بيانه - وتضيف المحكمة في خصوص دفع المتهم الثانى بطلان اعترافه أنه لم يفصح عن طريقة التعذيب التى تعرض لها بقسم الشرطة وبشخص من قام بذلك والآثار التى نجمت عن التعذيب التى لم

ثبت بتحقيقات النيابة العامة أثناء استجوابه . كما أنه لم يكشف عن ذلك الاكراه الذى وقع عليه والاثار التى نتجت عنه بمرحلة المحاكمة السابقة . مما يتعين معه اطراح ذلك الدفع والالتفات عنه . أما عما يثيره الدفاع عن المتهم الثانى من أنه عدل عن فكرة القتل ، فإن ذلك مردود بأن مجرد افصاح المتهم الثانى للمتهم الأول عن رغبته فى عدم قتل المجنى عليه وقت وجودهما داخل شقة المجنى عليه ، وفى الوقت الذى كان فيه المتهم الأول متحفزا لارتكاب الفعل الإجرامى ، ويتحين الفرصة لتنفيذ الجريمة المتفق عليها فيما بينهما وهى قتل المجنى عليه وسرقة أمواله ، دون أن يأتى المتهم الثانى من الأفعال الايجابية ما يكشف عن ارادته فى عدم اتمام تنفيذ الجريمة ، أو يحول بين المتهم الأول وبين تنفيذ قصده المصمم على قتل ، أو يحول بين المتهم الأول وبين تنفيذ قصده المصمم على قتل المجنى عليه لا يعد ذلك منه عدولا اختياريا عن المضى فى ارتكاب جريمة القتل كما أن عدم تدخله فى الاختداء على المجنى عليه أثناء قيام المتهم الأول بتسديد الطعنات بالسكين ، لا ينفى مساهمته فى ارتكاب جريمة القتل العمد ، مادام أنه قد ظل باقيا على مسرح الحادث بجانب المتهم الأول حاملا للأداة الأخرى - مفتاح أنبوبة البوتاجاز - التى كانت معدة لاستعمالها فى ارتكاب جريمة القتل العمد ، وحتى أتم المتهم الأول تنفيذ تلك الجريمة باحداث اصابات المجنى عليه التى أدت إلى قتله . ومن ثم فإنه يتعين اطراح كافة أوجه الدفع والدفاع المبداه من المتهم الثانى للأسباب المار بيانها .

من حيث إنه عن نية القتل ، فهى ثابتة فى حق المتهمين من اتفقا على قتل المجنى عليه بغرض سرقة أمواله وتصميمهما على ذلك ، ومن ذهابهما إلى شقة بعد أن أبقيا وجوده بها بمفرده ، وكان المتهم الأول حاملا للسكين والمتهم الثانى حاملا لمفتاح أنبوبة البوتاجاز ، وهى الآلات التى أعدت لاستخدامها فى تنفيذ جريمتيهما المتفق عليها ، ومن قيام المتهم الأول بطعن المجنى عليه بتلك السكين ثلاث طعنات فى ظهره

وصدوره ، بقصد ازهاق روحه ، فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية وقد أحدثت اصابة الصدر تمزق بالرئة اليسرى ونزيف غزير بها وصدمة ، مما يكشف عن ان المتهم الأول كان بسدد الطعنات لجسد المجنى عليه بشدة وعنف بدلالة ما اعترف به في التحقيقات من أنه كان عقب كل طعنه يتنزع السكين من جسد المجنى عليه لاجراجها منه ، وهو ما يقطع ويقتن بانصراف نيته إلى ازهاق روح المجنى عليه ، وكان المتهم الثاني موجودا على مسرح الحادث وقت قيام المتهم الأول بطعن المجنى عليه بالسكين ، ويحمل معه مفتاح أنبوبة البوتاجاز الذى أعد لاستخدامه في الاعتداء على المجنى عليه ، فإن المحكمة تستخلص من ذلك كله ومن الظروف والملابسات التى أحاطت بواقعة الدعوى والأدلة القولية والشهادة التى ساقتهما - علتى النحر السالف بيانه - ثبوت نية القتل فى حق المتهمين الأول والثاني ثبوتا كافيا ، من حيث إنه عن ظرف سبق الاصرار فهو متوافر فى حق المتهمين الأول والثاني من تفكيرهما خلال أيام سابقة على تاريخ الحادث فى قتل المجنى عليه بغرض سرقة أمواله ، وتدهرهما لهذا الأمر فى هدوء وروية ، ثم اتفاهما على ذلك الأمر ، وقد ظلا يورم الحادث يبحثان عن المجنى عليه ويتربحان عودته إلى مسكنه ، ولما أيقنا من هودته إليه ووجوده بمفرده فى شقعه ، صعدنا إليه وهما يحملان الآلات التى أعدت لتنفيذ جريمة القتل ، وقد خبا المتهم الأول السكين فى ملابسه ، وخبا المتهم الثاني مفتاح أنبوبة البوتاجاز فى ملابسه ، ولما سنحت الفرصة لهما أثناء وجودهما مع المجنى عليه بشقته ، اسرع المتهم بتسديد الطعنات بالسكين لجسم المجنى عليه بقصد ازهاق روحه وقصد تحقق هذا القصد باحداث اصابات المجنى عليه التى أودت بحياته ، فإن ظرف سببى الاصرار - بما يعنيه من تدبر وروية واعمال الفكر فى هدوء يكون ثابتا فى حق المتهمين.

ومن حيث إنه بجلسةقررت المحكمة ارسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لابتداء الرأى ، وحددت جلسة للنطق بالحكم ، وقد

ورد تقرير فضيلة مفتي الجمهورية المؤرخالذى انتهى فيه إلى أن جزاء المتهمينهو الاعدام قصاصا لقتلهما الجنى عليه.....عمدا جزاء وفاقا ، إذ القتل أنفى للقتل .

ومن حيث إن المحكمة وقد اطمأنت إلى سائر الأدلة القولية والفنية التى ساقتهما على النحو السالف بيانه . واقتتعت بها وصحت لديهما على ثبوت جريمة القتل البعمد مع سبق الاصرار فى حق المتهمين ، بعد أن وفرت لهما - فى اجراءات هذه المحاكمة - حقهما فى الدفاع على النحو الذى يتطلبه القانون ، بأن لدبت لكل منهما محام ترافع فى الدعوى بعد الاطلاع على أوراقها ، وأبدى ما عن له من أوجه الدفع والدفاع ، والتى عرضت لها هذه المحكمة - ايرادا وردا - على النحو الذى أوردته فيما سالف - ولم تر فيها ما ينال من صحة الأدلة التى اطمأنت اليها وأخذت بها ، فإنه ولكل ما تقدم ، يكون قد ثبت فى يقين المحكمة أن المتهمين (١)..... (٢)..... فى يومبدائرة قسمقتلا..... عمدا مع سبق الإصرار ، بأن عقدا العزم على قتله وصمما على ذلك وأعدا لهذا الغرض سكينا ومفتاح أنبوبة بوتاجاز ، وتوجها إليه بمسكنه حين تأكدا من وجوده به بمفرده ، والتقيا به ولما فرغا من حديثهما معه وحالت لهما فرصة تنفيذ قصدهما المصمم عليه ، عندما توجه الجنى عليه ، عندما توجه الجنى عليه لباب الشقة لتوديعهما ، طعنه المتهم الأول بالسكين فى ظهره وصدره ، قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته ، وكان المتهم الثانى موجودا على مسرح الحادث حاملا لمفتاح أنبوبة البوتاجاز حتى تمكن المتهم الأول من تسديد الطعنات بجسد الجنى عليه بالسكين . ويتعين لذلك وباجماع الآراء عاقبهما عملا بالمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات ، والمادتين ٤/٣٠٢ ، ٣/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية .

ومن حيث إنه عن السكين المضبوطة ، فإن المحكمة تقضى بمصادرتها عملاً
بنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه عن المصروفات الجنائية فيلزم بما المحكوم عليهما عملاً بنص
المادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

٥. لما كانت المادة ١٦٣ من القانون المدنى قد نصت على أن " كل خطأ سبب
ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض " وبين من هذا النص أن عناصر المسؤولية
المدنية هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، وكان خطأ المتهمين
.....و..... قد تمثل في الفعل العمدى وهو طعن الجنى عليه - مورث
المدعين بالحقوق المدنية - بالسكين وقد تسبب هذا الخطأ فى إلحاق الضرر بالجنى
عليه ، وهو أصابته بالإصابات التى أدت إلى وفاته ، وقد توافرت علاقة السببية
بين الخطأ والضرر ، إذ أن خطأ المتهمين - سالف الذكر - السالف الذكر
السالف بيانه - هو الذى أدى مباشرة إلى وفاة الجنى عليه ، وهى النتيجة المترتبة
على ذلك الفعل . ولما كان ذلك الخطأ قد سبب بدوره للمدعين بالحقوق المدنية
ضرراً بوفاة مورثهم ، فإنه يتعين اجابة المدعين بالحقوق المدنية إلى طلبهم .

الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : قتلا عمداً مع سبق الإصرار
والترصد بأن يتا النية على قتله وأعدا لذلك جسماً صلباً حاداً "سكين" وترصداً له
حتى أيقنا وجوده بمسكنه وما أن أظفروا به حتى أفضال عليه الأول طعناً قاصداً من
ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى أودت بحياته .
وأحالتهم إلى محكمة جنايات السويس لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر
الإحالة . وأدعت زوجة الجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصيه على ابنتها

مدنيا قبل المتهمين بالزامهما بأن يؤديا لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قررت بجلسة باجماع الآراء ارسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتي الجمهورية لابتداء الرأى وحددت جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٧ للنطق بالحكم . وبالجلسة المحددة قضت حضوريا و باجماع الآراء عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالإعدام شنقا حتى الموت وبالزامهما متضامين بأن يؤديا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومصادرة السكن المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما في هذا بطريق النقض (قيد بجدولها برقم ... لسنة ق) كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة بالرأى . وقضت محكمة النقض أولا : بعدم قبول الطعن المقدم من المحكوم عليهما شكلا . ثانيا : بقبول عرض النيابة العامة للقضية شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات السويس لتفضل فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة الاعادة قررت بجلسة ارسال الأوراق إلى فضيلة مفتي الجمهورية لابتداء الرأى في موضوع الدعوى وحددت جلسة للنطق بالحكم .

وبالجلسة المحددة قضت حضوريا و باجماع الآراء عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالإعدام شنقا عما أسند إليهما ومصادرة السكن المضبوطة وبالزامهما متضامين بأن يؤديا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة بالرأى . وبجلسة قضت محكمة النقض أولا : بعدم قبول الطعن المقدم من المحكوم عليهما شكلا . ثانيا : بقبول عرض النيابة العامة للقضية وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع . وبالجلسة المحددة وما تلاها من جلسات سمعت

المرافعة على ما هو مبين بالمحضر وبجلسة قررت المحكمة ارسال الأوراق إلى
فضيلة مفتي الجمهورية لإبداء الرأى فى موضوع الدعوى وحددت جلسة
اليوم - للنطق بالحكم مع استمرار حبس المتهمين .

المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من مطالعة الأوراق
وما تم فيها من تحقيقات تتحصل فى أن المتهمين و..... انتويا قتل المجنى
عليه لىتمكنا من سرقة أمواله التى يحتفظ بها فى مسكنه ، وقد تدبرا هذا
الأمر فى هدوء وروية لمدة استغرقت أسبوعين سابقين على تاريخ الحادث ، وبعد أن
استقر تفكيرهما على قتل المجنى عليه وصمما على ذلك بغرض سرقة أمواله ، رسما
خطة لتنفيذ الفعل الإجرامى تمثلت فى تحين الفرصة التى يكون المجنى عليه فيها
موجودا بمفرده داخل شقته - حال غياب زوجته التى تدرس بإحدى الكليات
الجماعية بمدينة الزقازيق - واعدة لإرتكاب جريمة القتل المضمم عليه سكيناً - وهسى
أداة قاتلة بطبيعتها - ومفتاح اسطوانة بوتاجاز ، وأخذوا يحومان حول مسكن المجنى
عليه لمدة يومين متتاليين ، وفى صباح يوم الحادث الموافق وبعد أن تأكدوا
من وجود المجنى عليه بشقته ، وصعدوا إلى الشقة ، وكان المتهم الأول يخفى السكين
بجيب بنطاله الخلفى واحتفظ المتهم الثانى بمفتاح أنبوبة البوتاجاز داخل كمر بنطاله ،
وطرقا باب الشقة ففتح لهما المجنى عليه واستقبلهما بالترحاب وأعد لهما مشروب
الشاي ، وأثناء حديثهما معه اشتكى له المتهم الثانى من ضيق ذات اليد وعجزه عن
سداد الرسوم المدرسية ورغبته فى العمل بالمخبز الذى يملكه المجنى عليه ، وقد وعده
المجنى عليه بمساعدته للخروج من ضائقته المالية ، وأرسل فى طلب شراء السجائر
لتقديمهما إليهما ، ولما هما بالإنصراف تقدمهما المجنى عليه لفتح باب الشقة ، وعندئذ
عاجله المتهم الأول بطعنه من السكين التى كان يحملها فى ظهره من الناحية اليمنى من
أعلى ، فحاول المجنى عليه الهروب للاستغاثة بالجيران فلا حقه المتهم الأول ومنعه من

فتح باب مسكن وأمسكه بيده اليسرى من أسفل ذقنه وعاجله بطعنه أخرى في صدره من الناحية اليسرى ، ولما حاول الجنى عليه التوجه إلى ناحية شرفة المسكن للاستغاثة بالجيران دفعه المتهم الأول من الخلف فسقط على الأرض في الصالة وعندما حاول النهوض والإمساك بالمتهم الأول طعنه الأخير طعنه الثالثة في ظهره بجانب الطعنة الأولى بالسكين وهربا من مكان الحادث ، وأخذا يتقلان من بلدة لأخرى حتى تمكن رجال الشرطة من القبض عليهما بتاريخ.....بجبهة قربه.....عند عودتهما لمدينة.....؛ وقد أورد تقرير الصفة التشريحية الخاص بالجنى عليه أن إصاباته بالصدر والظهر حيوية حديثة ذات طبيعة طعنية وقطعية وتحدث من الضرب والطعن بجسم صلب ذو حافة حادة كسكين ومطواه ، وهي جائزه الحدوث من مثل السكين المتبولة ، وأن وفاته إصابته الطعنية المشاهدة بأعلا يسار الصدر وما أحدثته من تمزق بالرئة اليسرى وما أحدثته من نزيف غزير وصدمة . ومن حيث إن الواقعة على الصورة السالف بيانها قد توافرت الأدلة على ثبوتها في حق المتهمين من أقوال الشهود النقيب.....والنقيب.....وما قرره الحدث.....بالتحقيقات ، ومن اعتراف المتهمين بتحقيقات النيابة العامة وما جاء بتقرير الصفة التشريحية ومن تقرير قسم الأدلة الجنائية بمديرية أمن.....فقد شهد النقيب رئيس وحدة مباحث قسم شرطة.....بأن تحرياته السرية التي قام بها مع فريق البحث واشترك فيها الشاهد الثاني قد أكدت أن المتهمين هما مرتكبى حادث قتل الجنى عليه.....، فاستصدر إذنا من النيابة العامة لضبطهما ، وقد تم ضبطهما بواسطة إحدى الكمائن التي أعدت لذلك ، وبمواجهتهما بما أسفرت عنه التحريات أقرتا بارتكابهما واقعة قتل الجنى عليه بقصد سرقة أمواله ، بأن اتفقا على ذلك ، وتوجها سويا لمسكن الجنى عليه لتنفيذ اتفاقهما ، وقد استضافهما الأخسبر ، وحين أيرادا الإنصراف توجه الجنى عليه إلى باب الشقة لتوديعهما ، وفي ذلك الوقت قام المتهم الأول بإخراج سكين من ملابسه وطعن بها الجنى عليه في ظهره ثم أمسك

برقبته من الخلف بذراعه اليسرى وطعنه طعنة أخرى في صدره ، وعندما تمكن المجنى عليه من الإفلات منه واتجه إلى شرقه المسكن للاستغاثة بجيرانه لا حقه ذلك المتهم وسدد إليه طعنة ثالثة في ظهره ، وأسرع المتهمان بالهرب خشية القبض عليهما دون أن يتمكنوا من سرقة مال المجنى عليه .

وشهد النقيب ضابط مباحث قسم شرطة بمضمون ما شهد به الشاهد الأول وشهدت بأنها في صباح يوم الحادث كانت تقوم بتنظيف مدخل مسكنها وسمعت صوت استغاثة صادرا من المجنى عليه طالبا التجدة من جاره وينادى على الحدث لغلق باب المسكن الخارجي ، ثم شاهدت شخصين يخرجان مسرعين من ذلك الباب إلى الطريق ، كما شاهدت المجنى عليه وقد تمكن من التزول إلى الطريق وسقط على الأرض وهو يترف دما ، وأضافت أنها استطاعت تحديد أوصاف هذين الشخصين . كما أنها تعرفت على المتهم الثاني حال إجراء عملية العرض القانوني بواسطة النيابة العامة . وقرر بالتحقيقات بأنه في يوم الحادث نادى عليه المجنى عليه وطلب منه شراء علبه سجائر فاشتراها له وصعد إلى شقته واعطاها له ، وبعد فترة من الوقت سمع المجنى عليه يطلب منه اغلاق الباب الخارجي فأسرع إلى ذلك الباب وحينئذ شاهد شخصين يهرولان وقد دفعه أحدهما فاسقطه على الأرض وفرا هارين ولم يستطع اللحاق بهما ، وعند عودته وجد المجنى عليه ملقى على الأرض والدماء تترف من صدره ، وأنه استطاع تحديد أوصاف هذين الشخصين ، وقد تعرف على المتهمين عند عرضهما عليه عرضا قانونيا بمعرفة النيابة العامة ..

وقد اعترف المتهم الأول بالتحقيقات بأن المتهم الثاني وهو زميل له في الدراسة ، أخبره بأن المجنى عليه زوج ابنة خالته ، وأنه يحتفظ بأموال كثيرة في مسكنه ، وأنه سوف يحاول اصطناع نسخة من مفتاح شقة المجنى عليه لكي يسرق تلك الأموال ، إلا أن المتهم الثاني لم يفلح في اختلاس مفتاح

الشقة من زوجة المجنى عليه ، وأفضى إليه بذلك منذ أسبوعين سابقين على تاريخ الحادث ، فاتفقا سويا على الذهاب إلى شقة المجنى عليه أثناء وجوده بها لقتله وسرقة نقوده ، وفي اليوم السابق على يوم الحادث أرادا تنفيذ خطتهما ، إلا أنهما لم يجدا المجنى عليه بشقته ، فعقد العزم على تنفيذ تلك الخطة في اليوم التالي ، واتفقا على تجهيز سكن ومفتاح أنبوبة بوتاجاز وحقيبة جلد خالية لوضع ما قد يسرقاه بها يعد أن يقتلا المجنى عليه ، وتقابلا في يوم الحادث ، وكان هو حاملا للسكين ، وكان المتهم الثاني يحمل مفتاح الأنبوبة بين طيات ملابسه ، وتوجها لمسكن المجنى عليه وطرقا باب شقته فلم يجدا بها أحد ، وأخذوا يبحثان عن المجنى عليه حتى وجداه بحظيرة الماشية المملوكة له ، فانتظرا حتى تأكدا من مغادرته للحظيرة وصعوده إلى شقته ، وبعد فترة قصيرة من الوقت صعدا إليه وطرقا باب الشقة ففتح لهما المجنى عليه ، وأثناء جلوسهما معه ، تحدث المتهم الثاني عن ظروفه المالية المتعثرة وعدم إمكانه دفع مصروفات المدرسة ، وأفصح للمجنى عليه عن رغبته في العمل لديه بالمنجز الخاص به ، فرحب المجنى عليه بذلك ، وقدم لهما مشروب الشاي ولقافات التبغ ، وبعد ذلك أعلن للمجنى عليه عن رغبتهما في الإنصراف ، فسبقتهما إلى باب الشقة لتوديعهما ، فأسرع هو باخراج السكين التي كان يحملها معه بحجب بنطاله الخلفي وطعن المجنى عليه في ظهره من الناحية اليمنى من أعلى ، وحاول المجنى عليه الخروج من باب الشقة لكي يستنجد بجيرانه فأسرع خلف لمنعه من فتح ذلك ، وأمسك به بيده اليسرى من أسفل ذقنه ورفع رقبته لأعلى وطعنه بذات السكين في صدره من الناحية اليسرى ، فحاول المجنى عليه الوصول لشرفة لطلب النجدة ، فجرى إليه لمنعه مسن ذلك ودفعه فسقط على الأرض ، ثم قام وأراد الإمساك به فطعنه بالسكين طعنة ثالثة في ظهره بجانب الطعنة الأولى ، وأمسك به من ذراعه الأيمن لمنعه من الوصول إلى الشرفة حتى مزق فانلته إلا إن المجنى عليه جرى إلى تلك الشرفة وأخذ يصيح لطلب النجدة ، فالتى هو بالسكين في صالة الشقة وفر والمتهم الثاني إلى خارج المسكن ،

وتمكننا من الهروب خارج المسكن ، وتمكننا من الهروب خارج مدينة وقد تم ضبطهما عند عودتهما إليها ، وأضاف بأنه والمتهم الثانى كانا قد اتفقا على قتل المجنى عليه بغرض يرقه أمواله ، وأنه كان يقصد من ضرب المجنى عليه بالسكين ازهاق روحه وكان عقب كل طعنه فى جسد المجنى عليه ، يجذب السكين لآخرها من جسده ، واستطرد بأنه والمتهم الثانى لم يتمكننا من سرقة أموال المجنى عليه ، وقد اعترف المتهم الثانى أنه منذ مدة سابقة على تاريخ الحادث ، أخذ والمتهم الأول يفكران فى كيفية سرقة أموال المجنى عليه ، وهو زوج لإحدى قريباته ، إلى أن هداهما تفكيرهما إلى قتل المجنى عليه لتنفيذ ذلك الغرض ، واتفقا على ذلك ، وفى يوم الحادث حضر إليه المتهم الأول ومعه حقيبة جلدية بها سكين ومفتاح أنبوبة بوتاجيز لتنفيذ ما اتفقا عليه ، وتوجها إلى مسكن المجنى عليه ، ولما لم يجدها به انتظرا قدومه ، وتوجها مرة أخرى لمسكنه فلم يجدها ، فذهبا إلى بيت آخر للمجنى عليه فوجداه به فانتظرا حتى يصعد إلى شقته وحرصا آنذاك على لايراهما ، ولما تأكدا من وجده بشقته صعدا إليه وقبل أن يلتقيا به ، أخرج هو المفتاح - البار ذكره - ووضع به فى كمر بنطاله ، وأخذ المتهم الأول السكين ووضعهما فى جيب بنطاله الخلفى . ولما طرقا باب الشقة فتح لهما المجنى عليه ، فشكا إليه من ضائقة مالية يمر بها وطلب منه العمل لديه بالمخبز المملوك له ، فرحبا بهما وأدخلهما الشقة وأعد لهما مشروب الشاى ، وأرسل فى طلب شراء لفافات التبغ وقدمها لهما ، وفى ذلك الوقت وأثناء غياب المجنى عليه داخل الشقة بعيدا عنهما لانشغاله بتقديم واجب الضيافة لهما ، أفضى هو إلى المتهم الأول برغبته فى عدم قتل المجنى عليه ، إلا أن المتهم الأول لم يستجب لذلك ، وأفصح عن قصده فى تنفيذ القتل ، وعندما طلبا من المجنى عليه الإذن بالإنصراف ، توجه المجنى عليه لفتح باب الشقة ، وسار المتهم الأول خلفه وأخرج السكين من جيبه وطعن بها المجنى عليه فى ظهره ، ولم يحرك هو ساكنا فى ذلك الوقت ، ولما حاول المجنى عليه فتح باب الشقة أمسك به المتهم الأول من رقبته

وطعنه بتلك السكين مرة أخرى في صدره من الناحية اليسرى ، ثم حاول المجنى عليه الدخول لشرفة الشقة فأمسك به المتهم الأول من ملابسه حتى مزق فاتلته ، ولكن المجنى عليه تمكن من الوصول إلى تلك الشرفة ، فأسرع هو بالهروب من باب الشقة وخلفه المتهم الأول وتمكنا من الهرب إلى خارج مدينة، وقد تم ضبطهما بواسطة رجال الشرطة عند عودتهما إلى تلك المدينة .

وقد ثبت من تقرير الصفة التشريحية الخاص بالمجنى عليه ، أنه وجدت بجثته إصابات حيوية حديثة عبارة عن جروح حادة الحواف بأعلا يسار مقدم الصدر وأعلا يمين الصدر ومنتصف يمين الظهر ، وأن تلك الإصابات بالصدر والظهر حيوية حديثة ذات طبيعة طعن وقطعية وتحدث من الضرب والطعن بجسم صلب ذو حافة حادة كسكين أو مطواة وهي جائزة الحدوث من مثل السكين المضبوطة ومن مثل التصوير والتاريخ الوارد بالأوراق ، وأن وفاة المجنى عليه إصابية نشأت عن الإصابة الطعنية المشاهدة بأعلا يسار الصدر وما أحدثته من تمزيق بالرئة اليسرى وما أحدثته من نزيف غزير وصدمة . وجاء بتقرير قسم الأدلة الجنائية أن البصمات المرفوعة من على أكواب الشاي المضبوطة بمسكن المجنى عليه وجدت مطابقة لبصمات المتهمين . ومن حيث أن المتهمين حضرا بجلسة المحاكمة أمام هذه المحكمة ، وقد ندبت المحكمة لكل منهما محام للدفاع عنه ، وحضرت المدعية بالحقوق المدنية ومعها مجاميعها ، وصممت على طلباتها في الدعوى المدنية ، وشرح الدفاع عن المتهم الأول ظروف الدعوى وتناول دفاعه أوجه الطعن على ما جاء بمعاينة النيابة العامة بشأن وصف جثة المجنى عليه والآثار التي وجدت بالشقة محل الحادث ، وما ورد بتقرير المعمل الجنائي بشأن البصمات التي وجدت على أكواب الشاي ، وعاب على تحقيقات النيابة العامة القصور في اختصار تقرير المعمل الجنائي بخصوص نوع فصيلة الدم التي وجدت بنصل السكين ، والبصمات التي كانت بمقبضها ، وأن التناقض في خصوص أطوال نصل السكين من شأنه أن يقيم التعارض بين أقوال المتهمين والدليل الفنى ، وشكك في

أقوال الشاهدة والحادث ودفع بأن اعتراف المتهمين كان تحت تأثير ضغط معنوى لإجراء التحقيق معهما بمعرفة النيابة العامة بقسم الشرطة والدفاع عن المتهم الثانى دفع بالتناقض بين ما جاء بمعاينة النيابة العامة لجثة الجنى عليه وما ورد بالتقرير الطبى الشرعى بشأن أوصافها ، وشكك فى أقوال الشاهدة وما قررته بشأن تعرفها على المتهم الثانى ، ودفع بطلان الاعتراف المنسوب إليه لأنه كان وليد اكراه ، إذ تعرض للتعذيب داخل قسم الشرطة ، ولم يثبت وكيل النيابة ما به من إصابات ، وأن المتهم الثانى قد عدل عن فكرة القتل .

ومن حيث أنه عن أوجه الدفوع والدفاع المبداء من المدافع عن المتهم الأول فإن المحكمة لم تعول على ما جاء بمحضر معاينة النيابة العامة للآثار التى وجدت بالشقة محل الحادث أو ما ورد بها بخصوص أوصاف جثة الجنى عليه ، وتطمئن إلى أن الجثة التى تم تشريحها بمعرفة الطبيب الشرعى هى جثة الجنى عليه كما تطمئن إلى ما جاء بنتيجة تقرير قسم الأدلة الجنائية من أن البصمات التى عثر عليها بأكواب الشاى المضبوطة هى بصمات لأصابع أيدى المتهمين الأول والثانى ، أخذا بما جاء بالدليلين الفنيين - سالفى البيان - فى هذا الخصوص - أما ما يثيره الدفاع من عدم وجود تقرير المعمل الجنائى الخاص ببيان نوع فصيلة الدم التى وجدت بنصل السكين المضبوطة . فإنه يكفى للرد عليه أن المحكمة قد اقتنعت بأن إصابات الجنى عليه قد حدثت من مثل السكين المضبوط ، أخذا بالدلة القولية والفنية المستمدة من أقوال الشهود والتقرير الطبى الشرعى التى اطمأنت إليها ، وما دام أن المتهم لم يطلب من هذه المحكمة اتخاذ إجراء معين فى هذا الشأن ، ولا ترى هى من جانبها حاجة إليه - وأنه عن قالة الدفاع بشأن التناقض بين الدليلين القولى المستمد من أقوال المتهمين والفنى المستمد من التقرير الطبى الشرعى بالنسبة لأطوال نصل السكين ، فإن هذا التناقض لا أثر له على عقيدة هذه المحكمة فيما اقتنعت به من أن إصابات الجنى عليه التى أدت إلى وفاته قد حدثت من مثل السكين المضبوط - أما

عن الدفع المبدى بشأن بطلان اعتراف المتهم الأول المنسوب إليه بتحقيقات النيابة العامة ، لأنه كان تحت تأثير اكراه معنوى بسبب اجراء التحقيق معه بمعرفة النيابة العامة بقسم الشرطة ، فهو مردود بأن المحكمة تطمئن إلى صحة اعتراف المتهم الأول بتلك التحقيقات وصدقه ومطابقته للحقيقة والواقع . إذ أن المتهم الأول أدلى بأقوال تفصيلية اشتملت على كافة وقائع الدعوى والظروف التى أحاطت بها ، مما يفصح عن أن اعترافه قد صدر منه عن طوعية واختيار واردة حرة . ولا ترى المحكمة فى اوراق الدعوى ما يفيد أن المتهم الأول قد أشار إلى حصول اكراه وقع عليه لاجباره على الادلاء باعتباره فى مرحلة التحقيق السابقة على المحاكمة ، ولا يغير من ذلك أن التحقيق معه بمعرفة النيابة العامة قد تم بقسم الشرطة ، إذ أن اختيار المختص لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق ورعة المجازة ، ولا ترى المحكمة أن اجراء ذلك التحقيق فى قسم الشرطة ، كان له أثر على ارادة المتهم حين أدلى باعتباره ، مادام أنه لم يثبت أن سلطان رجال الشرطة قد استطال إليه بالأذى ماديا أو معنويا ، هذا فوق أن خشية المتهم من سلطان رجال وظيفته رجال الشرطة ، لا يعد من الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ، ومن ثم فإن المحكمة تطرح كافة ما أثاره المتهم الأول من أوجه الدفع والدفاع - على النحو السالف ذكره - ولا تجد فيها ما ينال من صحة الأدلة القولية والثنية التى اطمأنت إليها وأخذت به ، أو ما يغير من وجه اقتناعها بها وخاصة ما شهدت به الشاهدة وما قرره الحدث فى خصوص واقعة الدعوى ، وتعرف كل منهما على المتهم الذى تمكن من معرفته أثناء اجراء عملية العرض القانونى التى تمت بواسطة النيابة العامة . أما عما أثاره الدفاع عن المتهم الثانى من دفع بالتناقض بين ما جاء بمعاينة النيابة العامة لجنة الجنى عليه وماورد بالتقرير الطبى الشرعى بشأن أوصاف الجثة ، والدفع ببطلان الاعتراف المنسوب إليه لأنه كان وليد اكراه إذ تعرض للتعذيب بقسم الشرطة وأن وكيل النيابة لم يثبت ما به من اصابات ، فإن ذلك كله مردود بما سبق الرد عليه

بشأن أوجه الدفاع والدفع المبداه من المتهم الأول - على النحو المار بيانه -
وتضيف المحكمة في خصوص دفع المتهم الثاني بطلان اعترافه أنه لم يفصح عن طريقة
التعذيب التي تعرض لها بقسم الشرطة وشخص من قام بذلك والآثار التي نجمت عن
التعذيب والتي لم يثبت بتحقيقات النيابة العامة أثناء استجوابه . كما أنه لم يكشف
عن ذلك الاكراه الذى وقع عليه والآثار التي نتجت عنه بمرحلة المحاكمة السابقة . مما
يتعين معه أطراح ذلك الدفع والالتفات عنه . أما عما يثيره الدفاع عن المتهم الثانى
من أنه عدل عن فكرة القتل ، فإن ذلك مردود بأن مجرد افصاح المتهم الثانى للمتهم
الأول عن رغبته فى عدم قتل المجنى عليه وقت وجودهما داخل شقة المجنى عليه ، وفى
الوقت الذى كان فيه المتهم الأول متحفزا لارتكاب الفعل الإجرامى ، ويتحين
الفرصة لتنفيذ الجريمة المتفق عليها فيما بينهما وهى قتل المجنى عليه وسرقة أمواله ،
دون ان يأتى المتهم الثانى من الأفعال الايجابية ما يكشف عن ارداته فى عدم اتمام
تنفيذ الجريمة ، أو يحول بين المتهم الأول وبين تنفيذ قصده المصمم على قتل المجنى
عليه لا بعد ذلك منه عدولا اختياريا عن المنى فى ارتكاب جريمة القتل كما أن عدم
تدخله فى الاعتداء على المجنى عليه أثناء قيام المتهم الأول بتسديد الطعنات بالسكين ،
لا ينفى مساهمته فى ارتكاب جريمة القتل العمد ، مادام أنه قد ظل باقيا على مسرح
الحادث بجانب المتهم الأول حاملا للأداة الأخرى - مفتاح أنبوبة البوتاجاز - السقى
كانت معدة لا استعمالها فى ارتكاب جريمة القتل العمد ، وحتى أتم المتهم الأول تنفيذ
تلك الجريمة باحداث اصابات المجنى عليه التى أدت إلى قتله . ومن ثم فإنه يتعين
اطراح كافة أوجه الدفع والدفاع المبداه عن المتهم الثانى للأسباب المار بيانها .

من حيث إنه عن نية القتل ، فهى ثابتة فى حق المتهمين من اتفاقهما على قتل
المجنى عليه بغرض سرقة أمواله وتصميمهما على ذلك ، ومن ذهابهما إلى شقته بعد
أن أيقنا وجوده بها بمفرده ، وكان المتهم الأول حاملا للسكين والمتهم الثانى حاملا
لمفتاح أنبوبة البوتاجاز ، وهى الآلات التى أعدت لاستخدامها فى تنفيذ جريمتيهما

المتفق عليها ، ومن قيام المتهم الأول بطعن المجنى عليه بتلك السكين ثلاث طعنات في ظهره وصدره ، بقصد ازهاق روحه ، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصلة التشريحية وقد أحدثت إصابة الصدر تمزيق بالرئة اليسرى ونزيف غزير بها وصدمة ، مما يكشف عن أن المتهم الأول كان بسدد الطعنات لجسد المجنى عليه بشدة وعنصف بدلالة ما اعترف به في التحقيقات من أنه كان عقب كل طعنة ينتزع السكين من جسد المجنى عليه لاجراجها منه ، وهو ما يقطع وييقن بانصراف نيته إلى ازهاق روح المجنى عليه ، وكان المتهم الثاني موجودا على مسرح الحادث وقت قيام المتهم الأول بطعن المجنى عليه بالسكين ، ويحمل معه مفتاح أنبوبة البوتاجاز الذي أعد لاستخدامه في الاعتداء على المجنى عليه ، فإن المحكمة تستخلص من ذلك كله ومن الظروف والملابسات التي أسماطت بواقعة الدعوى والأدلة القولية والفنية التي ساقتها - على النحو السالف بيانه - ثبوت نية القتل في حق المتهمين الأول والثاني ثبوتا كافيا . ومن حيث إنه عن ظرف سبق الإصرار فهو متوافر في حق المتهمين الأول والثاني من تفكيرهما خلال أيام سابقة على تاريخ الحادث في قتل المجنى عليه بغرض سرقة أمواله ، وتديرهما لهذا الأمر في هدوء وروية ، ثم اتفقا عليها على ذلك الأمر ، وقد ضظلا يوم الحادث يبحثان عن المجنى عليه ويتربحان عودته إلى مسكنه ، ولما أيقنا من عودته إليه ووجوده بمفرده في شقته ، صعدا إليه وهما يحملان الآلات التي أعدت لتنفيذ جريمة القتل ، وقد نجا المتهم الأول السكين في ملابسه ، ونجا المتهم الثاني مفتاح أنبوبة البوتاجاز في ملابسه ، ولما سنحت الفرصة لهما اثناء وجودهما مع المجنى عليه بشقته ، أسرع المتهم بتسديد الطعنات بالسكين لجسم المجنى عليه بقصد ازهاق روحه ، وقد تحقق هذا القصد بأحداث إصابات المجنى عليه التي أودت بحياته ، فإن ظرف سبق الإصرار - بما يعنيه من تدبر وروية وأعمال الفكر في هدوء - يكون ثابتا في حق المتهمين .

ومن حيث إنه بـجلسة قررت المحكمة ارسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لابتداء الرأى ، وحددت جلسة للنطق بالحكم . وقد ورد تقرير فضيلة مفتى الجمهورية المؤرخ الذى انتهى فيه إلى أن جزاء المتهمين هو الاعدام قصاصا لقتلهما المجنى عليه عمدا جزاء وفاقا ، إذ القتل أنفى للقتل .

ومن حيث إن المحكمة وقد اطمأنت إلى سائر الأدلة القولية والثنية التى ساقتها - على النحو السالف بيانه - واقتنعت بما وصحت لديها على ثبوت جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار فى حق المتهمين ، بعد أن وفرت لهما - فى اجراءات هذه المحاكمة - حقهما فى الدفاع على النحو الذى يتطلبه القانون ، بأن ندبت لكل منهما محام ترافع فى الدعوى بعد الاطلاع على أوراقها ، وأبدى ما عن له من أوجه الدفع والدفاع التى عرضت لها هذه المحكمة - ايرادا وردا - على النحو الذى أوردته فيما سلف - ولم تر فيها ما ينال من صحة الأدلة التى اطمأنت إليها وأخذت بما ، فإنه ولكل ما تقدم ، يكون قد ثبت فى يقين المحكمة أن المتهمين : (١) (٢) فى يوم بدائرة قسم قتل عمدا مع سبق الاصرار ، بأن عقدا العزم على قتله وصمما على ذلك وأعدا لهذا الغرض سسكينا ومفتاح أنبوبة بوتاجاز ، وتوجهها إليه بمسكنه حين تأكدا من وجوده بسبه بمفرده ، والتقىا به ولما فرغا من حديثهما معه وحانت لهما فرصة تنفيذ قصدهما المصمم عليه ، عندما توجه المجنى عليه لباب الشقة لتوديعهما ، طعنه المتهم الأول بالسكين فى ظهره وصدوره ، قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته ، وكان المتهم الثانى موجودا على مسرح الحادث حاملا لمفتاح أنبوبة البوتاجاز حتى تمكن المتهم الأول من تسديد الطعنات بجسد المجنى عليه بالسكين . ويتعين لذلك وباجماع الآراء عقابهما عملا بالمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات ، والمادتين ٢/٣٠٤ ، ٢/٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية .

ومن حيث إنه عن السكين المضبوطة ، فإن المحكمة تقضى بمصادرتها عملاً
بنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه عن المصروفات الجنائية فيلزم بها المحكوم عليهما عملاً بنص
المادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومن حيث إنه عن الدعوى المدنية المقامة منزوجة المجنى عليه -
عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتهاقاصرة المجنى عليه،
بموجب قرار الوصاية - المرفق بالأوراق - ومن والدة المجنى عليه - وشقيقة
بموجب الاعلام الشرعى - المرفق بأوراق الدعوى - بطلب الزام المتهمين متضامنين
بأن يؤديا اليهم مبلغ واحد وخمسون جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .
ومن حيث إن المدعية بالحقوق المدنيةعن نفسها وبصفتها سائلة
الذكر ، قد حضرت بجلسة المحاكمة أمام هذه المحكمة وحضر معها الأستاذ
..... الخامى والذى سبق حضوره بجلسات المحاكمة السابقة عن باقى المدعين
بالحقوق المدنية - والدة المجنى عليه وشقيقة - سالفى الذكر - بموجب توكيل خاص
مودع .

ومن حيث إنه لما كانت المادة ١٦٣ من القانون المدنى قد نصت على أن "
كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض" ويبين من هذا النص أن
عناصر المسؤولية المدنية هي الخطأ والضرر علاقة السببية ، وكان خطأ المتهمين
.....و..... قد تمثل فى الفعل العمدى وهو طعن المجنى عليه - مورث
المدعين بالحقوق المدنية - بالسكين وقد تسبب هذا الخطأ فى إلحاق الضرر بالمجنى عليه
، وهو أصابته بالاصابات التى أدت إلى وفاته ، وقد توافرت علاقة السببية بين الخطأ
والضرر ، إذ أن خطأ المتهمين - سالفى الذكر - السالف بيانه - هو الذى أدى
مباشرة إلى وفاة المجنى عليه ، وهى النتيجة المترتبة على ذلك الفعل . ولما كان ذلك
الخطأ قد سبب بدوره للمدعين بالحقوق المدنية ضرراً بوفاة مورثهم ، فإنه يتعين إجابة

المدعين بالحقوق المدنية إلى طلبهم بإلزام المتهمينو..... متضامين -
بأن يؤدي إليهم مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المدني المؤقت ، عملا
بالمادتين ١٦٣، ١٦٩ من التقنين المدني .

ومن حيث إنه عن مصاريف الدعوى المدنية شاملة مقابل أتعاب المحاماة ،
فإن المحكمة تلزم بها المتهمين عملا بنص المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

الطعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريرات والابحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو ابحاث أو ما يتخله من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ، مادام أنه قد اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .

٢. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه الأخيرة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه - فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٣. من المقرر ان الأدلة في المواد الجنائية إقتناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام في العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الادلة القائمة في الدعوى .

٤. لما كان الحكم قد أثبت في مدوناته أن العقيد قد استصدر أذنا من النيابة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعنين يحوزان ويحرزان جواهر مخدرة ويستخدمان في تنقلاتهما السيارة رقم قيادة الطاعن الثاني وتمكن من ضبطهما والسيارة حيث عثر معهما وبداخل السيارة على المخدرات المضبوطة ، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعنين لا لضبط جريمة مستقبلية ويكون الحكم فيما أنهى إليه من إطراح الدفع المبدى من الطاعنين في هذا الشأن قد أصاب صحيح القانون .

٥. لما كانت المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا توجبان تسبيب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن ، والحال في الدعوى الراهنة أن أمر النيابة العامة بالتفتيش أنصب على شخص الطاعنين ووسيلة الانتقال دون مسكنيهما فلا موجب لتسبيه . ومن هذا فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أصدرت الأمر بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط - طالب الامر - وما تضمنه من أسباب توطئه وتسويغا لاصداره وهذا حسبه كى يكون محمولا على هذه الاسباب بمثابتها جزاء منه .

٦. لما كان النعى واردا على مجرد شكل التوقيع فإنه لا يعيب الاذن مادام موقعا عليه فعلا ممن اصدره .

٧. من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما توردته من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها .

٨. انتفاء مصلحة الطاعن فيما يشير به بشأن المخدلا المضبوط بالسيارة مادام وصف التهمة التي دين بها يبقى سليما لما أثبتته الحكم عن مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيب قميصه الذى كان يرتديه .

٩. من أن اجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهنيه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ، بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل .

١٠. لما كان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين مخدر الحشيش المضبوط المثبت بمحضر الشرطة عن ذلك المقدم للنيابة والذي أجرى التحليل عليه أن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الاثبات وفي عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتهما فيه أو مصادرتها في عقيدتها في ذاك وهو من اطلاقاتها .

١١. لما كان الحكم المطعون فيه قد تناول بالرد على دفعي الطاعن الأول بشيوع قسمة حيازة المخدر ومخالفته اجراءات التحريز للقانون مما يضيء كثيرا من الشك في نسبة المخدر إليه - على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينعاه في هذا الصدد لا يكون سديدا. لما كان ذلك ، وكان الطاعن الثاني يسلم في أسباب طعنه أن تقرير الخبير أنتهى إلى أن مكان الضبط يقع بدائرة مركز المنصورة ، وكان الاذن بالتفتيش قد صدر - بما لا يمارى فيه الطاعن - من وكيل نيابة مركز المنصورة أى من المختص مكانيا بإصداره ، فإن الدفع ببطلان الاذن لا يعدو - على ما سلف - دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه .

١٢. لما كان الطاعن الثاني لم يدفع لدى محكمة الموضوع بقيام قصد الاستعمال الشخصى لديه ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنيه المادى والمعنوى ثم استظهر أن الاحراز كان مجردا عن أى قصد من القصد الخاصة ، ومن ثم فإن نعيه بأن ضالة كمية المخدر المضبوط معه ترشح بأنه كان لا استعماله الشخصى يكون في غير محله .

١٣. لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها في الجدول رقم ٥ وكذلك الادوات ووسائل النقل المضبوطة التى استخدمت في ارتكاب الجريمة . جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى الغير حسن النية وكان الحكم المطعون فيه - بما لا ينافى فيه الطاعن الثاني - قد بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوت التهمة قبل كل من الطاعنين كما دلل على ثبوت استخدام السيارة المضبوطة قيادة الطاعم الثاني - والذي يسلم في أسباب طعنه أنها مملوكة له - في ارتكاب الجريمة وذلك من واقع محضر التحريات وأذن

تفتيش النيابة ، ضبط السيارة وبها المخدر وانتهى إلى معاقبتيهما عن مطلق الحيازة والاحراز المجردين عن أى قصد كما قضى بمصادرة المخدر والسيارة المضبوطين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة السيارة المضبوطة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويمتنأى عن قالة الخطأ فى تطبيق القانون .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما المتهم الأول : (١) حاز واحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيش) فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً . (٢) أحرز بغير ترخيص سلاحاً ابيض (مطواة قرن غزال) فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً . ثانياً المتهم الثانى : (١) أحرز بقصد الاتجار جوهرًا "حشيش" فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً . (٢) نقل بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى جوهرًا مخدرًا "حشيش" فى غير الاحوال المصرح بها قانوناً واحالتهما إلى محكمة جنابات المنصورة لحاكمتهما طبقاً للقيود والوصف الواردين بامر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاول والمستبدل بالقانون الاخير والمواز ١/١ ، ٢٥ ، مكرراً ١/٣٠ ، ١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه خمسين الف جنيه ومصادرة المخدر والسيارة المضبوطين عما أسند اليه بوصف التهمة الاولى وبحبسه شهراً واحداً وتغريمه مائة جنيه ومصادرة المطواة المضبوطة عما أسند اليه بوصف التهمة الثانية - ثانياً : بمعاقبة المتهم الاثنى بالأشغال لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين الف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط باعتبار ان احراز المتهمين للمخدر كان مجرداً من القصد .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقص الخ

المحكمة

حيث ان مبنى اوجه الطعن التى تضمنتها اسباب الطعن الثلاثة المقدمة من الطاعنين هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن الاول..... وشهرته بجريمة احراز وحيازة مخدر الحشيش بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى واحراز سلاح أبيض " مطواة قرن غزال " بغير ترخيص وفى غير الاحوال المصرح بها قانونا ، ودان الطاعن الثانى وشهرته بجريمة احراز جوهر الحشيش المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أنهما دفعا بطلان اذن التفتيش لابتائه على تحريات غير جديدة مصدرها مرشد سرى - ودلل الطاعن الاول على ذلك بما قدمه من مستندات رسمية التفت عنها الحكم - ، ولصدوره عن جريمة مستقبلية غير محققة الوقوع ، ولعدم تسببه تسببا كافيا ، وتوقيعه بتوقيع غير مقررء ، كما دفع الطاعن الاول بشيوع قنمة حيازة مخدر الحشيش ومخالفة اجراءات التحريز للقانون مما يضى كثيرا من الشك فى نسبة مخدر الى الطاعن - الا ان الحكم رد على هذه الدفوع بما لا يصح ردا . كذلك التفت الحكم عن دفاع الطاعن الثانى بعدم الاختصاص المكانى لمصدر الاذن بالتفتيش . كما أن ضالة كمية المخدر المضبوط معه ترشح بأنه كان لاستعماله الشخصى . واخيرا قضى الحكم بمصادرة السيارة ملكه رغم عدم وجوب ذلك لعدم توجيه الاتهام اليه أو ادانته عن حيازة ما ضبط بها من مخدر . كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان كلا من الطاعنين بها ، ودلل على ثبوت الجريمة فى حق كل منهما بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من اقوال ضابط الواقعة وما تضمنه تقرير العمل الكيمائى بمصلحة الطب الشرعى . لما كان

ذلك ، وكان القانون لا يوجب حتما ان يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والابحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو ابحاث أو ما يتخذه من وسائل التتقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ، مادام انه قد اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات . وكان من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه الأخيرة قد اقتنعت بجدية الاستلالات التي بني عليها امر التفتيش وكفايتها لتسوية اجرائه - فلا معقب عليهما في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت الأدلة في المواد الجنائية اقتناعية فللمحكمة ان تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام لا يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى ، وإذا كانت المحكمة - في الدعوى الراحنة - قد سوغت الامر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها اصلها الثابت في الأوراق ، فإنه لا يجوز المجادلة في ذلك امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت في مدوناته ان العقيد قد استصدر اذنا من النيابة بعد ان دلت التحريات على ان الطاعنين يحوزان ويحوزان جواهر مخدرة ويستخدمان في نقلهما السيارة رقم قيادة الطاعن الثاني وتمكن من ضبطهما والسيارة حيث عثر معهما وبداخل السيارة على المخدرات المضبوطة ، فإن مفهوم ذلك ان الامر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعنين لا لضبط جريمة مستقبلية ويكون الحكم فيما انتهى اليه من اطراح الدفع المبدى من الطاعنين في هذا الشأن قد اصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٤ من الدستور ، والمادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية بعد

تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا توجب أن تسبب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن ، والحال في الدعوى الراهنة أن أمر النيابة العامة بالتفتيش انصب على شخص الطاعنين ووسيلة الانتقال دون مسكنيهما فلا موجب لتسببه ، ومن هذا فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أصدرت الأمر بعد اطلاعها على مخبر التحريات المقدم إليها من الضابط - طالب الأمر - وما تمناه من أسباب توطئه وتسويغاً لإصداره وهذا حسب كى يكون محمولاً على هذه الأسباب بمثبتها جزءاً منه ، لما كان ذلك ، وكان النعى وارداً على مجرد شكل التوقيع فإنه لا يعيب الإذن مادام موقفاً عليه فعلاً ممن أصدره ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتعنت في هذا النظر ومن ثم لا وجه لتعيب - الطاعن الأول - الحكم في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردّها بحاجتها اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من البساط سلطان الطاعن الأول على جرّهم الحشيش المضبوط بالسيارة تأسيساً على أدلة سبائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاتضاء العقلي ، فضلاً عن انتفاء مصلحته فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط بالسيارة مادام أن وصف التهمة التي دين بها يبقى سليماً لما أثبتته المحكمة عن مسئولية عن المخدر المضبوط في جيب قميصه الذي كان يرتديه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يترتب القانون على مخالفتها بطلاناً ، بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل ، وكان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين مخدر الحشيش المضبوط المثبت بمخبر الشرطة عن ذلك المقدم للنيابة والذي أجرى التحليل عليه أن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات وفي عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في عقيدتها في ذلك وهو من اطلاقاتها ،

ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول بالرد على دفعى الطاعن الأول بشيوع تهممة حيازة المخدر ومخالفة اجراءات التحريز للقانون مما ينفى كثيرا من الشك في نسبة المخدر اليه - على نحو يتفق وصحيح القانون ، فإن ما ينهه في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن الثانى يسلم في أسبابه طعنه أن تقرير التفسير انتهى إلى أن مكان الضبط يقع بدائرة مركز المنصورة ، وكان الاذن بالتفتيش قد صدر - بما لا يمارى فيه الطاعن - من وكيل مركز المنصورة أى من المختص مكانيا باصداره ، فإن الدفع بطلان الاذن لا يعدو - على ما سلف - دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ، ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الطاعن الثانى لم يدفع لدى محكمة الموضوع بقيام قصد الاستعمال الشخصى لديه ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المشروط معه بركنيه المادى والمعنوى ثم استظهر أن الاحراز كان مجردا عن أى قص من القصد الخاصة ومن ثم فإن نعيه في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها في الجدول رقم ٥ وكذلك الادوات ووسائل النقل المضبوطة التى استخدمت في ارتكاب الجريمة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى الغير حسن النية . وكان الحكم المطعون فيه - بما لا ينافى فيه الطاعن الثانى - قد بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوت التهمة قبل كل من الطاعنين كما دلل على ثبوت استخدام السيارة المضبوطة قيادة الطاعن الثانى - والذى يسلم في أسباب طعنه أنها مملوكة له - في ارتكاب الجريمة وذلك من واقع محضر التحريات واذن تفتيش النيابة وضبط السيارة وبها المخدر وأنهى إلى معاقبتهما

عن مطلق الحيازة والاحراز المجردين عن أى قصد كما قضى بمصادرة المخدرات والسيارة المضبوطين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة السيارة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً وبمناى عن قالة الخطأ فى تطبيق القانون ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

الطعن رقم ١٤٦٣١ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن حضور فيها ولم يحضر عنه محام ليوضح عذره في ذلك فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وكان الطاعن قد أرفق بملف الطعن شهادتين طبيتين تدليلا على العذر القهري الذي حصل بينه وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وإبداء دفاعه . لا تظمن إليهما المحكمة . فإن منعه على الحكم بقالة البطلان يكون في غير محله .
٢. لما كان الطاعن قد قرر بأسباب طعنه أن وكيله قرر باستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة فإن ذلك يعتبر إعلانا صحيحا طبقا للمادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ولا ضرورة لإعلانه بتلك الجلسة .
٣. لما كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه تقرير التلخيص الذي تلاه عضو اليسار بالدائرة ، فلا يجوز له من بعد النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذ كان عليه إن رأى التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة قهمة أن يوضحها في دفاعه ويكون منعه في هذا الخصاص على غير أساس .
٤. من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه مادام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون ، ولا يؤثر في ذلك إغفال ملء بعض البيانات أو تعديلها بما يتفق مع منطوق الحكم لأن ذلك من قبيل السهو الواضح فلا ينال من صحة الحكم ويكون منعي الطاعن في هذا الصدد على غير أساس .

٥. لما كان الثابت من الاطلاع على حكم أول درجة انه أشار إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وقد أحال الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم المستأنف وفي ذلك ما كفى لبيان مواد القانون التي عاقبت بمقتضاها ومن ثم يكون منعاه في هذا الخصوص في غير محله .

٦. من المقرر أن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب و يوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذى الشأن ، وان ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلا أو مسودة - لا تكون إلا مشروعا ، للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تحدّد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة النسخة الأصلية للأحكام الصادرة في الدعوى بدرجتيها أنها موقعة من القاضي الذي أصدرها مما تكون معه قد استوفت شرائط الصحة التي يتطلبها القانون ، ولا ينال من ذلك أن أوراق الدعوى قد خلت من وجود مسودة - الحكم - على فرض صحة ما يدعيه الطاعن - ذلك أن تحرير الحكم عن طريق املائه من القاضي على سكرتير الجلسة لا يقتضى بطلانه مادام الثابت على نحو ما سلف أنه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون .

٧. من المقرر وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن إغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة له والمحجوزة عليها قضائيا والمسلمة إليه لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فأختلسها لنفسه إضرار بالجهة الحاجزة وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قضت غنيايا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم

شهرًا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لإيقاف التنفيذ عارض و قضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية " مأمورية ميت غمر الاستئنافية " قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض و قضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ..... المحامي عن الأستاذ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه محام ليوضح عذره في ذلك فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وكان الطاعن قد أرفق بملف الطعن شهادتين طبيتين تدليلاً على العذر القهري الذي حال بين وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وإبداء دفاعه . لا تظمن إليهما المحكمة . فإن منعا على الحكم بقالة البطلان يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد قرر بأسباب طعنه أن وكيله قرر بالاستئناف في الحكم الصادر من المحكمة أول درجة فإن ذلك يعتبر إعلاناً صحيحاً طبقاً للمادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ولا ضرورة لإعلانه بتلك الجلسة ويكون ما يثيره في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه تقرير التلخيص الذي تلاه عضو اليسار بالدائرة ، فلا يجوز له من بعد النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذ كان عليه إن رأى إن التقرير قد أعفل الإشارة إلى واقعة قهقهة أن يوضحها في دفاعه ويكون منعا في هذا الخصوص على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تجرر الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه مادام الثابت

أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية و البيانات الجوهرية التي نص عليها القانون ، ولا يؤثر في ذلك إغفال ملء البيانات أو تعديلها بما يتفق مع منطق الحكم لأن ذلك من قبيل السهو الواضح فلا ينال من صحة الحكم ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد على غير أساس. لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وقد أحال الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم المستأنف وفي ذلك ما يكفي لبيان مواد القانون التي عاقبته بمقتضاها ، ومن ثم يكون منعه في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة في الحكم هي بنسخة الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذي الشأن ، وإن ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلاً أو مسودة - لا تكون إلا مشروعاً ، للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تحد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعته النسخة الأصلية للأحكام الصادرة في الدعوى بدرجة أنها موقعة من القاضي الذي أصدرها مما تكون معه قد استوفت شرائط الصحة التي يتطلبها القانون ، ولا ينال من ذلك أن أوراق الدعوى قد نزلت من وجود مسودة الحكم - على فرض صحة ما يدعيه الطاعن - ذلك أن تحرير الحكم عن طريق إملائه من القاضي على سكرتير الجلسة لا يقتضي بطلانه مادام الثابت على نحو ما سلف أنه قد استوفى أوضاعه الشكلية و البيانات الجوهرية التي نص عليها القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن إغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يضحى على غير أساس الأمر الذي يفصح عن عدم قبوله موضوعاً .

الطعن رقم ١٢٦١٩ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن هيئة المحكمة التي نظرت القضية بجلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٩٥ كانت مشكلة برئاسة المستشار..... وعضوية المستشارين الرئيس بالمحكمة و..... ، قد صدر الحكم المطعون فيه في تلك الجلسة ، ولم يوقع رئيس الدائيرة الحكم ووقعه عضو اليمين المستشار..... لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أنه " يحرر الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ، ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها ، وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره.. فدل الشارع بذلك على أن التوقيع على الحكم إنما قصد منه إتياء ورقة الحكم شكلها القانوني الذي تكسب به قوتها في الإثبات وأنه يكفي لتحقيق هذا الغرض أن يكون التوقيع من أى قاض ممن اشتركوا في إصداره ، أما النص على اختصاص رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بالتوقيع فقد قصد به تنظيم العمل وتوحيده ، فإن عرض له مانع قهري - بعد صدور الحكم وقابل توقيع الأنساب التي كانت محل مداولة الأعضاء جميعا - فوقع الحكم نيابة عنه أقدم العضوين الآخرين ، فلا يصح أن ينعى على ذلك الإجراء بالبطلان لاستناده إلى قاعدة مقررة في القانون بما لا يحتاج إلى إنابة خاصة أو إذن في إجراءاته .

٢. لما كان القضاء قد جرى على عدم وجوب كتابة أسباب الحكم عند النطق به ، إلا أن ذلك ليس معناه أن المحكمة تتداول في الحكم دون أن تتداول في ذات

الوقت في الأسباب التي تبنى عليها ، فإن الأمرين بطبيعة الحال متلازمان ، فإنه لا يقبل من الطاعن القول بأن الأسباب لم تكن موضوع مداولة جميع القضاة .

٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة المخدر بقصد التعاطي التي دان الطاعن بها ، وأورد مؤدى أقوال الشاهد اثبات وتقرير المعامل الكيميائية في بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتصت بها المحكمة واستقرت في وجدانها وأفصح عن اطمئنانه إلى أدلة الثبوت تلك ، فإنه ينحسر عنه دعوى القصور في التسيب .

٤. لما كان التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وكان مفاد ما أورده الحكم من قضائه براءة الطاعن من جريمة حيازة جواهر الهيروين موضوع التهمة الأولى - الذي ضبط أسفل حاشية الأريكة التي كان يجلس عليها مع شقيقه الضبط لشيوع بينهما ، لا يتعارض مع قضائه بإدانة الطاعن عن جريمة حيازة مخدر الحشيش المضبوط بصوان ملابسه الموجود داخل غرفة نومه ، أخذا بأقوال شاهد اثبات التي اطمأن إليها ، ومن ثم فإن حالة التناقض والتخاذل تنحسر عن الحكم المطعون فيه .

٥. من المقرر أن مناط المسؤولية في تخالتي إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالوسطة وبسط سلطانه عليه باية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الرد ، بل كفى فيما أورده من وقائع وظروف ما كفى للدلالة على قيامه . ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته ، أخذا بالأدلة الساتفة التي تساند إليها كاليا في الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وبسط سلطانه عليه ، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

المقائع

اُتُهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (١) حاز بقصد الإتجار جوهرًا مخدرًا "هيروين" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . (٢) حاز بقصد التعاطي جوهرًا مخدرًا "حشيش" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقًا للقيد والوصف الواردين بامر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول الأول الملحق به أولاً : براءة المتهم من التهمة الأولى المسندة إليه ومصادرة المخدر المضبوط . ثانياً : بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه والمصادرة عن التهمة الثانية المسندة إليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة حيازة جوهر مخدر - حشيش - بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، قد شابه بطلان وقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وانطوى على تناقض ، ذلك أن الحكم لم يوقع عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته ، وهو ما يرشح للقول بأنه لم يشترك في إصداره بدليل عدم توقيعه محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم ، كما جاءت الأسباب مجملة مبهلة خلت من بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة وأدلة الثبوت عليها ، هذا إلى أن المحكمة أسست قضاءها براءة الطاعن من التهمة الأولى استناداً إلى شيوع الإتهام بينه وبين شقيقه في حين قضت بإدانته من التهمة الثانية على الرغم

من توافر حالة الشروع - وهو ما يصم الحكم بالتناقض - ودون أن يعنى بالتدليل على انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن هيئة المحكمة التي نظرت القضية بجلسة ٩ من إبريل سنة ١٩٩٥ كانت مشكلة برئاسة المستشار وعضوية المستشارين الرئيس بالمحكمة و..... ، وقد صدر الحكم المطعون فيه في تلك الجلسة ، ولم يوقع رئيس الدائرة الحكم ووقعه عضو اليمين المستشار لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أنه " يحرز الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبا ، وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره ... فدل الشارح بذلك على أن التوقيع على الحكم إنما قصد منه إستيفاء ورقة الحكم شكلها القانوني الذي تكتسب به قوتها في الإثبات وأنه يكفي لتحقيق هذا الغرض أن يكون - التوقيع من أى قاض ممن اشتركوا في إصداره ، أما النص على اختصاص رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بالتوقيع فقد قصد به تنظيم العمل وتوحيده ، فإن عرض له مانع قهري - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب التي كانت محل مداولة الأعضاء جميعا - فوقع الحكم نيابة عنه أقدم العضوين الآخرين ، فلا يصح أن ينبى على ذلك الإجراء بالبطلان لاستناده إلى قاعدة مقررة في القانون بما لا يحتاج إلى إنابة خاصة أو إذن في إجراءاته . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى في أن عذرا قهريا قد قام برئيس الاثرة التي أصدرت الحكم - بعد أن أصدرته ونطقت به - وكان القانون لم يوجب إثبات هذا العذر ، وكان القضاء قد جرى على عدم وجوب كتابة أسباب الحكم عند النطق به ، إلا أن ذلك ليس معناه أن المحكمة تتداول في الحكم دون أن تتداول في ذات الوقت في الأسباب التي

تنبه عليها ، فإن الأمرين بطبيعة الحال متلازمان ، فإنه لا يقبل من الطاعن القول بأن الأسباب لم تكن موضوع مداولة جميع القضاة ، ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة المخدر بقصد التعاطي التي دان الطاعن بها ، وأورد مؤدى أقوال شاهد الإثبات وتقرير المعامل الكيميائية في بيانه وافى يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتضت بها المحكمة واستقرت في وجدانها وأفصح عن اطمئنانه إلى أدلة الثبوت تلك ، فإنه ينحسر عنه دعوى القصور في التسبيب ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة وكان مفاد ما أورده الحكم من قضائه ببراءة الطاعن من جريمة حيازة جوهر الهيروين - موضوع التهمة الأولى - الذى ضبط أسفل حاشية الأريكة التى كان يجلس عليها مع شقيقه وقلت الضبط لشيوع الإتهام بينهما ، لا يتعارض مع قضائه بإدانة الطاعن عن جريمة حيازة مخدر الحشيش المضبوط بصوان ملابسه الموجودة داخل غرفة نومه ، أخذا بأقوال شاهد الإثبات التى اطمأن إليها ، ومن ثم فإن حالة التناقض والتخاذل تنحسر عن الحكم المطعون فيه - لما كان ذلك ، وكان مناط المسؤولية فى أو بالواسطة وبسط سلطانه عليها بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن ، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه . ولما كان ما أورده الحكم فى مدوناته أخذا بالأدلة السائغة التى تساند إليها كافيًا فى الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وبسط سلطانه عليها ، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

الطعن رقم ٤٤٦٧ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كانت الطاعنة وإن قررت بالطعن في الميعاد ، إلا أنها لم تودع أسبابا لطعنها مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنها شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٢. لما كان الحكم قد استوفى في بيان الواقعة وأدلة الثبوت ما توجبه المادة ٣١٠ من قان الإجراءات الجنائية فإنه يبرأ مما يدعيه الطاعن الأول من إجمال في هذا البيان ويكون لا محل لما يشتره في هذا الصدد .
٣. من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه .
٤. لما كان الحكم لم يورد في بيان مؤدى شهادة النقيب التي عول عليها في الإدانة قولاً عن ضعف بنية الجنى عليه أو عن مبادرة الطاعن بالإعتراف له ، فإن ما يشتره الطاعن الأول في شأن ذلك القول يكون غير ذي موضوع .
٥. من المقرر لا يوجب حتماً أن يكون رجل الضبط القضائي قد أمضى وقتاً طويلاً في التحريات ، وأن له أن يستعين فيما يجريه منها بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين دون أن يكون لزموا بالإفصاح عن هذه المصادر مادام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقله إليه .
٦. لما كان تقدير جدية التحريات من المسائل الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع ، فإن الجادلة في تعويل الحكم على أقوال النقيب التي استقاهها من تحرياته بدعوى أن هذه تمت في فترة وجيزة ولم يفصح عن مصدرها تتمحض جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل لا يقبل أمام محكمة النقض .

٧. لما كان الحكم لم ينقل عن الشاهدينو..... أن الأول أبصر المجنى عليه ميتا وأن الثاني سمع أن المجنى عليه مات مخنوقا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

٨. من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحوس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذا القصد من عنابر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد استظهر لية القتل في حق الطاعنين بقوله " وحيث أنه عن توافر لية إزهاق روح المجنى عليه في حق المتهمين فيمى ثابتة في حقيهما من اتحاد إرادتهما واتجاههما إلى قتل المجنى عليه بإتفاقيهما المسبق وإخلاء المتهم الثانية مسرح الجريمة وإصرار المتهم الأول على خنق المجنى عليه وكنم أنفاسه حتى كان له ما أراد رغم مقاومة المجنى عليه واستغاثته فضلا عن اعتراف المتهمين بالتحقيقات الذي جاء متفقا مع تحريات الشرطة وتقارير الضمة التشريعية " . وكان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى وقبما سلف - على السياق المتقدم - يكفى في استظهار لية القتل ، فإنه يكون قد برئ من دعوى القصور في التسبيب .

٩. لما كان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق أصرار في حق الطاعنين بقوليه " وحيث أنه عن ظرف سبق أصرار في الواقعة فإن مناط قيام هذا الظرف هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد أعمال فكره في هدوء وروية أى يجب أن يسبق الجريمة زمن ما يكون المتهم قد فكر فيه ورتب ما عزم عليه ووزان بين مزاياه وأخطاره وتدبر عواقبه ثم يخرج من ذلك منصفا على ارتكاب الجريمة وتستدل المحكمة على توافره في حق المتهمين من اعترافهما بالتحقيقات واعدادهما للجريمة قبل ارتكابها ورغبتهما في تحقيق مصلحة يبغيانها هي الزراج بعد التخلص من المجنى عليه زوج المتهم الثانية " ، وكان من المقرر أن سبق

الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . فإن الحكم بما حصله في بيان واقعة الدعوى وما أورده مما سلف يكون قد دلل على توافر ظرف الإصرار بما يقيمه في حق الطاعنين .

١٠ . من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها بهذه المثابة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم بتقديرها على أسباب سائغة فإن تعيب الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل

١١ . لما كان الطلب الذى يلتزم بحكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة بتاريخ التى تمت فيها المرافعة وصدر بها قرار المحكمة بإحالة أوراق الدعوى إلى فضيلة مفتى الجمهورية لإبداء الرأى وتحديد جلسة للنطق بالحكم الذى صدر بها فعلا ، أن المادفع عن الطاعن طلب فى مستهل مرافعته مناقشة الطبيب الشرعى غير أنه أتم مرافعته دون أن يصر على هذا الطلب فى طلباته الختامية مما يفقده خصائص الطلب الجازم الذى تلتزم المحمة بإجابه أو الرد عليه ، ومع ذلك فإن الحكم غرض له ورد عليه فى قوله " وحيث أنه عن طلب مناقشة الطبيب الشرعى لخلق التقرير من كيفية حدوث الواقعة ولقصوره فى تحديد الإصابات الموجودة بجثة الجنى عليه والعلامات المصاحبة للوفاة بالصورة الواردة بالتقرير فالمحكمة لا ترى موجبا لذلك لوضوح التقرير وتباليه لسبب وفاة الجنى عليه حيوية حديثة فى مجموعها وهى تشير إلى عنف أو مقاومة ، وقد حدثت فى تاريخ

يتفق وتاريخ الوفاة وتتمشى وإصابات الوجه والعنق مع كون الوفاة نتيجة
أسفكسيا الحنق وكتم النفس الأمر الذي جاء متفقا مع اعترافات المتهمين
وشهادة الشاهد الثالث والسابق إيراد مؤداها مما تنفي العلة في طلب مناقشته
لكونه غير منتج في الدعوى وكفاية ما استخلصته المحكمة من أدلة سائغة مردودة
إلى أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها وقد صدر
الحكم بالإعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتي الجمهورية
قبل إصدار الحكم وفقا للنداء ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما
جاء الحكم خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وصدر من
محكمة مشكلة وفق القانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون
يسرى على واقعة الدعوى بغير ما انتهى إليه هذا الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول
عرض النيابة اقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما .

الوقائع

إتمت النيابة العامة الطاعنين بأهمها أولا : التهم الأول : قتل عمدا
..... مع سبق الإصرار بأن يت النية وعقد العزم على قتله بأن توجه إليه في
مسكنه الذي أيقن سلفا وجوده فيه وبعد أن تأكد من نومه دلف إليه وبما أن ظفر به
حتى أطبق يديه على عنقه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة
بقرار الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا : المتهمان اشتركا في إتفاق جنائي
الغرض منه ارتكاب جريمة قتل الجنى عليه سالف الذكر بأن اتفقا على أن يتوجه
المتهم الأول إلى مسكن الجنى عليه لقتله بعد أن تترك التهمة الثانية مسكنها مصطحبة
أولادها حتى ينفرد به ويتمكن من إتمام ما اتفق عليه على النحو المبين بالأوراق .
وأحالتهم إلى محكمة جنايات الإسماعلية لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر
الإحالة . فقررت المحكمة بإجماع الآراء إحالة أوراق القضية إلى فضيلة المفتي لأبداء
الرأى وحددت جلسة للنطق بالحكم وبالجلسة المحددة قضت حضوريا وبإجماع الآراء

عملا بالمواد ٤١، ٤٨/١-٢، ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢ من قانون ذاته - بإعدام المتهمين شنقا عما أسند إليهما ، بعد أن أضافت إلى الوصف الوارد بأمر الإحالة بالنسبة إلى المتهمة الثانية - اشتركت مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة على ارتكاب الجريمة موضوع التهمة الأولى بأن اتفقت معه على ارتكابها وحرضته على ذلك وساعدته بعمل سهل له ارتكاب الجريمة بأن أدخلت له مسكن المجنى عليه وأصحبت أولادها إلى مكان آخر وقد وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض وتلك المساعدة على النحو المبين تفصيلا بالأوراق.

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة بطلب إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما الخ .

المحكمة

من حيث أن الطاعنة الثانية وأن قررت بالطعن في الميعاد ، إلا أنها لم تنودع أسبابا لطعنها ، كما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنها شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القتل العمد مع سبق الإصرار والاشتراك في اتفاق جنائي قسند شتابة القصور في التسبب والفساد في الاستبدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه أهمل في بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت ، وأشار إلى نتيجة تقرير الصفة التشريعية دون أن يورد مسا تضمنه من وصف إصابات المجنى عليه وموضعها وما وجد بجسده من سحجات وكيفية حدوث الخنق وكنم النفس معا والسرعة الت تم فيها توقيع الكشف الطبي ، وذلك ليتسنى التحقيق من ملائمة هذه العناصر لباقي أدلة الدعوى ، وعول الحكم

على ما ذكره النقيب عن ضعف بنية المجنى عليه مع أن معاينة النيابة وتقرير الصفة التشريحية كليهما لم يشرا إلى ذلك ، وعلى قوله بتحقيقات النيابة انعامه أن الطاعن بادر بالأعتراف له مع أنه لم يثبت ذلك بمحضره ، وعلى تحرياته وقد تمت في فترة وجيزة ولم يحدد الضابط مصدرها ، وعلى اقوال الشاهد أنه أبصر المجنى عليه ميتا دون أن يذكر كيف تحقق من موته ، وعلى شهادة أنه سمع أن المجنى عليه مات مختوقا دون الإفصاح عن كيفية تحديده وسيلة القتل ولم يدلل الحكم على نية القتل وظروف سبق الإصرار بما يقيمها في حق الطاعن سيما وأن اعترافه كان وليد اكراه مادي ومعنوي من الشرطة ، وأطرح طلب الطاعن مناقشة الطبيب الشرعي برد غير سائق كما خللت الأوراق من المعاينة التصويرية للحادث وبيان ارتفاع منزل المجنى عليه ووجود اضاءة أمامه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله " أن علاقة صداقة ربطت بين المتهم الأول والمجنى عليه وظل المتهم يتردد على مسكن المجنى عليه في أوقات مختلفة إلى أن نشأت بينه وبين زوجة المجنى عليه المتهمة الثانية علاقة عاطفية وتوطدت العلاقة الآتمة بينهما إلى الحد الذي وصلا فيه إلى أن أيا منهما لا يكبح جماح نفسه عن الآخر وأحلا ما حرمه الله واندفعا في علاقة جنسية آتمة في غيبة الزوج المجنى عليه وفي مخدعه حتى أفهما كيان ممارسان الرذيلة في شهر رمضان واستمر الحال على ذلك إلى أن تطور الحديث فيما بينهما إلى التفكير في وجوب التخلص من المجنى عليه بقتله حيث تواعدا على الزواج بعد ذلك ، وأعمالا الفكر في هدوء وروية ورتبا وتدبرا سويا ما عقدا عليه العزم وخرجا من ذلك مصممين على ارتكاب الجريمة وأعدا لذلك عدتهما وحددا ميعاتهما وطريقة تنفيذها بأن يقوم المتهم الأول بقتل المجنى عليه بخنقة أثناء نومه في سريره بمفرده بعد أن تقوم المتهمة الثانية بإخلاء مسكن الزوجية واصطحاب أولادها معها

إلى بلدتها حتى يخلو المكان للمتهم الأول . وإمعانا من المتهمة الثانية على تحريض
المتهم الأول على ارتكاب الجريمة وشد أزره قامت بتهديده بأنها ستشعل النار بنفسها
إذا لم يتم تنفيذ ما اتفقا عليه ، إلى أن كان مساء يوم المحدد لارتكاب
الجريمة فقامت المتهمة الثانية بإخلاء مسكن الزوجية واصطحبت معها أولادها إلى
بلدتها بميت غمر حتى يخلو المكان للمتهم الأول الذى وصل إلى مسكن المجنى عليه
حوالى الساعة التاسعة مساء مع علمه بأنه متواجد بمفرده حسب الاتفاق مع المتهمة
الثانية ، وظل سافرا مع المجنى عليه حتى ساعة متأخرة من الليل حتى غلب المجنى عليه
النعاس ودخل إلى غرفة نومه بينما ظل المتهم فى غرفة أخرى ، وقبل الفجر بعدما
ظل المتهم أن المجنى عليه استغرق فى نومه طرق باب حجرته ففتح له المجنى عليه حيث
خرج من حجرة النوم إلى الصالة فانقض عليه المتهم وأمسك برقبتة بكلتا يديه
وضغط عليها بشدة ، إلا أن المجنى عليه ظل يقاومه حتى استطاع التخلص منه و
الاستغاثة ، إلا أن المتهم تمكن من السيطرة عليه والإمساك برقبتة مرة أخرى وقسام
بخنقه حتى تأكد من موته ثم قام بوضع جثته فوق سريره وأثناء ذلك سمع طرقا بالباب
فحاول الهرب من نافذة حجرة النوم إلا أن تجمع الأهالى منه ذلك فعاد إلى داخل
المسكن حيث تم القبض عليه بمعرفة الشاهد الثالث " وقد سبق الحكم على ثبوت
الواقعة بالتصوير سالف البيان أدلة مستمدة من أقوال الشهود
و..... والنقيب ومن اعتراف المتهمين فى تحقیقات النيابة العامة
ومما أورده تقرير الصفة التشريحية ، وخصل الحكم مؤدى هذه الأدلة تحصيلا سليما
له اصله الثابت فى الأوراق - على ما يبين من الإطلاع على المفردات - ثم خلص
إلى إدانة الطاعن الأول بجريمتى القتل العمد مع سبق الإصرار والاشتراك فى اتفاق
جنائى وإلى إدانة الطاعن الثانية بجريمتى الاشتراك فى الجريمة الأول وبالجريمة الثانية
وأنزل عليهما العقاب بالمواد المنطبقة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان
الحكم - على السياق المتقدم - قد استوفى فى بيان الواقعة وأدلة الثبوت ما توجب

المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يبرأ مما يدعيه الطاعن الأول من إجماع في هذا البيان ويكون لا محل لما يشتره في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل من تقرير الصفة التشريعية أن وفاة المجنى عليه نتيجة اسفكسيا الخنق وكتسم النفس باليدين وأن إصاباته تشير في مجموعها إلى إصابات رضية حيوية حديثة نشأت من المصادمة بجسم راض وخشن في بعض منها وهي تشير إلى عنف أو مقاومة وقد حدثت في تاريخ يتفق وتاريخ الوفاة وتتمشى إصابات الوجه والعنق مع كون الوفاة نتيجة اسفكسيا الخنق وكتسم النفس . فإن الحكم يكون قد نقل عن التقرير ذلك وصف إصابات المجنى عليه التي أثبت أنها تتفق مع الوسيلة التي تم بها القتل وتلك التي تشير إلى حدوث عنف أو مقاومة ، وعلى نحو يفصح عن إمكان حدوث فعل القتل بالخنق وكتسم النفس معا ويكون ما يدعيه الطاعن الأول من إغفال الحكم لعناصر التقرير تلك غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه ، فإن معنى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يورد في بيان مؤدى شهادة النقيب التي عول عليها في الإدانة قولا عن ضعف بنية المجنى عليه أو عن مبادرة الطاعن بالإعتراف له ، فإن ما يشتره الطاعن الأول في شأن ذلك القول يكون غير ذي موضوع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لا يوجب حتمية أن يكون رجل الضبط القضائي قد أمضى وقتا طويلا في التحريات ، وأن يستعين فيما يجريه منها بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين دون أن يكون ملزما بالإفصاح عن هذه المصادر مادام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقله إليه ، وكسك تقدير جدية التحريات من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع ، فإن المجادلة في تعويل الحكم على أقوال النقيب التي استقاها من تحرياته بدعوى أن هذه التحريات تمت في فترة وجيزة ولم يفصح عن مصدرها تتمحض جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم

ينتقل عن الشاهدين و..... أن الأول أبصر الجنى عليه ميتا وأن الثاني سمع أن الجنى عليه مات مختوقا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وغما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد استظهر نية القتل في حق الطاعنين بقوله " .وحيث أنه عن توافر نية ازهاق روح الجنى عليه في حق المتهمين فهي ثابتة في حقهما من اتحاد ارادتهما واتجاههما إلى قتل الجنى عليه باتفاقهما المسبق وإخلاء المتهم الثانية مسرح الجريمة وإصرار المتهم الأول على خنق الجنى عليه وكنتم أنفاسه حتى كان له ما أراد رغم مقاومة الجنى عليه واستغاثته فضلا عن اعتراف المتهمين بالتحقيقات الذي جاء متفقا مع تجزيات الشرطة وتقرير الضيفة التشريعية " وكان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى وفيما سلف - على السياق المتقدم - يكفى في استظهار نية القتل ، فإنه يكون قد برئ من دعوى القصور في الشيب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الأضرار في حق الطاعنين بقوله " وحيث أنه عن ظرف سبق الإصرار في الواقعة فإن مناط قيام هذا الظرف هو أن يرتكب الجاني وهو هادئ البال بعد أعمال فكره في هدوء وروية أى يجب أن يسبق الجريمة زمن ما يكون المتهم قد فكر فيه ورتب ما عزم عليه ووازن بين مزاياه وأخطاره وتدبر عواقبه ثم يخرج من ذلك مصمما على ارتكاب الجريمة وتبديل المحكمة على توافره في حق المتهمين من اعترفيهما بالتحقيقات أعدادهما للجريمة قبل ارتكابه ورغبتهما في تحقيق مصلحة يغبناهما هي الزواج بعد التخلص من الجنى عليه زوج المتهم الثانية " ، وكان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع والظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا مادام موجب هذه

الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنساخ ، فإن الحكم بما حصله في بيان واقعة الدعوى - على السياق الذى سلف بيانه - وما أورده مما سلف يكون قد دلل على توافر ظرف سبق اصرار بما يقيمه في حق الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعنين ببطالان اعترافيهما لصدوره تحت تأثير الإكراه وإطرحه بقوله " وحيث أنه عن الدفع ببطالان الاعتراف الصادر من المتهمين على سند من صدوره تحت ضغط وإكراه فقد جاء مرسلا وقد خلت الأوراق مما يشير إلى وقوع إكراه أو ضغط على المتهمين فضلا عن أن المحكمة تطمئن إلى صحة وسلامة الاعتراف الصادر من المتهمين وتأخذ به وتعول عليه في قضائها لصدوره أمام سلطة التحقيق دون إكراه أو ضغط ولا تناقض مع ما نجاء بشهادة الشاهد الثالث وما ورد بتقرير الصفة التشريعية والسابق إيراد مؤداها ، ومن ثم فإن المحكمة تقضى برفض الدفع " . وإذا كان هذا الذى رد به الحكم على ما أثير بشأن الإكراه المبطل للاعتراف سابقا في تنفيذ وإطراحه ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها بهذه المثابة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقّب عليها مادامت تقويم تقديرها على أسباب سائغة - وهو الحال في الدعوى - فإن تعيب الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك والإصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة بتاريخ التى تمت فيها المرافعة وصدر بها قرار المحكمة بإحالة أوراق الدعوى إلى فضيلة مفتى الجمهورية لإبداء الراى وتحديد جلسة للنطق بالحكم الذى صدر بها فعلا ، أن المدافع عن الطاعن طلب في مستهل مرافعته مناقشة الطيب الشرعى غير أنه أتم مرافعته دون أن يصر على هذا الطلب في طلباته الختامية مما يفقده خصائص الطلب الجازم الذى تلتزم

الحكمة بإجابته أو الرد عليه ، ومع ذلك فإن الحكم عرض له ورد عليه في قوله . " وحيث أنه عن طلب مناقشة الطيب الشرعي لخلو التقرير من كيفية حدوث الواقعة ولقصوره في تحديد الإصابات الموجودة بجثة الجنى عليه والعلامات المصاحبة للوفاة بالصورة الواردة بالتقرير فالحكمة لا ترى موجبا لوضوح التقرير وتبينه لسبب وفاة الجنى عليه والإصابات الموجودة بجثة الجنى عليه وجزمه بأن الإصابات الموجودة بجثة الجنى عليه حيوية حديثة في مجموعها وهي تشير إلى عنف أو مقاومة وقد حدثت في تاريخ يتفق وتاريخ الوفاة وتتمشى وإصابات الوجه والعنق مع كون الوفاة نتيجة اسفكسيا الخنق وكتم النفس الأمر الذي جاء متفقا مع اعترافات المتهمين وشهادة الشاهد الثالث والسابق إيراد مؤداها مما تنتفى العلة في طلب مناقشته لكونه غير منتج في الدعوى وكفاية ما استخلصته المحكمة من أدلة الإثبات والوقائع التي ثبتت لديها لتكوين عقيدتها في الدعوى مطمئنة الوجدان ... ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم مما سلف يعتبر كافيا وسائغ في رفض طلب الطاعن مناقشة الطيب الشرعي ، فإن شبهة الإخلال بحق الدفاع تكون في رفض طلب الطاعن مناقشة الطيب الشرعي ، فإن شبهة الإخلال بحق الدفاع تكون منتفية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة بتاريخ أن المدافع عن الطاعن الأول قد أثار أن النيابة العامة لم تجر معاينة تصويرية للحادث إلا أنه لم يطلب من المحكمة اجراء هذه المعاينة ، فضلا عن أن النيابة العامة - كما يبين من المفردات - أجرت معاينة لمكان الحادث أرفق بها رسم تخطيطي تضمنت أن منزل الجنى عليه يكون من طابق واحد ، ومن ثم فلا يحق للطاعن أن يشير شيئا في شأن خلو الأوراق من معاينة تصويرية ومن يبان ارتفاع منزل الجنى عليه ووجود اضاءة أمامه إذ لا يعدو ذلك أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا لتعيب الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المقدم من الطاعن الأول يكون برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ومن حيث أنه من المقرر ان تجاوز النيابة العامة للميعاد المقرر لعرض القضية المحكوم فيها بالأعدام على محكمة النقض بمذكرة مشفوعة برأيها لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل تتصل محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى تضمنه النيابة مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية وإن لم يثبت تاريخ تقديم مذكرتها التى أنهت فيها إلى طلب إقرار الحكم فيما قضى به من إعدام المحكوم عليهما .

ومن حيث أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنين المحكوم عليهما بالأعدام بما وساق عليها . أدلة سائغة مردودة إلى أصلها فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وقد صدر الحكم بالأعدام بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقا للمادة ٣٨١/٢ من قانون الإجراءات الجنائية . كما جاء الحكم بخلوها من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله وصدر من محكمة وفق القانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يغير ما انتهى وإليه هذا الحكم ، ومن ثم يتعين مع قبول عرض النيابة اقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهما .

الطعن رقم ١٣٨٥٣ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

١. إن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها بل يكفي أن يكون مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى أقوال المبلغ و فحوى ما أورده تقرير خبير الأصوات - والتي كانت من بين الأدلة التي استخلص منها الإدانة في بيان يكفي للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت في وجدانها فإنه تنحسر عنه دعوى القصور في التسيب ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

٣. لما كان الثابت من مدونات الحكم وما رد به على الدفع ببطلان التسجيلات ان المحكمة لم تبين قضاءها بصحة اصلية على فحوى الدليل المستند من هذه التسجيلات وانما استندت اليها كقرينة تعزز بها ادلة الثبوت التي أوردتها فإنه لا جناح على الحكم ان هو لم يورد مؤدى هذه التسجيلات على نحو مفصل مادام انه قد عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الاخرى التي اعتمد عليها في قضائه ولم يتخذ من هذه التسجيلات دليلا اساسيا على ثبوت الاتهام قبل الطاعن ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من عدم بيان مؤدى الدليل المستند من التسجيلات وقصور الحكم في الرد على دفاعه بشأنها يكون غير مقبول.

٤. من المقرر انه لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند اعادة محاكمة المتهم الذى كان غالبا من ان تورد ذات الاسباب التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانونا اسبابا لحكمها مادامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالادانة .

٥. من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة بالأدلة السالفة التي اوردتها - الى وقوع

اجراءات التسجيل وما تبعها من اجراءات الضبط والتفتيش بناء على هذا
الأذن.

٦. لما كان لا يلزم في الادلة التي يعول عليها الحكم ان يبنى كل دليل منها و يقطع
في كل جزئية من جزئيات الدعوى لان الادلة في المواد الجنائية متساندة يكمل
بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته
على حدة دون باقى الادلة بل يكفى ان تكون الادلة في مجموعها كوحدة مؤدية
الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما
انتهت إليه - كحال في هذه الدعوى - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من منازعة
حول استدلال الحكم باقوال الشاهد بشأن اصطحابه للمبلغ الى مكتب
الطاعن حيث تقابلا معه والمحكوم عليه الاكثر ودار حوار بينهم بشأن طلب
رشوة وسببه برغم ان بلاغ المجنى عليه ومحضر التحريات خلوا من هذه الواقعة
لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر
الدعوى واستنباط معتقدها و هو ما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

٧. لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتق صورة واحدة لواقعة الدعوى مفادها ان
الطاعن توسط لدى المبلغ ليعطى للمحكوم عليه الاخير مبلغ خمسمائة جنية على
سبيل الرشوة مقابل امتناعه عن اتخاذ الاجراءات القانونية الراجعة بشأن ما
شاب العقار المملوك للمبلغ من مخالفات وان ما اثبتته المحكمة بمدوناته بشأن المقابلة
التي تمت بالمصنع بين المبلغ والمحكوم عليه الاخر والتي انكر خلالها الاخير علاقته
بالطاعن وسبق تسلمه مائة وخمسين جنيها منه وطلبه ان تكون علاقة المبلغ به
مباشرة ووعدته بان يرد له المبلغ الذي تسلمه الطاعن منه لم يكن سوى تسجيل
لهذه المقابلة و ما دار فيها من حوار ، هذا الى ان ما اورده الحكم بمدوناته من ان
كلا من الطاعن و المحكوم عليه الاخر طلب - على حدة - مبلغ خمسمائة جنية ،
على سبيل الرشوة ثم اورد في موضع اخر منه ان التحريات اكدت صحة طلب
المتهمين معا للمبلغ المذكور لا يعد تناقضا لما هو مقرر من أن التناقض الذي

يعيب الحكم هو الذى تتياتر به اسبابه بحيث يحور بعضها ما يثبت بعضها الاخر ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بهذا الوجه من الطعن يكون فى غير محله .

٨. من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الامر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة - على ما أفصحت عنه فيما تقدم - قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها امر تسجيل الحوادث والتفتيش وكفايتها لتسويغ اصدارته اقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٩. من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يكشف باسباب طعنه عن ماهية الغموض و الابهام اللذين شابا اذن التفتيش فيلن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير سند .

١٠. ان قانون الاجراءات الجنائية لم يستوجب فى مواد الجنايات ان تعاد المحاكمة امام ذات الدائرة التى اصدرت الحكم الغيابي على المتهم فى حالة حضوره او القبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها بمضى المدة - كشرط لصحة الاجراءات - بل كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ من ذلك القانون فى هذه الحالة هو اعادة نظر الدعوى امام المحكمة بما مفاده ان القانون لم يرتب البطلان فى حالة نظر الدعوى عند اعادة اجراءات المحاكمة امام ذات الدائرة التى اصدرت الحكم الغيابي و ثم فلا تشريب على المحكمة ان هى التفتت عن طلب احالة الدعوى لدائرة اخرى - بفرض اثرته امامها - ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون سديدا .

١١. لما كان الثابت من الأوراق انها حوت دعوى جنائية واحدة فصل فيها بحكم جنائى حضوريا للمحكوم عليه الاخر وغيايا للطاعن الذى اعيدت اجراءات محاكمته الراحنة ومن ثم فإنه بفرض ان المحكوم عليه الاخر طعن بالنقض فى الحكم الصادر ضده بالادانة فإن ذلك لا يقيد محكمة الموضوع التى تنظر دعوى الطاعن .

و من ثم فإن الدفع الذى ابداه المدافع عن الطاعن بوجوب وقف الدعوى تعليقا
يكون دفعا ظاهر البطلان فلا تثير على المحكمة ان هى سكت عنه ايرادا له
وردا عليه و يضحى معنى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد بالاخلال بحق
الدفاع غير سديد.

١٢. إن إعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات
الجنائية هى بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتداه ، ومحكمة الاعادة ان تفصل فى
الدعوى بكامل حريتها . واذ كان ذلك ، وكانت اجراءات محاكمة الطاعن امام
محكمة الاعادة قد تمت صحيحة - وهو ما يسلم به الطاعن فى اسباب طعنه -
بمحاكمته امام محكمة أمن الدولة العليا فإنه غير مجيد ما يتمسك به من بطلان -
الحكم الغيابي لصدوره من محكمة غير مختصة ولائيا ولعدم اعلائه فى المحاكمة
الغيابية - بفرض صحة ذلك - ولا يتحمل اثارته ذلك امام محكمة النقض ومسئور
فإن منعه فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون دفعا قانونيا ظاهر البطلان ولا عليه
المحكمة ان التفت عنه ولم ترد عليه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن وآخر سبقي الحكم عليه بأنه توسط فى ارتكاب
جريمة طلب واخذ رشوة بأن اتفق مع المتهم الآخر على ارتكابهما وطلب من
لحساب المتهم الآخر مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل الرشوة أخذ منها مبلغ مائة
وخمسين جنيها كدفعة أولى من المبلغ المطلوب مقابل امتناع المتهم المذكور - الآخر -
عن اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة بشأن ما شاب العقار المملوك له من مخالفات
هندسية - واحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمته طبقا للتقيد والوصف
الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ١٠٣، ١٠٤

١٠٧، مكررا من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبته
بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبغريمه مبلغ ألفي جنيه .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأنه بجريمة
الوساطة في طلب وأخذ رشوة قد شابه القصور والتناقض في التسبب والخطأ في
تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم لم يستظهر أركان الجريمة في حق
الطاعن وخلا من بيان الأفعال التي أتاها كوسيط في جريمة الرشوة ولم يورد مسؤدى
أقوال المبلغ :.... التي عول عليها في الادانة ، كما لم يبين الحكم مضمون الدليل
الذى استمده من التسجيلات ووجه استدلاله به على ثبوت الجريمة في حق الطاعن لا
سيما وأنه دفع ببطلان هذه التسجيلات لتمايها قبل صدور إذن من النيابة العامة بها
ولاستحالة سماع ما سجل منها حوار كما دفع ببطلان عمل خبير الإذاعة الذى قام
بنسبة صوت الطاعن بالتسجيلات له برغم أنه في تاريخ التفريغ لم يكن قد قبض عليه
أو أخذت بصمة صوته بيد أن الحكم رد على هذه الدفوع برد غير سائغ وردد ذات
أسباب الحكم الغيابي الساقط بشأن أطراحها . كما استدل الحكم على صحة الواقعة
بأقوال الشاهد من أنه اصطحب المبلغ الى مكتب الطاعن حيث تقابلا معه
والمحكوم عليه ودار حوار بينهم في شأن طلب الرشوة وسببه في حين أن بلاغ الجنى
عليه ومحضر التحريات لوا من تلك الواقعة ، هذا الى أن الحكم اعتنى صورتين
متعارضتين لواقعة الدعوى حيث أثبت أن المحكوم عليه الأخر " المرتشى " هو الذى
اصل بالمبلغ وتوجه إلى مصنعه بمفرده دون الطاعن وأن الحادثة التى دارت بين
المرتشى والمبلغ انكر خلالها الأول علاقته بالطاعن وسبق تسلمه منه مبلغ مائة
وخمسين جنيها وطلب أن تكون علاقة المبلغ به مباشرة دون الطاعن ووعد به بأن يرد
له المبلغ الذى تسلمه الطاعن منه ثم عاد الحكم ودأنه بجريمة الوساطة في الرشوة كما

وان الحكم أثبت بملوناته أن كلا من المتهمين على حدة طلب مبلغ خمسمائة جنيهه على سبيل الرشوة في حين أثبت في موضع آخر منه أن التحريات أكدت صحة طلب المتهمين معها للمبلغ المذكور وفي كلا الحالين فإن المحكوم عليه الأخير " المرتشى " يكون هو الذى طلب الرشوة بشخصه بما لا حاجة معه لتوسط غيره ، هذا بالإضافة إلى أن الطاعن دفع بعدم جدية التحريات لكونها مجرد ترديد لأقوال المبلغ ، كما دفع ببطلان إذن التفتيش لما شابه من غموض وإهماد وطلب إحالة الدعوى لدائرة أخرى لوجود مانع قانوني لدى الهيئة التى تنظرها لأن رئيس الدائرة التى رأس جلسة محاكمة الطاعن الغياية هو نفسه الذى كان يرأس الدائرة التى تنظر هذه الدعوى ، كما طلب وقف الدعوى وقفا تعليقيا حين الفصل فى الطعن المقدم من المحكوم عليه الأخير فى الحكم الصادر بجلسته ١٩٩٣/١١/٢٨ والذى صدر غيايا ضد الطاعن وحضوريا للمحكوم عليه الآخر وذلك لاستحالة تصور أن يكون هناك رأى لرئيس الدائرة فى الدعوى الراحنة بتعارض مع رأى المسطر بالحكم الأول بيد أن المحكمة لم تعرض لدفعه ولم تستجب لطلباته وأخيرا فقد دفع الطاعن أيضا ببطلان الحكم الغيابي الصادر ضده لصدوره من محكمة غير مختصة ولائيا إذ صدر من محكمة جنائيات فى حين أن الاختصاص يتقصد محكمة أمن الدولة العليا ولعدم إعلانه بإجراءات المحاكمة مما يجعل الخصومة منعدمة بيد أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفع إيرادا وردا كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الوساطة فى طلب وأخذ رشوة التى دان الطاعن بها ، وقصد حصل الحكم واقعة الدعوى بما مفاده ان المتهم الأول الذى سبق الحكم عليه - يعمل مهندسا للتنظيم بحى محافظة القاهرة ويختص بحكم وظيفته بالمرور على منطقة عمله ومراقبة ما يقام فى دائرته من ابنىة وما إذا كان مرخصا لصاحب البناء باقامته من عدمه ومدى مطابقته للمواصفات وشروط الترخيص وخط التنظيم

وتحرير محاضر بالمخالفات التى يقوم بضبطها لأصحاب الأبنية المخالفة وعندما شرع
..... فى غقامة بناء على قطعة ارض يملكها قام المتهم المذكور بالمرور عليه
وكلفه بالحضور إليه فى مكتب المتهم الثانى "الطاعن" الذى ابلغه بأن المتهم الأول قد
حرر له محضر مخالفة للمبانى التى يقوم بها وطالبه بمبلغ خمسمائة جنيه للتغاضى عن
السير فى إجراءات المحضر فضلا عن مبالغ مماثلة نظير كل دور يقوم ببناءه يعد ذلك ،
كما حضر المتهم الأول الذى سبق الحكم عليه بدوره وأكد ذلك الطلب ، فقام
صاحب البناء بإبلاغ رئيس مباحث مرافق شمال القاهرة الذى أجرى تحريات
واسفرت عن صحة البلاغ ، فعرض الأمر على السيد المستشار الخامى العام لنيابة
شرق القاهرة الكلية فأذن له وكيل النيابة بتسجيل الحوادث التى تدور بين المبلغ وبين
المتهمين وتعلق بالتوسط وطلب هذه الرشوة وضبطتهما حال قبضيهما أو أحدهما لهذا
المبلغ فأجرى تسجيل هذه الأحاديث التى أكدت طلب الرشوة والتوسط فيهما وتم
ضبط المتهم الأول الذى سبق الحكم عليه حال تلبسه بما " ثم اورد الحكم على ثبوت
الواقعة على النحو السالف بيانه ادله مستمدة من اجراءات التثبت والتفتيش واقوال
الشهود.....و.....و..... بمحضر التحقيق الابتدائى والتى تعزيزت بما أجرى من
تسجيلات صوتية أجريت مع المتهمين وما أوراه خبير الهندسة الأذاعية بشأن هذه
التسجيلات وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليهما . لما كان
ذلك القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
والظروف التى وقعت فيها بل يكفى أن يكون مجموع ما اوردته الحكم مؤديا إلى تفهم
الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى
المطروحة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اورد مؤدى أقوال المبلغ وفحوص
ما اوردته تقرير خبير الأصوات - والتى كانت من بين الأدلة التى استخلص منها
الإدانة - فى بيان يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التى اقتنعت بها المحكمة واستقرت
فى وجدانها فإنه تنحصر عنه دعوى القصور فى التسيب ويكون ما يشير به الطاعن فى

هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أ طرح الدفوع المتعلقة ببطلان التسجيلات لأستحالة سماع ما سجل منها وعدم أخذ بصمة الطاعن في تاريخ التفريغ في قوله " وكانت تقارير شهود الإثبات التي تعززت بما من تسجيلات قد حددت دور كل منهم في الواقعة وأن اللقاء قد تم بين المبلغ وبين كل من المتهمين وأن حديثه إلى كل منها قد أصبح دور كل منها على حده بما يضحى معه دفاع المتهم في شأن التشكيك في وجود صلة بين كل من المتهمين أو إنكار المتهم المائل (الطاعن) صلته بالواقعة مجرد دفاع مرسل تدحضه الأدلة القولية والفنية التي تضافرت على النحو سالف الذكر في إثبات الأتهام في حق كل من المتهمين ودور كل منهما في ارتكاب الواقعة وإثبات أركانها وحقيقة قصد كل من المتهمين منه " . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم وما ورد به على الدفع سالف الذكر أن المحكمة لم تبين قضاءها بصيغة أصلية على فحوى الدليل المستند من هذه التسجيلات وإنما استندت إليها كقرينة بما أدلة الثبوت التي أوردتها فإنه لا جناح على الحكم إن هو لم يبين مؤدى هذه التسجيلات على نحو متفضل مادام أنه قد عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا الأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضاؤه ولم يتخذ من هذه التسجيلات دليلا أساسيا على ثبوت الأتهام قبل الطاعن ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن بشأنها يكون غير مقبول هذا فضلا عن أنه لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من ، ثورد ذات الأسباب التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانونا أسبابا لحكمها مادامت تصلح في ذاتها لإقامة قضاائها بالادانة ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها - وهو الحال في الدعوى الماثلة - إلى وقوع إجراءات التسجيل وما تبعها من إجراءات الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن ومن ثم فإن ما ينعه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك

، وكان لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم ان يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجه فى اكتمال اقتناع المحكمة اطمئنانها إلى ما انتهت إليه - كالحال فى الدعوى - ومن قم فإن ما يثيره الطاعن من منازعة حول استدلال الحكم بأقوال الشاهد بشأن اصطحابه للمبلغ إلى مكتب الطاعن حيث تقابلا معه والمحكوم عليه الأخر ودار حوار بينهم بشأن طلب الرشوة وسببه برغم أن بلاغ الجنى عليه ومحضر التحريات خلوا من هذه الواقعة لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا فى سلطة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معوقدها وهو ما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنى بصورة واحدة لواقعة الدعوى مفادها مفادها أن الطاعن بتوسط له المبلغ يعطى للمحكوم عليه الأخر مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل لرشوة مقال امتناعه عن اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة بشأن ما شلب العقار المملوك للمبلغ من مخالفات وأن ما أثبتته الحكم بمدوناته بشأن المقابلة التى تمت بالمصنع بين المبلغ والمحكوم عليه الأخر والتى أنكر خلالها الأخير علاقته بالطاعن وسبق تسلمة مبلغ مائة وخمسين جنيها منه وطلبه أن تكون علاقة المبلغ به مباشرة ووعده بأن يرد له المبلغ الذى تسلمه الطاعن منه لم يكن سوى تسجيل لهذه المقابلة ومادار فيها من حوار ، هذا إلى أن ما أورده الحكم بمدوناته من أن كلا من الطاعن والمحكوم عليه الأخر طلب - على - مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل الرشوة ثم أورد فى موضوع آخر منه أن التحريات أكدت صحة طلب المتهمين معا للمبلغ المذكور ليعد تناقضا لما هو مقرر من أن التناقض الذى تتهاثر به أسبابه بحيث يحجر بعضها ما يشبه بعضها الأخر ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بهذا الوجه من الطعن يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن بعدم جدية

التحريرات وأطرحه في قوله " وكنت التحريات التي أجراها الرائد وأثبتتها
بمحضره المؤرخ ١٩٩٢/١٠/٧ قد تمت بعد البلاغ الذي قام به وأثبته في
محضره بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣ وإثر مرور متهم الأول الذي سبق الحكم عليه
بموقع البناء الذي شرع في إقامته وتحديد مكانه للقاء بمكتب المتهم الثاني المائل
انحامي ، وإثر إتمام اللقاء بالفعل مع كل من المتهمين ووضوح لغرض من ذلك
الاستدعاء واستغرقت تحريراته الفقرة من تلقى البلاغ حتى تاريخ محضره في
١٩٩٢/١٠/٧ وأسفرت عن البيانات الكاملة عن المبلغ وعمله وبيانات البناء الذي
شرع في إقامته وبيانات كل من المتهمين وعمل كل منها ومقره والدور الذي يقوم به
كل منها وأسفرت التحريات كذلك عن صحة البلاغ وسوء سمعة المتهم الأول وسوء
سمعة المتهم الأول الذي سبق الحكم عليه في عمله وكيفية استغلاله لطبيعة عملته في
وتقاضى مبالغ الرشوة وكيفية تهديد المخالفين لقوانين البناء والثبات التي اعتاد طلبها
، وكان تقدير هذه التحريات منوط بالنيابة العامة وتخضع في تقدير إياها لرقابة محكمة
الموضوع وإذا أطمأنت إليها بحق أصدرت إنما للرائد أو من ينوب عنه أو
يعاونه من مأموري الضبط المختصين في إجراء تسجيل الحوادث الشفعية بالوسائل
الشفية المتاحة والتي تدور في الأماكن الخاصة بدائرة قسم بين المبلغ وأي من
المتهمين وتعلق بهذه الواقعة وثم كان اطمئناننا لتلك التحريات له ما يساند من
الواقع وتاطمئن إليه هذه المحكمة بدورها ومن ثم كان نعي الدفاع بشأن جدية
التحريرات لأساس له وتلفت عنه المحكمة . وكان من المقرر أن تقدير جدية
التحريرات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يربك المرو
فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة - على ما
أفصحت عنه فيما تقدم - قد اقتضت بجدية الاستدلالات التي بنى عليه أمر تسجيل
الحوادث والتفتيش وكفايتها لتسوية إصدارات أقرت النيابة على تصرفها في شأن
ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ومن ثم فإن هذا الوجه

من الطعن يكون على غير أساس لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يكشف بأسباب طعنه عن ماهية الغموض والإبهام اللذين شابا إذن التفتيش فإن النعى على الحكم في شأن يكون على غير سند ، لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يستوجب في مواد الجنايات أن تعاد المحاكمة أمام ذات الدائرة التي أصدرت الحكم الغيابي على المتهم في حالة حضوره أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها بمحض المدة - كشرط لصحة الإجراءات - بل ما تطلبته المادة ٣٩٥ من ذلك القانون في هذه الحالة هو إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة بما مفاده أن القانون لم يرتب البطلان في حالة نظر الدعوى عند إعادة إجراءات المحاكمة أمام ذات الدائرة التي أصدرت الحكم لياي ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن هي التفتت عن طلب إحالة الدعوى لدائرة أخرى - بفرض إثارة أماميا - ومن ثم إن معنى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أنها حوت دعوى جنائية واحدة فتمثل فيها بحكم جنائي حضوريا للمحكوم الآخر وغيابيا للطاعن الذي أعيدت إجراءات محاكمته الراهنة ومن ثم فإنه يفرض أن المحكوم عليه الآخر طعن بالنقض في الحكم الصادرة ضده بالإدانة فإن ذلك لا يفيد محكمة الموضوع التي تنظر دعوى الطاعن ومن ثم فإن الدفع الذي أباه المدافع عن الطاعن بوجوب وقف الدعوى تعليقا يكون دفعا ظاهر البطلان فلا تثريب على المحكمة ان هي سكت عنه إيرادا وردا عليه ويضحي معنى الطاعن على الحكم في هذا الصدد بالأخلال بحق الدفاع غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة ، ولحكم إعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها . وإذا كان ذلك ، وكانت اجراءات محاكمة الطاعن امام محكمة الأعادة قد تمت صحيحة - وهو ما يسلم به الطاعن في أسباب طعنه بمحاكمته أمام محكمة أمن الدولة العليا فإنه غير مجد ما يتمسك به من بطلان الحكم

الغياي لصدوره من محكمة غير مختصة ولأثيا ولعدم إعلانه في المحكمة الغيايية -
بفرض صحة ذلك - ولا يقبل إثار ذلك أمام محكمة النقض ومن ثم فإن منعاة في هذا
الصد لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ولا على المحكمة إن على
المحكمة إن التفتت عنه ولم ترد عليه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على
غير اساس متعينا رفته موضوعا .

الطعن رقم ١٣٦١٠ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الموضوع - تحقيقا لدفاع الطاعن - واستجلاء لواقعة الدعوى قبل الفصل فيها لدبت مكتب الخبراء بوزارة العدل للاطلاع على أوراقها ومستنداتها لبيان المبلغ موضوع العجز والمسئول عنه وسبب هذا العجز وتاريخه ، وقبل أن يقدم مكتب الخبراء تقريره - على ما يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة - عادت المحكمة وفصات في موضوع الدعوى دون أن تشير إلى تقرير الخبير الذي أودع ملف الدعوى - على ما يبين من الاطلاع على المقررات - فلم يورد فحواه ولم يعرض لما انتهى إليه من نتائج ، فإن ذلك مما ينبى بأن المحكمة لم تواجه عناصر الدعوى ولم تلم بها على وجه يفضح عن أنها فطنت و وزانت بينها . ولا يحمل قضاؤها على أنه عدول من تحقيق الدعوى عن طريق مكتب الخبراء اكتفاء بالاسباب التي اقام عليها قضاؤه ، ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه ، فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دعتها إلى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها الى هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دعتها إلى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها الى هذا التحقيق ، أما وهي لم تفعل ولم تعن بتحقيق دفاع الطاعن - بعد أن قدرت جديته - ولم تقسطه حقه بلوغا إلى غاية الامر فيه ، وهو دفاع يعد في خصوص هذه الدعوى جوهريا مؤثرا في مصيرها ولم تكشف عنه إيرادا له وردا عليه فإن ذلك يعيب حكمها ويوجب نقضه .

٢. أن القانون قد فرض العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عيب الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته -

باعتباره حائزا له - إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، هو معنى مركب من فعل ماضى - هو التصرف فى المال - ومن عامل معنوى هو نية اضاءة المال على ربه .

٣. إن مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون بذاته على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ فى العمليات الحسابية أو لسبب آخر ، و أن الاحكام فى المواد الجنائية يجب أن تنبى على الجزم و اليقين لا على الظن والتخمين .

٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الاختلاس بمجرد ثبوت عجز فى حسابه دون أن يستظهر أن نيته أنصرفت إلى إضافة المال المختلس الى ذمته مع أن الطاعن تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن العجز فى حسابه إنما يرجع إلى عدم انتظام العمل وقيام آخرين بالحصول معه وعدم خصم المبالغ المتصرفه على صيانة الاجهزة وعلى الرغم من جوهرية هذا الدفاع - فى خصوصية هذه الدعوى لتعلقه بأحد أركان الجريمة التى دين الطاعن بها - مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألتفت عن هذا الدفاع ولم يقسّطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه - فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

٥. من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس إلا أن شرط ذلك أن تكون الواقعة الجنائية التى اثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قصد بفعله إضافة ما اختلسه إلى ملكه .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه بصفته عاما مندوب تحصيل بوخدة الأشعة المقطعية بمستشفيات جامعة اختلس المبالغ النقدية البالغ قدرها ١٤٠٦١٨,٠١٠ فقط مائة وأربعون ألف وستمائة وثمانية عشر جنيها وعشرة.

مليقات والملوكة للجهة سالفة الذكر والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من مندوبي التحصيل وسلمت إليه بهذه الصفة واحالته الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٢/١-٢/١، ١١٨، ١١٨، ١١٨ مكررا، ١١٩/أ، ١١٩، ١١٩ مكررا /أ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات و تغريمه مبلغ ١٤٠٦١٨،٠١٠ وإلزامه برد المبلغ المختلس وقدره ١٤٠٦١٨،٠١٠ وبغزله من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض....الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينغاه الطاعن على الحكم المطعون فيها أنه إذ دانسه بجرمة الاختلاس قد شأبه القصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع ذلك أن المحكمة في سبيل تحقيق دفاع الطاعن - كان قد نذبت مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المينة بأسباب تحكمها: إلا أن المحكمة فصلت في الدعوى قبل أن يقدم الخبير تقريره ودون أن تشير إلى التقرير الذي أودع ملف الدعوى هذا فضلا عن أنه تمسك في مرافعته بأن العجز في عهدته مرجعه إلى عدم انتظام العمل واشتراك آخرين بعينه في التحصيل ورغم جوهرية هذا الدفاع الذي تناقاه ، فإن المحكمة لم تعن بإيراده أو الرد عليه مكتفية في إدانته بمجرد ثبوت العجز في حسابه دون أن تستظهر انصراف ليته إلى اضافة المال المختلس إلى ذمته مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الاوراق أن محكمة الموضوع - تحقيقا لدفاع الطاعن - واستجلاء لواقعة الدعوى قبل الفصل فيها نذبت مكتب الخبراء بوزارة العدل للاطلاع على أوراقها ومستنداتها لبيان المبلغ موضوع العجز والمسئول عنه وسبب هذا العجز وتاريخه ، وقبل أن يقدم مكتب الخبراء تقريره - على ما يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة - عادت المحكمة وفصلت في موضوع

الدعوى دون أن تشير الى تقرير الخبير الذى اودع ملف الدعوى - على ما بين من الاطلاع على المفردات - فلم يورد فحواه ولم يعرض لما انتهى إليه من نتائج فإن ذلك مما ينبى بأن المحكمة لم تواجه عناصر الدعوى ولم تلم بها على وجه يفصح عن أنها قطنت لها ووزانت بينها . ولا يحمل قضاؤها على أنه عدول عن تحقيق الدعوى عن طريق مكتب الخبراء اكتفاء بالاسباب التى اقام عليها قضاءه ، ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكماً بالاسباب التى دعتها الى ان تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها إلى هذا التحقيق ، أمام وهو لم تفعل ولم تعين بتحقيق دفاع الطاعن - بعد أن قدرت جديته - ولم تقسّطه حقه بلوغاً إلى غاية الامر فيه ، وهو دفاع يعد فى خصوص هذه الدعوى جوهرية ومؤثراً فى مصيرها ولم تكشف عنه إيراداً له ورداً عليه فإن ذلك يعيب حكماً ويوجب نقضه ، هذا فضلاً عن أنه فضلاً عن أنه لما كان القانون قد فرض العقاب فى المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصرافه ، نيته - باعتباره حائزاً له - إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، وهو معنى مركب من فعل مادی - هو التصرف فى المال - ومن عامل معنى هو لية اضاعه المال على ربه ، وكان من المقرر أن مجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ فى العمليات الحسابية أو لنسب آخر ، وكانت الاحكام فى المواد الجنائية يجب أن تنبى على الجزم واليقين لا على الظن والتخمين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الاختلاس مجرد ثبوت عجز فى حسابه دون أن يستظهر أن نيته انصرفت إلى اضافة المال المختلس إلى ذمته مع ان الطاعن تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن العجز فى حسابه إنما يرجع إلى عدم انتظام العمل وقيام آخرين بالحصيل معه وعدم خصم المبالغ المنصرفة على صيانة الأجهزة وعلى

الرغم من جوهرية هذا الدفاع - في خصوصية هذه الدعوى لتعلقة بأحد أركان الجريمة التي دين الطاعن بها - مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه - فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ولا ينال من ذلك ، ما هو مقرر من انه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس لأن شرط ذلك أن تكون الواقعة الجنائية التي اثبتها الحكم تنفيذ بذاتها ان المتهم قصد بفعله إضافة ما اختلسه إلى ملكه الأمر الذي خللت منه مدونات الحكم - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه و الإعادة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٦٤١٤ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أنه وإن كان القانون قد اوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقها إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فليما أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة .

٢. لما كان ما يشي به الطاعن بوجه النعي من أن النيابة العامة قد قعدت عن ضم الدفتر "٦ ميا" مردودا بأن الطاعن وعن آثار هذا الدفاع امام محكمة الموضوع إلا أنه لم يدر "٦ ميا" مردودا بأن الطاعن وإن آثار هذا الدفاع امام محكمة الموضوع إلا أنه لم يطلب منها تدارك هذا النقض ، ومن ثم فلا يحل له إن يشير شيئا عن ذلك لأول مرة امام محكمة ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعييا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم - ومن ثم فإن ما يشي به الطاعن في هذا الصدد لا يكون سليدا .

٣. إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، مرجعه إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض ، كما أن اقتنعت المحكمة بصدقها ، فإن ما يشي به الطاعن من وجود خصومة سابقة مع شهود الواقعة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة النقض ولا تجوز مجادلتها فيه .

٤. إن صفة مأمور التحصيل إنما تتحقق متى كان تسليم المال للموظف بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة سواء كان تكليفه بهذا التحصيل بمقتضى قانون أو قرار أو لائحة أو مرسوم أو تعيين أو تكليف كتابي أو شفوي ، بل يكفي عند توزيع العمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل وفي قيامه بذلك وتسليمه دفاتر التحصيل ما يكسبه هذه الصفة مادام أنه لم يدع بأنه أقحم

نفسه على العمل وأنه قام به متطفلا أو متفضلا أو فضوليا سواء بتعاون من رؤسائه أو زملائه أو باعتماد منيهم - ولما كان تسليم المبالغ المختلصة على الصورة التي أوردتها الحكم واستظهرها من أدلة الدعوى - وبما لا ينافي الطاعن في صحة ما نقله الحكم عن هذه الأدلة وهو ما يتلزم معه أن يكون الطاعن أمينا عليها مادام أنه قد اؤتمن بسبب وظيفته على حفظها فإذا اختلسها عد مختلسا لاموال عامة ، ومن ثم فإن منازعة الطاعن حول حقيقة صفة كمندوب تحصيل في الجهة التي جرت فيها واقعة الاختلاس لا يجديه مادام الحكم قد أثبت في حقه - أخذ بأدلة الثبوت التي أوردتها وعول عليها في قضائه - أنه باسناد عملية تحصيل قيمة استهلاك المياه من المشتركين بالمجلس إليه خلال الفترة من ١٩٨٩/٣/١ إلى ١٩٩٢/٣/١٩ وبما لا يمارى الطاعن في صحة ما نقله الحكم - مما يوفر في حقه صفة كمندوب تحصيل ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٥. لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يتساند في قضائه بالإدانة إلى تقرير لجنة الجرد وإنما عول على أقوال شهود الاثبات وقرار الطاعن بتحقيقات النيابة العامة وما ثبت من تقريرى مكتب خبراء وزارة العدل ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

٦. لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن ببطلان تحقيق النيابة العامة في قوله " وفيما يتعلق ببطلان تحقيق النيابة العامة فمردود بأن البين منها تواجد محامي المتهم معه عند بدء التحقيق وأنه هو الذى طلب من النيابة العامة الإذن له بمغادرة الغرفة لأمر هام فأذنت له " لما كان ذلك وكان من المقرر أن مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المشرع استثنى ضمانة لكل متهم بجناية هي وجوب دعوة محاميه إن وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة - وكان الطاعن لا يمارى في أن ما أورده الحكم من أن محاميه حضر معه بداية التحقيق واستأذن النيابة العامة في مغادر غرفة التحقيق له أصله الثابت بالأوراق ، وفضلا عن ذلك فإن الطاعن لا يزعم ان اسم محاميه قد أعلن بالطريق الذى رسمته الملة

١٢٤ سالف الذكر - سواء بتقرير في قلم كتاب أو الى مأمور السجن - وهـسـر
مناط الاستفادة من حكمها - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا
يكون سديدا .

٧. من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا وكان الطاعن لام
يبين ما هية أوجه الدفاع التي اوردتها بمذكرته والتي استبعدتها المحكمة ولم تحصل
دفاعه فيها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة ، فإن ما يثيره الطاعن
في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا " مندوب تحصيل
..... بمجلس مدينة ... اختلس مبلغ خمسة عشر ألفا وثمانمائة وثلاثة وسبعين جنيها
والمملوك للجهة سالفه الذكر والذي وجد في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من
مندوب التحصيل وسلم اليه المال بهذه الصفة وقد ارتبطت هذه الجنائية بجنايتين
أخرتين هما أنه في الزمان والمكان سالفى البيان . أولا : بصفته سالفه الذكر ارتكب
تزويرا في محركات رسمية هي قسائم توريد المبالغ الخصلة من مستهلكي المياه بـ يجعله
واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة حال تحريرها المختص بوظيفته بأنه اثبت بها
مبالغ نقل عن تلك التي حصلها . ثانيا : استعمل تلك المحركات بأن قدمها الى قسم
الحسابات بمجلس مدينة مع علمه بتزويرها . وأحالته الى محكمة أمن الدولة
العليا بالعريش تخاكمته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة
المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١١٢ - ٢/أ - ب، ١١٨، ١١٩/أ
١١٩، مكررا/أ ٢١١، ٢١٤ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث
سنوات وبغزله من الوظيفة وبغريمه مبلغ خمسة عشر ألف وثمانمائة وثلاثة وسبعين
جنيها وبإلزامه برد مثل هذا المبلغ .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه غد دانه بجريمة اختلاس أموال أميرية والتي ارتبطت بجريمة تزوير في محررات رسمية واستعمالها ارتباطا لا يقبل التجزئة قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحسب الدفاع ، ذلك دفاعه قام فيما قام عليه على قعود النيابة العامة عن ضم دفتر "مياه" إثبات عدم تحريره ببياناته إلا أن النيابة العامة قدمت الدعوى إلى المحكمة دون ضم ذلك الدفتر ، كما أن المحكمة لم تجبه إلى ذلك الطلب رغم جوهريته كما أن المدافع عنه دفع بتلفيق الاتهام وعدم تحريره الإيصال رقم ١٥ بخط يده وكذا الإيصال رقم ٢٢ لغيابه عن العمل في يوم تحريره بسبب أدائه امتحان لسانس الحقوق في ذلك اليوم ، وأنه توجد خصومة بينه وبين شهود الواقعة ، ودل على ذلك بتقديم مستندات تؤيد دفاعه ، وبالرغم من ذلك عول الحكم على اقوالهم ، كما دفع بانتشاء صفة متدرب تحصيل عنه إلا أن الحكم أثبت وجود تلك الصفة ، وأطرح الحكم الدفع ببطلان تشكيل اللجنة التي أمرت المحكمة بتشكيلها لمخالفة ذلك لتعليمات النيابة العامة بما لا يسوغ اطراحه ، وعول على أقوال تلك اللجنة رغم بطلان عملها ، هذا إلى أنه دفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة لعدم مراعاة ما أوجبه القانون من دعوة محامي الطاعن عند التحقيق معه وعند استدعائه لاستجوابه ، وأخيرا فإن المحكمة ألفت عن أوجه دفاع الطاعن المقدمة بذكرته ولم تعرض لدفاعه فيها . كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، وأورد مؤدى كل منها في بيان واف يكشف عن إلمامه بتلك الأدلة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن الدفتر ٢ وأطرحه في قوله " وبالنسبة للتشكيك في بيانات الدفتر ٢ مياه فنردود بأنه

غير منتج لأن العبث كما تم بين بيانات أصل قسيمة السداد وصورتها الزرقاء بدفتر ٤٣٣- ح المسلم عهدة شخصيا للمتهم والذي لا يمارى في أنه مدون بياناتهما فبيان العبث والتغير كان أساسا بين تلك القسيمة الأصل والصورة الزرقاء وبين صورتها الحمراء المسلمة للمشارك والتي لم ينفي المتهم قيامه بتحرير بياناتها .. " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقها إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، وكان ما يثيره الطاعن بوجه النعي من أن النيابة العامة قد قعدت عن ضم الدفتر سالف الذكر مردودا بأن الطاعن وغن أثار هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع إلا أنه لم يطلب منها تدارك هذا النقص ، ومن ثم فلا محل له أن يثيره شيئا عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يبدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحمام حولها من شبهات ، مرجعه الى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابه عليها من محكمة النقض ، كما أن خصومة شهود الإثبات للمتهم - بفرضها ثبوتها - لا تمنع من الأخذ بشهادتهم متى اقتنعت المحكمة بصدقها ، فإن ما يثيره الطاعن من وجود خصومة سابقة مع شهود الواقعة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة النقض ولا تجوز مجادلته فيها . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بتوافر صفة مندوب التحصيل في تحصيل إيرادات المياه بمجلس مدينة .. ودل على توافرها في قوله " وحيث إنه عمن إسناد أعمال مندوب تحصيل إيرادات المياه بمجلس مدينة الى المتهم قشابت من

إقراره بتحقيقات النيابة العامة وما جاء بأقوال شهود الإثبات الثلاثة الأوائل وما انتهى إليه تقريراً مكتب خبراء وزارة العدل ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه تتحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة سواء كان تكليفه بهذا التحصيل بمقتضى قانون أو قرر أو لائحة أو مرسوم أو تعيين أو تكليف كتابي أو شفوي ، بل يكفي عند توزيع الأعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل وفي قيامه بذلك وتسلمه دفاتر التحصيل ما يكسبه هذه الصفة مادام أنه لم يدع بأنه أقحم نفسه على العمل وأنه قام به متطفلاً أو متفضلاً أو فضولياً سواء بتعاون من رؤسائه أو زملائه أو باعفاء منهم - ولما كان تسليم المبالغ المختلصة على الصورة التي أوردتها الحكم واستظهرها من أدلة اندعوى - ربما لا ينازع الطاعن في صحة ما نقله الحكم عن هذه الأدلة وهو ما يتلزم معه أن يكون الطاعن آمناً عليها مادام أنه قد أؤتمن بسبب وظيفته على حفظها فإذا اختلسها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - عند مختلساً لامرأى عامة ، ومن ثم فإن منازعة الطاعن حول حقيقة صفته كمندوب تحصيل في الجهة التي جرت فيها واقعة الاختلاس لا يجديها مادام الحكم قد أثبت في حقه - أن هذا بأدلة الشبوت التي أوردتها وعول عليها في قضائه - أنه حصل المبالغ المختلصة إثر صدور قرار من مدير الشؤون المالية بمجلس بمدينة باستناد عملية تحصيل قيمة استهلاك المياه من المشتركين بالجلس إليه خلال الفترة من ١٩٨٩/٣/١ إلى ١٩٩٢/٣/١٩ - وبما لا يمارى الطاعن في صحة ما نقله الحكم - مما يوفر في حقه صفته كمندوب تحصيل ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يتسائد في قضائه بالادانة إلى تقرير لجنة الجرد وإنما عول على أقوال شهود الإثبات وإقرار الطاعن بتحقيقات النيابة العامة وما ثبت من تقريرى مكتب خبراء وزارة العدل ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على

الطاعن ببطالان تحقيق النيابة العامة في قوله ".....وفيما يتعلق ببطالان تحقيق النيابة العامة فمردود بأن البين منها تواجد محامى المتهم معه عند بدء التحقيق وانه هو الذى طلب من النيابة العامة الاذن له بمغادرة الغرفة لأمر هام فأذنت له " ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ان المشرع استن ضمانا لكل متهم بجناية هي وجوب دعوة محاميه إن وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة - وكان الطاعن لا يمارى في أن ما أورده الحكم من إن محاميه حضر معه بداية التحقيق وأستاذان النيابة العامة في مغادرة غرفة التحقيق له أصله الثابت بالأوراق ، فضلا عن ذلك فإن الطاعن لا يزعم أن اسم محاميه قد أعلن بالطريق الذى رسمته المادة ١٢٤ سالفه الذكر - سواء بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن - وهو مناط الاستفادة من حكمها - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يتعين لقبول وجهه الطعن أن يكون واضحا محددا وكان الطاعن لم يبين ماهية اوجه الدفاع التى أوردها بذكرته والتى استبعدتها المحكمة ولم تحصل دفاعه فيها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعینا رفضه

موضوعا .

الطعن رقم ٥٠٩٨ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

١. لما كانت المحكمة سبق أن قررت بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٨ عدم قبول الطعن إستناداً إلى أن الأستاذ الخامي الموقع على مذكرة أسبابه ليس من المقبولين أمام محكمة النقض ، ثم ثبت - فيما بعد من كتاب نقابة المحامين المؤرخ ١٩٩٦/٣/٢٣ أن الخامي المذكور من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض في تاريخ سابق علي إيداع أسباب الطعن فإنه يتعين الرجوع عن القرار السابق إصداره والنظر في الطعن من جديد.

٢. لما كان مفاد تأجيل المحكمة للدعوى أثناء نظرها لتقديم أصل الشيك ، ألما قدرت أهمية هذا الإجراء في تحقيق عناصر الدعوى قبل الفصل فيها ، بيد أنما عادت وأصدرت حكمها في الدعوى دون تحقيق هذا الإجراء ودون أن تورد في حكمها ما يبرر عدولها عنه ، وإذ كان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه مادام ذلك ممكناً فإن هي إستغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط إلتدلال السائع وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون - فوق إخلاله بحق الدفاع - مشوباً بالتقصير المبطل.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه أعطى بسوء نية للمجنى عليه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات ومحكمة جنح قضت غيابيا عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ . عارض وقضى في معارضته بأعتبارها - كأن لم تكن - استأنف ومحكمة بنها الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعنست الأستاذة عن الأستاذ.... الحماني نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض حيث نظرت المحكمة الطعن " منعقدة في هيئة غرفة مشورة " ثم أجلته لجلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٥ وفيها قررت المحكمة عدم قبول الطعن فتقدم المحكوم عليه بطلب للرجوع عن القرار الصادر بتلك الجلسة الأخيرة وتأثر عليه من السيد المستشار رئيس الدائرة بتحديد جلسة اليوم لنظر الطعن وفيها قررت الغرفة أولا : الرجوع عن القرار الصادر بجلسة ١٩٩٥/١١/٢٨ والنظر في الطعن من جديد بجلسة اليوم . ثانيا : احيالة الطعن لنظره بجلسة اليوم .

المحكمة

من حيث إن المحكمة سبق أن قررت بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٨ عدم قبول الطعن إستنادا إلى ان الأستاذ الحماني الموقع على مذكرة أسبابه ليس من المقبولين أمام محكمة النقض - ثم ثبت فيما بعد من كتاب نقابة المحامين المؤرخ ١٩٩٦/٣/٢٣ أن الحماني المذكور من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض في تاريخ سابق على إيداع أسباب الطعن فإنه يتعين الرجوع عن القرار السابق إصداره والنظر في الطعن من جديد.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في البيان - ذلك بأن المحكمة الاستئنافية بعد أن قررت تأجيل نظر الدعوى لتقديم أصل الشيك إجابة لطلب الطاعن الذي أنكر توقيعه عليه عادت وعدلت عن هذا القرار بغیر مبرر وفصلت في الدعوى دون تحقيق هذا الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة نظر المعارضة الاستئنافية بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٩ أن الطاعن جحد الصورة الضوئية للشيك موضوع الدعوى

وطلب إلزام المجنى عليه بتقديم أصل ذلك الشيك ، وقد إستجابت المحكمة لهذا
المطلب وأجلت الدعوى لجلسة ١٩٨٩/١/١ وبهذه الجلسة الأخيرة قضت بإدانة
الطاعن . لما كان ذلك ، وكان مفاد تأجيل المحكمة للدعوى أثناء نظرها لتقديم أصل
الشيك - أنها قدرت أهمية هذه الإجراء في تحقيق عناصر الدعوى قبل الفصل فيها ،
بيد أنها عادت وأصدرت حكمها في الدعوى دون تحقيق هذا الإجراء ودون أن تورد
في حكمها ما يبرر عدولها عنه ، وإذا كان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن
الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه مادام ذلك ممكنا فغن
هي إستغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الإستدلال السائغ
وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون - فوق إخلاله بحق الدفاع - مشبوها
بالقصور المبطل مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بغير حاجة إلى بحث
باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٦٧ القضائية

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

١. لما كانت النيابة العامة قد عرضت الدعى المطروحة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها اتهمت فيها إلى طلب إقرار الحكم فيما قضى به من إعدام المحكوم عليه الأول وخلت الأوراق من دليل على تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على انه روى عرض القضية خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر إلا أنه لما كان يجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل إن هذه المحكمة تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصيل فيها وتستبين من تلقاء نفسها ، دون أن تتقيد بمبنى الرأى السدى ضمنته النيابة مذكرتها ، ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية شكلا .

٢. لما كانت المادة ٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية التى أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أنه لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريبا أو صهرا لاحد الخصوم الا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حداثة أو مرض أو لآى سبب آخر مما مفاده أنه يجب للأخذ بشهادة الشاهد ان يكون مميزا فإن كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال إذ لا ينفى عن الأقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة . وإذا كان الطاعنون قد طعنوا على شهادة الجنى عليها لكونها غير مميزة لمرضها النفسى والعقلى بيد أن المحكمة قعدت عن تحقيق قدرتها على

التميز أو بحث إدراكها العام استيثاقا من قدرتها على تحمل الشهادة وقت أدائها لها وعولت على شهادتها في قضائها بالادانة فإن حكمها يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال معيبا بالإخلال بحق الدفاع ولا يثنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الراى الذى انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو انها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر في كفاية باقى الأدلة لدعم الاتهام .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم (١) خطفوا بالتحيل وواقعوها بغير رضاها بأن تمكنوا من اصطحابها لحل عمل احدهم مستغلين مرضها النفسى الذى يصيبها بالأنفصام الوجدانى وقد اقترنت هذه الجريمة أخرى هى أنه فى ذات الزمان والمكان سالتى الذكر قام كل منهم بمواقعتها بغير رضاها بأن أوج قضيبه بفرجها وأمنى بها على النحر المين بالتحقيقات . (٢) دخلوا مكان معد للسكن والخاص بـ ليلا بقصد ارتكاب جريمة حال كون بعضهم حاملا سلاحا أبيض "مطسورا" وأحالتهم إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للتقيد والوصف الواردين بساير الإحالة . وادعت الجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قررت وبأجماع الآراء بإرسال أوراق القضية إلى فضيلة مفتى الجمهورية لإبداء الراى فيها بالنسبة للمتهم الأول وحددت جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ للنطق بالحكم وبالجلسة المحددة قضت حضوريا وبأجماع الآراء عملا بالمواد ٢/٢٦٧، ٣٩٠، ٣٦٩ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ١٧، ٣٢ من ذات القانون أولا : بمعاقبة المتهم الأول بالإعدام شنقا عما اسند إليه . ثانيا : بمعاقبة كل من المتهمين الثانى والرابع والخامس بالأشغال الشاقة المؤبدة

عما اسند إليه ثالثا : بمعاقبة المتهم الثالث بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما باعتبار أن ما نسب إليه هو واقعة المجنى عليها بغير رضاها فقط . رابعا : بإلزام المتهمين جميعا بأن يؤدوا للمدعية بالحق المدني مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت فطعن المحكوم عليهم الاول والثاني والرابع الخامس والأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه الثالث في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها بطلب اقرار الحكم بالإعدام .

المحكمة

حيث أن النيابة العامة عرضت الدعوى المطروحة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب اقرار الحكم فيما قضى به من اعدام المحكوم عليه الاول وخلت الأوراق من دليل على تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى عرض القضية خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة بل إن هذه المحكمة تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها - دون أن تتقيد بمبنى الرأي الذي ضمنته النيابة المذكورة - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية شكلا .

وحيث أن مما ينعاه المحكوم عليهم على الحكم المطعون فيه انه إذ دأبهم بجرائم خطف انثى ومواقعتها بغير رضاها ودخول مكان معد لسكن آخر بقصد ارتكاب جريمة فيه وحمل بعضهم سلاحا ابيض قد شابه الفساد في الاستدلال والإخلال بحقوق الدفاع ذلك أنه عول في الإدانة فيما عول عليه على الدليل المستمد من أقوال المجنى

عليها بالرغم مما اثاره الدفاع من بطلان هذا الدليل لكون المجنى عليها وقت أدائها لشهادتهم غير أهل لأدائها وأن حالتها العقلية تحول دون الاعتداء بأقوالها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن دفع الطاعنين آثار مؤداه عدم الاعتداء بأقوال المجنى عليها استنادا إلى ما جاء بالتقرير الطبى الشرعى الموقع عليها من أنها تعاني من مرض نفسى عقلى يؤثر على اهليتها للشهادة لما كان ذلك . وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد نقلا عن التقرير الطبى الشرعى الخاص للمجنى عليها أنه استنادا إلى تقرير دكتور استشارى النفسية والعصية أن المجنى عليها كانت تعاني من حالة مرض نفسى عقلى "قصور وجداني" ومن المعروف علميا أن مثل هذه الأمراض النفسية والعقلية تنتاب المريض في فترات معينة وتظهر أعراضها علسه وتؤثر على أurdاته وافعاله وتفكيرها وتختفى في اوقات أخرى ويكون المريض بحالة شبه عادية ولا تظهر أعراضها أو مظاهرها وكان يبين من مطالعة اقوال المجنى عليها بمحضر جلسة المحاكمة أنها كانت تعالج لدى الدكتور وقت وقوع الحادث وأنها في حالة مرضها تشعر بأنها تعرف لبعض الناس الذين تراهم وكان الحكم المطعون فيه - المعروف - قد عول في قضائه بالإدانة من بين ما عول عليه على اقوال المجنى عليها وكانت المادة ٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية التى أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أنه لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم إلا أن يكون غير قادر على التميز بسبب هرم أو حداثة أو لآى سبب آخر مما مفاده أنه يجب لأخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزا فإن كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال إذ لا ينفى عن القوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة وإذا كان الطاعنون قد طعنوا على هادة المجنى عليها لكونها غير مميزة لمرضها النفسى والعقلى بين أن المحكمة قعدت عن تحقيق قدرتها على التميز أو بحث ارداها العام استيثاقا من

قدرتها على تحمل الشهادة وقت أدائها لها وعولت على شهادتها في قضائها بالإدانة
فإن حكمها يكون أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة
يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر
الذى كان للدليل الباطل في رأى الذى انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت
تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة
النظر في كفاية باقى الأدلة لدعم الاتهام ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه
والإعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٩٣٧٨ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٩٠ وقرر الطاعن بالطعن بطريق النقض بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٩٠ وقدم مذكرة أسباب الطعن في التاريخ ذاته ، ولما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ والتي رفع الطعن في ظل العمل بها تنص على وجوب التقرير بالطعن وإبداع الأسباب التي بنى عليها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم ، وكان هذا الميعاد ينقضي بالنسبة للحكم المطعون فيه في ٣٠ من مارس سنة ١٩٩٠ بيد أنه لما كان ذلك اليوم يوم الجمعة وهو عطلة رسمية ، فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونا قد تمّا في الميعاد ، ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

٢. إن مراد المشرع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إثاراً من المشرع لمصلحة المتهم ، أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمضير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتلج إلى إجماع بل لا يتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكام ، وإذا كان الحكم محكمة أول درجة قد أخطأ في تطبيق القانون في حساب الميعاد المقرر لتقديم الشكوى اللازمة لتحريك الدعوى المنصوص عليه في المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ قضى بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أن الحديث نشر في ١٩/٤/١٩٨٧ وأن الطاعن لم يعلن إلا في

١٩٨٧/٩/٢٧ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدعوى تأسيسا على أن المدعى بالحقوق المدنية قدم شكواه في ١٩٨٧/٧/١٦ قبل مرور ثلاثة أشهر المنصوص عليها في القانون يكون قد اقتصر على تطبيق القانون على وجهه الصحيح ولا يشترط لذلك إجماع قضاة المحكمة ، ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن لم ينص على صدوره بالاجماع .

٣. من المقرر ان للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من سلفي بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية ان تعرض لواقعة الدعوى وأن تناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة امام محكمة أول درجة مادامت الدعوى -المدنية الجنائية كانتا مرفوعتين امام محكمة أول درجة ، وما دام المدعى بالحقوق المدنية قد استمر في السير في دعواه المدنية المؤسسة على الواقعة ذاتها ولا يؤثر في هذا الأمر يكون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه إذ يكون ملزم للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها . ذلك أن الدعويتين وإن كانتا ناشتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في إحدهما يختلف عنه في الأخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي.

٤. إن الحكم الصادر بعقوبة أو بتعويض عن جريمة القذف أو السبب يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السبب حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية ببحث الواقعة محل القذف والألفاظ محل السبب لتبين مناسبتها واستظهار مرامي عباراتها لا نزال حكم القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ألفاظ القذف والسبب وكان لا يغني عن هذا البيان الاحالة في شأنه إلى ما جاء بالمقال الذي نشر بالجريدة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور .

٥. لما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى ، فقد كان يتعين عليه إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها حتى لا تفوت إحدى درجتى التقاضى على المتهم ، وذلك طبقا

لنص المادة ١٩٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك فإنه يتمين
نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في
موضوع الدعوى " المدنية " مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية .
٦. لما كان وجه الطعن وإن اتصل بالحكم عليه الثاني إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم
المطعون فيه لأنه لم يكن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه.

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح
بولاق ضد الطاعن واخر بوصف أنهما الأول (الطاعن) أدلى لجريدة تخصه حزب
..... بأمور لو صحت لأوجبت عقاب واحتقار أعضاء هذا الحزب من أهل وطنهم
. الثاني :- قام هذا الحديث بمجلة بالعدد رقم بتاريخ بالصفحة
..... وطلب عقابهما بالمواد ١٧٦، ١٩٥، ١/٣٠٢، ١/٣، ٣٠٧، من قانون
العقوبات وبإلزامهما متضامين بأن يؤديا له بصفته مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل
التعويض للمتهم الأول وبراءة المتهم الثاني ورفض الدعوى المدنية . استأنف المدعى
بالحقوق المدنية ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قتت حضورياً
اعتبارياً بإجماع الآراء بقبول استأنف المدعى بالحقوق المدنية شكلاً وفي الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف والزام بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد
جنيه على سبيل التعويض المؤقت . عارض المحكوم عليه الأول (الطاعن) وقضى في
معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .
فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه بهذا الحكم بطرق
النقض.

المحكمة

من حيث أن الحكم المطعون فيه صر بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٩٠
وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٩٠ وقدم
مذكرة أسباب طعنه في التاريخ ذاته ، ولما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات

وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ والتي رفع الطعن في ظل العمل بها تنص على وجوب التقرير بالطعن وايداع الأسباب التي بنى عليها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم ، وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه ٣٠ من مارس سنة ١٩٩٠ بيد أنه لما كان ذلك اليوم يوم جمعة وهو عطلة رسمية ، فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكون قد تم في الميعاد ، ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث ان مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالزامه بالتعويض عن جرمي السب والقذف قد شابه قصور في التسيب ، ذلك بأن لم يشتمل على الأسباب التي تقيم قضاءه وخلا من بيان عبارات السب والقذف ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث انه يبين من الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية أقام دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن واخر بوصف انما في يوم ، الأول (الطاعن) أدلى بجريدة تخصه ضد حزب بأمر لـ صحت لأوجبت عقاب واحتار أعضاء هذا الحزب عند أهل وطنهم . والثاني (التهمة الأخرى) قام بنشر الحديث بمجلة بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٧ ، وطلب معاقبتهما بالمواد ١٧٦ ، ١٩٥ ، ٢/٣٠١ ، ١/٣٠٣ ، ٣٠٧ قانون العقوبات وإلزامهما بأن يؤديا له بصفته متظسامين مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المدني المؤقت ، ومحكمة جنح بولاق الجزئية قضت في حضوريا بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية بالنسبة للتهمة الأول (الطاعن) وبراءة المتهم الثاني ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها المصاريف ، المدعى بالحقوق المدنية ، وقضت المحكمة الاستئنافية باجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن مراد المشرع من النص في المادة ١٧٤ من

قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة في تقرير مسئوليته المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكسل ذلك في حدود القانون إشارا من المشرع لمصلحة المتهم أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليها خلاف ، والمضير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع بل لا يتصور أن يكون إلا إجماع ذريعه إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه ، وإذا كان حكم محكمة أول درجة قد أخطأ في تطبيق القانون في حساب الميعاد المقرر لتقديم الشكوى اللازمة لتحريك الدعوى المنصوص عليه في المادة ٢/٣ من قانون الاجراءات ، إذ قضى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن الحديث نشر في ١٩٨٧/٤/١٩ قبل مرور الثلاثة الأشهر المنصوص عليها في القانون يكون قد اقتصر على تطبيق القانون على وجهه الصحيح ولا يشترط لذلك إجماع قضاة المحكمة ، ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن لم ينص على صدوره بالاجماع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية ان تعرض الواقعة الدعوى ولأن تناقضها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة مادامت الدعويان المدنية قد استمر في السير في دعواه المدنية المؤسدة على الواقعة ذاتها ولا يؤثر في هذا الأمر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه إذ لا يكون ملزما للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وحدها ، ذلك أن الدعويين وعن كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع في إحداهما يختلف عنه في الأخرى ، مما لا الاستئنافي المؤيد لأسباب الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالإلزام الطاعن بالتعويض على قوله " وكان ما نشر بجريدة العدد بتاريخ على لسان المتهم

الأول من جرب..... تقوم فلسفته على أساس انكار الله..... الخ على لسان المتهم الأول من قذف وسب بكل أركانها القانونية " ، وكان من المقرر ان الحكم الصادر بعقوبة أو بالتعويض عن جريمة القذف أو السب يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السب حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية يبحث الواقعة محل القذف والألفاظ محل السب لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ألفاظ القذف والسب وكان لا يغني عن هذا البيان الإحالة في شأنه الى ما جاء بالمقال الذي نشر بالجريدة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور ، هذا إلى أنه لما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى ، فقد كان يتعين عليه إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها حتى لا تنفوت إحدى درجتي التقاضي على المتهم وذلك طبقا لنص المادة ١٩٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى "المادية" مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية دون حامية لبحث سائر أوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، وكان وجه الطعن وأن اتصل بالمحكوم عليه الثاني الا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

الطعن رقم ١٣٨٥٥ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن الجريمة لا تعد مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقا ،
كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة للغرض السدى
يقصده الفاعل ، أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريمة لم تتحقق
بسبب ظروف خارجة عن إرادة الجاني فإنه لا يصح القول بالاستحالة ، ولما كان
الحكم قد أثبت في حق الطاعن - بما لا يمارى في أن أصله في الأوراق - أنه
كلف المتهم الذى قضى ببراءته بدفع الأرضية وسداد حافطة بالحزينة بمبلغ جنيه
واحد ومائتى مليم ، وطلب منه إحضار تأشيرته صرف ثم سلمه إذن الإفراج
وفاتورة الأرضية وإذن التسليم ، وغذ توجه المتهم المذكور إلى باب المصرف
بمجمع البضائع للإفراج عن مرسوم الرسالة الجمركية ، اكتشف مأمور الجمرك
المختص تزوير التوقيعات على إذن الإفراج وقسيمة سداد الضرائب الجمركية ،
فعاد إلى الطاعن وأبلغه بما حدث ، فإن الوسيلة تكون صالحة بطبيعتها لتحقيق
الغرض الذى قصده الطاعن ، الأمر الذى يغدو معه دفاعه باستحالة الجريمة
دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه .

٢. من المقرر أنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه
دارية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا
يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن يتخذ به
بعض الناس .

٣. حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى
صحت لديه على ما استخلصته من مقارفة المتهم للجريمة المسندة إليه ولا عليه
أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحتها .

٤. الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء فيها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه .

٥. من المقرر أن المضاهاة لم تنظم في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص أمره بترتب البطلان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية هي باقتناع قاضى الموضوع بأن إجراء من الإجراءات يصح أولا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى ما انتهى إليه تقرير شعبة فحص التزوير والتزييف بالمعمل الجنائي من أن الطاعن حرر بخط يده بيانات إذن الإفراج المضبوط والتوقيع المنسوب للشاهدة الثالثة عليه فإن مدعى الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل المستبعد من ذلك التقرير لا تلتزم المحكمة بمتابعة فيه والرد عليه .

٦. إذ كان البين من الحكم أنه أورد مضمون تقرير الخبير الذى عول عليه ، فإن هذا حسبه كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ذلك بأنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكل فحواه واجزائه ، ومن ثم تنفى عن الحكم دعوى القصور في هذا المنحى .

٧. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا يرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها

الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن تعويل الحكم على أقوال شهود الإثبات لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في حق محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى وهو ما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض .

٨. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث ، وكان مجرد الخطأ في بيان مهنة المتهم لا يقطع بذاته في عدم جدية التحري ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

٩. من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمتهم آخر ، وكالت المحكمة قد خلصت في حدود سلطتها إلى تبرئة المتهم الثاني لانتفاء الدليل لـ لـه يقيم اقتناعاً إدانته ، فغ، ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض.

١٠. من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطقة ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره من خطأ الحكم فيما نقله عن الشاهد الأول في مقام تبريره لقضائه ببراءة المتهم الثاني لأنه - بفرض صحته - لم يكن له أثر في منطقته ولا في النتيجة التي انتهت إليها في إدانة الطاعن ، كما أن ما أورده الحكم في مدوناته من أن الطاعن سبق الحكم عليه ، وإنما في صدد بيانه الاتهام المنسوب إلى المتهم الثاني الذي قضى ببراءته وبعد أن خلص إلى إدانة الطاعن ، ومن ثم يكون منعاها بخطأ في هذا الخصوص في غير محله .

الوقائع

أتمت النيابة العامة بدائرة محافظة الطاعن الأول والثاني ،أولا
: بصفتهم موظفين عموميين " الأول مأمور بحرك والثاني مراجع بالجهة
ذاتها شرعا في تسهيل استيلاء الثالث بغير حق على مشمول الرسالة الجمركية المبينة
وصفا باستمارات الجرد أرقام و و المملوكة ل وذلك
بأن قدم الثاني إلى المختص بجمرك القطاع الخاص إذن إفراج وقسيمة سداد رسوم
جمركية مزورين عن مشمول الرسالة سالفه الذكر سلمهما الأول وقد أوقف أثر
الجريمة لسبب لا دخل لإرادتيهما فيه هو اكتشاف تزوير مستندى الإفراج عن
الرسالة وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمة تزوير في محررين رسميين واستعمالهما مع
العلم بتزويرهما ارتباطا لا يقبل التجزئة هما إنما في الزمان والمكان سبالتى الذكر
وبصفتيهما آلتى البيان ارتكبا تزويرا في محررين رسميين هما إذن الإفراج الجمركى
وقسيمة سداد الرسوم الجمركية سالتى البيان يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة
صحيحة وتقليد التوقيعات وتغيير البيانات بأن حرر الأول وبيانات إذن الإفراج
الجمركى عن مشمول تلك الرسالة ومهره بتوقيعات نسبها زورا للمختصين بالتوقيع
عليه وعدل الثاني بالزيادة في بيانات قسيمة سداد الرسوم الجمركية لتصبح
١٠٣,٥٠٠ جنيه بدلا من ١,٢٠٠ جنيه واستعمل هذين المحررين المزورين بأن
قدمهما للمختصين بجمرك القطاع الخاص للإفراج عن مشمول الرسالة مع علمه
بتزويرهما . ثانيا : بصفتيهما سالفه الذكر شرعا في الإضرار عمدا بأموال جهة
عملهما وذلك بأن زورا المحررين سالتى الذكر واستعملوا مع العلم بتزويرهما
قاصدين من ذلك إضاعة قيمة الرسوم الجمركية المستحقة على الرسالة آنفة البيان
ومقدارها تسعة آلاف وثلاثمائة وعشرون جنيها وستمائة وخمسون مليما وقد أوقف
أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتيهما فيه هو اكتشاف تزوير مستندى الإفراج عن
الرسالة . وإحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد

والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للأول والثاني
وغيايبا للثالث في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ عملاً بالمواد ٤٥، ٤٦، ١١٣/٢
١١٦، ٤، مكرراً ١/١١٨، ١١٨/١١٨ مكرراً ١/١١٩، ١١٩ مكرراً /أ من قانون
العقوبات مع أعمال المادة ٣٢/٢ من القانون ذاته بمعاقبة كل من الأول والثالث
بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وعزل الأول من وظيفته وبراءة الثاني مما اسند
إليه .

فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم...
الشروع سعى تسهيل الاستيلاء على مال خاص تحت يد جهة عمله المرتبطة بتزوير
محررين رسميين واستعمالهما مع علمه بتزويرهما والشروع في الإضرار عمدا بأموال
تلك الجهة ، قد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب والتسداد في
الاستدلال والخطأ في الإسناد ، ذلك بأن لم يعرض لدفاعه باستحالة وقسوع الجريمة
وبأن التزوير مفضوح ، وببطلان محضر الضبط الجمركي ، واجراءات المتابعة
وأوجه اعتراضه على تقرير الخبر الذي عول عليه دون أن يورد الأسانيد التي أقيم
عليها ، كما لم يحص واقع الدعوى ويورد الأدلة الكافية على ثبوتها في حق الطاعن
، واستند إلى أقوال شهود الإثبات التي خلت مما يفيد أنه الذي ارتكب الواقعة ، وإلى
تحريرات الشرطة التي أخطأت في تحديد عمله ، دون أن يفتن إلى ما تضمنته من
اشتراك المتهم الثاني في الواقعة ، وقضى ببراءته تأسيسا على طلب الشاهد الأول منه
الرجوع إلى الطاعن لشكبه في تزوير الأوراق وهو ما لم يقل به الشاهد المذكور ،
اثبت على خلاف الواقع سبق الحكم على الطاعن ، كل ذلك يعيب الحكم
ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر بسببه كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير شعبة فحص التزييف والتزوير وتحريات الشرطة ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك وكان من المقصور أن الجريمة لا تعد مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة للغرض الذي يقصده الفاعل ، أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظروف خارجية عن إرادة الجاني ، فإنه لا يصح القول بالاستحالة ، ولما ان الحكم قد أثبت في حق الطاعن بما لا يمارى في ان له اصله في الأوراق - أنه كلف المتهم الذي قضى ببراءته بدفع الأرضية وسداد حافطة بالخزينة بمبلغ جنيه واحد ومائتي قليم . وطلبت منه إحضار تأشيرته صرف ثم سلمه إذن الإفراج وفاتورة الأرضية وإذن التسليم ، وغلب توجه المتهم المذكور إلى باب المصرف يجمع البضائع للإفراج عن مشمول الرسالة الجمركية اكتشف مأمور الجمرك المختص تزوير التوقيعات على إذن الإفراج وقسيمة سداد الضرائب الجمركية . فعاد إلى الطاعن وأبلغه بما حدث ، فإن الوسيلة تكون صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض الذي قصده الطاعن ، الأمر الذي يغدو معه دفاعه باستحالة الجريمة دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . وكان الحكم المطعون فيه قد أ طرح دفاع الطاعن بأن التزوير منضوح لأسباب السائغة التي أوردتها . فلا محل للنعي عليه في هذا الصدد . لما كان ذلك وكان حبيب الحكيم كيما يتم تدليله ويسعقم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارفة المتهم للجريمة المسندة إليه ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه ا طرحها ، فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى التفاته عما اثاره من بطلان محضر الضبط الجمركي لا

يكون سديدا لما كان ذلك وكان الأصل أن تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل وإنما لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء فيها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه ، كما أن المضاهاة لم تنظم في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص أمره يترتب البطلان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية هي باقتناع قاضى الموضوع بأن اجراء من الاجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، وكان المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى ما انتهى إليه تقرير شعبة فحص التزوير والتزيف بالمعمل الجنائى من ان الطاعن حزر بخط يده بيانات إذن الإفراج المضبوط والتوقيع المنسوب للشاهدة الثالثة عليه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل المستند من ذلك التقرير لا تلتزم المحكمة بمتابعتة فيه والرد عليه . لما كان ذلك وكان البين من الحكم أنه أورد مضمون تقرير الخبير الذى عول عليه ، فإن هذا حسبه كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ذلك بانه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكل فحواه وأجزائه ، ومن ثم تنتفى عن الحكم دعوى القصور في هذا المنحى . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم تنبئ عن أن المحكمة ألت بواقعة الدعوى وجاء استعراضها لأدلتها على نحو يدل على أنها محصتها التمهيص الكافى وألت بها ألما شاملا يدل على أنها قامت بما ينبغى عليه من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون ولا محل له . لما كان ذلك وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تزلله المثلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من اقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنه أطرحت

جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن تعويل الحكم على اقوال شهود الإثبات لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في حق محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى وهو ما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث ، وكان مجرد الخطأ في بيان مهنة المتهم لا يقطع بذاته في عدم جدية التحري ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذتا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقديس الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمتهم آخر ، وكانت المحكمة قد خلصت في حدود سلطتها إلى تبرئة المتهم الثاني لانتفاء الدليل الذي يقيم اقتناعها إدانته ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أو الخوض فيه املم محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطقته ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره من خطأ الحكم فيما نقله عن الشاهد الأول في مقام تبريره لقضائه ببراءة المتهم الثاني لأنه - بفرض صحته - لم يكن له أثر في منطقة ولا في النتيجة التي انتهى إليها في إدانة الطاعن ، كما أن ما أوردها الحكم في مبدوناته من أن الطاعن سبق الحكم عليه ، إنما ورد في صدد بيانه الاتهام المنسوب إلى المتهم الثاني الذي قضى ببراءته وبعد أن خلص إلى إدانة الطاعن ، ومن ثم يكون منعاها بخطأ الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضيه موحضعا .

الطعن رقم ٩٨٦٣ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به كافة عناصر الجريمة التي دانه بها وأن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، وكانت جريمة الإضرار بالحيوان المنصوص عليها في المادة ٣٥٥ أولا من قانون العقوبات لا تتوافر عناصرها إلا إذا نتج عن الفعل ضرر كبير بالحيوان وإذا استند الحكم في قضائه بالإدانة إلى ما جاء بمحضر الضبط دون أن يورد مضمونه ودون أن يعنى في مدوناته ببيان مدى الضرر الذي لحق بالدابة من جراء إصابتها مما لا يتيسر معه لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يطله .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن أنه تعدى على الحيوان - الدابة - المملوكة لـ ... وأحدث به ضررا كبيرا وطلبت عقابه بالمادة ٣٥٥/أولا من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قضت حضوريا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها . استأنف ، ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيايبا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فطعن الأستاذ الخامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة الإضرار بحيوان قد شابه قصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه لم يورد الأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة كما لم يبين في مدوناته مدى الضرر الذي لحق بالدابة من جراء إصابتها . مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشتمل الحكم الغيابي المعارض فيه . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعن طالبه معاقبته بالمادة ٣٥٥ أولا من قانون العقوبات وذلك بوصف أنه تعدى على الحيوان - الدابة - المملوكة للمجنى عليه وأضر بها ضررا كبيرا على النحو المبين بالأوراق . والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيانه على أن أحال على وصف النيابة واعقبها بقوله " وحيث أنه ما تقدم يكون الاتهام المسند إلى المتهم ثابتا قبله ثبوتا كافيا لإدانته أخذا بما جاء بمحضر الضبط كما أنه لم يدفع الاتهام عن نفسه بدفاع مقبول الأمر الذي يتعين معه عقابه بمواد الاتهام . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به كافة عناصر الجريمة التي دانه بها ، أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، وكانت جريمة الإضرار بالحيوان المنصوص عليها في المادة ٣٥٥ أولا من قانون العقوبات لا تتوافر عناصرها إلا إذا نتج عن الفعل ضرر كبير بالحيوان وإذا استند الحكم في قضائه بالإدانة إلى ما جاء بمحضر الضبط دون أن يورد مضمونه ودون أن يعنى في مدوناته ببيان مدى الضرر الذي لحق بالدابة من جراء إصابتها فما لا ييسر معه محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يطله ويوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

الطعن رقم ٣١٨٦ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبي القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا .
٢. لما كان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن صيد الاسماك والاحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية ينص في المادة ١٣ منه - على أنه لا يجوز الصيد بالمواد الضارة أو السامة أو المخدرة أو المميتة للأحياء المائية أو المفرقات كما لا يجوز الصيد بالخواجز أو اللبش والزلايق أو أى نوع من السدود والتحايط كما لا يجوز حيازة أو استعمال آلات رفع المياه داخل البحيرات أو على شواطئها إلا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتسرى أحكام هذه المادة على الصيد فى المياه التى تغطى الأراضى المملوكة للأفراد وتتصل بالمياه المصرية " ومؤدى ذلك أنه لا يجوز الصيد بطريقة من الطرق المار بياها وأن تأميم حيازة واستعمال آلات رفع المياه بغير ترخيص المشار إليها مقصور على حيازتها واستعمالها فى داخل أو على شواطئ البحيرات والتي حددها هذا القانون فى المادة الأولى منه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان وإثبات وقوع الجرائم المسندة إلى الطاعن على القول " حيث إن الواقعة حسبما استخلصتها المحكمة من الأوراق - تتحصل فى أن المتهم (١) قام بالصيد بطريقة مخالفة (٢) حاز آله رفع مياه داخل إحدى البحيرات (٣) حاز وصاد أسماكاً يقل مقاسها عن الطول المقرر وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم مما أثبت بمحضر ضبط الواقعة ومن أقوال محضر المحضر ثبوتاً كافياً تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم المنسوبة إليه ولم يدفعها بدفاع مقبول

فمن ثم يتعين عقابه لمواد الاتهام إعمالا لنص المادة ٣٠٤/٢ ج دون أن يبين مكان تلك الحوشة التي ضبطت بما الماكينة وما إذا كان يقع بداخل إحدى البحيرات أو على شاطئ من شواطئها ولم يحدد وحدة القياس التي قاس بها الأسماك فإن الحكم يكون معيبا بالقصور الذي يوجب نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه (١) قام بالصيد بطريقة مخالفة (الحوش) (٢) حاز آلة رفع مياه داخل البحيرة بدون ترخيص (٣) حاز وصادر أسماكها نقل طولاً عن المقرر - وطلبت محاكمته بمواد القانون ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ ونحوها جنح قسم قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها وغرامة خمسمائة جنيه والمصادرة والإزالة عن كل التهمتين الأولى والثانية ومائة جنيه ومصادرة الأسماك المخالفة عن التهمة الثالثة استأنف . ومحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والإيقاف لعقوبة الحبس. قطع الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.... الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجرائم حيازة وصيد الأسماك يقل مقاسها عن الطول المقرر والصيد بطريقة منوعة وحيازة واستعمال آلة لرفع المياه داخل إحدى البحيرات بغير تصريح من الجهة المختصة قد شابه القصور في التسبيب ذلك بأنه خلا من بيان الأسباب التي بنى عليها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة

حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا . وكان القلنون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية ينص في المادة ١٣ منه - على أنه لا يجوز الصيد بالمواد الضارة أو السامة أو المخدرة أو المميتة للأحياء المائية أو المفرقات كما لا يجوز الصيد بالحواجز أو اللبش والزلايق أو أى نوع من السدود والتحايط كما لا يجوز حيازة أو استعمال آلات رفع المياه داخل البحيرات أو على شواطئها إلا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتسرى أحكام هذه المادة على الصيد فى المياه التى تغطى الأراضى المملوكة للأفراد وتتصل بالمياه المصرية " ومؤدى ذلك أنه لا يجوز الصيد بطريق من الطرق الماز بيانها وأن تأميم حيازة واستعمال آلات رفع المياه بغير ترخيص المشار إليها مقصور على حيازتها واستعمالها فى داخل أو على شواطئ البحيرات والتي حددها هذا القانون فى المادة الأولى منه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان وإثبات وقوع الجرائم المسندة إلى الطاعن على القول "حيث أن الواقعة حسبما استخلصتها المحكمة من الأوراق - تتحصل فى أن المتهم (١) قام بالصيد بطريقة مخالفة (٢) حاز آلة رفع مياه داخل إحدى البحيرات (٣) حاز وصاد أسماكاً يقل مقاسها عن الطول المقرر . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم مما أثبت بمحضر ضبط الواقعة ومن أقوال محرر المحضر ثبوتاً كافياً تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم المنسوبة إليه ولم يدفعها بدفاع مقبول فعن ثم يتعين عقابه لمواد الاتهام أعمالاً لنص المادة ٤٠٤/٢ ج دون أن يبين مكان تلك الحوشة التى ضبطت بها الماكينة وما إذا كان يقع بداخل إحدى البحيرات أو على شواطئ من شواطئها ولم يحدد وحدة القياس التى قاس بها الأسماك فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذى يوجب نقضه وإعادة بغير حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .

الطعن رقم ١٩٩٢٥ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كانت جناية القتل العمد والشروع فيه تتميز قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وكان هذا القصد ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي الذى يتطلبه القانون فى سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمرة فى نفسه ، فإن الحكم الذى يقضى بإدانة متهم فى هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلا واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه ، ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه كل من الطاعنين وهو خروجه من بيته يحمل سلاحا ناريسا مناسبا وإطلاقه النار على خصمه ، دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس أى من الطاعنين ، ولا يغير من ذلك ما قاله الحكم من أن الإطلاق كان بقصد إزهاق روح الخصم ، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور.

٢. لما كان لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن الطاعنين الأول والثانى دينا بجريمة إحراز أسلحة نارية مششخنة وذخيرتها بغير ترخيص وأن العقوبة المقضى بها على كل منهما مقرر قانونا لهذه الجريمة ، ولا محل لذلك لأن الطاعنين ينازعان فى طعنهما فى الواقعة - التى اعتنقها الحكم - بأكملها سواء فيما يتعلق بتواجدهما بمكان الحادث حاملين سلاحيهما أو فيمن أطلق النار على المجنى عليه الأول ، وإذا كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلا بتقدير الواقع ، فإنه يتعين استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها .

٣. من المقرر أنه لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقضى بها عليه وهى السجن ثلاث سنوات مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد ، ذلك الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى لجناية الشروع فى القتل العمد ، وهو ما يشعر بأنهما إنما وقفت عند حد الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى.

٤. لما كانت العقوبة المقررة لجريمة الشروع فى القتل العمد هى الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن طبقاً للمادتين ٤٦، ٤٧/١ من قانون العقوبات ، وكانت المادة ١٧ من القانون آنف الذكر - التى أعملها الحكم فى حق الطاعن الثالث تبيح التزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذى لا يجوز أن تنقضى مدته عن ثلاثة شهور، وإنه وإن كان هذا النص يجعل التزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التى أباح التزول إليها جوازيًا ، إلا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد فى هذا المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة محل الاتهام .

٥. لما كان الحكم قد أفصح عن معاملة الطاعن الثالث طبقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات ، وهى إحدى العقوبتين التخيرتين المقررتين لجريمة الشروع فى القتل العمد التى دين الطاعن بها طبقاً للمادتين ٤٦، ٤٧/١ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد خالف القانون ، إذ كان عليه أن ينزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

٦. لما كان العيب الذى شاب الحكم له يقتصر على الخطأ فى تطبيق القانون بل تعداه إلى القصور فى التسيب الذى يتصل بالطاعنين جميعاً فإنه يتعين نقض الحكم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين قضى ببراءتهما بوصف أهم المتهمان الأول والثانى (١) قتلاً..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدا

العزم على قتله وأعدا لهذا الغرض سلاحين ناريتين وترصدا في المكان الذي أيقنا سلفنا مروره فيه وما أن ظفرا به حتى أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (٢) أحرز كل منهما بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "بندقية آلية" (٣) أحرز كل منهما ذخائر (عدد طلقات) مما تستعمل على السلاحين الناريين سالفى البيان دون أن يكون أيا منهما مرخصا له بميازته أو إحرازه . المتهم الثالث شرع في قتل عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدسه الأميرى قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الطب الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركه الجنى عليه بالعلاج ، وأحالتهم إلى محكمة جنابات أسيرط لحاكمتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة .

وأدعى كل من و..... مدنيا قبل المتهمين الأول والثاني بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٥ ، ٤٦ ، ١/٢٣٤ ، عقوبات والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢/٢٦ ، ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ٥٤ المعدل والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم "٣" المرفق مع تطبيق المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من الأول والثاني بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمسة عشر عاما والثالث بالسجن مدة ثلاث سنوات وفي الدعوى المدنية يالزام المتهمين الأول والثاني بأن يؤدوا للمدعين بالحق المدنى مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .
فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهما وثانيهما بجرائم القتل العمد وإحراز أسلحة نارية مششخنة وذخيرتها بغير ترخيص ، ودان الثالث بجريمة الشروع في القتل العمد ، قد شابه القصور في التسبيب ،

والفساد في الاستدلال . ذلك بأن ما أورده الحكم بياناً لنية القتل لا يكفي لاستظهارها والاستدلال على توافرها في حق الطاعنين جميعاً . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وادلتها تحدث عن نية القتل في قوله " ومن حيث إنه عن نية القتل فهي متوافرة في حق الطرفين فقد خرج كلاهما من بيته يحمل سلاحاً نارياً مناسباً بقصد إزهاق روح الطرف الآخر ، فلما التقيا أطلق كل منهما النار على الخصم بقصد قتله فقد فجرت أحداث اليوم السابق ما بينهما من ضغائن واحقاد فتدبراً الأمر وأعدا له عدته فكان عزمهما على القتل انتصاراً للنفس وانتقاماً من الخصم . لما كان ذلك ، وكانت جناية القتل العمد والشروع فيه تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وكان هذا القصد ذا طابع خاص عن المقصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضمّره في نفسه ، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية يجب أن يعنى بالتحدث عن هذا الركن استقلالاً واستظهاراً بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادي الذي قارفه كل من الطاعنين وهو خروجه من بيته يحمل سلاحاً نارياً مناسباً وإطلاقه النار على خصمه ، دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس أي من الطاعنين ، ولا يغير من ذلك ما قاله الحكم من أن الإطلاق كان بقصد إزهاق روح الخصم ، إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه . لما كان ذلك ، وكان لا محل في خصوصية هذه الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن الطاعنين الأول والثاني دينا بجرعة إحراز أسلحة نارية

مششخنة وذخيرتها بغير ترخيص وأن العقوبة المقررة لها على كل منهما مقرر قانوناً لهذه الجريمة ، ولا محل لذلك لأن الطاعنين ينازعان في طعنهما في الواقعة - التي اعتنقها الحكم - بأكملها سواء فيما يتعلق بتواجدهما بمكان الحادث حاملين سلاحيهما أو فيمن أطلق النار على المجنى عليه الأول ، وإذا كان مؤدى الطعن على هذا النحو متصلاً بتقدير الواقع ، فإنه يتعين استظهار الواقعة برمتها وتقدير العقوبة على ضوءها . كما أنه لا محل أيضاً بالنسبة للطاعن الثالث - في خصوصية هذه الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطاعن على اعتبار أن العقوبة المقررة لها عليه وهي السجن ثلاث سنوات مبررة في القانون حتى مع عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى لجناية الشروع في القتل العمد ، وهو ما يشعر بأنها إنما وقعت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع التزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا التقيّد القانوني ، هذا فضلاً عن أنه لما كانت العقوبة المقررة لجريمة الشروع في القتل العمد هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن طبقاً للمادتين ٤٦، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات ، وكان المادة ١٧ من القانون آنف الذكر - التي أعملها الحكم في حق الطاعن الثالث تبيح التزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور ، وأنه وإن كان هذا النص يجعل التزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح التزول إليها جوازيًا ، إلا أنه يتعين على المحكمة ، إذا ما رأت أخذ المتهم بالرفقة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ المشار إليها ، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة محل الاتهام . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد أفصح عن معاملة الطاعن الثالث طبقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات ، وهي إحدى العقوبتين التخيريتين المقررتين لجريمة الشروع في القتل العمد التي دين الطاعن بها طبقاً للمادتين

٤٦، ٢٣٤/١ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد خالف القانون ، إذ كان عليه أن يتزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر . لما كان ما تقدم ، وكان العيب الذي شاب الحكم لم يقتصر على الخطأ في تطبيق القانون بل تعداه إلى القصور في التسبب الذي يتصل بالطاعنين جميعا فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٦١٧ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٢. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان لا يعيب الحكم تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها مادام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها . ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنتها المحكمة . واقتنعت بما ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإلبات بدعوى تضارب أقوالهم ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنها أمام محكمة النقض .

٣. لما كان البين من المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن ما أورده الحكم المطعون فيه عند تحصيله لأقوال المجنى عليها له في الأوراق صدها وما استخلصه منها لم يخرج عن مضمونها وفحواها ، فإن ما يعيب الطاعن على الحكم من خطأ في الإسناد لا يكون له محل .

٤. من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

٥. لما كان ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم لعدم رده على الدفع بطلان القبض أو الاعتراف مردودا بأن الحكم قد بنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ولم يعول على أي دليل مستمد من هذا القبض أو

الاعتراف ولم يشر إليه في مدوناته ، ومن ثم فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذا الدفع .

٦. لما كان ما يثيره الطاعن بشأن تلفيق التهمة وقدم إصابة الشاهد الثاني من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٧. لما كان القانون لا يستلزم قصدا خاصا في جناية خطف أنثى بغير رضاها التي دان الطاعن بها اكتفاء بالقصد العام ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

٨. لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات في حدود نص المادة ١/٢٩٠ من قانون العقوبات المنطبق على واقعة الدعوى ووفق ما جرى به نص المادة ٢/٤٦ من القانون بـالف الذكر ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

الوقائع

أُثِّمَت النِّهَايَةُ الْعَامَّةُ الطَّاعِنُ بِأَنَّهُ (١) شَرَعَ فِي خَطْفِ الْأُنْثَى وَكَانَ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْإِكْرَاهِ بَأَن قَامَ بِجَذْبِهَا وَثَنِي ذِرَاعَهَا وَطَرَعَهَا أَرْضًا وَأَخْرَجَ سِلَاحًا أبيض "مَطْوَاةَ قَرْنِ غَزَالٍ" وَقَامَ بِتَهْدِيدِهَا وَحَاوَلَ خَطْفَهَا عِنْدَهُ فَقَاوَمَتْهُ وَاسْتَعَاثَتْ وَأَوْقَفَ أَثَرُ الْجَرِيمَةِ لِسَبَبٍ لَا دُخْلَ لِإِرَادَتِهِ فِيهِ وَهُوَ حُضُورُ الْمَارَةِ عَلَى أَثَرِ اسْتِغَاثَةِ الْجَنَى عَلَيْهَا عَلَى النُّحُو الْمَبِينِ بِالْأَوْرَاقِ (٢) أَحْرَزَ بِغَيْرِ تَرْخِيصٍ سِلَاحًا أبيض "مَطْوَاةَ قَرْنِ غَزَالٍ" (٣) ضَرَبَ بِأَدَاةٍ حَادَّةٍ الْمَطْوَاةَ سَالِفَةَ الذِّكْرِ فَأَحْدَثَ بِهِ الْإِصَابَاتِ الْمَوْصُوفَةَ بِالتَّقْرِيرِ الطَّبِيِّ الْإِبْتِدَائِيِّ وَالَّتِي أَعْجَزَتْهُ عَنْ أَشْغَالِهِ الشَّخْصِيَّةِ مُدَّةَ لَا تَزِيدُ عَنْ عَشْرِينَ يَوْمًا . وَأَحَالَتْهُ إِلَى مَحْكَمَةِ جَنَايَاتِ طَنْطَا لِمُعَاقِبَتِهِ طَبَقًا لِلْقَيْدِ وَالْوَصْفِ الْوَارِدِينَ بِأَمْرِ الْإِحَالَةِ . وَالْمَحْكَمَةُ الْمَذْكُورَةُ قَضَتْ حُضُورِيًّا عَمَلًا بِالمَوَادِّ ١/٢٩٠، ٢/٤٦، ٣/٢٩٠ - ٣، ٢٩٠ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٢٥، ٢٥ مكررا ١/ من القانون ٣٩٤ لسنة

١٩٥٤ المعدل والبند رقم ١٠ من الجدول رقم ١ مع إعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما أسند عليه .
فقطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجرمة الشروع في خطف أثنى بطريق الإكراه قد شابه القصور في التسبب والخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم اعتنق تصويرا لواقعة الدعوى استمده من أقوال الجنى عليها وباقي شهود الإثبات رغم ما شاب تلك الأقوال من تناقض ، واسند إلى الجنى عليها القول بأن الطاعن هدها بمطواة رغم حلول أقوالهما بالتحقيقات من ذلك القول ، وأحال في بيان مؤدى أقوال الشاهد إلى أقوال الجنى عليها رغم أن أقوالها تخالف ما شهد به القبض و الاعتراف وأن التهمة ملفقة وأن إصابة الشاهد الثاني سابقة على الحادث ، ولم يعن ببيان القصد الجنائي وأوقع عليه عقوبة جريمة الخطف دون عقوبة جريمة الشروع فيها التي أحيل للمحكمة من أجلها وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع في خطف أثنى بطريق الإكراه التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الجنى عليها وشاهدى الإثبات والتقريير الطبى الخاص بالشاهد الثانى . وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها اقتناعها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان لا يعيب الحكم تناقض رواية الشهود في

بعض تفاصيلها مادام استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها و أوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها . ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنقها المحكمة . واقتنعت بما ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات بدعوى تضارب أقوالهم ومن ثم لا غنى ما يثيره الطاعن في ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان البين من المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن ما أورده الحكم المطعون فيه عند تحصيله لأقوال الجنى عليها له في الأوراق صداه وما استخلصه منها لم يخرج عن مضمونها وفحواها ، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من خطأ في الإسناد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها وإذا كان الثابت على نحو ما سلف أن ما أورده الحكم من أقوال الجنى عليها له أصله الثابت بالأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتها فلا ضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهد الثاني إلى ما أورده من أقوال الجنى عليها أو إحالته في بيان شهادة الرائد إلى أقوال الجنى عليها وأقوال الشاهد الثاني ومن ثم فإن الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم لعدم رده على الدفع ببطلان القبض أو الاعتراف مردودا بأن الحكم قد بنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ولم يعول على أى دليل مستمد من هذا القبض أو الاعتراف ولم يشر إليه في مدوناته ، ومن ثم فقد انحسر عنه الإلتزام بالرد استقلالاً على هذا الشاهد الثاني من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم فإن ما يثيره الطاعن في

هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك وكان القانون لا يستلزم قصدا خاصا في
جناية خطف أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما
أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه
قد خلص في بيان كاف إلى توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها وتوافر الدليل
عليها فلا يعيبه عدم تحدّثه صراحة عن القصد الجنائي ويكون ما يثيره الطاعن في هذا
الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن
بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات في حدود نص المادة ١/٢٩٠ من قانون سالف
الذكر ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون ما يثيره الطاعن في هذا
الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٣٠٠١٠ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كانت المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات قد نصت على أن " كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته ، أو سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها ، أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه . وجاء في تعليقات الحقانية على قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ الذي نقلت عنه أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الذي ورد به المادة المذكورة - أن الغرض الأصلي من هذا الباب هو معاقبة الأشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب عليه قانونا في أماكن حيازة الغير ، أو يوجدون لمثل هذا الغرض في أماكن من هذا القبيل . مما مفاده أنه يشترط لقيام الجريمة المؤثمة بالمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أن تكون الحيازة خالصة للمجنى عليه ، وأن يكون الجاني من غير حائزي المكان أو المشاركين في حيازته ، وبذلك تخرج عن نطاق تطبيق هذه المادة المنازعات المدنية بين حائزي المكان الواحد أو المشاركين فيه .

٢. لما كانت الزوجة تستمد حيازتها لمسكن الزوجية من حيازة زوجها - سواء كان مالكا له أو مستأجرا بما لازمه أن حيازتها لمسكن الزوجية رهن بمشايته له أن يقيها ، كما أن له أن ينهيها بغير التزام عليه وكانت حيازة الزوج لمسكن الزوجية لا صلة لها بما يربطه بزوجه من التزامات قانونية وواجبات أدبية مصدرها رابطة الزوجية التي تجمع بينهما ، وهي ذات طابع خاص ، قابلة للتغيير والتعديل ومتعلقة به وحده ، فإن إقامة الطاعة مع زوجها المطعون ضده بمسكن

الزوجية - مهما طال أمدها - لا تجعل منها حائزة له - ولا ترتب لها حقاً في الإقامة فيه معه على غير إرادته . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة متزوجة من المطعون ضده ، وأنهما يقيمان بعين السراع بحسبانها مسكناً للزوجية فإن تعرض المطعون ضده لها ومنعها من دخول مسكن الزوجية - بفرض صحة ما تثيره الطاعنة بأسباب طعنها - أمر متعلق به وحده ، ولا يعدو مجرد إخلال بالتزام قانوني وواجب أدبي لا تقوم به الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات المسندة للمطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألتزم هذا النظر فإنه يـون قد طبق القانون على الوجه الصحيح .

الوقائع

أقيمت النيابة العامة المطعون ضده بوصف أنه دخل بيتاً مسكوناً في حيازة بقصد منع حيازتها بالقوة على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٧٠، ٣٧٣ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنياً قبل المطعون ضده بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح التزعة قضت بحضور براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلغاء قرار قاضي الحيازة المسؤرخ استأنفن المدعية بالحقوق المدنية ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ نيابة عن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعنة - المدعية بالحقوق المدنية - تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة دخول بيت مسكون بقصد منع حيازته

بالقوة ورفض دعواها المدنية - قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وران عليه الإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم دلل على انتفاء ركن القوة بما لا ينفيه ، وأقام قضاءه على وجود مسكن آخر للزوجة دون دليل ، وعول على أقوال حارس العقار المملوك لوالد المطعون ضده والتفت عن أقوال الجيران دون مبرر مقبول ، وأن الطاعنة لم تعلن بجلسة و لم تجبها المحكمة لطلب التأجيل لحضور محاميها - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق ، ان الدعوى الجنائية أقيمت ضد المطعون ضده بوصف أنه في يومدخل بيتا مسكونا في حيازة بقصد منع حيازتها بالقوة على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٧٠، ٣٧٣ من قانون العقوبات ، وادعت الطاعنة مدنيا قبل المطعون ضده بمبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . محكمة أول درجة قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلغاء قرار قاضي الحيازة المؤرخ وإذ استأنفت المدعيه بالحقوق المدنية قضت محكمة ثلثي درجة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات قد نصت على أن " كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته ، أو سقينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه " . وجاء في تعليقات الحقاينة على قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ الذي نقلت عنه أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من القانون العقوبات الذي ورد به المادة المذكورة - أن الغرض الأصلي من هذا الباب هو معاقبة الأشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب عليه قانونا في أماكن في حيازة الغير ، أو يوجدون لمثل هذا الغرض في أماكن من هذا القبيل . مما مفاده أنه يشترط لقيام الجريمة المؤثرة بالمادة

٣٧٠ من قانون العقوبات أن تكون الحيازة خالصة للمجنى عليه ، وأن يكون الجلس من غير حائزى المكان أو المشاركين فى حيازته ، وبذلك تخرج عن نطاق تطبيق هذه المادة المنازعات المدنية بين حائزى المكان الواحد أو المشاركين فيه . لما كان ذلك ، وكانت الزوجة تستمد حيازتها لمسكن الزوجية من حيازة زوجها - سواء كان مالكا له أو مستأجرا - بما لازمه أن حيازتها لمسكن الزوجية رهن بمشيئته له أن يقيها ، كما أن له أن ينهيها بغير التزام عليه وكانت حيازة الزوج لمسكن الزوجية لا صلة لها بما يربطه بزوجه من التزامات قانونية وواجبات أدية مصدرها رابطة الزوجية التى تجمع بينهما ، وهى ذات طابع خاص قابلة للتغير والتعديل ومتعلقة به وحده ، فإن إقامة الطاعنة مع زوجها المطعون ضده بمسكن الزوجية - مهما طال أمدها - لا تجعل منها حائزة له ، ولا ترتب لها حقا فى الإقامة فيه معه على غير إراداته . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة متزوجة من المطعون ضده ، وأنها يقيمان بعين التراع بحسبانها مسكنا للزوجية فإن تعرض المطعون ضده لها ومنعها من دخول مسكن الزوجية - بفرض صحة ما تثيره الطاعنة بأسباب طعنها - أمر متعلق به وحده ، ولا يعدو مجرد إخلال بالتزام قانونى وواجب أدبى لا تقوم به الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات المسندة للمطعون ضده لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح ، ويضحى ما تثيره الطاعنة بأسباب طعنها غير مجد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله وتعين التقرير بذلك مع مصادرة الكفالة والزام الطاعنة بالمصاريف المدنية .

الطعن رقم ٣٠٩٠٩ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة عشرة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، في حين أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم استثنائية وخاصة ، وأنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال ، إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة ، إلا أن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها في الفصل في تلك الجرائم مادام أن القانون لم يرد به أى نص على أفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص ، يستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص .

٢. من المقرر أن المحاكم العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ يصدر قانون الأحكام العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص ، وأنه وإن ناط بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم ، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، إلا أنه لا يؤثرها هذه المحاكمة وذلك الاختصاص أو يحظرهما على المحاكم العادية ، وأنه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها فيه - عدا جرائم الأحداث الخاضعين لأحكامه - مانع من القانون ، ويكون الاختصاص في شأنها مشتركا بين القضاء العسكرى وبين المحاكم العادية ، ولا يمنع نظر أيهما فيها من نظر الأخرى ، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون في حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سند من القانون ، ويتمخض دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لم يكن الحكم في حاجة إلى الرد عليه أو حتى إيراده .

٣. لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة للموظفين أو المستخدمين العلمين ، دون غيرهم ، لما يرتكبه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

٤. لما كان من المقرر أن الموظف أو المستخدم العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام . عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق ، وكان المشرع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين في حكم الموظفين العامين في موطن ما ، أورده به نصاً ، كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب خطأ في إلحاق ضرر جسيم بالموال ، وغيرها من الجرائم الواردة بالباين. الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أورد في الفقرتين الثالثة والسادسة من المادة ١١٩ مكرراً منه ، أنه يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب أفراد القوات المسلحة . وكل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر إليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام في حكم الفقرات السابقة متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة ، وذلك بالنسبة للعمل الذي يتم التكليف به . ونصت ذات المادة في فقرتها السابقة على أنه يستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر طوعية أو جبرا . فجعل هؤلاء في حكم أولئك الموظفين العامين في هذا المجال المعين فحسب دون ساء فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم مجند بالقوات المسلحة ، فإن ما تسبغه الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ سالفة الذكر من حماية الموظف العام أو المستخدم العام ، بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضده لجريمة وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة لا

تنطبق عليه لأنه لا يعد في حكم الموظفين العامين في معنى هذه المادة . لما كان قد تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ويكون النعي عليه في هذا الصدد غير سديد .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة (محكوم عليه) بوصف أنه تسبب خطأ في وفاة وكان ذلك ناشئا عن إهماله ورعونه بأن قاد مركبة آلية "سيارة نقل عام خاصة بالجيش" بحالة ينجم عنها الخطر فصدم الدراجة البخارية التي كان يستقلها انجني عليهما فأحدث بهما الإصابات الثابتة بالأوراق التي أودت بحياتهما .

ثانيا :قاد مركبة آلية بحالة ينجم عنها الخطر . ثالثا . تسبب بإهماله في إتلاف الدراجة البخارية رقم قليوية . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ ، ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ، والمواد ١، ٣، ٤، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠ والمادتين ١١٦، ٢ من اللائحة التنفيذية . وادعى ورثة انجني عليهما مدنيا قبل المتهم ووزير الدفاع بصفته المسئول عن الحقوق المدنية عن الأول بمبلغ واحد وخمسين جنيها وعن الثاني بمبلغ مائة وواحد جنية على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح بنها قضت حثوريا عملا بمواد الاتهام أولا : في الدعوى الجنائية برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا . ثانيا : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني . ثالثا : بتغريم المتهم مائتي جنية . وفي الدعوى المدنية بإلزامه بالتضامن مع وزير الدفاع بصفته بأن يؤديا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها ومائة وواحد جنية على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ومحكمة بنها الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حثوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا

بنظر الدعوى واختصاصها ورفض الدفع قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني وبقبولها وبتغريم المتهم مائتي جنيه .

فطعن الأستاذ.....المستشار بميثية قضايا الدولة نيابة عن السيد وزير الدفاع.....الخ.

المحكمة

من حيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بنص الفقرة الأول من المادة الخامسة عشرة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، في حين أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم استثنائية وخاصة ، وأنه أجازت القوانين في بعض الأحوال ، إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة ، إلا أن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها في الفصل في تلك الجرائم بل أن القانون لم يرد به أى نص على أفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص ، يستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص ، وأن المحاكم العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص خاص ، وأنه وإن ناط بها هذا القانون الاختصاص بنوع معين من الجرائم ، ومحكمة فئة خاصة من المتهمين ، إلا أنه لم يؤثرها بهذه المحكمة وذلك الاختصاص أو يحظرهما على المحاكم العادية ، وأنه لا يحول بين المحاكم العادية وبين الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها فيه - عدا جرائم الأحداث الخاضعين لأحكامه - مانع من القانون ، و يكون الاختصاص في شأنها مشتركا بين القضاء العسكرى وبين المحاكم العادية ، ولا يمنع نظر أيهما في نظر الأخرى ، إلا أن تحول دون ذلك قوة الأمر المقضى ، فينبى ما يثيره الطاعن من عدم اختصاص المحكمة المطعون في حكمها بنظر الدعوى يكون على غير سند من القانون ، ويتمحض دفاعا قانونيا ظاهرا بالبطلان لم يكن الحكم في

حاجة إلى الرد عليه أو حتى إirاده ، فضلا عن أنه رد عليه ردا سائغا ومقبولا . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية ، إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة للموظفين أو المستخدمين العمامين ، دون غيرهم لما يرتكبه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ، وكان من المقرر أن الموظف أو المستخدم العام هو الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ، عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق ، وكان المشرع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين في حكم الموظفين العمامين في موطن ما ، أورد به نصا ، كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب خطأ في إلحاق ضرر جسيم بالأموال ، وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حين أورد في الفقرتين الثالثة والسادسة من المادة ١١٩ مكررا منه ، أنه يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب أفراد القوات المسلحة ، وكل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر إليه بمقتضى القوانين أو من موظف عام في حكم الفقرات السابقة متى كان يملك هذا التكليف بمقتضى القوانين أو النظم المقررة وذلك بالنسبة للعمل الذي يتم التكليف به . ونصت ذات المادة في فقرتها السابقة على أنه يستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر طوعية أو جبرا ، فجعل هؤلاء في حكم أولئك الموظفين العمامين في هذا المجال المعين فحسب دون سواه ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم مجند بالقوات المسلحة ، فإن ما تسبغه الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ سالفة الذكر من حماية الموظف العام أو المستخدم العام ، بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضده لجريمة وقعت منه

أثناء تأديته وظيفته أو بسببها إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة لا تنطبق عليه لأنه لا يعد في حكم الموظفين العامين في معنى هذه المادة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ويكون النعي عليه في هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم ، فلن الطعن يكون على غير أساس ومن ثم يتعين التقرير بعدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ١٧٦٨٩ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

لما كان مناط التأثيم في جريمة إحراز أو حيازة مادة من المواد التي تخضع لبعض قيود المواد المخدرة التي دنت الطاعنة بها بصريح نص المادتين ٤٤، ٢٧ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ أن تكون المادة المضبوطة من المواد المبينة حصرا في الجدول الثالث الملحق بالقانون الأول ، وكان البين من هذا الجدول والذي تكفل ببيان المواد التي تخضع لبعض قيود المواد المخدرة أنه لا يتضمن مادة "الفلونيترا زيبام" وإنما وردت هذه المادة ضمن المواد المدرجة في الجدول الأول الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الطبية المؤثرة على الحالة النفسية الصادر تنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة ، وإذ كان البين من استقراء نصوص القرار سالف الذكر أن المخاطب بأحكامه هم الصيادلة والأطباء دون غيرهم من الأشخاص ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٩ منه من وجوب إخطار النقابة المختصة بأي مخالفة لأحكامه . فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة لإحرازها (الفلونيترا زيبام) بقصد الاتجار يكون قد أخطأ صحيح القانون ، وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن . ولما كانت المحكمة بقضائها هذا قد قعدت عن بحث ما عساه أن يكونه الفعل المسند إلى الطاعنة من جريمة أخرى غير التي دانتها بها وكانت محكمة الموضوع غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة وهو الذي دنت به الطاعنة ولها بل من واجبها أن تصف الواقعة المطروحة أمامها وصفها الصحيح في القانون . لما كان ذلك يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعنة أحرز بقصد الاتجار أقراصا تحتوى على مسادة "الفلونيترام زيبام" المخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابها بالمواد ٢٧/٤٢،١/٤٤،١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقوانين رقمى ٤٥ لسنة ١٩٨٤، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم "٢" مادة "د" من الجدول الثالث الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ . ومحكمة جناح الجمرك قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بجبس المتهمه سنتين مع الشغل وغرامة ألفى جنيه ومصادرة المخدر المضبوط.. استأنف . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة إحراز أقراص تحتوى على مادة الفلونيترام زيبام المخدرة بقصد الاتجار قد انطوى على الإخلال بحق الدفاع وشابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ومخالفة الثابت بالأوراق ذلك بأنه لم يتجه إلى طلب المدافع عن الطاعنة أجلا للاطلاع وضم دفتر الأحوال وسماع شهود الإثبات ، واثار المدافع عن الطاعنة أن الواقعة لم تكن في حالة تلبس وقد اختلق الضابط هذه الحالة في تصوير غير كاف لتوافرها ليصحح بها الإجراء الباطل غير أن الحكم أطرح ذلك بما لا يسوغ رفضه ، وعول الحكم في إدانتها على اعترافها في محضر جمع الاستدلالات رغم إنكارها لهذا الاعتراف في تحقیقات النيابة العامة ، وأورد الحكم بمدوناته أن الطاعنة ألفت بكيس من الجلسد خلافا للثابت بمحضر الضبط من أنها ألفت (بوك) حريمى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنة بوصف أنها
أحرزت بقصد الاتجار أقراصا تحتوى على مادة (الفلونيترا زييام) المخدرة في غير
الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت عقابها بالمواد ١/٢٧، ١/٤٢، ٤٤ من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها
المعدل بالقانونين ٤٥ لسنة ١٩٨٤، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٢/د من الجدول
الثالث الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ ،
ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بجس المتهمة سنتين مع الشغل وغرامة ألفى جنيه
ومصادرة المخدر المضبوط والمصاريف الجنائية ، فاستأنفت ومحكمة ثانى درجة قضت
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وقد
حصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بتاريخ قام رجل الضبط
بضبط الطاعنة عند إلقائها كيسا من الجلد تبين - بعد التقاطه - أن بداخله أقراصا
ثبت من تقرير المعمل الكيماوى أنها تسع وتسعون قرصا لمادة (الفلونيترا زييام)
المخدرة ، وقد أقرت الطاعنة - فى محضر الضبط - بإحرازها لهذه الأقراص بقصد
الاتجار . لما كان ذلك ، وكان مناط التأليم فى جريمة إحراز أو حيازة مادة من المواد
التي تخضع لبعض قيود المواد المخدرة التى دىنت الطاعنة بها بصريح نص المادتين
٤٤، ٢٧ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ أن تكون المادة
المضبوطة من المواد المينة حصرا فى الجدول الثالث الملحق بالقانون الأول ، وكان
البين من هذا الجدول والذى تكفل ببيان المواد التى تخضع لبعض قيود المواد المخدرة
أنه لا يتضمن مادة (الفلونيترا زييام) وإنما وردت هذه المادة ضمن المواد المدرجة فى
الجدول الأول الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم
تداول بعض المواد والمستحضرات الطبية المؤثرة على الحالة النفسية الصادرة تنفيذا
لل قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة ، وإذا كان البين من
استقراء نصوص القرار سالف الذكر أن المخاطب بأحكامه هم الصيادلة والأطباء
دون غيرهم من الأشخاص ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٩ منه من

وجوب إخطار النقابة المختصة بأية مخالفة لأحكامه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة لإحرازها (الفلونيترا زيبام) بقصد الاتجار يكون قد أخطأ صحيح القسانون ، وهو ما يتسع له وجه الطعن ، مما يوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن . ولما كانت المحكمة بقضائها هذا قد قعدت عن بحث ما عساه أن يكونه الفعل المسند إلى الطاعنة من جريمة أخرى غير التي دأبها بها وكانت محكمة الموضوع غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة وهو الذي دُينت به الطاعنة ولها بل من واجبها لأن تصف الواقعة المطروحة أمامها وصفها الصحيح في القانون ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

الطعن رقم ٦٠٧٣٣ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

لما كانت المادة التاسعة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد نصت على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء . وكان التشكيل الذى نصت عليه هذه المادة مما يتعلق بأسس النظام القضائى ويترتب على مخالفته بطلان الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التى أصدرته مشكلة برئاسة السيد الأستاذ رئيس المحكمة وعضوية رئيس المحكمة وكل من القاضيين و..... خلافا لما أوجبه القانون فإن هذا الحكم يكون باطلا .

الوقائع

أهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه دخل عقار فى حيازة بقصد منع حيازته بالقوة على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٦٩ من قانون العقوبات . وادعى الجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت . ومحكمة جناح اسيوط قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى وإلغاء قرار قاضى الحيازة . استأنف المدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة اسيوط الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض...الخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه ، البطلان لصدوره على خلاف القانون إذ الثابت فى هذا الحكم ، أن الذين سمعوا المرافعة فى الاستئناف وتولوا إصدار الحكم أربعة من القضاة ، خلافا لما يوجبه القانون من صدور الأحكام

- فى المحاكم الابتدائية بمئة استئنافية - من ثلاث قضاة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن المادة التاسعة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، قد نصت على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء وكان التشكيل الذى نص عليه هذه المادة مما يتعلق بأسس النظام القضائى ويترتب على مخالفته بطلان الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ، ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التى أصدرته مشكلة برئاسة السيد الأستاذ..... رئيس المحكمة وعضوية رئيس المحكمة..... وكل من القاضيين.....و..... ، خلافا لما أوجبه القانون فإن هذا الحكم يكون باطلاً ، مما يوجب نقضه وإعادة وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٥٤٧٤ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحددا .
٢. من المقرر أن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام ، فإذا حضر المتهم بنفسه أو بوكيل عنه ، فليس له أن يتمسك بهذا البطلان ، وإنما له طبقا لما تنص عليه المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى .
٣. من المقرر أن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط التوكيل الخاص إلا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر .
٤. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ، ومحكمة النقض أن تراقبها فيما ترتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإنزال حكم القتلون على وجهه الصحيح . وإذا كان من المقرر أيضا - أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ هام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه ، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع ، وكان ما ساقه الحكم في مدوناته من استخلاصه لوقائع القذف وتقديرها لما ورد بصحيفة دعوى النفقة - من عبارات على أنها تعد قذفا وليست من مستلزمات الدفاع في تلك الدعوى سائغا وصحيحا ومتفقا مع صحيح القانون وكافيا بالتالى في استظهار جريمة القذف التى

دان بها الطاعنين الثاني والثالث لأنه ليس ثمة ما يبرر للمدافع أن يتجاوز نطاق الخصومة مقتضيات النزاع بالمساس بكرامة الغير .

٥. لما كان قضاء محكمة أول درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية وعدم استئناف النيابة العامة حكم البراءة لا يمنع المدعى بالحقوق المدنية من أن يستأنف الحكم في الشق المدني وللمحكمة الاستئنافية عندئذ بحث الجريمة لا للقضاء فيها وإنما للتحقق من قيام الخطأ الموجب للتعويض المدني.

٦. لما كانت العبارات التي تضمنتها صحيفة الإدعاء المباشر التي صاغها الطاعنان الثاني والثالث بمجرد سبها ولا يساغ القول بأنها بذاتها تعد من الوقائع التي ينقلها الدفاع عن موكلته الطاعنة الأولى وعلى مسئوليتها . لما كان ذلك وكان إلزام الطاعنة الأولى بالتعويض المدني قائم فقط على افتراض خاطئ من الحكم المطعون فيه بأنها مسئولية عن عبارات السب التي اقترفها الطاعنان الثاني والثالث والتي لا تسأل هي عنها - على فرض حصوله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لها وتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدعوى المدنية قبلها .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح مدينة نصر ضد الطاعنين بوصف انهم ، الأولى : اشتركت مع المتهمين الثاني والثالث في جريمة قذف في حقة بأن مدعما بمعلومات ارتكبا من خلالها تلك الجريمة. الثاني والثالث : وجهها الية عبارات القذف الواردة بصحيفة الدعوى رقماحوال شخصية مصر الجديدة ، وطلبت عقابهم بالمواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦ مكرراً من قانون العقوبات وإلزامهم بأن يؤدوا له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت. كما ادعى المتهمان الثاني والثالث مدينا قبل المدعى بالحقوق المدنية بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها

براءة المتهمين مما نسب اليهم ورفض الدعوى المدنية ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى بالحق المدنى بأن يؤدى للمتهمين الثانى والثالث مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المدعى بالحق المدنى . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للدعوى المدنية الأصلية وإلزام المستأنف ضدهم بأن يؤدرا للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ورفض الدعوى المدنية الفرعية .

فطعن كل من الأستاذ المحامى عن نفسه ونيابة عن المحكوم عليها

الأولى و الأستاذ المحامى عن نفسه فى هذا الحكم..... إلخ ،

المحكمة

حيث إن الطاعنين الثانى والثالثو..... ينعينان على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلزامهما بالتعويض المدنى المطالب به من المدعى بالحق المدنى ، ورفض الدعوى المدنية الفرعية قد شابه القصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه لم يرد على دفاعهما أمام محكمة أول درجة ، وأغفل دفعهما ببطلان صحيفة الادعاء المباشر لعدم إعلانهما لشخصهما أو فى محل إقامتهما وإتما فى موطن عملهما ، كما التفت الحكم عن دفاعهما بأن محامى المدعى بالحق المدنى قدم صحيفة الادعاء المباشر دون أن يصدر له توكيل خاص ، هذا إلى عدم توافر أركان جريمة القذف خاصة القصد الجنائى والعلانية بما ينفى عنصر الضرر وهو أساس المسؤولية المدنية . وأخيرا فإن الحكم قضى بإلزامهما بالتعويض عن فعل قضى ببراءتهما منه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا ومحددا ، ولما كان الطاعنان لم يفصحا عن ماهية أوجه الدفاع التى آثاراها وأغفل الحكم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها فى الدعوى المطروحة ، فإن النعى على الحكم فى هذا

الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام ، فإذا حضر المتهم بنفسه أو بوكيل عنه ، فليس له أن يتمسك بهذا البطلان ، وإنما له طبقا لما تنص عليه المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة حضور الطاعنين بأشخاصهم أو ، بوكلائهم ، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط التوكيل الخاص إلا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر ، فإن منعى الطاعنين فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى فى قوله " إن الثابت لدى المحكمة من مطالعة أوراق الدعوى ومستنداتها ومن مطالعة الصورة الرسمية لصحيفة الدعوى المقامة من المتهم الأولى والموكل فيها المتهمان الثانى والثالث - والتي تطلب فيها الحكم بإلزام المدعى بالحق المدنى بأجرة حضانة ونفقة شهرية - أن ما ورد بها من عبارات (يعذبه ضميره بين الحين والحين إن كان له ضمير حتى يحفظ عليه كرامته). يمثل قذفا فى حق المدعى بالحق المدنى ، إذ من شأن هذه العبارات تحقير المدعى بالحق المدنى عند أهل وطنه ، وأن ذكر هذه العبارات بصحيفة الدعوى لا يستلزمه حق الدفاع عن موكلتهما - المتهم الأولى - مما تكون معه جريمة القذف متوافرة الأركان فى حق المتهمين الثانى والثالث وانتهى إلى القضاء - بإجماع الآراء - بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى المدنية الأصلية وإلزام المستأنف ضدهم بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ... ورفض الدعوى المدنية الفرعية وإلزام رافعيها بالمصروفات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ،

ومحكمة النقض أن تراقبها فيما ترتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح .
وغذ كان من المقرر أيضا - أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ مهم هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع ، وكان ما ساقه الحكم في مدوناته من استخلاصه لوقائع القذف وتقديره لما ورد بصحيفة دعوى النفقة - سائلة البيان - من عبارات على أنها تعد قذفا وليست من مستلزمات الدفاع في تلك الدعوى سائغا وصحيحا ومتفقا مع صحيح القانون وكافيا بالتالي في استظهار جريمة القذف التي دان بها الطاعنين الثاني والثالث لأنه ليس ثمة ما يرر للمدافع أن يتجاوز نطاق الخصومة ومقتضيات النزاع بالمساس بكرامة الغير . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة أول درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية وعدم استئناف النيابة العامة حكم البراءة لا يمنع المدعى بالحقوق المدنية من أن يستأنف الحكم في الشق المدني وللمحكمة الاستئنافية عندئذ بحث الجريمة لا للقضاء فيها وإنما للتحقق من قيام الخطأ الموجب للتعويض المدني . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن - المقدم من الطاعنين الثاني والثالث - يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة المسددة منهما .

ثانيا : عن الطعن المقدم من الطاعنة الأولى :

من حيث إن المدعى بالحق المدني - المطعون ضده - قد أقام الدعوى الماثلة بطريق الادعاء المباشر اتم فيها الطاعنة بالاشتراك مع الطاعنين الثاني والثالث - في جريمة القذف التي اقترفاها في حقه ، بأن مدتهما بمعلومات ارتكبا من خلالها هذه الجريمة ، وطلب في ختام صحيفة الحكم بإنزال حكم القانون عليهم وإلزامهم متضامين بالتعويض المدني المطلوب . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا ببراءة

المتهمين ورفض الدعوى المدنية . فاستأنف المدعى بالحق المدني - الدعوى المدنية -
ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا - بإجماع الآراء - بإلغاء الحكم المستأنف فيما
قضى به في الدعوى المدنية وإلزام المستأنف ضدهم بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدني
مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات وأقامت محكمة ثاني
درجة قضاءها - بالنسبة للطاعنة الأولى على أنها ساعدت المتهمين الثاني والثالث بـ
مدقهما بمعلومات كان من نتيجتها اقترافهما لجريمة القذف في حق المدعى بالحق المدني
لما كان ذلك ، وكانت العبارات المار ذكرها والتي تضمنتها صحيفة الإدعاء المباشر
التي صاغها الطاعنان الثاني والثالث هي بمجرد سبها ولا يساغ القول بأنها بذاتها تعد
من الوقائع التي ينقلها الدفاع عن موكلته الطاعنة الأولى وعلى مسئوليتها . لما كان
ذلك ، وكان إلزام الطاعنة الأولى بالتعويض المدني قائم فقط على افتراض خاطئ من
الحكم المطعون فيه بأنها مسئولة عن عبارات السب التي اقترافها الطاعنان الثاني
والثالث والتي لا تسأل هي عنها - على فرض حصوله - فإنه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه بالنسبة لها وتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدعوى
المدنية قبلها .

الطعن رقم ١٨٨٢٣ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تلذن فى إجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القاضى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يرر التعرض لحرته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة .
٢. إذا كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكّل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمضى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن - فى معقب عليها فيما ارتأته ولا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض ، ولما كان خلو محضر التحريات من إيراد البيانات التى ساقها الطاعنان بأسباب طعنهما لا يقدح بذاته فى جدية التحريات ، وكان عدم العثور على المخدر فى مسكن الطاعنين خلافا لما ورد بمحضر التحريات لا يقدح فى جديتها لأن الأعمال الإجرائية محكمة من جهة الصحة والبطالان بمقدماتها لا بتائجها فإن منعى الطاعنين قى صدد ما تقدم لا يكون سديدا .
٣. لما كان البين من الأوراق أن الطاعن الأول وإن فى مذكرته دفاعه المقدمة إلى محكمة بجلسته.... بطلان اعترافه بالتحقيقات لكونه وليد إكراه معنوى تشمل فى حبسه الفراديا بسجن طره ، إلا أنه مثل أمام المحكمة بجلسته وهى تالية لتقديم المذكرة - واعترف بقيامه بإحضار المخدر المضبوط معه ليتعاطاه حتى لا

يضطر إلى شرائه من السوق ، وكان البين من المفردات المضمومة أن اعترافه بالتحقيقات لا يخرج في مضمونه عما أقر به بمحضر الجلسة وهو ما يفقد الدفع ببطلان اعترافه بالتحقيقات الذى اثاره في مذكرة دفاعه جديته وتضحى المحكمة في حل من الرد عليه . هذا فضلا عن أن المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون قد نصت على أن "يقيم المحبوسون احتياطيا في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين ...". وإذا كان الطاعن لا يدعى وجود محبوسين احتياطيا آخرين في السجن وقت حبسه ، فإن حبسه انفراديا في السجن - بفرض وقوعه - يغدو إجراء مشروعاً ولا يمثل - تبعاً لذلك - إكراهاً معنوياً مبطلاً لاعترافه ، ومن ثم فإن دفعه ببطلان الاعتراف استناداً إلى حبسه هذا لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ولا على المحكمة إن هي التفتت عنه ولم ترد عليه .

٤. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول في قضائه بإدانة الطاعنين على اعتراف أولهما بمحضر ضبط الواقعة ولم يشر إليه في مدوناته ومن ثم فقد انحسر عنه الالتزام بالإيراد استقلاً على الدفع ببطلانه ، ويغدو ما يثيره في صدد ما تقدم غير سديد.

٥. المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف ، التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطلحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وإذا كانت المحكمة قد أطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما

يشير الطاعنان من منازعة في صورة الواقعة بدعوى ضبطهما في مسكنهما وليس في المكان الذي حصل فيه الضبط ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها ، مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٦. إذ كان البين من الأوراق أن الطاعن الأول وأن طلب في مذكرة دفاعه المقدمة بجلسة ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات وسؤال باقي أفراد القوة المرافقة لضابط الواقعة وسؤال العاملين بالمحل الذي وقع الضبط أمامه ، إلا أنه لم يصر في جلسة المرافعة الأخيرة المنعقدة بتاريخ على إجراء هذا التحقيق وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك والإصرار عليه في طلباته الختامية ، وإذا كانت طلبات التحقيق المشار إليها قد افتقدت صفة الطلب الجازم - فلا على المحكمة أن التفتت عن إجابتها أو الرد عليها .

٧. المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانونا على ما تقتضيه المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك أما سائر الحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية .

٨. من المقرر إن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة ، وهي غير ملزمة بنذب خبير فني في الدعوى للوقوف على حقيقة إصابة المتهم بالمرض العقلي إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها .

٩ . لا يعيب الحكم إغفال الإشارة إلى تقدير الطبي الذي قدمه الطاعن لما و مقرر من أنه ليس على الحكم أ، يورد إلا ما له أثر في قضائه ، وفي إغفال المحكمة ذكر هذا التقدير ما يدل على أنها لم ترفيه ما يغير من عقيدتها في الدعوى .

١٠ . لما كانت المادة ٦٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل : إما لجنون أو عاهة في العقل ، وإما لغيوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها " وكان مفاد هذا النص أن من يتناول مسادة مخدرة أو مسكرة وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها فالقانون يجري عليه في هذه الحالة حكم المدرك التام الإدراك مما يبنى عليه توافر القصد لديه إلا في بعض الجرائم التي يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم ، فإنه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات وفتراضات قانونية ، بل يجب في هذه الجرائم التحقق من قيلم القصد الجنائي الخاص من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، وكان مؤدى مما تقدم أن دفع الطاعن بإصابته بمرض عقلى نتيجة إدمانه تعاطى المخدر - بفرض صحته - لا يؤثر في مسئولية الجنائية عن جريمة إحرازه المخدر بمجرد من أى قصد من القصور الخاصة المسماة في القانون ، ولا يحول دون عقابه عنها وإذا كانت عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى التي دانه الحكم لها أخف من العقوبة المقررة لجريمة إحرازه ذات المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فلا تكون له مصلحة فيما يثيره من تعيب للحكم في رده على دفعه سالف البيان .

١١ . لما كان البين من الأوراق أن محكمة جنايات القاهرة بجلسته حضوريا بمعاينة الطاعن الثانى بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات ويتفرغه خمسين ألف جنيه عما أسند إليه من إحراز جوهر مخدر "هيروين" بغير قصد الاتجار أو

التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، فقرر المحكوم عليه المذكور بالطعن بطريق النقض فى الحكم المشار إليه وقد نصت محكمة النقض بقبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، ومحكمة الإعادة قضت حضوريا بتاريخ بحكمها المطعون فيه بمعاقبة الطاعن الثانى بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبغريمه مائة ألف جنيه ، وكان نقض الحكم السابق - فيما يتعلق بالطعن المذكور - حاصلا بناء على طعنه وحده دون النيابة العامة مما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملا بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن معنى الطاعن على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون إذ زاد عقوبة الغرامة يكون فى محله .

١٢ . لما كان الطعن بالنقض للمرة الثانية إلا أنه لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم هذه المحكمة فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع مادام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فيه مما كان يقتضى التعرض لنظر الدعوى .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا : جلبا جوهرات مخدرا "هيروين" إلى داخل أراضى جمهورية مصر العربية دون تصريح كتابى من الجهة الإدارية المختصة بذلك . ثانيا : النفا عصابة من أغراضها الاتجار فى الجواهر المخدرة داخل البلاد . ثالثا : أحراز بقصد الاتجار جوهرات مخدرا "هيروين" فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بلمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٣، ١٧/١ . ٣٣، ٣٤/ج ، ٣٦، ٣٨، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند

رقم "٢" من القسم الأول من الجدول رقم "١" الملحق به مع أعمال المادتين ١٧، ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاقبة الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه خمسمائة ألف جنيه والثاني بأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض رقم لسنة ٦٢ القضائية) هذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى ومحكمة الإعادة قضت بحضورها عملا بالمواد ١، ٢، ٣٧، ١/٣٨، ١، ٢، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم "٢" من القسم الأول من الجدول رقم "١" الملحق به مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للطاعن الثاني بمعاقبة الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه والثاني بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض - للمرة الثانية ... الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهما بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد التعاطي ودان الثاني بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أطرح الدفع ببطلان إذن التفتيش لا بتناؤه على تحريات غير جدية خللت من إيراد بيانات كافية عنهما بما لا يسيغ إطراره ، كما أن الطاعن الأول تمسك ببطلان اعترافه بمحض الضرر الضبط وبالتحقيقات لإدلائه به تحت تأثير الإكراه المادى والمعنوى بيد أن الحكم عول على هذا الاعتراف والتفت عن الدفع ببطلانه إيرادا وردا ، كما التفت عن دفاعه القائم على المنازعة في مكان ضبطه ولم تستجب المحكمة إلى طلبه تحقيق هذا الدفاع

بضم دفتر الأحوال وسؤال باقى أفراد القوة المرافقة لضبط الواقعة والعاملين بالحل الذى قبل بوقوع الضبط أمامه ، هذا إلى أن الطاعن الأول دفع بانتفاء مسئوليته الجنائية لإصابته بمرض عقلى نتيجة إدمانه تعاطى المخدر و دلى على ذلك بتقديم تقرير طبي وطلب فحص حالته العقلية عن طريق المختص فبما غير أن المحكمة أطرحت دفعه بما لا يسوغ إطرأحه دون أن تعنى بتحقيقه أو تعرض لما قدمه من دليل ، وفضلا عن ذلك فقد زاد الحكم عقوبة الغرامة التى قضى بها على الطاعن الثانى عما حكم به عليه الحكم الأول المتخوض رغم أنه وحده الذى طعن بالنقض فى الحكم المذكور ولم تطعن فيه النيابة العامة ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتهما فى حقيهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه . ثم عرض للدفع بطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية وأطرحه بقوله " وحيث إن وعن حالة بطلان الإذن بالقبض والتفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية ، فلما كان من المقرر قانونا أن أمر تقدير جدية التحريات مرجعه سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكان الثابت من مطالعة محضر التحريات المؤرخ المخور بمعرفة العقيد أن ما ورد به من معلومات فى شأن إحراز المتهمين لمخدر الهيروين فى غير الأخسوال المصرح بها قانونا كان كافيا لإصدار الإذن بضبطهما وتفتيشهما ومن ثم فلا تشريب على سلطة التحقيق إن هى أصدرت الإذن بذلك ومن ثم يضحى ذلك الدفع فى غير محله جديرا بالرفض " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر التعرض

لحرية أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكمل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره واقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا معقب عليها فيما ارتأته ولا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ، ولما كان نخلو محضر التحريات من إيراد البيانات التي ساقها الطاعنات بأسباب طعنهما لا يقدح بذاته في جدية التحريات ، وكان عدم العثور على المخدر في مسكن الطاعنين خلافا لما ورد بمحضر التحريات لا يقدح في جديتهما لأن الأعمال الإجرائية بمحكمة من جهة الصحة والبطالان بمقدمتهما لا بتأنيدهما ، فإن منعى الطاعنين في صدد ما تقدم لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن الأول وإن دفع في مذكرة دفاعه المقدمة إلى المحكمة بملزمة بطلان اعترافه بالتحقيقات لكونه وليد معنى تمثل في حبسه انفراديا بسجن طره ، إلا أنه مثل أمم المحكمة بملزمة وهي تالية لتقديم المذكرة - واعترف بقيامه باحضار المخدر المشروط معه ليتعاطاه حتى لا يضطر إلى شرائه من السوق ، وكان البين من المفردات المضمومة أن اعترافه بالتحقيقات لا يخرج في مضمونه عما اقر به بمحضر الجلسة وهو ما يفقد الدفع بطلان اعترافه بالتحقيقات الذي أثاره في مذكرة دفاعه جدية وتضحى المحكمة في حل من الرد عليه ، هذا فضلا عن أن المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون قد نصت على أن " يقيم المحبسون احتياطيا في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين " وإذا كان الطاعن لا يدعى وجود محبوسين احتياطيا آخرين في السجن وقست حبسه ، فإن حبسه انفراديا في السجن - بفرض وقوعه - يغدو إجراء مشروعا ولا مثل - تبعا لذلك - إكراهها معنويا بطلان اعترافه ومن ثم فإن دفعه بطلان الاعتراف

استنادا إلى حبسه هذا لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ولا على المحكمة إن هي التفتت عنه ولم ترد عليه . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول في قضائه بإدانة الطاعنين على اعتراف أولهما بمحضر ضبط الواقعة ولم يشر إليه في مدوناته ومن ثم فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على الدفع ببطلانه ، ويغدو ما يثيره في صدد ما تقم غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على أساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وإذا كانت المحكمة قد أطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعنان من منازعة في صورة الواقعة بدعوى ضبطهما في مسكنهما وليس في المكان الذي حصل فيه الضبط ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها ، مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن الأول وإن طلب في مذكرة دفاعه المقدمة بجلسة ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات وسؤال باقي أفراد القوة المرافقة لضابط الواقعة وسؤال العاملين بالحل الذي وقع الضبط أمامه ، إلا أنه لم يصر في جلسته المرافعة الأخيرة المنعقدة بتاريخ على إجراء هذا التحقيق ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا يتفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، وإذا كانت طلبات التحقيق المشار إليها قد افتقدت صفة الطلب الجازم على نحو ما تقدم - فلا على

المحكمة إن التفت عن إيجابتها أو الرد عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن الأول بانتفاء مسؤوليته الجنائية لإصابته بمرض عقلي ونفسي نتيجة إدمانه تعاطي المخدر ورد عليه بقوله " وحيث إنه وعن قالة المتهم الأول مريض نفسيا بسبب إدمانه تعاطي المخدرات بما يفقده المسؤولية الجنائية فالمحكمة تلتفت عن ذلك الول آية ذلك أن المحكمة لم يناالجها أى شك فى خصوص سلامة قوى المتهم العقلية خاصة وأنه مثل أمام سلطة التحقيق ومن بعدها القاضى المختص بتحديد أمر حبسه ثم مثل أمام المحكمة بمئة مغايرة ثم مثل مؤخرا أمام تلك الهيئة وعلى مدى مراحل المثول المتنوع والمغاير لم تلحظ أية جيمة منها أن المتهم مصاب بثمة مرض يؤثر على قسواه العقلية ، كما لم يدفع بذلك الدفع إلا أمام الهيئة الحالية بما يدعو للقول بأنه وبسبيلة دفاع قصد بها الإفلات من العقاب لكن جاءت ولا سند لها فى الأوراق ولا سند لها فى الواقع بما يستوجب الانتفات عن هذا الدفاع " . ولما كان من المقرر أن الممرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانونا على ما تقتضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك الممرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك اما سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وهى غير ملزمة بنسب خبر فنى فى الدعوى للوقوف على حقيقة إصابة المتهم بالمرض العقلى إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها تقديرها ، وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم سائغا وكافيا لإطراح دفاع الطاعن سالف الذكر وله معينه الثابت فى الأوراق . وكان لا يعيب الحكم إغفال الإشارة إلى التقرير الطبى الذى قدمه الطاعن ، لما هو مقرر من أنه ليس على الحكم أن يورد إلا ما له أثر فى قضائه ، وفى إغفال المحكمة ذكر هذا التقرير ما يدل على أنها لم تر فيه ما يغير من عقيدتها فى الدعوى ومن ثم فإن منعى

الطاعن على الحكم في صددنا تقدم لا يكون قوياً ، هذا إلى أنه لما كانت المادة ٦٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل ، إما لجنون أو عاهة في العقل ، وإما لغيوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها قهراً عنه أو على غير علم منه بهذا " وكان مفاد هذا النص أن من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة وعن علم بحقيقة أمرها يكون مسئولاً عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها فالقانون يجري عليه في هذه الحالة حكم المدارك التام الإدراك مما يبنى عليه توافر القصد الجنائي لديه إلا في بعض الجرائم التي يتطلب القانون فيها ثبوت قصد جنائي خاص لدى المتهم ، فإنه لا يتصور اكتفاء الشارع في ثبوت هذا القصد باعتبارات والفروضات قانونية ، بل يجب في هذه الجرائم التحقق من قيام القصد الجنائي الخاص من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع ، وكان مؤدى ما تقدم أن دفع الطاعن بإصابته بمرض عقلي نتيجة إدمانه تعاطى المخدر - بفرض صحته - لا يؤثر في مسئولية الجنائية عن جريمة إحرازه المخدر مجردة من أى قصد من القصد الخاصة المسماة في القانون ، ولا يحول دون عقابه عنها وإذا كانت عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى التي دالة الحكم بها أخف من العقوبة المقررة لجريمة إحرازه ذات المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي فلا تكون له مصلحة فيما يثبته من تعيب للحكم في رده على دفعه سالف البيان ، ويضحى كافة ما ينهه الطاعن الأول على الحكم غير سديد. لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن محكمة جنابات القاهرة قضت بجلسة حضورياً بمعاقبة الطاعن الثاني بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبغريمه خمسين ألف جنيه عما أسند إليه من إحرازه جوهر مخدر "هيروين" بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي ، فقرر المحكوم عليه المذكور بالظعن بطريق النقض في الحكم المشار إليه وقد قضت محكمة النقض بقبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإعادة . ومحكمة الإعادة قضت بتاريخ بحكمها المطعون فيه بمعاقبة الطاعن الثاني

بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبغريمه مائة ألف جنيه ، وكان نقض الحكم السابق - فيما يتعلق بالطاعن المذكور - حاصلًا بناء على طعنه وحده دون النيابة العامة مما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملاً بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن منعى الطاعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون الذي زاد عقوبة الغرامة يكون في محله . لما كان ذلك ، وإن كان الطعن بالنقض للمرة الثانية إلا أنه لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القرار بالقانون المذكور أن تحكم هذه المحكمة في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه مما كان يقتضى التعرض لنظر الدعوى . لما كان ما تقدم فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بجعل الغرامة المقتضى بما على الطاعن الثاني خمسين ألف جنيه ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

الطعن رقم ١٨٢٩٥ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده مسن أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها .
٢. من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم عدم اتفاق أقوال شهود الإثبات في بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تنافي فيه ولم يسرد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته .
٣. لما كان البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بتهمة هتك عرض المجنى عليها حال كونه ممن لهم سلطة عليها ، وبعد أن جرت محاكمته على هذا الأساس ، انتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانته بجرمة هتك عرض المجنى عليها التي لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها بالقوة والتهديد حال كونه ممن لهم سلطة عليها ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات تقضى بتغليظ العقاب في جريمة هتك العرض إذا كان عمر من وقعت عليها الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان يرتكبها ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ حيث يكون الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم " وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة التي إنتهى الحكم إلى إدانة الطاعن بها هي الأشغال الشاقة المؤبدة وكانت المادة ١٧/٢ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تبيح تبديل العقوبة المذكورة إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون.

الوقائع

اقتضت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض بالقوة بأن استدرجها إلى إحدى غرف سكنه الخالية وطرحها أرضاً وأمسك بها عنوة وحسرها عنها ملابسها كاشفاً بذلك عن عورتها وجثم فوقها ولا مس بقضيته موطن عفتها حالة كونه ممن لهم سلطة وكونها لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها على النحو المبين بالتحقيقات . وأحالته إلى محكمة جنايات بني سويف لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى والد انجنى عليها مدنياً قبل التهم بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمادتين ١/١٦٧، ١/٢٦٨ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧٠ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة هتك عرض أنشئ لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة بالقوة حال كونه ممن لهم سلطة عليها قد شابه القصور في التسبب والخطأ في الإسناد والخطأ في تطبي القانون ، ذلك بأنه استند من بين ما استند إليه في إدانته إلى شهادة وأحال في بيان شهادة الثانية إلى مضمون ما شهد به الأول مع خلاف جوهرى على واقعة الدعوى إذ شهد بأن الثانية أبلغته بأن الطاعن استدرج نجلتها إلى إحدى الغرف وحسرها عنها ملابسها وطرحها أرضاً وجثم عليها ولا مس قضيته موطن العفة منها ولدى محاولتها الاستغاثة صفعها على وجهها وكمم فاهما بيده بينما نفت الثانية بأن الطاعن لا مس قضيته موطن العفة الخاص بنجلتها أو أنه صفعها على وجهها مما يجعل مضمون كل من

الشهادتين مخالفاتاً لمضمون الأخرى ، وعاقبت المحكمة الطاعن بمقتضى المادتين ١/٢٦٧ ، ١/٢٦٨ من قانون العقوبات رغم عدم انطباق المادة الأولى وكان يتعين أن تقضى المحكمة بعقوبة الحبس طبقاً للمادة الثانية بعد إعمال المادة ١٧ من ذات القانون كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليها منها ، وكان الطاعن لا يجادل فى أن أقوال الشاهدة الثانية فى إحدى روايتها قد اتفقت مع أقوال الأول التى أحال إليها ، فإن نعيه فى هذا الصدد لا يكون له محل ، هذا فضلاً على أنه لا يقدح فى سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعن - عدم اتفاق أقوال شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه - على أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما أن ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بتهمة هتك عرض المجنى عليها حلال كونه ممن لهم سلطة عليها ، وبعد أن جرت محاكمته على هذا الأساس ، انتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانته بجريمة هتك عرض المجنى عليها التى لم تبلغ السادسة عشرة من عمرها بالقوة والتهديد حال كونه ممن لهم سلطة عليها ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات تقضى بتغليظ العقاب فى جريمة هتك العرض إذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عليهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ " حيث يكون الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم " وإذا اجتمع هذان الشرطان معاً

يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة التي انتهى الحكم إلى إدانة الطاعن بما هي الأشغال الشاقة المؤبدة وكانت المادة ١٧/٢ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تبيح تبديل العقوبة المذكورة إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٦٠٧٧ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها وإلا كان قاصرا، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضى الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة .

٢. من المقرر أنه يشترط لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٦٩ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أن يرتكب المتهم أحد الأفعال المبينة في تلك المادة وهي صنع المخصبات الزراعية أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الإفراج عنها من الجمارك وأن يكون ذلك بغير ترخيص من وزارة الزراعة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا ، من هذا البيان المعتبر في الثقلون ، فلم يبين نوع الأسمدة المضبوطة وأنها من المخصبات الزراعية وأن الطاعن كان يعرضها للبيع بغير ترخيص من وزارة الزراعة، ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة، هذا فضلا عن أنه يبين من مختصر جلسة المحاكمة الابتدائية أن الطاعن قدم ترخيصا، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعرض أى من الحكمين لدفاع الطاعن المؤسسى على المستند سالف الذكر مع أنه دفاع جوهرى كان يتعين على محكمة ثائى درجة أن تتقصاة وتقول كلمتها فيه - متى فات ذلك على محكمة اول درجة باعتبار قد صار واقعا مسطورا في اوراق الدعوى - لما يترتب على ثبوت صحة

قبل تاريخ الضبط انحسار التائم عن فعلة الطاعن ، اما وهى لم تفعل فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور.

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بالة عرض للبيع مخصبات زراعية بدون ترخيص من وزارة الزراعة . وطلبت عقابة بمواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جناح الباجور قضت حضوريا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لايقاف التنفيذ وغرامة خمسين جنيها والمصادرة . استأنف . ومحكمة شبن الكوم الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وامرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعن بجرمة عرض مخصبات زراعية للبيع دون ترخيص قد شابة القصور في التسبيب ، ذلك بانه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى الادلة التى استدالياها فى قضائه ، والتفت عن الترخيص الذى قدمه لمحكمة الموضوع بمزاولة تشاط بيع الاسمدة قبل تحرير محضر الضبط ولم يرد على الدفاع المؤسس عليه رغم جوهرية ، مما يعيبة ويستوجب نقضة .

حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والأدلة على ثبوتهما في حق الطاعن على قوله " الواقعة تخلص فيما أثبتته رئيس شرطة المسطحات المائية من أنه في أثناء قيامه بحملة وفي أثناء المرور ناحية طريق بنها شاهد كمية من الاسمدة عبارة عن ٧٥٧ شيكارة أسمدة مختلفة الأنواع زلة الواحد ٥٠ ك داخل محل وبسؤال المتهم أنكر ما نسب إليه .

وحيث إن التهمة المستندة إلى المتهم ثابتة في حقه ثبوتاً كافياً من محضر ضبط الواقعة المرفق بالأوراق وإذا لم يدفع المتهم ما أسند إليه بدفاع مقبول فيتعين عقابه عملاً بالمادة ٤/٣٠٢ ج " لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظسروف التي وقعت فيها ولأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن يلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منه الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها وإلا كان قاصراً ، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضى الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة ، وكان يشترط لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ٦٩ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أن يرتكب المتهم أحد الأفعال المبينة في تلك المادة وهي صنع المخصبات الزراعية أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الإفراج عنها من الجمارك وأن يكون ذلك بغير ترخيص من وزارة الزراعة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا ، فمن هذا البيان المعتبر في القانون ، فلم يبين نوع الأسمدة المتسبوبة وأنها من المخصبات الزراعية وإن الطاعن كان يعرضها للبيع بغير ترخيص من وزارة الزراعة ، ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، هذا فضلاً عن أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن الطاعن قدم ترخيصاً ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعرض أى من الحكمين للدفاع الطاعن المؤسس على المستند سالف الذكر مع أنه دفاع جوهرى كان يتعين على محكمة ثاني درجة أن تنقصه وتقول كلمتها فيه - متى فات ذلك على محكمة أول درجة باعتباره قد صار واقعا مسطوراً في أوراق الدعوى - لما يترتب على ثبوت صحته قبل تاريخ الضبط انحسار التأييم عن فعلة الطاعن ، أما وهي لم تفعل ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه وإعادة .

الطعن رقم ١٨٧٧٩ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أن أموال صندوق علاج أسر العاملين بمؤسسة التي اتهم بالاستيلاء عليها هي حصيلة اشتراكات المساهمين في مشروع علاج السر وليس للمؤسسة من صلة بها ، كما أن لجنة العلاج هذه لا تتبع اللجنة النقابية للمؤسسة وأن الشيكات موضوع الدعوى صدرت بناء على مستندات معتمدة من اللجنة الطبية وخضعت للمراجعة عند إصدار الشيكات وعند إقرار الحسابات السنوية لصندوق علاج الأسر ، وآم مبالغ تلك الشيكات صرفت لأربابها ، غير أن تلك المستندات فقدت من مكان حفظها ولم يدع أحد من مستحقي تلك المبالغ بأنها لم تصرف له . لما كان ذلك ، وكانت جناية الاستيلاء المنصوص عليها بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات - التي دين الطاعن بموجبها - تقتضى وجود المال في ملك إحدى الجهات المينة بالمادة ١١٩. عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة ، ومن ثم فإن ملك الدولة أو من في حكمها للمال يجب على المحكمة أن تحسم أمره وخاصة عند المنازعة فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد على منازعة الطاعن في تحقق صفة المال لعام للمبالغ المستولى عليها بقوله إن الطاعن " لم يبين أوجه هذا الدفع وأسسه وأسبابه " ثم بقوله " و حيث إن الثابت من الأوراق أن المتهم يعمل موظفا عيونيا حيث إنه يعمل محاسبا بقطاع الشؤون المالية بمؤسسة ومراقبا ماليا وأميناً لصندوق لجنة علاج أسر العاملين وأموالها أموال عامة ومن ثم فلا محل للقول بأن المتهم ليس موظفا عاما وأن الأموال المستولى عليها هي أموال خاصة ، وهي رد لا يواجه دفاع الطاعن بشأن استقلال أموال

صندوق علاج اسر العاملين عن مؤسسة وعن اللجنة النقابية بها ، إذ لا
يبين منه صلة صندوق العلاج هذا بالمؤسسة وما إذا كان مال الصندوق مملوكا
لها كله أو بعضه أو أنه خاضع لإشرافها أو لإرادتها ، وهى الأمور التى تتحقق بها
صفة المال العام التى نازع الطاعن فى وجودها .

الوقائع

اكتفت النيابة العامة الطاعن بأنه - بصفته موظفا عاما " أمين صندوق لجنة
علاج السر التابعة للجنة النقابية للعاملين بمؤسسة مصر للطيران استولى بغير حق
وبنية التملك على مبلغ ١٧٠, ٣٦٨٣١٦ جنيه ثلاثمائة وثمانية وستون ألفا وثلاثمائة
وستة عشر جنيها وسبعة عشر قرشا المملوك لجهة عمله سائلة الذكر بأن أصدر
لنفسه عشرين شيكا بالمبلغ المذكور على حساب لجنة علاج اسر العاملين بمصر
للطيران بنك فرع وقام بصرف مقابلها دون مقتضى لإصدارها
وبغير مستندات لها وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمة تزوير واستعمال محررات مزورة
ارتباطا لا يقبل التجزئة هما أنه فى الزمان والمكان أنفى الذكر ويصفته سائلة البيان
ارتكب تزويرا فى محررات اللجنة النقابية للعاملين بمصر للطيران أنشئ عشر شيكا
مصرفيا مسحوبة على حساب اللجنة المذكورة بنك فرع بأن قلده
التوقيع الأول لكل من و على تلك الشيكات ومهرها بتوقيع ثان له
فتمكن بذلك من صرف مقابلها واستغل الشيكات المزورة بأن قدمها إلى المختصين
بالبنك المسحوبة عليه بما ورد بها وإعمال آثارها مع علمه بتزويرها . وإحالة إلى
محكمة أمن الدولة بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .
والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٣/١-٢، ١١٨، ١١٨ مكررا
١/ ١١٩، ١١٩، ١١٩ مكررا هـ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات
القانون بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه ٣٦٨٣١٦, ١٧
ثلاثمائة وثمانية وستون ألفا وثلاثمائة وستة عشر جنيها وسبعة عشر قرشا وإلزامه بدرد

مبلغ ١٤, ٣٤٩, ٢٢٠ مائتان وعشرون ألفا وثلاثمائة وتسعة و أربعون جنيها وأربعة عشر قرشا وعزله من وظيفته .

فقطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمة الاستيلاء على مال عام مرتبط بالتزوير في محركات واستعمالها قد أحل بحقه في الدفاع وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن المال المستولى عليه ليس من الأموال العامة وأنه صرف في حينه لأربابه بموجب مستندات فقدت من بعد فأعرضت المحكمة عن تحقيق هذا الدفاع ونحلا حكمها من الرد عليه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أن أموال صندوق علاج أسر العاملين بمؤسسة التي أتم بالاستيلاء عليها هي حصيلة اشتراكات المساهمين في مشروع علاج الأسر وليس للمؤسسة من صلة بها ، كما أن لجنة العلاج هذه لا تتبع اللجنة النقابية للمؤسسة ، وأن الشيكات موضوع الدعوى صدرت بناء على مستندات معتمدة من اللجنة الطبية وخضعت للمراجعة عند إصدار الشيكات وعند إقرار الحسابات السنوية لصندوق علاج الأسر ، وإن مبالغ تلك الشيكات صرفت لأربابها ، غير أن تلك المستندات فقدت من مكان حفظها ولم يدع أحد من مستحقي تلك المبالغ بأنها لم تصرف له . لما كان ذلك ، وكانت جناية الاستيلاء المنصوص عليها بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات - التي دين الطاعن بموجبها - تقتضي وجود المال في ملك إحدى الجهات المينة بالمادة ١١٩ عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بالتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة ، ومن ثم فإن ملك الدولة أو من في حكمها للمال يجب على المحكمة أن تحسم أمره وخاصة عند المنازعة فيه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رد

على منازعة الطاعن في تحقق صفة المال العام للمبالغ المستولى عليها بقوله إن الطاعن " لم يبين أوجه هذا الدفع وأسسه وأسبابه " ثم بقوله " وحيث إن الثابت من الأوراق أن المتهم يعمل موظفا عموميا حيث إنه يعمل محاسبا بقطاع الشؤون المالية بمؤسسة ومراقبا ماليا وأميناً لصندوق لجنة علاج أسر العاملين وأموالها أموال عامة ومن ثم فلا محل للقول بأن المتهم ليس موظفا عاما وأن الأموال المستولى عليها هي أموال خاصة " وهو رد لا يواجه دفاع الطاعن بشأن استقلال أموال صندوق علاج أسر العاملين عن مؤسسة وعن اللجنة النقابية بها ، إذ لا يبين منه صلة صندوق العلاج هذا بالمؤسسة وما إذا كان مال الصندوق مملوكا لها كله أو بعضه أو أنه خاضع لإشرافها أو لإدارتها ، وهي الأمور التي تتحقق بها صفة المال العام التي نازع الطاعن في وجودها وفضلها عما سلف فإنه لما كان دفاع الطاعن بشأن صرف المبالغ موضوع الدعوى لأربابها يعد - في خصوص الدعوى الماثلة - دفاعا جوهريا يترتب على ثبوته أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، وكان خليقا بالحكمة أن تحقق هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو أن ترد عليه بما ينفيه ، وإذ كانت المحكمة قد أعرضت كلية عن هذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق إخلاله بحق الدفاع معينا بالقصور الذي يستوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث بساقي أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٩٩١٧ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه " يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة . ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه بالحراسة ولا يعتد برفضه إياها " فإن مؤدى ذلك أنه يشترط لانعقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف بالحراسة ، فلا يعتمد برفضه إياها ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعنة ليست حائزة ورفضت الحراسة وقد خلا الحكم من بيان سنده في اعتبار الطاعنة حارسة رغم قبولها الحراسة فإنه يكون مشوبا بالتقصير .

الوقائع

اقتصرت النيابة العامة الطاعنة بأنها بددت المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالأوراق والملوكة لـ..... والمحجوز عليها قضائيا لصالح محكمة مطاوى للأحوال الشخصية والمسلمة إليها على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفت لنفسها إضرارا بالجمية الحائزة . وطلبت عقابها بالمادتين ٣٤١، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح مطاوى قضت غيابيا عملا بمسادتي الاتهام بحبس المتهم شيرا مع الشغل وكفالة عشرين جنينا لوقف التنفيذ . عارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنفت ومحكمة المنيا الابتدائية - مأمورية بنى مزار الاستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل .

فطعن الأستاذ المحاي عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق
النقض الخ.

المحكمة

حيث أن تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة اختلاس
أشياء محجوزة ، جاء مشوبا بالخطأ في القانون ذلك اعتبرها حراسة على الأشياء
المحجوزة رغم أنها لم تقبل الحراسة وليست مدينة ولا حائزة ، مما يعيب الحكم بما
يستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة اهتمت الطاعنة بأنها بددت الأشياء المبينة الوصف
والقيمة بالمحضر والملوكة لـ..... والمحجوز عليها قضائيا لصالح محكمة مطاوى
للأحوال الشخصية والتي سلمت إليها على سبيل الوديعة لحراستها فاختلستها
لنفسها ، وحصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في قوله " وحيث إن واقعات
الدعوى تخلص أنه بتاريخ..... حرر محضر تبديد لصالح..... بناء على الأحكام
الصادرة من قلم مطاوى أحوال شخصية برقم..... لسنة.....، لسنة.....
..... وانه انتقل محضر قلم مطاوى لحل إقامة..... ومخاطبا مع زوجته
..... نظير مبلغ قدره ٤٢١,٩٧٠ جنيها فقام بتوقيع الحجز على المنقولات
المبينة الوصف بالأوراق وقام بتعيين..... حراسة على تلك المنقولات وتم تحديد يوم
..... للبيع ويوم..... وبتاريخ..... انتقل المحضر لحل إقامة..... مخاطبا مع
حاله..... أنه انتقل لحل مكان البيع لم يجد المنقولات فقام بتحرير محضر التبديد
قبلها " . ولما كان ذلك وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تنص
على أنه " يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة
، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو
الحائز حاضرا كلفه بالحراسة ولا يعتد برفضه إياها .. " فإن مؤدى ذلك أنه يشترط
لانعقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة إلا إذا كان المدين أو

الحائز حاضرا كلف بالحراسة ، فلا يعتد برفضه إياها . لما كان ما تقدم ، وكان
الثابت من المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعنة ليست حائزة ورفضت
الحراسة وقد خلا الحكم في بيان سنده في اعتبار الطاعنة حارسة رغم عدم قبولها
الحراسة فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق
القانون على واقعة الدعوى مما يتعين نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه
الطعن .

الطعن رقم ٢٩٣٩٠ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان المحامي قرر بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه بصفته وكيلا عن المدعى بالحقوق المدنية . وكان البين من التوكيل الذي تم التقرير بالطعن بمقتضاه - المرفق بالأوراق - أنه صادر من وكيل المدعى بالحقوق المدنية للمحامي الذي قرر بالطعن ، وكان التوكيل الصادر من المدعى بالحقوق المدنية لوكيله لم يقدم للتعرف على حدود وكالته وما إذا كانت تجيز لصاحبها التقرير بالطعن بالنقض نيابة عن موكله وتوكيل غيره في ذلك من عدمه . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينسب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا منه توكيلا يخوله هذا الحق أو كان ينسب عنه في ذلك قانونا ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

٢. لما كانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد نصت أولاها على أنه "لأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على تهمته " وثالثتهما على أنه " إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر ، وفي غير الأحوال السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعدد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف ، جاز لأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة ، وأن يطلب فورا من النيابة العامة أن تصدر أمرا بالقبض عليه

، وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والإحضار والإجراءات التحفظية بواسطة أحد الحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

٣. من المقرر أن التلبس حالة تلزم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وأن تلقى مأمور الضبط القضائي نأ الجريمة عن الغير لا يكفي لقيام حالة التلبس مادام هو لم يشهد أثرا من أثارها بنى بذاته عن وقوعها .

٤. لما كانت الفقرة الأولى من نص المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي ، وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منه من التنقل ، إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقاً لأحكام القانون " وكان مؤدى هذا النص ، أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للإنسان من حيث كونه كذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القيد قبضاً أو تفتيشاً أم حسباً أم منعا من التنقل أم كان غير ذلك من القيود على حريته الشخصية ، لا يجوز إجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس كما هي معرفة به قانونا ، أو بإذن من جهة قضائية مختصة .

٥. لما كان الدستور هو القانون الوضعى الأسمى صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب أن تنزل على أحكامه ، فإذا تعارضت هذه مع تلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها يستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقاً أم لا حقاً على العمل بالدستور ، لما هو مقرر من أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل أو تخالف تشريعا صادرا من سلطة أعلى فإذا فعلت السلطة الأدنى ذلك تعين على المحكمة أن تلتزم تطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة ألا وهو الدستور وإهدار ما عداه من أحكام متعارضة معه أو مخالفة له إذ تعتبر منسوخة بقوة الدستور ذاته .

٦. إن نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور قاطع الدلالة في أنه في غير أحوال التلبس لا يجوز وضع أى قيد على الحرية الشخصية إلا بإذن من القاضى المختص أو من النيابة العامة ، ولا يغير من ذلك عبارة " وذلك وفقا لأحكام القانون التى وردت فى نهاية تلك الفقرة بعد إيرادها الضمان المشار إليه " إذ أنه تشير إلى الإحالة إلى القانون العادى فى تحديد الأحوال التى يجوز فيها صدور الأمر من قاضى التحقيق والأحوال التى يجوز فيها صدوره من النيابة العامة طبقا لنص المادتين ٦٤ ، ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

٧. من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض دون وجه حق .

٨. لما كان ما ورد بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية من الإجازة ل/أمور الضبط القضائى - فى غير أحوال التلبس - بالجنايات أو الجناح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر - باتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جريمة أو جنحة من الجناح المحددة حصرا فى هذا الفقرة ، فإن هذه الإجراءات لا يجوز أن تستطيل إلى ما يعتبر قيда على الحرية الشخصية وفقا لصريح الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - أن ما يأتاه مأمور الضبط القضائى من التزاع دفتر الشيكات وهو فى حيازة الطاعن الذى لم يتخل عنه ودون أن تبين الضابط محتواه قبل فضه هو تفتيش باطل لوقوعه فى غير حالة تلبس وبغير إذن النيابة العامة ، ولا يغير من ذلك ما حصله الحكم من أقوال ضابط الواقعة من أنه إذا انتقل إلى الشركة التى يديرها الطاعن وجده يجلس أمام مكتبه ولما أن أحاطه علما بشخصيته أصابه ارتباك وحاول إخفاء ما كان موضوعا على المكتب ومن بينه دفتر اليكات سالف الإشارة إليه ، وذلك لما هو مقرر من أنه ليس فى مجرد ما يعترى الشخص من

مظاهر الخيرة والارتباك مهما بلغا ما يوفر التلبس بجريمة ، ويبيح من ثم القبض عليه وتفتيشه . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وسوغ تصدى مأمور الضبط القضائي للطاعن وتفتيشه وعول على الدليل المستمد من هذا التفتيش وهو دفتر الشيكات المبلغ بفقده ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجه عن تقدير أدلة الدعوى .

المحكمة

اهتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ، أولا : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية - اشترك مع آخر مجهول بطريقي الاتفاق والمساعدة في تزوير محررات إحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها هي الشيكات ارقام و..... و..... وذلك بأن اتفق مع ذلك المجهول على تزويرها بإضافة بعض البيانات و بصمها بأختام تفيد أنها أصبحت مقبولة الدفع من البنك ولتوقيع عليها بإمضاءات منسوبة زورا للموظفين المختصين وساعده في ذلك بأن قدم إليه الشيكات المذكورة وكذا البيانات المشار إليها فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : قلد بواسطة الغير خاتما لإحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها وهو خاتم "مقبول الدفع" الخاص ببنك وكان ذلك بان اصطنع على غراره خاتما آخر واستعمل الخاتم المقلد بأن بصم به الشيكين المزورين رقمي و..... موضوع التهمة السابقة . ثالثا : استعمل المحررات المزورة موضوع التهمة الأولى فيما زورت مناجله مع علمه بتزويرها بأن أطلقها للتداول بتسليمها لآخرين لصرف قيمتها على النحو المبين بالتحقيقات . رابعا : توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٣١٠٠ جنية المملوك لـ ومبلغ ٢٥٠٠٠٠ دولار أمريكي المملوك لـ وكان ذلك باستعمال وسائل احتيالية من شأنها الإيهام بوجود سند غير صحيح بأن زعم لهما الشيكين المزورين رقمي و..... وتسلم منهما قيمتهما بناء على ذلك خامسا : اعطى

بسوء نية للمجنى عليهما سألقي الذكر شيكين بمبلغجنيه و..... دولار
أمريكي لا يقبلهما رصيد قائم للسجب . وادعى كل من المجنى عليهما مدنيا قبل
المتهم بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ و ٣
٤١، ٢٠٦، ٢٠٦، ٢٠٦ مكررا ٢/١، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤/٢ من قانون العقوبات مع
إعمال المادتين ١٧، ٣٢/٢ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم أولا : بحبسه مع الشغل لمدة
سنتين عن التهمتين الأولى والثانية واستعمال الشيكين رقميو..... ثانيا :
ببراءته من تهمتي الاستيلاء على نقود وإعطائه الشيك رقم
وبرفض الدعوى المدنية المقامة منه . ثانيا : بإعادة القضية للمرافعة لدور مقبل بالنسبة
لتهمتي استعمال الشيك المزور رقم وإعطاء هذا الشيك ل.....
والاستيلاء على نقوده بطريق الاحتيال .

فطعن كل من الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه
والأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم
بطريق النقض..... الخ.

المحكمة

من حيث إن المحامي قرر بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه بصفته
وكيلًا عن المدعى بالحقوق المدنية . لما كان ذلك ، وكان ألين من التوكيل الذي تم
التقرير بالطعن بمقتضاه - المرفق بالأوراق - أنه صادر من وكيل المدعى بالحقوق
المدنية للمحامي الذي قرّر بالطعن ، وكان التوكيل الصادر من المدعى بالحقوق المدنية
لوكيله لم يقدم للتعرف على حدود وكالته وما إذا كانت تميز لصاحبها التقرير
بالطعن بالنقض نيابة عن موكله وتوكيل غيره في ذلك من عدله . لما كان ذلك ،
وكانت الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده
يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته

إلا إذا كان موكلا منه توكيلا يخوله هذا الحق أو كان ينوب عنه في ذلك قانونا ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

ومن حيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاشتراك في تزوير محررات إحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ، وتقليد خاتمها ، واستعمال محررين لها مع علمه بتزويرهما ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه دفع بطلان القبض عليه وتفتيشه لحصولهما بغير إذن من النيابة العامة وفي غير حالة تلبس . غير أن الكم رد على هذا الدفع بما لا ينفق وصحيح القانون بما يعيب ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه - بعد أن حصل دفع الطاعن بطلان القبض عليه وتفتيشه - أطرجه في قوله " وكان الثابت بالأوراق أن العقيد شبرطة ويعمل مفتشا بمباحث الأموال العامة بالقاهرة قد تم إبلاغه بوقوع جرائم تزوير شيكات لبنك مصر مع استعمال هذه الشيكات وارتباط ذلك بجرائم إعطاء شيك دون رصيد والنصب والاحتيال ، وهذه وتلك من الجرائم المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وكان مؤدى المواد ٢١، ٢٤، ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية التزام مأموري الضبط بأنفسهم أو بواسطة رؤسيتهم إجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعملون بها بأى كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم ، وأن من حقهم سماع أقوال من يكون لديهم معلومات عن تلك الوقائع ومركبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ، فإن توجه العقيد للمتهم لسؤاله عن الاتهام الذى حام حوله في نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع

الاستدلالات لا يعتبر بمجرد تعرضه ماديا له فيه مساس بحريته الشخصية أو قبضها عليه في غير الحالات التي تجيز ذلك . لما كان ذلك ، وكان ما صدر من المتهم - بعد لقائه المشروع برجل الضبط على النحو السالف بيانه من وضع يده على ما كان أمامه بمكتبه من أوراق ومحاولته من بعد إخفاء بعض هذه الأوراق وهو ما شهد به رجل الضبط وايده فيه من قبيل الدلائل على ارتكاب المتهم ما نسب إليه وسعيه لإخفاء دليل ذلك ، فإن ضبط هذه الأوراق لا يتجاوز واجب رجل الضبط في اتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة . لما كان ذلك ، وكانت الإجراءات الصحيحة التي تمت حتى هذه المرحلة قد أسفرت عن ضبط دفتر الشيكات السابق إبلاغ المتهم بفقده في حوزته ، وكان القبض على المتهم أثر ذلك وتفتيشه - و ايا ما كان وجه الرأي فيه - لم يستقر عن أى دليل تساندت إليه المحكمة فإن الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد نصت أولاهما على أنه "لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه " ، وثانيتهما على أنه " إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره ويذكر في المحضر ، وفي غير الأحوال السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعدد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة ، وأن يطلب فورا من النيابة العامة أن تصدر أمرا بالقبض عليه ، وفي جميع الأحوال تنفيذ أوامرا الضبط والإحضار والإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة " . وكان من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ،

وأن تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة عن الغير لا يكفي لقيام حالة التلبس مادام هو لم يشهد أثرا من أثارها ينبئ بذاته عن وقوعها . لما كان ذلك ، وكان مؤدى الواقعة - كما أوردها الحكم وحصله من أقوال الضابط شاهد الإثبات الأول - ليس فيه ما يدل على أن الجريمة شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الحكم قد رفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه استنادا إلى حق مأمور الضبط القضائي في اتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة - على السياق السسالف بسطه - ، ولما كانت الفقرة الأولى من نص المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي ، وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل ، إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون " . وكان مؤدى هذا النص ، أن أي قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للإنسان من حيث كونه كذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القيد قبضا أم تفتيشا أم حسبا أم منعا من التنقل أم كان غير ذلك من القيود على حريته الشخصية لا يجوز إجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس كما هي معرفة به قانونا ، أو بإذن من جهة قضائية مختصة ، وكان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب أن تنزل على أحكامه ، فإذا تعارضت هذه مع تلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها يستوى في ذلك أن يكون التعارض سلبا أم لاحقا على العمل بالدستور ، لما هو مقرر من أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مبدارج التشريع أن تلغى أو تعدل أو تخالف تشريعا صادرا من سلطة أعلى فإذا فعلت السلطة الأدنى ذلك تعين على المحكمة أن تلتزم تطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة ألا وهو الدستور وإهدار ما عداه من أحكام متعارضة معه أو مخالفة له إذ

تعتبر منسوخة بقوة الدستور ذلك . لما كان ذلك ، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور قاطع الدلالة في أنه في غير أحوال التلبس لا يجوز وضع أى قيد على الحرية الشخصية إلا بإذن من القاضى المختص أو من النيابة العامة ، ولا يغير من ذلك عبارة " وذلك وفقا لأحكام القانون " التى وردت فى نهاية تلك الفقرة بعد إيرادها الضمان المشار إليه أنها تشير إلى الإحالة إلى القانون العادى فى تحديد الأحوال التى يجوز فيها صدور الأمر من قاضى التحقيق والأحوال التى يجوز فيها صدوره من النيابة العامة طبقا لنص المادتين ٦٤، ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب يقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم دون وجه حق ، وكان ما ورد بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية من الإجازة لمأمور الضبط القضائى - فى غير أحوال التلبس - بالجنايات أو الجنح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر - باتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جنائية أو جنحة من الجنح المحددة حصرا فى هذه الفقرة ، فإن هذه الإجراءات لا يجوز أن تستطيل إلى ما يعتبر قيда على الحرية الشخصية وفقد لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم - على السياق المتقدم - أن ما أتاه مأمور الضبط القضائى من استزاع دفتر الشيكات وهو فى حيازة الطاعن الذى لم ينخل عنه دون أن تبين الضابط محتواه قبل فضه هو تفتيش باطل لوقوعه فى غير حالة تلبس وبغير إذن من النيابة العامة ، ولا يغير من ذلك ما صله الحكم من أقوال ضابط الواقعة من أنه إذ انتقل إلى الشركة التى يديرها الطاعن وجده يجلس أمام مكتبه ولما أن أحاطه علما بشخصيته أصابه ارتباك وحاول إخفاء ما كان موضوعا على المكتب ومن بيته دفتر الشيكات سالف الإشارة إليه ، وذلك لما هو مقرر من أنه ليس فى مجرد ما يعترى الشخص من مظهر الخيرة والارتباك مهما بلغا ما يوفر التلبس بجريمة ، ويبيح من ثم القبض عليه وتفتيشه

. لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وسوغ تصدي
مأمور الضبط القضائي للطاعن وتفتيشه وعول على الدليل المستمد من هذا التفتيش
وهو دفتر الشيكات المبلغ بفقده ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون خطأ
حجبه عن تقدير أدلة الدعوى ، بما يوجب نقضه وإعادة وذلك بغير حاجة لبحث
باقي أوجه الطعن

الطعن رقم ٨٩١٥ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن الفقرة الأولى من نص المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن "الحرية الشخصية حق طبيعي ، وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع . ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون " . وكان مؤدى هذا النص ، أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للإنسان من حيث كونه كذلك ، لا يجوز إجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس كما هو معرف به قانونا أو بإذن من جهة قضائية مختصة .
٢. من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - بحكمة النقض - أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه - ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهدا كان أو متهما يقر على نفسه ، مادام هو لم يشهدها أو يشهد أثرا من اثارها ينبى بذاته عن وقوعها .
٣. من المقرر أن تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حال التلبس أمر موكول لتقدير محكمة الموضوع دون معقب إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والاعتبارات التى بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها .
٤. لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه سواء معرض رده على الدفع ببطلان القبض أو فى بيانه لواقعة الدعوى ، ليس فيه ما يدل على أن الجريمة شوهدت فى حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات

الجنائية ، ولا يجزئ في ذلك مجرد ما اسفرت عنه تحريات الشرطة ، كما وأن وضع الطاعن لمبلغ من المال أمام " أمين عهدة الكشك " لا يدل بذاته على أنه عرض لرشوة ما دام الضابط لم يستمع للحديث الذي جرى بينهما ، ويتبين عدم مشروعة سبب تقديم المال قبل إمساكه بالطاعن ، وليس فيه ما يبرر القبض عليه . لعدم توافر المظاهر الخارجية التي تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وتتوافر بها حالة التلبس التي تبيح لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش.

٥. لما كانت الأدلة في المواد الجنائية ضمام متسلسلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل البطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . أو ما كانت تقضى به لو أنها تفتنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من (١).....(٢)..... بوصف أهما : المتهم الأول وآخرون سبق الحكم عليهم (١) ارتكبوا تزويرا في محررات للشركة التي يعملن بها وهي أذن الإضافة المؤرخة أرقام،.....،.....،.....،..... حال تحريرها المختصين بوظيفتهم وكان ذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بوضع إمضاءات مزورة بأن أدرجوا في تلك الأذن على خلاف الحقيقة تسليمهم كميات من الأسماك من المتهمين الأربعة الأول ومسهر المتهم العاشر الأذن الذي حرره بتوقيع نسبة زورا ل..... كما وقع المتهم الحادى عشر على الأذن الذي حرره بإمضاء نسبة زورا ل..... (٢) استعملوا المحررات المزورة سالف البيان بأن سلموها للمتهمين الثانى والخامس والسادس للاحتجاج بها على تسليم كمية الأسماك مع علمهم بتزويرها (٣) أخذوا عطايا للإخلال بواجبات وظيفتهم وذلك بأن أخذ المتهمان السابع والثامن من لمتهم الخامس مبلغ مائة وعشرين جنيها لكل منهما مقابل تحرير إذن إضافة مزور بكمية

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق

-094-

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجنايتي اشتراك في اختلاس وعرض رشوة قد شابه قصور في التسيب وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه دفع بطلان القبض وما ترتب عليه ، لحصوله قبل صدور إذن النيابة العامة وفي غير الأحوال التي تميز ذلك ، إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يصلح ويخالف النظر الصحيح في القانون ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق مضمون الأدلة التي استند إليها في قضائه ، عرض للدفع بطلان القبض وما تلاه من إجراءات ورد عليه في قوله " وحيث أنه من الدفع بطلان القبض " على المتهم لحصوله على غير حالة تلبس ودون إذن من سلطة التحقيق فمردود بأن الثابت من التحقيقات أن التحريات السرية للمقدم دلت على أن المتهم اتفقا مع أمين العهدة والسائقين والعاملين بشركة على اختلاس كميات الأسماك المسلمة إليهم بسبب وظيفتهم اتوزيعها على منافذ التوزيع وبيعها إلى تجار القطاع الخاص مقابل سداد قيمة هذه الكميات ومبلغ جنيهن زيادة على كل كرتونة والتحصل على أذن توريد من منافذ التوزيع وإذا علم بأن المتهم سيحضر إلى كشك التابع للشركة للحصول على إذن توريد من أمين العهدة قاعد كمينا بالقرب من الكشك مساء يوم وفي الساعة الثامنة والنصف تقريبا حضر المتهم ودخل إلى الكشك وفي يده شنطه بلاستيك أخرج منها نقودا وضعها أمام أمين عهدة الكشك وبعد التحدث معه وعندئذ دخل الضابط إلى داخل الكشك ومناقشة أبلغه بأن المتهم طلب منه تحرير إذن توريد خمسين كرتونة سمك بالمخالفة للحقيقة لقاء دفع قيمة الخمسين كرتونة ومبلغ مائة جنيه زيادة على ثمن الأسماك فرفض ، الأمر الذي تضحى معه إجراءات القبض على المتهم صحيحة قانونا ويكون الدفع على غير

سند صحيح من الواقع أو القانون وكان الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - لم يستظهر ماهية الإجراءات التي اتخذت قبل الطاعن وتوقيتها وماهيتها من حيث كونها مقيدة للحرية من عدمه والسلطة التي أمرت باتخاذها حتى يتبين مدى حقها في الأمر بها ، ثم خلص إلى أن القبض على الطاعن تم صحيحا دون أن يورد الأسباب والاعتبارات التي تسوغ هذا التقرير فإن الحكم في هذا يمثل مصادرة على المطلب قبل أن ينحسم أمره ، فوق قصوره في التسيب . ذلك بأن الفقرة الأولى من نص المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي ، وهي مصونة " لا تمس وفيما عدا الحالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر يستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون " . وكان مؤدى هذا النص ، أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها من الحقوق الطبيعية المقدسة للإنسان من حيث كونه كذلك ، لا يجوز إجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس كما هو معرف به قانونا . أو يأذن من جهة قضائية مختصة ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بأدراكها بحاسة من حواسه - ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهدا كان أو متهما يقر على نفسه ، مادام هو لم يشهدها أو يشهد أثرا من أثارها ينسب بذاته عن وقوعها ، وأن تقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمر موكلولا لتقدير محكمة الموضوع دون معقب إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التي انتهت إليها . وكان ما أورده الحكم المطعون فيه سواء في معرض رده على الدفع بطلان القبض أو في بيانه لواقعة الدعوى ، ليس فيه ما يدل على أن الجريمة شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من

قانون الإجراءات الجنائية . ولا يجزئ في ذلك مجرد ما أسفرت عنه تحريات الشرطة ، كما وأن وضع الطاعن لمبلغ من المال أمام " أمين عمدة الكشك ، لا يدل بذاته ، على أنه عرض لرشوة مادام الضابط لم يستمع للحديث الذي جرى بينهما ، ويتبين عدم مشروعية سبب تقديم المال قبل إمساكه بالطاعن ، وليس فيه ما يبرر القضاة عليه ، لعدم توافر المظاهر الخارجية التي تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وتوافر بها حالة التلبس التي تبيح لأمور الضبط القضائي والتفتيش ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بالإدانة على الدليل المستمد من الإجراءات التالية للقبض ببطلانه وهي الأوراق التي ضبطت مع الطاعن والمدون بها بيانات كراتين السمك ورقم سيارة النقل ، فإنه يكون قاصر البيان في الرد على دفاع الطاعن بما يبطاه ، ولا يغني عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية ضمايم مستالدة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها ، استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . أو ما كانت تقضي به لو أنها تخطت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعسادة بالنسبة للطاعن ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٩٢٦١ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، والذي من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساقطا لا شى فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها .

٢. من المقرر أن تفصيل أسباب الطعن ابتداء مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة فوطن العيب الذى شاب الحكم ، وكانت عبارة الوجه الثانى من الطعن مبهمة المدلول لا يبين منها ما هية القصور فى الحكم التى يرميه بها الطاعن ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

٣. من المقرر أن للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أى دليل تظمن إليه ، وأن تأخر الجنى عليها فى الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالهما مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادتهما ، وأنها كانت على بينة بالظروف التى أحالت بها ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع فإن ما يثيره الطاعن بشأن قعود الجنى عليها عن الإبلاغ عن الحادث ودخول الطاعن المستشفى مصابا فاقد الوعي لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم محكمة الموضوع بمتابعته فى مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى ساقها الحكم بما لا يجوز معه معاودة التصدى له والخوض فيه لدى محكمة النقض .

٤. لما كان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ، وهى غير ملزمة ببيان الأسباب التى دعتها إلى توقيع العقوبة بالقدر

الذى رآته ، وكانت المادة ١/٢٦٧ من قانون العقوبات تقضى بأن عقوبة وقلاع
أشئ بغير رضاها هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، كما تقضى المادة ٤٦
منه بأن يعاقب على الروح فى الجنائيات بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة
الجنائية الأشغال الشاقة المؤبدة ، وكانت محكمة غير مقيدة فى تحديد مدة عقوبة
الأشغال الشاقة المؤقتة إلا بما نص عليه فى المادة ١٤ من قانون العقوبات من عدم
جواز التزول بها عن ثلاث سنوات أو بما يجاوز خمس عشرة سنة ، فإن العقوبة
المقضى بها على الطاعن تكون فى نطاق العقوبة المقررة قانونا لجريمة الشروع فى
وقاع أشئ بغير رضاها التى دين بها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بوصف شرع فى الواقعة بغير رضاها
بأن أمسك بها وجذبها إليه وألقاها أرضا ورفع عنها ملابسها قاصدا من ذلك موافقتها
ولكن أوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو مقاومة انجني عليها له على
النحو الوارد بالأوراق . وأحالته إلى محكمة جنائيات العريش لمعاقبته طبقا للقييد
والوصف الواردين بأمر الإحالة : والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد
١/٤٥ ، ٣/٤٦ ، ١/٢٦٧ قانون العقوبات - بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث
سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ :

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع فى
واقعة أشئ بغير رضاها قد شابه التناقض والقصور فى التسبيب ، والفساد فى
الاستلال ، والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن ما أورده فى بيانه لواقعة الدعوى ،
وتحصيل أقوال الشهود فيها جاء متناقضا بعضه مع البعض الآخر فضلا عن أن المدافع

عن الطاعن آثار في دفاعه أن الجنى عليها لم تبلغ عن الواقعة وأن الطاعن أدخل المستشفى مصابا وفاقد الوعي إلا أن المحكمة ردت على هذا الدفاع بما لا يسبغ اطراحه . , أخيرا فإن العقوبة التي أوقعها الحكم على الطاعن لا تدخل ضمن الحدود المقرر بمقتضى المواد التي دين بها وذلك مما يعيب الحكم بها يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إن المتهم

في أثناء ركوبه دابة "جمل" سائرا في الصحراء في مناطق رعى الإبل شاهد الجنى عليها ترعى إبلها فاقترب منها ونزل من على دابته طالبا منها جرعة ماء، وعلى الفور أمسك بثوبها واحتضنها وطرحها أرضا ورفع عنها ملابسها قاصدا من ذلك موافقتها بغير رضاها ولكن أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو مقاومة الجنى عليها له ، ولم تمكنه من تحقيق ما كان يتغيه بأن ضربته بألة حادة في بطنه محدثة به جرحا نافذا عاقة عن إتمام فعلته التي شرع فيها " ثم حصل الحكم أقوال الجنى عليها بما يتفق مع هذا التصوير الذي قال به ، وأورد أقوال الشاهدين الثاني والثالث بأن تحرياتها السرية أكدت صحة حدوث الواقعة كما جاءت برواية الجنى عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، والذي من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساقطا لا شئ فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة لواقعة الدعوى ، ثم ساق أدلة الثبوت التي استمد منها عقيدته دون تناقض - على النحو المبين بمدوناته - فإن ما يشره الطاعن من دعوى التناقض في التسبيب يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى ، وتحصيل أدلتها إنما تتحقق به جريمة الشروع في الوقاع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه ، لأن الأفعال التي نسبت إليه من شأنها تؤدي إلى تحقيق ذلك القصد ، ولما كان من المقرر أن تفصيل اسباب الطعن ابتداء مطلوب على

وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث ييسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن العيب الذي شاب الحكم ، وكانت عبارة الوجهه الثاني من الطعن مبهمه المدلول لا يبين منها ماهية القصور في الحكم التي يرميه بها الطاعن ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أى دليل تظمن له ، وأن تأخر المجنى عليها في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادتها ، وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها ، ذلك أن تقديره قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن قعود المجنى عليها عن الإبلاغ عن الحادث ، ودخول الطاعن المستشفى مصابا وفاقدا الوعي لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم محكمة الموضوع بمتابعته في مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها الطاعن على استقلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة مسن أدلة الثبوت التي ساقها الحكم بما لا يجوز معه معاودة التصدى له والخوض فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي عتها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي رآته ، وكانت المادة ٢٦٧/١ من قانون العقوبات تقضى بأن عقوبة وقاع أنشئ بغير رضاها هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، كما تقضى المادة ٤٦ منه بأن يعاقب على الشروع في الجنايات الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال المؤبدة ، وكانت المحكمة غير مقيدة في تحديد مدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إلا بما نص عليه في المادة ١٤ من قانون العقوبات ن عدم جواز التزل بها عن ثلاثة سنوات أو بما يجاوز خمس عشرة سنة ، فإن العقوبة المقررة لها على الطاعن تكون في نطاق العقوبة المقررة قانونا لجريمة الشروع في وقاع أنشئ بغير رضاها التي دين بها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١١٦٠٥ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة الأول من ديسمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن مذكرة أسباب الطعن المقدمة من ورثة موقعة من محام غير مقبول أمام محكمة النقض ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا ومصادرة الكفالة .
٢. من المقرر أن جناية الإضرار العمدى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات لا يتحقق القصد الجنائي فيها الا باتجاه إرادة الجاني إلى الإضرار بالمال أو المصلحة المعهودة إلى الموظف .
٣. من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها أو عناصرها المختلفة الا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما في أوراق الدعوى .
٤. لما كان الاصل انه يتعين على المحكمة الاتبنى حكمها إلا على الوقائع الثابتة في أوراق الدعوى ، وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استند في قضائه - ضمن ما استند إلى - ما لا أصل له في الأوراق وهو ما يعيبه بما يبطله ، ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية ضمانات متساندة والمحكمة تكون عقيبها منشأها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل ، أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تفتتت إلى أنه غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة بالنسبة إلى الطاعن الثاني وإلى الطاعن الأول كليهما وكذا ورثة وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعنين بوصف أنهم أولا : المتهمان الاول والثاني : بصفتهم موظفين عموميين الأول مدير فرع بنك الشركة (احدى الوحدات الاقتصادية التى تساهم فيهما الدولة) والثانية مدير مساعد بذات الفرع - أضرا عمدا بأموال البنك سالف الذكر بأن أصدرتا للمتهم الثالث أربعة خطابات ضمان رغم علمهما بعدم وجود موافقة بما من المركز الرئيسى وعدم توافر شروط إصدارها مما أدى إلى سداد البنك مبلغ ثلاثة ملايين جنيه بست شيكات مصرفية أرقامها،.....،.....،.....،.....،..... لبنك الدولى فرع عندما طلب الأخير تسجيل خطاب الضمان المؤرخ وكذلك مبلغ ٦٧,٣٣٢٠,٤ فوائد عن خطاب الضمان الصادر فى ثانيا : المتهم الأول أيضا - بصفته السابقة سهل للمتهم الثالث الاستيلاء على مبلغ ٣٧٠,٨٠٨٠ جنيه ثلاثة ملايين وسبعمائة وثمانية آلاف وثمانين جنيها من اموال البنك المذكور بأن اشترى منه شيكات بالمخالفة للتعليمات المصرفية بالقيمة ألفا . بـ ارتكب تزويرا فى محركات للبنك سالف البيان هى أصول الشيكات المصرفية وصورها أرقام،.....،.....،.....،.....،..... بالإضافة إلى صورة الشيك رقم وكان ذلك بتغيير المحركات بأن عدل تواريخ اصول هذه الشيكات لتكون بدلا من وتغيير تواريخ الصور إلى جـ - إشتراك بطريق الاتفاق مع المتهم الثالث فى ارتكاب جريمة التزوير بأن اتفق لعه على وضع عبارة مقبول الدفع على الشيكين وأحدهما منه لا يهام ادارة البنك بأن مديونيته مغطاة بضمانات فتبت الجريمة بناء على هذا الاتفاق واحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالاسكندرية لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت بانقضاء الدعوى النائية قبل المتهم الثالث لوفاته ، كما قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠/ثانيا ، ثالثا ، ٤١/١ ، ١١٣/١ ، ١١٦/١ مكررا ١/١ ، ١١٨، ١١٨، ١١٨ مكررا ١/١

١/١١٩، ١/١١٩ مكررا /هـ/ ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ١٧، ٣٢/٢ من ذات القانون أولا : بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ ٣٧٠٨٠٨٠ (ثلاثة ملايين وسبعمائة وثمانية الاف و ثمانون جنيها) وإلزامه برد مبلغ مساوى لمبلغ الغرامة المقضى بها بالتضامن مع ورثة المتهم الثالث فى حدود مال اليهم من تركة مورثهم وبعزله من وظيفته عما اسند إليه .
ثانيا : بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبعزله من وظيفته امدة سنتين .
ثالثا : الزام ورثة المتهم الثالث بالتضامن من فيما بينهم فى حدود مال اليهم من تركة مورثهم برد مبلغ ٣٧٠٨٠٨٠ (ثلاثة ملايين وسبعمائة و ثمانية جنيها) بالتضامن مع المتهم الأول . رابعا : بمصادرة المحررات المزورة المضبوطة .
فطعن المحكوم عليهما الاول والثانى وكذا ورثة المتهم الثالث فى هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث أن مذكرة أسباب الطعن المقدمة من ورثة موقعه من محام غير مقبول امام محكمة النقض ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا ومصادرة الكفالة .
من حيث ان الطعن المقدم من كل من المحكوم عليهما استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث أن مما ينعاها الطاعن الثانى على الحكم المطعون فيه انه إد داه بجريرة الاضرار العمدى بالمال العام قد شابه الخطأ فى الاسناد والفساد فى الاستدلال ذلك بأنه عول فى اثبات القصد الجنائى على ما نسبته إلى الشهود - دون اصل فى الاوراق - قولا أن قصد الطاعن اتجه الى الاضرار بأموال بنك الشركة الذى يعمل به وتساهم الدولة فيه . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن الثاني بجناية الاضرار العمدى بأموال بنك الشركة الذى تساهم فيه الدولة ويعمل الطاعن ذاك مديرا مساعدا لفرعه ,اورد من بين ادلة الثبوت التى استند إليها شهادة كل من الخامى بالبنك سالف الذكر و..... مدير ادارة الائتمان به و..... مساع مدير عام البنك . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جناية الإضرار العمدى المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات لا يتحقق القصد الجنائى فيها الا باتجاه ارادة الجانى إلى الإضرار بالمال او المصلحة المعهودة الى الموظف ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى اثبات هذا القصد بالنسبة الى الطاعن الثانى - من بين ما استند إليه - ان كلا من الشهود الثلاثة سالفى الذكر علل الواقعة فى التحقيقات و بجلسة المحاكمة بقصد الطاعن ذاك تسهيل الاستيلاء على اموال البنك اضرارا به ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة وتحقيقات النيابة العامة بالمفردات المضمومة ان اقوال هؤلاء الثلاثة قد خلت مما نسب اليهم الحكم ما سلف بيانه . وإذ كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وان كان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة من ادلتها او عناصرها المختلفة الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاصها سائغا وان يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما فى اوراق الدعوى ، وكان الاصل انه يتعين على المحكمة الا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة فى اوراق الدعوى ، وليس لها ان تقيم قضائها على امور لا سند لها من التحقيقات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند فى قضائه - ضمن ما استند الى ما لا اصل له فى الاوراق وهو ما يعيبه بما يبطله ، ولا يؤثر فى ذلك ما اورده الحكم من ادلة اخرى اذ الادلة فى المواد الجنائية ضمائم متسلسلة وبالحكمة يكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط احدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الاثر الذى كان لهذا الدليل او الوقوف على ما كانت تنتهى اليه المحكمة لو أنها تفتنت إلى أنه غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة الى الطاعن الثانى والى الطاعن الاول كليهما وكذا ورثة وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ودون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ، ووجه طعن الطاعن الاخر .

الطعن رقم ٩٨٨٦ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيه ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى به نـص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ . لما كان من المقرر أن مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ليست من البيانات التي يجب أن يشتمل عليها ذباجة الحكم ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم توجب إلا أن يشار في الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعنين وجعل الواقعة المستوجبة للعقوبة ، ومؤدى أدلة الثبوت أشار إلى المواد التي أخذ الطاعنين بها بقوله " لذلك وعملا بالمادة ٤٠ / ٣ من قانون الإجراءات الجنائية تعيين معاقبتهم بالمواد ٤٠ / ثانيا وثالثا ، ٤٨ / ١ - ١٢ / ١ ، ١٣ / ١ ، ١٨ ، ١٩ / ح / ١٩ مكررا / هننا من قانون العقوبات " فإن ما أورده الحكم يكفي في بيان مواد القانون الذي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون .

٣. لما كان قانون العقوبات إذ عاقب بمقتضى المادتين ١١٢، ١١٣ الموظف العام أو من في حكمه إذا اختلس شيئا مسلما إليه بحكم وظيفته ، أو استولى بغير حق على مال عام أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة - فقد دُل على إتجاهه إلى التوسع في تحديد مدلول الموظف العام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . و اراد - على ما عدته المادة ١١٩ مكررا

منه - معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو الملحقه بها حكما مهما تنوعت أشكالها , ايا كانت درجة الموظف أو من في حكمها في سلم الوظيفة ، و ايا كان نوع العمل المكلف به ، لا فرق بين الدائم والمؤقت وسواء كان العمل بأجر أو بغير أجر ، طوعية أو جبرا . ولما كان البند (هـ) من هذه المادة قد نص على أن يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها أموالا عامة طبقا للمادة السابقة - وكانت الفقرة (ح) من المادة ١١٩ من القانون المذكور قد نصت على أن المقصود بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا الباب أموال أية جهة ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة في تطبيق أحكام هذا الباب أموال أية جهة ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة.

٤. لما كانت المادة ١٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الهيئات الاهلية لرعاية الشباب والرياضة ، قد نصت على اعتبار الهيئات الاحلية لرعاية الشباب والرياضة - ومنها مراكز الشباب المنصوص عليها في الباب السادس في المواد ٩٨، ٩٩/١٠٠ منه - من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، واعتبار أموالها من الأموال العامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات . ولما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول يعمل بمركز شباب ...، وإن الخزينة التي تم اختلاسها والاستيلاء على ما بها من اموال - كانت في عهده وأنه تسلمها بموجب إيصال مؤرخ وأن الأموال التي تم الاستيلاء وتسليمها تسلمها عليها مملوكة لمركز الشباب المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد استظهر صفة الطاعن الأول الوظيفية ، وأن تسلمه الخزينة كان سبب وظيفته ، وأن الأموال موضوع الاتهام المسند إليه من الأموال العامة .

٥. لما كان من المقرر أنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له ، ومتى ثبت ذلك في حقه ، فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة قيام المتهم من بعد بالتخلص من المال المختلس بأى وجه ، لأن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفي قيامها ، كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت قيام الطاعن الأول باختلاس الخزينة بعهدته بالاشتراك مع الطاعنين الثاني والثالث والاستيلاء على ما بها من مبالغ مالية واقتسامها فيما بينهم وقيامهم بالتخلص من الخزينة الفارغة بالقائها في ترعة المنصورية حيث تم انتشالها بعد أن أرشد عنها الطاعن الثاني ، وكان مما أورده الحكم من ذلك يكفي لتوافر القصد الجنائي لدى الطاعنين .

٦. من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكول إلى تقديره هو حسبما يحل عليه عليه ضميره ويوحى به اجتهاده وتقاليده مهنته .

٧. لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مؤدى أعتراف الطاعنين بالتحقيقات على نحو مفصل حصل ما ورد بمحضر جلسة المحاكمة من أن المتهمين سئلوا عن التهم المسندة إليهم اعترفوا جميعاً بها ، وأن المحكمة سألت المتهم الأول عن الخزينة فقرر أنها بعهدته وأن ثمنها لا يزيد على أربعمائة جنيه فإنه يصح الأخذ بهذا الاعتراف باعتباره حجة على الطاعنين مادامت المحكمة قد اطمأنت إليه .

٨. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يثيروا شيئاً ينعوه في أسباب طعنهم عن بطلان استجوابهم بمحضر الضبط ، فليس لهم من بعد أن يثيروا هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن .

٩. لما كان الطاعنون لم يدفعوا أمام محكمة الموضوع ببطالان القبض و التفتيش لحصولهما قبل الإذن ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها .
١٠. من المقرر أن الدفع بحصول الضبط والتفتيش قبل صدور الإذن يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن أخذنا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها .

١١. لما كان من المقرر أنه إذا كان الفعل الجنائي الذي حصل الاشتراك فيه قد تغير وصفه بالنسبة للفاعل الأصلي بسبب ظرف خاص به ، فإن المتهم بالإشتراك يكون مسئولا على أساس وجود هذا الظرف مادام أنه يعلم ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه يفيد علم الطاعن الثالث بصفة الطاعن الأول الوظيفية وأن المال موضوع الاتهام المسند إليه يعتبر من الأموال العامة ، وتتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاشتراك في الاختلاس والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على مال عام ، التي دان الطاعنين بها ، فإن ما يثيره الطاعن الثالث من أن الواقعة بالنسبة له مجرد سرقة بطريق الكسر لا نتفاء علمه بصفة الطاعن الأول وأن المال موضوع الاتهام مال عام ، لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي أعتقها الحكم وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما أرسمت في وجدانها ، مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب .

١٢. من المقرر أنه ليس أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلا أصليا أو شريكا بل يكفي أن ذلك مستفادا من الوقائع التي اثبتها الحكم ، كما أنه ليس بلام أن يحدد الحكم الأفعال التي اتاها كل مساهم على حده ودوره في الجريمة الى دانه بما مادام قد أثبت في حقه اتفاقه مع باقي المتهمين على ارتكاب الجريمة التي داهم بها ، واتفاق نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن هذا وحده يكفي لتضامنه في المسؤولية الجنائية باعتباره فاعلا أصليا .

١٣ . من المقرر أنه لا مصلحة للطاعن فيما أثاره من أن الحكم لم يبين دور كل متهم وما إذا كان فاعلا أم شريكا ، لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلية هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها طبقا لنص المادة ٤١ من قانون العقوبات .

١٤ . لما كان من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه ، إلا أنها من الغرامات النسبية التي اشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر ، وبالتالي يكون المتهمون ايا كانت صافتهم متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك بأن المشرع في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ألزم بها الجاني بصفة عامة دون تخصيص ، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفا او من في حكمه .

١٥ . لما كان من المقرر أن ضبط الأشياء المختلسة لا شأن له بغرامة النسبية الواجب القضاء بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد حدد المال المستولى عليه بمبلغجنيه مضافا إليه مبلغجنيه ثمن الخزينة التي تم اختلاسها لتصير جملة الغرامة النسبية مبلغجنيه وهو ما قضى به الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

١٦ . لما كان قصارى ما أثبتته المدافع عن الطاعن الثاني بمحضر جلسة المحاكمة هو طلب استعمال الرأفة اذ هو الذي أرشد عن الخزينة ولم يتمسك بطلب الإعفاء من العقاب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقضى أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هو لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقاب إعمالا للمادة ١١٨ مكررا (ب) من قانون العقوبات فليس له من بعد أن يشير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا أن ينعى على الحكم قعوده عن التحدث عنه

المقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بوصف أنهم أولا " المتهم الأول والثاني و الثالث : اشتركوا في اتفاق جنائي القصد منه ارتكاب جنایات اختلاس الخزينة المملوكة لمركز شباب والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على ما بها من مبالغ على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : المتهم الأول : بصفته موظفا عاما " عامل بمركز شباب " اختلس الخزينة المبينة الوصف بالأوراق والمملوكة لجهة عمله سالفه الذكر والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته (٢) بصفته آنفه البيان استولى بغير حق على مبلغ جنيه والمملوكة لجهة عمله سالفه الذكر على النحو المبين بالتحقيقات (٣) بصفته آنفه البيان سهل للمتهمين الثاني والثالث الاستيلاء بغير حق وبنية التملك على مبلغ جنيه والمملوكة لجهة عمله على النحو المبين بالتحقيقات . ثالثا : المتهمان الثاني والثالث : اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة الاختلاس وتسهيل الاستيلاء بأن اتفقا معه على ارتكابها وساعداه بأن قاما بزع الخزينة من المكان المخصص لها ونقلها خارج مركز شباب بواسطة سيارة الثاني واقتسما ما بها من مبالغ والقاهما الأول والثاني عقب ذلك بترعة المنصورية فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . واحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ / ثانيا وثالثا ، ١/٤١ ، ٢-٢/٤٨ ، ١/١١٢ ، ١/١١٣ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١١٩ ، ١١٩ مكررا هـ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ / ٤ من ذات القانون بمعاقتهم بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمهم جميعا على سبيل التضامن مبلغ وقدره ٨٨٤٠٠ جنيه والزامهم متضامنين برد مبلغ ستين جنيها وعزل المتهم الأول من وظيفته .

فقطعن المحكوم. عليه في هذا الحكم بطريق النقض.... الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجرائم الاتفاق الجنائي والاختلاس والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على مال عام والاشتراك في ذلك - قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وراى عليه الاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم خلا من بيان واقعة الدعوى بيانا تتحقق به أركان الجرائم الى دأبهم بها ، كما خلّت ديباجته من نص القانون الذى حكم بموجبه ، لم يستظهر صفة الطاعن الأول الوظيفية ، وكيف أنه تسلم الخزينة بسبب وظيفته ، ولم يتحرر ملكية الدولة للمال المستولى عليه . وأن الطاعن الأول لم يقصد اختلاس الخزينة ولم تتجه نيته إلى تملكها. ، وإنما قصد الاستيلاء على ما بها من اموال وأن المدافعين عن الطاعنين لم يبدوا دفاعا حقيقيا في الدعوى ، وأكتفوا بطلب استعمال الرأفة ، وعول الحكم على اعتراف الطاعنين بمحضر الجلسة ولم يورد مضمونه ، كما عول على اعترافهم بمحضر الضبط رغم أنه وليد استجواب باطل ، ولم يرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحبوسهما قبل صدور الاذن بهما ، وأن الواقعة بالنسبة للطاعن الثالث مجرد سرقة بطريق الكسر لا تنفء علمه بصفة الطاعن الأول الوظيفية وكون المال المستولى عليه يعتبر مالا عاما . ولم يحدد الحكم دون كل من الطاعنين في الجريمة وما إذا كان فاعلا أصليا ام شريكا فيها ، وقضى بتغريمهم متضامنين مبلغ ٨٨٤٠٠ جنيه على خلاف أحكام القانون ، والتفت عن طلب الطاعن الثانى باعفائه من العقاب طبقا لنص المادة ١١٨ مكررا (ب) من قانون العقوبات وإن ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة مستمدة من اقوال شهود الإلبات واعترافات الطاعنين فى التحقيقات وبجلسة المحاكمة ، وهى أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم

يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقع بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ليست من البيانات التي جيب أن تشتمل عليها ديباجة الحكم ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم توجب الا أن يشار في الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبه وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم المسندة الى الطاعنين وحصل الواقعة المستوجبة للعقوبة ، و مؤدى أدلة الثبوت أشار إلى المواد التي أخذ الطاعنين بها بقوله " لذلك وعملا بالمادة ٤/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية تعين معاقبتهم بالمواد ٤٠/٤١ و٤١/٤٨، ١/٤٨-٢، ١/١١٢، ١/١١٣، ١١٨، ١١٩/ح، ١١٩ مكررا/هـ من قانون العقوبات " فبين ما أورده الحكم يكفي في بيان مواد القانون الذي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون . لما كان ذلك ، وكان قانون العقوبات إذ عاقب بمقتضى المادتين ١١٢، ١١٣ الموظف العام أو من في حكمه إذا اختلس شيئا مسلما إليه بحكم وظيفته، أو استولى بغير حق على مال عام أو سهل ذلك لغيرة بابة طريقة- فقد دل على اتجاهه الى التوسيع في تحديد مدلول الموظف العام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، و اراد-على ما عدتة المادة ١١٩ مكررا منة- معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا او الماحقة بما حكما مهما تنوعت اشكالها وايا كانت درجة الموظف او من في حكمة في سلم الوظيفة، وايا كان نوع العمل المكلف به، لافرق بين الدائم والمؤقت وسواء كان العمل باجر او بغير اجر، طواعية او جبر. ولما كان البند (هـ) من هذه المادة قد نص على ان يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب رؤساء واعضاء مجالس الادارة

والمديرون وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها أموالاً عامة طبقاً للمادة السابقة - وكانت الفقرة "ح" من المادة ١١٩ من القانون المذكور قد نصت على أن المقصود بالأموال العامة في تطبيق أحكام هذا الباب - الأموال أية جهة ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة . وكانت المادة ١٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة ، قد نصت على اعتبار الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة - ومنها مراكز الشباب المنصوص عليها في الباب السادس في المواد ٩٨، ٩٩، ١٠٠ منه - من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، واعتبار أموالها من الأموال العامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات . ولما كان الثابت بمعدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول يعمل بمركز شباب وأن الخزينة التي تم اختلاسها والاستيلاء على ما بها من أموال - كانت في عهده وأنه تسلمها بموجب إيصال مؤرخ وأن الأموال التي تم الاستيلاء وتسجيلها عليها مملوكة لمركز الشباب المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد استظهر صفة الطاعن الأول الوظيفية ، وأن تسلمه الخزينة كان بسبب وظيفته ، وأن الأموال موضوع الاتهام المسند إليه من الأموال العامة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر بأنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعده على اعتبار أنه مملوك له ، ومتى ثبت ذلك في حقه ، فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة قيام المتهم مبن بعد التخلص من المال المختلس بأي وجه ، لأن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفي قيامها ، كما أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الحكم النطعون فيه قد أثبت قيام الطاعن الأول باختلاس الخزينة عهده بالاشتراك مع الطاعنين الثاني والثالث والاستيلاء على ما بها من مبالغ مالية واقتسامها فيما بينهم وقيامهم بالتخلص من الخزينة الفارغة بالقائها في ترعة المنصورية حيث تم انتشالها بعد أن أرشد عنها الطاعن الثاني ، وكان ما أورده

الحكم من ذلك يكفي لتوافر القصد الجنائي لدى الطاعنين ، فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان المدافعين عن لهم من بعد أن يثيروا هذا الامر لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعييبا للأجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن . ولما كان الطاعنون لم يدفعوا أمام محكمة الموضوع ببطالان القبض والتفتيش لحصولهما قبل الاذن بهما ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على دفاع لم يثر أمامها ، هذا الى ان المقرر أن الدفع بحصول الضبط والتفتيش قبل صدور الاذن يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الاذن أخذنا منها بالادلة السائغة التي أوردتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه إذا كان الفعل الجنائي الذي حصل الاشتراك فيه قد تغير وصفه بالنسبة للفاعل الاصلى بسبب ظرف خاص به ، فإن المتهم بالاشتراك يكون مسئولاً على أساس وجود هذا الظرف مادام أنه يعلم ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه يفيد علم الطاعن الثالث بصفة الطاعن الأول الوظيفية وان المال موضوع الاتهام المسند إليه يعتبر من الأموال العامة ، وتتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاشتراك في الاختلاس والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على مال عام ، التي دان الطاعنين بها ، فإن ما يثيره الطاعن الثالث من ان الواقعة بالنسبة له مجرد سرقة بطريق الكسر لانتفاء علمه بصفة الطاعن الاول وان المال موضوع الاتهام مال عام ، لا يعدو ان يكون منازعة في الصورة التي اعتنقها الحكم وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها ، مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، ويكون النعى على الحكم في هذا الشأن غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ليس بلازم ان يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلا أصليا أو شريكا بل يكفي ان يكون بلازم ان يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلا أصليا أو شريكا بل يكفي ان يكون مستفادا من الوقائع التي أثبتها الحكم

، كما أنه ليس بلازم ان يحدد الحكم الأفعال التي اتاها كل مساهم على حدة ودوره في الجريمة التي دانه بها مادام قد أثبت في حقه اتفاقه مع باقي المتهمين على ارتكاب الجريمة التي دأهم بها ، واتفاق نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامى الى ذلك - كما هو الحال في الدعوى الطروحة - فإن هذا وحده يكفى لتضامنه في المسؤولية الجنائية باعتباره فاعلا أصليا هذا الى انه لا مصلحة للطاعن الثانى فيما أثاره من أن الحكم لم يبين دور كل متهم وما إذا كان فاعلا أم شريكا ، لكسوة العقوبة المقررة للفاعل الاصلى هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها طبقا لنص المادة ٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وان كان الشارع قد ربط لها حدا ادنى لا يقل عن خمسمائة جنيه ، الا انها من الغرامات النسبية التي اشارت اليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر ، وبالتالي يكون المتهمون أيا كانت صفاتهم متضامين في الالتزام بما مالم ينص القانون على خلافه ، ذلك بان المشرع في المادة ١١٨ من قانون العقوبات الازم بها الجاني بصفة عامة دون تخصيص ، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين او الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفا او من في حكمه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان ضبط الاشياء المختلصة لا شأن له بالغرامة النسبية الواجب القضاء بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد حدد المال المستولى عليه بمبلغجنيه مضافا اليه مبلغجنيه ثمن الخزينة التي تم اختلاسها لتصبح جملة الغرامة النسبية مبلغجنيه وهو ما قضى به الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون . لما كان ذلك ، وكان قصارى ما أثبتته المدافع عن الطاعن الثانى بمحضر جلسة المحاكمة هو طلب استعمال الرأفة اذ هو الذى أرشد عن الخزينة ولم يتمسك يطلب الأعفاء من العقاب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة الموضوع ليست ملزمة بنقص أسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها الا إذا دفع بذلك أمامها ،

فإذا هو لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقاب اعمالا للمادة ١١٨ مكررا(ب) من قانون العقوبات فليس له من بعد ان يثير هذا الاول مرة أمام محكمة النقض ، ولا ان ينعى على الحكم قعوده عن التحدث عنه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٠٣٣٦ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، وجاءت أسبابه خالية من قالة التناقض ، وكان الطاعن لم ينازع في أن لها معينها الصحيح بالأوراق كان ذلك متفقا لحكم القسانون بما يضحى معه منعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد.
٢. لما كانت لعبة "الشيش يش" التي كان يزاوها المحكوم عليهما الأخران بمقهى الطاعن وفي حضرته وتحت سمعه وبصره ، هي من ألعاب القمار المحظور لعبها في الحال العامة طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - في شأن المحال العامة - وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الربح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام او شراب ثمة مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أى شئ آخر يقوم به المال ، فإن مسؤولية الطاعن باعتباره مستغلا للمقهى عن هذه المخالفة تكون قد تحققت على مقتضى المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، سواء أعادت عليه فائدة من وراء المقامرة أم لا .
٣. من المقرر أنه لا يعيب الإجراءات ألا يفصح رجل الضبط القضائي عن مصدر تحرياته او عن وسيلته في التحرى ، إذ إن ذلك لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يعس ذاتيتها .
٤. لا تشرب على المحكمة إن هي لم تجب الطاعن إلى مطلبه ضم حرز المضبوطات وصولا إلى تحديد نوع اللعبة التي كان يزاوها المحكوم عليهما الأخران بمقهى

الطاعن - بفرض إبدائه - بعد أن انتهت في استخلاص صحيح وتدليل سلائغ إلى أنها لعبة "الشيش بيش" المحظور لعبها في المحال العامة .

الوقائع

أهمت النيابة العامة كلا من (١).....(٢).....(٣).....
بوصف أنهم (١) المتهمان الأول والثاني : لعبا القمار في محل عام (٢) المتهم الطاعن :
سمح بلعب القمار في محله وطلبت عقابهم بالمواد ١٩، ١٩، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨ من
القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ ومحكمة جناح طنطا قضت حضوريا عملا بمواد
الالتزام بحبس الطاعن شهرا واحدا مع الشغل كفالة عشرين جنيها وغرامة مائة جنية
ومصادرة الادوات والنقود المضبوطة وغلق المقهى لمدة اسبوعا .
ومحكمة طنطا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غايبا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته
بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وامرت بوقف تنفيذ
عقوبة الحبس . .
--- فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة
العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها في حقه ادلة من شأنها
تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ
فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمضى كان
مجموع ما اورده الحكم - كيما هو الحال فالدعوى المطروحة - كافيا في تفهم الواقعة
باركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، وجاءت اسبابه خالية من قالة

التناقض ، وكان الطاعن لم ينازع في ان لها معينها الصحيح بالاوراق كان ذلك محققا لحكم القانون بما يضحى معه معنى الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت لعبة "الشيش بيش" التي كان يزاولها المحكوم عليهما الأخران بمقهى الطاعن وفي حضرته وتحت سمعه وبصره ، هي من ألعاب القمار المحظور لعبها في المحال العامة طبقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ - في شأن المحال العامة - وقرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ، وكان الريح كما يتحقق في صورة المقامرة على مبلغ من النقود قد يتحقق أيضا في المقامرة على طعام ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى او على أى شئ اخر يقوم بمال ، فإن مسئولية الطاعن باعتباره مستغلا للمقهى عن هذه المخالفة تكون قد تحققت على مقتضى المادة ٣٨ القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، سواء أعادت عليه فائدة من وراء المقامرة ام لا ، وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فقيه في تقديره ، بما يكون معه معنى الطاعن في هذا الشأن ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان ذلك من المقرر إنه لا يعيب الاجراءات ان لا يفصح رجل الضبط الإضيائي عن مصدر تحرياته او عن وسيلته في التحرى ، إذ أن ذلك لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يعس ذاتيتها ، فإن قد أثاره الطاعن في هذا الخصوص - بفرض حصوله - يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان تثريب على المحكمة ان هي لم تجب الطاعن الى مطلبه ضم حسرس المضبوطات وصولا إلى تحديد نوع اللعبة التي كان يزاولها المحكوم عليهما الأخران بمقهى الطاعن - بفرض ابدائه - بعد أن انتهت في استخلص صحيح وتدلil مائغ إلى أنها لعبة "الشيش بيش" المحظر لعبها في المحال العامة ، ويكون معنى الطاعن في هذا الشأن غير مقبول .

ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا التقريير بعدم قبوله .

الطعن رقم ١٢٠٣٥ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة زن مرافعات الدفاع عن الطاعنين دارت حول الوصف الذى اقيمت به الدعوى الجنائية وكانت المحكمة لم تعدل وصف التهمة فى مواجهتها أو تلفت نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل كى يعد دفاعه على أساسه فإن ذلك يعيب إجراءات المحاكمة بما يبطئها - ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة غير مقية بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور وأن من مواجهها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون ، لأن وصف النيابة العامة ليست نهائيا بطبيعته ولينس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تححصها إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم - إلا أنه تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغى التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبنسبها القانون نتيجة إدخال عناصر جديدة تضاف إلى تلك التى اقيمت بها - الدعوى - وتكون قد شملت الحقائق كتعديل التهمة من جريمة اختلاس واشتراك فيه إلى جريمة تسهيل استيلاء واشتراك فيه - فإن هذا التغيير يقتض من المحكمة تنبيه المتهم ومنحه أجلا لتحضر دفاعه إذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهى لم تفعل فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بوصف أنهما : أول : وهو موظف عام سكرتير نيابة أبلس المستند المبين بالزورراق المملوك ل.....والذى وجد فى حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الامناء على الودائع . الثانى اشترك بطريق التحريض والتفاق والمساعدة مع الأول فى اختلاس المستند سالف البيان حرصه . واتفق معه

على نزعه من ملف القضية رقم لسنة جنح قسم واعطائه اياده وساعده بأن أمدته بمستند آخر مزور على غرارته وأودعه في القضية سائلة الذكر فقامت الجريمة بناء على ذلك التحريض والاتفاق. وهذه المساعدة واحالتهما الى محكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠، ٤١، ١١٣/١-٢-٣، ١١٨، ١١٨ مكرر، ١١٩/١ مكررا - أ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزل الاول من وظيفته والزامهما برد المستند المستولى عليه الى صاحبه وبتغريمهما مبلغ ١٧٠٠ جنيه باعتبار أن التهمة إلى الاول تسهيل وإلى الثاني اشتراك فيه .

فطعن المحكوم عليهما في الحكم بطريق النقض.... الخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأهما بجريمتي تسهيل الاستيلاء بغير حق على قائمة المنقولات المملوكة للمجنى عليها والاشتراك فيه قد أنطوى على اخلال بحق الدفاع ، ذلك زفها قدما للمحاكمة بوصف اختلاس . المستند المذكور والاشتراك إلا أن المحكمة انتهت في حكمها الى أن أولهما سهل للآخر - الذي اشترك معه في ذلك - الاستيلاء عليه ، دون زن تلبف يظن الدفاع إلى هذا التعديل . بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أهما : الأول :- وهو موظف عام - سكرتير - اختلس المستند لمبين بالأوراق المملوك ل..... والذي وجد في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع الثاني : اشتراك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع الزول في اختلاس المستند سالف البيان بأن حرصه واتفق معه على نزعه من ملف القضية رقم جنح قسم واعطائه اياده وساعده بأن أمدته بمستند آخر مزور على غرارته

وأودعه في القضية سالف الذكر فتمت الجريمة بناء على لكما التحريض والاتفاق هذه المساعدة . وطلب النيابة العامة عقابهما بالمواد ٤٠، ٤١، ١١٢/١، ١١٨/أ، ١١٨ مكررا /أ من قانون العقوبات ومحكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة بعد أن سمعت الدعوى انتهت بحكمها المطعون فيه إلى ادانة الطاعنين بوصف أنهما الأول : بصفه موظفا - سكرتير جلسة - سهل للمتهم الثاني بغير حق الاستيلاء على قائمة المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالأوراق المملوكة ل..... والمسلمة إلى جهة علمه والمودعه بملف الحجة رقم لسنة وذلك بز ن سلمه القائمة الصحيحة سالفه الذكر ووضع قائمة أخرى بدلا منها الثاني اشترك مع الأول بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن حرضه واتفق معه على ارتكاب وساعده على ذلك بأن قدم إليه قائمة أخرى خلاف القائمة المستولى عليها ووضعها بملف الجنبحة سالفه الذكر للاعتداء بما فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة وأن عقابهما ينطبق على نص المواد ٤٠، ٤١، ١١٣، ١/٢، ٣، ١١٨، ١١٨ مكررا /أ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المرافعات الدفاع عن الطاعنين دارت حول الوصف الذي اقيمت به الدعوى الجنائية وكانت المحكمة لم تعدل وصف التهمة في مواجهتهما أو تلغت نظر الدفاع إلى ما اجرته من تعديل كسى يعد دفاعه على أساسه فإن ذلك يعيب إجراءات المحاكمة بما يبطلها - ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة كما وردت الاسحالة أو التكليف بالحضور وان من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون ، لان وصف النيابة العامة ليس هائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديله متى رأت ان ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم - إلا أنه إذ تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي

أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني نتيجة ادخال عناصر جديدة تضاف إلى تلك التي
أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملت التحقيقات كتعديل التهمة من جريمة اختلاس
واشتراك فيه إلى جريمة تسهيل استيلاء واشترك فيه - فإن هذا التغير يقتضى من
المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بالمادة ٢٠٨
من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهي لم تفعل تكون قد أخلّت بحق الدفاع ،
ويكون حكمها معيبا بالبطلان في الإجراءات بما يوجب نقضه والاعادة وذلك بغير
حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٠٩٩٦ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٩٥ وقد قرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٢ إبريل سنة ١٩٩٥ وقدم مذكرة أسباب طعنه بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٩٥ - ولما كانت المادة ٣٤ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بنى عليها في ظرف ستين يوما من تاريخ الحكم الحضوري ، وكان هذا الميعاد ينتقض بالنسبة للحكم المطعون فيه - في ١١ مايو سنة ١٩٩٥ ، بيد أنه لما كان ذلك اليوم عطلة رسمية باعتباره من أيام عيد الأضحى ومن ثم فإن ميعاد الطاعن يمتد إلى ١٤ من مايو سنة ١٩٩٥ وبذلك فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان قد تما في الميعاد القانوني ، يكون الطعن قد استوفى الشكل في القانون .

٢. من المقرر أن الأحكام لا تلزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها.

٣. من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، وإن لها أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها .

٤. لما كان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه فإن منعى الطاعن في شأن التعويل على أقوال المجنى عليه لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة وهو من إطلاقا ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

٥. لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى في تدليل سائق لا قصور فيه إلى أن الطاعن قد اعتدى على الجنى عليه بأداة صلبة كانت بيده فأحدثت به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة هي انخفاض بقوة إبصار العين وتقدر نحو ٣٥% وإذ كان من المعارف العامة التى لا تحتاج إلى خبرة فنية خاصة أن الاعتداء بجسم صلب - كما هو الشأن فى الأداة المستعملة - سواء كان جزيئاً أو بونية حديد يمكن أن تتخلف عنه العاهة سواء تم الاعتداء بهذا أو ذلك ، وكان من المقرر أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

٦. لما كان الحكم استند فى إثبات التهمة فى حق الطاعن إلى أقوال الجنى عليه وتقرير الطبى الشرعى ولم يعول فى ذلك على ما شهدت به شقيقة الجنى عليه بالتحقيقات - خلافاً لما ذهب إليه الطاعن بأسباب طعنه - فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون غير سديد :

٧. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لمخض الصلح واطرحه بقوله "..... كما تمسك بدلالة إقرار الصلح المقدم منه والذي تضمن إقرار موثقاً من الجنى عليه يفيد تنازله عن حقه المدنى المترتب على تلك الدعوى فإن المحكمة وهى بعد تحديد :- المسئولية الجنائية فى تلك الواقعة المطروحة تلتفت عن هذا التصالح " فإن ما أورده الحكم سائق وكافى لطرح دلالة مخض الصلح المقدم لما هو مقرر من أن الصلح الذى يتم بين الجنى عليه والمتهم لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من الجنى عليه يتضمن عدولاً عن اتهامه ، وهو يدخل فى تقدير محكمة الموضوع وسلطتها فى تجزئة الدليل ، فلها أن تأخذ بما ورد فيه ولها أن تلتفت عنه .

٨. لما كانت إعادة المحاكمة طبقاً للمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ليس مبنياً على تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هى بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فإن لمحكمة الإعادة أن تفصل فى الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ

مما جاء بالحكم الغيابي ، ولها أن تشدد العقوبة أو تخفضها وحكمها في كلتا الحالتين صحيح قانونا ومن ثم فإن ما يشتره الطاعن بشأن العقوبة التي أوقعها الحكم المطعون فيه يكون غير سديد.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه أحدث عمدا بـ..... الاصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد ابصار العين اليسرى والتي قدرت بنحو خمسة وثلاثين في المائة . واحالته الى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وأعيدت محاكمته وقضت تلك المحكمة حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢ من مارس ١٩٩٥ وقد قرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٩٥ وقدم مذكرة أسباب طعنه بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٩٥ - ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بنى عليها في ظرف ستين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه في ١١ مايو سنة ١٩٩٥ ، بيد أنه لما كان ذلك اليوم عطلة رسمية باعتباره من أيام عيد الأضحى ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد إلى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٩٥ وبذلك فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان قد تما في الميعاد القانوني ، ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة أحداث عاهة مستديمة قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه عول في قضائه على أقوال الجنى عليه بالرغم من تعدد رواياته وتناقضها إذ قرر بتحقيقات النيابة العامة أن الطاعن محدث اصابته وشهد أمام المحكمة أنه لا يعرف محدثها ، وقرر بمحضر جمع الاستدلالات ان الادلة المستخدمة جدير وفي تحقيقات النيابة العامة بونية حديد ولم يعن الحكم برفع التناقض ، كما عول في ادائه أيضا على أقوال شقيقة الجنى عليه من ان كلا من الطاعن و تعديا عليه بالضرب مع أن الاصابة واحدة ، وأطرح الحكم محضر الصلح المخرر بين الطرفين رغم أنهما أسرة واحدة ، وأخيرا فإن الحم أضرب به حين قضى بمناسبة إعادة اجراءات محاكمته بعقوبة أشد من التي أوقعها الحكم الغيابي ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستقاة من أقوال الجنى عليه في تحقيقات النيابة العامة وما ثبت من التقرير الطب الشرعى ، وهى أدلة سائغة وكافية في حمل قضائه ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل من أقوال الجنى عليه أن الطاعن اعتدى عليه بالضرب بأداة صلبة كانت بيده على عينه اليسرى فحدثت به اصابته التي استدعت اجراء عملية جراحية ونجم عنها فقد الرؤية بها وإذ كان الطاعن لا يبايع في سلامة اسناد الحكم في هذا الشأن ، وكان من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضائها ، وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعدت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها ، بلى حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه ، وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت إليها ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله

لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا
سائغا لا تناقض فيه - وهو الحال في الدعوى المطروحة ، فإن منعى الطاعن في شأن
التعويل على أقوال المجنى عليه لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير
المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى
محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه
انتهى في تدليل سائغ لا قصور فيه إلى أن الطاعن قد اعتدى على المجنى عليه بأداة
صلبة كانت بيده فأحدثت به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تخلفت لديه
من جرائها عاهة مستديمة هي انخفاض بقوة ابصار العين وتقدير نحو ٣٥% ، وإذا
كان من المعارف العامة التي لا تحتاج إلى خبرة فنية خاصة ان الاعتداء بحسم صلب -
كما هو الشأن في الاداة المستعملة - سواء كان جزييرا أو بولية حديسذ يمكن أن
تتخلف عنه العاهة سواء تم الاعتداء بهذا أو ذاك ، وكان من المقرر أن آلة الاعتداء
ليست من الأركان الجوهرية للجريمة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون
غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استند في اثبات التهمة في حق الطاعن
إلى أقوال المجنى عليه وتقرير الطب الشرعى ، لم يعول في ذلك على ما شهدت به
شقيقة المجنى عليه بالتحقيقات - خلافا لما ذهب إليه الطاعن بأسباب طعنه - فإن النعى
على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه
قد عرض محضر الصلح وأطرحه بقولة "....." كما تمسك بدلالة اقرار الصلح
المقدم منه والذي تضمن اقرار موثقا من المجنى عليه يفيد تنازله عن حقه المدنى المترتب
على تلك الدعوى فإن المحكمة وهى بعد تحديد المسؤولية الجنائية في تلك الواقعة
المطروحة تلتفت عن هذا التصالح "....." وكان ما أورده الحكم سائغا وكافيا
لطرخ دلالة محضر الصلح المقدم . لما هو مقرر من أن الصلح الذى يتم بين المجنى عليه
والمتهم لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليه يتضمن عدولا عن اتهامه ، وهو
يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ، فلها أن تأخذ بما ورده

فيه ولها أن تلتفت عنه . فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك وكانت إعادة المحاكمة طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ليس مبناه تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فإن لمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الغيابي ، ولها أن تشدد العقوبة أو تخفضها وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانونا ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن العقوبة التي أوقعها الحكم المطعون فيه يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

المطعن رقم ٢٢١٢٢ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتضت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . وإذا كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقتها بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلا ثابتا بالأوراق ، فضلا عن أن عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامة الطاعن أو عدم إيراد محدد في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته ففة جدية ما تضمنه من تحريات .

٢. لما كان ما قاله الحكم إستدللا على جدية التحريات من العثور على المخدر بعد التفتيش فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جادة سبقت صدوره .

٣. لما كانت الأدلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفسى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة في الدعوى ، وكان ما أورده الحكم تأسيسا على اقوال شهود الإثبات ومعينة النيابة العامة يسوغ به اطراح دفاع الطاعن سالف الذكر فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون في غير محله ويعد جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤. لما كان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لا اعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ، ولا يلزم ، يتحدث

- الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يكفي للدلالة على قيامه .
٥. من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها .
٦. من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه اطمئنان إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالدلة السانعة التي أوردها .
٧. لما كان لجوء الضابط يوم تحرير محضر تحرياته إلى وكيل النيابة في مكان تواجدته - بمنزله - لا ستصدار الإذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في سلامة إجراءاته .
٨. من المقرر أن للمحكمة أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى اقوالهم أو الرد عليها رداً صريحاً فقضاؤها بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي بينها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .
٩. لما كان الحكم قد استند في إثبات التهمة في حق الطاعن أقوال شهود أثبات ومعاينة النيابة العامة وتقرير تحليل المعمل الكيماوي وقسم الأدلة الجنائية ولم يعول في ذلك على دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات فإن ما يعماه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .
١٠. لما كان الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه أنه كان قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الذخائر المضبوطة مما يستعمل في سلاح نارى لديه مرخصاً له بحيازته أو إحرازه ، فإنه ليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه أولاً - حاز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً " حشيش " في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . ثانياً : حاز ذخائر " عدد ثملنى

عشرة طلقة " مما تستعمل في سلاح نارى مششخن دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو احرازه . واحالته إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٣٨، ٢، ١ لسنة ١٩٨٩، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم واحد الملحق بالمواد ١/٣٠، ٥/٢٦، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسين ألف جنيه عن التهمة الأولى وبالحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر وبتغريمه خمسين جنيها عن التهمة الثانية وبمصادرة المخدر والميزان والطلقات المضبوطة باعتبار أن حيازة المخدر مجردة من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث أن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى حيازة جوهر مخدر ، بغير قصد من القصد المسماة في القانون ، وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا وحيازة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية المششخنة دون أن يكون مرخصا له بحيازتها أو احرازها . قد شابه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال . ذلك بأنه دفع بطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية إستنادا إلى لا يقيم بالممكن الذى اثبتته مستصدر الإذن بمحضه وتم تفتيشه وضبط فيه المضبوطات بل هو مسكن زوجته وأخرى ومن ثم فسلطانه لم يكون مبسوطا عليه بيد أن الحكم أطرح ذلك لأسباب غير سائغة إذ أستند على ضبط المخدر للاستدلال على جدية التحريات وهو ما يسوغ به اطراحه . كما دفع بطلان القبض والتفتيش لخصوصهما قبل الاذن بهما تأسيسا على تلاحق الإجراءات باستصدار الاذن من وكيل النيابة منزلة يوم إجراء التحريات ، وأقوال شهود النفسى بيد أن الحكم ردا على ذلك ردا غير سائغ بمقولة الاطمئنان إلى أدلة الثبوت وما ثبت بدفتر

الأحوال دون أن يورد مؤدى الدليل المستمد من هذا الدفتر ، هذا فضلا عن أن الحكم دان الطاعن بجريمة حيازة ذخائر دون ان يبين ما إذا كان الطاعن مرخصا له بحيازة سلاح نارى من عدمه ، كل ذلك يعيب الحكم ويسوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها استمدها من اقوال شهود الاثبات ومحضر معاينة النيابة العامة لمكان الضبط ومما ورد بتقريرى تحليل المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى وقسم الأدلة الجنائية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يترك الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - واقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فى ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لا يناع الطاعن فى أن لها أصلا ثابتا بالأوراق ، فضلا عن أن عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامة الطاعن أو عدم إirاده محددا فى محضر الاستدلال لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات . فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى محله . اما ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من العثور على المخدر بعسد التفتيش فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد واجه دفاع الطاعن فى أنه لا يقيم فى مكان الضبط الذى تستقل زوجته بما هو كاف لا طراحه مستندا إلى أنها اطمأنت إلى ما قرره شهود الاثبات وما أسفرت عنه معاينة النيابة العامة لمكان الضبط من أن الطاعن يقطن بالعنوان المقصود بالتحريات والذى تم ضبطه وتفتيشه به ،

وكانت الأدلة في المواد الجنائية اقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفسى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقى الادلة القائمة الدعوى ، وكان ما أورده الحكم تأسيسا على أقوال شهود الاثبات ومعاينة النيابة العامة يسوغ به إطراح دفاع الطاعن سالف الذكر فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون في غير محله وبعد جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لا اعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو يكن في حيازته المادية أو كان انحرز للمخدر شخصا غيره ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده . من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يكفي للدلالة على قيامه ، فضلا عن أنه من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما أستقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط تأسيسا على أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلى . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للدبر عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذ منها بالأدلة السائغة التي أوردها . وكانت المحكمة قد عرضت لهذا الدفع وأطرحته برد كاف وسائغ فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لجوء الضابط يوم تحرير محضر تحرياته إلى وكيل النيابة في مكان تواجدته - بمزله - لا استصدار الإذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في سلامة إجراءاته - لما للمحكمة أن تعول على شهود الاثبات وتعرض عن قالة شهود

النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها ردا صريحا ، فقضاؤها بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التي ينتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تسر الأخذ بها ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استند في اثبات التهمة في حق الطاعن إلى أقوال شهود الإثبات ومعاينة النيابة العامة وتقريرى تحليل المعمل الكيماوى وقسم الادلة الجنائية ولم يعول في ذلك على دفتر احوال قسم مكافحة المخدرات فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه أنه كان قد تمسك امام محكمة الموضوع بأن الذخائر المضبوطة مما تستعمل في سلاح نارى لديه مرخصا له بحيازته أو احرازه ، فإنه ليس به أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٥٣٥٤ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر ان أجهزة الفيديو والتلفزيون غير مجرم إحرازها ، وكان نص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الذى يقضى بمصادرة الأدوات والأجهزة و الآلات التى استعملت فى ارتكاب المخالفة إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية .
٢. من المقرر أن المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء المضبوط مجرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة أو لم يستخدم فى ارتكاب الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ما تقدم ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصر على واقعة ضبط المصنف موضوع المخالفة دون استظهار ضبط أجهزة الفيديو والتلفزيون وباقى أشرطة الفيديو والسقى لم تكن محلا للاتهام المائل ، كما أنها لم تستظهر ملكية هذه الأشياء وبيان مالكها وهل هو الطاعن أم شخص آخر ومدى حسن نية الأخير وصلته بالجريمة موضوع الاتهام ، وأن تلك الأجهزة قد استخدمت فى ارتكاب المخالفة أم لا ، وكان قصور الحكم فى هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن فى دعوى الخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه قام بنسخ شرائط فيديو دون حصوله على ترخيص بذلك من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بللواد ٧/١، ٢/١٦

١٨، من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ ومحكمة جناح مصر الجديدة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة . استأنف ومحكمة شمل القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي نيابه عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة نسخ شرائط "فيديو" ترخيص من الجهة المختصة . قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بمعاقبته وبمصادرة أجهزة الفيديو والتلفزيون والشرائط دون أن يبين مالك هذه الأجهزة وما إذا كانت من الأشياء المستخدمة في التقليد وان الشرائط المضبوطة قابلة للتسجيل عليها من عدمه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوت التهمة انتهى الى عقابه بالمواد ١/٧ ، ٢/١٦ ، ١٨، من قانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٥ ، أوقع عليه عقوبة الغرامة مائة جنيه والمصادرة . لما كان ذلك ، وكانت أجهزة الفيديو والتلفزيون غير مجرم إحرازها ، وكان نص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الذى يقضى بمصادرة الادوات والاجهزة والآلات التى استعملت فى ارتكاب المخالفة إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية وكانت المصادرة وجوبا تستلزم ان يكون الشيء المضبوط مجرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا الجريمة أو لم يستخدم فى

ارتكاب الجريمة فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه . لما كان ما تقدم ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصر على واقعة ضبط المصنف موضوع المخالفة دون استظهار ضبط أجهزة الفيديو والتلفزيون وباقي اشربة الفيديو والتي لم تكن محلا للاهام المائل . كما انها لم تستظهر ملكية هذه الأشياء وبيان مالكةا وهسل هو الطاعن أم شخص اخر ومدى حسن نية الخير وصلته بالجريمة موضوع الاقسام ، وأن تلك الأجهزة قد استخدمت في ارتكب المخالفة أم لا ، وكان قصور الحكم في هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم والتقرير برأى فيما يشره الطاعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور الذى له الصدارة ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

الطعن رقم ١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه .
٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال شاهد الإثبات محصلة في أنه " علم منتحرياته السرية أن المتهم يحوز ويحوز المواد المخدرة بقصد الاتجار . فاستصدار إذن من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه وتنفيذ هذا الإذن ضبط معه كيس من البلاستيك يحتوي على مخدر الأفيون ، وأن المتهم اعترف له بإحراز المخدر بقصد الاتجار " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفضل فيها مادام استخلاصه سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان ما أورده الحكم في تحصيله للواقعة وسرده لمؤدي أقوال شاهد الإثبات بما في ذلك اعتراف المتهم له بأنه أحرز المخدر بقصد الاتجار ، كافيًا في إثبات هذا القصد وفي إظهار اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التي أوردتها وأدلتها التي عولت عليها ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .
٣. من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش بعد إيفاء عبء الموضوع بحسب ما يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذًا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها ، وكانت المحكمة قيد عرضت بالدفع الطاعن في هذا الصدد وأطرحته برد يكافئ وسائل ، فإن منعي الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون لا محل له . ولما كان المين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تحقيقا معينا بصدد هذا الدفع له من بعد أن ينعي عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

٤. لما كان الثابت من المفردات المضمومة أن تفتيش الطاعن قد تم تنفيذا لإذن صدر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات الذى قدم إليه ، وقد اشتمل على ما يفيد حيازة الطاعن لمواد مخدرة طبقا لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذى طلب الإذن بإجراء الضبط والتفتيش بما مؤداه أن مصدر الإذن قد اقتنع بجدية تلك التحريات واطمأن إلى كفايتها لتسوية الإذن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالمحضر الذى تتضمنها أسبابا لإذنه ، وفى هذا ما يكفى لاعتبار إذن التفتيش مسببا حسبما تطلبه المشرع فى المادة ٤٤ من الدستور وورده بعد ذلك فى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

٥. لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على دفاع الطاعن بطلان إذن التفتيش لعدم تسببه ، لما هو مقرر من أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان والبعيد عن محجة الصواب .

٦. من المقرر أن تقدير جدية التحريات ودى كفايتها لإصدار إذن التفتيش أمر موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته ، وكان مفاد ما أوردته المحكمة فى ردها على هذا الدفع أنها قد اطمأنت إلى جدية التحريات ورأى فيها ما يكفى لإصدار إذن التفتيش وأقرت سلطة التحقيق على ما ارتأته فى هذا الشأن ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون لا محل له .

٧. لما كان الحكم قد اثبت فى مدوناته أن ضابط الواقعة قد استصدر إذنا من النيابة العامة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يحوز ويحوز جواهر مخدرة وتمكن من ضبطه حيث عثر معه على الجوهر المخدر المضبوط فإن مفهوم ذلك أن الإذن قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو غير

واقعة و يكون الحكم فيما انتهى إليه من إطراح الدفع المبدى عن الطاعن في هذا الشأن قد أصاب صحيح القانون .

٨. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يسؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٩. من المقرر أن وزن أقوال الشهود الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم معقولية الواقعة كما جاءت بأقوال الضابط إنما ينحل إلى جدل موضوعى في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

١٠. لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن اثار أن هناك خلافا بين الطاعن وبين أحد رجال الشرطة السريين دون أن يوضح في مرافعته مرماه من هذا الدفاع ، ومن ثم فلا تشريب على المحكمة إن هي التفتت عنه ولم ترد عليه ولم تعن بتحقيقه .

١١. من المقرر أنه من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام المحكمة وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أنه بعد مرافعة المدافع عن الطاعن وقبل قفل باب المرافعة والنطق بالحكم ، استعملت المحكمة من الجدول عن الجناية رقم مركز قنا تبين لها أن صحة رقم الجناية هو مركز قنا وموضوعها الاتجار في جواهر

الحشيش المخدر. وأنها حفظت ضد الطاعن لعدم كفاية الأدلة ، فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد اتخذت هذا الإجراء في حضور الطاعن ومحاميه ، ويضحي منعاه على الحكم في هذا الصدد ولا محل له .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "أفيون" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وأحالته إلى محكمة جنايات قنا لمعاقبته طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١، ٢، ٧، ١/٣٤، ١/٣٦، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٩ من القسم الثاني من الجدول الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه أئة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.... الخ.

الحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر "أفيون" بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال وانطوى على بطلان في الإجراءات . ذلك بأن الحكم لم يعن بيان مؤدى الدليل المستمد من تقرير التحليل الذى استند إليه في إدانة الطاعن . ولم يورد الدليل على توافر قصد الاتجار لديه . والتفت عن دفاعه بعدم توافره . هذا إلى أن المدافع عنه يبطلان القبض والتفتيش لخصوصهما قبل صدور إذن النيابة العامة إلا أن المحكمة أظاحت هذا الدفع بما لا يسوغ ولم تعن بتحقيقه . كما دفع ببطلان الإذن بالتفتيش لعدم تسيبه ، ولعدم جدية التحريات ، ولصدوره عن جريمة غير واقعة إلا

أن الحكم لم يحط بحقيقة هذا الدفع ولم يعرض للرد عليه في شقيه الأول والثالث ورد على الشق الثاني منه بما لا يتفق وصحيح القانون . ولم يعرض لدفاعه بعدم معقولية الواقعة ووجود خلافات بينه وبين أحد رجال الشرطة السريين . وأخيرا فإن المحكمة استعلمت من الجدول عن الجناية التي اُشار إليها ضابط الواقعة بمحضر ضبطه بأن الطاعن سبق اتهامه فيها وكان ذلك في غيبة الطاعن ودفاعه . وذلك كله يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى تقرير المعامل الكيماوية وبرز ما جاء به من ثبوت أن المادة المضبوطة لمخدر الأفيون وهو بيان كاف للدلالة على أن المادة المضبوطة مع الطاعن هي لذلك المخدر ، وكان من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل اجزائه . ومن ثم ينتفى عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال شاهد الإثبات محصله " في أنه علمنا من تحرياته السرية أن المتهم يحوز ويحزر المواد المخدرة بقصد الاتجار ، فاستصدر إذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه وتنفيذ هذا الإذن ضبط معه كيسا من البلاستيك يحتوي على مخدر الأفيون ، وأن المتهم اعترف له بإحراز المخدر بقصد الاتجار . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها مادام استخلاصه سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان ما أورده الحكم في تحصيله للواقعة وسرده لمؤدعي أقوال شاهد الإثبات بما في ذلك اعتراف المتهم له بأنها أحرز المخدر بقصد الاتجار ، كافيا في إثبات هذا القصد وفي إظهار اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التي أوردتها وأدلتها التي عولت عليها ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما

كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذنا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها ، وكانت المحكمة قد عرضت للدفع الطاعن في هذا الصدد واطرحته برد كاف سائغ ، فإن معنى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون ولا محل له . ولما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تحقيقا معيناً بصدور هذا الدفع ، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن تفتيش الطاعن قد تم تنفيذا لإذن صدر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات الذي قدم إليه ، وقد اشتمل على ما يفيد حيازة الطاعن لمواد مخدرة طبقا لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الإذن بإجراء الضبط والتفتيش بما مؤداه أن مصدر الإذن قد اتسع بجديته تلك التحريات واطمأن إلى كفايتها لتسوية الإذن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالمحضر الذي تضمنها أسباب لإذنه ، وفي هذا ما يكفي لاعتبار إذن التفتيش مسببا حسيما تطلبه المشرع في المادة ٤٤ من الدستور وررده بعد ذلك في المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ . ولا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه التفتاته عن الرد على دفاع الطاعن بطلان إذن التفتيش لعدم تسببه ، لما هو مقرر من أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع ظاهرا البطلان والبعيد عن محجة الصواب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات ومدى كفايتها لإصدار إذن التفتيش أمر موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ولما كانت المحكمة قد سوغت المر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقت ، وكان مفاد ما أوردته المحكمة في ردها على هذا الدفع أنها قد اطمأنت إلى جدية التحريات ورأت فيها ما يكفي لإصدار إذن التفتيش واقرت سلطة التحقيق على ما ارتأته في هذا الشأن ، فإن

ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في مدوناته أن ضابط الواقعة قد استصدر إذنًا من النيابة العامة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يحوز ويحوز جواهر مخدرة وتمكن من ضبطه حيث عثر معه على الجوهر المخدر المضبوط فإن مفهوم ذلك أن الإذن قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من قمارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو غير واقعة ويكون الحكم فيما انتهى إليه من إطراح الدفع المبدى من الطاعن في هذا الشأن قد أصاب ضحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى اقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم معقولية الواقعة كما جاءت بأقوال الضابط إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار أن هناك خلافا بين الطاعن وبين أحد رجال الشرطة السويين دون أن يوضح في مرافعته مرماه من هذا الدفاع ، ومن ثم فلا تثير على المحكمة إن هي التفتت عنه ولم ترد عليه ولم تعن بتحقيقه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام محكمة وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أنه بعد مرافعة المدافع عن

الطاعن وقبل قفل باب المرافعة والنطق بالحكم ، استعلمت المحكمة من الجدول عن
الجناية رقم مركزنا تبين لها أن صحة رقم الجناية هو مركزنا
وموضوعها الاتجار في جوهر الحشيش المخدر، وأنها حفظت ضد الطاعن لعدم كفاية
الأدلة ، فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد اتخذت هذا الإجراء في حضور الطاعن ومحاميه
، ويضحى منعه على الحكم في هذا الصدد ولا محل له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن
برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢١٥٣٦ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

لما كان الطاعن سبق أن قدم طعنا بالنقض عن ذات الحكم المطعون فيه قيد برقم وقضى فيه بجلسة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة وبجلسة حكمت محكمة الإعادة - محكمة جنايات المنصورة - حضوريا بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات فطعت النيابة العامة عن ذات الحكم وقيد برقم وقضى فيه بجلسة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع وبجلسة حكمت محكمة النقض حضوريا - معاقبة الطاعن - بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عشرة سنة عما أسند إليه فعاود الطاعن الطعن للمرة الثانية عن ذات الحكم بتاريخ وأودع أسباب طعنه بتاريخ لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجرح ، بما مفاده أن الأحكام الصادرة من محكمة النقض هي أحكام باتة غير جائزة الطعن فيها ، وبما تنقضي الدعوى الجنائية ، ولا يجوز معاودة نظرها أمام القضاء مرة أخرى ، لأن الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة من محكمة النقض عند الفصل في موضوع الدعوى الجنائية بعد نقض الحكم للمرة الثانية - شأنه كسائر الأحكام الباتة - هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز الطعن .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه وآخرون - سبق الحكم عليهم - سرفسوا النقود المبينة قدرا بالتحقيقات والمملوكة وآخر بطريق الإكراه الواقع عليه

بأن استدرجوه لركوب سيارة يستقلونها وانتحل صفة ضابط مباحث والثاني رقيب للشرطة وقام الأخير بتفتيشه بهذه الصفة واستولى على المبلغ السالف البيان ثم طعنه بمطواة وقد ترك الإكراه أثرا بالجنح عليه هو أصابته الموصوفة بالتقرير الطبي حالة كونه يعمل سلاحا ظاهرا "مطواة" وكان ذلك في إحدى وسائل النقل البرية . ثانيا : تداخل في وظيفة عمومية بأن ادعى أنه ضابط مباحث وأن الثاني رقيب شرطة دون أن يكون لهما صفة رسمية من الحكومة ، وأحالته إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٣٢، ٣١٤، ٣١٥، ١/٣، ٢، ٣، ١٥٥ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما أسند عليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض - قيد بجداولها برقم القضائية وقضت هذه المحكمة - محكمة النقض - بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات المنصورة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة الإعادة - بميزة أخرى - قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٥٥، ٣٣٦ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ٣٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن مع الأشغال لمدة ثلاث سنوات فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض - للمرة الثانية - قيد بجداولها برقم القضائية وقضت هذه المحكمة - محكمة النقض - بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع ، وقضت هذه المحكمة بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن سبق أن قدم طعنا بالنقض عن ذات الحكم المطعون فيه قيد برقم وقضى فيه بجلسة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة وبجلسة حكمت محكمة الإعادة -

محكمة جنايات المنصورة - حضوريا بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات ، فطعنت النيابة العامة عن ذات الحكم وقيد برقم وقضى فيه بجلسة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع وبجلسة حكمت محكمة النقض حضوريا - بمعاقبة الطاعن - بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عما أسند إليه فعاود الطاعن الطعن للمرة الثانية عن ذات الحكم بتاريخ وأودع أسباب طعنه بتاريخ لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت حق الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح مما مفاده أن الأحكام الصادرة من محكمة النقض هي أحكام باثة غير جائز الطعن فيه ، وبها تنقضى الدعوى الجنائية ، ولا يجوز معاودة نظرها أمام القضاء مرة أخرى ، لأن الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة من محكمة النقض - عند الفصل في موضوع الدعوى الجنائية بعد نقض الحكم للمرة الثانية - شأنه كسائر الأحكام الباثة - هو عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها - ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز الطعن

الطعن رقم ١٤٩٠٥ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

لما كان البن من الاطلاع على الحكم الابتدائي أن رئيس المحكمة وقع صفحته الأولى والثانية ولم يوقع صفحته الثالثة والأخيرة المشتملة على باقى أسبابه ومنطوقة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توقيع القاضى على ورقة الحكم الذى أصدره يعد شرطاً لقيامه . إذ إن ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبناءه على الأسباب التى اقيم عليها ولما كانت ورقة الحكم الابتدائي المتضمنة باقى أسبابه ومنطوقة قد خلت من توقيع رئيس المحكمة فإنها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته ، ويجعله فى حكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنه من بيانات وأسباب لا وجود لها قانوناً . وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فإنه يتعبر وكأنه خال من الأسباب مما يعيبه .

الوقائع

أقامت النيابة العامة الطاعن-، أولاً : تسبب خطأ فى إصابة وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة تنجم عنها الخطر فصدم بها الجنى عليه ونجم عن ذلك حدوث إصابته المينة بالتقرير الطبى ونكل عن مساعدته مع تمكنه من ذلك . ثانياً : وهو- قائد سيارة وقع منه حادث نشأ عنه إصابة الجنى عليه لم يتهم بأمره ولم يبلغ أقرب رجل شرطة أو اسعاف بالحادث فور وقوعه . ثالثاً- فقد سيطرة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وطلبت عقابه- بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات- . والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٤ ، ٦٧٤ ، ٦/٧٤ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠ ، والمادتين ١١٦ ، ٢ من اللائحة التنفيذية . وادعى الجنى عليه مدنياً قبل المتهم بطلب الزامه أن يؤدي- له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل

التعويض المؤقت . ومحكمة جنح بنها قضت حضوريا عملا بمواد الاقحام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لإيقاف التنفيذ وإلزامه أن يؤدي للمدعى بالحقوق المنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة بنها الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتفريم المتهم خمسين جنيها والتأيد فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ المحامي عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان لخلو الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من توقيع رئيس المحكمة التي أصدرته مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أن رئيس المحكمة وقع صفحته الأولى والثانية ولم يوقع صفحته الثالثة والأخيرة المشتملة على باقي أسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم السدي اصداره يعد شرطا لقيامه ، إذ ان ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها ولما كانت ورقة الحكم الابتدائي المتضمنة باقي أسبابه ومنطوقه قد خلت من توقيع رئيس المحكمة فإنها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته ، ويجعله في حكم المعلوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنه من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٢

١. من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وان يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها .
٢. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة .
٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر بغير قصد من القصد المسماة المسندة إلى الطاعن ، وأورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة كما سلف بيانه فإنه ينحصر عن الحكم قالة القصور .
٤. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي وكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ؛ وأن تقدير لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان سمية وشكل الطاعن وصناعته طالما أن الشخص المقصود بالإذن ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلا ثابتا في الأوراق .
٥. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية وأطرحه في قوله ، لما كان ذلك ، ويكون من المقرر أن كل ما يشترط لصحة إذن النيابة بالتفتيش هو أن يكون رجل الضبط قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص

بقدر يبرر التعرض لحريته أو لحرية مسكنه بالتفتيش في سبيل كشف اتصاله بالجريمة وكان البين من محضر التحريات ان محزره قد أثبت به أن التحريات السرية قد توصلت إلى أن المتهم يحوز ويحوز المواد المخدرة وقد أكدت المراقبة صحة ذلك فإن مفهوم ذلك أن هناك جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها ويكون الإذن بالتفتيش قد صدر صحيحا لضبط جريمة واقعة بالفعل وليس عن جريمة مستقبلية ، وليس في تراخي الضابط في تنفيذ إذن التفتيش إلى نهاية فترة الإذن به دليل - كما يزعم المتهم - على عدم قيام الجريمة حين أصدرت النيابة الإذن - إذ ليس في القانون ما يوجب تنفيذ الإذن بالتفتيش فور صدوره فلرجل الضبطية القضائية المنتدب لإجراء التفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً مادام أن ذلك قد تم في خلال الفترة المحددة بالإذن ويكون هذا الدفع لا أساس له متعينا رفضه كذلك ، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، وإذا انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٦. لما كان الطاعن لا ينازع في صفة مصدر الإذن بل أن البادى في دفاعه أنه سلم بأن الإذن قد صدر من النيابة العامة ، ولما كان الأصل في الإجراءات الصحيحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته في حدود اختصاصه. " لما كان ما تقدم ، وكان النعى في حقيقته واردا على مجرد شكل التوقيع في حد ذاته بأنه غير مقروء ، فإنه لا يعيب الإذن مادام أنه موقوع عليه فعلا بمن أصدره ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم في رده على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من توقيع مقروء هذا النظر ، وإذا كان الطاعن لا ينازع في أن ما أوردته الحكم في هذا الخصوص له معينه الصحيح من الأوراق ، فإن ما يثيره في هذا النعى يضحى ولا محل له .

٧. لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجب لقبول وجه الطعن ان يكون واضحاً محدداً ، وكان النعى على الحكم بدعوى عدم إيراد أقوال الشاهد الثاني والإحالة بالنسبة لأقواله إلى أقوال الشاهد الأول ، رغم تناقض أقوالهما قد جاء خلوا من تحديد مواطن هذا الاختلاف ، فإن النعى بهذا يكون غير مقبول .

٨. من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك أن المحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وفي عدن اد اد المحكمة لهذه التفاصيل ما يفيد إطراحها . . .

٩. لما كان مناط المسؤولية في حالي إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأي صورة عن - علم وإرادة - أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك - والاختصاص - ولو لم يتحقق الحيازة المادية .

١٠. لما كان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة يتحقق - بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكان ما استند - إليه الحكم من أقوال شاهدي الإثبات - في معرض الرد على دفاع الطاعن - بانتفاء مسؤوليته عن جريمة وحيازة المخدر من أن المتهم تم ضبطه بمسكنه محرزاً لكمية من المخدر المضبوط ولقافة بتابلوه السيارة بعد أن قدم لهم مفتاح السيارة ، يسوغ به الاستدلال على حيازته للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه ، ويعتد كافياً في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وفي دحض ما أثاره من شيوخ التهمة ، فإن ما ينهه الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

١١ . من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، و أن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستند إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق .

١٢ . من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترلة المتزلة التي تراها وتقديرها التقدير السبدي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

١٣ . لما كان ما يثيره الطاعن من التفات المحكمة عما أبداه في شأن مكان ضبطه المؤبد بأقوال شهود نفى مردودا بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تشق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها ، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ، ومن ثم فإن النعي في هذا الشأن يكون غير سديد .

١٤ . لما كان من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم إطراحه المستندات الرسمية والتي تساند إليها الطاعن للتدليل على استحالة حدوث الواقعة كمسا صورها شاهدا الإثبات . ذلك أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل والمنطق أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

١٥ . لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى أقوال شاهدة الإثبات ولم يشر إلى معاينة النيابة لمكان الضبط في سياق أسبابه ، ومن ثم يكون ما أثاره الطاعن من تعارض بينهما وبين أقوال شاهد الإثبات على غير سند .

١٦ . من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة .

١٧ . لما كان ما يثيره الطاعن من تشكيك في أقوال شاهدة الإثبات وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي تستوجب ردا صريحا من الحكم بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

١٨ . لما كان ما يثيره الطاعن من وجود عبث بالإخراز إن هو إلا جدلا في تقدير الدليل المستعمل من أقوال شهود الواقعة ومن عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من إطلاقها وتكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا محل له .

١٩ . لما كان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجرر بالمادة المخدرة وإن أورد على لسان الضابطين شاهدة الإثبات أن الطاعن يتجرر بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق ، وإذ أورد بعد ذلك ما قصد إليه في اقتناعه من عدم

توافق قصد الاتجار أو التعاطي في حق الطاعن ، فإن ذلك يكون استخلاصا موضوعيا للقصد من الحيازة ينأى عن قالة التناقض في التسييب ، ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يشتهه بعضها الآخر ، ولا يعرف أى من الأمرين قصدته المحكمة وهو ما لم يترد الحكم فيه ومن ثم كان هذا المنع غير نسيد .

٢٠ . لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم ، وإذ كانت الواقعة المادية التى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة حيازة الجوهر المخدر هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافق قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة ، دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت حيازة الطاعن للمخدر مجردا عن أى من القصور - الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى - لا يستلزم لفت نظر الدفاع أو يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا محل له .

٢١ . لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغريمه مائة ألف جنيه وبمصادرة السيارة والمخدر بنوعيه عما أسند إليه فإنه لا مصلحة له مما ينهه على الحكم بالنسبة لجريمة حيازة الأقراص المخدرة من أنه أضر به حين اعتبرها مجردة من القصور عما كانت عليه من أنه حازها بقصد التعاطي ، مادام البين من مدونات الحكم أنه طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن الجريمتين اللتين دانه بهما تدخل فى حدود

العقوبة المقررة لجريمة حيازة مخدر الهيروين بغير قصد من القصد ويكف ما يشتره الطاعن في هذا الضدد لا محل له .

٢٢ . لما كان من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، ولما كانت المحكمة قد أوقعت بالطعن العقوبة المقررة قانونا فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

٢٣ . من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلاال ؛ إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته اطمئنانا منها للأدلة التي عولت عليها في الإدانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : حاز وأحز بقصد الاتجار مخدرا "هيروين" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وحال كونه عائدا . ثانيا : حاز بقصد التعاطي مادة (فلونتيرأ زيبام) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحاله إلى محكمة بجنتيات الإسكندرية لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/٢٧، ١/٢٤، ١/٤٢ من القانون رقم ١٩٦٠- لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٢ من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق والبند ٢ من الجدول الثالث الملحق مع أعمال ٢٠٠٠ المادتين ١٧، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال المؤبدة وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدرين المضبوطين باعتبار أن الإحتراز والحيازة كانا مجردين من القصد .

فطعن كل من المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض (وقيدت بجدولها برقم لسنة.....ق) ومحكمة النقض قضت بقبول طعن النيابة العامة والمحكوم عليه شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنايات الإسكندرية لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة الإعادة - هيئة مغايرة - قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٧، ٢/١، ١/٢٧، ٣٨، ١/٤٢، ١/٤٥ من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند (٢) من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأخير وبند ٢ من الجدول الثالث المعدل بقرار وزير الصحة ٨٩ لسنة ١٩٨٩ مع أعمال المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة السيارة والمخدر لمضبوطين باعتبار أن الاحراز والحيازة مجردين من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم - للمرة الثانية - بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمي إحرار جوهريين مخدرين بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمتين اللتين دانه بهما والظروف التي وقعت فيها ولم يورد مؤدى الأدلة التي عول عليها في قضائه بالإدانة ، كما أن المدافع عنه دفع بطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية لخلوه من بيان سمة الطاعن وشكله وعمله ، ولصدوره عن جريمة مستقبلية إلا أن الحكم رد على الدافعين برد غير سائغ ، كما قام دفاعه أساسا على أن الإذن بالتفتيش ذيل بتوقيع غير واضح يتعذر قراءته ومعرفة اسم صاحبه ومصدره بما يجعله منعما لا اثر له و ذلك لعدم الاستدلال على من وقع عليه بيد أن الحكم رفض هذا

الدفع بما لا يصلح ، وعول في قضائع على اقوال الرائد دون أن يسرد مضمونها واكتفى في بيانها بالإحالة إلى أقوال رغم اختلاف أقوالهما ، كما أنه أثار دفاعا مؤداه أن مكان الضبط في كل من المنزل والسيارة لا يخضع لسيطرته الكاملة لمشاركة آخرين له في المنزل ولوجود سائق للسيارة وقد اطرح الحكم هذا الدفاع بما لا يسوغ فضلا عن أن الحكم عول على اقوال شهود الإثبات التي ذهبت إلى أن الطاعن ضبط بمسكنه والتفتت عن دفاعه القائم على أنه ضبط في سيارته بالطريق العام وأيده في ذلك شاهدان مدعما ذلك بمستندات لبيان استحالة حدوث الواقعة كما تم تصويرها ، فضلا عن التناقض والاختلاف بين ما قرره شاهدي الإثبات وما ثبت من معاينة النيابة العامة بشأن مسكن الطاعن ، مما يؤكد تلفيق الاتهام لوجود خصومة بين الطاعن ورجال الضبط ، كما أقام دفاعه على أن ما تم ضبطه يخالف ما تم تحريزه بما يفيد أن العبث قد لحق بالأحراز ، هذا إلى أن الحكم في تحصيله للواقعة ولأقوال الرائد أثبت أن تحرياته دلت على أن لطاعن يتجوز في المواد المخدرة ثم انتهى إلى أن الأوراق خللت من دليل يقيني على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن ، وعدلت وصف التهمة المسندة إليه من حيازة بقصد الاتجار إلى حيازة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون أن تلفت نظره لذلك ، هذا إلى أن الحكم أضرب به حين اعتبر أن حيازته للأقراص المخدرة حيازة مجردة إذ أن عقوبتها مغلظة عن الحيازة بقصد التعاطي ، وأخيرا فلم يعمل في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " أن التحريسات السرية التي قام بها الرالدين و الضابطين بمكتب مكافحة المخدرات بالإسكندرية قد توصلت إلى أن المتهم وشهرته يحوز ويحوز المواد المخدرة ويقوم بتخزينها بمسكنه وسيارته المرشدين رقم ملاكى الإسكندرية فاستصدر إذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه

والسيارة المذكورة ونفاذا لهذا الإذن انتقلا بتاريخ إلى مسكن المتهم حيث تم ضبطه وضبط مية من مخدر الهيروين واقراص الفلوريترا زيبام ، وبفتيش السيارة المذكورة عثر على كمية من مخدر الهيروين بداخل تابله السيارة ، وبمواجهة المتهم بما كشف عنه التفتيش أقر بإحرازه وحيازته للمواد المخدرة المذكورة ، وقد ثبت بتقرير المعامل الكيماوية أن المخدر المضبوط الول مخدر الهيروين وتزن الكمية التي تم ضبطها بمسكن المتهم قائما ٢٤٤ جرام ويزن المضبوط بالسيارة قائما ٥,٥٧ جرام وأن الأقراص المضبوطة تحتوى على مادة فلوريترا زيبام المدرجة بالجدول الثالث المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ ودلل الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن على أدلة مستقاة من اقوال الضابطينو..... وما ورد بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى عن المادة المضبوطة . لما كان ذلك ، وكلن من المقرر أن القانون قد أوجب على كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التى استخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها . ولم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر بغير قصد من القصد المسماة المسندة إلى الطاعن ، اورد مؤدى الأدلة التى استخلص منها الإدانة كما سلف ببيانه فإنه ينحسر عن الحكم قالة القصور فى التسيب ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية ورد عليه فى قوله " وحيث أنه عن الدفع ببطلان إذن التفتيش لابتنائه على تحريات غير جدية خلت من تحديد سمته وشكله وعمله فمردود عليه أن الأصل أن تقدير جدية التحريات والظروف التى تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف ورقابة محكمة الموضوع ، وكان الثابت أن النيابة العامة قد

اطمأنت إلى جدية التحريات التي ضمنها الشاهد الأول محضره من أن المتهم يحوزه ويحوز المواد المخدرة ، كما أن المحكمة تشاركها في اطمئنانها إلى جدية تلك التحريات ومن ثم يكون إذن النيابة العامة قد صدر صحيحا في نطاق الحدود التي رسمها القانون ، هذا ولا ينال من سلامة الإذن بالتفتيش و لا من جدية التحريات التي ابتنى عليها خلوه من وصف المأذون بتفتيشه وسمته وصناعته مادام أن المتهم هو المقصود بذاته بإذن التفتيش وهو ما لا ينازع فيه المتهم ، ومن ثم فإن هذا الدفع يكون غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون متعينا رفضه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن تحت إشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان سمة وشكل الطاعن وصناعته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلا ثابتا في الأوراق فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ، اطرحه في قوله " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة إذن النيابة بالتفتيش هو أن يكون رجل الضبط قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر التعرض لحرية أو حرية مسكنه بالتفتيش في سبيل كشف اتصاله بالجريمة وكان البين من محضر التحريات ، محرره قد اثبت به أن التحريات السرية قد توصلت إلى أن المتهم يحوز ويحوز المواد المخدرة وقد أكدت المراقبة صحة ذلك فإن مفهوم ذلك أن هناك جريمة تحقق وقوعها من مقارفها ويكون الإذن بالتفتيش قد صدر صحيحا لضبط جريمة واقعة بالفعل وليس عن جريمة مستقبلية ، وليس في تراخي الضابط في تنفيذ إذن التفتيش إلى نهاية فترة الإذن به دليل

- كما يزعم المتهم - على قيام الجريمة حين أصدرت النيابة الإذن - إذ ليس في القانون ما يوجب تنفيذ الإذن بالتفتيش فور صدوره فلرجل الضبطية القضائية المنتدب لإجراء التفتيش تخير الظروف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً مادام أن ذلك قد تم في خلال الفترة المحددة بالإذن ويكون هذا الدفع لا أساس له متعينا رفضه كذلك " فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر بضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارنها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، وإذا انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صفة مصدر الإذن بل أن البادئ في دفاعه أنه سلم بأن الإذن قد صدر من النيابة العامة ، ولما كان الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أموالاً وظيفته في حدود اختصاصه ، لما كان ما تقدم ، وكان النعى في حقيقته وارداً على مجرد شكل التوقيع في حد ذاته بأنه غير مقروء ، فإنه لا يعيب الإذن مادام أنه موقع فعلاً ممن أصدره ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم في رده مادام أنه موقع عليه فعلاً ممن أصدره ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم في رده على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من توقيع مقروء هذا النظر ، وإذا كان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم في هذا الخصوص له معينه الصحيح من الأوراق ، فإن ما يثيره في هذا المنع يضحى ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً ، وكان النعى على الحكم بدعوى إيراد أقوال الشاخذ الثاني والإحالة بالنسبة لأقواله إلى أقوال البشاهد الأول رغم تناقض أقوالهما قد جاء مخلواً من تحديد مواطن هذا الاختلاف ، فإن النعى بهذا يكون غير مقبول ، هذا فضلاً عن أنه من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم

يوردها الحكم ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ماعداه ، وفي عدم إيراد المحكمة لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحها لها . لما كان ذلك ، وكان مناط المسؤولية في حالات إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدرة اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأى صورة عن علم وإرادة ، إما بحيازة المخدر مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة يتحقق بعلم المخرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوزة من المواد المخدرة ، وكان ما استند إليه الحكم من أقوال شاهدي الإثبات - في معرض الرد على دفاع الطاعن بانتفاء مسئوليته عن جريمة حيازة المخدر من أن المتهم تم ضبطه بمسكنه محزرا لكمية من المخدر المضبوط ولقافة بتابلوه السيارة بعد أن قدم لهم مفتاح السيارة ، يسوغ به الاستدلال على حيازته للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه ، يوعد كافيا في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وفي دحض ما اثاره من شيوع التهمة ، لإن ما ينعا الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تعمله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة ، فإن النعى على الحكم بالالتفات عما اثاره الطاعن من أنه ضبط بسيارته وليس بمسكنه يكون غير مقبول .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من التفات المحكمة عما أبداه في شأن مكان ضبطه المؤيد بأقوال شهود نفى مردودا بما هو مقرر من أن محكمة الموضوع كـامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها ، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ، ومن ثم فإن النعي في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضا أنه لا ينال من سلامة الحكم اطراحه المستندات الرسمية والتي تساند إليها الطاعن للتدليل على استحالة حدوث الواقعة كما صورها شاهدا الإثبات . ذلك أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل والمنطق أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن استند في إدانة الطاعن إلى أقوال شاهدي الإثبات ولم يشير إلى معاينة النيابة لمكان الضبط في سياق أسبابه ، ومن ثم يكون ما أثاره الطاعن عن تعارض بينها وبين أقوال شاهد الإثبات على غير سند . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليهما من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله الميزة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه ، ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، وكان ما يثيره الطاعن من تشكيك في أقوال شاهدي الإثبات وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي تستوجب ردا صريحا

من الحكم بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لاي عدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لايجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من وجود عبث بالإحراز أن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من اقوال شهود الواقعة ومن عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في تقدير الدليل وهو من اطلاقا قتل ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة وان أورد على لسان الضابطين شاهدي الإثبات أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق ، وإذ ورد بعد ذلك ما قيد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار أو التعاطي في حق الطاعن ، فإن ذلك يكون استخلاصا موضوعيا للقصد من الحيازة ينأى عن قالة التناقض في التسبيب ، ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفسى بعضها ما يثبت البعض الآخر ، ولا يعرف أى من الأمرين قصده المحكمة وهو ما لم يترد الحكم فيه ومن ثم كان هذا المنعى غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته . وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم ، وإذ كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة حيازة الجوهر المخدر هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه اساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاده هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة ، دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الذي تزلست

إليه المحكمة في هذا التطاق حين اعتبرت حيازة الطاعن للمخدر مجردا عن أى من القصد - الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى - لا يستلزم لفت نظر الدافع - ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا محل له ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتهريبه مائة ألف جنيه ومصادرة السيارة والمخدر بتوعيه أسند إليه ، فإنه لا مصلحة له مما ينعاه على الحكم بالنسبة لجريمة حيازة الأقراص المخدرة من أنه أضرب به حين اعتبرها مجردة من القصد عما كانت عليه من أنه حازها بقصد التعاطى ، مادام البين من مدونات الحكم أنه طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن الجريمتين اللتين دانه بهما تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة حيازة مخدر الهيروين بغير قصد من القصد ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى أرتأته ، ولما كانت المحكمة قد أوقعت بالطعن العقوبة المقررة قانونا فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم ، وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته اطمئنانا منها للأدلة التى عولت عليها في الإدانة ، فإن منعى الطاعن على الحكم أنه لم يعرض لباقي ما يثيره في أسباب طعنه يكون في غير محله . لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٩٦٥١ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

١. من المقرر أن جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو التحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف ، كما يجب أن يكون من شأن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ المشار إليها .

٢. لما كان الحكم قد استخلص توافر جريمة تزوير شهادات عدم الممانعة وعقود العمل المقدمة إلى المجنى عليهم وإسناد تزويرها إلى الطاعن من مجرد قول هؤلاء إن التزوير ذاك قد تكشف عند تقديم هذه المستندات إلى السفارة المختصة . وبغير أن يستظهر الحكم أركان جريمة التزوير وأن الطاعن قد قارقه بنفسه أو اشترك في ارتكابه ، وكان من المقرر أن كون المتهم صاحب المصلحة في التزوير لا يكفي بذاته في ثبوت اقترافه التزوير أو اشتراكه فيه ، مادام ينكر ارتكابه له ، فإن ما أورده الحكم في شأن تقديم الطاعن المحررات سائلة البيان إلى المجنى عليهم والتي لم يدل على تزويرها وقيام الطاعن بهذا التزوير وثبوته في حق الطاعن ، لا تتوافر به الطرق الاحتيالية في جريمة النصب . مما يعيبه بالقصور في البيان بشأن هاتين الجريمتين التي أوقع الحكم بالطعن عقوبة مستقلة عن كل منها .

٣. لما كان الحكم قد دان الطاعن بجريمة مزاوله مهنة إلحاق المصريين بالعمل في الخارج دون ترخيص وأنزل به عقوبة مستقلة عنها دون أن يقول كلمته في مدى قيام التعدد بين الجرائم الثلاث النصب والتزوير ومزاوله مهنة إلحاق المصريين بالعمل بالخارج

دون ترخيص - في مفهوم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وهو ما يجوز لهذه المحكمة
- محكمة النقض - أن تعرض له من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن لتعلقه بسلامة
تطبيق القانون على وقائع الدعوى إعمالا لحكم المادة ٣٥ من قانون حالات
وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اُتِّمَت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : ارتكب تزويرا في محرر عرقي هـى شهادة
عدم مماعة لدخول دولة الكويت على النحو المبين بالأوراق . ثانيا : توصل إلى
الاستيلاء على النقود المبينة قدرا بالأوراق المملوكة لـ..... باستعمال طرق
احتيالية من شأنها سلبهم أموالهم على النحو المبين بالتحقيقات . ثالثا : قام بمزاولة
مهنة الحاق المصريين للعمل في الخارج دون ترخيص بذلك . وطلبت عقابه بالمواد
٣٣٦، ٢٠٨ من قانون العقوبات ، ٢٨ مكرر ، ١٦٩ ، ١٧٥ من القانون رقم ١٣٧
لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ . ومحكمة جنح
قضت حضوريا - عملا بمواد الاتهام - بالنسبة للتهمة الأولى بالحبس لمدة سنة واحدة
وكفالة خمسين جنيها ، والحبس لمدة سنة وكفالة خمسين جنيها بالنسبة للتهمة الثانية .
والحبس لمدة ستة أشهر وكفالة خمسين جنيها بالنسبة للتهمة الثالثة . استأنف المحكوم
عليه . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول
الاستئناف شكى وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض

.... الخ .

المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم
النصب والتزوير في محرر عرقي ومزاولة مهنة الحاق المصريين بالعمل في الخارج بدون
ترخيص ، قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه عول على مجرد أقوال الجنى

عليهم التي جرت بأن دور الطاعن اقتصر على اصطحابهم إلى آخر هو الذي حصل على نقودهم واعطاهم مستندات السفر التي لم يثبت تزويرها . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على ما فاده أنه استولى بطريق النصب والاحتيال على مبلغ ثلاثة آلاف جنيه من كل من المجنى عليهم لتسفيره إلى دولي الكويت بعد أن سلمه شهادة عدم ممانعة وعقد عمل مزورين ، وأن كلا من هؤلاء قد شهد بحصول الواقعة بهذه الصورة وبأنه تبين تزوير محررين سالفى البيان عند تقديمهما إلى سفارة الكويت بالقاهرة . لما كان ذلك ، وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف ، كما يجب أن يكون من شأن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ المشار إليها . وإذا كان الحكم قد استخلص توافر جريمة تزوير شهادات عدم الممانعة وعقود العمل المقدمة إلى المجنى عليه واسناد تزويرها إلى الطاعن من مجرد قول هؤلاء أن التزوير ذاك قد تكشف عند تقديم هذه المستندات إلى السفارة المختصة ، وبغير أن يستظهر الحكم أركان جريمة التزوير وأن الطاعن قد قارفه بنفسه أو اشتراك في ارتكابه ، وكان من المقرر أن كسب المتهم صاحب المصلحة في التزوير لا يكفي بذاته في ثبوت اقترافه التزوير أو اشتراكه فيه ، مادام ينكر ارتكابه له - كالحال في الدعوى - فإن ما أورده الحكم في شأن تقديم الطاعن المحررات سالفة البيان إلى المجنى عليهم والتي لم يدل على تزويرها وقيام

الطاعن بهذا التزوير وثبوته في حق الطاعن ، لا تتوافر به الطرق الاحتمالية في جريمة
النصب ، مما يعيبه بالقصور في البيان بشأن هاتين الجريمتين التي اوقع الحكم بالطاعن
عقوبة مستقلة عن كل منها . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد دان الطاعن - أيضا -
- بجريمة مزاوله مهنة - الحاق المصريين بالعمل في الخارج دون ترخيص وانزل به
عقوبة مستقلة عنها دون أن يقول كلمته في مدى قيام التعدد بين الجرائم الثلاث في
مفهوم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وهو ما يجوز لهذه المحكمة - محكمة النقض -
أن تعرض له من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن لتعلقه بسلامة تطبيق القانون على
وقائع الدعوى إعمالا لحكم المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام
محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن الحكم يكون قد تعيب بما
يوجب نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

الطعن رقم ٥٩٢٦ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

من المقرر أن الاختبار القضائي هو أحد التدابير التي حددتها المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ للحكم بما على الحدث بدلا من اية عقوبة أو تدبير مما نص عليه في قانون العقوبات ، وإذ كان النص في الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ على أن " يكون الاختبار القضائي بوضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة ، ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات " وفي المادة التاسعة عشر منه على أنه " ينتهى التدبير حتما ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين ومع ذلك يجوز للمحكمة في مواد الجنايات بناء على طلب النيابة العامة وبعد أخذ رأى المراقب الاجتماعى الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي وذلك لمدة لا تزيد على سنتين" والمادة ٤٤ على أنه " إذ خالف الحدث حكم التدبير المفروض عليه بمقتضى إحدى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من هذا القانون فللمحكمة أن تأمر بعد سماع أقوال الحدث بإطالة مدة التدبير بما لا يتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر بالمواد المشار إليها أو أن تستبدل به تدبيرا آخر يتفق مع حالته " يدل على أن خطاب الشارع في المادة الثانية عشرة بعدم زيادة مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات . موجه إلى سلطة التنفيذ لا الحكم ، فهي التي تحدد وقت انقضاءه - في حدود ما نص عليه الشارع من حد أقصى مدته اقتضاه الحرص على حماية الحريات - متى تيقنت ان التدبير قد استوفى الغرض منه فزالت الحدث خطورته على المجتمع ، ضرورة أن التدابير لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية مرتكبها ، وإنما بمدى خطورة الحدث الذى قارفها ومدى حاجته إلى التهذيب والتقويم ، يؤيد هذا النظر أن في الحالات التي أراد فيها الشارع من المحكمة أن تحدد مدة التدبير فقد نص على

ذلك صراحة كالتشأن في المواد ٢/٩ عند تسليم الحدث لغير الملزم بالإتفاق عليه ١١ عند إلزام الحدث بواجبات معينة ٣/١٥ عند الحكم بإيداع الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشر سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية إذا ارتكب جناية بدلا من العقوبات المقيدة للحرية الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من تلك المادة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الشارع قد نهي المحكمة صراحة في الفقرة الأولى من المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث عن أن تحدد في حكمها مدة للتدبير المنصوص عليه فيها وهو الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو في معهد مناسب لتأهيل الحدث إذا كان ذا عاهة ، وأغفل ذلك في المادة الثانية عشرة لأن نهي المحكمة عن تحديد مدة التدبير جاء نافلة يجزئ عنه - وعلى ما سلف بيانه - أن الشارع لم يخاطبها بهذا التحديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بوضع الحدث تحت الاختبار القضائي في غير الحالتين المنصوص عليهما في المادتين ١٩، ٤٤ سالفى الذكر وحدد مدة التدبير مخالفا حظر الشارع تحديده صراحة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب تصحيحه برفع التأييت لمدة الوضع تحت الاختبار القضائي وجعله محررا من مدة معينة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا الاصابات المبينة بالتقرير الطبى والتي أجزته عن اشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ٣، ١/٢٤٢ والمادتين ٣/١٥، ١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ومحكمة جناح أحداث الإسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاقام بحبس المتهم أسبوعين وكفاله عشرين جنيها . استأنف . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بوضع المتهم تحت الاختيار القضائي لمدة شهرا .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن حدد المدة التي قضى بوضع المطعون ضده تحت الاختبار القضائي فيها ، في حين أن الجهة التي تحدد تلك المدة هي سلطة التنفيذ ، مما يعيبه ويستوجب تصحيحه.

ومن حيث إن الاختبار القضائي هو أحد التدابير التي حددها المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ للحكم بها على الحدث بدلا من اية عقوبة أو تدبير مما نص عليه في قانون العقوبات ، وإذ كان النص في الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ على أن " يكون الاختيار القضائي بوضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة ، ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات " وفي المادة التاسعة عشرة منه على أن " ينتهى التدبير حتما ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين ومع ذلك يجوز للمحكمة في مواد الجنايات بناء على طلب النيابة العامة وبعد أخذ رأى المراقب الاجتماعى الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختيار القضائي وذلك لمدة لا تزيد على سنتين " وفي المادة ٤٤ على أنه " إذا خالف الحدث حكم التدبير المفروض عليه بمقتضى إحدى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من هذا القانون فللمحكمة أن تأمر بعد سماع أقوال الحدث بإطالة مدة التدبير بما لا يجوز نصف الحد الأقصى المقرر بالمواد المشار إليها أو أن تستبدل به تدبرا آخر يتفق مع حالته " يدل على أن خطاب الشارع في المادة الثانية عشرة بعدم زيادة مدة الاختيار القضائي على ثلاث سنوات . موجه إلى سلطة التنفيذ لا الحكم ، فهي التي تحدد وقت انقضائه - في حدود ما نص عليه الشارع من حد أقصى مدته اقتضاه الحرص على حماية الحريات - متى تيقنت أن التدبير قد استوفى الغرض منه فزائلت الحدث خطورته على المجتمع ضرورة أن التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية

مرتكبها ، وإنما بمدى خطورة الحدث الذى قارفها ومدى حاجته إلى التهذيب والتقويم ، يؤيد هذا النظر أن فى الحالات التى أراد فيها الشارع من المحكمة أن تحدد مدة التدبير فقد نص على ذلك صراحة كالأشأن فى المواد ٢/٩ عند تسليم الحدث لغير المأزوم بالاتفاق عليه و ١١ عند إلزاق الحدث بواجبات معينة و ٣/١٥ عند الحكم بإيداع الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية إذا ارتكب جنابة بدلا من العقوبات المقيدة للحرية الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من تلك المادة ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون الشارع قد فهم المحكمة صراحة فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث عن أن تحدد فى حكمها مدة للتدبير المنصوص عليه فيها وهو الإيداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو فى معهد مناسب تأهيل الحدث إذا كان ذا عاهة ، وأغفل ذلك فى المادة الثانية عشرة لأن فهم المحكمة عن تحديد مدة التدبير جاء نافلة مجزىء عنه - وعلى ما سلف بيانه - أن الشارع لم يخاطبها بهذا التحديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بوضع الحدث تحت الاختبار القضائى فى غير الحالتين المنصوص عليهما فى المادتين ١٩، ٤٤ سالفى الذكر وحدد مدة التدبير مخالفا حظر الشارع تحديده صراحة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب تصحيحه برفع التأكيد لمدة الوضع تحت الاختيار القضائى وجعله محررا من مدة معينة .

الطعن رقم ١٥٠١٦ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان من المقرر أن مجال المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكررا من القانون ذاته يختلس مالا تحت يده متى كان وقد وجد في حيازته بسبب وظيفته ، فإذا كان الجاني من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سالفه البيان ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الطاعن قد تسلم المواد البترولية محل الاتهام من شركة البترول بموجب فواتير توريد - وهو مالا يجادل فيه الطاعن وكان تسليم هذه المواد إليه حاصلا بسبب وظيفته كأمين مخزن الرقود وأنه حرر أذن صرف وهمية تفيد استهلاك تلك الكميات وأنه اختلس الفرق بين المنصرف الفعلي وما تم توريده منها ، فإن الحكم يكون قد دلل على توافر أركان جريمة الاختلاس التي دان الطاعن بها والمنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات وطبق القانون تطبيقا سليما . ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

٢. من المقرر أنه لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن ينشئ كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدة إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ولا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه المحكمة منه بل لها أن تركز في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها ، إلى ما تخلص إليه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

٣. من المقرر أن نفي التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

٤. بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة السق صحت لديه ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها . فإن ما يثيره الطاعن في شأن إسناد الحكم إلى اقوال لجنة الجرد على الرغم من أنها لا تفيد مقارفته لما أسند إليه وأن إذون الصرف سليمة ، والتفاته عن دفعه بعدم ارتكابه الجريمة وأن لتركبها شخص آخر لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٥. لما كان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقة ومطابقته للحقيقة والواقع كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها في هذا الشأن قد افصحت عن اطمئنانها إلى أن اعتراف المتهم إنما كان طواعية واختيارا ولم يكن نتيجة إكراه أدبي أو مادي واقتنعت بصحته ، فإن رد الحكم على ما دفع به المدافع في هذا الصدد يكون كاليا وسائغا ، ويضحي النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد .

٦. لما كان الشارع في المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات المتضمن للمادة ١١٢ منه المنطبقة على واقعة الدعوى ، أراد معاقبة جميع فئات العاملين بالحكومة والجهات لها فعلا أو الملحق بها حكما ، مهما تنوعت أشكالها وهو ما أكدته الفقرة الثانية من المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات بادية الذكر بقولها " ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر طواعية وأجبرا ، وأيا كانت درجة الموظف العام أو من في حكمه وأيا كان نوع العمل المكلف به أو مدته ، مؤقتا كان أم غير مؤقت باجرام بغير اجبر ، طواعية أو

جبرا" وإذ كان الطاعن يعمل أميناً لمخزن وقود شركة وهى إحدى وحدات القطاع العام المملوك للدولة ، فإنه يدخل فى عداد الموظفين العمامين ، ولو كان يعمل بعقد مؤقت ، يكون ما يثريه فى هذا الوجه من الطعن غير قويم .
٧. من المقرر أن قيام المتهم برد مقابل المال الذى تصرف فيه لا يؤثر فى قيام جريمة الاختلاس وإن أعفاه من الحكم بالرد فى حدود ما قام به من سداد فلإن نعى الطاعن بأنه رد قيمة المال المختلس لا يكون له محل .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بصفته موظفاً عاماً " أمين مخزن وقود مجمع التابع لشركة اختلس كمية الوقود المبين وصفاً بالأوراق والبائع قيمتها ٢١١٣٥,٢٠٠ جنيه " واحد وعشرون ألفاً ومائة وخمسة وثلاثين جنيهاً ومائتي مليماً " والمملوكة لجهة عمله ألف البيان والتى وجدت فى حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع وسلمت إليه بهذه الصفة على النحو المبين بالأوراق . وأحالته إلى محكمة جنائيات طنطا لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١١٢/١-٢-أ-١١٨، ١١٨/مكرر، ١١٩/ب ، من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ٢٠٨٩٥,٢٠٠ جنيه " عشرين ألفاً وثمانمائة وخمسة وتسعون جنيهاً ومائتي مليماً ويرد مبلغ ١٧٢٥٥,٦٠٠ جنيه " سبعة عشر ألفاً ومائتين وخمسة وخمسين جنيهاً ستمائة مليماً " وبغزله من وظيفته .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اختلاس ، قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وأخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن استند فى توافر أركان الجريمة وثبوتها فى حق الطاعن إلى مجرد أقوال مرسله للعاملين

بالشركة المنجى عليها على الرغم من أن الثابت بتقرير الخبير أن الفواتير التي تسلم الطاعن بموجبها المواد البترولية محل الاتهام لم تتقيد بدفتر الصنف وأن أذون الصرف سليمة وموقع عليها من المختصين ولم يتم الدليل على تزويرها وتضمنت محاضر أعماله أن الطاعن لم يتسلم مخزن الوقود إنما كان في عهدة شخص آخر ، وإطرح بما لا يسوغ دفعه ببطالان الاعتراف المعزى اليه لصدوره وليد اكراه وقع عليه ، كما أن الطاعن بعقد مؤقت مما ينفي عنه صفة الموظف العام بإضافة إلى قيامه بسداد المبلغ محل الاختلاس ، وكل هذا العيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكررا من القانون ذاته يختلس ما لا تحت يده متى كان قد وجد في حيازته بسبب وظيفته ، فإذا كان الجاني من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المسادة ١٢٢ سالفه البيان ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الطاعن قد تسلم المواد البترولية محل الاتهام من شركة البترول بموجب فواتير توريد - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن وكان تسليم هذه المواد إليه حاصلا بسبب وظيفته كأمين مخزن الوقود وأنه حرر أذون صرف وهمية تفيد استهلاك تلك الكميات أنه يختلس الفرق بين المنصرف الفعلي وما تم توريده منها ، فإن الحم يكون قد دلل على توافر أركان جريمة الاختلاس التي دان الطاعن بها والمنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، وطبق القانون تطبيقا سليما ، ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن ينبى كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، بل يكفي أن تكون الأدلة في

مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه - كما هو الشأن في الدعوى - ولا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه المحكمة منه بل لها أن تركز في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها ، إلى ما تخلص إليه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، وكان من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصته من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها فإن ما يثيره الطاعن في شأن اسناد الحكم إلى أقوال أعضاء لجنة الجرد على الرغم من أنها لا تفيد مقارفته لما أسند إليه وأن أذن الصرف سليمة ، والتفاته عن دفعه بعدم ارتكابه وأن مرتكبها شخص آخر لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كإكمال الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد التزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها مآدامت تقيم تقديرا على أسباب سائفة . وكانت المحكمة فيما أوردته في ردها على دفاع الطاعن في هذا الشأن قد أفصحت عن اطمئنانها إلى أن اعتراف المتهم إنما كان طواعية واختيارا ولم يكن نتيجة إكراه أدبي أو مادي واقتنعت بصحته ، فإن رد الحكم على

ما دفع به المدافع في هذا الصدد يكون كافيا وسائغا . ويضحى النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الشارع في المادة ١١٩ مكررا من القانون العقوبات . المتضمن للمادة ١١٢ منه المنطبقة على واقعة الدعوى ، أراد معاقبة جميع فئات العاملين بالحكومة والجهة التابعة لها فعلا أو الملحققة بها حكما ، مهما تنوعت أشكالها وهو ما أكدته الفقرة الثانية من المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات بادية الذكر بقولها " ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة بأجر أو بغير أجر طوعية أو جبرا " . وأيا كانت درجة الموظف العام أو من في حكمه وأيا كان نوع العمل المكلف به أو مدته ، مؤقتا كان أم غير مؤقت ، بأجر أم بغير أجر ، طوعية أو جبرا " . وإذا كان الطاعن يعمل آمينا لمخزن وقود شركة وهى إحدى وحدات القطاع العام المملوكة للدولة ، فإنه يدخل في عداد الموظفين العامين ، ولو كان يعمل بعقد مؤقت ، ويكون ما يثيره في هذا الوجه من الطعن غير قوي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قيام المتهم برد مقابل المال الذى تصرف فيه لا يؤثر في قيام جريمة الاختلاس وإن أعفاه من الحكم بالرد في حدود ما قام به من سداد ، وهو الحال في الدعوى ، فإن نعى الطاعن بأنه رد قيمة المال المختلس لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس ، متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٣٣٣١ لسنة ٦٣ القضائية جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعاوى المدنية أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن الدعاوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها .

٢. لما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد على لنصاب الذى يحكم القاضى الجزئى نهائيا - فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب لا يجاوز النصاب الانتهاي للقاضى الجزئى ، ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسرى واو وصف التعويض به بأنه مؤقت .

٣. لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض ، وكان الطاعن قد ادعى مدليا بمبلغ ١٠١ جنيه فقط - مع سريان تعديل المادة ١/٤٢ من قانون المرافعات بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بجعل النصاب الانتهاي للقاضى الجزئى مبلغ خمسمائة جنيه - فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه طالما أن التعويضات المطلوبة فى حدود النصاب الانتهاي للقاضى الجزئى .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الأذعاء المباشر ضد المطعون ضده بوصف أنه أبلغ ضده كذبا وبسوء أحد الحكام الإداريين بأنه يعرض عليه راتبا شهريا . وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه أن يؤدى له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية "بهيئة استئنافية" قضت حضوريا بسقوط الاستئناف .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض في ...الخ.

المحكمة

حيث أن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن الدعوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها - ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يجاوز النصاب الانتهاي للقاضى الجزئى ، ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه حيث يتغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطري النقض ، وكان الطاعن قد أدعى مدنيا بمبلغ ١٠١ جنيه فقط - مع سريان تعديل المادة ١/٤٢ من قانون المرافعات بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بجعل النصاب الانتهاي للقاضى الجزئى مبلغ خمسمائة جنيه - فإنه لا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه طالما أن التعويضات المطلوبة في حدود النصاب الانتهاي للقاضى الجزئى . لما كان ما تقدم ، فالطعن يكون غير جائز مما يفصح عن عدم قبوله مع مصادرة الكفالة .

الطعن رقم ٦٧٧١ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

لما كان البين من مطالعة الأوراق أن الطاعن سبق وأن قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده بتاريخ ٦ من ابريل سنة ١٩٨٩ باعتبار معارضته . الاستئنافية كأن لم تكن وقيد طعنه تحت رقم لسنة ٦٠ ق ، وبتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ قررت محكمة النقض - في غرفة المشورة - بعدم قبول الطعن موضوعا وألزمت الطاعن المصروفات المدنية ، فطعن الطاعن في هذا القرار الأخير بطريق النقض بالطعن المائل ، ولما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد خلت نصوصه من حكم لهذه الحالة فإنه يتعين الرجوع إلى نصوص قانون المرافعات المنظمة لقواعد الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية باعتباره قانونا عاما يرجع إليه لسد ما في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من نقض أو للإعانة على أعمال القواعد المنصوص عليها فيه ، وكانت المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات تنص على أنه " ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فإذا رأت أن الطعن غير مقبول لسقوطه أو بطلان إجراءاته أو إقامته على غير الأسباب المينة في المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ أمرت بعدم قبوله وفي جميع الأحوال لا يجوز الطعن في القرار الصادر من المحكمة بأى طريق " والنص في المادة ٢٧٢ من ذات القانون على أنه " لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن مؤداه وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن محكمة النقض هي خاتمة المطاف في مراحل التقاضى وأحكامه بآلة ولا سبيل إلى الطعن فيها وأن المشرع اغتنى عن النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن وغير العادية لعدم إمكان تصور الطعن بها على أحكام هذه المحكمة ، ولم يستثن المشرع من ذلك النص إلا ما أورده في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن بطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا ما قام بأحد القضاة الذين أصدره سبب من اسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من هذا

القانون زيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاة ، كما وأن قرار المحكمة في غرفة مشورة بعدم قبول الطعن لا يجوز الطعن فيه أيضا بأى طريق مثله مثل الحكم الصادر منها سواء بسواء . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يستند في طعنه على القرار الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ بعدم قبول الطعن بالنقض رقم لسنة ٦٠ ق إلى سبب يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سالفة البيان ، فإن طعنه يكون غير جائز ويتعين التقرير بعدم قبوله.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت عقابه بالمادتين ١/٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وادعى الجنى عليه مدنيا قبل المتهم بإلزامه أن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنتح قضت حتموريا اعتباريا عملا بمادتي الإقحام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة مائة جنية لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية - بيئة استئنافية - قضت غيايا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والتي قررت بمجلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ بعدم قبول الطعن . فطعن المحكوم عليه في هذا القرار بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن سبق وأن قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده بتاريخ ٦ من ابريل سنة ١٩٨٩ باعتبار معارضته الاستئنافية كأن لم تكن وقيد طعنه تحت رقم لسنة ٦٠ ق ، وبتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ قررت محكمة النقض - في غرفة المشورة - بعدم قبول الطعن موضوعا وألزمت الطاعن المصروفات المدنية ، فطعن الطاعن في هذا القرار الأخير

بطريق النقض بالطعن المائل ، ولما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد خلت نصوصه من حكم لهذه الحالة فإنه يتعين الرجوع إلى نصوص قانون المرافعات المنظمة لقواعد الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية باعتباره قانونا عاما يرجع إليه لسد ما في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من نقص أو للإعانة على اعمال القواعد المنصوص عليها فيه ، وكانت المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات تنص على أنه "..... ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فإذا رأت ان الطعن غير مقبول لسقوطه أو بطلان إجراءاته أو إقامته على غير الاسباب المبينة في المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ أمرت بعدم قبوله وفي جميع الاحوال لا يجوز الطعن في القرار الصادر من المحكمة بأى طريق " والنص في المادة ٢٧٢ من ذات القانون على انه " لا يجوز الطعن في احكام محكمة النقض بأى طرق الطعن مؤداه وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن محكمة النقض هي خاتمة المطاف في مراحل التقاضى وأحكامها باتة ولا سبيل إلى الطعن فيها وأن المشروع اغتنى عن النص على منع الطعن الطعن بها على أحكام هذه المحكمة ، ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما أورده في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن بطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا ما قام بأحد القضاة الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من هذا القانون زيادة في الاصطيان والتحويل لسمعة القضاة ، كما وأن قرار المحكمة في غرفة مشور بعدم قبول الطعن لا يجوز الطعن فيه أيضا بأى طريق مثله مثل الحكم الصادر منها سواء بسواء . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يستند في طعنه على القرار الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ بعدم قبول الطعن بالنقض رقم لسنة ٦٠ ق إلى سبب يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصر في المادى ١٤٦ من قانون المرافعات سالفة البيان ، فإن طعنه يكون غير جائز ويتعين التقرير بعدم قبوله .

الطعن رقم ٢١٩٨٢ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلتين بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المتعلق بضمان حريات المواطنين - لا تجيز لمأمور الضبط القضائي أن يقبض على المتهم الحاضر إلا في أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا وجدت دلائل كافية على اتهمه ، وقد خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه ، وكان سند إباحة التفتيش الوقائي هو إنه إجراء تحفظي يسوغ لأي فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض القيام به درءا لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم أذى بشخصه من شيء يكون معه أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يباشر القبض عليه ، فإنه بغير قيام مسوغ القبض القانوني لا يجوز لمأمور الضبط القضائي القيام بالتفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق أو كإجراء وقائي .

٢. لما كانت المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن الأحوال المدنية قد أوجبت على كل مواطن تقديم بطاقته الشخصية إلى مندوبي السلطة العامة كما طلب إليه ذلك ، وكانت المادة ٦٠ من القانون ذاته قد عاقبت كل مخالف لذلك النص بعقوبة المخالفة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط قد فتش الطاعن لما طلب إليه تقديم بطاقته الشخصية ولم يقدمها . وكانت هذه الجريمة مخالفة وليست من الجنايات ولا الجنح التي تبرر القبض والتفتيش ، مما كان لازمه عدم جواز قيام الضابط بالقبض على الطاعن وتفتيشه وقائيا ، فإن الحكم إذ خالف هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الإجراء ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

٣. لما كان بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم تعويل الحكم بالإدانة على أي دليل مستمد منه ، وبالتالي لا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل ، ولما كانت

دعوى الحال حسبما حصلها الحكم لا يوجد فيها من دليل سوى المستند من اقرار الضابطين اللذين قاما بالقبض على الطاعن وتفتيشه على نحو يخالف القانون ، فإنه تعين القضاء ببراءة الطاعن عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اقتصرت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار أجزاء نباتات الحشيش المخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وأحاطته إلى محكمة جنائيات بنسبها لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٩، ٣٨، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند "١" من الجدول رقم "٥" الملحق بالقانون الأول بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المضبوطات باعتبار ان الاحراز مجرد من القصد .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

من حيث أن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دالسه بجريمة احراز نبات الحشيش المخدر مجردا من أى قصد قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه رد الدفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس بما لا يصح قانونا بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله " فى يوم أثناء قيام الملازم أول والنقيب رئيس مباحث قسم شرطة الخانكة وبعضا من رجال الشرطة السريين بتفقد حالة الأمن بناحية - شاهدوا المتهم يسير نحوهم ، وبسؤاله عن بطاقة تحقيق شخصيته تبين عدم حملها ، وبفتيشه وقائما عثر بحبيب الصديرى الأيمن على خمس لفافات بكل منها عشب أخضر لنبات

الحشيش - البانجو - وبمواجهته أقر باحرازه اياها في غير الأحوال المصرح بها قانوناً " . ثم ساق الحكم دليل الادانة المستمد من أقوال شاهدي الإثبات على ذات المعنى الذى اعتنقه لصورة الواقعة على السياق المتقدم . ثم عرض للدفع المبدى من الطاعن ببطلان القبض عليه وتفتيشه لانتفاء حالة التلبس وردة بقوله " بأن المتهم هو الذى وضع نفسه طواعية واختياراً موضع الشك والريبة لعدم حمله بطاقة الشخصية ليلاً ، وترتب على ذلك تفتيشه وقائماً فعثر معه على المخدر المضبوط ، ومن ثم فقد ضبط والجريمة متلبساً بها ويترتب على ذلك صحة الاجراءات فى الدعوى طبقاً للقانون " لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلتين بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين - لا تجيز لمأمور الضبط القضائى أن يقبض على المتهم الحاضر الا فى أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعقبة عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا وجدت دلائل كافية على اتهمه ، وقد خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانوناً أياً كان سبب القبض أو الغرض منه ، وكان سند إباحة التفتيش الوقائى هو أنه اجراء تحفظى يسوغ لأى فرد من افراد السلطة المنفذة لأمر القبض القيام به درءاً لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم أذى بشخصه من شىء يكون معه أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يباشر القبض عليه ، فإنه بغير قيام مسوغ القبض القانونى لا يجوز لمأمور الضبط القضائى القيام بالتفتيش كاجراء من إجراءات التحقيق أو كاجراء وقائى . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٢ من القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن الأحوال المدنية قد أوجبت على كل مواطن تقديم بطاقته الشخصية إلى مندوبى السلطة العامة متى طلب إليه ذلك ، وكانت المادة ٦٠ من القانون ذاته قد عاقبت كل مخالف لذلك النص بعقوبة المخالفة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط قد فتش الطاعن لما طلب إليه تقديم بطاقته الشخصية ولم يقدمها ، وكان هذه الجريمة مخالفة وليست من الجنايات ولا الجنح التى تبرر القبض والتفتيش ،

مما كان لازمه عدم جواز قيام الضابط بالقبض على الطاعن وتفتيشه وقايسا ، فإن الحكم إذ خالف هذا النظر في قضائه على صحة هذا الإجراء ، يكون أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم تعويل الحكم بالإدانة على أى دليل مستمد منه ، وبالتالي لا يعتد بشهادة مسن قام بهذا الإجراء الباطل ، ولما كانت دعوى الحال حسبما حصلها الحكم لا يوجد فيها من دليل سوى المستمد من أقوال الضابطين اللذين قاما بالقبض على الطاعن وتفتيشه على نحو يخالف القانون ، فإنه يتعين القضاء ببراءة الطاعن عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ومصادرة المخدر المضبوط تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

الطعن رقم ٢٣٦٩١ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

١. لما كان عقد الزواج الخاص بالمصريين غير المسلمين المتحدى الملة والطائفة هو وثيقة رسمية يحررها موظف مختص بتحريرها هو الموثق المنتخب المعين بقرار من وزير العدل طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ وهذه الورقة أسبغ عليها القانون صفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين ، وتكون الأثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة قيمتها إذ ما جد نزاع بشأنها .
٢. لما كان من المقرر أنه لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومنظرها وأن ينسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها ، ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه ، ويكفى في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر إجراءاته في حدود اختصاصه ، وإذا كان الحكم قد إلتزم هذا النظر فيما انتهى إليه من توافر جريمة التزوير في محرر رسمى هو عقد الزواج رقم..... المؤرخ..... والمنسوب دوره ل..... - بطريق الاصطناع ، استنادا إلى ما أورده - مرتدا إلى اصل ثسابت في الأوراق - من أن المحكوم عليه الأول انتحال صفة كاهن بكنيسة بمصر القديمة وباسم مستعار هو وقام بتحرير عقد الزواج المذكور ، واستخلص على نحو سائغ اشتراك الطاعنة في هذه الجريمة بطريق الاتفاق والمساعدة ، فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن دفاع الطاعنة من أن مجرد تحرير بيانات عقد الزواج دون اتخاذ إجراءات توثيقه به هذه الجريمة مادام البادى أنه دفاع ظاهر البطلان .
٣. لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قامت بنفس المظروفين بعد التأكد من سلامة الأختام ، وأطلع عليهما الدفاع وقد ترفع بعد

ذلك في الدعوى ، ثم صدر الحكم المطعون فيه أورد بمذوناته مضمون عقد الزواج المحرر، فإن ما تشيره الطاعة في هذا الصدد يكون في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١).....(محكوم عليه ٢)....."طاعة" بأتهما المتهم الأول (١) وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو عقد الزواج رقمالمؤرخ..... والمنسوب صدوره ل..... وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن اصطنعه على غرار المحررات الصحية وضمنه انه كاهن بكنيسةباسم مستعار هو..... وأثبت به زواج من المتهمة الثانية حالة كون الأخيرة قد أشهرت اسلامها بتاريخمع علمه بذلك . (٢) تداخل في إحدى الوظائف العمومية دون أن يكون له صفة رسمية من الحكومة بأن انتحل صفة كاهن الكنيسة سائلة الذكر واجرى عملا من أعمال تلك الوظيفة بأن عقد زواج من المتهمة الثانية على النحو المبين بالأوراق . المتهمة الثانية : اشتركت مع المتهم الأول بطريقى الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير المحرر الرسمي سالف البيان بطريق الاصطناع بأن اتفقت معه على تحريره وساعدته بأن أملت عليه بياناته فأجرى تزويره . وقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة ، وأحالتهما إلى محكمة جنايات القاهرة لحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الورددين بأمر الإحالة وادعىمدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بمعاقبة المتهمة بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة المحرر المزور المضبوط والزامها بأن تؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . وباعتبار الحكم الغيابي مازال قائما بالنسبة للمتهم ...

لظننت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث أن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة الاشتراك بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المحكوم عليه الأول فى تزوير محرر رسمى هو وثيقة الزواج رقم المؤرخة..... قد انطوى على الخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبب وراى عليه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن دفاع الطاعنة قد قام على أن عقد الزواج المنسوب إليها الاشتراك فى تزويره لم يجر توثيقه مما يفقده قيمته ومنظره ولا ينخدع به أحد كعقد زواج ، بيد أن المحكمة التفتت عن هذا الدفلى ولم تعرض له بالإيراد أو الرد ، وإن المحكمة وإن قامت بفض الحزبين الا أنها لم تبين فحوى ما تضمنناه - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنة بها ، وأقام عليها فى حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان عقد الزواج الخاص بالمصريين غير المسلمين المتحدى الملة والطائفة هو وثيقة رسمية يحررها موظف مختص بتحريرها هو الموثق المنتدب المعين بقرار من وزير العدل طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ وهذه الورقة أسبغ عليها القانون صفة الرسمية ، لانه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين ، وتكون للأثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد نزاع بشأنها . وكان المقرر أنه لا يشترط فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفى لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن فى حالة الأصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكلا الأوراق الرسمية ومنظرها وان ينسب صدورها كذبا إلى الموظف عام للالهام برسميتها ولو أنها لم تصدر فى الحقيقة عنه ، ويكفى فى هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف فى تحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر إجراءاته فى حدود اختصاصه ، وإذا كان الحكم قد

إلتزم هذا النظر فيما انتهى إليه من توافر جريمة التزوير في محرر رسمي هو عقد الزواج رقم المؤرخ..... والمنسوب صدوره ل..... بطريق الاصطناع ، أستنادا إلى ما أورده مرتدا إلى أصل ثابت في الأوراق - من أن المحكوم عليه الأول التحل صفة كاهن بكنيسة وباسم مستعار هو..... وقام بتحرير عقد الزواج المذكور ، واستخلص على نحو سائح إشترك الطاعنة في هذه الجريمة بطريقى الاتفاق والمساعدة ، فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن دفاع الطاعنة من أن مجرد تحرير بيانات عقد الزواج دون اتخاذ إجراءات توثيقه لا تقوم به هذه الجريمة مادام البادى أنه دفاع ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قامت بنقض المظروفين بعد التأكد من سلامة الإختام ، وأطلىع عليهما. الدفاع وقد ترفع بعد ذلك في الدعوى ، ثم صدر الحكم المطعون فيه وأورد بمذونات معتمون عقد الزواج المحرر ، فإن ما تشيره الطاعنة في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون جلي غير أساس معينا رفضه موضوعا ، مع إلزام الطاعنة بمصاريف الدعوى المدلية .

الطعن رقم ٩٥١٢ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٧

لما كانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا رأت الجهة المنظور أمامها الدعوى وجها للسير في تحقيق التزوير تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ، ولها أنه توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها ، وكان مفساد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجها للسير في تحقيقه فأحالته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه ينبغي على المحكمة أن تتربص الفصل في الإدعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدور حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وضرورة كليهما نهائيا . وعندئذ يكون للمحكمة أن تمضي في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الدعوى مستندا في إدانة الطاعن إلى ذلك الشيك دون أن يتربص الفصل في الادعاء بالتزوير ، ودون أن يعرض لدفاعه بأنه لم يعلن بالحضور أمام النيابة العامة لتحقيق الطعن بالتزوير مع أنه دفاع جوهري يتصل بالدليل المقدم في الدعوى بحيث إذ صح لتغير وجه الرأي فيها ، ومن ثم فقد كان لزاما على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه ببلوغها إلى غاية الامر فيه ، أما أنها لم تفعل والتفت عنه كلية مقتصرة على تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي لأسبابه ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب فضلا عن إخلاله بحق الدفاع .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه أن تؤدي له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة قضت غيايبا بمادتي الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ألف جنيه لإيقاف التنفيذ والزامه أن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . استأنف . ومحكمة دمياط الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

طعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إعطائه شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب قد شابه قصور في التسيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة ثاني درجة بتزوير الشيك موضوع الجريمة ولجديّة دفاعه أمرت المحكمة بوقف الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لتحقيق التزوير ثم عادت وفصلت فيها دون انتظار الفصل في الإدعاء بالتزوير ، والتفتت عن دفاعه بأنه لم يعلن بالحضور أمام النيابة لتحقيق طعنه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن مثل مع محاميه بجلسة وهي الجلسة الأولى المحددة لنظر استئنافه وقرر أنه يطعن بالتزوير على الشيك موضوع الإتهام صلبا وتوقيعا فأجلت المحكمة

الدعوى جلسة لاتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير ، وهذه الجلسة الأخيرة حضر المتهم وقررت المحكمة وقف السري في الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير . وبجلسة وردت من الطعن بالتزوير ولم يحضر المتهم وأجلت لإعلانه لجلسة بجلسة لم يحضر فقضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع رفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض المحكوم عليه وبجلسة وهي الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته مثل الطاعن مع محاميه وقرر أنه لم يعلن بالحضور أمام النيابة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسير في تحقيق التزوير تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ، ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها " وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجها للسير في تحقيقه فأحالته إلى النيابة العامة ، وأوقفت الدعوى لهذا الغرض - كلما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه ينبغي على المحكمة أن تتربص الفصل في الإدعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدر أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدر حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وضرورة كليهما فهائيا ، وعندئذ يكون للمحكمة أن تمضي في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها . لما كان ذلك الشيك دون أن يتربص الفصل في الإدعاء بالتزوير ، ودون أن يعرض لدفاعه بأنه لم يعلن بالحضور أمام النيابة العامة لتحقيق الطعن بالتزوير مع أنه دفاع جوهري يتصل بالدليل المقدم في الدعوى بحيث إذ صح لتغير وجه الرأي فيها ، ومن ثم فقد كان لزاما على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وان تمحصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، أما أنها لم تفعل والتفت عنه كلية مقتصرة على تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي لأسبابه ، فإنه حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب فضلا عن إخلاله بحق الدفاع ، مما يوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

**الفهرس الهجائى
للقواعد القانونية الصادرة من الدوائر
الجنائية بمحكمة النقض**

- γ... -

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	إتلاف	
٤٧٦	جريمة الاتلاف المنصوص عليها في المادة ٣٦١ عقوبات . عدم استظهار الحكم القصد الجنائي وخلو مدوناته مما يفيد توافره . قصور .	٨٧٤٤ لسنة ٦٠ ق
٣١٩	جريمة الاتلاف المؤثمة بالمادة ٣٦١ عقوبات . عمدية . إدانة الحكم الطاعن بجريمة الاتلاف العمدى دون إيراد الأدلة التى تساند إليها ودون بين واقعة الدعوى والأفعال التى اقرتها وكيفية احداث فعل الاتلاف والتخريب وعدم استظهاره توافر القصد الجنائي فيها . قصور .	١٩٦٢٢ لسنة ٦٢ ق
	اثبات	
٥٣	اقرار شاهد الاثبات كتابة بما يتضمن عدوله عن اتهام الطاعن . هو قول جديد منه . للمحكمة عدم الأخذ به دون بيان سبب ذلك .	٤٢٨١ لسنة ٦٠ ق
٥٣	ورود اقوال الشاهد على الحقيقة المراد اثباتها بجميع تفاصيلها . غير لازم . كفاية أن يكون من شأنها أن تؤدى الى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجريه المحكمة .	٤٢٨١ لسنة ٦٠ ق
٦٣	حق القاضى فى تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاج إليها ما لم يقيد القانون بدليل معين فى جرائم التزوير .	١٨٩ لسنة ٦٥ ق
٦٣	اثبات وقوع تزوير المحرر من الطاعن يلزم عنه أنه يتوفر فى حقه ركن العلم بتزويره واستعماله .	١٨٩ لسنة ٦٥ ق
١٢٤	كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض الفنى تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق .	٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ ق
١٥٨	عدم وجود المحرر المزور . لا يترتب عليه حتما عدم الثبوت جريمة التزوير ونسبته الى المتهم .	١٩٠ لسنة ٦٥ ق
١٨٩	استناد المحكمة فى إدانة المتهم لقول من اقوال محاميه . غير جائز .	٨٣١٠ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٨٩	مؤدى تساند الأدلة فى المواد الجنائية .	٨٣١٠ لسنة ٦٥ق
٢٣٢	اشتراط كون الأدلة فى جريمة الزنا مؤدية بالذات ومباشرة الى ثبوت الزنا . غير لازم . كفاية أى دليل فيها يستمد منه القاضى اقتناعه بأن الزنا قد وقع فعلا .	٢٠٨٨٩ لسنة ٦٢ق
٢٤١	لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا على الواقعة المراد اثباتها كفاية استخلاصه بالاستنتاج من الظروف والقرائن .	١٣٠٢٣ لسنة ٦٢ق
٢٦٢	بطلان التسجيل لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التى أسفر عنها التسجيل .	٢٧٠٨ لسنة ٦٥ق
٢٦٢	اثبات الحكم فى أكثر من موضع أن المتهم تقاضى الرشوة . النعى عليه بالقصور لعدم بيان مبلغ الرشوة . غير مقبول .	٢٧٠٨ لسنة ٦٥ق
٣٥٣	أوراق المستشفى لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير الموضوع	٩٥٣٠ لسنة ٦٥ق
٤٠٤	الأدلة فى المواد الجنائية . اقتناعية . للمحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية .	١٣٠٨١ لسنة ٦٥ق
٤٤٢	الأدلة فى المواد الجنائية اقتناعية . للمحكمة الالتفات عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية يصح فى العقل أن يكون غير مائتم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها .	١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق
٤٧٢	إيراد الحكم مؤدى أقوال المبلغ وفحوى تقرير خبير الأصوات من بين أدلة . كفايته للتدليل على ثبوت الصورة التى اقتنعت بها المحكمة .	١٣٨٥٣ لسنة ٦٥ق
٤٧٢	مؤدى تساند الأدلة فى المواد الجنائية . الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير جائز . اثارته أمام النقض .	١٣٨٥٣ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٨٤	مجرد وجود عجز في حساب الموظف العام . عدم اعتباره بذاته دليلا على حصول الاختلاس . علة ذلك ؟	١٣٦١٠ لسنة ٦٥ق
٥١٠	تقدير الأدلة لكل منهم من اختصاص محكمة الموضوع . الاطمئنان إليها بالنسبة لمتهم دون آخر . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى . غير جائز أمام النقض .	١٣٨٥٥ لسنة ٦٥ق
٥٢٩	اتفاق مضمون وفحوى أقوال المجنى عليها مع ما استخلصه الحكم منها . لا خطأ في الاسناد .	٢٦١٧ لسنة ٦٥ق
٦٦٩	أركان جريمة التزوير وارتكاب الطاعن له بنفسه أو اشتراكه فيه والتدليل على ثبوت تزويره المستندات التي قدمها للمجنى عليهم . قصور . يعيبه .	٩٦٥١ لسنة ٦٣ق
٦٧٧	لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي استندت إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما استخلصته المحكمة . لها تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى بطريق الاستنتاج والاستقرار وكافة الممكنات العقلية . مادام استخلاصا سائغا .	١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق
اعتراف		
٩٧	إطالة مدة التحقيق مع المتهم . لا يمثل اكراها . إلا إذا تعدد المحقق ذلك بغية الحصول منه على اعتراف . حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهم في خصوص ضربه المجنى عليه وأحداث أصابته دون ما قرره في خصوص الأدلة المستخدمة في الاعتداء . أساس ذلك ؟	٢٥٣ لسنة ٦٥ق
١٧٨	عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من استجواب أو اعتراف الطاعن ينحسر معه لالتزام بالرد على الدفع ببطلانهما .	٥٨٥٨ لسنة ٦٥ق
٣٤٠	الاستناد إلى اعتراف صادر من المتهم في حالة فقدان الإرادة . غير جائز .	٩٣٦٧ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٦٠	تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الاثبات . موضوعي . مادام سائغا .	٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق
٥٥٦	حبس الطاعن انفراديا بالسجن . بفرض وقوعه . لا يمثل اكراها معنوياً مبطلاً لاعترافه . مادام لا يدعى وجود محبوسين احتياطياً غيره في السجن وقت حبسه .	١٨٨٢٣ لسنة ٦٥ق
٦٠٦	حق المحكمة لأخذ باعتراف المتهمين بالتحقيقات وبمحضر الجلسة . باعتباره حجة عليهم . متى اطمأنت إليه .	٩٨٨٦ لسنة ٦٥ق
٦٥٢	للمحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى أدلة الدعوى .	٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ق
٢٧	تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن . موضوعي .	٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ق
٨٢	اطمئنان المحكمة الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت الى التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهت إليها مجادلتها في ذلك . غير مقبولة .	٨٩٠ لسنة ٦٥ق
٨٢	عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل اجزائه . لا ينال من سلامة الحكم .	٨٩٠ لسنة ٦٥ق
١٢٤	تطابق اقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على المواءمة والتوفيق .	٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ق
١٤٤	عدم التزام المحكمة بنسب خبر آخر أو إعادة المأمورية ذات الخبر أو الرد على الطعون الموجه إليه . مادامت لم تجد فيها ما يستحق الالتفات إليه . الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض .	٣٢٨٣ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥١٠	عدم التزام المحكمة بالرد على الطعن الموجه الى تقرير الخبير الذى أخذت به . علة ذلك ؟	١٣٨٥٥ لسنة ٦٥ق
٤٧٢	ايراد الحكم مؤدى أقوال المبلغ وفحوى تقرير خبير الأصوات من بين أدلة الإدانة . كفايته للتدليل على ثبوت الصورة التى اقتصرت بها المحكمة . ينحسر معه النعى على الحكم بالقصور .	١٣٨٥٣ لسنة ٦٥ق
٤٧٢	لا يعيب الحكم استناده الى ما جاء بتقرير خبير تفريغ الشرائط المسجلة .. كقرينة معززة لأدلة الثبوت الأساسية التى بنى عليها قضاءه .	١٣٨٥٣ لسنة ٦٥ق
٤٨٩	عدم جدوى النعى ببطلان تقرير لجنة الجرد . مادام أن الحكم لم يتساند إليه فى الإدانة .	١٦٤١٤ لسنة ٦٥ق
٥١٠	منازعة الطاعن فيما انتهى إليه تقرير العمل الجنائى الذى اطمأنت إليه المحكمة . جدل موضوعى . عدم التزامها بالرد عليه .	١٣٨٥٥ لسنة ٦٥ق
١٢	الشاهد اذلى يضمن شهادته اتهامها كاذبا أثناء إدلائه بأقواله بناء على استدعاء السلطة العامة له . لا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب . علة ذلك ؟	١٧٩٠٢ لسنة ٦١ق
٥٣	المنازعة فى سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق الدعوى وأقوال الشهود . جدل موضوعى . لا تجوز اثارته أمام النقض .	٤٢٨١ لسنة ٦٠ق
٧٢	حق المحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر . دون بيان العلة .	٣٠١٣٨ لسنة ٥٩ق
١٢٤	أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده . اطراحها جميع الاعتبارات لحملها على عدم الأخذ بها .	٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ق
١٢٤	تناقض أقوال الشاهد . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .	٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ق
١٢٤	للمحكمة الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة .	٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٢٤	خصومة المجنى عليه مع المتهم . لا تمنع من الأخذ بشهادته .	٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ق
١٢٤	حق المحكمة فى الاعراض عن قالة شهود النفس . مادامت لا تثق بما شهدوا به .	٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ق
١٥٢	عدم جواز تدخل المحكمة فى رواية الشاهد ذاتها وأخذها على وجه يخالف صريح عباراتها أو إقامة قضائها على وجه يناقضها .	٢٠٠٤ لسنة ٦٥ق
١٦٢	للمحكمة الاعراض عن طلب سماع شهود النفس . مادام أن الطاعن لم يتبع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢١٤ مكررا لإجراءات .	٥٦٦٢ لسنة ٦٥ق
١٧٨	للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو الدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . المادة ٢٨٩ اجراءات .	٥٨٥٨ لسنة ٦٥ق
٤٠٤	حق محكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق ، ولو عدل عنها بعد ذلك .	١٣٠٨١ لسنة ٦٥ق
٢٠٢	تولى محاميين الدفاع عن جميع المتهمين رغم تعارض مصالحهم اخلال بحق الدفاع . يعيب الحكم .	٦٣٨٢ لسنة ٦٥ق
٢٠٩	تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم . مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة منهما بما لا تناقض فيه .	٥٨٧٧ لسنة ٦٥ق
٢٣٢	تأخر المجنى عليه فى الإبلاغ . لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله متى اطمأنت إليها .	٢٠٨٨٩ لسنة ٦٢ق
٢٣٢	خصومة الشاهد للمتهم . لا تمنع من الأخذ بشهادته . الأخذ بأقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى . جائز . متى اطمأنت إليها المحكمة ولو كان بينه وبين المتهم خصومة أو خالفت قولاً آخر له أبداه فى مرحلة أخرى .	٢٠٨٨٩ لسنة ٦٢ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٠٨	الشهادة في الأصل هي إخبار الشخص بما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه .	٩٢١٠ لسنة ٦٥ق
٣٢٣	وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي . مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد .	٩٢١٤ لسنة ٦٥ق
٣٤٣	الخطأ في تحصيل أقوال شهود الاثبات الوارد بقائمة النيابة العامة لا يصلح سببا للطعن بالنقض - طالما أن الحكم المطعون فيه سلم من هذا العيب .	١٠٨٣٠ لسنة ٦٥ق
٣٤٣	إدانة الطاعن استنادا لأقوال شاهد . مفاده . اطراح كافة الاعتبارات التي ساقها الدفاع لعدم الأخذ بها . استخلاص الحكم مبناه من أقوال الشهود بما لا يناقض فيه . لا عيب .	١٠٨٣٠ لسنة ٦٥ق
٣٥٢	المنازعة في وقوع الحادث في المكان الذي حدده الشهود . دفاع موضوعي . مثال لتسبيب سائق للرد على المنازعة في مكان وقوع الحادث .	٩٥٣٠ لسنة ٦٥ق
٣٦١	لجوء الضابط الى وكيل النيابة في منزله لاستصدار الإذن بالتفتيش . لا مخالفة فيه للقانون .	١٠٨٧١ لسنة ٦٥ق
٣٦٩	للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات . بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . ماهيته ؟ طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي اثبات استحالة حصوله والمقصود به إثارة الشبهة في الدليل اذلى اطمأنت إليه المحكمة . دفاع موضوعي . عدم التزام المحكمة بإجابته .	١٠٩٦٧ لسنة ٦٥ق
٣٦٩	عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات كل الشهود إن تعددت حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه واطراح ما عداه لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه ، ولا تناقض في ذلك .	١٠٩٦٧ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٦٩	مقاد قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استنادا الى اقوال الشاهد ؟	٢٩٧٤٩ لسنة ق٥٩
٤٦٠	النعي على الحكم تعويله على قول للشاهدين لم ينقله عنهما . غير مقبول .	٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق
٤٨٩	خصومة شهود الاثبات للمتهم لا تمنع من الأخذ بأقوالهم . متى اقتنعت المحكمة بصدقها . الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى . غير جائز أمام محكمة النقض .	١٦٤١٤ لسنة ٦٥ق
٤٩٩	الطعن على شهادة الشاهد بأنه غير مميز لمرضه النفسي والعقلي . يوجب على المحكمة التحقق من قدرته على التمييز للاستيثاق من تحميله الشهادة . قعودها عن ذلك وأخذها بشهادته . اخلال بحق الدفاع . تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟ حق محكمة الموضوع الأخذ بشهادة الشاهد ، ولو كانت بينه والمتهم خصومة قائمة .	٩٨٤ لسنة ٦٧ق
٥٢٩	تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا .	٢٦١٧ لسنة ٦٥ق
٥٢٩	اتفاق مضمون وفحوى اقوال المجنى مع ما استخلصه الحكم منها . لا خطأ في الاسناد .	٢٦١٧ لسنة ٦٥ق
٥٩٨	تأخر المجنى عليها في الإبلاغ . لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها متى اطمأنت إليها ، وكانت على بينة من الظروف التي أحاطت بها . اسا ذلك ؟	١٩٢٦١ لسنة ٦٥ق
٦٢٥	عدم التزام الحكم أن يورد من اقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءه .	٢٠٠٩٩٦ لسنة ق٦٥
٦٢٥	النعي على اقوال احد الشهود . غير مقبول . مادام الحكم لم يستند إليها في الإدانة .	٢٠٩٩٦ لسنة ق٦٥

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٥٣	نعى الطاعن على الحكم التفاته عن دفاعه بضبطه بسيارته وليس بمسكنه . غير مقبول . مادامت المحكمة قد اطمأنت الى اقوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة .	٢٢٨٥ لسنة ٦٥ق
٣٦٩	معاينة الطالب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . ماهيته ؟ طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل أو اثبات استحالة حصوله والمقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة . دفاع موضوعى . عدم التزام المحكمة بإجابته .	١٠٩٦٧ لسنة ٦٥ق
٦٥٣	النعى بتعارض النيابة مع أقوال شاهد الاثبات . غير مقبول . مادام الحكم لم يعول عليها فى الإدانة .	٢٢٨٥ لسنة ٦٥ق
	اجراءات اجراءات التحريز :	
٣٦٩	اجراءات التحريز . تنظيمية . قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه لم يرتب القانون بطلانا على مخالفتها .	١٠٩٦٧ لسنة ٦٥ق
٤٤٢	اجراءات التحريز عمل تنظيمى للمحافظة على الدليل . مخالفتها لا يرتب البطلان .	١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق
٣٤	اجراءات التحريز : حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق تكليف أى من مأمورى الضبط القضائى ببعض ما يختص به . شرط ذلك . اساسه ؟	١٧١٨ لسنة ٦٤ق
٥٣	تعيب تحقيق النيابة . لا يصلح سببا للطعن على الحكم . مادام الطاعن لم يطلب استكمالها .	٤٢٨١ لسنة ٦٠ق
٨٢	أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأمورى الضبط القضائى . لا يشترط أن يكون صادرا بالكتابة .	٨٩٠ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٩٧	اطالة مدة التحقيق مع المتهم . لا يمثل اكراها . إلا إذا تعهد المحقق ذلك بغية الحصول منه على اعتراف . حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهم في خصوص ضربه المجنى عليه واحداث اصابته دون ما قرره في خصوص الآلة المستخدمة في الاعتداء . اساس ذلك ؟	٢٥٣ لسنة ٦٥ق
٢٦٢	عدم اشتراط القانون شكلا معيناً في التوقيع على محضر التعريات . كفاية أن تطمئن المحكمة الى صحة تلك التوقيعات .	٢٧٠٨ لسنة ٦٥ق
٢٦٢	بطلان التسجيل . لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها التسجيل .	٢٧٠٨ لسنة ٦٥ق
٤٢١	اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة انجازه . شرط ذلك ؟ خشية المتهم من سلطة وظيفة رجال الشرطة لا يعد اكراها مبطلا للاعتراف . اجراءات المحاكمة :	٢٧١٥ لسنة ٦٥ق
	تخلف المسئول عن الحقوق المدنية عن الحضور أمام المحكمة الاستئنافية يوجب الحكم في موضوع الدعوى المدنية غيابياً . مخافة ذلك . خطأ في تطبيق القانون .	٢٣٦٤٠ لسنة ٥٩ق
٥٢	عدم جواز النعي على المحكمة فعودها عن اجراءات لم تطلب منها أو سكوتها عن الرد عليها .	١٢٨١ لسنة ٦٠ق
٨٢	اطمئنان المحكمة الى ان العينة المضبوطة هي التي أرسلت الى التحليل واخذها بالنتيجة التي انتهى إليها مجادلتها في ذلك . غير مقبولة .	٨٩٠ لسنة ٦٥ق
١٧٨	للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود وإذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً . المادة ٢٨٩ اجراءات.	٥٨٥٨ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٩٢	عدم جواز اثبات ما يخالف الثابت بمحضر الجلسة أو الحكم إلا عن طريق الادعاء بالتزوير .	٦٢٧٦ لسنة ٦٥ق
٢٥١	التقرير بالاستئناف من وكيل الطاعن . اعتباره اعلانا للطاعن بالجلسة . المادة ٤٠٨ اجراءات العدالة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .	١٤٦٣١ لسنة ٦٢ق
٤٦٠	مثال لتسبيب سائغ في رفض مناقشة الطبيب الشرعى .	٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق
٤٧٢	اعادة المحاكمة أمام ذات دائرة محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم الغيابى على المتهم فى حلة حضوره أو القبض عيه . غير لازم . كل ما تطلبته المادة ٣٩٥ اجراءات . هو اعادة نظر الدعوى أمام المحكمة . نظر الدعوى عند اعادة اجراءات المحاكمة أمام ذات الدائرة التى أصدرت الحكم الغيابى . لا يترتب بطلانا .	١٣٨٥٣ لسنة ٦٥ق
٦٨	النعى على المحكمة عدم اجابتها الطاعن الى طلبه ضم حرز المضبوطات لتحديد نوع اللعبة التى كانت يزاولها المحكوم عليهما الآخران . غير مقبول . مادامت انتهت فى تدليل سائغ الى أنها لعبة (الشيش بيش) المحظور لعبها فى المحال العامة .	١٠٣٣٦ لسنة ٦٢ق
٦٢١	تعديل وصف التهمة من اختلاس واشترك فيه الى تسهيل استيلاء واشترك فيه . وجوب تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع .	١٢٠٣٥ لسنة ٦٢ق
٦٢٥	اعادة المحاكمة أمام محكمة الجنايات طبقا للمادة ٣٩٥ اجراءات . محاكمة مبتدأة . اثر ذلك ؟	٢٠٩٩٦ لسنة ٦٥ق
٦٤٠	استعلام المحكمة من الجدول عن جنائية مقيدة ضد الطاعن بعد مرافعة الدفاع وقبل قفل باب المرافعة والنطق بالحكم . مفاده اتخاذ هذا الاجراء فى حضور الطاعن ومحاميه .	١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	أحداث	
٧	قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ وإجازته النزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة الى السجن الذى لا تقل مدته عن سبع سنوات . اعتباره أصلح فى حكم المادة الخامسة عقوبات .	٢٥٢٩ لسنة ٦٧ق
٦٧٣	تحديد مدة الاختبار القضائى الوارد بالمادة ١٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . توجه الى سلطة التنفيذ لا الحكم . التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة او درجة مسئولية مرتكبها ، وإنما بمدى خطورة الحدث وقدر حاجته الى التهذيب والتقويم .	٥٩٢٦ لسنة ٦٠ق
	أحوال شخصية	
٦٩٢	ماهية عقد الزواج الخاص بالمصريين غير المسلمين المتحدى الملة ولطائفة .	٢٣٦٩١ لسنة ٦٥ق
	أحوال مدنية	
٦٨٨	جريمة عدم تقديم البطاقة الشخصية للندوب السلطات العامة . مخالفة . قيام الضابط بالقبض على الطاعن وتفتيشه وفائيا فى هذه الحالة .	٢٣٦٩١ لسنة ٦٥ق
	اختصاص	
	الاختصاص المكاني :	
٨٢	ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . غير لازم . متى أوضحت المحكمة أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره . صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن بالتفتيش .	٨٩٠ لسنة ٥٥ق
	الاختصاص النوعى :	
٦٩	أثر انحسار التائيم عن الفعل موضوع الدعوى الجنائية . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فى الدعوى المدنية .	٢٢٥٧ لسنة ٦٠ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٢	قرار محكمة الجنج باستبعاد الدعوى من الرول واعادتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها يلتقى فى النتيجة مع الحكم بعدم اختصاصها بنظرها .	٢٠١٣٨ لسنة ق٥٩
٢٧٦	المحكمة الجنائية لا ولاية لها فى الفصل فى الدعوى المدنية . متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية مناطق التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليها قانونا . أثر ذلك ؟ الاختصاص الولائى :	٢٧٠٢٨ لسنة ق٥٩
٥٢٨	إجازة بعض القوانين احالة جرائم معينة الى محاكم خاصة لا يسلب المحاكم العادية ولايتها فى الفصل فى تلك الجرائم . مادام أن القانون الخاص لم يرد به الى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص . سواء أكانت معاقبا عليها بمقتضى قانون عام أو خاص .	٢٠٩٠٩ لسنة ق٥٩
٥٢٨	قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . خول المحاكم العسكرية الاختصاص بنوع معين من الجرائم ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين . اختلاس أشياء محجوزة	٢٠٩٠٩ لسنة ق٥٩
٣٣٧	جريمة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكة المؤتمنة بالمادة ٢٤٢ عقوبات استثناء من هذا الأصل . عدم جواز القياس عليه .	٢١٩٧٠ لسنة ق٦٢
٥٧٩	عدم الاعتداد برفض المدين أو الحائز للحراسة . متى كان أيهما حاضرا وقت الحجز . اساس ذلك ؟ خلو الحكم من بيان سنده فى أن التهمة حارسه على الرغم من عدم قبولها الحراسة وأنها ليست حائزة . قصور .	١٩٩١٧ لسنة ٦٢ق
١٤٤	اختلاس أموال أميرية تسليم المال موضوع الاختلاس الى الجانى بصفته أمينا على الودائع . كفايته لاعتباره مسئولاً عنها . اختلاسه له . استحقاقه العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات .	٢٢٨٢ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٤٤	التناقض الذى يعيب الحكم ويبطله . ماهيته ؟ مثال لتسبيب سائق فى جريمة اختلاس .	٣٢٨٣ لسنة ٦٥ق
١٨٩	استناد المحكمة فى إدانة المتهم الى قول محاميه . غير جائز . استناد الحكم المطعون فيه فى إدانة الطاعن على اقراره بالتحقيقات الإدارية وتحريات إدارة المتابعة والتوجيه بأمن الشركة المجنى عليه دون بيان مؤداهما وأخذه بإقرار محاميه بمحضر جلسة المحاكمة بعجز البضائع وتصرفه فيها . قصور وفساد فى الاستدلال . تساند الأدلة . مؤداه .	٨٣١٠ لسنة ٦٥ق
٣٩٦	جريمة اختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما فى المادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات . مناط تحققهما ؟	٢٩٧٤٩ لسنة ٥٩ق
٤٨٤	مناط العقاب . بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات؟	١٣٦١٠ لسنة ٦٥ق
٤٨٤	تحدث الحكم عن نية الاختلاس استقلالا . غير لازم . شرطه ؟	١٣٦١٠ لسنة ٦٥ق
٦٠٦	المقصود بالوظف العام والأموال العامة فى حكم المادتين ١١٩/ح ، ١١٩/هـ مكررا عقوبات .	٩٨٨٦ لسنة ٦٥ق
٦٠٦	اثبات الحكم أن المتهم يعمل بمركز للشباب وأن الأموال المختلسة المستولى عليها مملوكة ، للمركز وسلمت للمتهم بسبب وظيفته . النعى عليه فى هذا الشان . غير مقبول .	٩٨٨٦ لسنة ٦٥ق
٦٠٦	القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات . تحققه بتصرف الموظف فى المال الذى بعثته على اعتبار أنه مملوك له . تحدث الحكم استقلالا عن توافر هذا القصد .	٩٨٨٦ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٠٦	ضبط الأشياء المختلصة . لا يمتنع الحكم بالغرامة النسبية . التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر . لا خطأ .	٩٨٨٦ لسنة ٦٥ق
٦٢١	تعديل وصف التهمة من اختلاس واشترك فيه الى تسهيل استيلاء واشترك فيه . وجوب تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟	١٢٠٣٥ لسنة ٦٢ق
٦٧٧	كون الجاني من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة . وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات . النعي على الحكم في هذا الشأن . غير مقبول .	١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق
٦٧٧	قيام المتهم برد مقابل المال الذي اختلسه . لا يؤثر في قيام الجريمة . وإن اعفاء من الحكم بالرد في حدود ما سدد .	١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق
٤١٦	إخفاء أشياء مسروقة إخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر اشتراكاً في السرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بأركانها وطبيعتهما . اثر ذلك ؟	١٨٦٣٣ لسنة ٦٣ق
٤٥	إخلال بعقد مقاوله جناية الإخلال العمدى بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عقد المقاوله . عمدية . القصد الجنائي فيها . مناط تحققه ؟	١٨٨٧ لسنة ٦٥ق
٢٢١	ارتباط ثبوت أن الطاعن كان يعمل ضابطاً بالشرطة في تاريخ الحادث . ادانته بجريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص . خطأ في القانون . لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة مادام الطاعن ينازع في صورة الواقعة بأكملها .	٦٨٢٢ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٧٦	الحكمة الجنائية لا ولاية لها في الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية مناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها . غير معاقب قانوناً . أثر ذلك ؟	٢٧٠٢٨ لسنة ٥٩ق
٢٨٢	الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ عقوبات . ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة . أساس ذلك ؟	١٤٢٤٨ لسنة ٦٢ق
٦٦٩	إدانة الحكم الطاعن بجرائم متعددة وإنزاله عقوبة مستقلة من كل منها دون الفصل في مدى قيام التعدد بينها وفق المادة ٢٢ عقوبات . يجيز لحكمة النقض التعرض له من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن . علة ذلك وأساسه ؟	٩٦٥١ لسنة ٦٢ق
	أسباب الإباحة وموانع العقاب الدفاع الشرعي :	
١٩٩	عدم بيان الحكم الاصابات التي لحقت بالطاعن والتي جعل منها ركيزة لدفاعه رغم نفيه حالة الدفاع الشرعي عنه . قصور . الجنون والعاهة العقلية :	٦٢٧٨ لسنة ٦٥ق
٢٥٦	الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سبباً لانعدام المسؤولية .	١٣٤٣٥ لسنة ٦٢ق
٥٥٦	عدم التزام المحكمة بنسب خبر فني في الدعوى للوقوف على حالة المتهم بالمرض العقلي إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها .	١٨٨٢٣ لسنة ٦٥ق
	موانع العقاب :	
٥٥٦	دفع الطاعن بإصابته بمرض عقلي لإدماجه تعاطي المخدر . ليس مانعاً من مسؤوليته عن جريمة احراز المخدر بغير قصد .	١٨٨٢٣ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	<p>انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم قصوره في الرد على دفعه بإعدام مسئوليته الجنائية لاصابته بمرض عقلي لإدمانه تعاطى المهدر . متى أوقع عليه عقوبة جريمة احراز المخدر بقصد التعاطي الأخف من تلك المقررة لجريمة احرازه بغير قصد .</p> <p>استئناف</p> <p>ميعاده :</p>	
٢١٦	<p>إغفال محكمة أول درجة الفصل في جزء من الدعوى . تصدى المحكمة الاستئنافية له . بطلان وخطأ في تطبيق القانون .</p> <p>القصور له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .</p> <p>ليس لحكمة النقض أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه . على محكمة الإعادة تدارك هذا الخطأ . شرط ذلك ؟</p> <p>استجواب</p>	١٤٥٠٥ لسنة ٦٠ق
٤٩٣	<p>عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من استجواب أو اعتراف الطاعن ينحسر معه الالتزام بالرد على الدفع ببطلانها .</p> <p>استدلالات</p>	٥٨٥٨ لسنة ٦٥ق
٢٧	<p>تفتيش المزارع ليس بحاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة .</p>	٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ق
٨٢	<p>خلو التحريات من وظيفة المأذون بتفتيشه وسنه وحالته المالية والاجتماعية وكيفية حصوله على المواد المخدرة وتوزيعها . لا ينال من صحتها . مادام أنه الشخص المقصود بالإذن .</p>	٨٩٠ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٩٢٥	تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش . موضوعي . المجادلة في ذلك امام النقض . غير جائزة .	١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق
٢٣٢	للمحكمة التعويل على تحريات الشرطة باعتبارها معرزة لما سافته من أدلة .	٢٠٨٨٩ لسنة ٦٢ق
٢٦٢	عدم اشتراط القانون شكلا معيناً في التوقيع على محضر التحريات . كفاية أن تطمئن المحكمة الى صحة تلك التوقيعات .	٣٧٠٨ لسنة ٦٥ق
٣٢٣	عدم بيان نوع المادة المخدرة لا يقدح في جدية التحريات . علة ذلك ؟	٩٢١٤ لسنة ٦٥ق
٤٦٠	عدم اشتراط القانون فترة زمنية محددة لإجراء التحريات . إجراء مأمور الضبط القضائي التحريات بنفسه . غير لازم . حقه في الاستعانة برجال السلطة العامة والمرشدين السريين .	٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق
٥٥٦	خلو محضر التحريات من إيراد البيانات التي ساقها الطاعنان أسباب طعنهما . غير قاذح في جدية التحريات . عدم العثور على المخدر في مسكن الطاعنين خلافا لما ورد بمحضر التحريات . غير قاذح في جديتها . علة ذلك ؟	١٨٨٢٣ لسنة ٦٥ق
٦١٨	عدم افصاح رجل الضبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن وسيلته في التحري . لا يعيبها . علة ذلك ؟	١٠٣٣٦ لسنة ٦٢ق
٦٥٣	خلو إذن التفتيش من بيان سنه وشكل الطاعن وصناعته . غير قاذح في سلامته . مادام أنه المقصود بالإذن .	٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ق
استيلاء		
١٣٧	جريمة الاستيلاء بغير حق على المال العام . مناط تحققها ؟	٩٤٢٠ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٠٨	<p>مثال لحكم بالإدانة صادر من محكمة النقض لدى نظرها الموضوع في جريمة استيلاء بغير حق على المال العام .</p> <p>انتهاء المحكمة الى اخذ المتهم بالرافعة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات . يوجب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها . علة ذلك ؟</p> <p>حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم متى كان مبينا على خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟</p> <p>تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق . موضوعي . أثر ذلك ؟</p>	٩٢٤٠ لسنة ٦٥ق
٣٩٦	<p>جريمتا اختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما في المادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات . مناط تحققهما ؟</p> <p>جناية الاستيلاء المنصوص عليها بالمادة ١١٣ عقوبات . مناط تحققها ؟</p> <p>اشتراك</p>	٢٩٧٤٩ لسنة ٥٩ق
٦٣	<p>الاشتراك في التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملا بساتها اعتقادا سائغا .</p>	١٨٩ لسنة ٦٥ق
٢٣٢	<p>مفاد نص المادة ٢٧٦ عقوبات في ادانة شريك الزوجة الزانية ؟</p>	٢٠٨٨٩ لسنة ٦٢ق
٦٠٦	<p>نعي الطاعن الثالث أن الواقعة بالنسبة له سرقة بطريق الكسر لانتفاء علمه بصفة الطاعن الأول الوظيفية وطبيعة المال موضوع الاتهام في حين أن الحكم المطعون فيه أورد صفة الأخير وطبيعة ذلك المال . منازعة في الصورة التي اعتنقها الحكم وجدل موضوعي في سلطة المحكمة في استخلاص صورة الواقعة .</p>	٩٨٨٦ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	إشكال فى التنفيذ	
١٥٠	الاشكال فى تنفيذ حكم بات استنادا الى سقوط العقوبة بمضى المدة . جائز . أساس ذلك ؟	٦٢٥٩٧ لسنة ق٥٩
١٥٠	مدة سقوط العقوبة فى الجنح خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم باتا . المادة ٥٢٨ اجراءات . قضاء الحكم المطعون فيه فى الاشكال بسقوط العقوبة بمضى المدة رغم عدم انقضاء تلك المدة . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب نقض الحكم وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقت تنفيذ العقوبة .	٦٢٥٩٧ لسنة ق٥٩
	إصابة خطأ	
٢١٦	صحة الحكم فى جريمة الاصابة الخطأ . رهن ببيانه وقائع الحادث كيفية حصوله وكيفية الخطأ الذى وقع من المتهم وموقف المتهم والمجنى عليه أثناء وقوع الحادث .	١٤٥٠٥ لسنة ق٦٠
	اضرار عمدى	
٣٠٨	مناط تحقيق اركان جريمة الاضرار العمدى بأموال الجهة التى يعمل بها المتهم المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات .	٩٢٤٠ لسنة ٦٥ق
٦٠٢	مثال لتسبيب معيب الحكم صادر بالإدانة فى جريمة الاضرار العمدى بأموال الجهة التى يعمل بها الطاعن . القصد الجنائى فى جنابة الاضرار العمدى المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا عقوبات . مناط تحققه ؟	١١٦٠٥ لسنة ٦٥ق
	اعدام	
٤٦٠	اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام . دون التقيد بميعاد مدد .	٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق
٤٦٠	ما يلزم من تسبيب لاقرار الحكم الصادر بالاعدام .	٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة .	رقم الطعن
	اعلان	
٤٥١	التقرير بالاستئناف من وكيل الطاعن . اعتباره اعلانا للطاعن بالجلسة . المادة ٤٠٨ اجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .	١٤٦٣١ لسنة ٦٢ق
٥٥٠	أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده . ليست من النظام العام . مؤدى ذلك ؟	١٥٤٧٤ لسنة ٦٠ق
	اقتزان	
٩٧	توافر الرابطة الزمنية بين الجرائم التي ارتكبتها المتهمان . واستقلال كل منها بذاتيتها وأركانها وعناصرهما القانونية عن الأخرى . يتوافر به الظرف المنصوص عليه في المادة ١/٢٢٤ عقوبات .	٢٥٣ لسنة ٦٥ق
	اكراه	
٩٧	إطالة مدة التحقيق مع المتهم . لا يمثل اكراها . إلا إذا تعدد المحقق ذلك بغية الحصول منه على اعتراف .	٢٥٣ لسنة ٦٥ق
١٧٨	حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهم في خصوص ضربه المجنى عليه وأحداث أصابته دون ما قرره في خصوص الآلة المستخدمة في الاعتداء . أساس ذلك ؟	٥٨٥٨ لسنة ٦٥ق
٢٦٣	استعمال المحكمة حقها في حبس المتهم احتياطيا . لا يحول بين الدفاع وحقه في طلب التأجيل . ولا يعد اكراها للتنازل عن سماع الشهود . المادة ٢٨٠ اجراءات .	٣٧٠٨ لسنة ٦٥ق
٣٢٨	الدفع بأن اعتراف الطاعن صدر عن اكراه وقع عليه أو وعد أو إغراء . موضوعي . لا تجوز اثارته لأول مرة أمام النقض .	١٠٢٠١ لسنة ٦٥ق
	جريمتا الشروع في وقاع أنثى بغير رضاها وهتك عرض أنثى بالقوة والتهديد . قيامهما بعناصر وأركان قانونية ذاتية تتفاير في احداها عن الأخرى.	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	التماس إعادة النظر	
١٧	اتصال محكمة النقض بطلب إعادة النظر > دون التقيد بميعاد . أساس ذلك وعلمته ؟	٢٣٢٩٧ لسنة ٦٦ ق
١٧	استناد الطالب الى حكمين متناقضين قضى أحدهما بإدانته بحكم بات وقضى الآخر بإدانة متهم آخر عن واقعة إجرامية واحدة . أثره . قبول طلب التماس إعادة النظر .	٢٣٢٩٧ لسنة ٦٦ ق
	إهانة	
٦٩	وجوب تعمد الجاني في جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٤ عقوبات . تهجيه العبارات المعينة الى الجني عليه . تخلف ذلك . أثره ؟	٢٢٥٧ لسنة ٦٠ ق
	إيجار أماكن	
٢٩٤	الجرائم التي وقعت في ظل العمل بأحكام القانونين رقمي ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . استمرار خضوعهما لأحكامهما رغم صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ . علة ذلك ؟	١٠٦٦٧ لسنة ٦٣ ق
	بطلان	
٥٤٨	وجوب صدور أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء . تعلق هذا التشكيل بأسس النظام القضائي تضمنين الحكم ما يفيد صدوره من أربعة أعضاء . أثره . بطلان الحكم . أساس ذلك ؟	٦٠٧٣٣ لسنة ٥٩ ق
١٢٢٥	أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور وميعاده . ليست من النظام العام . مؤدى ذلك ؟	١٥٤٧٤ لسنة ٦٠ ق
	بلاغ كاذب	
١٢	الشاهد الذي يضمن شهادته اتهام كاذب أثناء إدلائه بأقواله بناء على استدعاء السلطة العامة له . لا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب . علة ذلك ؟	١٧٩٠٢ لسنة ٦١ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	بناء على أرض زراعية	
٩٣	الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . أصلح للمتهم في جريمة بناء على أرض زراعية . علة ذلك ؟	٨١٦٠ لسنة ٦٠ق
	تبديد	
٣٣٧	تمسك الطاعن بنفى مسئوليته عن جريمة التبديد وانتفاء القصد الجنائي لديه وتقديمه مستندات تمسك بدلائلها على ذلك . دفاع جوهرى . التفات الحكم عن تحقيقه . قصور اخلال بحق الدفاع .	٢١٩٧٠ لسنة ٦٢ق
٣٣٧	جريمة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكة المؤتممة بالمادة ٣٤٢ عقوبات . استثناء من هذا الأصل . عدم جواز القياس عليه .	٢١٩٧٠ لسنة ٦٢ق
	تزويج عملة مقلدة	
٤١٣	جريمة حيازة عملة مقلدة بقصد التزويج . تستلزم قصدا خاصا . هونية دفعها للتداول . وجوب استظهار الحكم له صراحة وإيراد الدليل على توافره متى نازع فيه الجانى . منازعة الطاعن فى توافر القصد الجنائي بشقيه وتدليل الحكم بما لا يكفى لتوافره . يعيبه .	١٣٤٩٧ لسنة ٦٥ق
	تزوير	
٦٣	التنازل عن الحرر المزور ممن تمسك به . لا أثر له على وقوع الجريمة . أساس ذلك ؟	١٨٩ لسنة ٦٥ق
٦٣	جرائم التزوير . لم جعل القانون لاثباتها طريقا خاصا .	١٨٩ لسنة ٦٥ق
١٥٨	ثبوت وقوع التزوير أو الاستعمال . التنازل عن الحرر المزور ممن تمسك به . لا أثر له على وقوع الجريمة .	١٩٠ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥١٠	التزوير العاقب عليه . لا يلزم أن يكون متقنا . وضوحه أو انتفائه يستويان . حد ذلك ؟ تزوير أوراق رسمية :	١٣٨٥٥ لسنة ٦٥ق
٦٣	اثبات وقوع تزوير المحرر من الطاعن يلزم عنه ان يتوفر في حقه رن العلم بتزويره واستعماله .	١٨٩ لسنة ٦٥ق
٦٣	التحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم .	١٨٩ لسنة ٦٥ق
١٥٨	الاشتراك في التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو اعمال مادية محسوسة . يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملاساتها اعتقاداً سائغاً .	١٩٠ لسنة ٦٥ق
٢٤٨	إدلاء الشاهد بأقوال تغاير الحقيقة من محاضر جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي . ليس من قبيل التزوير في الأوراق الرسمية . علة ذلك ؟	٣٠١٣٤ لسنة ٥٩ق
٦٩٢	انتحال المتهم صفة كاهن في الكنيسة وتحريره عقد زواج بطريق الاصطناع واشتراك الطاعنة معه بالاتفاق والمساعدة . تتوافر به جريمة التزوير في محرر رسمي . ولو لم يتم توثيقه . تزوير أوراق عرفية :	٢٣٦٩١ لسنة ٦٥ق
٦٦٩	كون المتهم صاحب المصلحة في التزوير لا يكفي بذاته لثبوت ارتكابه ذلك الفعل او اشتراكه فيه . مادام ينكر ارتكابه له . اغفال الحكم ببيان أركان جريمة التزوير وارتكابه الطاعن له بنفسه أو اشتراكه فيه والتدليل على ثبوت تزويره المستندات التي قدمها للمجنى عليهم . قصور . يعيبه . الادعاء بالتزوير :	٩٦٥١ لسنة ٦٣ق
٨٢	النعي على الحكم بالقصور لالتفاته عنه الرد على الدفع بعدم صدور محضر الضبط ممن نسب إليه تحريره وتوقيعه منه . غير مقبول . مادام لم يتساند في قضائه بالإدانة الى ما جاء بمحضر الضبط .	٨٩٠ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٥٩	مثال لتسبيب معيب فى جنحة شيك بدون رصيد طعن عليه بالتزوير .	٢٥٢٦٨ لسنة ٦٣ ق
٣٠٣	حق المحكمة الا تحقق الطعن بنفسها والا تحيله الى النيابة العامة لتحقيقه والا توقف الفصل فى الدعوى إذا قدرت عدم جدية الطعن . عدم طالب الطاعن من المحكمة تحقيق ادعائه بالتزوير وتقديم ما يظاھرہ أو يسانده فى الأوراق . النعى عليه فى هذا الشأن . غير مقبول . الاشتراك فى التزوير :	٨٦٣٥ لسنة ٦٧ ق
٦٣	الاشتراك فى التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة .	١٨٩ لسنة ٦٥ ق
	تسجيل المحادثات	
٣٤٣	لا يلزم الرد على الدفع ببطلان اجراءات المراقبة والتسجيل واستجواب الطاعن أمام النيابة العامة . مادام أن المحكمة لم تعول فى إدانة الطاعن على شئ مما أسفر عنه التصنت على المحادثات والمقابلات الخاصة أو التسجيلات وما قرره الطاعن عند استجواب النيابة العامة له .	١٠٨٣٠ لسنة ٦٥ ق
	تعذيب	
٤٠٤	التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها . تقدير توافرها . موضوعى .	١٣٠٨١ لسنة ٦٥ ق
	تعويض	
٢٧٦	المحكمة الجنائية لا ولاية لها فى الفصل فى الدعوى المدنية . متى كان الفعل موضوع الدعوى الجنائية مناطق التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه قانونا . أثر ذلك ؟	٢٧٠٢٨ لسنة ٥٩ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	تفتيش	
	أولا : إذن التفتيش إصداره :	
٢٧	تفتيش المزارع . ليس بحاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة .	٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ق
٣٤	التوقيع على الإذن بنموذج غير مقروء . لا يعيبه . مادام أنه تم ممن أصدره .	٧١١٨ لسنة ٦٤ق
٣٤	تقدير جدية التحريات وكفايتها لأصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .	١٧١١٨ لسنة ٦٤ق
٨٢	كون إذن التفتيش مهور بتوقيع غير مقروء . غير مفصح عن شخص مصدره . لا يخالف القانون .	٨٩٠ لسنة ٦٥ق
٣٢٣	خلو إذن التفتيش من بيان عمل إقامة الطاعن وأوصافه لا ينال من صحته مادام أنه الشخص المقصود بالإذن .	٦٢١٤ لسنة ٦٥ق
٨٢	خلو التحريات من وظيفة المأذون بتفتيشه وسنه وحالته المالية والاجتماعية وكيفية حصوله على المواد المخدرة وتوزيعها . لا ينال من صحتها . مادام أنه الشخص المقصود بالإذن .	٨٩٠ لسنة ٦٥ق
٦٣١	عدم إيراد محل إقامة الطاعن محددًا بمحضر الاستدلالات . غير قاذح في جدية التحريات .	٢٣١٢٢ لسنة ٦٥ق
٣٢٣	خلو إذن التفتيش من بيان محل إقامة الطاعن وأوصافه لا ينال من صحته . مادام أنه الشخص المقصود بالإذن .	٩٢١٤ لسنة ٦٥ق ٢٣١٨٥ لسنة ٦٥ق
٣٢٣	عدم بيان نوع المادة المخدرة لا يقدح في جدية التحريات . علة ذلك ؟	٩٢١٤ لسنة ٦٥ق
٣٣٣	الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . جوهري . على المحكمة أن تعرض له إيرادا وردا . رفضه . استنادا الى ضبط جسم الجريمة في حيازة الطاعن . قصور وفساد في الاستدلال . أساس ذلك ؟	١٠٥٧٢ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٦١	لجوء الضابط الى وكيل النيابة في منزله لاستصدار الإذن بالتفتيش . لا مخالفة فيه للقانون .	١٠٨٧١ لسنة ٦٥ق
٢٦٩	تعاصر صدور الإذن مع إذنين آخرين لمتهمين من رهط الطاعنين . لا يقدح في سلامته . مادامت الجهة الأمرة بالتفتيش رأت في التحريات ما يفيد قيام الجريمة .	١٠٩٦٧ لسنة ٦٥ق
٢٦٩	صدور الإذن بعد الاطلاع على محضر التحريات المتضمنة أسباب طلبه . اعتبار هذه الأسباب أسباب للإذن ولو لم يقصص مصدره عن ذلك . مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من التسبيب .	١٠٩٦٧ لسنة ٦٥ق
٢٧٩	خلو الحكم ما اثبات موافقت تحرير محضر التحريات او صدور الاذن او الاختصاص الوظيفي لمصدره . لا يعيبه .	١١٠٧٥ لسنة ٦٥ق
٢٧٩	إذن التفتيش لم يشترط له القانون شكلا معيناً . وجود خطأ في مهنة المأذون بتفتيشه أو خلوه من بيان صفته أو محل اقامته . لا ي عيبه .	١١٠٧٥ لسنة ٦٥ق
٥٥٦	خلو محضر التحريات من ايراد البيانات التي ساقها الطاعنون بأسباب طعنهما . غير قادح في جدية التحريات .	١٨٨٢٣ لسنة ٦٥ق
٦٤٠	عدم العثور على المخدر في مسكن الطاعنين خلافا لما ورد بمحضر التحريات . غير قادح في ديتها . علة ذلك ؟	١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ق
٦٤٠	اصدار إذن التفتيش على ذات المحضر المشتعل على ما اسفرت عنه التحريات من حيازة الطاعن للمخدر . كفايته لاعتبار الاذن مسببا . اساس ذلك ؟	١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ق
٦٤٠	صدور الاذن بالتفتيش ، استنادا لما دلت عليه التحريات من أن الطاعن يحوز ويحرز جواهر مخدرة . مفهومه . صدور الإذن لضبط جريمة تحقق وقوعها لا ضبط جريمة مستقبلية أو غير واقعة .	١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٥٣	مثال لتسبب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش . لصدوره عن جريمة مستقبلية . بطلانه :	٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ق
٢٦٢	نعي الطاعن على الحكم المطعون فيه ببطلان إذن النيابة بالقبض والتفتيش لعدم جدية التحريات . غير مجد . مادام الحكم قد أثبت توافر حالة التلبس بأخذه مبلغ الرشوة من الشاهد الثاني .	٣٧٠٨ لسنة ٦٥ق
٦٨٨	تعويل الحكم المطعون فيه على الدليل المستمد من أقوال الضابطين الذين قاما بالقبض على الطاعن وتفتيشه على نحو يخالف القانون . وجوب القضاء بالبراءة . أساس ذلك ؟ تنفيذه :	٢١٩٨٢ لسنة ٦٥ق
٨٢	أمر النائب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي . لا يشترط أن يكون صادرا بالكتابة . علة ذلك ؟	٨٩٠ لسنة ٦٥ق
٣٢٣	لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن التفتيش . تخير الظرف والوقت والطريقة المناسبة لتنفيذه . شرط ذلك ؟ ثانيا : التفتيش بغير إذن	٩٢١٤ لسنة ٦٥ق
٢٥٢	تخلى الطاعن عن اللفافة التي تحوى المخدر طواعية واختيارا . تتوافر به حالة التلبس . الجدل الموضوعي . لا يجوز اثارته أمام النقض .	٣٠١٦٤ لسنة ٥٩ق
٥٨٢	انتزاع مأمور الضبط القضائي دفتر الشيكات من الطاعن دون تخليه عنه ولا تبين محتواه قبل فضه . تفتيش باطل . لا يغير من ذلك ارتبأكه ومحاولة اخفائه . مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا . لا يوفر تلبس الشخص بجريمة ولا يبيح القبض عليه وتفتيشه . مخالفة الحكم ذلك . خطأ في القانون . حجب الخطأ الحكم عن تقدير أدلة الدعوى . أثره .	٢٩٣٩٠ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٩٢	القيء على الحرية الشخصية . غير جائز . إلا فى أحدى حالات التلبس أو بإذن من الجهة القضائية المختصة . المادة ٤١ من الدستور .	٨٩١٥ لسنة ٦٥ق
٦٨٨	تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانوناً . صحصح . المادة ٤٦ اجراءات . إباحة التفتيش الوقائى لأى فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض . علته ؟ لا يجوز لمأمور الضبط القضائى القيام بالتفتيش كإجراء من اجراءات التحقيق أو كإجراء وقائى . حد ذلك ؟	٢١٩٨٢ لسنة ٦٥ق
	تقرير تلخيص	
٤٥١	عدم ترتيب القانون جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ . النعى بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز .	١٤٦٣١ لسنة ٦٢ق
	تقليد	
٤١٣	جريمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج . تستلزم قصدًا خاصاً . هونية دفعها للتداول . وجوب استظهار الحكم له صراحة وإيراد الدليل على توافره متى نازع فيه الجانى . منازعة الطاعن فى توافر القصد الجنائى بشيه وتدليل الحكم بما لا يكفى لتوافره . يعيبه .	١٣٤٩٧ لسنة ٦٥ق
	تلبس	
٢٣٢	التلبس بجريمة الزنا . مناط تحقق ؟	٢٠٨٨٩ لسنة ٦٢ق
٢٥٢	تخلى الطاعن عن اللقافة التى تحوى المخدر طواعية واختياراً . تتوافر به حالة التلبس . الجدل الموضوعى . لا يجوز اثارته أمام النقض .	٣٠١٦٤ لسنة ٥٩ق
٥٨٢١	سلطة مأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس ؟ المادتان ٣٤ ، ٣٥ اجراءات .	٢٩٣٩٠ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٨٢	تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة عن الغير . لا يكفي لقيام حالة التلبس . مادام لم يشهد أثرا من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها .	٢٩٣٩٠ لسنة ٥٩ق
٥٨٢	انتزاع مأمور الضبط القضائي دفتر شيكات من الطاعن دون تخليه عنه ولا تبين محتواه قبل فضه . تفتيش باطل لا يغير من ذلك ارتبائه ومحاولة اخفائه .	٢٩٣٩٠ لسنة ٥٩ق
٥٨٢	مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا لا يوافرا تلبس الشخص بجريمة ولا يبيحا القبض عليه وتفتيشه . مخالفة الحكم ذلك . خطأ في القانون . حجب الخطأ الحكم عن تقدير أدلة الدعوى . أثره ؟	٢٩٣٩٠ لسنة ٥٩ق
٥٨٢	القيد على الحرية الشخصية . غير جائز إلا في حالة من حالات التلبس أو بإذن من جهة قضائية مختصة . اساس ذلك ؟	٢٩٣٩٠ لسنة ٥٩ق
٥٩٢	حالة التلبس بالجريمة . وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيامها بإحدى حواسه . تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها أو اقرار المتهم . غير كاف .	٨٩١٥ لسنة ٦٥ق
٥٩٢	تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس . موضوعي . شرط ذلك ؟	٨٩١٥ لسنة ٦٥ق
١١٥	تهرب ضريبي الإلزام بتقديم اقرار عن مقدار الأرباح والخسائر واقرار الثروة واطار مصلحة الضرائب بمزاولة النشاط . انصرافه الى المولين الذين يزاولون وجوه نشاط مشروعة . دون أولئك الذين يتخذون من الجريمة وجها لنشاطهم . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟	٢٢٤٩٥ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٨٢	حالات التهرب الحكيم من أداء الضريبة على المبيعات المنصوص عليها في المادة ٩/٤٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ الذي ألغى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك . قصرها على السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق له . خلوه من السلة موضوع الاتهام (شرائط كاسيت) . يوجب أعمال حكمه باعتباره أصلح . اساس ذلك ؟ جريمة (١) أركانها :	١٤٢٤٨ لسنة ٦٢ق
١٢	الشاهد الذي يضمن شهادته اتهاماً كاذباً أثناء ادلائه بأقواله بناء على استدعاء السلطة العامة له . لا يرتكب جريمة البلاغ الكاذب . علة ذلك ؟ ركن العلانية في جريمة القذف . ما يكفى لتوافره ؟ مثال الحكم صادر بالبراءة من محكمة النقض في جريمتي بلاغ كاذب وقذف وسب لدى نظرها موضوع الدعوى .	١٧٩٠٢ لسنة ٦١ق ١٧٩٠٢ لسنة ٦١ق
٣٤	تحقيق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته . شرطه . أن يعتد الموظف أو يزعم كذباً أنه من أعمال وظيفته . اساس ذلك ؟	١٧١١٨ لسنة ٦٤ق
٦٩	جريمة إهانة موظف عام أثناء أو بسبب تأديته وظيفته . مناطق تحققها ؟ المادتين ١٣٢ ، ١٣٤ عقوبات . وجوب تعمد الجاني في جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٤ عقوبات توجيه العبارات المهينة الى المجنى عليه . تخلف ذلك . أثره ؟	٢٢٥٧ لسنة ٦٠ق
٩٧	جريمة وضع النار عمدا المنصوص عليها في المادة ٢٥ عقوبات . تتكامل أركانها بإشغال اسطوانة غاز وتوجيه نيرانها الى جسم آخرى في محل مسكون . متى كان ذلك عمدا . أيا كانت النتيجة أو الباعث .	٢٥٢ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٢٠	تكرار الفعل ممن تاتى الدعارة فى مسرح واح للإثم . لا يكفى لتكوين العادة ولو ضم المجلس اكثر من رجل . علة ذلك ؟	٤٩٨٦٥ لسنة ٥٩ق
١٢٤	لا يلزم لتوافر جريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ عقوبات . حدوث جرح او نشوء مرض او عجز نتيجة له . بيان حكم الادانة موقع الاصابات او اثرها او درجة جسامتها . غير لازم لصحته .	٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ق
١٣٧	جريمة الاستيلاء بغير حق على المال العام . مناط تحققها ؟ مثال لحكم بالإدانة صادر من محكمة النقض لدى نظرها الموضوع فى جريمة استيلاء بغير حق على المال العام .	٩٤٢٠ لسنة ٦٤ق
١٥٨	ثبوت وقوع التزوير او الاستعمال . التنازل عن الحرر الزور ممن تمسك به . لا اثر له على وقوع الجريمة .	١٩٠ لسنة ٦٥ق
١٩٢	لا يلزم استعمال الجانى الاكراه المادى مع الجنى عليها فى جريمة الواقعة انشى . كفاية أن يكون الفعل قد حصل بغير رضا صحيح ممن وقع عليها . رضا الجنى عليها فى جريمة الواقعة او عدمه . تقديره . موضوعى .	٦٢٧٦ لسنة ٦٥ق
٣٢٨	جريمتا الشروع فى وقاع انشى بغير رضاها وهتك عرض انشى بالقوة والتهديد . قيامهما بعناصر واركان قانونية ذاتية تتفاير فى احداها عن الأخرى .	١٠٢٠١ لسنة ٦٥ق
٣٩٦	جريمة اختلاس المال العام والاستيلاء عليه المنصوص عليهما فى المادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات . مناط تحققهما ؟	٢٩٧٤٩ لسنة ٥٩ق
٥٨	جريمة الاضرار بالحيوان المنصوص عليها بالمادة ١/٢٥٥ عقوبات . تتوافر عناصرها اذا نتج عن الفعل ضرر كبير بالحيوان .	٩٨٦٣ لسنة ٦٠ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٣٤	الجريمة المؤتممة بالمادة ٣٧٠ عقوبات . مناط تحققها ؟ المنازعات المدنية بين حائزي المكان الواحد أو المشاركين فيه . خروجها من نطاق تطبيق هذه المادة.	٣٠٠١٠ لسنة ق٥٩
٥٤٤	القضاء بإدانة الطاعنة لإحرازها مادة (الفلونترازيبام) بقصد الاتجار خطأ في القانون . عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة . واجبها أن تصف الواقعة بالوصف الصحيح . فعود المحكمة عن بحث ما يكونه الفعل المسند الى الطاعنة من جريمة اخرى غير التي دانها بها . خطأ . آثره . نقض الحكم والاحالة .	١٧٦٨٩ لسنة ق٦٦
٥٧٢	خلو الحكم من بيان نوع الأسمدة وأنها من الخصبات الزراعية وأن الطاعن كان يعرضها للبيع بدون ترخيص . دون الالتفات للترخيص المقدم منه وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة . قصور .	١٦٠٧٧ لسنة ق٦٢
٢٨٢	جهازك اغفال المحكمة استظهار توافر قصد الاتجار لدى الطاعن في جريمة حيازة بضائع اجنبية بقصد الاتجار دون أداء الضرائب الجمركية عنها . قصور .	١٤٢٤٨ لسنة ق٦٢
٥٧٩	حجز عدم الاعتداد برفض المدين أو الحائز للحراسة . متى كان أيهما حاضرا وقت الحجز . أساس ذلك ؟ خلو الحكم من بيان سنده في أن التهمة حارسه على الرغم من عدم قبولها الحراسة وانها ليست حائزة . قصور .	١٩٩١٧ لسنة ٦٢ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	حريق عمد	
٩٧	جريمة وضع النار عمدا المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات . تتكامل اركانها بإشغال اسطوانة غاز وتوجيه نيرانها الى جسم اخرى في محل مسكون . متى كان ذلك عمدا . ايا كانت النتيجة أو الباعث .	٢٥٢ لسنة ٦٥ ق
	حكم	
	وضعه والتوقيع عليه واصداره :	
٧١	انتهاء الحكم المطعون فيه الى بطلان الحكم المستأنف الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وقضائه بإدائته والزامه بالتعويض . وجوب صدوره بالاجماع مخالفة ذلك . يبطله . اساس ذلك ؟	١٤٣١ لسنة ٦٠ ق
١٩٢	النعي على الحكم صدوره في جلسة غير علنية . غير مقبول . مادام الثابت به صدوره علنا . اساس ذلك ؟	٦٢٧٦ لسنة ٦٥ ق
٤٥١	تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله . مادام استوفى مقوماته .	١٤٦٣١ لسنة ٦٢ ق
	اغفال ملء بعض البيانات او تعديلها بما يتفق مع منطوق الحكم . لا يعيبه . علة ذلك ؟	
٤٥٥	اختصاص رئيس الهيئة التي اصدرت الحكم بالتوقيع عليه . تنظيمي . توقيع اقدم الاعضاء على الحكم . جائز . متى عرض لرئيس الهيئة عذر قهري منعه من توقيعه . اثبات ذلك العذر . غير لازم .	١٣٦١٩ لسنة ٦٥ ق
٤٥٥	تداول المحكمة في الحكم . يتلزم وتداولها في الاسباب التي تبنيه عليه . منازعة الطاعن في أن الاسباب لم تكن موضوع مداولة جميع القضاة . غير مقبولة .	١٣٦١٩ لسنة ٦٥ ق
٥٠٤	ايجاب اجماع قضاة محكمة ثاني درجة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة . قصره على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة والعقوبة .	٩٣٧٨ لسنة ٦٠ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٤٨	وجوب صدور احكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة اعضاء .	٦٠٧٣٣ لسنة ٥٩ق
٦٥١	خلو الورقة الأخيرة في الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي اصدره . يبطله . تأييد الحكم المطعون فيه له لأسبابه . أثره . اعتباره خاليا من الأسباب . بيانات الديباجة :	١٤٩٠٥ لسنة ٦٣ق
٢٥٦	خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب . لا يبطله .	١٣٤٣٥ لسنة ٦٣ق
٢٥٦	محضر الجلسة . يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة عدا تاريخ صدوره .	١٣٤٣٥ لسنة ٦٣ق
٢٥٦	اغفال الحكم اثبات اسم ممثل النيابة في الحكم سهوا لا يبطله . مادام ان محضر الجلسة قد تضمن تمثيلها في الدعوى .	١٣٤٣٥ لسنة ٦٣ق
٤٠٤	إيراد الحكم مواد القانون التي اخذ المتهم بها . كفايته بياناً لمواد القانون التي حكم بمقتضاها . أساس ذلك ؟ بيانات التسبيب :	١٣٠٨١ لسنة ٦٥ق
٥٣	عدم رسم القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم كفاية أن يكون مجموع كا أورده كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .	٤٢٨١ لسنة ٦٠ق
١٨٩	عدم رسم القانون نمطا خاصا لإيراد بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .	٨٣١٠ لسنة ٦٥ق
٢٢٨	أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي والتي تضمنت اشارة صريحة الى المادة التي طبقها المحكمة . كفايته بياناً لنص القانون الذي حكم بموجبه .	٦٩١٠ لسنة ٦٢ق
٣٠٨	المراد بالتسبيب المعتبر ؟ افراغ الحكم في عبارات عامة معماة او وضعه في صورة مجملة . لا يحقق الغرض من ايجاب تسبيب الاحكام .	٩٢٤٠ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٧٩	بيان الحكم وصف التهمة ومكان الواقعة والمكان المأذون بتفتيشه . كفايته . لتحقيق الغاية التى توخاها القانون من ايجاب اشتغال الحكم على هذه البيانات . بيانات حكم الإدانة :	١١٠٧٥ لسنة ٦٥ق
١٢٠	تعويل الحكم على اقوال شاهدين دون إيراد مؤداها . قصور .	٤٩٨٦٥ لسنة ٥٩ق
٢٠٦	وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤداها .	١٤٠٣٩ لسنة ٦٣ق
١٨٩	تجهيل الحكم لأدلة الثبوت فى الدعوى . غير جائز .	٨٣١٠ لسنة ٦٥ق
٤١٦	اكتفاء الحكم فى بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ايراد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة . قصور .	١٨٦٣٣ لسنة ٦٣ق
٤٦٠	لا محل للنعى على الحكم بالاجمال مادام قد استوفى فى بيان الواقعة وادلة الثبوت ما توجبه المادة ٣١٠ اجراءات . التسبيب المعيب :	٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق
١٩٩	عدم بيان الحكم الاصابات التى لحقت بالطاعن والتى جعل منها ركيزة لدفاعه رغم نفيه حالة الدفاع الشرعى عنه . قصور .	٦٢٧٨ لسنة ٦٥ق
٢٠٢	تولى محاميين الدفاع عن جميع المتهمين رغم تعارض مصالحهم . اخلال بحق الدفاع . يعيب الحكم .	٦٢٨٢ لسنة ٦٥ق
٢٠٦	اغفال الحكم بيان الطرق الاحتمالية التى استخدمها الطاعن والشخص الآخر والصلة بينهما وبين تسليم المجنى عليهم المبالغ موضوع الاتهام . قصور .	١٤٠٣٩ لسنة ٦٣ق
٢١٦	مثال لتسبيب معيب لحكم بالادانة فى جريمة اصابة خطأ .	١٤٥٠٥ لسنة ٦٠ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٤٥	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . جوهرى . وجوب تعرض الحكم له ايرادا ودا عليه اغفال ذلك . قصور . لا يغير من ذلك عدم ابداء دفاعه هذا امام محكمة اول درجة . اساسه ؟	١٥ لسنة ٦٣ق
٢٦٢	استناد الحكم فى الادانة الى اعتراف الطاعن انتهاؤه فى اسبابه الى انكاره التهمة . يعيبه .	٣٧٠٨ لسنة ٦٥ق
٢٧٣	إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بالمادة ٢٤١ عقوبات واغفاله بيان اثر الاصابات التى احدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض او عجز عن اشغاله الشخصية . قصور .	٤٧٢٤٢ لسنة ٥٩ق
٢٨٢	اغفال المحكمة استظهار توافر قصد الاتجار لدى الطاعن فى جريمة حيازة بضائع اجنبية بقصد الاتجار دون أداء الضرائب الجمركية المستحقة عنها . قصور .	١٤٢٤٨ لسنة ٦٢ق
٢٩٤	احالة الحكم المطعون فيه الى حكم سبق نقضه فى بيان وقائع الدعوى يبطله . علة ذلك ؟	١٠٦٦٧ لسنة ٦٣ق
٣٠٨	مثال لتسبيب معيب لحكم صادر بالإدانة فى جريمة الاضرار العمدى بأموال الجهة التى يعمل بها الطاعن .	٩٢٤٠ لسنة ٦٥ق
٣٠٨	اتخاذ الحكم من مرد استنجار الطاعن وحدة سكنية فى العقار المملوك للجهة المجنى عليها دليلا على قيام جريمة الرشوة فى حقه وادانته بها دون بيان ان اتفاقا غير مشروع قد انعقد بينهما . قصور .	٩٢٤٠ لسنة ٦٥ق
٣١٩	إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بجريمة الاتلاف دون ايراد الادلة التى تساند إليها ودون بيان واقعة الدعوى والافعال التى اقترفها وكيفية احداث فعل الاتلاف والتخريب وعدم استظهاره توافر القصد الجنائى فيها . قصور .	٩٦٢٢ لسنة ٦٢ق
٣٤٠	الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره وليد إرادة منعقدة غير واعية وتحت تأثير المخدر . جوهرى . وجوب تحقيقه من المختص فنيا ولو سكت الدفاع عن طلب ذلك . اكتفاء الحكم بالرد على هذا الدفع بما لا يواجهه وينحسم به أمره ودون تحقيقه عن طريق المختص فنيا . قصور واخلاق بحق الدفاع .	٩٣٦٧ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤١٣	جريمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج . تستلزم قصدا خاصا . هو نية دفعها للتداول . وجوب استظهار الحكم له صراحة وايراد الدليل على توافره متى نازع فيه الجانى . منازعة الطاعن فى توافر القصد الجنائى بشقيه وتدليل الحكم بما لا يكفى لتوافره . يعيبه .	١٣٤٩٧ لسنة ٦٥ ق
٤١٦	اكتفاء الحكم فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر الواقعة دون ايراد مضمون ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة قصور .	١٨٦٣٣ لسنة ٦٣ ق
٥٠٤	خلو الحكم المطعون فيه من بيان الفاظ القذف أو السب . يعيبه بالقصور . لا يغنى عن ذلك الاحالة الى ما جاء بالمقال المنشور .	٩٢٧٨ لسنة ٦٠ ق
٥٢٠	إغفال حمن الادانة فى جرائم الصيد بطريقة ممنوعة وحيازة واستعمال آلات رفع المياه دون ترخيص وصيد اسماك تقل دولا عن المقرر . بيان المكان الذى ضبطت بها الماكينة وما اذا كان يقع بداخل احدى البحيرات أو على شاطئ من شواطئها وعدم تحديده وحدة القياس التى قاس بها الاسماك . قصور .	٣٨٦ لسنة ٦١
٥٧٥	مثال لتسبيب معيب فى توافر جنائية استيلاء على مال عام .	١٨٧٧٩ لسنة ٦٥ ق
٥٧٥	دفاع الطاعن بشأن صرف المبالغ موضوع الدعوى لأربابها . جوهرى . وجوب تحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما ينفيه اغفال ذلك . اخلال بحق الدفاع وقصور .	١٨٧٧٩ لسنة ٦٥ ق
٦٦٩	إغفال الحكم بيان أركان جريمة التزوير وارتكاب الطاعن له بنفسه أو اشتراكه فيه والتدليل على ثبوت تزويره بالمستندات التى قدمها للمجنى عليهم . قصور يعيبه .	٩٦٥١ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٤	التسبب غير المعيب : جريمة عرض الرشوة لا يؤثر في قيامها وقوعها نتيجة تدبير لضبطها .	١٧١٨ لسنة ٦٤ق
٦٣	يكفى لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقادا سائغا . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .	١٨٩ لسنة ٦٥
٨٢	النعي على الحكم بالقصور لالتفاتته عن الرد على الدفع بعدم صدور محضر الضبط ممن نسب إليه تحريره وتوقيعه منه . غير مقبول . مادام لم يتساند في قضائه بالادانة الى ما جاء بمحضر الضبط .	٨٩٠ لسنة ٦٥
٨٢	ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش غير لازم . متى اوضحت الحكمة ان من اعطى الاذن كان مختصا باصداره . صفة مصدر الاذن . ليست من البيانات الجوهرية لصحة الاذن بالتفتيش . مثال لتسبب سائغ بالرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش في جريمة احراز المخدر .	٨٩٠ لسنة ٦٥ق
٩٧	مثال لتسبب سائغ للتدليل على توافر نية القتل .	٢٥٢ لسنة ٦٥ق
١٤٤	التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله . ماهيته ؟ مثال لتسبب سائغ في جريمة اختلاس .	٣٢٨٢ لسنة ٦٥
١٦٢	التفات الحكم عن الصلح الذي تم بين عائلتي الجنى عليه والمتهم . لا يعيبه . عدم التزام المحكمة ايراد اسباب ذلك ؟	٥٦٦٢ لسنة ٥٩ق
٤٧٢	مثال لتسبب سائغ للرد على الدفع ببطلان اذن الضبط والتفتيش لعدم جدية التحريات في جريمة رشوة .	١٣٨٥٢ لسنة ٦٥ق
١٧٨	ماهية التناقض الذي يعيب الحكم . مثال لتسبب سائغ لنفي التناقض .	٥٨٥٨ لسنة ٦٥

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧٨	مثال لاستدلال سائق على توافر قصد ترويج عملة والعلم بتقليدها .	٥٨٥٨ لسنة ٦٥ ق
٢٢٨	أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم الابتدائي والتي تضمنت إشارة صريحة الى المادة التي طبقها الحكمة . كفايته بيانا لنص القانون الذي حكم بموجبه .	٦٩١٠ لسنة ٦٢ ق
٣٦٩	تحدث الحكم عن الطاعنين في بعض المواضع بصيغة المفرد . خطأ مادي . لا يعيبه .	١٠٩٦٧ لسنة ٦٥ ق
٣٧٩	خلو الحكم من اثبات موافقت تحرير محضر التحريرات أو صدور الإذن أو الاختصاص الوظيفي لمصدره . لا يعيبه . حجية الحكم :	١١٠٧٥ لسنة ٦٥ ق
١٧	استناد الطالب الى حكمين متناقضين قضى احدهما بإدانته متهم وآخر بإدانة متهم آخر عن واقعة اجرامية واحدة . اثره . قبول طلب التماس اعادة النظر .	٢٣٢٩٧ لسنة ٦٦ ق
٣٠٣	الحكم الصادر من محكمة تأديبية . لا يجوز قوة الأمر المقضى . أمام المحاكم الجنائية . المادة ٤٥٤ اجراءات . طبيعة الجزاءات المنصوص عليها في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .	٨٦٣٥ لسنة ٦٧ ق
٢٥٦	إغفال الحكم اثبات اسم النيابة في الحكم سهوا . لا يبطله . مادام أن محضر الجلسة قد تضمن تمثيلها في الدعوى .	١٣٤٣٥ لسنة ٦٢
٢٥٦	خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشهب . لا يبطله .	١٣٤٣٥ لسنة ٦٢ ق
٤٥١	تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله . مادام استوفى مقوماته . اغفال ملئ بعض البيانات او تعديلها بما يتفق مع منطوق الحكم . لا يعيبه . على ذلك ؟	١٤٦٣١ لسنة ٦٢ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٤٨	وجوب صدور أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة اعضاء . تعلق هذا التشكيل بأسس النظام القضائي . تضمنين الحكم ما يفيد صدوره من أربعة أعضاء أثره . بطلان الحكم . اساس ذلك ؟	٦٠٧٣٣ لسنة ٥٩ق
٦٥١	خلو الورقة الأخيرة في الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي أصدره . يبطله . تأييد الحكم المطعون فيه له لأسبابه . أثره . اعتباره خاليا من الاسباب . خطف	١٤٩٠٥ لسنة ٦٣ق
٥٢٩	جناية خطف أنثى بغير رضاها . لا تستلزم . قصدا خاصا اكتفاء بالقصد العام . التحدث عن هذا الركن استقلالاً . غير لازم . كفاية ما أورده الحكم من وقائع وظروف للتدليل عليه . دخول عقار بقصد منه حيازته	٢٦١٧ لسنة ٦٥ق
٢٢٨	أركان جريمة التعرض للغير في حيازته لعقار . حماية القانون للحيازة من كل اعتداء يرمى الى رفعها ولو كانت مشوبة بما يبطلها .	٦٩١٠ لسنة ٦٢ق
٥٢٤	مناط تحقيق الجريمة المؤثمة بالمادة ٣٧٠ عقوبات . النازعات المدنية بين حائزي المكان الواحد أو المشاركين فيه . خروجها من نطاق تطبيق هذه المادة .	٣٠٠١٠ لسنة ٥٩ق
٥٢٤	حيازة الزوج لسكن الزوجية . ذات طابع خاص . تعلقها به وحده . إقامة الطاعنة مع زوجها بمسكن الزوجية . مهما طال أمدها . لا تجعلها حائزة له . منع المطعون ضده لزوجته الطاعنة من دخول مسكن الزوجية . لا تقوم به جريمة المادة ٣٧٠ عقوبات . التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر صحيح .	٣٠٠١٠ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	دستور	
٥٨٢	القيّد على الحرية الشخصية . غير جائز إلا في حالة من حالات التلبس أو بالإذن من جهة قضائية مختصة . أساس ذلك ؟	٢٩٣٩٠ لسنة ٥٩ق
٥٨٢	وجوب التزام التشريعات النزول على أحكام الدستور بوصفه التشريع الوضعي الاسمي . إلا تعين أهدارها ولو كانت سابقة على العمل بأحكامه . علة ذلك ؟	٢٩٣٩٠ لسنة ٥٩ق
٥٨٢	إحالة المادة ٤١ من الدستور على القانون العادي بنطاقه ؟	٢٩٣٩٠ لسنة ٥٩ق
	دعارة	
١٢٠	تحقق ثبوت الاعتیاد على الدعارة . موضوعي . حد ذلك ؟ تكرار الفعل ممن تأتي الدعارة في مجلس واحد للإثم . لا يكفي لتكوين المادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل . علة ذلك ؟	٨٩٨٦٥ لسنة ٥٩ق
	دعوى تأديبية	
٣٠٣	الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية . لا تنقض بها الدعوى الجنائية . أساس ذلك وعلة ؟	٨٦٣٥ لسنة ٦٧ق
٣٠٣	جواز أن ينشأ عن الفعل الواحد خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائي مؤثم بقانون العقوبات . انفصال الدعوى الجنائية عن الدعوى التأديبية . علة ذلك ؟	٨٦٣٥ لسنة ٦٧ق
	دعوى جنائية	
	تحريكها :	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٨	إغفال الحكم المطعون فيه الرد على دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه الدستور على الرغم من ثبوت أنه عضو بمجلس الشعب فى تاريخ ارتكاب الجريمة والتي لم تكن فى حالة تلبس وخلو الأوراق من صدور إذن من مجلس الشعب أو رئيسه بتحريك الدعوى الجنائية ضده . خطأ فى القانون يوجب تصحيحه والقضاء بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق الذى رسمه الدستور . دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . علة ذلك ؟	١٥٠٧٦ لسنة ٦٢ق
٢٤٢	النص فى المادة الثامنة من قانون تنظيم الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ على ضرورة حصول الرقابة الإدارية على موافقة رئيس مجلس الوزراء على إحالة الموظفين المشار إليهم فيها الى النيابة العامة متى أسفرت تحرياتهما عن ارتكابهم ما يستوجب التحقيق . نص تنظيمى لا يعتبر قيداً على حرية النيابة العامة فى اجراء التحقيق . للنيابة العامة مباشرة التحقيق والتصرف فيه بالنسبة لهم وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية . شرط وعلة ذلك ؟ انقضاؤها :	١٠٨٣٠
٢٠٢	الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية . لا تنقضى بها الدعوى الجنائية . أساس ذلك وعلة ؟ بمضى المدة :	٨٦٣٥ لسنة ٦٧ق
١٥٠	مدة سقوط العقوبة فى الجنج . خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم باتا . المادة ٥٢٨ اجراءات . قضاء الحكم المطعون فيه فى الاشكال بسقوط العقوبة بمضى المدة رغم عدم انقضاء تلك المدة . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب نقضه وتصحيحه .	٦٢٥٩٧ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	دعوى مباشرة	
٥٥٠	اشتراط توكيل خاص . غير لازم . إلا في حالة تقديم الشكوى . عدم انسحاب ذلك على الادعاء المباشر . المادة الثالثة اجراءات .	١٥٤٧٤ لسنة ٦٠ ق
٥٥٠	عدم مسئولية الموكل عن عبارات السب التي أوردتها الدفاع بصحيفة الادعاء المباشر .	١٥٤٧٤ لسنة ٦٠ ق
	دعوى مدنية	
٢٣	الزام الحكم المطعون فيه الطاعنة بالتعويض المدني على أساس مسئوليتها عن تلك العبارات . خطأ . يوجب نقضه وتأيد حكم اول درجة برفض الدعوى المدنية قبلها .	١٤٣١ لسنة ٦٠ ق
٢٧٦	انتهاء الحكم المطعون فيه الى بطلان الحكم المستأنف الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وقضاؤه بإدانتة والزامه بالتعويض . وجوب صدوره بالاجماع . مخالفة ذلك ز يبطله . اساس ذلك ؟	٢٧٠٢٨ لسنة ٥٩ ق
	دفع	
٢٠٢	ما يوفره : تول مجاميع الدفاع عن جميع المتهمين رغم تعارض مصالحهم . اخلال بحق الدفاع . يعيب الحكم .	٦٣٨٢ لسنة ٦٥ ق
٢٤٥	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . جوهرى . وجوب تعرض الحكم له إيرادا وردا عليه . إغفال ذلك . قصور .	١٥ لسنة ٦٢ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٢٨	تغيير المحكمة التهمة من شروع فى وقاع أنثى بغير ضراها الى هتك عرض بالقوة والتهديد . يوجب لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .	١٠٢٠١ لسنة ٦٥ق
٣٤٠	الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره وليد إرادة منعقدة غير واعية وتحت تأثير المخدر . جوهري . وجوب تحقيقه من المختص فنيا ولو سكت الدفاع عن طلب ذلك .	٩٣٦٧ لسنة ٦٥ق
٣٩٢	دفاع الطاعن أن ما قام من بناء عبارة عن حظيرة ماشية لخدمة الأرض الزراعية . جوهري . وجوب تمحيصه والرد عليه . اغفال ذلك . قصور .	٩٣٤٩ لسنة ٦٢ق
٤١٨	المنازعة فى قدرة ابصار شاهد الرؤية على رؤية الطاعنين من المسافة التى حددها . جوهري .	١١٣٣٣ لسنة ٦٢ق
٤٨٤	مثال لتسبيب معيب لحكم لم يشر كلية لتقرير الخبر المقدم فى الدعوى ينبئ عن عدم مواجعة المحكمة لعناصر الدعوى .	١٣٦١٠ لسنة ٦٤ق
٤٨٤	دفاع الطاعن بأن العجز فى حسابه يرجع الى عدم انتظام العمل وقيام آخرين بالتحويل معه وعدم خصم المبالغ المنصرفة على صيانة الأجهزة . جوهري . وجوب أن يمحصه الحكم ويقسطه حقه . اغفال ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع .	١٣٦١٠ لسنة ٦٥ق
٤٩٦	قرار المحكمة تأجيل الدعوى لتقديم أصل الشيك فى جريمة شيك بد . قصور واخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره :	٥٠٩٨ لسنة ٥٩ق
٢٧	النعى على المحكمة عدم اجرائها تحقيق لم يطلب منها ولم تر لزوما له غير جائز .	٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ق
٢٧	استبعاد قصد الاتجار فى المخدر . باعتباره ظرفا مشددا . لا يقتضى تنبيه الدفاع .	٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٣	عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن اجراءات لم تطلب منها أو سكوتها عن الرد عليها .	٤٢٨١ لسنة ٦٠ ق
٥٣	عدم جدوى تمسك الطاعن بمساهمة آخر في ارتكاب الجريمة . مادام ذلك لا يحول دون مسألته عنها .	٤٣٨١ لسنة ٦٠ ق
١٤٤	عدم التزام المحكمة بنسب خبير آخر أو إعادة المأمورية لذات الخبير أو الرد على الطعون الموجهة إليه . مادامت لم تجد فيها ما يستحق الالتفات إليه .	٣٢٨٣ لسنة ٦٥ ق
١٤٤	التفات الحكم عن الصلح الذي تم بين عائلتي المجنى عليه والمتهم . لا يعيبه عدم التزام المحكمة بإيراد اسباب ذلك .	٥٦٦٢ لسنة ٩٥ ق
٤٠٤	الدفع بعدم وجود الطاعن بمحل الحادث . موضوعي . استفادة الرد عليه من ادلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة .	١٣٠٨١ لسنة ٦٥ ق
٦٤٠	استعلام المحكمة من الجدول عن جنابة مقيدة ضد الطاعن بعد مرافعة الدفاع وقبل قفل باب المرافعة والنطق بالحكم . مفاده . اتخاذ هذا الاجراء في حضور الطاعن ومحاميه .	١٣٥٣٩ لسنة ٦٥ ق
٦٩٢	انتحال المتهم صفة كاهن في الكنيسة وتحريره عقد زواج بطريق الاصطناع واشتراك الطاعنة معه بالاتفاق والمساعدة تتوافر به جريمة التزوير في محرر رسمي . ولو لم يتم توثيقه .	٢٣٦٩١ لسنة ٦٥ ق
٦٩٢	التفات الحكم عن الدفاع ظاهر البطلان . لا يعيبه . النعى على المحكمة قيامها بفض الحريز دون بيان فحواهما . غير مقبول . مادامت أنها أثبتت اطلاع الدفاع عليهما وترافع بعد ذلك في الدعوى .	٢٣٦٩١ لسنة ٦٥ ق
	دفع	
	الدفع ببطلان إذن التفتيش :	
٨٢	كون إذن التفتيش مهور بتوقيع غير مقروء . غير مفصح عن شخص مصدره . لا يخالف القانون .	٨٩٠ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٨٢	ذكر الاختصاص المكنى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . غير لازم . متى أوضحت الحكمة أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره . صفة مصدر الإذن . ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن بالتفتيش . مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش في جريمة احراز مخدر .	٨٩٠ لسنة ٦٥ ق
٣٣٣	الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . جوهري . على المحكمة أن تعرض له إيرادا وردا . رفضه استنادا الى ضبط جسم الجريمة في حيازة الطاعن . قصور وفساد في الاستدلال . أساس ذلك ؟ الدفع ببطلان الاعتراف :	١٠٥٧٢ لسنة ٦٥ ق
٢٦٢	الدفع بأن اعتراف الطاعن صدر عن اكراه وقع عليه أو وعد أو إغراء . موضوعي . لا يجوز اثارته لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟	٣٧٠٨ لسنة ٦٥ ق
٣٤٠	الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره وليد إرادة منعقدة غير واعية وتحت تأثير المخدر . جوهري . وجوب تحقيقه من المختص فنيا ولو سكت الدفاع عن طلب ذلك .	٩٣٦٧ لسنة ٦٥ ق
٥٢٩	عدم تعويل الحكم على الدليل المستمد من القبض والاعتراف . ينحسر معه الالتزام بالرد على الدفع ببطلانهما .	٢٦١٧ لسنة ٦٥ ق
٧٨	الدفع ببطلان القبض : التفتيش شرط ذلك ؟ أمر النيابة الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي . لا يشترط أن يكون صادرا بالكتابة . علة ذلك ؟	٨٩٠ لسنة ٦٥ ق
٣٦٩	الدفع بتلفيق التهمة : الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستلزم ردا خاصا اكتفاء بما توردته المحكمة من أدلة الاثبات التي تطمئن إليها .	١٠٩٦٧ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٤٢	الدفع بشيوع التهمة : الدفع بشيوع التهمة . موضوعي . لا يستلزم ردا خاصا . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها المحكمة .	١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق
٣٦١	الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش : الدفع بصدور الإذن بالضبط والتفتيش بعد الضبط . موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن ردا عليه .	١٠٨٧١ لسنة ٦٥ق
٣٢٣	مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش .	٩٢١٤ لسنة ٦٥ق
٣٧٩	الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش . دفاع موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . ردا عليه .	١١٠٧٥ لسنة ٦٥ق
٤٧٢	الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط . موضوع كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع اجراءات التسجيل والضبط والتفتيش بناء على الإذن ردا عليه .	١٣٨٥٣ لسنة ٦٥ق
٣٣٢	الدفع بعدم الدستورية : لمحكمة الموضوع تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية لها مطلق التقدير في وقف نظر الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم دستورية . أساس ذلك ؟	٢٠٨٨٩ لسنة ٦٢ق
٢٤٥	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . جوهرى . وجوب تعرض الحكم له إيرادا وردا عليه . إغفال ذلك . قصور . لا يغير من ذلك عدم إبداء دفاعه هذه أمام محكمة أول درجة . أساسه ؟ ذخائر	١٥ لسنة ٦٢ق
٢٠٩	إغفال الحكم التحدث عن الذخيرة المضبوطة وما جاء بشأنها بتقرير الفحص . لا يعبه . أساس ذلك ؟	٥٨٧٧ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٠٩	<p>إثبات الحكم المطعون فيه في حق الطاعن اقترافه جريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز سلاح ناري مششخن وذخيرته . وجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ عقوبات للارتباط . النص في منطوقه على عقوبة الغرامة في جريمة إحراز الذخيرة . خطأ في القانون . وجوب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغائها ، اكتفاء بعقوبة الجريمة الأشد ولو لم يرد هذا الوجه بأسباب الطعن . أساس ذلك ؟</p> <p>رابطه السببية</p>	٥٨٧٧ لسنة ٦٥ ق
٧٢	<p>المتهم في جريمة الضرب . مسئول عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية .</p> <p>رشوة</p>	٢٠١٣٨ لسنة ٥٩ ق
٣٤	<p>تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته . شرطه . أن يعتقد الموظف أو يزعم كذبا أنه من أعمال وظيفته .</p>	١٧١٨ لسنة ٦٤ ق
٣٤	<p>استنتاج القصد الجنائي من جريمة الرشوة من الظروف والملازمات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة .</p> <p>مثال لتسبيب سائق في استظهار القصد الجنائي في جريمة رشوة .</p>	١٧١٨ لسنة ٦٤ ق
٣٤	<p>جريمة عرض الرشوة . لا يؤثر في قيامها . وقوعها نتيجة تدبير لضبطها . كون عليه جادا في قبولها . غير لازم .</p>	١٧١٨ لسنة ٦٤ ق
٣٤	<p>الزعم بالاختصاص توافره بمجرد إبداء الموظف استعدادا للقيام بالعمل أو الامتناع عنه الذي لا يدخل في اختصاصه .</p>	١٧١٨ لسنة ٦٤ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٢٦	إخبار الراشئ أو الوسيط بالجريمة وكذا اعترافه بها . صنوان في تحقق العذر المعفى من عقوبة جريمة الرشوة . علة ذلك ؟	٢٧٠٨ لسنة ٦٥ق
٢٦٢	نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه ببطلان إذن النيابة بالقبض والتفتيش لعدم جدية التحريات . غير مجد . مادام الكم قد أثبت توافر حالة التلبس بأخذ مبلغ الرشوة من الشاهد الثانى .	٢٧٠٨ لسنة ٦٥ق
٣٠٨	جريمة الرشوة . عدم قيامها إلا بانعقاد الاتفاق غير المشروع بين الراشئ والمرتشئ والوسيط بينهما . اتخاذ الحكم من مجرد استئجار الطاعن وحدة سكنية من العقار المملوك للجهة المجنى عليها دليلا على قيام جريمة الرشوة فى حقه وإدانتة بها ودون بيان أن اتفاقا غير مشروع . انعقد بينهما . قصور .	٩٢٤٠ لسنة ٦٥ق
٣٤٣	لجوء المبلغ إلى الطاعن لتدليل العقبات التى اعترضت تأسيس الشركة وطلب الطاعن وأخذع منه المبالغ التى بينها الحكم لتيسير إجراءات التأسيس . إدانتة الطاعن فى هذه الحالة بنص المادة ١٠٣ عقوبات . صحيح .	١٠٨٣٠ لسنة ٦٥ق
٣٤٣	جريمة الرشوة لا يشترط فيها أن يكون الموظف وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة . كفاية أن يكون لديه اتصال يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .	١٠٨٣٠ لسنة ٦٥ق
٥٩٢	مجرد وضع الطاعن مبلغا من المال أمام الموظف . غير دال بذاته على قيام جريمة عرض الرشوة . مادام أن مأمور الضبط لم يسمع الحديث الذى دار بينهما قبل الضبط . علة ذلك .	٨٩١٥ لسنة ٦٥ق
٣٤٣	رقابة إدارية النص فى المادة الثانية من قانون تنظيم الرقابة الإدارية رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ على ضرورة حصول الرقابة الإدارية على موافقة رئيس مجلس الوزراء	١٠٨٣٠ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	عند إحالة الموظفين المشار إليهم فيها إلى النيابة العامة متى أسفرت تحرياتهما عن ارتكابهم ما ستوجب التحقيق . نص تنظيمي لا يعتبر قيوداً على حرية النيابة العامة في إجراء التحقيق .	
	زنا	
٢٣٢	مناط تحقق التلبس بجريمة الزنا	٢٠٨٨٩ لسنة ٦٢ق
٢٣٢	مفاد نص المادة ٢٧٦ عقوبات في إدانة شريك الزوجة الزانية ؟	٢٠٨٨٩ لسنة ٦٢ق
	سب وقذف	
١٢	لما يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف .	١٧٩٠٢ لسنة ٦١ق
	مثال لحكم صادر من محكمة النقض في جريمتي بلاغ كاذب وقذف وسب لدى نظرها موضوع الدعوى	
٢٤١	ماهية القذف المعاقب عليه . استخلاص قاضي الموضوع وقائع القذف . خضوعه لرقابة محكمة النقض .	١٣٠٢٣ لسنة ٦٢ق
٢٤١	تحصيل الحكم المطعون فيه عبارات قصد منها النيل من المجنى عليه . كفايته بيانا للقصد الجنائي في جريمة بالقذف .	١٣٠٢٣ لسنة ٦٢ق
٢٧٦	القضاء بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون نظام الأحزاب والفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات وبسقوط الفقرة الثانية منها . مؤداه عدم مسئولية رئيس الحزب ورئيس تحرير جريدته والمحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر عما ينشر بالجريدة أساس ذلك ؟	٢٧٠٢٨ لسنة ٥٩ق
٥٠٤	خلو الحكم المطعون فيه من بيان الفاظ القذف أو السب . يعيبه بالقصور . لا يغني عن ذلك الإحالة إلى ما جاء بالمقال المنشور .	٩٣٧٨ لسنة ٦٠ق
٥٥٠	المادة ٣٠٩ عقوبات . تطبيق مبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه الفصل في ذلك . موضوعي .	١٥٤٧٤ لسنة ٦٠ق س

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٥٠	تجاوز نطاق الخصومة ومقتضيات الدفاع بالمساس بكرامة الغير . غير مبرر للمدافع . عدم مساءلة الموكل من عبارات السب التي أوردتها الدفاع بصحيفة الإدعاء المباشر . إلزام الحكم المطعون فيه الطاعنة بالتعويض المدني على أساس مسئوليتها عن تلك العبارات . خطأ . يوجب نقضه وتأيد حكم أول درجة برفض الدعوى المدنية قبلها .	١٥٤٧٤ لسنة ٦٠ ق
٢٥٢	سبق إصرار لا تعارض بين نفي الحكم قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على الجنى عليهم . مساءلتهم عن النتيجة التي لحقت بالجنى عليهم تنفيذا لهذا الاتفاق دون تفرقة بين الإصابات التي أدت إلى وفاتهم وغيرها . لا يعيبه . ماهية سبق الإصرار .	٩٥٢٠ لسنة ٦٥ ق
٤٦٠	مثال للتدليل على توافر سبق الإصرار في حق الطاعن في جريمة قتل عمد .	٤٤٦٧ لسنة ٦٦ ق س
٥٢	سرققة السارق . كل من اختلس منقولا مملوكا للغير . المادة ٣١١ عقوبات خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق . لا يعيبه . س	٤٢٨١ لسنة ٦٠ ق
٥٢	التحدث عن نية السرقة . شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . حد ذلك ؟	٤٢٨١ لسنة ٦٠ ق
٥٢	اختلاس الدائن متاع مدينة تأميننا للدين لا دليل عليه إدعاء للحصول على فائدة غير مشروعة . سرققة . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .	٤٢٨١ لسنة ٦٠ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٨٧	يتحقق الإكراه في السرقة . بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها تسهيلات للسرقة .	٢٥٣ لسنة ٥٥ق
	سلاح	
٢٢١	ثبوت أن الطاعن كان يعمل ضابطاً بالشرطة في تاريخ الحادث إدانته بجريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص . خطأ فى القانون .	٦٨٢٢ لسنة ٦٥ق
	لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة مادام الطاعن ينازع فى صورة الواقعة بأكملها .	
٦٣١	تمسك الطاعن بأن الذخائر المضبوطة تستعمل فى سلاح نارى مرخص له بحيازته . غير جائز لأول مرة أمام النقض .	٢٢١٢٢ لسنة ٦٥ق
	شركات توظيف الأموال	
٢٨٧	جريمة الامتناع عن رد الأموال المستحقة إلى أصحابها المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . قيامها قانوناً ابتداء من اليوم الحادى عشر من يونيه سنة ١٩٩٠ . أساس ذلك ؟	٧٨٤٩ لسنة ٦٥ق
	امتناع الطاعن عن ردا الأموال إلى أصحابها قبل نهاية المهلة المحددة فى المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . غير مؤثم . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .	
	شروع	
٥٢٣	إجازة المادة ١٧ عقوبات النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر .	١٩٩٢٥ لسنة ٦٥ق
	إفصاح المحكمة عن أخذها المتهم بالرافة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ عقوبات وجوب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	شريعة إسلامية	
٢٣٢	مؤدى نص المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع . مجال اعمال أحكام الشريعة الإسلامية .	٢٠٨٨٩ لسنة ٦٢ ق
	شهادة الزور	
٢٤٨	مناط العقاب على شهادة الزور . كونها قد أدبت أمام القضاء بعد حلف اليمين بقصد تضليله .	٢٠١٣٤ لسنة ٥٩ ق
	شهادة مرضية	
٤٥١	عدم قبول النعى بالبطلان على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . مدامت محكمة النقض لم تطمئن إلى الشهادة المرضية التى قدمها الطاعن تدليلاً على العذر القهرى الذى حال بينه وبين حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه .	١٤٦٣١ لسنة ٦٢ ق
	شيك دون رصيد	
٤٩٦	قرار المحكمة تأجيل الدعوى لتقديم أصل الشيك فى جريمة شيك دون رصيد . مفاده . أهمية ذلك لتحقيق عناصرها . عدولها عنه دون بيان العلة . وإخلال بحق الدفاع .	٥٠٩٨ لسنة ٥٩ ق
	صحافة	
٢٧٦	القضاء لعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون نظام الأحزاب والفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات وبسقوط الفقرة الثانية منها . مؤداه . عدم مسئولية رئيس الحزب ورئيس تحرير جريدته والمحرر المسئول عن القسم الذى حصل فيه النشر عما ينشر بالجريدة . اساس ذلك ؟	٢٧٠٢٨ لسنة ٥٩ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	صلح	
٦٢٥	الصلح بين المجنى عليه والمتهم . قول جديد . لمحكمة الموضوع الأخذ به أو إطرأحه . مثال لتسبيب سائغ لإطراح دلالة محضر صلح مقدم في الدعوى .	٢٠٩٩٦ لسنة ٦٥ق
	صيد	
٥٢٠	إغفال حكم الإدانة في جرائم الصيد بطريقة ممنوعة وحيازة واستعمال آلات رفع المياه دون ترخيص رصيد أسماك نقل طولاً عن المقرر . بيان مكان ضبط الماكينة وما إذا كان يقع بداخل إحدى البحيرات أو على شاطئ من شواطئها وعدم تحديده وحدة القياس التي قاس بها الأسماك قصور .	٢١٨٦ لسنة ٦١ق
	ضرب	
٦٢٥	(أ) أحداث عاهة : مثال لتسبيب لتوافر أحداث عاهة مستديمة .	٢٠٩٩٦ لسنة ٦٥ق
٢٥٢	(ب) أفضى إلى موت : جسم الإنسان المتحرك . لا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الاعتداء عليه . مثال بشأن جريمة ضرب أفضى إلى موت .	٩٥٣٠ لسنة ٦٥ق
	(ج) ضرب بسيط :	٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ق
١٢٤	بيان حكم الإدانة موقع الإصابات . أثرها أو درجة جسامتها . غير لازم لصحته . إدانة . الحكم المطعون فيه الطعن بالمادة ٢٤١ عقوبات وإغفاله بيان أثر الإصابات التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية . قصور .	٤٧٢٤٢ لسنة ٥٩ق
	ظروف مخففة	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٠٨	ماهيته؟ المادة ١١٩ عقوبات . انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرافعة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات يوجب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها . علة ذلك؟ حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لصلحة المتهم متى كان مبينا على خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك؟	٩٢٤٠ لسنة ٦٥ ق
٥٢٢	التزام المحكمة الحد الأدنى لعقوبة جنائية الشروع في القتل رغم استعمالها المادة ١٧ من قانون العقوبات . لا يعتبر عقوبة مبررة لتهمة إحراز سلاح ناري وذخائر . أساس ذلك؟	١٩٩٢٥ لسنة ٦٥ ق
٥٢٢	إجاز المادة ١٧ عقوبات النزول إلى بعقوبة السجن الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر . إفصاح المحكمة عن أخذها المتهم بالرافعة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات . وجوب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها . علة ذلك؟	١٩٩٢٥ لسنة ٦٥ ق
٥٢٢	معاملة بإحدى العقوبتين التخيرييتين للجريمة التي دين بها رغم إفصاح المحكمة عن معاملته بالمادة ١٧ عقوبات . خطأ في القانون . ظروف مشددة	١٩٩٢٥ لسنة ٦٥ ق
٩٧	توافر الرابطة الزمنية بين الجرائم التي ارتكبها المتهمان . واستقلال كل منهما بذاتيتهما وأركانها وعناصرها القانونية عن الأخرى . يتوافر به الظرف المنصوص عليه في المادة ٢/٢٣٤ عقوبات .	٢٥٢ لسنة ٦٥ ق
١٤٤	تسليم المال موضوع الاختلاس إلى الجاني بصفته أمينا على الودائع . كفايته لاعتباره مسئولا عنه . اختلاسه له . استحقاقه للعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢/١ عقوبات .	٢٢٨٢ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٧٧	كون الجاني من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات . النعى على الحكم فى هذا الشأن . غير مقبول . عقوبة	١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق
	الإعفاء منها :	٣٧٠٨ لسنة ٦٥ق
٢٦٢	إخبار الراشئ أو الوسيط بالجريمة وكذا اعترافه بها صنوان فى تحقق العذر المعفى من عقوبة الرشوة .	
٦٠٦	لا يلزم تقصى اسباب إعفاء المتهم من العقاب . إلا إذا دفع بذلك أمامها . إثارتة أو النعى على الحكم فعوده عن التحدث عنه لأول مرة أمام النقض . غير جائز .	٩٨٨٦ لسنة ٦٥ق
٦٧٧	قيام المتهم برد مقابل المال الذى اختلسه . لا يؤثر فى قيام الجريمة .	١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق
	تطبيقها :	٢٥٢٩ لسنة ٦٥ق
٧	قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ . اعتباره أصلى فى حكم المادة الخامسة عقوبات .	
١٦٢	تقدير قيام الاقتران . موضوعى . مادام سائغا . مثال لحكم بالإدانة فى جريمة قتل عمد مقترن بجريمتى خطف وهتك عرض بالقوة صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى .	٥٦٦٢ لسنة ٦٥ق
	انتهاء المحكمة إلى اخذ المتهم بالرافة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات يوجب الاتوقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها . علة ذلك ؟	٩٢٤٠ لسنة ٦٥ق
٣٠٨	حق محكمة النقض فى أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم متى كان مبينا على خطأ فى تطبيق القانون . أساس ذلك ؟ تطبيق العقوبة فى حدود النص المنطوق . موضوعى . أثر ذلك ؟	
٢٤٢	القضاء بمصادرة السيارة التى ضبطت مع الطاعن الثانى بها المخدر المضبوط وتسليمه بملكيتها . لا خطأ فى القانون .	١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٦٨	انتهاء الحكم المطعون فيه إلى إدانة الطاعن بجناية هتك العرض طبقاً للمادة ٢/٢٦٧ عقوبات . معاقبته بالسجن إعمالاً للمادة ١٧ من ذات القانون صحيح . علة ذلك ؟	١٨٢٩٥ لسنة ٦٥ق
٥٩٨	عقوبة وقاع أنثى بغير رضاها . الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . الشروع فيها . عقوبته الأشغال المؤقتة . عدم تقييد المحكمة في تحديدها إلا بنص المادة ١٤ عقوبات .	١٩٢٦١ لسنة ٦٢ق
٦٧٧	كون الجاني من الأمناء على الودائع ولسم إليه المال بهذه الصفة . وجوب معاقبته بالفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات . النعى على الحكم في هذا الشأن . غير مقبول .	١٦٠١٥ لسنة ٦٥ق
٥٢٩	معاقبة الطاعن عن جريمة الشروع في خطف أنثى في حدود نص المادة ١/٢٩٠ عقوبات ووفق ما جرى به نص المادة ٢/٤٦ . ج صحيح .	٢٦١٧ لسنة ٦٥ق
	إجازة المادة ١٧ عقوبات النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر .	١٩٩٢٥ لسنة ٦٥ق
٥٢٣	إفصاح المحكمة عن أخذها المتهم بالرافعة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ عقوبات . وجوب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها . علة ذلك ؟	
٥٢٣	معاملة الطاعن بإحدى العقوبات التخيريةتين للجريمة التي دين بها رغم إفصاح المحكمة عن معاملته بالمادة ١٧ عقوبات . خطأ في القانون . عقوبة الجريمة الأخف ؛	١٩٩٢٥ لسنة ٦٥ق
	تناول المخدر أو السكر عن علم واختيار . اثره ؟ دفع الطاعن بإصابته بمرض عقلي لإدمانه تعاطي المخدر . ليس مانعاً من مسئوليته عن جريمة إحراز المخدر بغير قصد .	١٨٨٢٣ لسنة ٦٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٥٦	إنتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم قصوره في الرد على دفعة بإنعدام مسئوليته الجنائية لإصابته بمرض عقلي لإدمانه تعاطي المخدر . متى أوقع عليه عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي الأخف من تلك المقررة لجريمة بغير قصد . العقوبة المبررة :	٢٠١٣٨ لسنة ٥٩ق
٧٢	عدم جدوى منازعه الطاعن في قيام رابطة السببية بين فعله والعاهة . مادامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل في الحدود المقررة لجريمة الضرب البسيط .	٥٨٧٧ لسنة ٦٥ق
٢٠٩	عدم جدوى نعي الطاعن على فساد الحكم المطعون فيه في استدلاله على استظهار سبق الإصرار . مادامت العقوبة الواقعة عليه تدخل في الحدود المقررة لجريمة الشروع في القتل مجردة عن أى ظروف مشددة .	٦٨٢٢ لسنة ٦٥ق
٢٢١	ثبوت أن الطاعن كان يعمل ضابطا بالشرطة في تاريخ الحادث إدانته بجريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص . خطأ في القانون . لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة مادام الطاعن في صورة الواقعة بأكملها .	٢٠١٣٤ لسنة ٥٩ق
٢٤٨	دفاع الطاعنين بأنهما حرضا آخر على قول غير الحقيقة في محضر الشرطة ابتغاء تجنب تشريح جثة والده . جوهرى . وجوب تحقيقه والفصل فيه . أغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع . عدم امتداد أثر نقض الحكم لحكوم عليه أنزلت به عقوبة مبررة . ولو اتصل وجه النقض به .	١٠٢٠١ لسنة ٦٥ق
٢٢٨	عدم جدوى النعي على الحكم بالقصور بشأن جريمة هتك العرض بغير قوة أو تهديد . مادامت المحكمة اعتبرت أن الجريمتين المسندتين إلى الطاعن جريمة واحدة وادنته عن جريمة هتك العرض بالقوة والتهديد وأوقعت عليه عقوبتها باعتبارها الجريمة الأشد .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٥٠	سقوطها : مدة سقوط العقوبة في الجنب خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم باتا . المادة ٥٢٨ إجراءات . قضاء الحكم المطعون فيه في الاشكال بسقوط العقوبة بمضى المدة رغم عدم انقضاء تلك المدة . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة . تنفيذها :	٦٢٥٩٧ لسنة ٥٩ق
٦٧٣	تحديد مدة الاختيار القضائي الوارد بالمادة ١٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . موجه إلى سلطة التنفيذ لا الحكم . تحديدها وقت انقضائه متى تيقنت أن التدبير قد استوفى الغرض منه . التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية مرتكبها . وإنما بمدى خطورة الحدث وقدر حاجته إلى التهذيب والتقويم . اساس ذلك ؟ قضاء الحكم المطعون فيه بتحديد مدة وضع الحدث تحت الاختيار خطأ في تطبيق القانون . يوجب بإطلاق مدة الاختيار . وقف تنفيذها :	٥٩٢٦ لسنة ٦٠ق
٩٢	لمحكمة الموضوع تقدير مسوغات وقف تنفيذ العقوبة	٨١٦٠ لسنة ٦٠ق
١٥٠	الاشكال في تنفيذ حكم بات استنادا إلى سقوط العقوبة بمضى المدة . جائز . اساس ذلك .	٦٢٥٩٧ لسنة ٥٩ق
١٥٠	قضاء الحكم المطعون فيه في الاشكال بسقوط العقوبة بمضى المدة رغم عدم انقضاء تلك المدة . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة . قانون	٦٢٥٩٧ لسنة ٥٩ق
٩٣	تطبيقه :	٨١٦٠ لسنة ٦٠ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	تعلق الحكم بعدم دستورية نص جنائي . اثره . اعتبار الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إليه كأن لم تكن .	
٢٧٣	إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بالمادة ٢٤١ عقوبات وإغفاله بيان أثر الإصابات التي أحدثها الطاعن بالمجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية . قصور .	٤٧٢٤٢ لسنة ٥٩ق
٦٨٣	خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة من قانون الإجراءات الجنائية . المادة ٢٦٦ إجراءات .	١٣٣٣١ لسنة ٦٣ق
٥٣	السارق . كل من اختلس مقولا مملوكا للغير . المادة ٣١١ عقوبات خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشئ المسروق لا يعيبه .	٤٢٨١ لسنة ٦٠ق
٢٤٨	دفاع الطاعنين بأنهما حرضا آخر على قول غير الحقيقة في محضر الشرطة ابتغاء تجنب تشريح جثة والده . جوهرى . وجوب تحققه والفصل فيه . إغفال ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع . عدم امتداد أثر نقض الحكم لحكوم عليه أنزلت به عقوبة مبررة ولو اتصل وجه النقض به .	٣٠١٣٤ لسنة ٥٩ق
٥٢٨	إجازة بعض القوانين إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة لا يسلب المحاكم العادية ولايتها في الفصل في تلك الجرائم . مادام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص . سواء أكان معاقبا عليها بمقتضى قانون عام أو خاص . (د) القانون الأصلى :	٣٠٩٠٩ لسنة ٥٩ق
٧	قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ . اعتباره أصلى في حكم المادة الخامسة عقوبات . اثر ذلك وعلته ؟	٢٥٢٩ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٩٣	الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . أصلح للمتهم في جريمة بناء على أرض زراعية . علة ذلك ؟	٨١٦٠ لسنة ٦٠ق
٢٩٤	إعمال الأثر الرجعي للقانون للمتهم . رهن بأن يكون القانون قد ألغى القانون السابق صراحة أو ضمنا .	١٠٦٦٧ لسنة ٦٣ق
	قبض	
٢٦٢	عدم جدوى نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه ببطلان إذن النيابة بالقبض والتفتيش لعدم جدية التحريات . مادام الحكم قد أثبت توافر حالة التلبس بأخذ مبلغ الرشوة من الشاهد الثانى .	٣٧٠٨ لسنة ٦٥ق
٥٨٢	الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق يضير العدالة .	٢٩٢٩٠ لسنة ٥٩ق
٥٩٢	القيد على الحرية الشخصية . غير جائز . إلا فى إحدى حالات التلبس أو بإذن من الجهة القضائية المختصة . المادة ٤١ من الدستور .	٨٩١٥ لسنة ٦٥ق
٥٩٢	حالة التلبس بالجريمة . وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيامها بإحدى حواسه . تلقى عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها أو إقرار المتهم . غير كاف	٨٩١٥ لسنة ٦٥ق
	قتل عمد	
٩٧	مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر نية القتل .	٢٥١٣ لسنة ٦٥ق
٩٧	مثال لحكم صادر من محكمة النقض فى جريمة قتل عمد مقترن لدى نظرها موضوع الدعوى .	٢٥١٣ لسنة ٦٥ق
	تقدير الاقتران . موضوعى . مادام سائغا .	٥٦٦٢ لسنة ٦٥ق
١٦٢	مثال لحكم الإدانة فى جريمة قتل عمد مقترن بجريمتي خطف وهتك عرض بالقوة صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٢١	مجرد إفصاح المتهم الثانى للمتهم الأول عن رغبته فى عدم قتل المجنى عليه . فى وقت الذى تحفز فيه الأخير لقتله وسرقته أمواله دون أن يأتى بأفعال إيجابية تكشف عن إرادته فى عدم اتمام تنفيذ الجريمة أو يحول بين المتهم الأول وتنفيذ قصده المصمم عليه . لا يعد عدولا اختياريا عن ارتكابها .	٢٧١٥ لسنة ٦٥ ق
٤٢١	عدم تدخل المتهم فى الاعتداء على المجنى عليه أثناء قيام المتهم الآخر بقتله . لا ينفى مساهمته فى جريمة القتل العمد . مادام ظل باقيا بمكان الحادث بجانب المتهم الآخر حاملا أداة أعدت لاستعمالها فى تلك الجريمة حتى تمامها .	٢٧١٥ لسنة ٦٥ ق
٥٢٢	اقتصار الحكم على الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه كل من الطاعنين بإطلاق كل متهم النار على خصمه قاصدا إزهاق روحه . لا يكفى لثبوت نية القتل . علة ذلك ؟ إزهاق الروح هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه	١٩٩٢٥ لسنة ٦٥ ق
٥٢٢	إجازة المادة ١٧ عقوبات النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة أشهر أفصاح المحكمة عن أخذها المتهم بالرافة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات . وجوب ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها . علة ذلك ؟ قصد جنائى	١٩٩٢٥ لسنة ٦٥ ق
٢٧	استبعاد قصد الاتجار فى المخدر . باعتبار ظرفا مشددا . لا يقتضى تنبيه الدفاع .	٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٧	القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات المنوع زراعتها . قوامه لا يلزم على علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه من النباتات المنوع زراعتها . التحدث عنه استقلال . متى كان ما أورده الحكم كافيا في الدلالة عليه .	٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ ق
	استنتاج هذا القصد الجنائي في جريمة الرشوة من الظروف والملايسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة .	١٧١١٨ لسنة ٦٤ ق
٣٤	مثال لتسبيب سائق في استظهار القصد الجنائي في جريمة الرشوة .	
٥٣	اختلاس الدائن متاع مدينة تأميننا لدين لا دليل عليه ادعاه للحصول على فائدة غير مشروعة . سرقة	٤٢٨١ لسنة ٦٠ ق
٥٣	التحدث عن نية السرقة . شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة .	٤٢٨١ لسنة ٦٠ ق
٨٢	إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . تقديره . موضوعي . مثال .	٨٩٠ لسنة ٦٥ ق
٩٧	مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر نية القتل .	٢٥١٣ لسنة ٦٥ ق
١٥٨	القصد الجنائي في جريمة التزوير . تعلقه بوقائع الدعوى استخلاصه . موضوعي . تحدث الحكم عنه استقلالاً . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .	١٩٠ لسنة ٦٥ ق
١٧٦	عدم استظهار الحكم القصد الجنائي في جريمة الاتلاف وخلق مدوناته مما يفيد توافره قصور .	٨٧٤٤ لسنة ٦٠ ق
	القصد الجنائي في جريمة واقعة أنثى بغير رضاها . مناطق تحققه ؟	٦٢٧٦ لسنة ٦٥ ق
١٩٢	تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة واقعة لأنثى بغير رضاها غير لازم أورده من وقائع وظروف مؤدياً دالاً على قيامه .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٢٩	جناية خطف أنثى بغير رضاها . لا تستلزم قصدا خاصا اكتفاء بالقصد العام . التحدث عن هذا الركن استقلالاً . غير لازم . كفاية ما أورده الحكم من وقائع وظروف للتدليل عليه .	٢٦١٧ لسنة ٦٥ ق
٥٥٦	اقتراض الجاني لجرائم تتطلب قصد جنائي خاص . وجوب التحقق من قيام هذا القصد لديه من الأدلة المستمدة من حقيقة الواقع . دفع الطاعن بإصابته بمرض عقلي لإدماجه تعاطي المخدر . ليس مانعا من مسئوليته عن جريمة إحراز المخدر بغير قصد . إنتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم قصوره في الرد على دفعه بانعدام مسئوليته الجنائية لإصابته بمرض عقلي لإدماجه تعاطي المخدر . متى أوقع عليه عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي الأخف من تلك المقررة لجريمة إحرازه بغير قصور .	١٨٨٢٣ لسنة ٦٥ ق
٦٠٢	القصد الجنائي في جناية الإضرار العمدي المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا عقوبات . مناط تحققه ؟	١١٦٠٥ لسنة ٦٥ ق
٦٠٦	القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات . تحققه بتصرف الموظف في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له . تخلص المتهم من بعد من المال المختلس . لا يؤثر في قيام الجريمة . علة ذلك ؟ مثال لتسبيب كاف وسائغ في توافر نية الاختلاس .	٩٨٨٦ لسنة ٦٥ ق
٦٥٣	مثال لتسبيب سائغ لتوافر القصد الجنائي لدى الطاعن في جريمة حيازة المخدر .	٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ ق
٦٧٧	قطاع عام اعتبار الحكم جميع فئات العاملين بالحكومة والجهات التابعة لها موظفين عموميين في حكم المادة ١١٩ عقوبات أيا كان نوع العمل المكلفين به أو مدته ، بأجر . أساس ذلك وعلمته ؟	١٦٠١٥ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	قمار	
٦١٨	تحقق الربح في المقامرة على طعام أو شراب ثمنه مستحق الأداء لصاحب المقهى أو على أى شئ يقوم بهمال . كتحققه في صورة المقامرة على مبلغ من النقود . مسئولية مستغل المقهى عن هذه المقامرة . تحققها . سواء عادت عليه فائدة منها ام لا . المادة ٣٨ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ .	١٠٢٣٦ لسنة ٦٢ق
٨٢	ما'مور و الضبط القضائي أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القاضي . لا يشترط أن يكون صادرا بالكتابة . علة ذلك ؟ النعى على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولو ترى حاجة لإجرائه . غير مقبول .	٨٩٠ لسنة ٦٥ق
٥٩٢	مجرد وضع الطاعن لمبلغ من المال أمام الموظف . غير دال بذاته على قيام جريمة عرض الرشوة . مادام أن مأمور الضبط لم يسمع الحديث الذى دار بينهما قبل الضبط اختصاصهم :	٨٩١٥ لسنة ٦٥ق
٣٤	حق عضو النيابة عدة مباشرة التحقيق تكليف أى من مأموري الضبط القضائي ببعض ما يختص به . شرط ذلك وأساسه ؟	١٧١٨ لسنة ٦٤ق
٢٢٢	لرجل الضبطية القضائية المتطلب لتنفيذ إذن التفتيش تخير الطرف والوقت والطريقة المناسبة لتنفيذه .	٩٢١٤ لسنة ٦٥ق
٤٦٠	إجراء مأمور الضبط القضائي التحريات بنفسه غير لازم . حقه فى الاستعانة برجال السلطة العامة والمرشدين السريين .	٤٤٦٧ لسنة ٦٦ق ذ

رقم الصفحة	القاعدة .	رقم الطعن
٥٨٢	تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة من الغير . لا يكفي لقيام حالة التلبس . مادام لم يشهدا اثرا من اثارها بما ينبئ بذاته عن وقوعها . إباحة التفتيش الوقائي لأي فرد من افراد السلطة المنفذة لأمر القبض علية ؟	٢٩٣٩٠ لسنة ٦٥ ق ٢١٩٨٢ لسنة ٦٥ ق
٦٨٨	لا يجوز لمأمور الضبط القضائي القيام بالتفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق أو كإجراء وقائي . حد ذلك ؟	
٤٤٢	سلطاتهم : لا يلزم تولي رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش . له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو غيرهم . مادام قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات .	١٣٤٥١ لسنة ٦٥ ق
٦٨	عدم إفصاح رجل الضبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن وسيلته في التحري . لا يعيبها . علة ذلك ؟	١٠٣٣٦ لسنة ٦٢ ق
محاماة		
٢٠٢	تولي محامين الدفاع عن جميع المتهمين رغم تعارض مصالحهم إخلال بحق الدفاع . يعيب الحكم .	٦٢٨٢ لسنة ٦٥ ق
٤٩٦	تقرير محكمة النقض بعدم قبول الطعن استنادا إلى توقيع أسبابه من محام غير مقبول امامها . ثبوت أنه من المحامين المقبولين في تاريخ إيداع الأسباب . اثره : وجوب الرجوع في القرار السابق .	٥٠٩٨ لسنة ٦٥ ق
٥٥٠	المادة ٣٠٩ عقوبات . تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه الفصل في ذلك . موضوعي . تجاوز نطاق الخصومة ومقتضيات الدفاع بالمساس بكرامة الغير . غير مبرر للمدافع .	١٥٤٧٤ لسنة ٦٠ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	محضر الجلسة	
١٩٢	عدم جواز إثبات ما يخالف الثابت بمحضر الجلسة أو الحكم إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير .	١٢٧٦ لسنة ٦٥ ق
٢٥٦	محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة عدا تاريخ صدوره .	١٣٤٢٥ لسنة ٦٥ ق
٤٥١	إغفال التوقيع على محاضر الجلسات . لا أثر له على صحة الحكم	١٤٦٣١ لسنة ٦٢ ق
	محكمة الجنايات	
٤٧٢	محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة متهم كان غائبا . إيراد أسباب الحكم الغيابي الساقط أسبابا لحكمها . متى كانت تصلح لحمل قضائها بالإدانة .	١٢٨٥٣ لسنة ٦٥ ق
٤٧٢	نظر الدعوى عند إعادة إجراءات المحاكمة أمام ذات الدائرة التي أصدرت الحكم الغيابي . لا يترتب بطلان إعادة المحاكمة أمام محكمة الجنايات طبقا للمادة ٢٩٥ إجراءات محاكمة ميعاد . أثر ذلك ؟	١٢٨٥٣ لسنة ٦٥ ق
٦٢٥	استعلام المحكمة من الجدول عن جنائية مقيدة ضد الطاعن بعد مراعاة الدفاع وقبل قبل باب المرافعة والنطق بالحكم . مفاد : اتخاذ هذا الإجراء في حضور الطاعن ومحاميه .	٢٠٩٩٦ لسنة ٦٥ ق
	محكمة دستورية	
٢٧٦	القضاء بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون نظام الأحزاب والفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات وبسقوط الفقرة الثانية منها . مؤداه : عدم مسئولية رئيس الحزب ورئيس تحرير جريدته والحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر عما ينشر بالجريدة أساس ذلك ؟	١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ ق
	محكمة الموضوع	
		٢٧٠٢٨ لسنة ٥٩ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٣	النازعة في سلامة ما استخلصه الحكم من أوراق الدعوى وأقوال الشهود . جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام النقض .	٤٢٨١ لسنة ٦٠ ق
٥٣	إقرار شاهد الإثبات كتابة بما يتضمن عدوله عن اتهام الطاعن هو قول جديد منه . للمحكمة عدم الأخذ به دون بيان سبب ذلك . أخذها بأدلة الثبوت مؤداه : أطراح ذلك الإقرار .	٤٢٨١ لسنة ٦٠ ق
٧٢	المتهم في جريمة الضرب . مسئول عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الإصابة . ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية .	٣٠١٣٨ لسنة ٥٩ ق
٧٢	حق المحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر . دون بيان العلة . أساس ذلك ؟ الجدول الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام محكمة النقض .	٣٠١٣٨ لسنة ٥٩ ق
٨٢	إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . تقديرها . موضوعي . مثال .	٨٩٠ لسنة ٦٥ ق
٩٧	حق محكمة الموضوع تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها .	٢٥٣ لسنة ٦٥ ق
١٢٤	أخذ بأقوال لشاهد . مفاده . أطراحها جميع الاعتبارات لحملها على عدم الأخذ بها .	٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ ق
١٢٤	للمحكمة الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة .	٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ ق
١٥٣	عدم جواز تخل المحكمة في رواية الشاهد ذاتها وأخذها على وجه يخالف صريح عباراتها أو إقامة قضاها على وجه يناقضها . حقها في الأخذ بها متى اطمأنت إليها وأطراحها ما لم تثق بها .	٢٠٠٤ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٥٢	للمحكمة الأعراض عن أقوال شاهد نفى . مادامت لا تثق بما شهد به الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى . غير جائز أمام النقض .	٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ق
٤٠٤	حق محكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق . ولو عدل عنها بعد ذلك .	١٢٠٨١ لسنة ٦٥ق
١٧٨	تقدير توافر حالة التلبس لرجل الضبط بداءة . تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع . مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر حالة التلبس فى جريمة حيازة عملة ورقية مقلدة .	٥٨٥٨ لسنة ٦٥ق
٢٢٢	لمحكمة الموضوع تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية لها مطلق التقدير فى وقف نظر الدعوى المنظورة أمامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم دستورية .	٢٠٨٨٩ لسنة ٦٢ق
٢٢٢	الدفع بصدور الأذن بالضبط والتفتيش بعد الضبط . موضوعى . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الأذن ردا عليه .	٩٢١٤ لسنة ٦٥ق
٢٦٢	بطلان التسجيل . لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها التسجيل . لا ينال من سلامة الحكم ما استطرده إليه تزيدا بعد استيفائه أدلة الإدانة .	٢٧٠٨ لسنة ٦٥ق
٢٥٢	كفاية المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت ردا عليه مثال لتسبيب سائق للرد على المنازعة فى مكان وقوع الحادث .	٩٥٢٠ لسنة ٦٥ق
٣٦٩	للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . ماهيته ؟	١-٩٦٧ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٦٩	طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل أو إثبات استحالة حصوله والمقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة . دفاع موضوعي . عدم التزام المحكمة بإجابته .س	١٠٩٦٧ لسنة ٦٥ ق
٥١٠	عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات كل الشهود إن تعددت حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وإطراح ما عداه لمحكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه . لا تناقض في ذلك .	١٢٨٥٥ لسنة ٦٥ ق
٥٩٨	عدم ترتب البطلان على مخالفة النصوص المنظمة للمضاهاة أساس ذلك ؟ منازعة الطاعن فيما انتهى إليه تقرير العمل الجنائي الذي اطمأنت إليه المحكمة .	١٩٢٦١ لسنة ٦٥ ق
٦٠٦	تأخر المجنى عليها في الإبلاغ . لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها متى اطمأنت إليها وكانت على بينة من الظروف التي أحاطت بها . أساس ذلك ؟ حق المحكمة الأخذ باعتراف المتهمين بالتحقيقات وبمحضر الجلسة . باعتباره حجة عليهم . متى اطمأنت إليه .	٩٨٨٦ لسنة ٦٥ ق
٢٢٢	الصلح بين المجنى عليه والمتهم . قول جديد . حق محكمة الموضوع الأخذ به أو اطرحه . مثال لتسبيب لإطراح دلالة محضر صلح مقدم في الدعوى . سلطته في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائفا . وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي . مفاد أخذ المحكمة بأقوال شاهد ؟	٢٠٩٩٦ لسنة ٦٥ ق ٩٢١٤ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٠٢	لحكمة الموضوع استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة . شرطه ؟	١١٦٠٥ لسنة ٦٥ ق
٦٧٧	لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي استندت إليه المحكمة صريحا أو مباشرا في الدلالة على ما استخلصته المحكمة . لها تكون عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . مادام استخلاصها سائغا .	١٦٠١٥ لسنة ٦٥ ق
٢٧	سلطانها في تقدير جدية التحريات : تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش موضوعي . تفتيش المزارع . ليس بحاجة لا ستصدار إذن من النيابة العامة .	٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ ق
٣٤	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش موضوعي .	١٧١١٨ لسنة ٦٤ ق
٣٧٩	مثال لتسبيب سائغ على الدفع ببطلان إذن الضبط والتفتيش . لعدم جدية التحريات في جريمة رشوة .	١١٠٧٥ لسنة ٦٥ ق
٤٧٢	تقدير جدية التحريات . موضوعي . للمحكمة التعويل على تحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة .	١٣٨٥٣ لسنة ٦٥ ق
	محكمة النقض	
	سلطانها :	٢٥٢٩ لسنة ٦٥ ق
٧	لحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى . أساس ذلك ؟	
١٧	اتصال محكمة النقض بطلب إعادة النظر . دون التقيد بميعاده أساس ذلك وعلمته ؟	٢٣٢٩٧ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١١٥	لمحكمة النقض نقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها . إذا انبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله . أساس ذلك ؟	١٢٤٩٥ لسنة ٦٦ق
٢١٦	إغفال محكمة أول درجة الفصل في جزء من الدعوى . تصدى المحكمة الاستئنافية له . بطلان وخطأ في تطبيق . أساس ذلك ؟ القصور له الصدارة على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . ليس لمحكمة النقض أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه . على محكمة الإعادة تدارك هذا الخطأ . شرط ذلك ؟	١٤٥٠٥ لسنة ٦٠ق
٢٤١	استخلاص قاضى الموضوع وقائع القذف . خضوعه لرقابة محكمة النقض .	١٣٠٢٣ لسنة ٦٢ق
٣٠٨	متى كان مبنياً على خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟ تطبيق العقوبة في حدود النفي المنطبق . موضوعي . أثر ذلك ؟	٩٢٤٠ لسنة ٦٥ق
٣٩٦	لمحكمة النقض تصحيح ما ورد خطأ في وصف التهمة المسندة إلى الطاعن . مادام الأمر لا يعدو أن يكون خطأ في التعبير لا ينطوى على خطأ في تطبيق القانون . الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة . لا يترتب عليه بطلان الحكم . شرط ذلك ؟ مسئولية جنائية	٢٩٧٤٩ لسنة ٥٩ق
٧٢	المتهم في جريمة الضرب . مسئول عن جميع النتائج المحتملة حصولها من الإصابة . ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية	٣٠١٣٨ لسنة ٥٩ق
٢٥٦	الأمراض والأحوال النفسية لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سببا لانعدام المسؤولية	١٣٤٣٥ لسنة ٦٢ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٢١	عدم تدخل المتهم في الاعتداء على المجنى عليه أثناء قيام المتهم الآخر بقتله . لا ينفي مساهمته في جريمة القتل العمد . مادام ظل باقيا بمكان الحادث بجانب المتهم الآخر حاملا أداة أعدت لاستعمالها في تلك الجريمة حتى تمامها .	٢٧١٥ لسنة ٦٥ ق
٤٥٥	مناط المسؤولية في جريمة احراز وحيازة الجواهر المخدرة ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة بأية صورة عن علم وإرادة . تحدث الحكم استقلا لا عن هذا الركن غير لازم . متى كان ما أورده كافيا في الدلالة عليه .	١٣٦١٩ لسنة ٦٥ ق
٥٥٠	عدم مسؤولية الموكل عن عبارات السب التي أوردها الدفاع بصحيفة الادعاء المباشر . إلزام الحكم المطعون فيه الطاعنة بالتعويض المدني على أساس مسئوليتها عن تلك العبارات . خطأ . يوجب نقضه وتأييد حكم أول درجة برفض الدعوى المدنية قبلها .	١٥٤٧٤ لسنة ٦٠ ق
٦٠٦	نعي الطاعن الثالث أن الواقعة بالنسبة له سرقة بطريق الكسر لانتفاء علمه بصفة الطاعن الأول الوظيفية وطبيعة المال موضوع الاتهام . في حين أن الحكم المطعون فيه أورد صفة الأخير وطبيعة ذلك المال . المنازعة في الصورة التي اعتنقها الحكم وجدل موضوعي في سلطة المحكمة في استخلاص صورة الواقعة .	٩٨٨٦ لسنة ٦٥ ق
٦٠٦	افصاح الحكم عما إذ كان المتهم فاعلا أصليا أو شريكا . غير لازم . إثبات الحكم اتفاق الطاعن مع باقي المتهمين على ارتكاب الجريمة التي دانهم بها . كفايته لاعتباره فاعلا أصليا .	٩٨٨٦ لسنة ٦٥ ق
٤٢١	مسئولية مدنية توافر أركان المسؤولية المدنية . أشرفه ؟ المادة ١٦٣ من القانون المدني .	٢٧١٥ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	مشغولات ذهبية	
٣٠٠	العقوبة المقررة لجريمة تقاضى ربح أزيد من المقرر عن المشغولات الذهبية عيار ٢١ قيراطا	٢٢٧١٨ لسنة ٦٢ق
٣٠٠	مثال لتسبيب معيب الحكم بالإدانة فى جريمة تقاضى ربح عن المشغولات الذهبية أكثر من المقرر	٢٢٧١٨ لسنة ٦٢ق
	مصادرة	
٣٦١	قضاء الحكم المطعون فيه بمصادرة ما ضبط بحوزة الطاعن من نقود بوصف تحصيله من جريمة الاتجار فى المخدر المضبوط . النعى عليه . غير مقبول .	١٠٨٧١ لسنة ٦٥ق
٤٤٢	القضاء بمصادرة السيارة التى ضبطت مع الطاعن الثانى بها المخدر المضبوط وتسليمه بملكيتها . لا خطأ فى القانون .	١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق
٦٣٧	المصادرة وفق المادة ١٧ من القانون رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٥ وجوب تفسيرها على هدى المادة ٢٠ عقوبات .	٥٢٥٤ لسنة ٦٠ق
٦٣٧	مصادرة الشئ المضبوط إذا كان مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة أو لم يستخدم فى ارتكابها . غير جائز . اقتصار الحكم على واقعة ضبط المصنف دون استظهار ضبط أجهزة الفيديو والتليفزيون وباقى الأشرطة التى لم تكن محل اتهام وبيان مالكتها وصلته بالجريمة موضوع الاتهام وما إذا كانت قد استخدمت فى ارتكاب المخالفة من عدمه . قصور .	٥٢٥٤ لسنة ٦٠ق
	مصنفات فنية	
٦٣٧	مصادرة الشئ المضبوط إذا كان مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة أو لم يستخدم فى ارتكابها . غير جائز . اقتصار الحكم على واقعة ضبط المصنف دون استظهار ضبط أجهزة الفيديو والتليفزيون وباقى الأشرطة التى لم تكن محل اتهام وبيان مالكتها وصلته بالجريمة ومنع الاتهام وما إذا كانت قد استخدمت فى ارتكاب المخالفة عن عدمه . قصور .	٥٢٥٤ لسنة ٦٠ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	معارضة	
٤٥١	عدم قبول النعى بالبطلان على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . مادامت محكمة النقض لم تطمئن إلى شهادة المرضية التي قدمها الطاعن تدليلا على العذر القهري الذي حال بينه وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .	١٤٦٣١ لسنة ٦٢ق
	مواد مخدرة	
٢٧	استبعاد قصد الاتجار في المخدر . باعتبار ظرفا مشددا . لا يقتضى تنبيه الدفاع .	٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ق
٢٧	زراعة تلك النباتات مؤتمة في أى طور من أطوار نموها . اثر ذلك : البحث في مدى احتواء النبات المخدر على مادته الفعالة . لا محل له .	٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ق
٢٧	مثال لتسبيب سائق في توافر القصد الجنائي في جريمة زراعية نباتات مخدرة .	٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ق
٨٢	إحراز بمخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . تقديره . موضوعي .	٨٩٠ لسنة ٦٥ق
٢٥٢	تخلي الطاعن عن اللقافة التي تحوى المخدر طواعية واختيارا . تتوافر به حالة التلبس . الجدل الموضوعي . لا يجوز إثارته أمام النقض .	٢٠١٦٤ لسنة ٥٩ق
٢٥٢	وجو العقاب على إحراز المواد المخدرة مهما كان المقدار ضئيلا . متى كان له كيان مادي محسوس	٢٠١٦٤ لسنة ٥٩ق
٢٥٢	تحديد كمية المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها . لا يصلح فيه غير التحليل الضابط في التعرف على نوع المادة المضبوطة . لا اثر له .	٢٠١٦٤ لسنة ٥٩ق
٢٢٢	عدم بيان نوع المادة المخدرة لا يقدح في جدية التحريات . علة ذلك ؟	٩٢١٤ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٦١	كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة لا اعتباره حائزاً لها ولو لم تكن في حيازته المادية . مثال لتسبيب سائق للتدليل على نسبة المخدر المضبوط للطاعن .	١٠٨٧١ لسنة ٦٥ ق
٤٤٢	إثبات الحكم إن مجرى التحريات استصدر إذن من النيابة العامة بعد أن دلت تحرياته على أن الطاعنين يحوزان جواهر مخدرة مفهومه أن الإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلية .	١٣٤٥١ لسنة ٦٥ ق
٤٤٢	انتفاء وملحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط بالسيارة . مادام أن الحكم أثبت مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيبه .	١٣٤٥١ لسنة ٦٥ ق
٤٤٢	تدليل الحكم على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنيه المادى والمعنوى واستظهاره أن الإحراز كان مجرداً من القصد الخاصة . كفايته رداً على نعى الطاعن بأنه ضالة الكمية ترشح إحرازه المخدر للاستعمال الشخصى .	١٣٤٥١ لسنة ٦٥ ق
٤٤٢	القضاء بمصادرة السيارة التى ضبطت مع الطاعن الثانى بها المخدر المضبوط وتسليمه بملكيتها . لا خطأ فى القانون .	١٣٤٥١ لسنة ٦٥ ق
٤٥٥	القضاء ببراءة الطاعن من تهمة حيازة مخدر الهيروين المضبوط أسفل حتشاية الأريكة التى كان يجلس عليها مع شقيقه وقت الضبط . لا يتعارض مع القضاء بإدانته عن حيازته مخدر الحشيش المضبوط بصيوان ملا بسه الموجود بغرفة نومه .	١٣٦١٩ لسنة ٦٥ ق
٥٤٤	خلو الجدول الثالث الملحق بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ من مادة (الفلونيتر زيبام) وورودها فى شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الطبية المؤثرة على الحالة النفسية الصادر تنفيذاً للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة مؤداه؟	١٣٦٨٩ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٦	القضاء بإدانة الطاعنة لإحرازها مادة (الفونيترازيبام) بقصد الاتجار . خطأ في القانون . عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة . واجبها أن تصف الواقعة بالوصف الصحيح . قعود المحكمة عن بحث ما يكونه الفعل المستند إلى الطاعنة من جريمة أخرى غير التي دانها بها . خطأ . اثره : نقض الحكم والإحالة .	١٨٢٣ لسنة ٦٥ ق
٦٤٠	خلو محضر التحريات من إيراد البيانات التي ساقها الطاعنين بأسباب طعنها . غير قادح في جدية التحريات . عدم العثور على المخدر في مسكن الطاعنين خلافا لما ورد بمحضر التحريات . غير قادح في جديتها . علة ذلك ؟	١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ ق
٦٤٠	صدور الإذن بالتفتيش استنادا لما دلت عليه التحريات من أن الطاعن يحوز ويحرز جواهر مخدرة مفهومة : صدور الإذن لضبط جريمة تحقق وقوعها لا ضبط جريمة مستقبلية أو غير واقعة .	١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ ق
٣٤	موظفون عموميون تحقق الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته . شرطه أن يعتقد الموظف أو يزعم كذبا أنه من أعمال وظيفته أساس ذلك ؟	١٢١٨ لسنة ٦٤ ق
٣٤	الزعم بالاختصاص توافره بمجرد إبداء الموظف استعداداته للقيام بالعمل أو الامتناع عنه الذي لا يدخل في اختصاصه . علة ذلك ؟	١٢١٨ لسنة ٦٤ ق س
١٤٤	تسليم المال موضوع الاختلاس إلى الجاني بصفته أمينا على الودائع . كفايته لاعتباره مسئولا عنها . اختلاسه له . استحقاقه العقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢/أ عقوبات	٢٢٨٣ لسنة ٦٤ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٤٣	جريمة الرشوة لا يشترط فيها أن يكون الموظف وحده	١٠٨٣٠ لسنة ٦٥ ق
٥٢٨	المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة . كفاية أن يكون لديه اتصال يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة . أفراد القوات المسلحة وكل من يقوم بأداء عمل يتصل بالخدمة العامة اعتبارهم في حكم الموظفين العموميين بالنسبة لجرائم الرشوة والاختلاس وتلك الواردة في البابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . سواء كانت الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة . بأجر أو بغير أجر . طواعية أو جبرا المجندون في القوات المسلحة . عدم سريان المادة ٦٣ إجراءات عليهم . علته عدم اعتبارهم في حكم الموظفين العموميين . التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر . لا حطا .	٢٠٩٠٩ لسنة ٥٩ ق
٦٠٦	اعتبار أموالها من الأموال العامة في تطبيق قانون العقوبات . إثبات الحكم أن المتهم يعمل بمركز للشباب وأن الأموال المختلسة المستولى عليها مملوكة للمركز وسلمت للمتهم بسبب وظيفته . النعى عليه في هذا الشأن . غير مقبول .	٨٩٩٦ لسنة ٦٥ ق
٦٧٧	اعتبار الحكم جميع فئات العاملين بالحكومة والجهات التابعة لها . موظفون عموميون في حكم المادة ١١٩ عقوبات أيا كان نوع العمل المكلفين به أو مدته بأجر أو بدون أجر . أساس ذلك وعلته ؟ نصب	١٦٠١٥ لسنة ٦٥ ق
٢٠٦	مناطق تحقق جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٢٣٦ عقوبات .	١٤٠٣٩ لسنة ٦٢ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٠٦	الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ عقوبات .	١٤٠٣٩ لسنة ٦٣ ق
٢٠٦	وجوب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل على الاعتقاد بصحته	١٤٠٣٩ لسنة ٦٣ ق
٢٠٦	إغفال الحكم بيان الطرق الاحتيالية التى استخدمها الطاعن والشخص الآخر والصلة بينهما وبين تسليم المجرى عليهم المبالغ موضوع الاتهام . قصور .	١٤٠٣٩ لسنة ٦٣ ق
٦٦٩	الطرق الاحتيالية فى جريمة النصب . مناط تحققها ؟	٩٦٥١ لسنة ٦٣ ق
	نظام عام	
٣٩٦	الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر بالأوجه من النيابة العامة . من النظام العام . إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . جائز . شرط ذلك وعلمته ؟	٢٩٧٤٩ لسنة ٥٩ ق
	نقص	
٤١٣	القصد الجنائى فى جريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة مناط تحققه ؟ جريمة حيازة عملة مقلدة بقصد الترويج . تستلزم قصدا خاصا . هو نية دفعها للتداول . وجوب استظهار الحكم لها صراحة وإيراد الدليل على توافره متى نازع فيه الجانى . منازعة الطاعن فى تقدير القصد الجنائى بشقية وتدليل الحكم بما لا يكفى لتوافره . بعيبه .	١٢٤٩٧ لسنة ٦٥ ق
	نقص	
٣٦١	أولا : إجراءات الطعن :	١٠٨٧١ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة.	رقم الطعن
	(أ) التقرير بالطعن وإيداع الأسباب : عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعنه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟	
٣١٩	مجرد التقرير بالطعن بالنقض . يترتب عليه دخوله حوزة المحكمة . التوقيع عليه من المقرر . غير لازم .	١٩٦٢٢ لسنة ٦٢ق
٢٢٨	عدم توقيع أسباب الطعن . أثره . عدم قبول الطعن شكلا . علة ذلك ؟	١٠٢٠١ لسنة ٦٥ق
٥٠٤	(ب) ميعاد الطعن امتداد ميعاد الطعن بالنقض إذا صادف نهايته عطلة رسمية إلى اليوم التالي لنهاية العطلة .	٩٢٧٨ لسنة ٦٩ ق
٧٢	(ج) الصفة والمصلحة في الطعن : عدم جدوى منازعة الطاعن في قيام رابطة السببية بين فعله والعاهة . مادامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل في الحدود المقررة لجريمة الضرب البسيط .	٢٠١٢٨ لسنة ٥٩ق
٢٢٨	عدم جدوى نعي الطاعن بصدور حكم بطرد المدعى بالحقوق المدنية من الأرض عين النزاع . مادام الحكم قد أثبت أن الحيازة الفعلية للجزء المغتصب من المصنع كانت للمدعى بالحقوق المدنية .	٦٩١٠ لسنة ٦٢ق
٤٠٤	النعي على الحكم قصوره في الرد على الدفع ببطلان القبض غير مجد . مادام لم يتساند في الإدانة إلى دليل مستمد منه .	١٣٠٨١ لسنة ٦٥ق
٤٤٢	انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن المخدر المضبوط بالسيارة . مادام أن الحكم أثبت مسئوليته عن المخدر المضبوط في جيبه	١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق
٥٨٢	عدم تقديم التوكيل الصادر من المدعى بالحقوق المدنية لوكيله . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .	٢٩٣٩٠ لسنة ٥٩ق
٦٠٦	انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم عدم بيان دور كل متهم وما إذا كان فاعلا أو شريكا . علة ذلك ؟	٩٨٨٦ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٨	ثانيا : حالات الطعن : الخطأ في تطبيق القانون مفاد نص المادة ٩٩ من الدستور ؟ إغفال الحكم المطعون فيه الرد على دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمها الدستور على الرغم من ثبوت أنه عضو بمجلس الشعب فى تاريخ ارتكاب الجريمة والتي لم تكن فى حالة تلبس وخلو الأوراق من صدور إذن من مجلس الشعب أو رئيسه بتحريك الدعوى الجنائية ضده . خطأ فى القانون يوجب تصحيحه والقضاء بعدم قبولها لرفعها بغير طريق الذى رسمه الدستور . دون تحديد جلسة الموضوع علة ذلك ؟	١٥٠٧٦ لسنة ٦٢ ق
١١٥	الإلزام بتقديم إقرار عن مقدار الأرباح والخسائر وإقرار الثروة وإخطار مصلحة الضرائب بمزاولة النشاط انصرافه للمولين الذين يزاولون وجوه نشاط مشروعة . دن أولئك الذين ينخدون من الجريمة وجها لنشاطه . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون . أساس ذلك ؟	١٢٤٩٥ لسنة ٦٤ ق
١٥٠	مدة سقوط العقوبة فى الجنيح . خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم باتا . المادة ٥٢٨ إجراءات . قضاء الحكم المطعون فيه فى الأشكال بسقوط العقوبة بمضى المدة رغم عدم انقضاء تلك المدة . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب نقضه وتصحيحه	٦٢٥٩٧ لسنة ٥٩ ق
٢٨٧	جريمة الامتناع عن رد الأموال المستحقة إلى اصحابها المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . قيامها قانونا ابتداء من اليوم الحادى عشر من يونيه سنة ١٩٩٠ . أساس ذلك ؟	٧٨٤٩ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٠٨	امتناع الطاعن عن رد الأموال إلى اصحابها قبل نهاية المهلة المحددة في المادة ٢١ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ . غير مؤثم . مخالفة الحكم الطعون فيه ذلك . خطأ في تطبيق القانون . انتهاء المحكمة إلى أخذ المتهم بالرافة ومعاملته بالمادة ١٧ عقوبات يوجب الا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد بها . علة ذلك ؟ حق محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم متى كان مبنيا على خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟ تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق : موضوعي . اشر ذلك ؟	٩٢٤٠ لسنة ٦٥ق
٥٢٢	معاملة الطاعن بإحدى العقوبتين التخيرييتين للجريمة التي دين بها رغم إفصاح المحكمة عن معاملته بالمادة ١٧ عقوبات . خطأ في القانون .	١٩٩٢٥ لسنة ٦٥ق
٥٢٢	العيب الذي لم يقتصر على الخطأ في القانون بل يتعداه إلى القصور في التشبيب يوجب نقض الحكم .	١٩٩٢٥ لسنة ٦٥ق
٥٥٦	قضاء محكمة الإعادة بزيادة الغرامة المقضى بها لى الطاعن بموجب الحكم المنقوض . خطأ في القانون . مادام النقض حاصل بناء على طعنه وحده . أساس ذلك ؟	١٨٢٢ لسنة ٦٥ق
٥٨٢	انتزاع مأمور الضبط القضائي دفتر الشيكات من الطاعن دون تخليه عنه ولا تبين محتواه قبل فضه . تفتيش باطل لا يغير من ذلك ارتبأكه ومحاولة إخفائه مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا . لا يوافرا تلبس الشخص بجريمة ولا يبيحا القبض عليه وتفتيشه . مخالفة الحكم ذلك . خطأ في القانون . حجب الخطأ الحكم عن تقدير أدلة الدعوى . أثره ؟	٢٩٢٩ لسنة ٥٩ق
٦٧٢	التدبير لا يقاس بجسامة الجريمة أو درجة مسئولية مرتكبها . وإنما بدى خطورة الحدث وقدر حاجته إلى التهذيب والتقويم . أساس ذلك ؟	٥٩٢٦ لسنة ٦٠ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٨٨	قضاء الحكم الطعون فيه بتحديد مدة وضع الحدث تحت الاختيار خطأ في تطبيق القانون يوجب تصحيحه بإطلاق مدة الاختيار	٢١٩٨٢ لسنة ٦٥ ق
٢١٦	جريمة عدم تقديم البطاقة الشخصية للسندوب السلطات العامة مألوفة . قيام الضابط بالقبض على الطاعن وتفتيشه وقائياً في هذه الحالة . غير جائز . مخالفة الحكم الطعون فيه ذلك . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك وعلمته ؟ ثالثاً : أسباب الطعن : (أ) تحديدها : إنغال محكمة أول درجة الفصل في جزء من الدعوى . تصدى المحكمة الاستئنافية له . بطلان وخطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟ القصور له الصادرة على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون . ليس لمحكمة النقض أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه . على محكمة الإعادة تدارك هذا الخطأ . شرط ذلك ؟	١٤٥٠٥ لسنة ٦٠ ق
٢٢٨	شرط قبول وجه الطعن . أن يكون واضحاً محدداً .	٦٩١٠ لسنة ٦٢ ق
٤٢٢	وضوح وتحديد وجه الطعن . شرط قبوله .	١٣٨٥٢ لسنة ٦٥ ق
٥٩٨	تفصيل أسباب الطعن بالنقض .	١٩٣٦١ لسنة ٦٥ ق
١٧	(ب) ما يقبل من أسباب الطعن : استناد الطالب إلى حكيمين متناقضين قضى أحدهما بإدانته بحكم بات وقضى الآخر بإدانة متهم آخر عن واقعة إجرامية واحدة . أثره . قبول طلب التماس إعادة النظر .	٢٢٢٩٧ لسنة ٦٦ ق
٢٢	انتهاء الحكم الطعون فيه إلى بطلان الحكم المستأنف الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وقضائه بإدانته وإلزامه بالتعويض . وجوب صدوره بالإجماع مخالفة ذلك يبطله . أساس ذلك ؟	١٤٣١ لسنة ٦٠ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٧	النعي على المحكمة عدم إجرائها تحقيق لم يطلب منها ولو تر لزوما له . غير جائز .	٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ ق
١٨٩	إدانة الطاعن استنادا لإقراره في التحقيقات الإدارية بصحة الواقعة دون بيان مؤداه وتحريات أمن الشركة المجنى عليها دون إيراد مضمونها . وأخذه بإقرار محاميه بجلسة المحاكمة يعجز البضائع والتصرف فيها . قصوره .	٨٣١٠ لسنة ٦٥ ق
١٩٩	عدم بيان الحكم الإصابات التي لحقت بالطاعن والتي جعل منها ركيزة للدفاع رغم نفيه حالة الدفاع الشرعي عنه . قصور .	٦٢٧٨ لسنة ٦٥ ق
٢٤٥	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بجوهري وجوب تعرض الحكم له إرادا ورذا عليه . إغفال ذلك . قصور . لا يغير من ذلك عدم إبداء دفاعه هذا أمام محكمة أول درجة . أساسه ؟	١٥ لسنة ٦٣ ق
٢٩٤	إحالة الحكم المطعون فيه إلى حكم سبق نقضه في بيان وقائع الدعوى . يبطله . علة ذلك ؟	١٠٦٦٧ لسنة ٦٣ ق
٣١٤	جريمة عملة مقلدة بقصد الترويج . تستلزم قصدا خاصا . هو نية دفعها للتداول . وجوب استظهار الحكم لها صراحة وإيراد الدليل على توافره متى نازع فيه الجاني منازعة الطاعن في توافر القص الجنائي بشقيه وتدليل الحكم بما لا يكفي لتوافره . يعيبه .	١٣٤٩٧ لسنة ٦٥ ق
٤١٨	المنازعة في قدرة إبصار شاهد الرؤية على رؤية الطاعنين من المسافة التي حددها . جوهري . وجوب تحقيقه باختيار حالة الشاهد أو عن طريق المختص فنيا أو إطراحه بأدلة سائغة . إغفال ذلك رغم التعويل على شهادته في الإدانة . قصور .	١١٣٣٣ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٢٠	إغفال حكم الإدانة في جرائم الصيد بطريقة متنوعة وحياسة واستعمال آلات رفع المياه دون ترخيص وصيد الأسماك ثقل طولاً عن المقرر وبيان المكان الذي ضبطت فيه الماكينة وما إذا كان يقع بداخل إحدى البحيرات أو على شاطئ من شواطئها وعدم تعديده وحدة قاس بها لأسماك . قصور . س	٣١٨٦ لسنة ١١ ق
٥٧٢	خلو الحكم من بيان نوع الأسمدة وأنها من المخصبات الزراعية وأن الطاعن كان يعرضها للبيع بدون ترخيص . دون الالتفات للترخيص المقدم منه ووجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة . قصور .	١٦٠٧٧ لسنة ٦٢ ق
٥٧٥	داع الطاعن بشأن صرف المبالغ موضوع الدعوى لأربابها . جوهري . وجوب تحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو الرد عليه ما ينفيه إغفال ذلك إخلال بحق الدفاع وقصور .	١٨٧٧٩ لسنة ٦٥ ق
٥٧٩	خلو الحكم من بيان سنده في أن التهمة حارسه على الرغم من عدم قبولها الحراسة وأنها ليست حائزة . قصوره .	١٩٩١٧ لسنة ٦٢ ق
٢٧	(ج) ما لا يقبل منها :	٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ ق
	النعي على المحكمة عدم إجرائها تحقيق لم يطلب منها ولم تبرز ما له . غير جائز .	
٥٢	تعيب تحقيق النيابة . لا يصلح سبباً للطعن على الكم . مادام الطاعن لم يطلب استكمالها .	٤٢٨١ لسنة ٦٠ ق
٨٢	النعي على الحكم بالقصور لالتفات الرد على اللغع بعدم صدور محضر الضبط معن نسب إليه تحريره وتوقيعه منه . غير مقبول . مادام لم يتسأني قضائه بالإدانة إلى ما جاء بمحضر الضبط .	٨٩٠ لسنة ٦٥ ق
٨٢	إثارة أساس جديد للرفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . علة ذلك ؟	٨٩٠ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٤٤	النعي على المحكمة فعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها لا يقبل إثارته لأول مرة أمام النقض .	٢٢٨٢ لسنة ٦٥ ق
١٩٢	استناد الحكم - صحيحا - إلى دليل ثابت بالأوراق . لا خطأ في الاسناد . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . لا تجوز إثارته أمام النقض .	٦٢٧٦ لسنة ٦٥ ق
١٩٢	النعي على الحكم صدوره في جلسة غير علنية . غير مقبول . مادام الثابت به صدوره علنا . اساس ذلك ؟	٦٢٧٦ لسنة ٦٥ ق
٢٥٢	تقدير توافر حالة التلبس . موضوعي . مادام سائغا . تلى الطاعن عن اللفافة التي تحوى المخدر طواعية واختيارا . تتوافر به حالة التلبس . الجدل الموضوعي . لا يجوز إثارته أم النقض .	٣٠١٦٤ لسنة ٥٩ ق
٢٥٦	خلو الحكم من بين صدوره باسم الشعب . لا يبطله .	١٣٤٣٥ لسنة ٦٢ ق
٢٦٢	الدفع بأن اعتراف الطاعن صدر عن إكراه وقع عليه أو وعد أو إغراء . موضوعي . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟	٢٧٠٨ لسنة ٦٥ ق س
٢٦٢	إثبات الحكم في أكثر من موضع أن المتهم تقاضى الرشوة النعي عليه بالقصور لعدم بيان مبلغ الرشوة . غير مقبول	٢٧٠٨ لسنة ٦٥ ق
٤٥١	عدم ترتيب القانون جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ النعي بقصور تقرير التلخيص لأول مرة أمام النقض . غير جائز .	١٤٦٣١ لسنة ٦٢ ق
٣٠٣	حق المحكمة ألا تحقق الطعن بالتزوير بنفسها وإلا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وإلا توقف الفصل في الدعوى إذا قدرت عدم جدية الطعن . عدم طلب الطاعن من المحكمة تحقيق إدعاءه بالتزوير وتقديم ما يظاهره أو يسانده في الأوراق . النعي عليه في هذا الشأن : غير مقبول .	٨٦٣٥ لسنة ٦٧ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٠٣	النعي بانهدام الحكم الابتدائي لفقد ورقته الرسمية وخطأ محكمة ثانى درجة فى التصدى للموضوع . غير مقبول . علة ذلك واساسه ؟	٨٦٣٥ لسنة ٦٧ ق
٣٤٣	الخطأ فى تحصيل أقوال شهود الإثبات الوارد بقائمة النيابة العامة لا يصلح سببا للطعن - طالما أن الحكم المطعون فيه سلم من هذا العيب .س	١٠٨٣٠ لسنة ٦٥ ق
٣٦١	قضاء الحكم المطعون فيه بمصادرة ما ضبط بحوزة الطاعن من نقود بوصف تحصيلها من جريمة الاتجار فى المخدر المضبوط . النعي عليه غير مقبول.	١٠٨٧١ لسنة ٦٥ ق
٣٩٦	الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر بالأوجه من النيابة العامة . من النظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . جائز . شرط ذلك وعلمته ؟	٢٩٧٤٩ لسنة ٥٩ ق
٤٦٠	النعي على الحكم تعويله على قول للشاهد لم يوردها فى بيان مؤدى شهادتها التى عليها فى الإدانة . غير مقبول .	٤٤٦٧ لسنة ٦٦ ق
٤٦٠	النعي على الحكم تعويله على قول الشاهدين لم ينقله عنهما غير مقبول .	٤٤٦٧ لسنة ٦٦ ق
٤٧٢	الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى لا استنباط معتقدها . غير جائز إثارته أمام النقض .	١٣٨٥٣ لسنة ٦٥ ق
٥١٠	الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى . غير جائز أمام النقض .	١٣٨٥٥ لسنة ٦٥ ق
٦٣١	النعي على الحكم بشأن ما ثبت بفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات . غير مقبول . مادام الحكم لم يعول عليه فى الإدانة .	٢٢١٢٢ لسنة ٦٥ ق
٦٣١	تمسك الطاعن أن الذخائر المضبوطة تستعمل فى سلاح نارى مرخص له بحيازته . غير جائز لأول مرة أمام النقض .	٢٢١٢٢ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٥٣	تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة من عدمه . موضوعي . النعي على المحكمة في هذا الشأن . غير مقبول .	٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ ق
٦٥٣	النعي بوجود عبث في إحراز المواد المخدرة . جدل فيما اطمأنت إليه محكمة الموضوع من أدلة . غير مقبول .	٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ ق
٦٥٣	النعي ببطلان إذن التفتيش لخلوه من توقيع مقروء ، غير مقبول . مادام الطاعن لا ينازع في صحة من أصدره . اساس ذلك ؟	٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ ق
٦٩٢	النعي على المحكمة قيامها بفض الحرزين دون بيان فحواهما . غير مبول . مادامت أنها اثبتت إطلاع الدفاع عليهما وترافع بعد ذلك في الدعوى .	٢٣٦٩١ لسنة ٦٥ ق
١٢٠	رابعا : اثر الطعن : تكرار الفعل معن تأتي الدعارة في مسرح واحد للإثم . لا يكفي لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل . علة ذلك ؟ وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . يوجبان امتداد اثر الطعن للمحكوم عليها الأخرى ولو لم تقرر بالطعن . اساس ذلك ؟	٤٩٨٦٥ لسنة ٥٩ ق
١٥٣	عدم امتداد أثر الطعن الى المحكوم عليه الذي صدر الحكم بالنسبة له غيابيا . علة ذلك ؟	٤٠٠٢ لسنة ٦٥ ق
٢٤٨	دفاع الطاعنين أنهما حرضا آخر على قول غير الحقيقة في محضر الشرطة ابتغاء تجنب تشريح جثة والده . جوهري . وجوب تحقيقه والفصل فيه . إغفال ذلك ، قصور وإخلال بحق الدفاع . عدم امتداد أثر نقض الحكم لمحكوم عليه أنزلت به عقوبة مبررة ولو اتصل وجه النقض به .	٢٠١٣٤ لسنة ٥٩ ق
٢٢٨	اتصال وجه النعي بمحكوم عليه آخر . أثره : امتداد أثر الطعن إليه ولو لم يقبل طعنه شكلا . علة ذلك واساسه ؟	١٠٢٠١ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٠٤	من لم يكن طرفاً في الخصومة الاستثنائية . لا يمتد إليه أثر نقض الحكم . ولو اتصل به وجه الطعن .	٩٢٧٨ لسنة ٦٠ ق
٦٠٢	وحدة الواقعة وحسن سير العدالة توجبان امتداد أثر نقض الحكم للطاعن الذي لم يقبل طعنه شكلاً .	١١٦٠٥ لسنة ٦٥ ق
٢٩٤	سادساً الطعن للمرة الثانية :س كون الطعن لثاني مرة . وجوب تحديد جلسة لنظر الموضوع المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	١٠٦٦٧ لسنة ٦٢ ق
٥٥٦	متى يجوز لمحكمة النقض في حالة نقض الحكم للمرة الثانية الفصل فيه دون تحديد جلسة لنظر الموضوع .	١٨٨٢٢ لسنة ٦٥ ق
٦٤٨	الأحكام الصادرة من محكمة النقض . باتة . تنقض بها الدعوى الجنائية . الطعن فيها ومعاودة نظرها أمام القضاء مرة أخرى . غير جائز . علة ذلك ؟ نيابة عامة	٢١٥٣٦ لسنة ٦٥ ق
٢٤	لعضو النيابة عند مباررة التحقيق تكليف أى من مأموري الضبط القضائي ببعض ما يختص به شرط ذلك وأساسه ؟ الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة . غير جائز . مثال .	١٧١١٨ لسنة ٦٤ ق
٨٢	ذكر الاختصاص المكاني مقروننا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش . غير لازم متى أوضحت المحكمة أن من أعطى الإذن كان مختصاً بإصداره . صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية لصحة الإذن بالتفتيش . مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش في جريمة إحراز مخدر .	٨٩٠ لسنة ٦٥ ق
٤٦٠	إثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة في قضايا الإعدام غير لازم . علة ذلك ؟ اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام بمجرد عرضها عليها .	٤٤٦٧ لسنة ٦٦ ق س

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٣١	لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزلة لاستصدار الإذن بالتفتيش لا مخالفة فيه للقانون هتك عرض	٢٢١٢٢ لسنة ٦٥ق
٣٢٨	مناطق تحقق الركن المادي في جريمة هتك العرض . القصد الجنائي في تلك الجريمة تحققه . بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته . لا عبرة بما دفع الجاني للفعل أو بالغرض منه	١٠٢٠١ لسنة ٦٥ق
٣٢٨	أركان جريمة الشروع في وقاع أنثى بغير رضاها وهتك عرض أنثى بالقوة والتهديد .	١٠٢٠١ لسنة ٦٥ق
٥٦٨	جريمة هتك العرض بالقوة . وقوعها من أحد ممن نصت عليهم المادة ١/٢٦٧ عقوبات . اقتضاؤها . واستحقاقه العقوبة المغلظة بالمادة ٢/٢٦٨ عقوبات . انتهاء الحكم المطعون فيه إدانة الطاعن بجناية هتك العرض طبقا للمادة ٢/٢٦٨ عقوبات . معاقبته بالسجن أعمالا للمادة ١٧ من ذات القانون . صحيح . علة ذلك ؟ وصف التهمة	١٨٢٩٥ لسنة ٦٥ق
١٧٣	تعديل التهمة بإضافة عناصر أخرى إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى . اقتضاؤه تنبيه المتهم ومنحه أجلا لتحضير دفاعه . أساس ذلك ؟ إضافة المحكمة ظرفي سبق الإصرار والترصد بعد تعديلها وصف التهمة من القتل إلى الضرب المفضي إلى الموت . اقتضاؤه تنبيه المتهم إلى ذلك . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .	٢٩٥٢ لسنة ٦٥ق
٢٤٨	عدم التزام محكمة الموضوع بوصف النيابة للواقعة . واجبها تمحيصها وإنزال الوصف القانوني الصحيح عليها .	٢٠١٣٤ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٤٢	النقض على الحكم إضافة وقائع لم يشملها وصف الاتهام . غير صحيح طالما أن الواقعة المسندة للطاعن هي بذاتها التي دارت عليها المرافعة بجلسات المحاكمة وقضى بإدائته عنها .	١٠٨٣٠ لسنة ٦٥ق
٢٩٦	لحكمة النقض تصحيح ما ورد خطأ في وصف التهمة المسندة إلى الطاعن . مادام الأمر لا يعدو أن يكون خطأ في التعبير . لا ينطوى على الخطأ في تطبيق القانون .	٢٩٧٤٩ لسنة ٥٩ق
٥٤٤	الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة . لا يترتب عليه بطلان الحكم شرط ذلك ؟	١٧٦٨٩ لسنة ٦٦ق
٦٢١	القضاء بإدانة الطاعنة لإحرازها مادة في الفونيتريز ببيان في بقصد الاتجار خطأ في القانون عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة . واجبها أن تصف الواقعة بالوصف الصحيح . فعود المحكمة عن بحث ما يكونه الفعل المسند إلى الطاعنة من جريمة أخرى غير التي دانها بها . خطأ . اثره في نقض الحكم والإحالة .	١٢٠٢٥ لسنة ٦٢ق
٦٥٣	تعديل وصف التهمة من اختلاس واشترك فيه إلى تسهيل استيلاء واشترك فيه . وجوب تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه . مخالفة ذلك : اخلال بحق الدفاع . اساس ذلك ؟	٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ق
	عدم تقييد المحكمة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم . لها تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني الصحيح . اقتصار التعديل على استبعاد قصد الاتجار باعتباره ظرفاً مشدداً في جريمة حيازة مواد مخدرة لا يستلزم تنبيه الدفاع . اساس ذلك ؟	
	وقاع	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٩٢	مناطق تحقق القصد الجنائي في جريمة الواقعة أنثى بغير رضاها . تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد . غير لازم . كفاية أن يكون ما أورده من وقائع وظروف مؤدياً للدلالة على قيامه .	٦٢٧٦ لسنة ٦٥ق
١٩٢	لا يلزم استعمال الجاني الإكراه المادي مع المجنى عليها في جريمة الواقعة أنثى . كفاية أن يكون الفعل قد حصل بغير رضا صحيح ممن وقع عليها . رضا المجنى في جريمة الواقعة أو عدمه . تقديره . موضوعي .	٦٢٧٦ لسنة ٦٥ق
١٩٢	واقعة المجنى عليها بالبغاء والاحتياال والغش والتدليس يتوافر بهم الإكراه في جريمة الواقعة المنصوص عليها في المادة ١/٢٦٧ عقوبات . مجرد الاختيار لا يتوافر به الرضاء الصحيح . مادامت القرائن والدلائل المتعلقة به تدل عليه مثال لانعدام الرضاء في جريمة الواقعة أنثى	٦٢٧٦ لسنة ٦٥ق
٣٢٨	أركان جريمة الشروع في وقاع أنثى بغير رضاها وهتك عرض أنثى بالقوة والتهديد	١٠٢٠١ لسنة ٦٥ق
٣٢٨	تغيير المحكمة التهمة من شروع في وقاع أنثى بغير رضاها إلى هتك عرض بالقوة التهديد . يوجب لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . يعيب الحكم . اتصال وجه النعى بمحكوم عليه آخر . اثره : امتداد أثر الطعن إليه ولو لم يقبل طعنه شكلاً . علة ذلك وأساسه ؟	١٠٢٠١ لسنة ٦٥ق
٥٩٨	مناطق تحقق جريمة الشروع في الوقاع وكالة	١٩٢٦١ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٥٠	لا يحق مساءلة الموكل عن عبارات السب التي أوردها الدفاع بصحبة الإدعاء المباشر . إلزام الحكم المطعون فيه الطاعنة التعويض المدني على أساس مسئوليتها عن تلك العبارات . خطأ . يوجب نقضه وتأيد حكم أول درجة برفض الدعوى المدنية قبلها .	١٥٤٧٤ لسنة ٦٠ ق
٥٥٠	اشتراط توكيل خاص . غير لازم . إلا في حالة تقديم الشكوى عدم انسحاب ذلك على الإدعاء المباشر . المادة الثالثة إجراءات .	١٥٤٧٤ لسنة ٦٠ ق

الفهرس الأبجدى للموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
(أ)		بطلان	٥٤٢
اتلاف	٤٧٦	بلاغ كاذب	١٢
اثبات	٥٣	بناء على أرض زراعية	٩٣
اجراءات	٣١٩	(ت)	
أحداث	٧	تبديد	٣٣٧
احوال شخصية	٦٩٢	ترويج عملة مقلدة	٤١٣
احوال مدنية	٦٨٨	تزوير	٦٣
اختصاص	٨٢	تسجيل معادلات	٣٤٣
اختلاس اشياء معجوزة	٣٣٧	تعذيب	٤٠٤
اختلاس اموال اميرية	١٤٤	تعويض	٢٧٦
اخفاء اشياء مسروقة	٤١٦	تفتيش	٢٧
اخلال بعقد مقاولة	٤٥	تقرير تلخيص	٤٥١
ارتباط	٢٢١	تقليد	٤١٣
اسباب الإباحة وموانع العقاب	١٩٩	تلبس	٢٣٢
استئناف	٢١٦	تهريب ضريبي	١١٥
استجواب	٤٩٣	(ج)	
استدلالات	٢٧	جريمة	١٢
استيلاء	١٣٧	جمارك	٢٨٢
اشتراك	٦٣	(ح)	
اشكال في التنفيذ	١٥٠	حجز	٥٧٩
اصابة خطأ	٢١٦	حريق عمد	٩٧
اضرار عمدى	٣٠٨	حكم	٧١
اعدام	٤٦٠	(خ)	

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
اعلان	٤٥١	خطف	٥٢٩
اقتران	٩٧	دخول عقار بقصد منع حيازته	٢٢٨
اكراه	٩٧	دستور	٥٨٢
التماس اعادة نظر	١٧	دعارة	١٢٠
اهانة	٦٩	دعوى تأديبية	٢٠٢
ايجار اماكن	٢٩٤	دعوى جنائية	٧٨
(ب)		دعوى مباشرة	٥٥٠
دعوى مدنية	٢٣	ظروف مخففة	٢٠٨
دفاع	٢٠٢	ظروف مشددة	٩٧
دفوع	٨٢	(ع)	
(ذ)		عقوبة	٢٦٢
ذخائر	٢٠٩	قانون	٩٢
(ر)		قصد	٢٦٢
رابطة السببية	٧٢	قتل عمد	٩٧
رشوة	٣٤	قصد جنائي	٢٧
رقابة إدارية	٣٤٣	قطاع عام	٦٧٧
(ز)		قمار	٦١٨
زنا	٢٢٢	(م)	
(س)		مأمور الضبط القضائي	٨٢
سب وقذف	١٢	معاملة	٢٠٢
سبق واصرار	٣٥٣	محضر الجلسة	١٩٢
سرقة	٥٣	محكمة الجنايات	٤٧٢
سلاح	٢٢١	محكمة دستورية	٢٧٦

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
(ش)		نقض	٣٦١
شركات توظيف أموال	٢٨٧	نيابة عامة	٣٤
شروع	٥٢٣	نصب	٢٠٦
شريعة اسلامية	٢٣٢	نظام عام	٣٩٦
شهادة الزور	٢٤٢	نقد	٤١٣
شهادة مرضية	٤٥١	(هـ)	
شيك بدون رصيد	٤٩٦	هتك عرض	٣٢٨
(ص)		(و)	
صحافة	٢٧٦	وصف التهمة	١٧٣
صلح	٦٢٥	وقاع	١٩٢
صيد	٦٢٠	وكالة	٥٥٠
(ض)			
ضرب	٦٢٥		
محكمة الموضوع	٥٢		
محكمة النقض	٧		
مسئولية جنائية	٧٢		
مسئولية مدنية	٤٢١		
مشغولات ذهبية	٣٠٠		
مصادرة	٣٦١		
مصنفات فنية	٦٣٧		
مواد مخدرة	٢٧		
موظفون عموميون	٣٤		
معارضة	٤٥١		

فهرس الجزء الثالث

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
(أ)		اقتران	٧٢١
إتلاف	٧٠١	إكراه	٧٢١
إثبات	٧٠١	إلتماس إعادة النظر	٧٢٢
اعتراف	٧٠٣	إهانة	٧٢٢
إجراءات	٧٠٩	إيجار أماكن	٧٢٢
أحداث	٧١٢	(ب)	
أحوال شخصية	٧١٢	بطلان	٧٢٢
أحوال مدنية	٧١٢	بلاغ كاذب	٧٢٢
اختصاص	٧١٢	بناء على أرض زراعية	٧٢٣
اختلاس أشياء محجوزة	٧١٣	(ت)	
اختلاس أموال أميرية	٧١٣	تبديد	٧٢٣
إخفاء أشياء مسروقة	٧١٥	ترويج عملة مقلدة	٧٢٣
إخلال بعقد مقاوله	٧١٥	تزوير	٧٢٣
ارتباط	٧١٥	تسجيل المحادثات	٧٢٥
أسباب الإباحة وموانع العقاب	٧١٦	تعذيب	٧٢٥
استئناف	٧١٧	تعويض	٧٢٥
استجواب	٧١٧	تفتيش	٧٢٦
استدلالات	٧١٧	تقرير تلخيص	٧٢٩
استيلاء	٧١٨	تقليد	٧٢٩
اشتراك	٧١٩	تلبس	٧٢٩
إشكال في التنفيذ	٧٢٠	تهرب ضريبي	٧٣٠
إصابة خطأ	٧٢٠	(ج)	
إضرار عمدى	٧٢٠	جريمة	٧٣١
إعدام	٧٢٠	جمارك	٧٣٢
إعلان	٧٢١		

تابع - فهرس الجزء الثالث

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	(س)		(ح)
٧٥١	سب وقذف	٧٢٣	حجز
٧٥٢	سبق إصرار	٧٢٤	حريق عمد
٧٥٢	سرقة	٧٢٤	حكم
٧٥٣	سلاح		(خ)
	(ش)	٧٤١	خطف
٧٥٣	شركات توظيف أموال		(د)
٧٥٣	شروع	٧٤١	دخول عقار بقصد منع حيازته
٧٥٤	شريعة إسلامية	٧٤٢	دستور
٧٥٤	شهادة الزور	٧٤٢	دعارة
٧٥٤	شهادة مرضية	٧٤٢	دعوى تأديبية
٧٥٤	شيك بدون رصيد	٧٤٢	دعوى جنائية
	(ص)	٧٤٤	دعوى مباشرة
٧٥٤	صحافة	٧٤٤	دعوى مدنية
٧٥٥	صلح	٧٤٤	دفاع
٧٥٥	صيد	٧٤٦	دفوع
	(ض)		(ذ)
٧٥٥	ضرب	٧٤٨	ذخائر
	(ظ)		(ر)
٧٥٥	ظروف مخففة	٧٤٩	رابطة السببية
٧٥٦	ظروف مشددة	٧٤٩	رشوة
	(ع)	٧٥٠	رقابة إدارية
٧٥٧	عقوبة		(ز)
	(ق)	٧٥١	زنا
٧٦٠	قانون		

تابع - فهرس الجزء الثالث

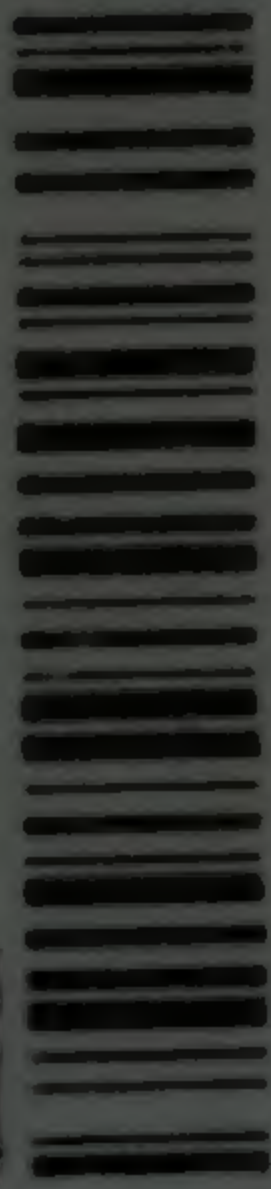
الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	(ن)	٧٦٢	قبض
٧٧٩	نصب	٧٦٢	قتل عمد
٧٨٠	نظام عام	٧٦٢	قصد جنائي
٧٨٠	نقد	٧٦٥	قطاع عام
٧٨٠	نقض	٧٦٦	قمار
٧٩٠	نيابة عامة		(م)
	(هـ)	٧٦٦	مأمورو الضبط القضائي
٧٩١	هتك عرض	٧٦٧	محاماه
	(و)	٧٦٨	محضر الجلسة
٧٩١	وصف التهمة	٧٦٨	محكمة الجنايات
٧٩٢	وقاع	٧٦٨	محكمة دستورية
٧٩٣	وكالة	٧٦٨	محكمة الموضوع
		٧٧٢	محكمة النقض
		٧٧٣	مسئولية جنائية
		٧٧٤	مسئولية مدنية
		٧٧٥	مشغولات ذهبية
		٧٧٥	مصادرة
		٧٧٥	مصنفات فنية
		٧٧٦	معارضة
		٧٧٦	مواد مخدرة
		٧٧٨	موظفون عموميون

رقم الإيداع بدار الكتب

٢٠٠٣ / ٣٧٢٥



Biblioteca Alexandrina



0648029